

# السَّيْفُ الْمَصْرِيُّ

## في القرن الثامن عشر



تأليف الأستاذ الدكتور  
عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم

الطبعة الثانية  
طبعة مزيّدة ومنقّحة ومذيّلة بالكشافات









# الرَّيْفُ الْمَصْرِي

## فِي الْقَرْنِ الثَّامِنِ عَشَرَ

تأليف

الأستاذ الدكتور

عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم

الطبعة الثانية

طبعة مزيّدة ومنقّحة ومزبّلة بالكشافات

١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م



## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### أهداء

إليه وابنه أهدى هذه الطبعة من كتاب «الريف  
المصرى فى القرن الثامن عشر» ، والذي حضر مناقشته  
كرسالة للدكتوراه ، وهو طفل فى السابعة من عمره ، إليه ،  
إلى إبنى وفلذة كبدى ، المهندس : إيهاب وابنه الغالى :  
أحمد ، أهدى هذه الطبعة .

أ.د. محمد الرحيم محمد الرحمن محمد الرحيم

الكويت - الشويخ

الإثنين : ٢٢ / ٤ / ٢٠٠٣ م



## فهرس المحتويات

### الصفحة

### الموضوع

تقديم للأستاذ الدكتور أحمد عزت عبد الكريم - رئيس الجمعية المصرية

للدراسات التاريخية ..... ١١

مقدمة المؤلف ..... ١٧

مقدمة الطبعة الثانية ..... ٢٣

### الباب الأول

#### الريف بين الإدارة المحلية والإدارة المركزية

الفصل الأول : الإدارة المحلية ..... ٢٧

التقسيم الإدارى للريف المصرى فى القرن الثامن عشر ..... ٢٧

الكاشفيات التى وجدت فى القرن الثامن عشر ..... ٣٥

مشايخ القرى ..... ٣٩

الشاهد ..... ٤٥

الصراف ..... ٤٧

الخلوى ..... ٥٠

الوكيل أو قائمقام ..... ٥٤

المشد ..... ٥٥

الخفير ..... ٥٦

الكلاّف ..... ٥٨

الفصل الثانى : الإدارة المركزية ..... ٥٩

تمهيد ..... ٥٩

قاضى الشرع ..... ٥٩

حاكم الولاية ..... ٦٩

الوالى - باشا مصر ..... ٧٣

الديوان ..... ٧٧

الأوجاقات العسكرية ودرها فى إدارة الريف ..... ٧٨

تقويم للإدارة ..... ٨٦

## الصفحة

## الموضوع

## الباب الثاني

## حيازة الارض وابعائها المالية

٩١	..... الفصل الثالث : حيازة الأرض - نظام الإلتزام
٩١	..... حيازة الأرض
٩٢	..... الأراضى الخراجية
٩٣	..... أراضى الرزق
٩٥	..... أراضى الإطلاق (أو تلاق)
٩٥	..... نظام المقاطعات أو الأمانات
٩٩	..... نظام الإلتزام
١٠١	..... أرض الفلاحة
١٠٣	..... أرض الأوسية
١٠٨	..... حقوق الملتزم على حصة إلتزامه
١١١	..... حقوق الفلاح على أرض أثره أو مساحته
١١٣	..... فئات الملتزمين
١١٧	..... دخول التجار ميدان الإلتزام
١٢٠	..... دخول العلماء ميدان الإلتزام
١٢٢	..... دخول النساء ميدان الإلتزام
١٢٤	..... أرباب السجاجيد والأشراف
١٢٦	..... الفصل الرابع : الأعباء المالية فى ظل نظام الإلتزام
١٢٦	..... تمهيد : الأعباء المالية الرسمية
١٢٧	..... الميرى
١٣٤	..... المضاف
١٣٦	..... الفائض
١٣٨	..... البرأى
١٤٢	..... الكشوفية
١٤٤	..... الأعباء المالية غير الرسمية

الصفحة

الموضوع

١٤٨	آثار الأعباء المالية على أهل الريف والمتميزين
١٥١	المراحل التي مرَّ بها نظام الإلتزام

الباب الثالث

التركيب الاجتماعي لسكان الريف

١٥٧	الفصل الخامس : الفلاحون
١٥٧	تمهيد
١٦٢	الفلاحون
١٧٦	عوامل هجر الفلاحين لقراهم
١٨١	الفصل السادس : العريان
١٨١	تمهيد
١٨٣	توزيع القبائل العربية في مصر في القرن الثامن عشر
١٨٥	الجانب الإيجابي لدور العريان في المجتمع الريفي
١٩٠	الجانب السلبي لدور العريان في المجتمع الريفي
١٩٢	تقويم لدور العريان في المجتمع الريفي

الباب الرابع

اقتصاديات الريف

٢٠٣	الفصل السابع : الثروة الزراعية
٢-٣	تمهيد
٢٠٣	الزراعة
٢٠٤	الزى ومشكلاته
٢١٢	مواسم الزراعة
٢١٣	آلات الري
٢١٥	للحصولات الزراعية
٢١٨	طرق إنتاج المحصولات
٢٢٠	تقويم للأهمية الاقتصادية للزراعة
٢٢٣	الثروة الحيوانية

الصفحة	الموضوع
٢٢٦	الفصل الثامن : الصناعات الريفية والتبادل التجارى
٢٢٦	تمهيد
٢٢٧	أولاً : الصناعات الريفية
٢٢٨	صناعة الغزل والنسيج
٢٢٩	صناعة السكر
٢٣٠	صناعة الاوانى الفخارية
٢٣٠	صناعة الحصر
٢٣١	صناعة تقطير ماء الورد
٢٣١	صناعة تفرغ الدجاج
٢٣٢	صناعة مواد البناء
٢٣٣	طرق إنتاج هذه الصناعات
٢٣٤	تقديم للصناعات الريفية
٢٣٦	ثانياً : التجارة (التبادل التجارى فى الريف)
٢٣٦	تمهيد
٢٣٧	الأسواق
٢٣٤	تقديم التبادل التجارى

### الباب الخامس الحياة الدينية والثقافية

١٤٧	الفصل التاسع : الحياة الدينية
١٤٧	تمهيد
٢٥١	مظاهر الحياة الدينية فى الريف
٢٦٥	النذور
٢٦٨	الموائد
٢٦٨	الأعياد والحفلات الدينية
٢٧٠	الفصل العاشر : الحياة الثقافية
٢٧٠	تمهيد



الصفحة

الموضوع

٢٧١	..... التعليم
٢٧٨	..... القصص الشعبي وشاعر الرابة
٢٨٢	..... العادات والتقاليد
٢٨٣	..... الأفراح
٢٨٧	..... المآتم
٢٩١	..... خاتمة : صورة مجتمع الريف المصرى فى القرن الثامن عشر
٢٩٧	..... للملاحق
	ملحق رقم ١ : كشاف شرح أهم المصطلحات التى كانت سائدة فى الريف
٢٩٩	..... فى فترة البحث
٣٠٢	..... ملحق رقم ٢ : سداد المال الميرى
٣٠٤	..... ملحق رقم ٣ : فرمان من الديوان العالى
٣٠٥	..... ملحق رقم ٤ : نفقات جرف الجسور
٣٠٩	..... ملحق رقم ٥ : خراب بعض القرى ومحاولة إعمارها
	ملحق رقم ٦ : نسبة أرض الأوسية إلى أرض القلاح وفرض ضرائب على
٣١١	..... أرض الأوسية فى عهد الحملة الفرنسية
٣١٢	..... ملحق رقم ٧ : أنواع أرض الفلاحة
٣١٣	..... ملحق رقم ٨ : حلوث عجز فى الزمام
٣١٤	..... ملحق رقم ٩ : أرض المناجزة وأنواع الضرائب
٣١٥	..... ملحق رقم ١٠ : أرض بور الحوالى
٣١٦	..... ملحق رقم ١١ : مشاركة العلماء فى الإلتزام
٣١٧	..... ملحق رقم ١٢ : صورة للتسجيل فى دفاتر الإلتزام
٣١٨	..... ملحق رقم ١٣ : صورة للبيانات المُنوَّنة بـدفاتر الإلتزام
	ملحق رقم ١٤ : صورة لوثيقة تبين أن عدد العادات (البرائى) وصل إلى
٣١٩	..... سبعين عادة وقيمة كل عادة نقداً
	ملحق رقم ١٥ : قيمة إيجاد الفدان وإعفاء الفلاحين من جزء من مال
٣٢٠	..... البرائى

الصفحة	الموضوع
٣٢٣	ملحق رقم ١٦ : تأجير الملتزم لأرض الفلاحة وأرض الأوسية .....
٣٢٧	ملحق رقم ١٧ : رهن الغارقة .....
٣٢٩	ملحق رقم ١٨ : طمس بعض الترع وزراعتها .....
٣٣١	ملحق رقم ١٩ : تحويل بعض الجسور البلدية إلى جسور سلطانية .....
	ملحق رقم ٢٠ : إستجابة الديوان والأمراء المالك لمطالب العلماء كممثلين
٣٣٤	للشعب .....
٣٤٠	ملحق رقم ٢١ : الاحتفال بوفاء النيل وإلزام الملتزمين بدفع الخراج .....
٣٤٣	المصادر .....
٣٤٥	الوثائق .....
٣٤٩	للخطوط .....
٣٥٥	الكتب العربية .....
٣٦٥	الكتب الافرنجية .....
٣٦٧	الكشافات .....
٣٦٩	كشاف الأعلام .....
٣٨٣	كشاف الأمم والجماعات والقبائل والمشائر .....
٣٩٣	كشاف الأماكن والبلاد والمدن والخيال والأنهار والسفن والتقود .....
٤١٥	كشاف الألقاب والمصطلحات والوظائف .....

## تقديم الكتاب

للاستاذ الدكتور / أحمد عزت عبد الكريم

رئيس الجمعية المصرية للدراسات التاريخية

فى تاريخنا الطويل فترات لا تزال بحاجة إلى مزيد من العناية ، ومن هذه الفترات فترة الحكم العثمانى المباشر أو (الأول) التى امتدت نحو ثلاثة قرون ، من الفتح العثمانى لمصر ، على يد السلطان سليم الأول (١٥١٧م) إلى حملة بونايرت على مصر (١٧٩٨م) ، هكذا يَنَمَّا حظى العصر السابق على الفتح العثمانى ، وهو ما ندعوه تجاوزاً «العصر الوسيط» وكذلك العصر التالى للحملة الفرنسية ، وهو القرن التاسع عشر وما بعده ، بإهتمام المؤرخين ، نظراً لَمَّا يتسم به هذان العصران من سرعة الحركة ، وتوالى التحولات والتغيرات فى مجال السياسة ، الحرب ، والاقتصاد ، والإجتماع ، والفكر والثقافة . أمَّا العصر العثمانى فظل - بين هذين العصرين الزاخرين - كما يكاد يكون مهملاً . وربما كان المؤرخون الأجانب أسبق إلى الإهتمام بدراسته منذ بدأ علماء الحملة الفرنسية أبحاثهم عن مصر وتاريخها وآثارها وسائر نواحي الحياة والنشاط فيها ، ثم جُمع ما سلجوه وصوروه فى كتاب «وصف مصر» ، الذى لا يزال نقطة البداية لكل مَنْ يتصدى للكتابة عن مصر فى تاريخها الوسيط والحديث ، رَغْمَ أَنَّ الكشوف الأثرية والبحوث التاريخية ، قد غيرت أو عدلت كثيراً مما كتبه هؤلاء العلماء فى تاريخ مصر وآثارها . وكان آخر جهود العلماء الأجانب فى مجال البحوث المتصلة بتاريخ مصر العثمانية . هذا المؤلف الضخم الرائع الذى أصدره أخيراً العالم الفرنسى «أندريه ريون» ، مدير المعهد الفرنسى للدراسات العربية بدمشق ، عن «طوائف الحرف والتجار بالقاهرة فى القرن الثامن عشر» ، طبع دمشق (١٩٧٣-١٩٧٤ م) ، وهو ثمرة جهود ودراسات طويلة ، نُشِرَ العالم الفرنسى بعضها خلال السنوات الأخيرة الماضية ، ثم توجهاً بهذين المجلدين

الكبيرين اللذين نرجو أن نراهما قريباً منشورين باللغة العربية ، لتعم الفائدة من هذا الأثر العلمي الجليل .

وكان أستاذنا الراحل «محمد شفيق غربال» أول من دعا تلاميذه الدارسين في مدرسة التاريخ الحديث التي بدأ تأسيسها بكلية الآداب بالجامعة المصرية عام ١٩٣٠ ، إلى ضرورة توجيه إهتمامهم إلى العصر العثماني ، والدراسة والبحث في تاريخه الطويل ، حتى نستطيع أن نقدم صورة صادقة لحياة مصر والمصريين طوال هذه القرون الثلاثة التي يحاول البعض إسقاطها من تاريخنا القومي ، بحجة أنها لا تنسم إلا بالجمود والفوضى والجهالة ، وكأن التاريخ لا ينبغي أن يعنى إلا بعصور النهضة والحركة ! .

وكان هذا الحكم الذي صدر على العصر العثماني لا يقبل النقض والإبرام ، وبدأ شفيق غربال بنفسه فنشر «أجوبة حسين أفندي الروزنامجي» على أسئلة بعض علماء الحملة الفرنسية (مجلة كلية الآداب ، جامعة فؤاد الأول (القاهرة) المجلد الرابع - الجزء الأول ، مايو ١٩٣٦ م) . وهو نص ثمين تضمن معلومات دقيقة عن أحوال الفلاحة في مصر ، ونظام الالتزام والضرائب وغيرها ، في العصر العثماني ، وقد أضاف إليه أستاذنا من الشروح والتعليقات ما أوضح غوامضه وجعل منه مصدراً أساسياً في «تاريخ مصر العثمانية» ، ولكن الدراسة الحقة لهذا التاريخ ينبغي أن تعتمد في الدرجة الأولى - على وثائق حكومة مصر العثمانية ، وهي محفوظة في سجلات ودفاتر ومحافظ لا حصر لها بدار المحفوظات بالقلعة ، وكان الملك فؤاد أول من عنى بأمر هذه الوثائق فاستقدم لتنظيمها - أو بالأصح للتعريف بها - مستشرقاً فرنسياً ، هو الاستاذ «دني» وكان كتابه القيم *Sommaire des archives turques du Caire* المنشور سنة ١٩٣٠ م ، هادياً ومرشداً لنا - ولكثيرين غيرنا - عندما بدأ البحث في الوثائق التاريخية بعبادين والقلعة في أوائل الثلاثينات في هذا القرن ، وإن كان أكثرنا حينذاك قد انصرف إلى الكتابة في القرن التاسع عشر ، أي في عصر محمد علي وخلفائه ، وذلك لأنه شاع بيننا - نحن تلاميذ غربال - أن أكثر وثائق العصر العثماني مكتوب بالتركية أو العثمانية لغة ذلك العصر ، وهي لغة صعبة ، هم الكثيرون بتعلمها ثم

نكصوا ، بَلْ إِنَّ أَكْثَرَ هَذِهِ الْوُثَاقِ مَكْتُوبٌ بِخَط (سرى) عرف بالقرمة ، وَلَا يَعْرِفُ حل رموزه إِلَّا الْقَلَّةُ الْقَلِيلَةُ ، مِنْ مَوْظَفِي دَارِ الْمَحْفُوظَاتِ ، وَقَدْ كَانُوا -سَامِحِهِمُ اللَّهُ- يَدَّابُونَ عَلَى تَنْفِيرِ شَبَابِ الْبَاحِثِينَ مِنْ إِقْتِحَامِ هَذَا الطَّرِيقِ الشَّاقِّ حَتَّى يَنْفَرُوا وَحْدَهُمْ بِمَعْرِفَةِ دُرُوبِهِ وَمَسَالِكِهِ ! وَلِمَاذَا نَذْهَبُ بَعِيدًا ، وَيَعْضُ الْبَاحِثِينَ فِي الْعَصْرِ الْعُثْمَانِي مِنْ الْأَحْيَاءِ يَعْتَبِرُ (الْخَوْضُ) فِي مَبَاحِثِهِ ضَرْبًا مِنَ السَّرِيَةِ ، يَحُوطُهَا بِالْخُذْرِ وَالْكُتْمَانِ الشَّدِيدِ !

لِهَذَا لَمْ تَنْجَحْ دَعْوَةُ شَفِيقِ غُرِبَالٍ فِي أَنْ يُجْتَذِبَ إِلَّا نَفَرًا قَلِيلًا مِنْ شَبَابِ الْبَاحِثِينَ فِي مَدْرَسَتِهِ ، لَا نَذْكُرُ الْآنَ مِنْهُمْ إِلَّا الْمَرْحُومِينَ الدُّكْتُورَ حَسَنَ عُثْمَانَ ، وَمُحَمَّدَ تَوْفِيقَ ، وَقَدْ أَثْمَرَ تَعَاوُنُهُمَا الْقِسْمَ الْخَاصَّ بِمَصْرِ الْعُثْمَانِيَةِ الَّذِي كَتَبَهُ فِي «الْمَجْمَلِ فِي التَّارِيخِ الْمِصْرِيِّ» الْقَاهِرَةِ ١٩٤٢ م ، وَهَذَا الْقِسْمُ عَلَى قَصْرِه - زَاخِرُ الْمَعْلُومَاتِ الْقِيَمَةِ فِي مَصْرِ الْعُثْمَانِيَةِ . مِمَّا يَجْعَلُ مِنْهُ مَصْدَرًا لَا رَلْنَا نَنْصَحُ الْمُبْتَدِئِينَ بِهِذَا التَّارِيخَ بِقِرَاءَتِهِ وَالْإِفَادَةِ مِنْهُ . وَوَضَعَ الْأَسَازُ مُحَمَّدُ تَوْفِيقُ رِسَالَتَهُ لِلْمَاجِسْتِيرِ عَنِ الْوُثَاقِ التُّرْكِيَةِ وَخَطِ الْقَرْمَةِ<sup>(١)</sup> ، ثُمَّ انْصَرَفَ (رَحِمَهُ اللَّهُ) عَنِ التَّارِيخِ وَمَالَ إِلَى الشَّعْرِ وَالتَّصَوُّفِ ، أَمَّا صَدِيقُهُ الدُّكْتُورُ حَسَنُ عُثْمَانٍ فَقَدْ شَغَفَهُ دَانَتْهُ حُبًّا ، فَكَبَّ عَلَى أَشْعَارِهِ بِتَرْجُمِهَا وَيُثْرَى الْمَكْتَبَةُ الْعَرَبِيَّةُ بِتَرْجُمَاتِهِ الْعِلْمِيَةِ الدَّقِيقَةِ .

وَرَحْنَا - مِنْ بَعْدِ أَسَازِنَا شَفِيقِ غُرِبَالٍ - نَحْمِلُ الدَّعْوَةَ إِلَى الْعَصْرِ الْعُثْمَانِي ، وَقَدْ كَثُرَ الْبَاحِثُونَ ، وَتَعَدَّدَتْ إِهْتِمَامَاتُهُمْ ، وَعَظُمَ الْإِهْتِمَامُ بِتَارِيخِنَا الْقَوْمِي فِي شَتَى عَصْرِهِ ، وَظَهَرَ أَنَّ أَكْثَرَ الْوُثَاقِ مَكْتُوبٌ بِالْعَرَبِيَّةِ وَانْزَاخَتْ الطَّلَاسِمُ وَالرُّمُوزُ الَّتِي كَانَتْ تَلْفُ الْوُثَاقِ ، وَرَاحَ شَبَابُ الْبَاحِثِينَ يقرأ خط القرمة بعد ساعات ! وَإِذَا كَانَتْ إِسْتِجَابَةُ شَبَابِنَا إِلَى (نَدَاءِ) مَصْرِ الْعُثْمَانِيَةِ لَا تَزَالُ تُجْرَى فِي نَظَاقِ ضَيْقٍ - وَهَذَا أَمْرٌ مَفْهُومٌ - فَإِنَّا نَسْجَلُ بِالْإِعْزَازِ أَنَّ الْجُهِودَ بَدَأَتْ تَوْقِي ثَمَارَهَا ، وَمِنْهَا هَذَا الْكِتَابُ الَّذِي يَسُرُّنِي أَنْ أَقْدِمَ لَهُ الْيَوْمَ ؛ وَإِلَى جَوَارِهِ عَدَدٌ مِنَ الدَّرَاسَاتِ يَعْدهَا بَعْضُ أَعْضَاءِ (سَمْنَارِ) التَّارِيخِ الْحَدِيثِ بِجَامِعَةِ عَيْنِ شَمْسٍ لِدَرَجَةِ الدُّكْتُورَاةِ ، أَوْ الْمَاجِسْتِيرِ ، أَذْكَرُ

(١) مَا يُؤَسِّفُ لَهُ أَنَّ هَذِهِ الرِّسَالَةَ لَمْ تَطْبِعْ ، بَلْ لَقَدْ امْتَدَّتْ يَدٌ مَجْهُولَةٌ إِلَى نَسْخِ الرِّسَالَةِ الْخَطِيئَةِ فَأَخْفَتَهَا مِنْ جَامِعَةِ الْقَاهِرَةِ وَدَارِ الْمَحْفُوظَاتِ .

منها : إدارة مصر في العصر العثماني ، والحركة الفكرية في مصر في القرن الثامن عشر ، والحامية العثمانية في مصر العثمانية . وأضيف أيضاً جهد الزميل الدكتور أحمد عبد الرحيم مصطفى في ترجمة «الإسلام والغرب» للمستشرقين الانجليزيين جب ويون ، والأجزاء الأولى التي صدرت منه تعالج النظم العثمانية ، وأحوال العرب في ظلها كمقدمة لعصر الإنفتاح على الغرب ابتداءً من أواخر القرن الثامن عشر ، وهو الموضوع الرئيسى للكتاب الذى لم يفسح الوقت للمؤلفين لكتابته .

ولعلنا نضيف هنا أيضاً الجهد الذى بذلته الجمعية المصرية للدراسات التاريخية فى إقامة ندوة عن المؤرخ المصرى الكبير «عبد الرحمن الجبرتي وعصره» ، أبريل ١٩٧٤ م ، والبحوث التى أقيمت فى هذه الندوة باللغات العربية والانجليزية والفرنسية (وقد لقيت استجابة واسعة النطاق من عدد كبير من المؤرخين المصريين والأجانب) .

ولكن يبدو أنى بعدت كثيراً عن «الريف المصرى فى القرن الثامن عشر» ، وهو موضوع هذا الكتاب لمؤلفه الدكتور عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم ، والكتاب - كما أشرنا إليه - ثمرة من ثمار مدرسة التاريخ الحديث بجامعة عين شمس ، فأصله رسالة نال بها صاحبها درجة الدكتوراه فى الآداب (فى التاريخ الحديث) ، بمرتبة الشرف الأولى ، من الجامعة ، وكان لى حظ الإشراف عليها ، ولأظن أن المؤلف أدخل تعديلاً كبيراً أو يسيراً على رسالته قبل أن يقدمها إلى المطبعة .

والبحث - كما يرى القارئ - يعتمد اعتماداً يكاد يكون كلياً على وثائق دار المحفوظات العمومية بالقلعة ، وسجلات المحكمة الشرعية وهو - فيما أذكر - أول بحث علمى يعتمد على هذه الوثائق . والأمر فى هذه الوثائق لا ينبغي أن يقتصر على الإطلاع عليها فى نظرات سريعة ، و (ترصيع) البحث هنا وهناك بالإشارة إلى هذه الوثيقة أو تلك ، كما يحلو لبعض الدارسين من شبابنا أن يفعل ، ولكنه جهد يقوم على القراءة والموازنة فى صبر وأناة . ثم إستخلاص الحقائق الأساسية فى فهم وقدرة على التلخيص والإستنباط والنجاة من خيوط التفصيلات الكثيرة المتشابكة التى تملأ السجلات والدفاتر ، فأشهد أن عبد الرحيم قد نجح فى ذلك إلى حد كبير .

وأخيراً . . هل عدُّ بحث الدكتور عبد الرحيم عن «الريف المصرى فى القرن الثامن عشر» منَ الصورة التى كانت فى أذهاننا عن ذلك الريف فى هذا الوقت البعيد ؟ أو بعبارة أخرى : هل أتت الوثائق الكثيرة التى رجع إليها المؤلف واعتمد عليها فى بحثه بجديد يتكافأ والجهود التى بذلها المؤلف فى قراءتها والإفادة منها ؟ .

هذا سؤال أترك للقارئ أن يجيب عنه بعد قراءة الكتاب . وآنا لا أحب أن أسبق القارئ إلى التأثير فيه ، ولكنى مع ذلك لا أودُّ أن أغمطه حقه ، فقد أصبحت صورة الريف المصرى فى العصر العثمانى - وخاصة فى القرن الثامن عشر ، بعد كتاب عبد الرحيم أكثر وضوحاً وخطوطها أكثر ثباتاً وحفاظها أوثق مصدراً ، هذا إلى تفصيلات كثيرة ، عاونت على جلاء الصورة وتصحيح بعض معالمها ، وليس هذا بالأمر القليل .

احمد عزت عبد الكريم

منشأة البكرى

١٩٧٤/١٢/١٩





## مقدمة

يتناول البحث دراسة «الريف المصرى فى القرن الثامن عشر» ، أى دراسة تاريخ الريف المصرى فى فترة من فترات التاريخ المصرى فى العهد العثمانى ، الذى بدأ عام (٩٢٣هـ / ١٥١٧م) ، على أثر هزيمة السلطان طومان باى ، آخر سلاطين المماليك ، على يد السلطان سليم العثمانى ، فى معركة الريدانية ، ومنذ ذلك الحين ، أصبحت مصر ولاية تابعة للدولة العثمانية ، أو على حد تعبير محمد بن قانصوه ، «قرية فى حكم نايب» ، أى أنها فقدت إستقلالها ، بعد أن كانت سيادتها تمتد على بلاد الشام ، وليس مجال هذه الدراسة التاريخ السياسى لمصر ، ومراحلها ، وإنما مجالها دراسة تاريخ قطاع من المجتمع المصرى فى فترة محددة بقرن من الزمان ، ولكن تفاعل الحوادث وإرتباطها فى كثير من الأحيان ، يضطر الباحث إلى الربط بين أحداث التاريخ السياسى ، والتاريخ الاجتماعى ، فدخل العثمانيون مصر وإحداثهم تغييرات إدارية ومالية ، أدى بدون شك إلى نتائج ذات أهمية كبيرة فى تاريخ البلاد ، إن إيجاباً أو سلباً ، ومن شأن هذه الدراسة ، أن تهتم بنصيب الريف من نتائج هذه التغييرات ، وتأثيرها على مجرى الحياة فيه ، ويمكن وضع لمسات على بعض هذه الأمور لنرى إلى أى حد ، كان تأثير هذه التغييرات على الحياة فى الريف كبيراً .

فى عام (٩٣٣هـ / ١٥٢٦م) ، أمر السلطان سليمان القانونى ، بفك رمام القطر وإعادة توزيع الخراج ، فكان لهذه العملية تأثير كبير على الحياة فى الريف ، لأن من حيث العملية ذاتها التى ربما كانت إجراءً واجباً ، وإنما من حيث الأسلوب الذى نفذت به ، على يد القائمين على تنفيذها من المباشرين وغيرهم الذين استغلوا الفلاحين أسوأ إستغلال ، وجاروا عليهم ، وفرضوا عليهم الأموال حسب مشيتهم

ورغبتهم لا حسب معيار محدد ، حتى « صاروا هم الملوك يتصرفون فى المملكة ، بما يختارونه من الأمور ، فوضعوا أيديهم على رزق الناس ، والإقطاعات ، وأصبحوا يقررون الأموال على كل بلد بحسبما يختارونه من الأموال ، وأصبحوا يجورون على الفلاحين ، فى الصيف والشتاء ، حتى خرب غالب القرى ، وكان هذا من أكبر الفساد ، فى حق الناس » .

كذلك فإنَّ الأسلوب الذى اتبعه العثمانيون فى إدارة الأرض المصرية ، فى الفترة الأولى من حكمهم ونعنى به نظام «المقاطعات» أو «الامانات» ، أوقع أهل الريف تحت طائلة أعمال غير مشروعة قام بها الموظفون الذين كانوا يشرفون على «المقاطعات» أو «الامانات» ، وما أنْ أدخل نظام الإلتزام فى إدارة الأراضى الزراعية ، حتى كان لهذا النظام تأثيره الضخم على الحياة العامة فى الريف ، والذى سنعرض له فى ثنايا البحث بتفصيل وإسهاب .

كذلك من الأمور التى يمكن أنْ نشير إليها هنا سريعاً والتي ارتبطت بدخول العثمانيين مصر وكان لها تأثير على الريف ، أن العثمانيين أوجدوا فى الريف ، نوعاً من الجنود المقيمين بقصد حماية السكان ، والإشراف على الأمن فى الريف ، ونعنى بهم جند السباهية ، وكما اتضح من المصادر أنَّ هؤلاء الجنود ، كانوا من بين أسباب التأخر والتدهور الذى حل بالريف فى العصر العثمانى ، بكلِّ وأرهقوا الفلاح بمطالبهم المتكررة ، والمظالم المتعددة ، وإرتكابهم الكثير من الموبقات مما اضطر بعض الفلاحين إلى هجر قراهم ، والبحث عن وسائل لعيشهم بعيداً عن أعمال هؤلاء الجنود .

هذه لمسات على بعض الأمور التى ارتبطت بالتحول السياسى فى تاريخ مصر بخروجها من حوزة السلطنة المملوكية وخضوعها للحكم العثمانى ، وقد ظلت هذه الأمور تلعب دورها فى حياة الريف ، حتى كان القرن الثامن عشر ، الذى يعد بحق عصر إردىاد النفوذ المملوكى على أجهزة الحكم ، وتغلبه على نفوذ الباشوات العثمانيين ، وصار الأمر كله بأيدي الأمراء المماليك دون غيرهم ، ولكن مع إردىاد

نفوذ الأمراء المماليك ، ظهرت الفقرة بينهم وانقسموا إلى بيوت متصارعة ، متسابقة على الحكم ، ولا يهتمون من أمر هذه الصراعات سوى تأثيرها على الريف ، ومجرى الحياة فيه ، وقد اتضح لنا أن الريف تأثر كثيراً بهذه الصراعات المملوكية فى القرن الثامن عشر ، وكان تأثيرها كبيراً على جميع مناحى الحياة الاقتصادية والاجتماعية فى الريف ، فالمظالم تُقرَّر ، والمغارم تُقرَضُ والفلاح يُستَغِيثُ ، ولا مجيب لإستغاثته ، فيضطر لهجر قرىته ، وأرضه بعد أن كان شديد التمسك بهما .

ولا شك أن هذه الصراعات المملوكية كان لها تأثيرها الضخم فى إضعاف أجهزة الحكم ، وإهمال الحكومة لواجباتها ، وخاصة ما يمس منها الحياة فى الريف ، فلم تعد الأجهزة الإدارية تهتم بمرافق النهوض بالثروة الزراعية عماد ثروة البلاد ، قدر إهتمامها بجمع متعلقاتها ، فتدهور حال الفلاح وهجر قرىته ، ولا عجب أن نجد الجبرتى يرسم لنا فى نهاية القرن الثامن عشر نفس الصورة التى رسمها ابن إياس فى بداية الحكم العثمانى للمظالم الواقع على الفلاحين وخراب القرى ، بل يزيد عليها أن إقليم المنوفية لم يعد به إلا خمس وعشرون قرية بها بعض سكان ، ويبقى قرى هذا الإقليم هجرها الفلاحون ، ولم يعد بها لا ديار ولا نافخ نار .

وفى إطار الصورة التى كانت سائدة فى القرن الثامن عشر ، وارتباط أوضاع هذا القرن من النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتفاعلها بعضها فى بعض ، وتأثير كل منها فى الآخر بالقدر الذى يمكن إدراكه ، فى ضوء مصادره ، درست فى هذا البحث الريف المصرى إدارته ودور هذه الإدارة إيجاباً وسلباً ، والحياة الاجتماعية التى كانت سائدة ، وتركيب السكان الاجتماعى والحياة الاقتصادية ، والصورة التى كانت عليها ، والحياة الدينية والثقافية وارتباطهما بالأوضاع الاجتماعية والاقتصادية التى كانت سائدة ، ومدى تأثير هذه الأوضاع على الحياة فى القرية المصرية فى القرن الثامن عشر ، غير متناس البتة تفاعل الأوضاع وتداخلها ، وارتباطها فى مسيرتها التى تشكل فى النهاية الصورة العامة لتاريخ الريف المصرى فى ذلك القرن .

وقد قامت هذه الدراسة على مصادر أصلية من وثائق متنوعة وضعت لها تصنيفاً

فى مصادر البحث ، ومخطوطات معاصرة ، ومصادر معاصرة مطبوعة ، ثم الدراسات التى لمست جوانب من البحث ، ولا يسعنى فى هذا المجال إلا أن أقرر حقيقة ، أنكرها الكثيرون ، وهى أن مصادر تاريخ مصر العثمانية ليست من الندرة كما يعتقد البعض ، حتى تجعل من الصعوبة بمكان كتابة تاريخ هذه الفترة كتابة علمية ، إن هذا القول محض إفراء لا أكثر ولا أقل ، ولا ينم عن شئ قدر ما ينم عن عدم معرفة هؤلاء بمصادر تاريخ هذه الفترة وأماكن حفظها ، وقد أشرت إليها فى مصادر البحث . فمصادر تاريخ مصر فى العهد العثمانى متوفرة ، ولا تحتاج إلا إلى فريق من الباحثين الصابرين ، يؤمها وينهل منها ويكتب تاريخ بلاده الاجتماعى والاقتصادى والسياسى بكل أبعاده ، فمن حسن الحظ أن من مميزات العصر العثمانى أنه كان يمتاز بأنه عهد تسجيل وتدوين ، لكل صغيرة وكبيرة ، فقد سلجت الدواوين ، والجهات الإدارية كل اختصاصاتها فى سجلات منظمة لا يعيها إلا صعوبة الخط الذى كتبت به ، ولكن مع شئ من الصبر والجلد والمثابرة ، الصفات التى يجب أن يتحلى بها الباحث يجد نفسه مع فيض من المعلومات التى تمده بكل دقائق تاريخ البلاد أضف إلى ذلك دور المحاكم الشرعية فسجلات هذه المحاكم ، تعد تسجيلاً دقيقاً وأميناً للحياة المصرية بكل أبعادها ، فى ذلك العصر ، فإذا أضيفت هذه المصادر ، إلى المصادر المعاصرة التى كتبها معاصرون ، شارك بعضهم فى صنع الأحداث ، لانتضح أن مصادر تاريخ مصر فى ذلك العهد جد متوفرة ، وإذا كانت تمد الباحث بفيض من المعلومات لكتابة التاريخ السياسى ، فإن ما فيها من حياة الريف والتاريخ الاجتماعى للقطاع الريفى ، لجد قليل ، ورغم ذلك فإنى أقدمت على دراسته ، مثلماً كل معلومة ألتقطها وأسجلها لعلى أكون تاريخاً للريف فى القرن الثامن عشر ، وفى كل هذا كانت تحوطنى عناية أستاذى الدكتور أحمد عزت عبد الكريم ، عن إجاباتها ، ثم يناقشنى فيما توصلت إليه ويحلل معى ، ويرشدنى . ويوجهنى حتى استوى بحثى على الصورة التى أقدمها به بين دفتى هذا المجلد ، فقد منحنى أستاذى من وقته وجهده ، وفوق ذلك من أبوته الصادقة ، ما أعتقد جازماً بأنه لم يتوفر لغيرى من الباحثين من هذه الأبوة الصادقة التى منحها لى أستاذى ، مثلما توفر لى ، فإلى

أستاذى أقدم أسمى آيات العرفان بالجميل ، والحب والتقدير وإن كنت أعلم أن ذلك أضعف الإيمان .

وإنه لمن دواعى العرفان بالجميل أن أسجل شكرى لأساتذتى وزملائى أعضاء سمنار الدراسات العليا بكلية الآداب جامعة عين شمس ، على ما أبدوه لى فى كثير من الأحيان من الملاحظات التى كان لها فضل كبير على بحثى ، كما أسجل شكرى للسادة موظفى دور حفظ الوثائق التى أشرت إليها فى مصادر البحث لمعاونتهم لى أثناء جمعى لمادة البحث ، وإلى كل من عاونتى أسدى جزيل شكرى وعرفانى بالجميل ، ولعلى أكون قد وفقت بمساهمة متواضعة فى كتابة تاريخ بلادى فى العهد العثمانى .

والله الموفق ، وعليه قصد السبيل ،،،



## مقدمة الطبعة الثانية

أقدم للباحثين والمتخصصين على مختلف جنسياتهم ولغاتهم ، هذه الطبعة الجديدة من كتاب «الريف المصرى» ، بعد أن كثرت المطالبات بإعادة طبعه ، لِمَا لَهُ مِنْ أثر بعيد على الكثيرين ، وكَلَّا حازه مِنْ شهرة عالمية ، منذ صدور الطبعة الأولى منه سنة ١٩٧٤ م ، والتي صدرت عَنْ جامعة عين شمس بالقاهرة . وَكَمْ أَجْدُ مَفْرَأً مِنَ الدَّفْعِ بِهِ إِلَى المطبعة ، لطبعة طبعة جديدة مزودة بالفهارس التى تخلون مِنْهَا الطبعة الأولى .

وَكَمْ أَجْدُ فى الكتاب أَى شَيْءٍ يَدْعُونِى إِلَى تَغْيِيرِ أَى معلومة مِنْهُ وَكُوْ حَرْفًا واحدًا ، فَلَا تَزَالُ التَّنَاقُجُ والحَقَائِقُ التى وصلت إِلَيْهَا ثَابِتَةً ، لَيْسَ هُنَاكَ مَا يَدْعُو إِلَى تَغْيِيرِ أَى مِنْهَا ، كَمَا أَنَّنِى حَافِظْتُ عَلَى الصورة التى ظَهَرَ بِهَا الكتاب فى طبعته الأولى ، فَمِثْلًا المَصَادِرُ التى أَشْرَتْ إِلَيْهَا كَمَخْطُوطَةٍ فى الطبعة الأولى ، وَطُبِعَتْ بَعْدَ تِلْكَ الطَبْعَةِ ، تَرَكْتُ الإِشَارَةَ إِلَيْهَا كَمَخْطُوطَةٍ ، وَكَمْ أَشْرَ إِلَيْهَا كَمَطْبُوعَةٍ ، وَأَشْرَتْ إِلَى الوثائق فى الأَرشِيفَاتِ التى كَانَتْ بِهَا عِنْدَ إِعْدَادِ الكتاب كرسالة جامعية ، رَغْمَ أَنَّهَا نَقِلَتْ حَالِيًا مِنْ أَرشِيفَاتِهَا إِلَى «دار الوثائق القومية» .

وَهَا أَتَذَكَّرُ أَقْدَمَ هَذِهِ الطَبْعَةِ إِلَى القَارِئِ الكَرِيمِ ، عَلَّهْ يُجِدُ فِيهَا مَا يَبْغِيهِ ، وَاللَّهُ وَكِي التَّوْفِيقِ .

أ.ح. عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم

الكويت - الشويخ

الأحد : ٢٠٠٣/٤/٢٠ م





## **الباب الأول**

# **الريف بين الإدارة المحلية والإدارة المركزية**

**الفصل الأول : الإدارة المحلية**

**الفصل الثاني : الإدارة المركزية**



## الفصل الأول

### الإدارة المحلية

#### تمهيد: التقسيم الإدارى للريف المصرى فى القرن الثامن عشر .

##### الإدارة المحلية ودورها فى إدارة الريف :

- ١ - مشايخ القرى ، ٢ - الشاهد ، ٣ - الصراف ، ٤ - الخولى ،  
٥ - الوكيل أو قائم مقام ، ٦ - المشد ، ٧ - الحفير ، ٨ - الكلاف .

\* \* \*

#### التقسيم الإدارى للريف المصرى فى القرن الثامن عشر :

عند دراسة الإدارة المحلية للقرية المصرية فى القرن الثامن عشر ، لابد من محاولة للوقوف على عدد القرى المصرية فى ذلك الوقت حيث أن القرية المصرية فى القرن الثامن عشر كانت تمثل القاعدة الأساسية للتقسيم الإدارى المالى الذى وجد فى مصر آنذاك ، كما أنها كانت تمثل وحدة تنظيم المجتمع الريفى الذى يعتمد فى حياته أساساً على الزراعة<sup>(١)</sup> .

ويلاحظ أن كل قرية أو مجموعة من القرى فى ذلك الوقت كانت تمثل وحدة إدارية مالية ، أطلقت عليها دفاتر الالتزام اسم «مقاطعة»<sup>(٢)</sup> . بينما أسمتها سجلات

(١) غيث ، محمد عاطف : «القرية المتغيرة» ، ص ٢٢-٢٥ .

(٢) دار المحفوظات العمومية بالقلمة : مخزن (١) تركى ، عيون من رقم (١-١٣) ، دفاتر الالتزام الخاصة بالوجهين

القبلى والبحرى من دفتر رقم (١) إلى دفتر رقم (٨٠١) .

المحكمة الشرعية وسجلات إسقاط القرى - وهى السجلات الخاصة بعمليات التنازل عن حصص الالتزامات - وسجلات الديوان العالى ، والمصادر المعاصرة باسم «ناحية»<sup>(١)</sup> .

وبالرجوع إلى أقدم إحصاء ذكر عن قرى مصر فى العصر المملوكى ، أى قبل الدخول العثمانى لمصر ، وجد أن عدد النواحي التى كانت موجودة بمصر عند إجراء الروك الناصرى (٧١٥هـ / ١٣١٥م) ، كانت ٢٣١٦ ناحية ، منها (١٦٣٧) ناحية بالوجه البحرى ، (٦٧٩) ناحية بالوجه القبلى<sup>(٢)</sup> .

(١) أرشيف المحكمة الشرعية ، سجلات إسقاط القرى من : سجل رقم (١) إلى رقم (٥) ، وهى السجلات الخاصة بفترة البحث ، سجلات مبايعات الباب العالى من سجل رقم (١) وما يليه ، وسجلات الديوان العالى رقم (٢، ١) ، (وسجلات هذا الأرشيف توجد حالياً بالشهر العقارى - المقر الرئيسى بالقاهرة) .

• الدرمداش ، أحمد كتحدا عزبان : «الدرة المصانة فى أخبار الكتانة» ، (مخطوطة مصورة عن النسخة الأصلية الموجودة بالمتحف البريطانى بلندن) ، ج ١ ص ٤٦ ، ٢٣١ ، ٢٦٢ .

(٢) قسمت مصر طبقاً للروك الناصرى إلى الأقسام الإدارية الآتية ، والتى حمل كل قسم منها اسم (عمل) :

أعمال الوجه البحرى	عدد نواحي كل عمل	أعمال الوجه القبلى	عدد نواحي كل عمل
١ - ضواحي القاهرة	٢٦	١ - الجيزة	١٥٤
٢ - القليوبية	٦١	٢ - الألفيحية	٥٢
٣ - الشرقية	٣٩٦	٣ - الفيومية	١٠٤
٤ - الدقهلية والمرتاحية	٢١٤	٤ - البهنساوية	١٥٩
٥ - دمياط	١٤	٥ - الأشمونين	١٠٤
٦ - الغربية	٤٧٧	٦ - المنفلوطية	٥
٧ - المنوفية	١٣٣	٧ - الامسيوطية	٣٣
٨ - أسيوط وجزيرة بنى نصر	٤٩	٨ - الأخميمية	٢٥
٩ - البحيرة	٢٣١	٩ - القوصية	٤٣
١٠ - فوه والمراحميتين	١٦		
١١ - المنسترأوية	٦		
١٢ - الإسكندرية	١٤		
	١٦٣٧		٦٧٩

• الوجه البحرى ١٦٣٧ ناحية      الوجه القبلى ٦٧٩ ناحية = ٢٣١٦ ناحية =

أما المقریزی الذى عاش بعد ذلك (١٣٦٤-١٤٤٢م) . فقد ذكر أنَّ عدد قرى مصر (٢٣٩٥) قرية<sup>(١)</sup>، ثم ذكر ابن جيعان الذى جاء بعده (توفى ٩٠٠ هـ / ١٤٩٤م) أنَّ عدد قرى مصر (٢٢٨٣) قرية ، غير المشتركة مع غيرها فى الزمان<sup>(٢)</sup> .

ثمَّ لا نجد بعد ذلك ذكرًا لعدد قرى مصر إلَّا فى نهاية القرن الثامن عشر حيث ذكر علماء الحملة الفرنسية أرقامًا مختلفة لعدد قرى مصر ، فقد ذكر جومار Jomard أنَّه كان مقيّدًا بدفاتر المعلمين الأقباط ، التى قدمونها للفرنسيين أسماء (٢٩٦٧) قرية<sup>(٣)</sup> .

بينما قدر العمال الفرنسيين عدد القرى المصرية بـ (٣٣٤٧) قرية ، أما راسمو الخريطة الفرنسية الكبرى لمصر فقيّدوا أسماء (٣٥٥٤) قرية<sup>(٤)</sup> ، وقدر الأستاذ شفيق غربال عدد القرى المصرية فى نهاية القرن الثامن عشر بـ (٣٩٢٠) قرية ، وذلك بناء على قول حسين أفندى الروزنامجى «أقاليم سبعة فى مائتين وثمانين درجة تخمين» ، أى أنَّه قد يقصد أنَّ كل إقليم يحتوى على (٢٨٠) قرية ، أى سبعة أقاليم بالوجه البحرى ، وسبعة أقاليم بالوجه القبلى فيكون مجموع الأقاليم أربعة عشر إقليمًا فى (٢٨٠) قرية ، أى أنَّ تعدد قرى مصر فى نهاية القرن الثامن عشر حسب هذا التقدير

= أنظر :

- ابن إياس ، محمد بن أحمد : «نبات الزهور فى وقائع الدهور» ، (حوادث ٧١٥هـ / ١٣١٥م) ج١ ، طبعة بولاق ص ١٥٩ .
  - طوسون ، عمر : «مالية مصر من عهد الفراعنة إلى الآن» ، ص ص ٢٦٠ - ٢٦٢ .
  - طرخان ، إبراهيم على : «النظم الإقطاعية فى الشرق الأوسط فى العصور الوسطى» ، ص ٩٨ .
- Sacy (Silvestre de): du droit de propriete territoriale en Égypte à l'epoque de l'expedition des Français, Tome 2, p. 224.

- (١) المقریزی ، أحمد بن على : «المخطوط» ، ج ١ ، (طبعة بولاق) ، ص ٧٢ .
- (٢) ابن الجيعان ، شرف الدين أبو البقاء يحيى : «التحفة السنية بأسماء البلاد المصرية» ، ص ص ١١٢-١١٣ .
- (٣) Jomard, Coup d'Oeil impartial sur L'Etat present de L' Egypte, p. 115.
- (٤) الروزنامجى ، حسين أفندى : «ترتيب الديار المصرية فى عهد الدولة العثمانية» ، المنشور تحت اسم «مصر عند مفرق الطرق ١٧٩٨-١٨٠٠م» ، تحقيق : الأستاذ محمد شفيق غربال ، حولىة كلية الآداب ، جامعة فؤاد (القاهرة) ، المجلد الرابع . الجزء الأول ، مايو ١٣٥٥هـ / ١٩٣٦م ، ص ٣٣ . هامش (١) .

و الرقم السابق الذكر<sup>(١)</sup> .

وبدراسة هذه الأرقام يتضح أنّ عدد قرى مصر، لم يكن ثابتاً على مدى تاريخ، بل إنّ هناك تغييرات كانت تطرأ عليه وإنّ انقضى أنّه كان فى زيادة مطردة ، رغم أنّ الأرقام التى ذكرت عن عدد القرى المصرية فى نهاية القرن الثامن عشر تقارب ، إلا أنّنا نعتقد أنّ أقربها إلى الصحة هو تقدير الأستاذ شفيق غربال ، لأنّه نائم على تقدير أحد المسئولين عن الروزنامة وقت وصول الفرنسيين مصر (١٢١٣هـ/ ١٧٩١م) .

وقد حاولت مطابقة الأرقام التى ذكرت عن قرى مصر فى نهاية القرن الثامن عشر حدد المقاطعات التى سجلت فى دفاتر الالتزام ، ودفاتر الترايع التى وضعت فى عهد الحملة الفرنسية ، والتى كتب على أغلفتها أنّ معلوماتها أخذت من دفاتر المعلمين لا قباط ، فوجدت أنّ هناك تغييراً كبيراً كما صادفت كثيراً من الصعوبات التى حالت ون الوقوف على العدد الصحيح لقرى مصر من واقع هذه الدفاتر ، لأنه فى كثير من الأحيان كانت المقاطعة لا تتكون من قرية واحدة ، وإنما تتكون من مجموعة من القرى ، قرية رئيسية ، وقرى أخرى تابعة لهذه القرية الرئيسية ، وقد بلغ عدد القرى التابعة للقرى الرئيسة وخاصة فى بعض ولايات الصعيد (١٩) تسع عشرة قرية مثل

(١) الروزنامى ، حسين أفندى : المصدر السابق ص ٣٣ ، هامش (١) ذكر حسين أفندى فى الباب السادس من أجوبته السؤال الأول ص ٣٢-٣٣ - الأقسام الإدارية لمصر فى العصر العثمانى على النحو التالى :

الوجه القبلى	الوجه البحرى
١ - بهنساوية	١ - ولاية الشرقية
٢ - أشمونين	٢ - ولاية المنصورة
٣ - منقلاوط	٣ - ولاية البحيرة
٤ - جرجا	٤ - ولاية قليوب
٥ - أطفيح بالبر الشرقى	٥ - ولاية الغربية
٦ - ألواح من داخل جرجا	٦ - ولاية المنوفية
٧ - فيوم بين الخلود البحرى - والقبلى	٧ - ولاية الجيزة

قرية طهطا على سبيل المثال<sup>(١)</sup> .

أما فى مقاطعات الوجه البحرى ، فلم يزد عدد القرى التابعة للقرية الرئيسية فى أى منها على (٥) خمس قرى<sup>(٢)</sup> ، أى أن ظاهرة تعدد القرى التابعة لمقاطعة واحدة كانت أكثر وضوحًا فى الصعيد .

وبما راد فى صعوبة الوقوف على عدد القرى من واقع هذه الدفاتر ، أنها فى كثير من الأحيان كانت تغفل أسماء القرى التابعة ، ولا تذكر إلا إسم القرية الرئيسية مع إردافها بعبارة «وتوابعها» أو «وكفورها» أو «ما معها» مثل ذكرها على سبيل المثال : قرية فرشوط وعمر وتوابعها<sup>(٣)</sup> ، النكارية وما معها<sup>(٤)</sup> ،

(١) دار المحفوظات العمومية : مخزن (١) ، دفاتر التزامات الوجه القبلى من دفتر (١) وما يليه ، حيث سجلت القرى التابعة لقرى طهطا (هكذا تكتب فى السجلات) ، وهذا الاقتباس من الدفتر رقم (٨٢) على سبيل المثال .

٢ . مقاطعة قرية (طهطا) والإقطاع ، وجهية ، وقرنة ، وحراشة ، وطليحات ، عنيش ، وبنى عمار ، وحريدي ، وأولاد إسماعيل ، وحاجر ، دوك ، وأثر الكاشف ، وعربان هلة . وكوم أشقار ، وجردات ، وكوم العرب ، ومزارعين بركيات ، وعتمانة ، وكوم القصد وتوابعها درعهدة (أى فى عهدلة الملتزمين) حسين عبد الله تابع مستحفظان ، هن أربعة قرايط ، ومحمد عبد الله عن أربعة قرايط ، وعلى عبد الله ، تابع مستحفظان ، هن أربعة قرايط ، وحسن عبد الله عن ستة قرايط ، ويوسف عبد الله عن ستة قرايط .

(٢) دار المحفوظات العمومية ، مخزن (١) ، عين (٧) دفاتر التزامات الوجه البحرى ، دفتر رقم (٤٨١) ، مخزن (١٨) ، عين (١٩) ، دفتر الترابيع رقم (١٦٠٨) حيث سجلت مقاطعة قرية الدماير على النحو التالى :

.. مقاطعة الدماير وما معها تابع الغربية ، شباغة للدماير ، كفر العرب ، وكفر القصابى ، وبهوت وكفورها ، ويلقاس .

(٣) دار المحفوظات العمومية : مخزن (١) تركى ، عين (٥) ، دفتر التزام رقم (٣٦٥) (١١٥٤هـ / ١٧٤١م) .

فرشوط : تتبع حاليًا مركز لجم حمادى ، محافظة قنا ، ويذكر صاحب القاموس الجغرافى أنها كانت قاعدة لقسم فرشوط من تاريخ إنشائه (١٢٤٥هـ / ١٨٢٩م) إلى أن نقل منها ديوان القسم إلى لجم حمادى (١٣٠٤هـ / ١٨٨٦م) .

رمزى ، محمد : «القاموس الجغرافى للبلاد المصرية» ، القسم الثانى ، ج ٤ ، ص ١٩٨ .

(٤) دار المحفوظات العمومية : مخزن (١٨) تركى ، عين (١٩) دفتر ترابيع ولاية الشرقية رقم (١٦٠٥) (١٢١٥هـ / ١٨٠٠م) .

النكارية : هى حاليًا إحدى قرى مركز الزقازيق ، ويذكر صاحب القاموس الجغرافى أن اسمها الأصلى «خربة النكارية» ثم حُذف صدر الإسم فودت باسم «النكارية» .

القاموس الجغرافى : القسم الثانى ، ج ١ ، ص ٨٣ .

ميت أبو غالب وكفورها<sup>(١)</sup> .

كما أن بعض المقاطعات اكتفى بذكر إسم «مقاطعة مال حماية» أمامها أى أنها قرى وقف يدفع أصحاب حق الإنتفاع بها قدرًا بسيطًا ثابتًا من المال ، نظير حماية الإدارة لهما من عمليات السطو والسلب . ولكل هذه الصعوبات التى أدت إلى الغموض فى عدد القرى المصرية فى فترة البحث ، لم أتمكن من القيام بعمل إحصاء دقيق لعدد القرى المصرية فى القرن الثامن عشر مستخلصة من دفاتر الالتزام ، ولكن بناء على المعلومات المسجلة فى هذه الدفاتر ودفاتر الترايع أمكن القيام بالإحصاء التالى لعدد المقاطعات سواء أكانت مقاطعات خراج أى أن أراضيها تعطى لالتزامًا ، أم مقاطعات حماية أى أن أراضيها وقف لأ تدفع خراجًا ، وإنما تدفع قدرًا ثابتًا من المال نظير حماية الإدارة لها .

اسم الولاية	مقاطعات خراج	مقاطعات مال حماية
١ - الشرقية	١٦٤	٢٢
٢ - المنصورة	٢١٩	٣١
٣ - القليوبية	٦٣	١٨
٤ - البحيرة	١٤٧	٣٩
٥ - المنوفية	١٥٤	—
٦ - الغربية	٢٦٨	١٠
٧ - أطنج	٢٨	١٩
٨ - فيوم	٦٣	٢٠
٩ - بهنساوية	١٤٣	٤٩
١٠ - أشمونين	٥١	٤٠
١١ - جرجا	٨٢	٢٩
١٢ - أقالام مظرة (أى قرى وقف فى مناطق مختلفة)	—	١٤٦
الجملة	١٣٨٢	٤٢٣ ≈ ١٨٠٥ (٢)

(١) دار المحفوظات العمومية ، مخزن (١٨) تركى ، عين (١٩) دفتر ترايع ١٦٠٨ .

ميت أبو غالب : حاليًا إحدى قرى مركز شربين ، وهى قرية قديمة إسمها الاصلى منية أبو غالب ثم حرف اسمها إلى ميت ، فوردت به محررًا ، وهو إسمها الحالى .  
القاموس الجغرافى : القسم الثانى ، ج ٢ ، ص ٨٠ .

(٢) دار المحفوظات العمومية : مخزن (١) تركى ، عين من رقم (١-١٣) ، دفاتر الالتزام الخاصة بالوجهين البحرى والقبلى من دفتر رقم (١) وما يليه ، مخزن (١٨) عين (١٦) ، دفاتر الترايع أرقام : (١٦٠٥ ، ١٦٠٨ ، ٤٩) .



ويستفاد من هذا الإحصاء أنَّ عدد المقاطعات بلغ (١٨٠٥) مقاطعة ، فإذا افترضنا أنَّ متوسط عدد القرى التابعة على مستوى القطر كله ، قرية واحدة لبلغ عدد القرى طبقاً لهذا الافتراض (٣٦١٠) قرية ، وهو رقم يقارب الأرقام التي ذكرها علماء الحملة الفرنسية ، وحسين أفندي الروزنامجي ، ولكن مع التسليم بعدم دقة هذا الافتراض لأننا نلمح من هذا الإحصاء غياب أسماء ولايات مثل الجيزة ، والواحات لعدم تدوين نواحيها في السجلات التي استخرج منها هذا الإحصاء<sup>(١)</sup> .

يضاف إلى ذلك أنه إلى جانب هذه الوحدات الصغيرة وهي القرى ، فكثيراً ما كانت تنشأ كفور جديدة سرعان ما تصبح قرى ، عندما يزداد تجمعها السكاني ، وقد حفظت سجلات دار المحفوظات وأرشيف المحكمة الشرعية ، العديد من الوثائق الخاصة بإنشاء كفور جديدة أو تعمير قرى درست<sup>(٢)</sup> ، كما ذكر الجبرتي أنَّ إسماعيل ابن إيواظ أمر بإنشاء كفر جديد قريب من دجوة بعد تخطيطها والقضاء على أسرة الحبابية<sup>(٣)</sup> .

ومن هنا كانت صعوبة تقدير عدد القرى المصرية في القرن الثامن عشر ، بصورة جازمة ، خاصة وأنَّه لا تتوفر الإحصاءات الدقيقة التي يمكن بناء عليها الوصول إلى إحصاء دقيق لعدد القرى .

أما الوحدات الإدارية الأكبر والتي كان لها حق الإشراف على المقاطعات ، فكانت تسمى «الكاشفيات» ، والكاشفية<sup>(٤)</sup> عبارة عن وحدة إدارية مالية ، على رأسها أحد البكوات المماليك برتبة كاشف ، له حق الإشراف على مجموعة من المقاطعات

(١) أنظر نفس الدفاتر التي سبق الإشارة إليها والتي إعتدلتا رجليها في عمل الإحصاء السابق .

(٢) دار للمحفوظات العمومية : مخزن (١) تركي ، عين (٦١) ، دفتر (٣٧٥) ، أرشيف للحكمة الشرعية : مبايعات الباب العالي ، سجل (٢٨٣) مادة (٤١٧) ، حيث نجد في هذين المصنوعين ما يفيد عن إنشاء كفور جديدة مثل كفر بنى هلال ، تابع ولاية البحيرة (حالياً تابع مركز السنطة ، محافظة الغربية ، أنظر القاموس الجغرافي ، القسم الثاني ، ج٢ ، ص ٩) ، والكفر الجديد المنشأ تابع محلة حسن (حالياً تابع مركز المحلة الكبرى ، محافظة الغربية ، أنظر : «القاموس الجغرافي» ، القسم الثاني ، ج٢ ، ص ٢٦) .

(٣) الجبرتي ، عبد الرحمن بن حسن : «معجائب الآثار في التراجم والأخبار» ، ج ١ (حوادث) ١١٨٣ هـ - ١٧٦٩ م ، ص ٣٤٦ .

(٤) أثرت إسم كاشفية على كشوفية كما تذكرها المراجع ، لأنَّ السجلات الخاصة بفترة البحث تطلق عليها إسم «كاشفية» وجمعها «كاشفيات» .

التي تقع في داخل حدود الكاشفية ، وقد سجل الرحالة فانسليب Vansleb الذي زار مصر (٨٣٠ هـ / ١٦٧٢م) ستاً وثلاثين كشوفية<sup>(١)</sup> ، كانت موجودة في عصره .

وقد برزت ظاهرة انتشار الكاشفيات كوحدات إدارية بصورة واسعة طوال القرن الثامن عشر ، وذلك راجع إلى عدم ثبات التقسيم الإداري لمصر ، نظراً لأنّ الوحدات الإدارية كانت في نفس الوقت تمثل وحدات مالية ، وكذلك فإنّه كثيراً ما كانت وحدة إدارية تتسع على حساب الأخرى ، فقد حدث أن تحولت بعض الولايات إلى كاشفيات مثل : المنصورة ، وأسيوط ، والجيزة ، والفيوم<sup>(٢)</sup> ، وفي بعض الأحيان كان يفصل جزء من ولاية ليكون وحدة إدارية قائمة بنفسها ، مثلما حدث حينما فصلت فارسكور عن ولاية البحيرة (٩٧٧هـ / ١٥٦٩-١٥٧٠م) بقصد إخراجها من حوزة القبائل العربية المسيطرة عليها والاستفادة من إنتاجها الجيد من الأرض<sup>(٣)</sup> .

وعلى كل فإنّ التقسيم الإداري لمصر في العصر العثماني تميز بعدم الثبات فقد حدثت في الأقسام الإدارية عدة تعديلات كلها مرتبطة بتعديل رمام هذه الوحدات ، مثل التعديل الذي أجري في بداية الحكم العثماني (٩٣٣هـ / ١٥٢٦م)<sup>(٤)</sup> والذي

(١) Vansleb J. M.: The Present state of Egypt, pp. 17-20

(٢) دار المحفوظات العمومية : مخزون (١) تركي ، عين (٣) ، دفتر التزام (٤٣) وما يليه ، عثمان ، حسن : «تاريخ مصر في العهد العثماني ، فصلة في المجلد في التاريخ المصري» ، ص ٢٥٤ .

(٣) Shaw, J. Stanford: the financial and administrative organization and development Ottoman Egypt, 1517-1798, p. 15

انظر كذلك دفاتر الالتزام : من الدفتر رقم ١٢٣ وما بعده الخاصة بالوجه البحري حتى الدفتر رقم ٧٥٣ ، حيث سجلت بعد ذلك المنصورة مع فارسكور والواحات ، وظلت هكذا حتى الدفتر رقم ٨٠١ الخاص بـ ١٢١٣هـ / ١٧٩٨م وانظر كذلك : الصوالحي ، الحاج إبراهيم : «مخطوطة الصواعق في واقعة الصنائع» حيث ذكر أنّه حدث في شهر ربيع الأول (١١٧١هـ / سبتمبر ١٦٦٩م) قرر عرض بيك على : كشوفية الهنسا ، ومن باطه ولاية المنية والمنفلوط ، والفيوم» ص ٩٥٨ .

(٤) فك رمام القطر المصري ، طبقاً لهذا التعديل وأعيد ربط الزمام من جديد وغيرت كلمة «حمل» التي كانت مستخدمة إلى كلمة «ولاية» وكلمة «ولاية» هنا لا تعني المعنى العام الذي أطلق في العصر العثماني على بعض البلاد العربية ، وإنما كانت في مصر تعني قسمًا إداريًا ، بمعنى مديرية أو محافظة ، وقسمت مصر طبقاً لهذا التعديل إلى ثلاث عشر ولاية ، منها سبع ولايات في الوجه البحري هي :

(القليوبية ، الشرقية ، الدقهلية ، الغربية ، المنوفية ، البحيرة ، الجيزة) ، وست ولايات في الوجه القبلي هي : (اللافيحية ، الفيومية ، الهنساوية ، الأشمونين ، المنفلوطية ، جرجا) هذا إلى جانب ست محافظات تُقوّر =

عرفت دفاتره باسم الترايع ، ثم أدخلت على هذا التقسيم تعديلات أخرى فى نهاية القرن السادس عشر (٩٧٧هـ / ١٥٦٩-١٥٧٠م)<sup>(١)</sup> وفى النصف الثانى من القرن السابع عشر (١١٠٦هـ / ١٦٩٤م) ، حين برزت جرجا كإحدى الولايات الكبرى ، واختفت أسماء ولايات أخرى مثل : أسيوط ، وأبريم<sup>(٢)</sup> .

### والكاشفيات التى وجدت فى القرن الثامن عشر هي :

«دمنهور ، المنصورة ، المحلة ، منوف ، بلبس ، قلوب ، الفيوم ، الهنسا ، الأشمونين ، منفوط ، أسيوط ، أبوتيج ، طما ، طهطا ، أخميم ، الجيزة ، سوهاج ، العسيرات ، فرشوط ، بهجورة ، خوف ، قنا ، الأقصر ، أرمنت ، الأخصاص ، إسنا ، أسوان» .

وهذه الكثرة فى الكاشفيات وعدم التناسق فى توزيعها ، وخاصة فى المنطقة الممتدة إلى الجنوب من منفوط بشكل جعل الكاشفيات قريبة من بعضها ، وجعل زمامها صغيراً ، إلى حد جعل من صغار المدن ، أو كبار القرى ، مراكز لهذه الكاشفيات<sup>(٣)</sup> ، ربما

= على الحدود والشواطئ. وهى :

(الإسكندرية ، رشيد ، دمياط ، العريش ، السويس ، القصير) .

انظر : الإسحاقى ، محمد عبد المعطى : «أخبار الأول فيمن تصرف فى مصر من أرباب الدول» ، ص ١٥٠ - بن عبد الغنى ، أحمد شلى : «أوضح الإشارات فيمن تولى مصر القاهرة من الوزراء والباشا» ، مخطوطة بجامعة ييل ، حصلت على صورة منها ، ص ٧ ، حسب الترتيب الذى وضعت له للنسخة التى فى حوزتى .

(١) Shaw : Op. Cit., p. 15

(٢) دار المحفوظات العمومية : مخزون (١) تركى ، عين (٣) دفتر التزام (٤٣) وما يليه من دفاتر التزامات الوجه القبلى .

(٣) دار المحفوظات العمومية : مخزون (١) تركى ، عين (٧١) دفتر مرتبات خدما الديوان العريسى ، رقم الحفظ النوعى (٦) مسلسل عمومى (٥٢٤٩) ص ١٠٨-١١٠ صورة حجة شرعية ، خاصة ببيع غلال مرتبة للباشا لدولار بك الهوارى حاكم جرجا حيث ذكر فى هذه الحجة أسماء الكاشفيات من منفوط إلى إسنا .  
ونظر كذلك :

عثمان ، حسن : المصدر السابق ، ص ٢٥٤ ، يحيى ، جلال : «مصر الحديثة» ، ص ١٦٤ ، حراز ، السيد رجب : «المدخل إلى تاريخ مصر الحديث من الفتح العثمانى إلى الاحتلال البريطانى» ، ص ١٣ .

Shaw : Op. Cit., pp. 14-15

قصد منها تفتيت وحدة الصعيد الإدارية ، بعد كثرة الاضطرابات التى قام بها العربان فى القرن الثامن عشر ، وخاصة عربان الهوارة .

ورغم هذا التفتيت الإدارى الذى تمثل فى كثرة الكاشفيات إلا أن هناك خمس ولايات كبرى ظلت أسماؤها ثابتة ، ولها مركزها وثقلها طوال القرن الثامن عشر ، وكان حكام هذه الولايات من البكوات المماليك برتبة سنجق ، ولهم حق الإشراف على الكشاف الذين يحكمون الكاشفيات الواقعة فى داخل حدود ولاياتهم ، وفى معظم الأحيان كان أولئك الكشاف من أتباع هؤلاء السناجق ، كما سترى ذلك فى حينه ، وهذه الولايات الكبرى هى .

«الشرقية ، الغربية ، المنوفية ، البحيرة ، جرجا» وقد ذكرت المصادر المعاصرة الكثير عن صراع السناجق من الأمراء المماليك حول تولّى مناصب الحكم فى هذه الولايات الخمس ، وبخاصة ولاية جرجا التى أصبحت مطمح الكثير منهم<sup>(١)</sup> ، لأهميتها الإقتصادية فى ذلك الوقت ، حيث كانت تعتبر مركز التموين الأول للبلاد بالغلّال وبخاصة القمح .

ولابد من الإشارة هنا إلى أن دفاتر الالتزام ، سجلت ولايات مصر كتقسيمات إدارية مالية فى نفس الوقت ، فتسجل الولاية ، وأسماء المقاطعات التابعة لها ، ومقدار المال الميرى ، والضرائب الأخرى المرتبة عليها وفى نهاية كل دفتر ، تسجل أسماء الولايات المدونة فيه ، سواء كان هذا الدفتر خاصاً بولايات الوجهة الوجه البحرى ، أو بولايات الوجه القبلى ، ولا تذكر شيئاً بعد ذلك عن مدى امتداد كل ولاية ، أو مساحتها أو عدد القرى ، أو المقاطعات التابعة لها ، وإنما إهتمامها الأول بتسجيل الأموال الأميرية ، وغير الأميرية ، وتسجيل حسابات الإدارة ، من الأموال المجبية ،

(١) الدرماش : أحمد كخدا حزيان : «الدرة المصانة فى أخبار الكنانة» ، ج ١ ، ص ٢١٨-٢٢٤ .

• ابن عبد الغنى ، أحمد شلى : «أوضح الإشارات» ، ص ٧٩ ، ٨٠ ، ٨٨ ، ٩٠ .  
• ابن الوكيل ، يوسف الملوانى : «تحفة الأحباب» ، ص ٢٣٥-٢٦٤ ، الجبرى ، عبد الرحمن : «عجائب الآثار» ، ج ١ حواصت : (١١٠٧ ، ١١١٠ ، ١١١٥ ، ١١٢٠ ، ١١٢٤ هـ / ١٦٩٥ ، ١٦٩٨ ، ١٧٠٣ ، ١٧٠٨ م) ص ٢٨ ، ٣٠ ، ٣٣ ، ٣٧ ، ٤٨ .

ومقدار المتبقى لجهة الروزنامة ، ربما كان اعتماد الروزنامة فى النواحي التى لم تسجل فى دفاتر الالتزام ، قائماً على السجلات الفرعية التى كانت توجد لدى أجهزة الإدارة المحلية ، مثل سجل شاهد القرية ، ودفاتر الصياقة ، التى كانت تسجل فيها المساحة حوضاً بحوض ، ودفناً بدفان ، كما نص على ذلك قانون نامة ، سليمان<sup>(١)</sup> .

ومما هو جدير بالملاحظة أن أطفيح والواح ، كانت تسجلان فى دفتر الوجه البحرى ، وأمام الواحات تكتب عبارة «فى عهدة والى جرجا»<sup>(٢)</sup> ، وهذا يؤيد ما ذكره حسين الروزنامجى بقوله «الواح من داخل جرجا»<sup>(٣)</sup> ، أى أنها إدارياً تنبع جرجا ، أما لماذا سجلت فى دفتر الوجه البحرى ، فهذا ما لم نعر له على تفسير فى الوثائق أو فى المصادر المعاصرة ، وربما كان هذا إجراء إدارياً خاصاً بالروزنامة نفسها .

هكذا يمكن أن نخلص من العرض السابق للتقسيم الإدارى للريف المصرى فى القرن الثامن عشر إلى عدة أمور :

أولاً : إن التقسيم الإدارى للريف المصرى كان ذا طابع مالى ، وأن الوحدات الإدارية كانت وحدات مالية بالدرجة الأولى ، وأن الهدف من هذا التقسيم كان إحكام السيطرة على هذه الوحدات وإدارة شئونها وجمع ضرائبها<sup>(٤)</sup> .

ثانياً : إن التغييرات التى كانت تتم فى هذه التقسيمات الإدارية المالية كانت تتم بهدف إحداث تغييرات فى زمانها ، ومن هنا جاء عدم الثبات فى حدود هذه الوحدات من أصغر وحدة وهى القرية إلى أكبر وحدة إدارية فى الريف وهى الولاية ، كما سبقت الإشارة إلى ذلك .

(١) دار المحفوظات العمومية : مخزن (١) تركى ، عيون من رقم ١-١٣ ، دفتر رقم (١) ، وما يليه - قانون نامة

سليمان ، نسخة مترجمة للعربية فى حوزة أستاذى الدكتور أحمد عزت عبد الكريم ، ص ص ١٢-١٣ .

(٢) دار المحفوظات العمومية : مخزن (١) ، عيون من ١-٩ ، دفاتر التزامات الوجه البحرى من الدفتر رقم (٢) إلى

الدفتر رقم (٥٩٢) ، حيث سجلت ولايات الوجه البحرى كالآتى :

«شرقية ، منصورة ، فارسكور ، قلوب ، بحيرة ، الواحات فى عهدة والى جرجا ، أطفيح» .

(٣) الروزنامجى ، وحسين أفندى : المصدر السابق ، الباب السادس ، السؤال الأول ، ص ص ٣٢-٣٣ أنظر هذا

البحث ، ص ٩ .

(٤) شحاته ، شفيق : «تاريخ حركة التجديد فى النظم القانونية فى مصر منذ عهد محمد على» ، ص ٦ .

ثالثاً : لم تكن الوحدات الإدارية ثابتة أو جامدة ، وإنما فى كثير من الأحيان كانت تتفرع وحدة إدارية صغرى ، تنفصل عن الوحدة الإدارية الأم ، ويصبح لها رمامها وإدارتها الخاصة بها ، وتكون وحدة إدارية قائمة بنفسها ، وقد حفظت سجلات المحكمة الشرعية العديد من الوثائق التى تسجل إنشاء كفور جديدة ، وانفصالها عن القرى الأصلية التى كانت تابعة لها<sup>(١)</sup> ، وترتب على ذلك قيام كثير من مسائل النزاع الخاصة بضم مساحات من رمام قرية إلى رمام قرى أخرى وسجلت وثائق المحكمة الشرعية ، وسجلات دار المحفوظات تفصيلات هذا النزاع وعمليات الفصل فيها ، والأوامر الإدارية الخاصة بإنهاء هذه المسائل التى فى كثير من الأحيان كان يطول أمدها<sup>(٢)</sup> .

فكيف كانت تدار هذه الوحدات ؟ ، وما هو دور الإدارة المحلية التى وجدت فى كل قرية فى إدارة الريف المصرى فى القرن الثامن عشر ؟



### الإدارة المحلية ودورها فى إدارة الريف :

وجد فوق كل وحدة من الأقسام الإدارية المالية التى سبقت الإشارة إليها جهاز إدارى محلى ، وكان هذا الجهاز المحلى بفروعه المختلفة يتكون فى معظم الأحيان من أبناء القرية نفسها ، ويتبع مباشرة للملتزم أو الملتزمين ، مع إرتباطه بالجهاز المركزى

(١) دار المحفوظات العمومية : مخزن (١) تركى ، عين (٧) دفاتر للتميزات الوجه البحرى ، دفتر رقم (١٢٣) ، وما بعده ، مخزن (١٨) عين (١٧) دفتر الجسور رقم (١٣٥٦) ، صور لحجج شرعية فى نهاية هذا الدفتر خاصة بإنشاء كفور جديدة وربط رمامها .

• أرشيف للمحكمة الشرعية : مبايعات الباب العالى ، سجل ٢٨٣ ، مادة ٤١٧ .

(٢) دار للمحفوظات العمومية : مخزن (١٨) عين (١٧) دفتر الجسور رقم ١٣٥٦ ، صور لحجج شرعية فى نهاية هذا الدفتر خاصة بمسائل نزاع حول الإستيلاء على مساحات من رمام قرية وضمتها إلى رمام قرية أخرى ، مخزن (١) تركى ، دفتر التزام (٣٧٥) الخاص (١١٥٩ هـ / ١٧٤٦ م) صورة حجة شرعية فى نهاية الدفتر خاصة بنزاع حول رمام كفر بنى هلال ، وتاجية فراقص تابع ولاية البحيرة ، وكذلك البيور لدى الشريف (امر الباشا) الخاص بإنهاء هذا النزاع .

سواء فى عاصمة الولاية أو فى القاهرة ينفذ أوامره وينوب عنه فى الإشراف على هذه الأقسام الإدارية الصغيرة .

وحيث أن هذا الجهاز يتكون من أبناء القرية ذاتها ، لذا أثرت أن ندرسه فى فصل مستقل لتوضيح الاختصاصات التى كانت مخولة لكل فرع من فروعها ، ومدى إحكامه الرقابة على شئون القرية الإدارية فى القرن الثامن عشر . وإيضاح دور هذا الجهاز إيجابياً أو سلباً على حياة سكان الريف المصرى فى ذلك القرن ، ويمكن دراسة هذا الجهاز على النحو التالى :

#### ١ - مشايخ القرى :

كان مشايخ القرى يمثلون الجهاز المنتفذ فى القرية ، وهم من أبناء القرية نفسها ، وقد وجد فى كل قرية شيخ واحد ، أو عدد من المشايخ ، وصل عددهم فى بعض الأحيان إلى عشرين شيخاً فى القرية الواحدة<sup>(١)</sup> ، وكان أبرزهم يطلق عليه لقب «شيخ المشايخ» ، أو «المقدم» ، وقد أصبحت وظيفة شيخ البلد بمرور الزمن شبه وراثية ، ولا تستلزم سوى تصديق الملتزم الذى كان عادة يقوم باختيار أحد أبناء الشيخ المتوفى ليخلف أباه فى وظيفته ، وقد كان يحدث فى هذه الحالة تبادل الهدايا بين الملتزم والشيخ الجديد<sup>(٢)</sup> .

وقد كانت مهمة هؤلاء المشايخ متعددة الجوانب ولهم سلطة قوية على أهل القرية ، فهم مسئولون عن إتمام جرف الجسور السلطانية والبلدية ، فقد كانت الجسور آنذاك نوعين ، جسور سلطانية أى أن جرفها «عملية قطعها وقت الفيضان» وإتقانها ، وحمايتها كانت منوطة بالحكومة ، وأن كل ما تتكلفه على جهة الخزينة العامة ، وجسور بلدية يكون جرفها وإتقانها وحمايتها على أهل القرية أو القرى الواقعة هذه

(١) ريفلين ، هلين آن : «الاقتصاد والإدارة فى مصر فى مستهل القرن التاسع عشر» ، ترجمة الدكتور : أحمد عبد الرحيم مصطفى ، مصطفى الحسى ، ص ٤٩ ، دار للحفوفات العمومية : مخزن (٤٦) ، مضابط محكمة المتصورة الشرعية ، مضبطة (١٧) ، ص (٤٠ ، ٤٥ ، ١٨٧ ، ١٨٦) ، مخزن (١٨) عين (١٧) ، دفتر رقم ١٣٥٦ .

(٢) الرزنامجى ، حسين أفندى : المصدر السابق ، الباب التاسع ، السؤال الرابع ، ص ٣٩ .

الجسور في رمامها ، وأنَّ كلَّ ما تتكلفه يكون على الملتزم أو الملتزمين بِهذه القرى ، وإنَّ ثبت أنَّ الملتزمين أصبحوا يكلفون أهل القرى بكل هذه الأعباء ، كما أصبحت تنص على ذلك عقود الإيجارات ، وحجج الإسقاطات .

وكان مشايخ القرى مسئولين عن إتمام هذه العمليات وعليهم التعهد أمام قاضى الشرع فى محكمة الناحية بأنَّهم أتمُّوا ذلك على خير وجه ، وأنَّ أىَّ خلل يحدث فى تلك الجسور مقابل بأرواحهم ، وإذا كان جرف جسور الناحية على نفقة الخزينة فقد كان على المشايخ فى هذه الحالة تقديم ما يفرض على ناحيتهم لرجال الدماسة - وهم رجال الإدارة المنوط بهم الإشراف على عمليات جرف الجسور وصيانتها وقت الفيضان - كلَّ ما يحتاجون إليه من : مؤن، وتبن، وفول، وعليق، طوال المدة التى يحددها الأمر الصادر لهم من الإدارة ، وقد سجلت دفاتر الجسور وسجلات محاكم الأقاليم كل هذه الأمور بالتفصيل<sup>(١)</sup> .

كذلك كان على مشايخ القرى خلاص مال الميرى فى ظل نظام الأمانات ويقدمونه للأمين المسئول ، ثمَّ أصبحوا يقومون بنفس المهمة للملتزم -الذى أصبح يملك رمام تعيينهم- من فلاحى الناحية وتسليمها له<sup>(٢)</sup> ، فأصبحوا بذلك بمثابة وسطاء بين الأمين ثمَّ الملتزم والفلاحين<sup>(٣)</sup> ، وإنَّ كمَّ يكونوا فى كل الحالات وسطاء خير فكثيراً ما أبلغوا

(١) دار المحفوظات العمومية : مخزن (١٨) عين (١٧) ، دخر الجسور (١٣٥٦) ، مخزن (٤٦) ، مضابط محكمة المتصورة ، المضابط رقم (١) ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥ ، ٦ .

• أرشيف للحكمة الشرعية : سجلات إسقاط القرى رقم (١) ، ٢ ، ٣ ، ٥ .

(٢) ريفلين ، هيلين آن : المصدر السابق ، ص ص ٤٨-٤٩ .

(٣) نفسه : ص ٤٩ .

\* Shaw, J. Stanford: Op. Cit., p. 54.

• أرشيف المحكمة الشرعية : محكمة المصالح ، سجل ٣١٦ ، ص ٦٦ ، مادة (٢٥٩) ، بتاريخ ٢٣ ذى الحجة ١١٠١هـ / ٢٧ سبتمبر ١٦٩٠ م .

\* Estève, "Mémoire sur les Finances de L'Egypte depuis sa conquête par sultan Selym Ier jusqu'à celle du général en chef Bonaparte" in Description de l'Egypte, Etat Moderne, Tome I, p. 310.



الملتزم الوشاية ببعض الفلاحين لأغراض تسولها لهم أنفسهم ، كما أن بعضهم تلاعب بأموال الفلاحين ، وقد سجلت وثائق المحكمة الشرعية أن بعض مشايخ القرى أخذ من الفلاحين المال المقرر عليهم وكتم يسدده للملتزم ، فأجبر الملتزم هؤلاء الفلاحين على تسديد المال له مرة ثانية ، وكتم يستطع هؤلاء الفلاحون إسترداد أموالهم من هؤلاء المشايخ أو ورثتهم بعد وفاتهم<sup>(١)</sup> .

كذلك كان على مشايخ القرى المحافظة على الأمن فى قراهم والإشراف على تنظيم عمليات الري ، ومواخذه الفلاحين الذين يهملون فى زراعة أراضيهم ويقصرون فى دفع الضرائب المقررة عليهم، والإشراف على تنفيذ أحكام قاضى الشرع بالناحية طبقاً للحجج الشرعية التى يكتبها<sup>(٢)</sup> ، ولهم حق الإشراف على عمليات مسح الأراضى التى تتم فى مناطقهم ، وبخاصة فى الصعيد ، حيث كانت تتم عمليات المسح سنوياً نتيجة لعمليات طرح النيل زمن الفيضان ، والمشاركة فى توزيع الضرائب على الفلاحين ومساعدة الصراف فى جمعها . بل إن كل شيخ فى الواقع كان مسئولاً عن المال المقرر على فلاحى حصته<sup>(٣)</sup> .

وقد أقام هؤلاء المشايخ من أنفسهم - كما ثبت من وثائق المحكمة الشرعية ، وكلاء عن الفلاحين للتحدث باسمهم فى كل ما يخص أمورهم ، وكانوا فى غالب الأحيان يتصرفون فى الأمور الخاصة بالفلاحين نيابة عنهم دون الرجوع إليهم<sup>(٤)</sup> .

(١) أرشيف للمحكمة الشرعية : محفظ دشت ، محفظ رقم (٢٩٢) ، ص ٤٤٥-٤٤٦ .

(٢) دار المحفوظات العمومية : مخزن (٤٦) ، مضابط محكمة المتصورة ، مضبطة (١٧) ، ص ٤٥-١٨٦ .

(٣) قانون نامه سليمان : نسخة مترجمة للعربية ومعدة للنشر فى حوزة أستاذى الدكتور أحمد عز عبد الكريم ، ص ١ .

\* Baer, Gabriel: Studies in Social History of Modern Egypt, p. 38.

\* Estéve: Op, Cit., pp. 310-311.

\* Shaw, J. Stanford: Op., Cit., J, 54.

\* Crouchley, A. E.: The Economic Development of Modern Egypt, p. 17.

(٤) أرشيف للمحكمة الشرعية : سجل مبيعات الباب العالى ، سجل رقم ٣١٣ ، ص ٣٢٥ - ٧٢١ - دار المحفوظات العمومية : مخزن (٤٥) مضابط محكمة المتصورة الشرعية ، مضبطة (١٧) ، ص ٤٥ .

• محكمة الصالح : سجل (٣١٦) ، ص ٦٦ ، مادة (٢٥٩) ، بتاريخ ٢٦ ذى الحجة ١٠٠١ هـ / ٢٣ سبتمبر

وكانوا يشاركون قاضى الشرع وغيره من رجال الإدارة فى حل كثير من المنازعات التى تنشأ بين أهالى القرية الواحدة ، أو بين القرى المتجاورة ، وكان يؤخذ بكلمتهم فى حل هذه المنازعات ، كما كانوا أعضاء دائمين فى لجان المصالحات التى يصدر بشأنها فرمان من الباشا لحل المنازعات التى تنشأ بين الملتزمين وغيرهم من رجال الإدارة أو بين الملتزمين بعضهم بعضاً ، وبخاصة بحدود الالتزامات أو إغتصاب الأراضى ، وفى غالب الأحيان كان يؤخذ برأيهم<sup>(١)</sup> .

وكان لهم نظير خدماتهم هذه طين مسموح بالمال الحر ، أى معفى من الضرائب ، ولهم عوائد معترف بها ، نظير قيامهم بالواجبات التى يتقضيها وجود ضيوف بالقرية ، ونظير حضورهم إلى القاهرة لمقابلة الملتزم إذا لم يكن مقيماً بالقرية ، وكان الملتزم بدوره يقدم لهم الكساوى نظير خدماتهم له<sup>(٢)</sup> .

ولم تكن هذه مصادر دخلهم الوحيدة ، بل إن بعضهم اتبع أساليب غير مشروعة ، لزيادة دخله عن طريق مشاركته بعض الصيارفة أرباحهم غير المشروعة ، التى كانوا يأخذونها من الفلاحين كى تقيهم شر العقوبات التى توقع بكل من يتأخر فى سداد ما عليه من المال الميرى<sup>(٣)</sup> .

(١) دار المحفوظات العمومية : مخزن (٤٦) ، مضابط محكمة المنصورة الشرعية مضبطة (١٧) ، ص ٤٥ ، ١٨٦ ، مضبطة (١) ، ص ٥٥ .

• مخزن (١) تركى : حين (٧١) ، دفتر مرتبات خدمة الديوان عربى : مسلسل ٥٢٤٩ ، ص ١٠٥-١٠٨ .

• مخزن (١٨) ، حين (١٧) : دفتر الجسور رقم (١٣٥٦) .

• أرشيف المحكمة الشرعية ، سجلات مبايعات الباب العالى ، سجل رقم ٢٨٣ ، ص ٣٠٢ ، مادة ٤٤ ، مادة ٤١٧ ، سجل رقم ٣١٣ ص ٣٢٥ ، مادة ٧٢٩ .

(٢) الروزنامجى ، حنين أفندى : المصدر السابق ، الباب التاسع ، السؤال الرابع ص ٤٩ وانظر كذلك :

\* Baer, Gabriel; Op, Cit., pp. 37-39.

\* Lancret, Michel-Ange: Memoire sur le Système d'imposition territoriale et sur l'administration des provinces de l'Egypte en description de l'Egypte Etat Moderne Tome, I, p. 247.

(٣) س . ب . جبرار : الأحوال الزراعية فى مصر ، ترجمة : يوسف نحاس ، خليل مطران ص ١٣٤ .

وقد تمكن مشايخ القرى من تكوين ثروات ضخمة بمقياس العصر ، بل أصبح بعضهم يملك الإلتزامات ، فمثلاً شريف عيسى شيخ بلدة بردوم تابع البهنساوية ، كان ملتزماً لهذه القرية بمفرده<sup>(١)</sup> ، ويذكر الجبرتي : أن ابن بسيوني غازی أحد هؤلاء المشايخ بناحية سنديون مات له فى الوباء الذى حل بالماشية (١٢٠١ هـ / ١٧٨٧ م) ، مائة وستون ثوراً<sup>(٢)</sup> .

وإن شمس الدين بن حمودة من مشايخ برما<sup>(٣)</sup> بالمنوفية ، أخبره بأنه كان فى حوزهم ألف فدان لا علم للملتزم ولا غيره بها ، وذلك لخلاف ما بأيديهم من الرق التى يزرعونها بالمال اليسير ، وأطيان الأسيلة والمساجد ، التى تحت أيديهم من غير شئ ، وخلاف فلاحتهم الظاهرة بالمال القليل<sup>(٤)</sup> ، وهذه أدلة على مبلغ ثراء بعض هؤلاء المشايخ .

ونتيجة للإختصاصات الواسعة التى كانت فى أيدي مشايخ القرى فى القرن الثامن عشر ، فقد حصلوا على نصيب من الثراء بالنسبة لآبناء طبقتهم<sup>(٥)</sup> ، وكذا فإنهم أصبحوا يكونون فئة متميزة على أبناء طبقتهم ، ومنهم من استغل نفوذه أسوأ استغلال وتسف فى معاملته للفلاحين . وقد ذكرت المصادر أن مشايخ القرى فى نهاية القرن الثامن عشر كانوا لا يرغبون فى الملتزم الرحيم بالفلاحين ، لأن أحوالهم لا تروج إلا فى حالة قسوة الملتزم على الفلاحين وطلبه الزيادة والمغارم ، فهم فى مثل هذه الحالات يتمكنون من أخذ ما يريدون ضمن الزيادة والمغارم ، وربما وزعوا خراج

(١) دار المحفوظات العمومية : مخزن (١) تركى ، عين (١) ، دفتر التزم . رقم (١) .

(٢) الجبرتي ، عبد الرحمن بن حسن : «عجائب الآثار» ، ج ٢ ، (حوادث جمادى الأولى ١٢٠١ هـ - فبراير ١٧٨٧ م) ، ص ١٤٨ .

(٣) برما : من القرى القديمة ، كانت تتبع ولاية المنوفية وحالياً تبع مركز طنطا محافظة الغربية ، القاموس الجغرافى ، القسم الثانى ، ج ٢ ، ص ص ٩٦-٩٧ .

(٤) الجبرتي ، عبد الرحمن بن حسن : «عجائب الآثار» ، ج ٤ ، (حوادث جمادى الأولى ١٢٢٩ هـ - أبريل ١٨١٤ م) ، ص ٢١٠ .

(٥) هاملتون ، وهارولد برون : «المجتمع الإسلامى والغرب» ، ترجمة الدكتور : أحمد عبد الرحيم مصطفى ، مراجعة الدكتور : أحمد عزت عبد الكريم ج ٢ ، ص ٩٦ .

أطيانهم وزراعتهم ضمن الزيادة على الفلاحين<sup>(١)</sup> .

وعندما فرض الفرنسيون في (جمادى الثانية ١٢٢٥هـ / أكتوبر ١٨٠٠م) ضريبة على مشايخ القرى حسب حال كل منهم ضجوا واشتكوا فورعت هذه الضريبة على الأطيان ، وزادت في الخراج وتحملها الفلاحون<sup>(٢)</sup> ، وطبقاً لإشارات المصادر يمكن القول بأنَّ معاملة مشايخ القرى للفلاحين ، في ذلك الوقت لم يكن فيها شيء من العدالة فالشيخ يستطيع أن يكيد لخصومه ويصدرهم لكل مطلب تطلبه السلطة بل يقبض عليهم ، ويكيل لهم التهم إذا شعر بموقف المعارضة من جانبهم لنفذه .

هكذا بالإضافة إلى أن هؤلاء المشايخ لعبوا دوراً بارزاً في إثارة العصبيات التي كانت موجودة في الريف ، فكثيراً ما كان مشايخ القرية يسلحون فلاحى قريتهم لمساندة العصبية التي يميلون إليها<sup>(٣)</sup> ، واتخذ بعض هؤلاء المشايخ من قسوتهم على أبناء طبقتهم وسيلة للتسلق لدى أجهزة الإدارة المركزية والإرتقاء بأنفسهم درجة ، ووسيلة لجمعهم الثروات وقد عبر أحد المعاصرين عن قسوة مشايخ القرى على الفلاحين ، وعدم رحمتهم بهم بأنَّ فقهاء القرى ، أصبحوا يكتبون في ثنائهم ضد النمل قولهم : «ارحل أيها النمل كما رحلت الرحمة من قلوب شيوخ القرى»<sup>(٤)</sup> ، وهذا يوضح مدى

(١) الجبرتي ، عبد الرحمن بن حسن : «جانب الآثار» ، ج ٤ ، (حوادث جمادى الأولى ١٢٢٩ هـ - أبريل ١٨١٤م) ، ص ٢٠٨ .

(٢) الجبرتي ، عبد الرحمن بن حسن : المصدر السابق ، ج ٣ ، (حوادث جمادى الثانية ، ١٢١٥ هـ - أكتوبر ١٨٠٠م) ، ص ١٣٧ .

● مظهر التقديس بزوال دولة الفرنسيين : (طبعة وزارة التربية والتعليم) ، ج ٢ ، ص ٨٧-٩٨ .

(٣) هاملتون جب ، وهارولد بيون ، المصدر السابق ، ج ٢ ، ٩٧ .

(٤) الشريفي ، يوسف : «عز القحوف في شرح قصيد أبي شادوف» ، (طبعة بولاق) ، ج ١ ، ص ٦ ، ويبدو أنَّ ظاهرة قسوة مشايخ القرى ظلت مستمرة حتى فترة قريبة ، حيث أنَّ كاتباً معاصراً مهتماً بالفلكلور الشعبي قام بجمع الكثير من نصوص هكذا التراث ، وذكر أنَّ الشاعر الشعبي عبر عن خشية الأم على إبنتها من كيد شيخ القرية بقوله على لسان الأم :

يَا وَلَدِي ذَكْرِي حَمَارُ خَدِّكَ      شَيْخُ الْبَلَدِ حَطَّ السَّدَادَ عِنْدَكَ  
يَا وَلَدِي ذَكْرِي يَبَاسُ بِسَدِّكَ      شَيْخُ الْبَلَدِ حَطَّ السَّدَادَ عَلَيْكَ

انظر : صالح ، أحمد رشدي «الأدب الشعبي» ، ص ٧١ .

تعسف هذه الفئة في معاملتها للفلاحين واستغلالها لنفوذها إلى أبعد الحدود ، حتى أعطت لنفسها حق الإشراف على كل تصرفات الفلاحين .

## ٢ - الشاهد :

كانت وظيفة الشاهد في القرية ذات أهمية كبيرة ، فهو المسئول عن تسجيل أطيان القرية في دفتر لديه - تطلق عليه الوثائق إسم «سجل الشاهد» - حوضاً حوضاً ، وفداناً فداناً<sup>(١)</sup> ويسجل أسماء الفلاحين الذين يقومون بزراعة أرض القرية ، وحصّة كل منهم ، والمال المقرر على كل فلاح ، كما يسجل فلاحى كل شيخ من مشايخ القرية على حدة<sup>(٢)</sup> ، وكذلك يسجل في دفتره هذا المصارف والجسور الموجودة داخل زمام القرية ، ونوع جرفها ، ويربط جميع الأمور على الصراف ، وكذلك فإنّ عمل الشاهد كان يعد بمقابلة الأساس الحقيقى لعمل الصراف الذى يقوم على أساسه بجمع المال الميرى والضرائب الأخرى<sup>(٣)</sup> .

وكان الشاهد يقوم بدور بارز في فض المنازعات التى تنشأ بين الأهالى بعضهم بعضاً ، أو بين الملتزمين على الحدود ، أو الزمام لأنّه يعتبر الشخص الوحيد العارف بمساحة الأرض وقدرها الحقيقى ، نظراً لتسجيلها في دفتره ، وكانت شهادته في هذه المسائل ذات قيمة يؤخذ بها في غالب الأحيان<sup>(٤)</sup> .

ولم تسجل وثائق المحكمة الشرعية نزاعاً حول حدود أرض ، أو زمام ناحية إلا وكان الشاهد أو شهود القرى عضواً أو أعضاء في لجان المصالحة الخاصة بهذا النزاع ،

Estève: Op, Cit., p. 311.

(١)

• الروزنامجى ، حسين أفندى : المصدر السابق ، الباب التاسع - السؤال الثالث ، ص ٣٩ .

Estève: Op, Cit., p. 311.

(٢)

\* Shaw: Op, Cit., p. 56.

• الروزنامجى ، حسين أفندى : المصدر السابق ، الباب التاسع - السؤال الثالث ، ص ٤٠ .

(٣) ريفلين ، هيلين آن : المصدر السابق ، ص ٤٩ .

(٤) دار المحفوظات العمومية : مخزن (١) تركى ، عين (٦١) دفتر أجباسى رقم ٤٦١٩ .

\* Shaw: Op., Cit., p. 55.

والتي كان يصدر بها يور لدى شريف أى فرمان من الباشا، وكان لرأى الشاهد أهمية كبيرة فى هذه المسائل ، وفى أحيان كثيرة كان شاهد القرية يستدعى إلى مقر حاكم الشرع أو ديوان الولاية<sup>(١)</sup> ، ليبدل بشهادته فى مسائل النزاع الخاصة بالأرض<sup>(٢)</sup> .

وكان الشاهد إلى جانب ذلك يقوم بكتابة الأوراق الخاصة بالإيجارات وغيرها من الأوراق التي تستلزمها معاملة الفلاحين بعضهم مع بعض نظير مبلغ معلوم عن كل فدان يتقاضاه أحياناً من الملتزم ، وأحياناً أخرى يضاف إلى الإيجار السنوى ، وقد سجلت وثائق المحكمة الشرعية ذلك بكل دقة ، فمثلاً : اتفق محمد أفندى البكرى الصديقى<sup>(٣)</sup> نقيب السادة الأشراف مع مشايخ وأهالى كفر العمرة<sup>(٤)</sup> ، تابع ولاية المنوفية ، والملتزم بحق الثلثين فى طين القرية على أن يكون إيجار الفدان من الحصة المذكورة «ثلاثمائة نصف وتسعة وستون نصف فضة» . على أن يتسلم منها صافياً مبلغاً قدره «ثلاثمائة وستين نصف فضة» ومما هو لشاهد الناحية المذكورة نظير تقييد وكتابة الأوراق للمزارعين المذكورين أربعة أنصاف فضة من ذلك ، ومما هو فى نظير غفر الحصة المذكورة للعرب المدركين نظير غفرهم خمسة أنصاف فضة<sup>(٥)</sup> .

(١) دار المحفوظات العمومية : مخزن (١) تركى ، عين (٦١) ، دفتر إحياسى ، رقم ٤٦١٩ .

(٢) دار المحفوظات العمومية : مخزن (١) تركى ، عين (٦١) ، دفتر قيودات الرزق بولاية أسيوط ، رقم ٤٦١٩ .

(٣) الصديقى ، السيد محمد أفندى البكرى : تولى مشيخة السجادة البكرية ونقابة الأشراف ، فى نهاية القرن الثامن عشر ، ولما توفى (١٢٠٨هـ - ١٧٩٣م) ، تولى بعده هذين المنصبين السيد خليل البكرى الصديقى ، الذى إختاره الفرنسيون عضواً فى الديوان ، وتولى رياسته بعد الشيخ عبد الله الشرقاوى ، الذى صار له قبول عند الفرنسيون على حد تعبير الجبرتي .

• انظر : الجبرتي : المصادر السابق ، ج ٢ ، (حوادث ١٢٠٨هـ - ١٧٩٣م) ، ص ص ٢٥١-٢٥٢ ،

ج ٤ ، (حوادث ١٢٢٣هـ - ١٨٠٨م) ، ص ص ٨٦-٨٧ .

• البكرى ، محمد توفيق : بيت الصديق ، ص ص ١٤٠ - ١٤٦ .

(٤) كفر العمرة : حالياً إحدى قرى مركز إيتاى البارود ، تبغ محافظة البحيرة ، ويذكر صاحب القاموس الجغرافى أنها عرفت فى تاريخ (١٢٢٨هـ / ١٨١٣م) ، باسم كفر العوامر ، ومن (١٢٧٣هـ / ١٨٥٦م) باسم العوامر فقط وهو الاسم الذى تعرف به إلى الآن .

• القاموس الجغرافى ، القسم الثانى ، ج ٢ ص ٢٤٦ .

(٥) أرشيف للمحكمة الشرعية ، سجل مبايعات الباب العالى رقم ٣١٣ ، مادة (٧٢٩) .

• الجبرتي ، عبد الرحمن : «جانب الآثار» ، ج ٤ ، حوادث (١٢٢٣هـ - ١٨٠٧م) ، ص ص ٨٦-٨٧ .

• البكرى ، محمد توفيق : بيت الصديق ، ص ص ١٤٠ - ١٤٦ .

وكذلك أصبحت له عادة سنوية على الفلاحين قدرتها دفاتر الترايع : فى بعض القرى بمبلغ (٦٦٦) بارة<sup>(١)</sup> .

وكان تعيين الشاهد يتم بإختيار فلاحى القرية وموافقة الملتزم على هذا الاختيار ، وحيشما وجد عدد من الملتزمين فى إحدى القرى كان كبيرهم يصدق على اختيار شاهد القرية ، وكان المؤهل الرئيسى للشاهد هو معرفة القراءة والكتابة والحساب<sup>(٢)</sup> ، لأن طبيعة عمله تستلزم منه أن يقوم بعمليات التسجيل الكتابية والحسابية .

### ٣ - الصراف :

كان الملتزم يقوم بتعيين مباشر يعتبر بمثابة الوكيل له ، فى حصة الإلتزام ، وكان يعاون هذا الوكيل - كما تسميه الوثائق - عدد من الكتبة الأقباط أو النصارى - كما تسميهم المصادر المعاصرة<sup>(٣)</sup> - وكان لدى هذا الوكيل أو المباشر سجلات منفصلة لضرائب الأرض<sup>(٤)</sup> ، وكان يعين كل الصيارفة فى حصة الإلتزام الذى يقوم بوكالته ، ويتبادل مع هؤلاء الصيارفة المكاتبات التى تنظم لهم سير العمل ، وجمع الأموال المقررة فى منطقة اختصاص كل منهم<sup>(٥)</sup> .

وكان الصراف يقوم بجباية الأموال المقررة على الفلاحين ، طبقاً لما هو مدون بسجل شاهد القرية<sup>(٦)</sup> ، ومما كان يسهل له عمله معاونة مشايخ القرية له ، حيث أنه كان فى معظم الأحيان يتسلم من كل منهم المال المقرر على فلاحيه<sup>(٧)</sup> ، وكانت هذه الأموال تسلم - عينا كانت أم نقداً - للملتزم أو الوكيل «الذى عليه الحساب مع الملتزم»<sup>(٨)</sup> .

(١) دار المحفوظات العمومية : مخزن (١٨) تركى ، عين (١٩) ، دفاتر الترايع أرقام ١٦٠٨ - ١٦٠٥ .

(٢) ريفلين ، هيلين آن : المرجع السابق ، ص ٤٩ .

(٣) الشريئى ، يوسف : المصدر السابق ، ج ١ ، ص ١٨ .

(٤)

Crouchley A. E.: Op. Cit., p. 18 .

\* Estève:, Op. Cit., p. 311.

(٥) الشريئى ، يوسف : المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٤٨ .

(٦) لهبطه ، محمد فهمى : تاريخ مصر الاقتصادى فى العصور الحديثة ، ص ٢٥ .

(٧) ريفلين ، هيلين آن : المرجع السابق ، ص ٤٩ .

(٨) الرورنسمجى ، حسين أفتندى : المصدر السابق ، الباب التاسع - السؤال الخامس - ص ٤٠ .

وكان من عمل الصراف - حيث أنه هو الذى يتسلم الأموال - دفع النفقات الإدارية التى تتطلبها مصلحة الالتزام<sup>(١)</sup> ، وكذلك كان من اختصاصاته كما هو واضح من وثائق المحكمة الشرعية ، وقانون تامة سليمان ، حضور عمليات المسح التى تتم فى منطقة اختصاصه ، نظراً لأن الضرائب كانت لا تفرض إلا على الأراضى المزروعة دون غيرها ، وكذلك فإنه كان عليه أن يسجل المقاييس والحسابات اللازمة<sup>(٢)</sup> ، لكى يجمع الأموال المقررة على أساسها فهل أدى الصراف عمله بأمانة وإخلاص ؟ .

الواقع أن بعض الصرافين - كما هو واضح من وثائق المحكمة الشرعية ، ومن المصادر المعاصرة لم يؤدوا عملهم بأمانة وإخلاص ، فرغم أنهم كانوا يتقاضون أجراً على عملهم بأخذ أجر على المخرجات ، أى الأموال التى يجمعونها من الفلاحين<sup>(٣)</sup> للملتزمين ، ويأخذون أجراً من الفلاحين أنفسهم ، إلا أنهم كما هو ثابت ، استغلوا نفوذهم أسوأ استغلال ، وفرضوا سلطانهم على الفلاحين ، حتى عبر الشيخ الشربى عن خوف الفلاحين منهم بقوله :

وَهُمْ عَيْدُ قَابِضِ الْأَمْوَالِ      فَعِنْدَهُمْ كَالْعَلَمِ أَوْ كَالْحَالِ  
وَيَجْلِسُونَ عِنْدَهُ فِى آدَبٍ      أَوْ يَقِفُ الْوَاحِدُ مِنْهُمْ كَالصَّبِيِّ<sup>(٤)</sup>

وسجل فى شرحه لقصيد أبى شادوف قوله «أن النصرانى إذا نزل قرية لقبض أموالها ، يحضر إليه الفلاحون ويكرمونه ويرسلون له الوجبة ويتذللون بين يديه ويطيعون أمره ونهيه ، بل يكون غالبهم فى خدمته»<sup>(٥)</sup> ، وذكر كذلك «أن بعض الملتزمين ، يؤلى النصرانى (الصراف) أمر القرية ، فيحكم فيها بالضرب والحبس وغير

(١) Poliak A. N.: Feudalism in Egypt, Syria, palestine and the lebanon, p. 72.

\* Shaw: Op, Cit., p. 56.

(٢) سليمان ، قانون تامة : النسخة السابقة ، ص ١٢-١٣ .

• أرشيف المحكمة الشرعية ، سجل مبيعات الباب العالى ، رقم ١٢٠ .

(٣) الروزنامجى ، حسين أفندى : المصدر السابق ، الباب التاسع - السؤال الخامس ، ص ٤٠ .

(٤) الشربى ، يوسف : المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٨٥ .

(٥) الشربى ، يوسف : المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ١١٦ .



ذلك ، فَلَا يَأْتِيهِ الْفَلَّاحُ إِلَّا وَهُوَ يَرْتَعِدُ مِنْ شِدَّةِ الْخَوْفِ»<sup>(١)</sup> .

ونظراً لقسوة الصراف على الفلاحين وخراب ذمته أصبح الفلاحون يخشونه أكثر مِنْ خَشْيَتِهِمْ لِلْمَلْتَزِمِ ذاته فهو يغالطهم «ويناكزهم وهم له أطوع مِنْ أَسْتَذْهِمِ وأمره نافذ فيهم ، فيأمر قائمقام (أى وكيل الملتزم) يحبس مَنْ شاء أو ضربه محتجاً عليهم ببواقي لَا يدفعها ، وكذا غلق أحدهم ما عليه مِنَ الْمَالِ الذى وجبه عليه فى قائمة المصروف ، وطلب مِنَ المعلم وَرَدَهُ ، وهى ورقة الغلاق وعده لوقت آخر حتى يحرر حسابه ، فَلَا يَقْدِرُ الْفَلَّاحُ عَلَى مُرَادِهِ خَوْفاً مِنْهُ ، فَإِذَا سَأَلَهُ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ ، قال له : بقى عليك جبتان مِنْ فدان ، أو خرويتان ، أو نحو ذلك ولا يعطيه ورقة الْغَلَّاقِ . حتى يستوفى منه قدر المال أو يصانعه بالهدية والرشوة»<sup>(٢)</sup> .

وقد ضيعت فئة الصرافين طبقاً لإشارات المصادر جزءاً كبيراً مِنَ الإيرادات على الخزينة فى بعض السنوات ، نظير مَا كانوا يتقاضونه مِنْ رشاوى مِنَ الْفَلَّاحِينَ .

فقد ذكر جيرار فى نهاية القرن الثامن عشر : «أَنَّ فِتَّةَ الصَّرَافِينَ توصلت بسبب جهل الْفَلَّاحِينَ ، وبمشاركتهم (أى مشاركة الصرافين) معظم مشايخ القرى فى أرباحهم المحرمة ، وأحياناً بالرشاوى التى تؤمنهم العقوبات إلى جعل نفقات الجباية ربع الإيرادات وهذا باعتراف الأكثرين مِنْهُمْ ، مَا يَزِيدُ عَلَى ثُلُثِ الْأَمْوَالِ الْمَجْبِيَةِ فى مصر»<sup>(٣)</sup> .

(١) نفسه : ج ٢ ، ص ١١٧ .

وقد أوحى هذا النص إلى المرحوم الأستاذ أحمد أمين : بأن الملتزم أحياناً يكون قبطياً فذكر «وأحياناً يكون الملتزم قبطياً فيأتى هو أيضاً مِنَ الظلم والعسف مع المسلمين ما يشفى غليله ، وهو يدخل القرية عادة فى موكب عظيم مِنْ الخدم والحشم ويركب عادة فرساً مسرجة لها ركاب مطلى بالذهب وللركاب حديدتان خارجتان ، فَيُرَاكِبُ أرسل إلى الفلاح الذى عليه الإيجار حضر يرتعد مِنْ الْخَوْفِ ويقف بجانب فرسه وهو راكب ويلفظ له القول ، ويقول له : «لَا بُدَّ أَنْ تحضر ما عليك الآن ، وإلا أضربك بهاتين الحديتين فيجرحه أو يميته» . والحقيقة أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ هناك ملتزم قبطى ، إِنَّمَا الصراف هو الذى كان فى غالب الأحيان قبطياً .

● انظر : أمين ، أحمد : «قلموس المعادلات والتعاليذ والتماثيل المصرية» ، ص ٤١٣ .

(٢) الجبرتي ، عبد الرحمن بن حسن : «عجائب الآثار» ، ج ٤ ، (جمادى الأولى ١٢٢٩ هـ - أبريل ١٨١٣ م) ،

ص ٢٠٧ .

(٣) س. ب. جيرار : المصدر السابق ، ص ١٣٤ .

وَكَمْ يَقِفُ أمر الغش بِهَذِهِ الطائفة عند هَذَا الحدِّ بَلَّ تَجَاوَزُهُ فِي الْمَنَاطِقِ الَّتِي كَانَتْ تَدْفَعُ ضَرَائِبَهَا غَلَالاً وَخَاصَّةً فِي الْوَجْهِ الْقِبْلِيِّ ، حَيْثُ اسْتَعْمَلُوا نَوْعَيْنِ مِنَ الْمَكَايِلِ ، نَوْعٌ وَهُوَ الْأَكْبَرُ وَيَتَسَلَّمُونَ بِهِ الْغَلَالَ مِنَ الْفَلَاحِينَ ، وَالْمَكْيَالِ الْعَادِي وَهُوَ الْأَصْغَرُ وَيَسَلَّمُونَ بِهِ الْغَلَالَ إِلَى الشُّونِ الْأَمِيرِيَّةِ ، وَيَحْتَجِزُونَ لَأَنْفُسِهِمُ الْفَرْقَ بَيْنَ الْمَكْيَالَيْنِ<sup>(١)</sup> .

وَمِمَّا هُوَ جَدِيرٌ بِالذِّكْرِ أَنَّ عِبَارَةَ «نَزْلَةُ الصَّرَافِ» أَصْبَحَتْ مَصْدَرُ رَعْبٍ لِلكَثِيرِ مِنَ الْفَلَاحِينَ ، وَأَصْبَحَ التَّقَرُّبُ إِلَى «الصَّرَافِ» أَمْنِيَّةً عَزِيزَةً مِنْ أَمْنِيَّاتِ الْفَلَاحِ عَلَى حَدِّ تَعْبِيرِ الْمَصَادِرِ الْمَعَاوِرَةِ<sup>(٢)</sup> ، وَإِنَّ دَلَّ ذَلِكَ عَلَى شَيْءٍ ، فَإِنَّهُ يَدُلُّ عَلَى سُوءِ الْعِلَاقَةِ الَّتِي أَصْبَحَتْ سَائِدَةً بَيْنَ الْفَلَاحِينَ ، وَأَجْهَظَةُ الْإِدَارَةِ الَّتِي يَتَعَامَلُونَ مَعَهَا ، وَالَّتِي أَصْبَحَتْ تَكْبِلُهُمْ بِكَثِيرٍ مِنَ الْأَعْيَاءِ .

#### ٤- الخولى :

الأصل فى عمل الخولى ، هو الإشراف على زراعة أراضى الوِصِيَّةِ ، وهى الأرض الخاصة بالملتزم ، ولكن نظراً لأن الأموال الأميرية كانت لا تجبى ، إلا على الأراضى المروية ، التى تتم زراعتها فعلاً ، كما نص على ذلك قانون نامة سليمان . لِذَا فَإِنَّ عَمَلِيَّاتِ الْمَسْحِ الَّتِي سَنَهَا هَذَا الْقَانُونُ أَيْضاً ، أَصْبَحَتْ تَتِمُّ كُلَّ عَامٍ وَبِخَاصَّةٍ فِي الْوَجْهِ الْقِبْلِيِّ ، نَظَرًا لِكثَرَةِ عَمَلِيَّاتِ طَرَحِ النَهْرِ ، وَكَانَتْ فِي الْبَدْءِ تَتِمُّ عَلَى يَدِ مُوْظِفٍ قِبْطِيٍّ هُوَ «الْمَسَاحُ»<sup>(٣)</sup> ، ثُمَّ أَصْبَحَتْ بِمَرُورِ الزَّمَنِ تَتِمُّ عَلَى يَدِ «الخولى» الَّذِي أَصْبَحَ يَحْمِلُ لِقَبِّ ، خَوْلَى الدَّلَالَةِ وَالْقَانُونِ<sup>(٤)</sup> ، وَأَصْبَحَ لِكُلِّ نَاحِيَةٍ خَوْلَتُهَا ، وَكَانَتْ

(١) نفسه : ص ١٣٥ ، وانظر كذلك :

\* Esteve, Op. Cit., pp. 319-320.

(٢) الشريئى ، يوسف : المصدر السابق ، ج ١ ، ص ١٨ .

• أرشيف للحكمة الشرعية ، سجل الديوان العالى (١) ، ص ص ١-٢ .

(٣) ريفلين ، هيلين آن : المصدر السابق ، ص ٤٩ .

\* Lancret, Op. Cit., pp. 481-482.

\* Shaw, Op. Cit., p. 57.

(٤) دار المحفوظات العمومية : مخزن (١) تركى ، عين (٦١) ، دفتر أحباسى ، رقم ٤٦١٧ .

• أرشيف للحكمة الشرعية : سجل إسقاط القرى ، رقم (٥) ، ص ٥٧ .

عمليات المسح هذه تتم بحضور الصراف ، ومشايخ القرى ، كل عن حصته ، كما سبق الإشارة .

بَلْ إِنَّهُ «فى السنوات التى يبقى فيها جزء كبير من الأرض دون رى «شراقى» كان القائمقام «وكيل الملتزم» بدو يشهد عمليات المسح»<sup>(١)</sup> .

ولمّا كانت وظيفة الخولى لا تختم عليه الإلمام بالقراءة والكتابة ، فَإِنَّهُ كان يعتمد على ذاكرته ، وَإِنْ بَدَأَ مِنْهُ انحراف أو زيف فى عملية المسح «كان الشيخ ملزماً بِأَنْ يندد به وَأَنْ يرشح للوظيفة شخصاً آخر»<sup>(٢)</sup> .

وكان الخولى ملزماً بمعرفة حدود القرية ، وحدود كل تكليف ، أو أثر ، وأصبح هو الحكم فيما ينشعب من منازعات فى هذا الشأن ، فهو «الذى يفرق دعاوى الفلاحين من قبل الطين والزراعة ، لأنه ملزوم بمعرفة الزراعة والاطيان حوضاً بحوض»<sup>(٣)</sup> .

وقد سجلت دفاتر الترايع والجسور ، أَنَّ مِنْ اختصاصات الخولى ، الإشراف على جرف الجسور السلطانية والبلدية ، فقد كتب ، فى بداية دفتر الجسور الخاص بولايات الغربية ، والشرقية والمنوفية . . الحمد لله معين العاجزين دفتر مبارك يتضمن الأحباس السلطانية بإقليم الغربية فى درك مَنْ يذكر فيه من الخولا بالجسور السلطانية ، ممّا جرفهم على الجرافة السلطانية وهو ثلاث أثلاث :

### الثلاث القبلى ما بين :

١ - الخولى أبو الفضل ، وعلى ليلا ، وهجرس . . نصف جسر القويسنية ونصف جسر الحلقاية .

(١) ريفلين ، هيلين آن : المصدر السابق ، ص ٥٠ .

\* Shaw, Op, Cit., p. 57.

(٢) قانون نامة سليمان : النسخة السابقة الإشارة إليها ، ١٣ حيث نص أنه : «إن ظهر عدم استقامة المساحين وبأنه يكتمون بعض الأراضى طمعاً برشوة يرتشونها من الفلاحين ، فليكلف من إرسالهم ، ويكشف فى دفاتر الإرتفاع عن تلك الولاية» .

(٣) الرورنامجى ، حسين أفندى : المصدر السابق ، الباب التاسع ، السؤال السادس ، ص ٤٠ .

- ٢ - الخولى يونس بن البسيونى ، وأبو الخير أحمد ، جسر الغاية الكمالية .
- ٣ - الخولى حسن بن كلكل ، ورضى بن البردى ، جسر شور بكماه .

### الثالث البحرى :

- ١ - الخولى حسن بن مشعل الشناوى ، نصف جسر القويسنية .
- ٢ - الخولى عمران ، جسر محلة أبو على ، القنطرة بكماه ، جسر الديميرتين .
- ٣ - الخولى أبو غالب بن النواجى ، جسر البوابين بكماه ، والحسابى جميعه .

### الثالث الغربى :

- ١ - الخولى شهاب الدين ، وبركات أولاد خرشيم ، جسر القطبين بكماه ، جسر أبو سرور بكماه ، جسر البدراوى ، جسر سليم ، جسر برنوى .
  - ٢ - الخولى محسن بن أبو عمر ، وغيث بن غانم ، جسر بنا بالقناطر .
- ثم سجلت بعد ذلك فى هذا الدفتر أسماء الجسور وما بينها من الأدراك وأسماء الخولا ، الواقعة هذه الأدراك فى مناطقهم<sup>(١)</sup> .

وكذلك سجلت وثائق المحكمة الشرعية أن من بين اختصاصات الخولى حضور قضايًا فض المنازعات التى تنشأ بين الفلاحين أو بين الأشراف والمتزمن ، أو بين المتزمن وغيرهم من أطراف النزاع ، فمثلاً ذكرت إحدى الحجج التى من هذا النوع . «وحضر تحرير ذلك وقياسه ومساحته بالقصبة الحاكمية ، بمباشرة القاضى المعتمد القضاى ، ومحمد حمادة مباشر وقف المرحوم الأمير على بيك المومى إليه بد جرجا (جرجا) ، ومولانا الحاكم الشرعى الواضع خطه الكريم أعلا أصله ، وجماعة من المسلمين ، من أهالى النواحي المذكورة وغيرهم الحاضرين لذلك ، والمحترم الخولى (١) دار المحفوظات العمومية . مخزن (١٨) تركى ، عين (١٧) ، دفتر الجسور رقم ١٣٥٦ وهو الدفتر الوحيد الذى عثرت عليه من دفاتر الجسور ، وحاولت كثيراً البحث عن بقية هذه الدفاتر المفقدة ، ولكنى لم أعثر إلا على هذا الدفتر ، أمّا بقية المجموعة فلم يعرف أحد عنها شيئاً ، انظر كذلك : دفاتر الترتيب أرقام ١٦٠٥ ، ١٦٠٨ ، مخزن (١٨) تركى عين (١٩) .

(٢) الدلالة : أى يلدون (يرشدون) كل شخص على أرض آثره ، أو مساحته ، وحدودها الصحيحة ، قانوناً .

خضر بن يوسف ، والحولى جودة بن أحمد ، خولة الدلالة والقانون . بأراضى طهطا<sup>(١)</sup> .

هذا بالإضافة إلى أنه أصبح من اختصاصات الحولى الأساسية قيامه بالتداول مع مشايخ القرية حول عملية توزيع الأرض على الفلاحين ، والنظر فى مطالبهم واحتياجاتهم<sup>(٢)</sup> وعليه عند السخرة أن يوزع الأرض ، ويشرف على الزراعة ، وأصبح هو المسئول عن صيانة نظام الرى فى الإلتزام<sup>(٣)</sup> .

وكان الحولى يصرف أجره من ديوان الولاية<sup>(٤)</sup> . وكان يتحتم على خولة كل ناحية الحضور أمام قاضى الشرع فى الناحية ، وأن يسجلوا أمامه ، أنهم استوفوا عوائدهم ، وأنهم نظير ذلك سوف يقومون بواجبهم على أكمل وجه ، وقد سجلت محاكم الأقاليم هذه العملية بدقة وتفصيل ، فعلى سبيل المثال ذكرت إحدى الحجج التى من هذا النوع «حضر الحولى عبد الله ، وشقيقه الحولى منصور ولدى المرحوم الحولى دمراج بن يونس ، من أهالى ميت الحارون<sup>(٥)</sup> والحولى سلامة ، والحولى هيكل ، وأشهدوا على أنفسهم الإشهاد الشرعى ، وهم بأكمل الأحوال المعتمدة شرعاً، أنهم غلقوا واستوفوا من ديوان الأمير حسن أغا عوايدهم سنة تاريخه (١١٥٩هـ / ١٧٤٦م)، بالتمام والكمال وعليهم حفظ، وحراسة، الجسر السلطانى ،

(١) دار للخطوط المعمومية : مخزن (١) تركى ، عين (٦١) دفتر أجباسى (٤٦١٩) أرشيف للمحكمة الشرعية ، سجل الديوان العالى : رقم (٢) ، ص ٢٤ .

(٢) القونى ، مصطفى : تطور مصر الاقتصادى فى العصر الحديث ، ص ١٠ .

• ريفلين ، هيلين آن : المرجع السابق ، ص ٥١ .

\* Esteve: Op, Cit., p. 310.

\* Lancet: Op, Cit., pp. 240-245.

\* Shaw: Op, Cit., p. 58.

(٣) ريفلين ، هيلين آن : المصدر السابق ، ص ٥١ .

(٤) الرورنامجى ، حسين أفندى : المصدر السابق ، الباب التاسع ، السؤال السادس ، ص ٤٠ .

(٥) ميت الحارون ، إحدى قرى مركز رضى ، محافظة الغربية ، وأصل إسمها «ميت الحارون» ثم حرف إلى «ميت الحارون» الذى لا تزال معروفة به إلى الآن .

• القاموس الجغرافى : القسم الثانى ، ج ٣ ، ص ٦٣ .

الآتى ذكره فيه<sup>(١)</sup> .

ويمكن أن نستنتج من هذا النص حقيقة هامة ، وهى أن هذه الوظيفة ، قد أصبحت شبه وراثية فابن الخولى يصبح خولياً وهكذا دواليك .

هكذا يتضح من العرض السابق أن الخولى أصبح يقوم بدور كبير فى إدارة القرية ، وتنظيم شئونها ، ولم تسجل الوثائق ما يشين بأصحاب هذه الوظيفة ، أو ما يدل على تلاعبهم بمهام وظيفتهم .

#### ٥ - الوكيل أو قائمقام :

موظف كان الملتزم يعينه للإشراف على حصة التزامه ، ويوكل إليه تسجيل كمية الغلال المودعة لديه بشهادة شيخ القرية<sup>(٢)</sup> . وهو الذى يقوم بدفع أجور الفلاحين نظير قيامهم بالعمل فى زراعة أرض الأوسية ، إذا لم تكن هناك سخرة<sup>(٣)</sup> . أما إذا وجدت السخرة فلا يدفع أجراً إلا للفلاحين الذين يقومون بعملية الحرث .

وكان الملتزم يمنحه فى بعض الحالات سلطة تخصيص مقابل من الغلال لأفقر عناصر الزراع نظير ما «قدموا من خدمات»<sup>(٤)</sup> .

وذكر صاحب هز القحوف «أن غالب الملتزمين إذا أخذ قرية ، أو كفرًا من كفور الريف يزرع فيها ، أو فى الكفر ، جانباً من الأرض ، والبقية يعطيها للفلاحين ، بخراج معلوم ويسمى هذا الجزء الذى يزرعه الأوسية ، فيرسل ثيراناً وأخشاباً

(١) محكمة المنصورة الشرعية : مضبطة (٤) ، ص ١٥٦ ، حجة بتاريخ (٢٨ جمادى الأولى ١١٥٩ هـ - ١٩ يونيه ١٧٤٦ م) .

• محكمة الإسكندرية : مضبطة (٢) ، ص ١٨ ، مضبطة (٣) ، ص ٥٣ مادة (١١) .

(٢) ريفلين ، هيلين آن : المرجع السابق ، ص ٥١ .

• الرورنامى ، حسين أفندى : المصدر السابق ، الباب التاسع ، السؤال السابع ، ص ٤٠ .

(٣) ريفلين ، هيلين آن : المرجع السابق ، ص ٥٢ .

\* Lancret,; Op, Cit., p. 246.

(٤) ريفلين ، هيلين آن : المرجع السابق ، ص ٥٢ .

\* Lancret,; Op, Cit., p. 247.

ومحارث ومآ يحتاج إليه ، ويجعل له على ذلك ، وكيلاً ، ومحللاً معدداً لأخشا به وبهائمه ويقال لها دار الأوسية ، ويوكل من يصرف على البهائم وغيرها . بحساب وضبط<sup>(١)</sup> .

وقد كان الوكيل ، ينوب عن الملتزم ، فى كثير من الأمور التى تتعلق بإدارة الإلتزام ، فهو يحضر عمليات مسح الأراضى ، نيابة عنه ، ويتسلم الأموال الخاصة به ، من مشايخ القرية وغير ذلك من الأمور .

وكذا فإنه نظير ما كان الوكيل ، يقدمه من خدمات للملتزم ، وحفظه لتعلقات الأوسية مثل النواجر والمحارث وخلافه فإن عوائده «أجره» على طرف الملتزم<sup>(٢)</sup> . وإن ثبت لنا من واقع دفاتر الترايع أنه فرض لنفسه عادة على الفلاحين ، وصلت فى بعض القرى ، إلى «٢٠٠٠» بارة سنوياً ، هذا بخلاف ما كان يتقاضاه من الملتزم<sup>(٣)</sup> .

#### ٦- المشد :

كان المشد مجرد موظف تابع لشيخ البلد ، وهو الذى يحضر الفلاحين إلى الديوان وقت طلب المال<sup>(٤)</sup> ، وكذا فإنه أصبح من اختصاصاته ، أن يعرف أين يسكن كل فرد من أهالى القرية ، ليأتى به عند الحاجة وإن أعطته هذه المعرفة صفة المرشد فى القرية ، فهو الذى يرشد الأغراب إلى من يريدون وعليه تزويدهم بإحتياجاتهم من طعام ودواب الحمل إذا دعت ظروفهم إلى ذلك<sup>(٥)</sup> .

ولكن عمله الأساسى ، كان القيام بإبلاغ أوامر الملتزم ، أو وكيله وشيخ البلد لأهل القرية وتنفيذها باستعمال القوة ، إذا رأى الملتزم أن استعمال القوة هو الذى

(١) الشرينى ، يوسف : المصدر السابق ، جـ ٢ ، ص ١٤٤ .

(٢) الروزنامى ، حسين أفندى : المصدر السابق ، الباب التاسع ، السؤال السابع ، ص ٤٠ ، الشرينى ، يوسف : المصدر السابق ، جـ ٢ ، ص ١٤٤ .

(٣) دار للمخطوطات : مخزن (١٨) حين (١٩) دفاتر الترايع ١٠٦٥ ، ١٦٠٨ ، ٤٩ .

(٤) حسين أفندى : المصدر السابق ، الباب التاسع ، السؤال السابع ، ص ٤٠-٤١ .

(٥) ريفلين ، هيلين آن : المصدر السابق ، ص ٥٠ ، لهيطة ، محمد فهمى : المرجع السابق ، ص ٢٥ .

يجدى مع الفلاحين الذين يسيثون السلوك ، أو يتأخرون فى تسديد ما عليهم من أموال ، وأصبح «يتصرف بناء على أمر شيخ البلد أو غيره من موظفى القرية حيث تكون القوة ضرورية لفرض الطاعة على الفلاحين»<sup>(١)</sup> وقد ذكر الجبرتي أنه كان يسحب الفلاح الذى يتأخر عن العونة من شنبه ويشبعه سباً وشتماً وضرباً<sup>(٢)</sup> . وذكر صاحب هز القحوف أن كل «من تراخى أو تكاسل عن السروح أخذه المشد وعاقبه وغرمه دراهم معلومة»<sup>(٣)</sup> .

ومما هو جدير بالإشارة أن سلطة المشد أصبحت فوق سلطة الخفير فهو الذى يأمره بالمناداة بالأوامر الصادرة إلى الفلاحين «فإذا احتاج الأمر لشيل الطين من الآبار ولحفر القنى ، أو ضم الزرع أمر المشد بالقرية أو الكفر رجلاً يقال لها الخفير «الخفير» فينادى العونة يا فلاحين العونة يا بطلين «أى خالين من العمل» فيخرجون عند صبيحة النهار جميعهم ويسرحون للحفر ، أو لكل ما يأمرهم به كل يوم من غير أجره إلى أن يفرغ الحفر والضم»<sup>(٤)</sup> .

وهكذا نرى من العرض السابق أن صورة المشد فى القرية كانت من الصور البغيضة للفلاحين التى ترتبط فى أذهانهم بالقسوة واستغلال النفوذ .

## ٧ - الخفير :

لم يرد ذكر لوظيفة «خفير» أو «غفير» فى إجابات حسين أفندى الرورنامجى ، ولكن وثائق المحكمة الشرعية ، والمصادر المعاصرة سجلت وجود نظام الخفر فى القرية ، واعتماداً على هذه المصادر ، يمكن القول بأنه وجد فى كل قرية عدد من الخفراء ، الذين كانوا يقومون بحراسة القرية ورعايتها<sup>(٥)</sup> ، وكان عملهم أشبه بعمل

(١) القنوى ، مصطفى : المرجع السابق ، ص ١٠ .

(٢) الجبرتي ، عبد الرحمن بن حسن : «صجاب الآثار» ، ج ٤ ، حوادث (جمادى الأولى ١٢٢٩ هـ - أبريل

١٨١٣ م) ، ص ٢٠٧ .

(٣) الشربى ، يوسف : المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ١٤٤ .

(٤) الشربى ، يوسف : المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ١٤٤ .

(٥)



الشرطة فى الريف فهم «يعملون على عدم حدوث السرقات وغيرها من الجرائم ، ويحذرون من هجمات البدو ، ويحرسون بيت الملتزم والمحصول ويراقبون الجسور ليحولوا دون العبث بها ، فى غير مواسمها»<sup>(١)</sup> . . وقد اختلف عدد الخفراء من قرية إلى أخرى<sup>(٢)</sup> . . وكان على الخفير أن ينفذ أوامر المشد فى المناادة بالخروج للعودة وغيرها من الأوامر التى يأمره المشد فى المناادة عليها : وكذلك عليه إبلاغ الأوامر التى يريد شيخ القرية إبلاغها إلى الفلاحين<sup>(٣)</sup> .

ومما هو جدير بالذكر أن وثائق المحكمة الشرعية سجلت أن بعض العرب قاموا بدور الخفراء وأسمتهم بالعرب المدركين «أى أصحاب الدرك» ، وأصبح لهم نظير قيامهم بعملية الخفارة قدر معلوم من المال على كل فدان أو حصة . أصبح ينص عليه فى عقد الإيجار الذى يكتب بين الملتزم والفلاحين ، ففى إحدى الحجج التى من هذا النوع نص على أن إيجار الفدان ثلاثمائة وتسعة وستون نصف فضة : ثلاثمائة وستون للملتزم وأربعة أنصاف للشاهد ، وخمسة أنصاف للعرب المدركين ، نظير «غفرهم لطین الحصة»<sup>(٤)</sup> .

وقد سجلت دفاتر الترابيع فى بياناتها عادة سنوية للخفراء على الفلاحين ، وأطلقت عليهم إسم «غفر الليل» وقد وصلت هذه العادة فى بعض القرى إلى (٢٦٠) باره سنوية<sup>(٥)</sup> .

وهكذا يمكن القول بأن الخفراء قد قاموا بدور هام فى معظم الأحوال بحماية الريف وزراعاته ، وإن سجلت بعض المصادر ، أنهم كانوا فى بعض الأحيان يد ظلم ضد الفلاح<sup>(٦)</sup> ، فقد سجل الجبرتي أن عرب الجبائية الذين كان يدهم خفارة الشطين الشرقى والغربى من بولاق إلى دمياط ، قد استغلوا نفوذهم ، وفرضوا الضرائب ،

(١) ريفلين ، هيلين آن : المرجع السابق ، ص ٥١ .

Esteve, Op. Cit., p. 311.

(٢)

(٣) الشرينى ، يوسف : المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ١٤٤ .

(٤) أوشيف للمحكمة الشرعية : سجل مبايعات الباب العالى ، رقم ٣١٣ ، ص ٣٢٥ مادة (٧٢٩) .

(٥) دار المحفوظات العمومية : مخزن (١٨) حين (١٩) دفاتر الترابيع ١٦٠٥ ، ١٦٠٨ ، ٤٩ .

(٦) الشرينى ، يوسف : المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ١٤٤ .

والعوائد الشهرية والسنوية على سكان هذه المناطق<sup>(١)</sup> .

ونخلص فى النهاية إلى أنَّ الخفراء فى الريف فى القرن الثامن عشر ، قاموا بدورهم فى إطار أنَّهم جزء من أجهزة الإدارة فى القرية التى أصبح شاغلها الأول إستغلال نفوذها لمصالحها الشخصية دون الإهتمام بمصالح الرعية .

#### ٨ - الكلاف<sup>(٢)</sup> :

عامل من عمال الملتزم ، فالملتزم فى الغالب كان يكون له ثروة من المواشى وقطعان الغنم التى تعيش فى أرض الأوسية إذا زرعها لحسابه ولم يؤجرها ، ومن هنا كان لأبد من وجود عامل عنده يكون مسئولاً عن علف البهائم ، وتسريحها ، ومراعاتها ، فى كل ما تحتاج إليه<sup>(٣)</sup> ، وأن يقوم بجمع الصوف والجن والزبد من اللبن الذى تنتجه<sup>(٤)</sup> ، واستلزم اهتمامه بالمواشى وقطعان الأغنام أن يكون على دراية بعملية تطبيب الماشية ، وكذلك فإنه أصبح يقوم بدور البيطار فى القرية بأسرها<sup>(٥)</sup> ، إذ تعدى اهتمامه بمواشى الملتزم إلى الاهتمام بمواشى القرية كلها ، وأصبح الفلاحون يلجأون إليه لتطبيب مواشهم ، وقد ذكر حسين أفندى الروزنامجى أن عوائده - أى أجره - كانت على طرف الملتزم إلا أن سجلات الترابيع سجلت أنه كان يتلقى عوائد من أهل القرية ، أصبح معترفاً بها فى الروزنامة فقد كان يتلقى عوائد من الملتزم نظراً لأنه يعد عاملاً تابعاً له ، أما أخذه عوائد من أهل القرية ، فلأنه أصبح كما سبقت الإشارة يقوم بخدمتهم عند الحاجة ، وربما كان هذا هو التفسير السليم لأخذه أجراً من الطرفين .

(١) الجبرتى ، عبد الرحمن بن حسن : «عجائب الآثار» ، ج ١ ، (حوادث ١١٨٣ هـ - أبريل ١٧٦٩م) ، ص ٣٤٥

(٢) ذكر الشيخ يوسف الشريبنى عن تيمته «الكلاف» ، ويقال له ، الكلاف بالعين المهملة ، ويسمى التور (تهكماً) أيضاً وهو الذى يكلف البهائم والأثوار ويتعاطى خطمتها .

• هز القحوف ، ج ١ ، ص ٦٥ .

(٣) الروزنامجى ، حسين أفندى : المصدر السابق ، الباب التاسع ، السؤال الثامن ، ص ٤٠ .

\* Esteve; Op. Cit., pp. 311-312.

\* Lancret; Op. Cit., pp. 243-245.

(٤) لهيطة ، محمد فهمى : المرجع السابق ، ص ٢٥ .

(٥) ريفلين ، هيلين آن : المرجع السابق ، ص ٥٢ .

## الفصل الثانى الإدارة المركزية

- ١ - قاضى الشرع ، ٢ - حاكم الولاية ، ٣ - الوالى ، ٤ - باشا مصر ،  
٥ - الديوان ، ٦ - الأوجاقات العسكرية ودورها فى إدارة الريف

### تقديم:

تشمل الدراسة فى هذا الفصل أجهزة الإدارة المركزية ، ومدى إهتماماتها بالريف ، والإختصاصات التى كانت منوطة بكل فرع من فروعها ، وقد أثرت أن تشمل الدراسة فى هذا الفصل ، إلى جانب أجهزة الإدارة المركزية الى كانت تقيم فى القاهرة ، قاضى الشرع ، وحاكم الولاية ، على إعتبار أنَّهما كانا يتبعان مباشرة للجهاز المركزى ، وكَيْسًا خاضعين للملتزم ، مثل الجهاز المحلى الذى كان يوجد داخل القرية ، والذى سبقت دراسته ، هذا بالإضافة إلى أن إقامتها فى مقر عملهما لَمْ تكن مستمرة ، وإنَّما كانا يستبدلان بغيرهما بين فترة وأخرى تبعًا لما تراه الإدارة المركزية فى القاهرة ، وكِهَذَا اعتبرتهما جزءًا من الجهاز المركزى ، الذى يمكن دراسته على النحو التالى :

\* \* \*

### ١- قاضى الشرع :

كانت وظيفة القاضى - فى القرن الثامن عشر - من أهم الوظائف المنوط بها ، إرساء النظام ، وإقامة العدالة بين سكان الريف ، وأطلقت عليه الوثائق لقب «حاكم

الشرع»<sup>(١)</sup> تمييزاً له عن حاكم الولاية ، الذي أطلقت عليه لقب «حاكم السياسة»<sup>(٢)</sup> .

وكان قضاء النواحي قبل دخول العثمانيين مصر ، يعتبرون ممثلين لقضاة المذاهب الأربعة<sup>(٣)</sup> ، إلا أنّ هذا النظام تغير بدخول مصر حوزة العثمانيين ، حيث أصبح القضاء في مصر تابعاً لهيئة القضاء الإسلامي في الأستانة<sup>(٤)</sup> ، وأصبح السلطان العثماني يرسل إلى مصر قاضي القضاء الذي عرف باسم «قاضي عسكر أفندي» وكان السلطان العثماني يوجه إليه الأوامر اللازمة لكل ما يختص بالقضاء في مصر<sup>(٥)</sup> ، وهو عضو في ديوان البابا ، ويشترك في محاسبتها في آخر عهده بالولاية ، هذا بالإضافة إلى إشرافه على القضاء في جميع أنحاء البلاد<sup>(٦)</sup> .

أما المذهب الفقهي الذي غلب على القضاء في العصر العثماني ، فهو الحنفي وكان يرجع إلى مفتي المذاهب الأخرى ، عند الحاجة<sup>(٧)</sup> .

ويبدو أنّ الناس ، قبل العصر العثماني ، كانوا قد اعتادوا الحضور بشكاواهم إلى مجلس الحاكم نفسه ، ولكن قانون نامه سليمان ، منع هذا الإجراء ، وركز السلطة القضائية كلها في يد قاضي العسكر ونوابه حيث نص «فما كان على الوالي أن يقضي بين الناس ويحكم في نزاع ، وهناك قاض . فليرسل الخصوم لحضور حاكم الشرع ، فإن رأى

(١) أرشيف المحكمة الشرعية : سجلات أقساط القرى ، سجل رقم (٢) ، ص ٩٧ .

• دار الوثائق التاريخية القومية : محفظة (٥) حجج شرعية حجة رقم (٢٦٨) .

• دار المحفوظات العمومية : مخزن (٤٦) مضابط محكمة المنصورة ، مضبطة (٣) ، ص ٤٥٥ ، مادة

١٤٥١) ، .

(٢) أرشيف المحكمة الشرعية : سجلات أقساط القرى ، سجل رقم (٢) ، ص ٩٣ .

• دار الوثائق التاريخية القومية ، محفظة (٥) حجج شرعية حجة رقم (٩٤) .

(٣) سليم ، محمود رزق : «عصر سلاطين المالك وتنازع العلم والأدب» ، القسم الثاني من الجزء الأول ، ص ٥١ .

(٤) عثمان ، حسن : المرجع السابق ، ص ٢٥٨ .

(٥) نفسه : ص ٢٥٨ .

(٦) أرشيف المحكمة الشرعية : سجلات الديوان العالي ، سجل (٢) ، مادة (٢١٧) ص ١٦٥-١٦٦ .

• ابن عبد الغني ، أحمد شلبي : المصدر السابق ، ص ٢٧٦ ، الدمرداش ، أحمد كتحدا عزبان :

المصدر السابق ، ص ٢٨٧ ، ٣٤٩ .

(٧) عثمان ، حسن : المرجع السابق ، ص ٢٥٨ .

من دأع سلمهم «للمصوباشي» فيعمل بمقتضى حكم القاضي ، والإصرار بعد الإعلان سبب العزل . بل ربما للسياسية<sup>(١)</sup> أى أنه ليس من حق الولاة التدخل فى شئون القضاء .

وكان قاضى العسكر يقوم بتعيين نواب له ، سواء فى محاكم الأخطاط بالقاهرة<sup>(٢)</sup>

(١) قانون تأمة سليمان ، النسخة السابقة ، ص ٢٤-٢٥ .

(٢) قمت بعمل حصر لهذه المحاكم وتاريخ إنشائها وانتهاء العمل فيها خلال فترة الحكم العثماني وكانت نتيجة الحصر كالآتي :

ملسل	تاريخ إنشائها	تاريخ إنتهاء العمل فيها	عدد السجلات
١	محكمة الباب العالي	١٢ ربيع أول ٩٣٧ هـ ٥ نوفمبر ١٥٣٠ م	٥٥٩
٢	محكمة بولاق	غرة رمضان سنة ٩٤٣ هـ ١١ فبراير ١٥٣٦ م	٨٣
٣	محكمة مصر القديمة	١٥ رجب ٩٣٤ هـ ٩ مايو ١٥٢٥ م	٣٦
٤	محكمة قناطر الباع	١٥ ربيع أول ٩٥٧ هـ ٩ أبريل ١٥٥٠ م	١٥
٥	محكمة طولون	١٨ محرم ٩٣٧ هـ ١٤ سبتمبر ١٥٣٠ م	١٢٠
٦	محكمة قوصون	٩ شوال ٩٦٣ هـ ٢٨ نوفمبر ١٥٥٥ م	٤٧
٧	محكمة الصالح	١٩ شعبان ٩٥٣ هـ ١١ أكتوبر ١٥٤٦ م	٦٥
٨	محكمة الزاهد	٤ جمادى الأولى ٩٧٢ هـ ٨ ديسمبر ١٥٦٤ م	٤٩
٩	محكمة الحاكم	٧ من ربيع الثاني ٩٤٥ هـ ٤ سبتمبر ١٥٣٨ م	٤٦
١٠	محكمة الصالحية النجمية	٢٩ محرم ٩٣٤ هـ ٩ أكتوبر ١٥٢٦ م	١٠١
١١	محكمة باب للشمعية	٧ ذى الحجة ٩٥٥ هـ ٧ يناير ١٥٤٩ م	١١٥
١٢	محكمة القسمة العسكرية	٩٧٠ هـ ١٥٦٢ م	٤١٨
١٣	محكمة القسمة العربية	٩٦١ هـ ١٥٥٣ م	١٥٧
١٤	محكمة البرمسية	١١٢٧ هـ ١٧١٥ م	١٥
١٥	محكمة باب سعادة والحرق	غرة رمضان ٩٧٠ هـ ٢٤ أبريل ١٥٦٣ م	٧٥
١٦	الغوراسى	١٠٣٩ هـ ١٦٢٩ م	٧

أر فى الأقاليم من بين القضاة العثمانيين الذين يرسلهم السلطان العثمانى لمعاونته<sup>(١)</sup> .  
وكمّا كان هؤلاء القضاة يجهلون لغة البلاد ، فاضطروا إلى الإستعانة بالتراجمة ،  
فكان لذلك أثره السيء الذى أعاقهم عن تأدية عملهم على الوجه الأكمل ، كمّا أنّ  
بعضهم طبقاً لما ذكرته المصادر المعاصرة ، لم يكن على قدر كبير من العلم الذى  
يؤهلهم لهذه الوظيفة<sup>(٢)</sup> .

وقد كان هؤلاء القضاة يقومون بشراء حق تثبيتهم فى وظيفتهم من قاضى العسكر  
الجديد فى حالة تغيير قاضى العسكر الذى كانوا يعملون فى مدته<sup>(٣)</sup> .

وفى حالة وفاة أحد القضاة العثمانيين . كان يعين مكانه قاض مصرى ، حتى  
يحضر قاض من تركيا ، وكان نص ما يكتب بخصوص ذلك :

«حيث علم إحتياج إقليم كذا ، إلى حاكم شرعى ، ينظر فى الأحكام الشرعية  
والقضايا الدينية ، والأحوال ، والجسور السلطانية والبلدية ، وذلك لارم مهم فقد  
وقع إختيارنا (أى اختيار قاضى عسكر أفندى) على فلان فى نيابة القضاء بالإقليم ،  
وأمرنا بتوجيهه للقضاء المذكور ، وإجرائه على أجلّ العوائد وأكمل القواعد ، وأكدنا  
عليه فى إتباع رضا الله تعالى سرّاً وعلانية ، وعدم الخروج عن الشرعية المحمدية ،  
والقوانين المعتبرة المرضية والحكم بأصح الأقوال ، ونصب الأوصياء ، وتزويج  
الصغار الذين لأ أولياء لهم ، ونصب النواب والشهود ، والنظر فى جميع المصالح  
على هذا المنوال ، على وجه التفصيل والإجمالى على عادة من تقدمه ، وذلك  
بطريق العدل والإنصاف ، فيقدم عليه كل واقف بالإجمال فى تلقيه وسماع كلمته فى

= هذه هى المحاكم الرئيسية ، التى كانت موجودة فى القاهرة ، فى القرن الثامن عشر ، وقد بلغ مجموع  
سجلات هذه المحاكم ، بالإضافة إلى سجلات الديوان العالى ، وسجلات إسقاط القرى (٢٠٦٦) سجلاً ،  
(٣٥٣) محفظة دشت ، وجميعها محفوظة بأرشيف الحكمة الشرعية بالشهر العقارى ، نقلت حالياً إلى دار  
الوثائق القومية ، ولا شك أنّه لو جمعت سجلات محاكم الأقاليم إلى جانب هذه السجلات ، لأعطت صورة  
واضحة عن تاريخ مصر والمجتمع المصرى فى العصر العثمانى .

(١) الرونامجى ، حسين أفندى : المصدر السابق ، الباب الرابع ، السؤال الأول ، ص ٢٢-٢٣ .

(٢) ابن إياس الحنفى ، محمد بن أحمد : «بلائع الزهور فى وقائع الدهور» ، ج ٥ ، ص ١٦٥ .

(٣) الرونامجى ، حسين أفندى : المصدر السابق ، الباب الرابع ، السؤال الأول ، ص ٢٣ .

تنفيذ أحكام الشرع الشريف من غير تبديل ولا تحريف ، ولا يتصرف أحد فى قضاء ولا حكم إلا بمعرفة وتفويضه ، ومن خالفه فى شيء من القضايا ، فلا يلومن إلا نفسه<sup>(١)</sup> .

وقد ذكر الشيخ أحمد العريشى فى إجابته على أسئلة علماء الحملة الفرنسية ، المراتب القضائية فى جميع أنحاء البلاد ، وأوضح أن التدرج فى هذه المناصب كان يمر بستة مراتب «أولها مصر المحروسة وتتبعها بولاق ، ومصر القديمة ، ثم نجر الاسكندرية<sup>(٢)</sup> ، ثم نجر رشيد<sup>(٣)</sup> ، ثم نجر دمياط<sup>(٤)</sup> ، ثم المنصورة<sup>(٥)</sup> ، ثم المحلة الكبرى . ثم منف العليا ، فهذه هى المناصب الكبرى . وتحتها أقل منها رتبة وهى : الجزيرة ، ودمهور ، وبنى سويف ، وبليس الشرقية ، والغيوم ، وأبار ، وتسمى فى اصطلاح القضاة رتبة موصلة (أى عن طريقها يصل القاضى إلى المناصب الكبرى) وتحتها أقل منها رتبة وهى ، الرتبة الثالثة ، وأولها : الخانقاه ، وتسميها العامة الخانكة ، ومنية ابن خصيب ، ومنفلوط ، وجرجا ، ورفقى ، والمنزلة ، والرتبة الرابعة هى : أسيوط ، وترمنت ، وشلشلمون ، والبهنسا ، وسنديون ، والنحارية . ويعددها رتبة خامسة ، وهى : سنبواه (سنبوه) ودلجا مع أشمونين ، والفشن ، محلة أبا على الغربية ، ومحلة مرحوم ، وقوة ، وأدنى رتبة هى رتبة سادسة ويقال لها فى إصلاح القضاة (مرتبة دخول أولى) ، لأن القضاة لا يتوصلون إلى ما فوقها إلا بعد الدخول فيها ، فهى بمنزلة الباب للدخول إلى مناصب القضاة ، ويسلكون فى ذلك سبيل الترقى من الأدنى إلى الأعلى ، وأولها : طحطا (طحطا) ، والمنشية ، وقنا ، وقوص ،

(١) مبارك ، على : «الخط التوفيقية» ، ج ١٦ ، ص ٨٨ ، ويذكر أنه رأى صور الأحكام وهذا المكتوب فى كتاب لم يقف على مؤلفه .

(٢) توجد مضايح محكمة الاسكندرية بدار المحفوظات بالمخزن (٤٦) ، وقد استقلت منها كثير .

(٣) توجد مضايح محكمة نجر رشيد بدار المحفوظات بالمخزن (٤٦) ، وقد أطلنا على بعضها .

(٤) توجد محكمة دمياط بدار المحفوظات بالمخزن (٤٦) ، وقد استعملتها فى البحث .

(٥) توجد مضايح محكمة المنصورة : بدار المحفوظات بالمخزن (٤٦) ، وتعد من أهم المصادر التى اعتمدت عليها كثير فى البحث ، نظرا لأهميتها فى توضيح أحوال الريف ، ومن الجدير بالإشارة أنه لا توجد بدار المحفوظات من مضايح محاكم الأقاليم سوى مضايح هذه المحاكم التى أشرت إليها .

وأبو تيج ، والواح ، والبرلس<sup>(١)</sup> .

وكذلك أوضح الشيخ العريشى ، أحوال القضاة وأسمائهم ، كما يلاحظ أنه ذكر أن قاضى القضاة . لم يكن على علم تام بأسماء قضاة النواحي .

أمّا عن مدة شغل قاضى الناحية لوظيفته . فقد كانت - كما هو واضح من مضابط محاكم الأقاليم عامين ، وفى بعض الأحيان ، كان يخرج من وظيفته ، بعد عام واحد ، وكانت عملية خروج القاضى من منصبه ، وتولى القاضى الجديد لهذا المنصب تسجل فى سجلات هذه المحاكم بدقة تامة محددة ، يوم ابتداء عمل القاضى الجديد ، وإسمه ومناطق إختصاصه ، وذلك عقب النص على إنتهاء مدة القاضى السابق ، فقد ذكر فى إحدى المضابط مثلاً :

«إلى هنا إنتها مدة مولانا محمد أفندى قاضى المنصورة سابقاً» ختم ، وفى الصفحة التالية كتبت صيغة تولي القاضى الجديد على النحو التالى : «يوم الأربعاء المبارك غرة ذى الحجة الحرام ختام ١١٢٢ هـ / ٢١ يناير ١٧١١م) وهو إبتداء مدة سيدنا مولانا فخر قضاة الإسلام ذخر ولاية الانام اللواتى بربه المعيد المبدي ، مولانا مصطفى أفندى . قاضى المنصورة وميت غمر ، وسلمون ، ومنية فراح بالدقهلية ، وفيه جلس مولانا أفندى المومى إليه ، دام فضله بالمحكمة وتسلم كتخداه (وكيله) فخر الأفاضل الكرام ومولانا إبراهيم أفندى أمين الصندوق ، مفتاح خزنة المحكمة ، على جارى العادى ، جعل الله تولى قدومهما مباركاً ميموناً بالخير والبركة»<sup>(٢)</sup> .

وقد أوضح هذا النص إلى جانب الحقائق السابقة الذكر ، حقيقة هامة ، وهى : أنه كان لقاضى الناحية وكيل مسئول عن الناحية المالية ، التى تتجمع لدى المحكمة من رسوم القضاء التى يدفعها المتقاضون .

(١) العريشى ، أحمد : «رسالة فى علم وبيان طريق القضاة وأسمائهم بمصر المحروسة وأقاليمها» فى حوزتى الخاصة ، نسخة مصورة عن نسخة الجامعة العربية ، وتوجد منها نسخة بدار الكتب المصرية مخطوطة تحت رقم (٣١٥١) تاريخ ، ص ٣-٤ .

(٢) دار المحفوظات العمومية : مخزن (٤٦) ، مضابط محكمة المنصورة الشرعية ، مضبطة رقم (١) ، ص ٥٣ .



ومما هو جدير بالملاحظة أنَّ وُثائق محاكم الأقاليم أكدت أنَّ القضاء فى هذه المحاكم كان يستمر طوال أيام الأسبوع بما فيها أيام الجمع<sup>(١)</sup> . حتى يتمكن القاضى من ممارسة اختصاصاته الواسعة ، ويتمكن المتقاضون من رفع شكاواهم فى أى وقت .

\* \* \*

وقد كانت إختصاصات قاضى الناحية ، واسعة تشمل القضايا المدنية والجنائية ، والأحوال الشخصية ، وغيرها فى نفس الوقت . فقد كان له حق الإشراف على المبيعات ، والتصرفات العقارية ، وتسجيل حجج البيع والشراء ، والنظر فى عرائض الشكوى ، والإشراف على تقسيم التركات ، وإدارة الأوقاف ، وعمليات الزواج والطلاق وفض المنازعات . وتتم على يديه عمليات إعلان إسلام بعض الأشخاص .

كذلك كان على جميع موظفى الإدارة فى عاصمة الإقليم ، والنواحى التابعة لمنطقة إختصاصه ، الحضور إليه فى دار المحكمة ، ليسجلوا أمامه فى سجل المحكمة ، أنهم أدوا أعمالهم على خير وجه ، وأنهم استوفوا عوائدهم المقررة لهم<sup>(٢)</sup> . وكان الديوان الدفترى بالقاهرة يحوّل إلى قضاة النواحى المشاكل المتعلقة بالملتزمين<sup>(٣)</sup> ، فكان قاضى الناحية ، يقوم بدوره بتحرى الموضوع ، وإصدار حكمه فيه ، ويرسله إلى الباشا الذى كان فى غالب الأحوال ، يأخذ به ، ويصدر فرماناً يتضمن فحواه<sup>(٤)</sup> . ويرسله إلى حاكم الولاية ، لتنفيذه ، وقد سجلت وُثائق للمحكمة الشرعية الكثير من

(١) دار المحفوظات العمومية : مخزن (٤٦) ، مضابط محكمة المنصورة الشرعية ، مضبطة رقم (٥) ، (١١٥٩هـ - ١٧٤٧م) .

(٢) دار المحفوظات العمومية : مخزن (٤٦) ، مضابط محكمة المنصورة الشرعية : مضبطة رقم (١) ، ص ٩٢ ، مضبطة (٣) ص ٧١ ، ومضابط محكمة الاسكندرية الشرعية : مضبطة (٢) ، ص ٨ ، مضبطة (٣) ، ص ٣ ، مادة رقم (١١) .

(٣) عثمان ، حسن : المرجع السابق ، ص ٢٥٩ .

• دار المحفوظات العمومية ، مخزن (٤٦) مضابط محكمة المنصورة : مضبطة (٤) ، ص ١٥٦ ، دفتر الجسور ، رقم (١٣٥٦) . ودفتر قيودات الرزق ، رقم (٤٦١٩) .

(٤) أرشيف المحكمة الشرعية : سجل مبيعات الباب العالى رقم ١٦٩ ، ص ٨٣ ، مادة ١٦٩ ، دار المحفوظات العمومية : مخزن (١) تركى ، عين (٦١) ، دفتر أجاسى ٤٦١٧ ، ودفتر ٤٦١٩ .

هذه الأمثلة ، وخاصة فى حالات النزاع على أراضى الرزق<sup>(١)</sup> .

وكان أهالى الناحية يحضرون لدى قاضى الناحية ، لتسوية جميع مسائل النزاع ، التى تشب بينهم ويكتبون بذلك الحجج الشرعية ، التى يصبح لها أهمية كبيرة فى حسم النزاع إذاً مرة أخرى . وكان من حق القاضى ، فى كثير من الأحوال أن يطالب أحد الطرفين ، بإقامة البيئة على دعواه إذا تطلب الأمر ذلك . وسجلات المحكمة الشرعية ، سواء منها المركزية ، أو محاكم الأقاليم ، مليئة بمثل هذه الأمور<sup>(٢)</sup>.

هذه أهم الاختصاصات التى كانت منوطة بقاضى الناحية .

\* \* \*

وكان قضاة النواحي يأخذون أجرهم على القضايا التى يفصلون فيها ، أى واللهم عوائد على الناس بحسب الوقائع والبيع والشراء<sup>(٣)</sup> ، على حد تعبير الروزنامجى ، وقد حددت وثائق المحكمة الشرعية رسوم القضايا فى كثير من الأحيان ، فالقاضى إذا عقد نكاحاً ، يأخذ على من تزوج البكر ستين نصفاً ، وعلى من تزوج الثيب ثلاثين نصفاً ، يأخذ العاقد شيئاً ، والشهود شيئاً ، والباقى يحمل إلى بيت المال<sup>(٤)</sup> .

أما فى حالة التركات فىأخذ من كل تركة العشر ، لبيت المال ، ورسم الحجة إثنى عشر نصف فضة ، وقد وصل أجر القاضى فى بعض الأحوال ، إلى ثلث التركة

(١) دار للمحفوظات العمومية : مخزن (١) تركى ، عين (٦١) ، دفتار الاحباسى أرقام ٤٦١٩ ، ٤٦١٧ .

(٢) أنظر على سبيل المثال :

• دار للمحفوظات العمومية : مضابط محكمة المنصورة ، مضبطة (١) ، ص ٤٢ ، ٥٥ ، مضبطة (٢) ،

ص ٨ ، (مادة (٣) ، دفتار احباسى أرقام ٤٦١٩ ، ٤٦٢٦ ، ودفتار التزام ٣٧٥ .

• أرشيف وزارة الأوقاف العمومية : وقفية رقم ٢١٨ صادرة من محكمة قناطر السباع ، فى ١٢ صفر

١١٣٠ / ١٥ يناير سنة ١٧١٨ م .

• أرشيف للمحكمة الشرعية : سجل إسقاط القرى ، رقم ٢ ، ص ١٠٧ ، وسجلات مبايعات الباب العالى ،

رقم ١٦٩ ، ص ٨٣ ، مادة ٢٧٤ ، ورقم ٢٨٠ ، مادة ١٠٧ ، ورقم ٢٨٣ ، مادة ٤٤٤ ، ص ٣٠٢ .

(٣) الروزنامجى ، حسين أفندى : المصدر السابق ، الباب الرابع ، السؤال الأول ، ص ٢٣ .

(٤) أرشيف للمحكمة الشرعية : الصالحية التجمية ، سجل ٤٧٩ ، ص ١ .

التي يتركها صاحبها دون وريث ، وذلك من صافي التركة ، بعد خصم المصاريف ، وقد سجلت وثائق محكمة المنصورة ، إحدى هذه الحالات في عهد القاضي حسن أفندي ، في ١٤ جمادى أول ١١٥٣هـ / ٧ أغسطس ١٧٤٠ م ، حيث بلغ صافي تركة رجل جلاب رقيق ، يدعى برجد من دارفور مبلغ إثنين وخمسين فندقلية ، خرج منها مصاريف أربعة فندقلية ، والباقي قدره ثمانية وأربعين فندقلية ، تسلم منها أحمد أوده باشة لجهة بيت المال ، إثنين وثلاثين فندقلية والباقي وقدره ستة عشر فندقلية حصة مولانا أفندي المومي إليه أعلاه بحق الثلث ، على جاري العادة<sup>(١)</sup> .

وهنا لابد من مناقشة مسألة ذات أهمية كبيرة ، وهي أن مهمة إيكال جمع الرسوم إلى القضاة أنفسهم ، وأخذ أجرهم من المتقاضين ، أدت إلى خراب ذمم نفر منهم ، وبالتالي أدت إلى تدهور القضاء في ذلك العصر بصورة مشينة ، حتى اضطر الأهالي مرات عديدة ، إلى الشكوى من قضاة النواحي ، إلى قاضي العسكر ، الذي قد لا يكون هو نفسه ، فوق مستوى الشبهات<sup>(٢)</sup> ، إلا أنه كما سجلت وثائق المحكمة الشرعية أصدر أوامر عديدة إلى هؤلاء القضاة ، تهدد فيها بالوعيد . كل من تسول له نفسه ، أخذ رشوة أو غيرها . أو يغالي في جمع الرسوم ، أو يقع فريسة لحيل الشهود ، وعمليات التزوير التي يقوم بها العدول في محاكم النواحي ، وهناك كثير من القضايا التي ظل أصحابها سنوات طويلة ، يحاولون فيها إثبات التزوير الذي أضراب حقوقهم حتى تمكنوا من ذلك في نهاية المطاف<sup>(٣)</sup> ، والمصادر المعاصرة مليئة بالشكوى من تدهور ذمم بعض القضاة ، رغم الإجراءات المشددة ، التي اتخذت ضد بعضهم والقيام بعملية «تجربهم» على حد تعبير هذه المصادر ، وعدم الرضاء عن تصرفاتهم<sup>(٤)</sup> .

(١) دار المحفوظات العمومية : مخزن (٤٦) ، مضابط محكمة المنصورة الشرعية مضبطة ، رقم (٢) ، ص ٦ .

(٢) الشراقوى ، محمود : «مصر في القرن الثامن عشر» ، ج ١ ، ص ١٢٦ حيث ذكر نظم أحد الشعراء في

خراب ذمة قاضي القضاة :

فِي مَصْرٍ مِنَ الْقَضَاةِ قَاضٍ ، وَكَلُّهُ  
إِنْ رَمَتْ عَدْلَهُ قَتْلٌ ، مَجْهُولٌ  
فِي أَكْلِ مَوَارِيثَ الْيَتَامَى وَكَرْسُهُ  
مِنْ عَدْلٍ لَهُ دَرَاهِمًا عَدْلُكَ

(٣) دار المحفوظات العمومية : مخزون (١) تركي ، عين (٦١) دفاتر أجباسي أرقام ٤٦١٧ ، ٤٦١٩ ، ٤٦٢٦ .

(٤) الدرنداش ، أحمد كخدا عزبان : «الدرة المصانة» ، (مخطوطة) ، ج ١ ، ص ص ٢٣٠-٢٣١ .

الواقع أنَّ التفسير السليم لخراب ذمم القضاة فى تلك الفترة ، يعود إلى أنَّ القضاة بدءاً من قاضى العسكر نفسه ، إلى قاضى الناحية ، أصبحوا يشترون مناصبهم من أصحاب الحق ، فى تعيينهم فى هذه المناصب ، ومن هنا فإنَّهم عملوا على استغلال مناصبهم فى جمع الأموال لتعويض ما دفعوه ثمناً لهذه المناصب<sup>(١)</sup> ، وتحقيق فائض يوفر لهم ثراء فى حالة تركهم لمناصبهم ، ونتيجة لهذا النظام توصل إلى مناصب القضاة فى النواحي ، فى القرن الثامن عشر ، من هو غير ذى أهل لهذه المناصب ، وقد ذكر الجبرتي مثلاً يوضح ، هذا الفساد الذى حل بالنظام القضائى ، قائلاً إنَّ : «السيد نجم الدين بن صالح بن أحمد بن محمد بن صالح بن محمد بن عبد الله التمرتاشى الغزى الحنفى . . سافر إلى إسلامبول وتداخل فى سلك القضاء ، ورجع إلى مصر ، ومعه نيابة آيثار بالمنوفية . ومرسومات بنظارات أوقاف ، فأقام بأيثار قاضياً نيحاً وعشرين سنة ، وهو يشتري نيابتها كل دور ، وابتدع فيها الكشف على الأوقاف القديمة ، والمساجد الخربة ، التى بالولاية ، وحساب الواضعين أيديهم على أرزاقها ، وأطيانها حتى جمع من ذلك أموالاً ، ثم رجع إلى مصر ، واشترى داراً عظيمة بدرب قرمز بين القصرين ، واشترى الممالك والجوارى ، وترونق حاله ، واشتهر أمره وركب الخيول المسومة ، وصار فى عداد الوجهاء . . ثم تولى نيابة القضاء بمصر فى سنة ست وثمانين (١١٨٦هـ / ١٧٧٢م) ، فازدادت وجاهته وانتشر صيته ، وابتكر أموراً منها تحليف الشهود ، وغير ذلك ، ووصل به الأمر إلى حد أنه جعل مملوكه على أفندى يتولى نيابات القضاء فى : المحلة ، ومنوف ، وغيرها»<sup>(٢)</sup> .

\* Lane, Edward: The manners and cutoms of Modern Egypton, pp. 120-126.

- صالح ، أحمد رشدى : الأدب الشعبى ، ص ٦٨ ، حيث ذكر أنَّ من الأمثلة الشعبية التى أصبح أهل الريف يعيرون بها عن الفساد الذى حل بالنظام القضائى قولهم :
- (١) يُمْنِي عَلَى الْإِبْرَةِ وَيَلْعَقُ الْمِدْرَةَ
- (ب) الرشوة حَلَّتْ عُمَامَةَ الْقَاضِي .
- (ج) القاضى إن مد يده كثرت شهود الزور .
- (د) حيث حاجتك تتفضى وتكرم إِيَّتَ لَهَا راجل يقول له مى درهم .

Lancret: Op, Cit., p. 236.

(١)

(٢) الجبرتي ، عبد الرحمن بن حسن : «صغائب الآثار» ، ج ٢ (حوادث ١٢٠٠ هـ / ١٧٨٥م) ص ١٢٧ .

وقد عبر صاحب هز القحوف عن جهل قضاة الريف قائلا :

يَقُولُ هَذَا قَدْ لَزِمَهُ الْحَدُّ      حَيْثُ سَرَقَ وَمِنْهُ تُقَطَّعُ السِّيدُ  
إِنْ عَقَدَ النِّكَاحَ لَيْسَ يَنْدَرِي      مِنْهُ سِوَى رَوْجَتٍ بِنْتُ عَمْرُو  
وَلَيْسَ يَنْدَرِي شَاهِدًا وَلَا وَكِي      وَلَا يَعْرِفُ صِيحَةً مِنْ عِلَالٍ<sup>(١)</sup>

ونخلص في النهاية من العرض السابق ، أن وظيفة القاضي في الريف ، لم تكن بأحسن حالا من بقية الوظائف الإدارية الأخرى التي كان منوطا بها ، حكم الريف والعناية به .

## ٢ - حاكم الولاية :

كان حاكم الولاية يعين من بين الأمراء المماليك ، من السناجق ، أو الكشاف الذين يحملون لقب بك .

وقد كان يعين دائما لحكم الولايات المصرية الخمس الكبرى ، وهي : الغربية ، البحيرة ، الشرقية ، المنوفية ، جرجا ، أمراء ممالك ، برتبة سنجق ، أما الولايات الأخرى التي لم تكن في أهمية هذه الولايات . فكان يعين لحكمها أمراء ممالك برتبة كاشف .

وكان تعيين حكام الولايات الخمس الكبرى . ومنحهم رتبة سنجق ، يصدر به فرمانا من الباشا بناء على مشورة الأمراء . المحليين ، وموافقة السلطان العثماني<sup>(٢)</sup> .

وكانت إختصاصات حاكم الولاية - كما هو واضح من وثائق المحكمة الشرعية التي أطلقت عليه إسم «حاكم السياسة» ، تمييزا له عن «حاكم الشرع» ، الذي أطلق على قاضي الناحية - هي الإشراف على شئون الزراعة ، والرى بالولاية ، وإقامة الجسور ، وجرفها في مواعيدها ، وتوطيد الأمن ، منع العربان ، من العبث بأموال

(١) الشريفي ، يوسف : المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٨٦ .

(٢) دار المحفوظات العمومية : مخزن (١) تركي ، عين (٦١) دفتر إحياسي أرقام ٤٦١٧ .

الفلاحين والاشراف على أعمال الكشاف التابعين له ، والاشراف على رجال العسكرية الموجودين بالولاية<sup>(١)</sup> :

وقد كان من إختصاصات حاكم الولاية ، القيام بنفسه ، بحل المشاكل التى تنشأ بين الأهالى والمترمين أو بين بعضهم البعض ، أو بينهم وبين أجهزة الإدارة ، والتى يصدر إليه فرمان من الباشا بشأنها<sup>(٢)</sup> .

ومما هو جدير بالملاحظة ، أن وثائق المحكمة الشرعية ، سجلت أن عمل بعض هؤلاء الحكام . اتسم بالجور والظلم ، فاضطر الأهالى إلى إرسال شكاوى ضدهم إلى الوالى الذى أصدر أوامره . بإقصاء هؤلاء الحكام من مناصبهم<sup>(٣)</sup> .

أما عن الكشاف الذين كانوا يحكمون الولايات الصغيرة ، التى لم تبلغ مرتبة السنجقية والتى كانت تسمى كاشفيات ، فكانوا فى الغالب من أتباع السناجق ، ومن مماليكهم الممتازين<sup>(٤)</sup> ، وكذلك فإنهم فى بعض الأحيان ، كانوا يشرفون على بعض مناطق من الولايات الكبيرة ، أو ينبون عن السناجق ، فى حكم هذه الولايات ، إذا ما أثر هؤلاء البقاء فى القاهرة على الذهاب إلى مقر ولاياتهم<sup>(٥)</sup> .

وقد ذكرت المصادر المعاصرة ، أن عدد هؤلاء الكشاف ، وصل فى القرن الثامن عشر إلى أربعة عشرين كاشفاً ، وهكذا العدد يتناسب مع عدد الكاشفيات ، التى ظهرت فى ذلك القرن كأجزاء إدارية ، وسجلتها وثائق المحكمة الشرعية ، ودفاتر الروزنامة ، وقد سبق ذكرها .

(١) دار المحفوظات العمومية : مخزن (١) تركى ، عين (٦١) دفتر إحباسى ٤٦١٧ ، دفتر ٤٦١٩ .

(٢) دار المحفوظات العمومية : مخزن (١) تركى ، عين (٦١) دفتر إحباسى ٤٦٢٤ ، مخزن (١٨) عين (١٧) ، دفتر الجسور رقم ١٣٥٦ ، مخزن (١) ، عين (١٧) دفتر رقم ٥٢٤٩ ، مرتبات ختمة الديوان عربى .

• أرشيف للمحكمة الشرعية : سجل إسقاط القرى رقم (٣) ص ١٠١ .

(٣) دار المحفوظات العمومية : مخزن (١) تركى ، عين (٦١) دفتر إحباسى رقم ٤٦١٩ .

• عثمان ، حسن : المرجع السابق ، ص ٢٥٤ .

(٤) عثمان ، حسن : المرجع السابق ، ص ٢٥٤ .

(٥) دار المحفوظات العمومية : مخزن (١) تركى ، عين (٦١) دفتر إحباسى رقم ٤٦١٧ .

• عثمان ، حسن : المرجع السابق ، ص ٢٥٤ .

أما عن إختصاصات هؤلاء الكشاف ، فهي شبيهة بإختصاصات السناجق ، فطبقاً لِمَا سجلته<sup>(١)</sup> وثائق المحكمة الشرعية ، كان لَهُمْ حق الإشراف على تنظيم الإستفادة مِنْ مياه الرى وجرف الجسور . وشق الترع والمصارف السلطانية والبلدية ، وجمع الاموال الأميرية ، ومراقبة جامعيتها . وجمع غلال . وإرسالها إلى الشئون الأميرية وتوطيد ، وحماية الأمن فى مناطقهم ، والقبض على الاشقياء مِنْ الفلاحين والعربان ، والإشراف على تنفيذ أحكام القضاء ، وحل المنازعات بين أهل القرى<sup>(٢)</sup> .

وقد تمكن بعض الأمراء المماليك مِنْ تقلد مناصب الكشوفية ، أكثر مِنْ مرة فى إقليم واحد . أو فى أقاليم مختلفة ، فمثلاً الأمير قانصوه بك القاسمى تابع قيطاس بك الكبير ، تقلد كشوفية بنى سويف خمس مرات ، وكشوفية البحيرة ثلاث مرات «والأمير حسين بك أرنبود المعروف بأبى يدك» ، تقلد السنجقية وكشوفيات الأقاليم مراراً عديدة<sup>(٣)</sup> .

وقد تمكن هؤلاء الكشاف ، نظراً للإختصاصات الواسعة ، التى حصلوا عليها مِنْ إستغلال نفوذهم بصورة سيئة ، وقد سجلت وثائق المحكمة الشرعية ، أن بعضهم حاز على كثير مِنْ الإلتزامات الواسعة ، بَلْ وجار على إلتزامات بعض الملتزمين الآخرين ، ممَّا كان مصدراً للنزاع والشكوى . فقد استولى أحدهم على سبعمائة

(١) دار المحفوظات العمومية : مخزن (١) ، عين (١٧) ، دفتر مرتبات خلمة الديوان عربى ، رقم ٥٢٤٩ ، مخزن

(١) عين (٦١) دفاتر أحياسى ، أرقام ٤٦١٧ ، ٤٦١٩ ، ٤٦٢٤ .

• أرشيف للحكمة الشرعية : سجل مبيعات الباب العالى ، رقم ٢٨٣ .

• يحيى ، جلال : «مصر الحديثة» ، ص ١٦٤ ، حرار ، السيد رجب : «المدخل إلى تاريخ مصر الحديث» ، ص ١٣ - عثمان ، حسن : المرجع السابق ، ص ٢٥٤ ، أنظر هذا البحث ، الفصل الاول ، ص ص ١٣-١٥ .

\* Lusignan, S. L.: A History of the Revolt of Ali Bey against the ottoman porte, pp. 2-3.

(٢) دار المحفوظات العمومية : مخزن (١) ، عين (٦١) دفتر أحياسى رقم ٤٦١٩ ، أرشيف للحكمة الشرعية : سجل الديوان العالى ، رقم (٢) ، ص ١٢٠ .

(٣) الجبريتى ، عبد الرحمن بن حسن : «مجالس الأئمة» ، ج ١ ، ص ١١٢ .

فدان من حصة إلتزام آخر<sup>(١)</sup> ، وأساء أحدهم ، معاملة الفلاحين ، بحجة أن مواشيهم قد رعت بعض المناطق التابعة له<sup>(٢)</sup> .

وَمِمَّا هُوَ جَدِيرٌ بِالْمُلَاحَظَةِ ، أَنَّ ضَرِيَّةَ بِإِسْمِ الْكُشُوفِيَّةِ ، أَصْبَحَتْ تَفْرُضُ عَلَى الْقَرْىِ إِلَى جَانِبِ الْمِيرَى ، وَالْبِرَانَى ، وَالْفَائِضِ ، وَقَدْ سَجَلَتْ هَذِهِ الضَّرِيَّةُ رَسْمِيًّا فِي دِفَاتِرِ الْإِلْتِمَامِ<sup>(٣)</sup> ، كَمَا أَنَّهُ أَصْبَحَ يَنْصُ عَلَى هَذِهِ الضَّرِيَّةِ ، فِي نَهَايَةِ كُلِّ حِجَّةٍ إِسْقَاطُ «تَنْزُلٍ» أَوْ إِسْتِجَارٍ فَيُذَكَّرُ أَنَّ عَلَى الْمُسْقُطِ لَهُ ، أَوْ الْمُسْتَأْجِرِ ، أَنْ يَقُومَ بِسَدَادِ الْمَالِ ، لِجَانِبِ الدِّيَّانِ الْعَالِي ، وَتَوَابِعِهِ ، وَالْكُشُوفِيَّةِ ، وَالْخُدْمِ ، وَالزَّرْعِ ، وَالْأَوْقَافِ ، وَجَرَفِ الْجَسُورِ ، وَسَايِرِ الْمَصَارِيفِ الْكَلِيَّةِ ، وَالْجُزُوءِ ، لَوَاجِبِ السَّنَةِ الْمَذْكُورَةِ<sup>(٤)</sup> ، وَسَوْفَ نُدْرُسُ هَذِهِ الضَّرِيَّةَ فِي حِينِهَا .

وقد كان نزول الكشف إلى القرى شيئاً مروّعاً بالنسبة للفلاحين ، نظراً لما كان يسببه نزولهم ، هُمُ ، وأتباعهم إلى القرى ، من أعباء كثيرة على الفلاحين ، سوف ندرسها في حينها حتى عبر الشاعر الشعبي عن خوف الفلاح من نزلة الكشف بقوله :

وَمِنْ نَزْلَةِ الْكَشَافِ شَابَتْ عَوَارِضِي وَصَارَ لِقَائِي لَوْعَةٌ وَرَجِيفٌ<sup>(٥)</sup>

ونخلص في النهاية ، إلى أن حكام الولايات ، سواء كانوا سناجق ، أو كشافاً لم يكن يهمهم تنفيذ الأمور المنوطة بهم على وجهها الصحيح ، بقدر ما يهمهم استغلال نفوذهم ، والعمل لمصلحتهم أولاً وقبل كل شيء ، وهذه السمة كانت هي الإطار العام ، لأجهزة الإدارة في الریف .

(١) أرشيف للحكمة الشرعية : سجل إسقاط القرى ، (٢) ، ص ١٠٧ ، سجل الديوان العالي ، (٢) ، ص ٧٥ ، المادة ١٠٩ .

(٢) أرشيف للحكمة الشرعية : سجل إسقاط القرى (١) ، ص ٥٣ ، سجل رقم (٢) ، ص ١٠٧ .

(٣) دار المحفوظات العمومية : مخزن (١) ، عين (٧) ، دفتر إلتزام ، رقم ٤٦٩ ، (١١٧٣هـ - ١٢٥٩م) .

(٤) أرشيف للحكمة الشرعية : سجل مبيعات الباب العالي ، رقم ٢٠٧ ، مادة ١٢١٤ .

(٥) الشربيني ، يوسف : المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ١٢٢ .



### ٣ - الوالى - باشا مصر :

كان الوالى ، هو ممثل السلطان العثمانى فى حكم مصر ، فهو كافل الديار المصرية ، وحامى حماها .. المشير المفخم ، الدستور المكرم ، مُدبّر أمور الجمهور بالرأى الصائب<sup>(١)</sup> .

وفى إطار الإختصاصات التى كانت مخولة لوالى مصر ، كان عليه الإهتمام بجمع المال الميرى ، وإرسال الخزينة ، التى تعد جزءاً من هذا الميرى ، إلى السلطان ومن هنا كانت علاقة والى مصر بالريف ، فهو يحرص دائماً على جمع المال الميرى كاملاً ، حتى فى السنوات التى ينخفض فيها منسوب الفيضان ، ولا يصل الماء إلى الأرض كلها ، وتبقى أجزاء منها «شراقي» كان يقوم الوالى فى هذه الأحوال ، كما سجلت وثائق المحكمة الشرعية ، والمصادر المعاصرة ، بجمع الديوان والأمراء ، والأعيان ، ويلزم الملتزمين ، بسداد المال الميرى ، ويكتب عليهم الحجج بذلك<sup>(٢)</sup> .

وكذا فإنَّ الوالى ، كان يحرص دائماً ، على الاحتفال بفتح سد الخليج ، إشعاراً للملتزمين الذين كانوا يحضرون هذا الاحتفال ، بأنَّ أرض مصر ، سوف تروى جميعها ، وعليهم التعهد بسداد خراج الأرض لواجب العام ، ويسجل ذلك رسمياً ، فى حجة الانتفال بوفاء النيل<sup>(٣)</sup> .

ومن النواحي التى كان الوالى يمارس إختصاصاته فيها فى الريف ، هو أنَّه طبقاً لنظام الحياة الذى كان متبعاً ، فى ذلك الوقت والذى سندرسه فى موضعه من البحث ، كان كثيراً ما ينشعب نزاع بين الملتزمين ، أو بين الأهالى والملتزمين ، أو بين أهالى القرى المجاورة أو بين أصحاب حق الإنتفاع بأراضى الرزق ، والتى سندرسها فى موضعها ، وكانت أجهزة الإدارة المحلية تعجز عن الفصل فى هذا النزاع ، فيرسل

(١) أرشيف المحكمة الشرعية : سجلات الديوان العالى ، سجل رقم (٢) ، ص ٢ .

(٢) أرشيف المحكمة الشرعية : سجلات الديوان العالى ، سجل رقم (٢) ، ص ٧٠ .

• الملوانى ، يوسف : المصدر السابق ، ص ٢٢٨ ، بن عبد الفتى ، أحمد شلى : المصدر السابق ، ص ٧٥ .

(٢) أرشيف المحكمة الشرعية : سجلات الديوان العالى ، سجل رقم (١) ، وسجل رقم (٢) ، ص ٧٠ ، مادة

(١٠٢) .

أمر هذا النزاع إلى الإدارة المركزية ، فيقوم الباشا بعد عرض الأمر على الديوان بإصدار فرمان إلى حاكم الولاية سنجقاً كان أم كاشقاً ، يطلب منه أن يقوم بنفسه ، بمشاركة قاضى الناحية ، وسردارية البلوكات المقيمين بالولاية ، ومشاركة أهالى الناحية ، وأجهزة الإدارة المحلية ، بتحري الموضوع ، طبقاً لما هو مسجل بالدفاتر وإخطاره بنتيجة الحال ، وكان يقوم فى غالب الأحيان ، عندما يصل إليه الرد من أجهزة الإدارة المحلية بإصدار فرمان آخر ، متضمناً رأى الفاضل فى الموضوع ، وتقوم أجهزة الإدارة المحلية بتنفيذ ما ورد فيه .

كذلك كان بعض الحكام ، يخطرون الوالى بإمتناع العربان عن سداد المال الميرى وادعائهم الإنتماء إلى الفرق العسكرية ، فكان الوالى يقوم بجمع رؤساء الفرق العسكرية ، ويتحرى منهم طبيعة الموضوع ، فإن أعلنوا رفضهم قبول هؤلاء العربان ضمن فرقهم ، كتب عليهم الحجج بذلك ، وإلا عليهم سداد المال الميرى المرتب على هؤلاء العربان ، ويقوم بإخطار حاكم الولاية بصورة الحجج التى كتبها على رؤساء الفرق ، لينفذ ما ورد فيها<sup>(١)</sup> .

ومما هو جدير بالذكر ، أن أهالى بعض القرى كانوا يعجزون عن جرف الجسور البلدية ، الواقعة فى زمام قراهم ، وترسل أجهزة الإدارة المحلية ، إلى الباشا تخبره سوء حال أهل هذه القرى ، وعجزهم عن القيام بالتزاماتهم نحو جرف هذه الجسور ، وأن إهمالها سيجلب عليه ضرر كبير بهذه النواحي ، فكان الباشا يقوم بإصدار أمره ، إما بتحويل هذه الجسور البلدية ، إلى جسور سلطانية أى أن يصبح جرفها على جانب الحفزانة ، وفى بعض الأحيان ، كان يصدر أمره ، بأن يكون جرف هذه الجسور على

(١) دار للمحفوظات العمومية : دفتر الجسور ، رقم ١٣٥٦ ، مخزن (١٨) ، دفاتر الأحياسى ، مخزن (١) ، عين (٦١) ، رقم ٤٦١٧ ، رقم ٤٦١٩ ، رقم ٤٦٢٤ ، حيث توجد بهذه الدفاتر صور فرمانات صادرة من باشوات مصر فى حقب مختلفة خاصة بمثل هذه الأمور .

- أرشيف المحكمة الشرعية : سجلات الديوان العالى (١) ، (٢) ، بها كثير من هذه المسائل التى كان يقوم باشوات مصر بالفصل فيها بعد عرضها على الديوان .
- (٢) ابن عبد الغنى ، أحمد شلى : المصدر السابق ، ص ص ٧٥-٧٦ .
- الملوانى ، يوسف : «نقطة الأحباب» ، ص ٢٠١ .

نفقة الملتزمين ، وتقوم أجهزة الإدارة المحلية ، بتنفيذ ما ورد بالفرمان ، وسجلات المحكمة الشرعية ، تحوى الكثير من هذه الحالات<sup>(١)</sup> .

وفى إطار اهتمام والى مصر بالريف ، كان إشرافه على عمليات بيع الإلتزامات ، أو إسقاطها ، وكانت هذه العمليات تشكل مصدر دخل كبير له ، نظراً لما يتقاضاه من حلوان عليها ، وكثيراً ما حقق بعض الولاة ربحاً طائلاً من وراء هذه العمليات ، وخاصة فى فترات إنتشار الأوبئة ، التى كانت تمكن والى فى بعض الأحيان من بيع الإلتزامات المنطقة ، ثلاث أو أربع مرات فى الأسبوع الواحد<sup>(٢)</sup> .

كذلك كان بعض الولاة يقوم بشراء بعض الإلتزامات ، أو الاراضى التى تنتج عن عمليات طرح النيل من الروزنامة ، ويوقفها على أوجه البر أو بعض الزوايا والتكايا<sup>(٣)</sup> .

ونظراً لأهمية الريف ، بالنسبة لإقتصاد القطر ، فإن والى ، كان يحرص دائماً ، على حفظ الأمن ، فى الريف بقدر الإمكان ، ومناشدة أجهزة الإدارة المحلية الإهتمام بهذه الناحية ، ولكن فى كثير من الأحيان - كما اتضح من المصادر المعاصرة - كانت هذه الأجهزة تعجز عن مقاومة ، عمليات السلب والنهب التى يقوم بها العربان .. لذا فإن الباشا كان يأمر ، بإرسال التجاريد لمساعدة حاكم الولاية ، فى القضاء على هؤلاء العربان ، ونشر الأمن فى المنطقة التى تعرضت لأذاهم .

هذه أهم النواحي ، فى الريف ، التى كان يؤليها ، والى مصر اهتمامه ، ولكن ما تجدر الإشارة إليه أن معظم ولاية مصر ، فى القرن الثامن عشر ، لم يتمكنوا من ممارسة إختصاصاتهم بصورة كاملة . وعلى الأخص ما يتعلق منها بالريف ، نتيجة

(١) دار المحفوظات العمومية : دفتر الجسور ، رقم ١٣٥٦ ، مخزن (١٨) ، صور حجج شرعية وفرمانات باشوية خاصة بمثل هذه الحالات موجودة بتهاية الدفتر .

• أرشيف للمحكمة الشرعية : سجلات النيوان العالى ( ١ ، ٢ ) .

Dehéraïn, Henri: L'Egypte Turque, pp. 28-29.

(٢)

• يحيى ، جلال : «مصر الحديثة» ، ص ١٦٤ .

(٣) دار المحفوظات العمومية : مخزن (١) تركى ، عين (٦١) دفتر أحماسى رقم ٤٦١٧ .

لعوامل عدة سندرستها في حينها ، وتكفى هنا الإشارة إلى تغلب نفوذ الأمراء الماليك ، على نفوذ هؤلاء الولاة . الذين أصبحت معظم عمليات عزلهم ، تتم بناء على رغبة هؤلاء الأمراء ، بصورة ثابتة ، حتى ملّ السلاطين هذا الأسلوب ، وعبر أحدهم وهو السلطان أحمد الثالث<sup>(١)</sup> (١٧٠٣-١٧٣٠م) عن هذا الضيق بقوله للوفد الذي أرسله محمد بك جركس ، يطلب تغيير محمد باشا (١١٣٧هـ / ١٧٢٤م) «التمسوا لكم باشاً من خشب لتصنعوه على حسب أهوائكم»<sup>(٢)</sup> .

ومِمَّا أضعف من سلطة الولاة ، كذلك ثورات العساكر ، التي شهدها القرن الثامن عشر ، والصراعات المريرة ، بين البيوت المملوكية ، وكذلك فإن الوالي أصبح مجرد مراقب مالي ، ليس لأوامره نفس الفاعلية التي كانت لها ، في بداية الحكم العثماني ، وإن ظلت تصدر بصورة شكلية<sup>(٣)</sup> . إلا أن هذه الأوامر فقدت في كثير من الأحوال أهميتها ، وكَم ترع في غالب الأحيان ، بل إن الأمراء الماليك ، كانوا يهيمون بعزله ، إذا أصدر فرمانا ، بدون رضاهم ، يكفي في هذه الأحوال ، أن يبلغه الأوده باشه رغبتهم في عزله ، بقوله : «إنزل يا باشا» ، فيفقد بذلك حق التصرف في حكم الولاية ، وكذلك يمكن الحكم بأن سلطة ، والى مصر ، في النصف الثاني من لقرن الثامن عشر ، أصبحت ضعيفة إلى حد كبير شكلها أقوى من حقيقتها<sup>(٤)</sup> .

(١) اللوائى ، يوسف : المصدر السابق ، ص ٢١٩ ، الجبرتي ، عبد الرحمن : «عجائب الآثار» ، ج ١ ، حوادث (١١٢٥هـ - ١٧١٣م) ، ص ٥٢ .

(٢) القلعاوى ، مصطفى الصفوى الشافعى : «صفوة الزمان فيمن تولى على مصر من أمير وسلطان» ، ص ص ١٨٥-١٨٧ ، بن عبد الغنى ، أحمد شلى : المصدر السابق ، ص ٢٦٣ ، ٢٦٦ ، ٢٨٣ ، ٢٨٤ ، ٢٨٧ ، ٣٢٣ ، الجبرتي ، عبد الرحمن بن حسن «عجائب الآثار» ، ج ١ ، ٦٤ ، إسماعيل ، عبد الجواد صابر : «دور الأهر في مصر إبان الحكم العثماني» ، رسالة ماجستير بكلية اللغة العربية ، جامعة الأزهر ، غير منشورة ص ٨١ ، ٨٢ .

(٣) أنيس ، محمد أحمد : «المشرق العربي» ، ص ص ٤٩-٥٦ .

● شحاته ، شفيق : المصدر السابق ، ص ٥ .

\* Tugay Emin Foat: Three Centuries Chronicles of Turkey and Egypt, p. 78 .

\* Hammer, J.: Histoire de l'Empire Ottoma, Tome, 10, p. 31.

(٤) جوان ، إدوار : «مصر في القرن التاسع عشر» ، تعريب : محمد مسعود ، ص ١١٤ .

#### ٤ - الديوان :

اعتماداً على ما ورد فى سجلات الديوان العالى ، المحفوظة بأرشيف المحكمة الشرعية ، فإنَّ إهتمامات الديوان العالى بالريف ، كانت تعود إلى عمليات ، تقرير المال الميرى أو فرض مضاف جديد ، مؤقت أو ثابت ، لظروف يرى الديوان ، أنَّها توجب فرض هذا المضاف .

ويتضح من هذه السجلات ، كذلك أنَّ الديوان فى بعض الأحوال ، كان يصدر أمراً إلى أجهزة الإدارة ، بالولايات أو القرى ، مصدقاً عليه من الباشا ، يطلب فيه الكشف عن حدود بعض التزامات ، ومحاولة التحقق ، من مدى مطابقتها لما هو مسجل بالدفاتر المخدلة بالروزنامة ، وفى بعض الأحيان كان الديوان ، يرسل مندوبين عنه لمشاركة أجهزة الإدارة المحلية ، فى التحرى عن حقيقة بعض الأمور التى يريد البت فيها<sup>(١)</sup> ، ويستفاد كذلك من سجلات الديوان العالى ، أنَّه أصبح من اختصاصات الديوان التصديق على عمليات إسقاط «تنازل» بعض الإلتزامات ، وخاصة تلك التى تتم بين بعض الأمراء المالكين ، أو رجال الفرق العسكرية<sup>(٢)</sup> ، ويتضح من هذه السجلات ، كذلك أنَّ الديوان أصبح يقوم مباشرة ببيع الإلتزامات المحلولة ، فى مزاد علنى ، بحضور مندوب الـروزنامة<sup>(٣)</sup> ، هذا بالإضافة إلى أنَّه أصبح من سلطة الديوان كتابة الحجج ، على بعض الملتزمين بسداد ما عليهم من متأخرات ، أو إصدار أوامر ، برفع بعض المظالم التى كانت مقررة ، وإعلان المناداة عن إلغائها<sup>(٤)</sup> .

تلك أهم الأمور التى تتعلق بإختصاصات الديوان العالى فى الريف .

(١) أرشيف للمحكمة الشرعية : سجلات الديوان العالى ، سجل رقم (٢) ، ص ٧٠ .

(٢) أرشيف للمحكمة الشرعية : سجلات الديوان العالى ، سجل رقم (١) ، ص ٢ ، سجلات إسقاط القرى ، رقم

(٣) ، ص ٦ .

(٣) أرشيف للمحكمة الشرعية : سجلات الديوان العالى ، رقم (٢) ، إسقاط القرى ، رقم (٢) .

(٤) أرشيف للمحكمة الشرعية : سجلات الديوان العالى ، رقم (٢) ، ص ٣٠ ، مادة (٤٧٣) .

## ٥ - الأوجاقات العسكرية ، ودورها فى إدارة الريف :

ليس هنأ مجال دراسة الأوجاقات ، العسكرية ، وتنظيماتها وإنمأ ستقتصر الدراسة على الذى كانت تقوم به هذه الأوجاقات فى إدارة الريف<sup>(١)</sup> ، وإذا كانت أوجاقات الإسباهية هى التى شاركت بصورة بارزة ، فى إدارة الريف إلا أن الأوجاقات الأخرى شاركت بصورة أو بأخرى فى إدارة الريف ، والسيطرة على شؤنه ، سواء عن طريق الالتزامات التى أصبح يحوزها أفرادها<sup>(٢)</sup> ، أو ممارسة بعض الإختصاصات الإدارية ، التى كانت مخولة لبعض الأوجاقات ، مثل أوجاق الجاويشان ، الذى كان منوطاً بأفراده ، مهمة جمع الاموال الاميرية ، من الملتزمين ، وتوريدها إلى الروزنامة ، والإشراف على مخازن الغلال الاميرية ، أو مراقبة أسعار الأسواق ، واستخدام أفراد هذا الأوجاق كذلك ، كرسل لإبلاغ الأوامر والمهمات<sup>(٣)</sup> ، وكذلك كان لأفراد وجاق الإنكشارية ، صلة كبيرة بالريف ، عن طريق الإلتزامات الواسعة التى حازها أفراد هذا الأوجاق<sup>(٤)</sup> .

أمأ أوجاقات السباهية الثلاثة ، التى شاركت فى إدارة الريف بصورة بارزة ، كمأ سبقت الإشارة ، فكانت المهمات المنوطة بكل منها ، فى إدارة الريف على النحو التالى :

(١) كانت هذه الفرق عند بداية الحكم العثمانى ، مقسمة إلى ست أوجاقات ، أضاف إليها السلطان سليمان أوجاقاً سابعاً ، هو أوجاق الجراكسة ، وهذه الأوجاقات هى ، مفرقة ، جاويشان ، مستحفظان ، عزبان ، جمليان ، تكمجيان ، جراكسة .. أنظر بخصوص هذه الأوجاقات :

\* Shaw,; Op. Cit., pp. 191-196.

\* Holt, P.M.,; the pattern of Egyptian political history from 1517-1798, in political and social change in Modern Egypt, pp. 80-81.

• الروزنامجى ، حسين أفندى : المصدر السابق ، ص ١٩-٢١ .

• وافق ، عبد الكريم : «مصر والشام» ، ص ١٤٥-١٤٦ .

(٢) وافق ، عبد الكريم : «مصر والشام» ، ص ١٤٥ .

(٣) وافق ، عبد الكريم : المصدر السابق ، ص ١٤٦ ، عثمان ، حسن : المرجع السابق ، ص ٢٥٦ .

(٤) الروزنامجى ، حسين أفندى : المصدر السابق ، ص ٢٠-٢١ .

• وافق ، عبد الكريم : المرجع السابق ، ص ١٤٥ .

١ - أوجاق جمليان : أى المتطوعة الذين يستخدمون فى تنقلاتهم الجمال ، ومن هنا جاءت التسمية التى أطلقت على هذا الأوجاق «جمليان» . وإن ذكر ابن إياس ، هذا الأوجاق باسم الكمولية ، وكانت المهمة المنوطة ، بأفراد هذا الأوجاق فى الريف ، توطيد الأمن ، فى الأقاليم ومنع البدو من غزو المناطق الزراعية وتهديد طرق المواصلات<sup>(١)</sup> .

٢ - أوجاق تفكيجيان : أى حملة البنادق ، من الفرسان ، وكانت مهمة إشتراكهم فى إدارة الريف ، تقتصر على توطيد السلطة العثمانية وأجهزتها فى الأقاليم<sup>(٢)</sup> .

٣ - أوجاق الجراكسة : كان أفراد هذا الأوجاق من الممالك ، ومهمتهم مراقبة الأراضى الزراعية ، والمحافظة على شبكات الرى ، والإشراف على توزيع المياه على القرى<sup>(٣)</sup> .

هذه هى المهمات التى كانت منوطة برجال هذه الأوجاقات الثلاثة - التى تنضوى جميعاً تحت إسم «الأسباهية» - فى إدارة الريف .

ولابد من أن نستعرض الحقائق التالية التى أمكن استقائها من وثائق المحكمة الشرعية ، والمصادر المعاصرة ، لنرى فى ضوءها ، كيف أدى أفراد هذه الأوجاقات دورهم ، فى إدارة الريف ، وهذه الحقائق التى أمكن إستخراجها هى :

(أولاً) إن أفراد هذه الأوجاقات ، استغلوا نفوذهم فى الريف ، إلى درجة كبيرة مكنتهم من السيطرة على كثير من الإلتزامات ، بل ثبت من خلال دراسة دفاتر الإلتزام ، أن أفراد هذه الفرق أصبحوا يكونون النسبة الغالبة من الملتزمين ، كما

(١) الروزنامجى ، حسين أفندى : المصدر السابق ، ص ٢٠-٢١ .

• رافق ، عبد الكريم : المرجع السابق ، ص ١٤٤ .

(٢) رافق ، عبد الكريم : «مصر والشام» ، ص ١٤٥ .

• عثمان ، حسن : المرجع السابق ، ص ٢٥٦ .

\* Holt, P.M.: Op. Cit., p. 80.

(٣) رافق ، عبد الكريم : «مصر والشام» ، ص ١٤٥ .

\* Holt, P.M.: Op. Cit., p. 80.

سنرى ذلك فى موضعه من البحث ، بَلَّ إِنَّ عمليات إسقاط القرى ، كَمَا هُوَ واضح من السجلات الخاصة بهذه العمليات ، أصبحت فى غالب الأحيان ، تسجل بأسماء أفراد من هذه الأوجاقات ، أو إلى أفراد متممين إليها<sup>(١)</sup> .

(ثانيًا) إِنَّ جند السباهية الذين كان منوطًا بهم حفظ الأمن فى الريف ، وحماية الطرق ، أصبحوا فى الواقع ، مصدر إزعاج وخوف لسكان الريف ، وسلبوا ونهبوا أموال الفلاحين ، وارتكبوا كثيرًا من الموبقات ، مع أهل الريف ، حتى أَنَّ مصدرًا أرجع أسباب مَا حل بالريف من الخراب ، وفساد الأحوال ، ونقص الأموال ، والغلال ، وانتشار الموبقات ، وضعف الفلاحين ، وسوء أحوالهم المعيشية ، إلى مَا كان يرتكبه أفراد السباهية ، الموجودين فى الأقاليم ، من المظالم وَمَا يفرضونه ، من : مغارم ، وطلب ، وعادات ، لَمْ يستطيع الفلاح مِنْهَا فكاكًا ، حتى أصبح الفلاح غير آمن ، على أمواله وأولاده ، من أعمال هؤلاء الجند ، الذين أصبح مجرد إقترابهم من القرية ، مصدر إزعاج لسكانها ، لِأَنَّ ذلك لَا يعنى إِلَّا طلب الأموال ، وهتك الأعراض ، فأهل الريف حقيقة ، أصبحوا يعانون كثيرًا من مظالم ، ومفاسد هؤلاء الجند<sup>(٢)</sup> ، وقاسى الفلاحون ، كثيرًا من تمردات السباهية ، التى بدأت تظهر بصورة

(١) أرشيف للمحكمة الشرعية : سجلات إسقاط القرى ، أرقام ( ١ ، ٢ ، ٣ ) .

• دار المحفوظات العمومية : مخزن (١) تركى ، فغائر الإلتزام الخاصة بالوجهين البحرى ، والقبل والذى يحمل الدخر الأول منها تاريخ (١٠٦٩هـ - ١٦٥٩م) .

(٢) الصديقى ، محمد بن أبى السرور البكرى : «كشف الكفرة فى رفع الطلبة» ، مخطوط تحت رقم (٣٨٠) تاريخ ، مكتبة رفاعة الطهطاوى بسوهاج ، ورقة (١٢ ، ١٣) .

حيث ذكر عن أعمال أفراد هذه الأوجاقات قبل مجيء محمد باشا (١٠١٦هـ / ١٦٠٧م) . «وقد كانت مصر قبل الآن قد اختل أمرها ، وضاعت معيشة أهلها ، وكثر شرها ، وخربت قراها ، وضعفت فلاحيتها وانقصمت عراها ، وانتقلت أحوالها ، ونحست أموالها ، ونقصت غلاتها ، لما أراد الله تعالى لها فى القدم ، من نقلها من الوجود إلى العدم ، وخراب البلاد ، وهلاك العباد ، وجلاء الفلاحين ، وإلداراء الشرع المبين ، وقد اتسع الخرق وإرداد الحرق ، وأصل ذلك كله ، قيام طائفة من الجند المكتوبين ، فى بلاد الأرياف ، مع كشف الأقاليم ، فاطفروا العناد ، وصحوا فى الأرض الفساد ، وأحدثوا شيئًا سموه «الطلبة» على الفلاحين ، والمزارعين فى سائر الأقاليم ، وعلى العمالين ، والبطالين ، وصاروا يضاعفونها فى كل سنة من السنين ، إلى أن رادت المقاطعات ، بَلَّ عمت وطمت ، وكَمَّ يقدر أحد على المرافعات ، وذلك غير مَا صدر منهم من الأمور الشنيعة والأفعال المنكرة القضيعة . من الزنا واللواط جهارًا ، واقتضاض الأيكار نهارًا ، لا يتناهون عن =



متكررة ، منذ القرن السابع عشر ، عندما حاولت السلطة المركزية ، أن تقضع حاكم لاستغلالهم لأهل الريف ، وقد وقفوا موقفًا متشدداً إزاء هذه السلطات ، عندما حاولت إلغاء «الطلبة»<sup>(١)</sup> ، وهى مظلمة فرضها أفراد السباهية على الفلاحين ، بإسم «حق الطريق» لإبلاغهم الأوامر الإدارية ، وقد غالى هؤلاء الجند فى تقديرها حتى أصبحت تفوق أموال الخراج<sup>(٢)</sup> .

= منكر فعلوه ، ولا ياتمروا بأمر ولاتهم ولا يمثلوه ، وصار لهم أسمطة وأطعمة غالية المقدار ، تحمل إلى خيامهم أثناء الليل ، وأطراف النهار ، وتهديد الكشاف بما فيه القتل ، إن قصروا عن ذلك بلّ ويسلكون بهم أسوأ المسالك ، وصار المسلمون معهم فى أمر مريج ، ليس لهم منه خلاص ، بل أضحووا فى غاية التعويج صار إردل الجند ، وأقلهم مقلداً بالسيف المسقط ، والسروج بالذهب المنقطة والخيول السومة ، والعدد المقومة ، والمرد الجميلة المزينة بأنواع الزينة المكملة ، راكبين خلفهم أجود الخيول ، فى لهو وفرح لا يزول ، وإن وجدوا أيضاً ، ولداً مقبول الصورة ، أخذه من والده بالسيف ، وقد حصل منهم غاية الخيف ، مع الفسق بنساء الفلاحين ، واقتضاى أبكار بنات المسلمين ، بل قتل بعضهم ، وسلب ما معه ، وغير ذلك من القبايح المنكرة ، والحوادث الشنيعة المبتكرة .

(١) بن عبد الغنى ، أحمد شلى : «أوضح الإشارات» ، ص ٢١ ، حيث ذكر عن معنى الطلبة «وهى مظلمة كانت الأسباهية تأخذها من رعايا مصر القاطنين بقراماً قلماً بطلت الطلبة ، تحركت الأسباهية وشرعوا فى الفساد» .

(٢) من الطريف أن نذكر قصة حدثت لمحمد بن أبى السرور البكرى ، من جراء الطلبة ، وكيف أصبح أفراد السباهية يبالغون فيها ، فقد ذكر هذه القصة فى جميع مؤلفاته حيث ذكر :

«والطلبة معناه أى الغز يأتون لكاشف الإقليم ، فيقولون له ، أكتب لنا على الناحية الفلانية ، كذا وكذا ، مما يريدون مثلاً ، فيقول بأى طريقة أكتب لكم ذلك ، فيقولون أكتب أن فلاناً إشتكى فلاناً ، من أهالى الناحية الفلانية ، فيأمر الكاشف بكتابة ما يقولون ، ويكتب لهم حق الطريق بقولهم ، سواء كان له صحة أو لا ، والغالب أن جميع ما يقع من مثل ذلك ، يكون لا أصل له ، بل للجميع لا أصل له ، فهذا معنى الطلبة ، وقد كان لى بلدة المنوفية ومالها مائة ألف نصف فضة ، ففرمت أنا وأهاليها فى الطلبة ماى ألف نصف فضة ، وقد جاء لبلدتنا المذكورة شخص من العسكر ، بطلبة مذكور فيها أن كرم الناحية إشتكى من المادين تحتة ، وحق الطريق ، ألف نصف فضة ، فحين جاء إلى الناحية فرأى أهلها جميعاً ، فرأى إمراة لها ولدين فاختلعهما منها ، ووضعهما فى الخرج ، فحين رأت المرأة ذلك ذهب عقلها ، فجمادت له بمصافها ، وقالت له هكذا يساوى زيادة عن ألف نصف ، أخذ المصاغ منها ، وأخرج الأولاد من الخرج ، فلأنها هُما ميتين ، فانظروا إلى هكذا التجري الذى ما يفعله كافر بخلاف المسلم ، فلا حول ، ولا قوة إلا بالله العلى العظيم» .

أنظر : «المنح الرحمانية» ، ص ص ٧٥-٧٦ ، «النزهة الزهية» ، ورقة ٣٨ ، «الكواكب السائرة» ، ورقة ٣٥ ، وقد خص المؤلف الطلبة بمؤلف مفرد سماه «كشف الكرية فى رفع الطلبة» وقد حصلت على نسخة ، منه واستعتت بها فى هكذا البحث .

وقد وصل الأمر بأفراد السباهية ، نتيجة لمحاولة إلغاء ، الطلبة إلى قتل إبراهيم باشا والى مصر (١٢٠١٢هـ / ١٦٠٤م) وأمير آخر معه ، وطاقوا برأسيهما فى شوارع القاهرة ، وعلقوهما فى باب زويلة ، «كما يفعل بأقل الناس» ، على حد تعبير مصدر معاصر<sup>(١)</sup> .

وإزداد أمر السباهية قسوة على أهالى الريف ، حتى أن محمد باشا (١٠١٦-١٠٢٠هـ / ١٦٠٧-١٦١١م) تلقى فى أثناء حضوره ، لإستلام منصبه من الإسكندرية إلى القاهرة الكثير من الشكاوى ، ضد الظلم والطلب التى يعانى منها الأهالى ، من أفراد السباهية ، وكذلك عقد العزم على مقاومة مظالم السباهية ، الواقعة على السكان ، ورغم استعداد زعماء السباهية لمقاومة السلطات ، إلا أن العناصر التى أعدها الباشا ، تمكنت من الإنتصار على قوات السباهية الثائرة ، فى الخانقاه من ضواحي القاهرة ، وقتلت عدداً كبيراً من قادتهم ، ونفى الباشا حوالى ثلاثمائة ، أو أكثر إلى اليمن ، وقد علق محمد بن أبى السرور البكرى على هذا الإنتصار الذى أحرره الباشا ، على أفراد السباهية بقوله : «وَهُوَ فى الحقيقة الفتح الثانى لمصر فى الدولة الشريفة العثمانية ، أيدها الله تعالى» وتمكن محمد باشا ، بهذا الانتصار من إلغاء «الطلب» واستحق بذلك من المصادر المعاصر ألقاب «معمّر مصر» و «مبطل الطلبة» «قول قرآن» بالتركية<sup>(٢)</sup> ، وفى هذا دلالة واضحة ، على مدى الكراهية التى كان يكتنها السكان ، لأفراد السباهية ، لسوء تصرفاتهم ، إزاء الأهالى ، واستغلالهم لنفوذهم ، وإزعاجهم الأهالى ، رغم أن حمايتهم كانت منوطة بهؤلاء الجند .

(١) البكرى ، محمد بن أبى السرور : «المنح الرحمانية» ، ص ص ٧٥-٨٦ ، «النزعة الزهية» ، ورقة ٣٨ «الكواكب السائرة» ، ورقة ٣٥ ، مؤلف مجهول : المصدر السابق ص ١١٨ ، بن عبد الغنى ، أحمد شلى : المصدر السابق ، ص ١٩ وانظر كذلك :

\* Holt, P.M.,: Op. Cit., p. 82.

حيث ذكر أن هذه الحادثة وقعت (١٣٠١هـ / ١٦٠٥م) ، والحقيقة أن كل المصادر الأصلية سجلت حدوثها (١٢٠١٢هـ / ١٦٠٤م) .

(٢) البكرى ، محمد بن أبى السرور : «النزعة الزهية» ، ورقة (٣٧) ، اللوائى ، يوسف : «تحفة الاحباب» ، ص ١٨٠ ، سامى ، أمين : «تقويم النيل» ، ج ٢ ، ص ص ٣٦-٣٨ .

\* Holt, P.M.,: Op. Cit., p. 83.

وقد لُوحظ أنَّ انتساب الممالك إلى أوجاقات السباهية ، إزداد بصورة كبيرة ، خلال القرن الثامن عشر ، حتى كادت عضوية هذه الأوجاقات تقتصر على الممالك<sup>(١)</sup> ، وليس لهذه الظاهرة من تعليل ، سوى ما كان لأفراد هذه الأوجاقات ، من نفوذ على السكان في الريف مكنهم من الحصول على كثير من الامتيازات ، فأراد هؤلاء التمتع بها ، حتى أنَّ معظم وثائق المحكمة الشرعية تسجل أسماء الكثير من جند السباهية - بل إننا لا نجانب الصواب ، إذا قلنا كل الأسماء - تحت أسماء مملوكية ، مثل : أحمد عبد الله ، وعلى عبد الله ، محمد عبد الله ، وغير ذلك من الأسماء المملوكية ، كذلك فإن هذه الوثائق تثبت بما لا يدع مجالاً للشك ، بأن بعض الأمراء الممالك ، كان لهم أتباع بين أفراد جند السباهية بالريف<sup>(٢)</sup> ، وكان هؤلاء الأمراء يأمرهم أتباعهم هؤلاء ، في أوقات الصراعات مع منافسيهم ، بأن يجمعوا أفراد السباهية ، الموجودين بالأقاليم ، ويأتون لنصرتهم ، وقد كان هؤلاء ينفذون ما يؤمرون به ، وكذلك فإنه يمكن القول ، بأن الأوجاقات في القرن الثامن عشر ، كحامية عثمانية ، لا وجود لها ، أما وجودها كفرق تابعة للأمراء الممالك ، فهذا ما يمكن الحكم بوجوده ، مع التسليم بالضعف الشديد الذي حل بهذه الفرق ، حتى أصبحت مجرد أدوات ، لا تجيد سوى نهب أموال الفاحين وظلمهم ، أعانها على ذلك ما رسخ في نفوس الفلاحين من رهبة الإدارة .

(ثالثاً) نظراً للامتيازات الواسعة التي كان يتمتع بها أفراد السباهية ، في الريف فإن ذلك أغرى بعض السكان المحليين ، إلى الانتماء إلى صفوف هذه الأوجاقات ، بل إن هذا الانتماء أصبح إحدى الأمنيات العزيزة عند الفلاح<sup>(٣)</sup> ، وقد رصت المصادر المعاصرة أنه كان من بين قوات السباهية ، التي كانت تائرة ، ضد محمد باشا ، جماعة ليسوا من العسكر ، وسجلت وثائق المحكمة الشرعية ، والمصادر المعاصرة أن

(١) للملاوي ، يوسف : المصدر السابق ، ص (٢٣٧) ، رافق ، عبد الكريم : المرجع السابق ، ص (١٤٦) .

(٢) أرشيف للمحكمة الشرعية : سجلات مبايعات الباب العالي ، رقم ١٢٣ ، ٣٨٣ ، ١٢٠٢ .

● سجلات إسقاط القرى ، رقم ١ ، ٢ ، ٣ .

● سجلات الديوان العالي ، رقم ١ ، ٢ .

(٣) الشريفي ، يوسف : المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٢٤ .

عربان الهوارة (١١٠٩ هـ / ١٦٩٨ م) امتنعوا عن سداد المال الميرى ، بحجة إنتمائهم إلى الفرق العسكرية ، وكوّلوا إعلان هذه الأوجاقات ، تنكرها لنسبة عربان الهوارة إليهم فعجزت السلطات عن أخذ المال الميرى منهم ، فقد أعلنت الأوجاقات جميعها أنّ عربان الهوارة «هم ليسوا منّا ، والعربان لا تكون عسكرية» وكتب عليهم الوالى الحجج الشرعية بذلك ، وأرسل صورة منها إلى عبد الرحمن بك حاكم جرجا ، تمكن بمقتضاها من أخذ الغلال والمال منهم<sup>(١)</sup> .

إنّ عملية الإنتماء ، إلى الأوجاقات العسكرية فى القرن الثامن عشر أصبحت شيئا شائعا ، فقد ظلت دفاتر الجوامك والعلوفات ، تسجل أسماء أناس ليسوا فى الاصل من العسكريين<sup>(٢)</sup> ، وإنما انتسبوا إلى الفرق العسكرية ، للتمتع بالامتيازات التى كانت تمنح لأفرادها ، وقد ساعد على إزدياد هذه الإنتماءات ، إنتشار عمليات بيع وشراء تذاكر العلوفات ، والجوامك ، وقد كان تأثير عمليات الإنتماءات هذه سيئا ، على الروح العسكرية ، وأضعف الفرق التى أصبحت أهميتها فى الحقيقة ، تقتصر على قيد أسماء أفرادها فى الدفاتر فقط ، إنّما الروح العسكرية الحقيقية كما هو واضح إنعدمت تماما<sup>(٣)</sup> .

(رابعاً) إنّ أفراد السباهية ، رغم وجود قواتهم الرئيسية ، فى أقاليم الريف ، فإنّهم شاركوا فى الفتن العسكرية ، التى كانت تثور بين الأوجاقات الأخرى ، فى القاهرة ، فبناء على استدعاء من رؤسائهم فى القاهرة ، كانوا يكونون قوات تأتى لمناصرة الفريق الذى يريدون مناصرته ، وحقيقة ليس هذا التصرف من جانب جند السباهية ، ولید القرن الثامن عشر ، وإنّما هو سابق عليه ، وقد سبقت الإشارة إلى تصرفات جند السباهية ضد سلطات القاهرة ، ومجيئهم إليها قصد محاربة السلطة

(١) اللواتى ، يوسف : المصدر السابق ، ص ٢٣٧ ، بن عبد الفتى ، أحمد شلى : المصدر السابق ، ص ٧٥ .

• أرشيف للمحكمة الشرعية : سجلات النيوان العالى ، سجل (٢) ، ص ١٣٠ .

(٢) دار المحفوظات العمومية : مخزن (١) تركى ، عين (٧٤) دفتر الجوامك رقم (٣٩٥) مسلسل عمومى ٥٦٢٨ وما بعده حتى رقم ٤٠٩ مسلسل عمومى ٥٦٥٢ .

Volney, S.F.C.: Vouatge en Syriem et en Egypte perndant les anées 1783, 1784 et (٣) 1785, Tome I, pp. 7-8, 235.

نفسها ، وتذكر المصادر كثيراً من أوامر أغوات السباهية فى القاهرة ، الصادرة إلى أتباعهم فى الأقاليم ، يطلبون منهم إعداد فرق ، للمشاركة فى وضع حد لبعض الصراعات التى كانت تحدث بين الأوجاقات الأخرى ، فوجدت السباهية رغم إقامتهم فى الريف ، فإنهم شاركوا فى كثير من الفتن التى كانت تنور فى القاهرة<sup>(١)</sup> ، وكانوا يشكلون أحد العناصر البارزة فيها ، كما حدث فى فتنة إفرنج أحمد (١١١٩هـ / ١٧٠٧م)<sup>(٢)</sup> ، وقد كان اشتراك أفراد السباهية فى مشاكل المدينة ، يؤثر تأثيراً كبيراً

(١) بن عبد الغنى ، أحمد شلى : المصدر السابق ، ص ٨٦-٩٠-٩١ .

● رافق ، عبد الكريم : المرجع السابق ، ص ٢٤٧-٢٥٠ .

(٢) بدأت أحداث هذه الفتنة فى شعبان (١١١٩هـ / ١٧٠٧م) ، حيث أعلن الينكجerie ، عزلهم إفرنج أحمد باش أوده باشة ، وحسين أوده باشة ، ونفيهما إلى جزيرة الطينة بدمياط ، ثم فرارهما والتجاء إفرنج أحمد إلى باب الجراكسة ، وحسين أوده باشة إلى باب التفكجية ، وإزاء إصرار الينكجerie ، على نفي إفرنج أحمد ورجوعه إلى الطينة ، عاند «فى ذلك طائفة الجراكسة وامتنعوا من التسليم فيه ، وقالوا : لأبد من نقله من أوجاقتهم وساعدهم بقية البلديات» ، وادت هذه الفتنة إلى سلسلة من الفتن العسكرية ، والحروب الأهلية ، كان من نتيجتها ، انتشار الرعب بين السكان وافتترقت الفرق والسلطات إلى فرقتين : الفرق الأولى : تمثلت فى الإنكشارية ، وقاضى العسكر ، والباشا ، وأيوب بك ، ومحمد بك الكبير ، والمرتزقة من الأحراب والهولة .

الفرق الثانية : الأمراء السناجق ، والعزب ، وباقى الفرق العسكرية ، بما فيهم السباهية ، واتهم الوالى خليل باشا ، بإذكاء هذه الفتنة ، وأن عناده وضعفه ، كاتبا سبياً إلى إسماعيلها ، حتى أن الجبريتى ، يعلق على أيامه بقوله «كانت أيام فتن وحروب وغرور» وقد ذكر الشيخ حسن الحجارى المعاصر عنه :

قَدْ جَاءَ مِصْرَ بَأْسُهُ	أَيَّامُهُ لَيْسَتْ مَلَأَحُ
ضَرَبَ مَدَائِلَهَا بِهَا	كَكَّ رِمَاحُ وَصَفَّاحُ
فَقُلْتُ فِى كَارِيضِهِ	عُكِّلَ بِأَسْأَى كَلَّاحُ
أَيُّ لِي وَبِمَا كَالِحِ	لَيْسَ بِهِ وَتَمَّتْ إِشْرَاحُ

وقال فى الواقعة نفسها :

قَدْ نَزَلَتْ بِمِصْرَ نَا	نَاوِلَةٌ عَلَى الْعِيْدِ
فَطَيْعَةٌ شَتَّتَتْ	لَيْسَ عَلَيْهَا مِنْ مَزِيدِ

أنظر بخصوص هذه الفتنة :

- عبد الرحمن الجبريتى ، عجائب الآثار ، ج ١ (حوادث ١١١٩هـ - ١٧٠٧م) ، ص ٣٢ .
- الفراء ، الشيخ على بن محمد الشاذلى : «ذكر ما وقع بين عسكر مصر للحروسة» ، تحقيق دكتور عبد القادر أحمد طليمات ، للمجلة التاريخية المصرية ، العدد الرابع عشر سنة ١٩٦٨ ص ٣٢٤-٤٠٣ .
- إبراهيم ، مصطفى بن الحاج : «تاريخ وقائع مصر» ، مخطوط ، ص ٧٣-٩٣ .

على سكان الريف ، نظراً لعمليات السلب والنهب التى يقوم بها هؤلاء الأفراد فى أثناء إعدادهم لقواتهم .

(خامساً) إشتراك أفراد السباهية . مع الأوجاقات الأخرى ، فى عملية عزل حكام الولايات ، كما حدث (١١٢٠هـ / ١٧٠٧م) ، حين أصر أفراد الأوجاقات ، على عزل ، محمد بك حاكم جرجا ، بحجة أنه أنزل عربان المغاربة وأمنهم ، أن ذلك سيؤدى إلى الفساد ، فعزل هذا الوالى بناء على طلبهم ، وتولى حكم جرجا بدلاً منه محمد بك قطامش<sup>(١)</sup> . وهكذا يوضح إلى أى مدى ، وصل نفوذ رجال الأوجاقات فى الشئون الإدارية ، وأن نفوذهم أصبح يفوق نفوذ الباشوات ، الذين أصبحوا أنفسهم عرضة للعزل .

من العرض السابق لدور رجال السباهية ، فى إدارة الريف ، نخلص إلى أن أفراد هذه الأوجاقات ، لم يؤدوا دورهم على الوجه الاكمل ، بل إن مشاركتهم فى الإدارة كما اتضح ، أصبحت عبئاً على أهالى الريف ، وأساءت إلى النظام الإدارى ، أكثر مما أدت إلى دعمه بل إن الواقع كان يستدعى وجود جهاز إدارى لنفوذهم ، ورغم الضعف الذى أصاب هذه الأوجاقات فى القرن الثامن عشر ، فإن أسلوب استغلالهم لسكان الريف ، كما هو واضح من سجلات المحكمة الشرعية ، ظل قائماً حتى نهاية هذا القرن ، وانهار النظام بأسره عند مجيء الحملة الفرنسية (١٢١٣هـ / ١٧٩٨م) .



وهكذا يمكن من العرض السابق لإدارة الريف المصرى - فى القرن الثامن عشر - بين الإدارة المحلية ، والإدارة المركزية إستخلاص الحقائق التالية :

(أولاً) إن أجهزة الإدارة سواء منها المحلية ، التى وجدت فى داخل القرى نفسها أو المركزية التى شاركت عن قرب ، أو عن بعد إدارة الريف ، لم تكن على درجة كبيرة من الاهتمام بالريف ، ومصالح أهله ، بل كان هماً الأول ، العمل على تنمية

(١) الجبرتى ، عبد الرحمن بن حسن : «عجائب الآثار» ، ج ١ ، (حوادث شوال ١١٢٠هـ - ديسمبر ١٧٠٨م) ، ص ٣٣ .

مصلحتها الخاصة ، وجمع الثروات ، مستغلة في ذلك نفوذها ، وعدم وجود رقابة عليها ، حتى فرض كل فرع من فروعها لنفسه عادة على الفلاحين ، أصبح لأ محيد لهم عن سدادها ، وإلا حل بهم العسف والعقاب ، مما اضطّر الفلاحين . في كثير من الأحيان إلى الوقوع ، تحت طائلة المرايين ، الذين كانوا يستغلون هذه الظروف ، ويوظفون أموالهم لدى الفلاحين - حسب أسلوبهم الذي اعتادوه - برّبا فاحش ، طالما أرقّ الفلاح ، وجعله عرضة للإفلاس ، واضطرّ الفلاح في بعض الأحيان - تفاديا للعقاب الذي يخشاه من رجال الإدارة - إلى أن يعرض محصوله للبيع ، قبل نضجه بسعر منخفض ، عما كان يقدر له عند نضجه ، ليسدد الأموال المقررة عليه ، أو يبيع بهيمته التي تعينه على أعباء الحياة ، بما تدره عليه من لبنها من سمن ، وجبن ، وإذا لم تتوفر له إحدى هذه الوسائل ، كان يضطر في كثير من الأحيان ، إلى أخذ مصاغ زوجته ، إذا كان لديها مصاغ ، ويتصرف فيه بالرهن ، أو البيع ، رغم إرادتها ، كان الفلاح يسلك كل هذه السبل حتى لا يقع تحت طائلة العقاب ، من رجال الإدارة ، إذا قصر في تسديد ما عليه ، من أموال أميرية ، وعادات ، فإذا انعدمت كل هذه الوسائل من يديه ، كان يفضل في كثير من الأحيان الهروب من بلده تحت جناح الظلام ، وذلك لإنعدام الثقة بينه وبين رجال الإدارة ، بل إن رهبة السلطة في الواقع صارت ، أساسا من أسس العلاقات الاجتماعية ، في ريف مصر ، في ذلك الوقت وراد من قسوة هذه الرهبة ، في النصف الثاني من القرن الثامن عشر ، أسلوب الجند المعينين لجمع المغارم من القرى ، حتى اضطّر الفلاحون في بعض القرى إلى قتل هؤلاء الجند المعينين - لسوء سلوكهم - وهجر هؤلاء الفلاحون قراهم ، مفضلين هذا العمل ، على السكوت ، على ما يقع عليهم من هؤلاء الجند<sup>(١)</sup>.

هكذا كانت العلاقة ، بين الفلاحين وأجهزة الإدارة ، متأزمة ، تتسم بالاستغلال من جانب رجال الإدارة لأهل الريف ، حتى غدت ، وكأنها تقوم على رعاية مصالح

(١) الجبرتي ، عبد الرحمن : « عجائب الآثار » ، ج ١ ، (حوادث جمادى الأولى ١٢٢٩هـ - أبريل ١٨١٣م) ،

أجهزة الإدارة ، دون أبناء الريف ، ممّا حدا بشاعر مصر فى ذلك الوقت الشيخ حسن الحجازى المتوفى (١١٣١هـ / ١٧٢٠م) أن يعتبر أجهزة الإدارة فى الريف من بين الآفات التى سلطها الله على أهله ، وذلك بقوله :

وَسَبْعَةٌ بِالْفَلَحِ قَدْ أَنْزَلْتُ	لِمَا حَوَّوهُ مِنْ قَيْحِ الْفِعَالِ
شُبُوحُهُمْ ، أَسْتَأْذُهُمْ ، وَكَلَمَشْدٌ	وَالْقَتْلُ فِيمَا بَيْنَهُمْ ، وَالْقَتَالِ
مَعَ النَّصَارَى ، كَاشِفُ النَّاحِيَةِ	وَرَدَّ عَلَيْهَا كَيْدَهُمْ فِي اشْتِغَالِ

(ثانياً) إنّ نظام الحكم فى القرن الثامن عشر ، وخاصة فى النصف الثانى منه أصبح ضعيفاً ، إلى درجة كبيرة ، وأنّ التنظيمات التى سجلت فى الأوراق ، لم تكن تعبر عن الحقيقة ، ولم تنفذ كما كان يراد لها ، وإن ظهر أن هذه الأنظمة قوية فذلك على الورق فقط ، وخير مثال لذلك رجال الأوجاقات التى أصبحت حقيقتهم ، مسجلة فقط فى دفاتر الجوامك والعلوفات ، أكثر ممّا هى عليه فى الواقع ، حتى رأى أحد الرحالة الأجانب الذين زاروا مصر فى النصف الثانى من القرن الثامن عشر أنّه لا مناص لتحسين أحوال البلاد عامة ، وإصلاح أحوال الفلاحين خاصة ، إلّا بتحرير البلاد من السيادة العثمانية كلية<sup>(١)</sup> ، أى أنّ النتيجة النهائية لتقويم دور الإدارة فى الريف المصرى فى القرن الثامن عشر هى : أنّ الريف وقع تحت نظام إدارى لم يكن على المستوى الذى يكفل له الأمن والطمأنينة .



## **الباب الثانى**

# **حيازة الأرض وأعبائها المالية**

**الفصل الثالث: حيازة الأرض - نظام الإلتزام**

**الفصل الرابع: الأعباء المالية**



## الفصل الثالث

### حيازة الارض - نظام الإلتزام

تجهيد :

أنواع الاراضى :

١ - الأراضى الخراجية ، ٢-أراضى الرزق ، ٣- أراضى الإطلاق «أو تلاق» .

نظام المقاطعات (أو الامانات :

عوامل فشل هذا النظام .

نظام الإلتزام :

أرض الفلاحة ، أرض الأوسية ، حقوق الملتزم على حصة التزامه ، حقوق الفلاح على أرض أثره ، أو مساحته ، فئات الملتزمين ، دخول التجار ميدان الإلتزام ، دخول العلماء ميدان الإلتزام ، دخول النساء ميدان الإلتزام ، أرباب السجاجيد والأشراف .

\* \* \*

حيازة الارض :

عند دراسة نظام حيازة الأرض فى مصر ، فى القرن الثامن عشر ، لأبَدٍ مِنْ الإشارة إلى أنواع الأراض ، فقد اتضح مِنْ قانون نامة سليمان ، وَمِنْ دفاتر الإلتزام ، ودفاتر الترابيع التى وضعت فى عهد الحملة الفرنسية ، وَمِنْ وثائق المحكمة الشرعية أَنَّ أراضى مصر فى العصر العثمانى ، مِنْ حيث معاملتها المالية ، وتقدير الأموال المقررة عليها ، كانت تنقسم إلى الأنواع التالية :

- ١ - الأراضى الخراجية ، وأصبحت فى القرن الثامن عشر ، تسمى بأرض الإلتزام وتشمل أراضى الفلاحة ، وأراضى الأوسية .
  - ٢ - أراضى الرق ، وتشمل الأراضى الموقوفة .
  - ٣ - أراضى الإطلاق .
- وستشير إلى كل منها فيما يلى :

#### ١- الأراضى الخراجية :

كانت فى القرن الثامن عشر - تمثل أراضى الإلتزام ، التى أصبحت تعطى كخصص إلتزام ، وكانت أراضى كل قرية من هذا النوع تقسم إلى قسمين ، ليس بالضرورة أن يكونا متساويين من حيث المساحة ، بَلْ إِنَّ النسبة بينهما لَمْ تكن ثابتة على الإطلاق ، وكان النوع الأول هُوَ الأكبر مساحة ، ويسمى أرض الفلاحة ، التى تورع على الفلاحين لزراعتها ، وكانت تسمى فى الوجه البحرى «أرض الأثر» . وفى الوجه القبلى «أرض المساحة»<sup>(١)</sup> نظراً لأنَّ عمليات مسح الأراضى فى الوجه القبلى كانت تتم كل عام ، على أثر إنحسار مياه الفيضان عن الأرض . وكان الفلاح لَهُ حق الاستمرار فى أرضه . مَا دام يقوم بتسليد مَا عليها من الضرائب ، التى كانت تختلف من منطقة إلى أخرى ، بَلْ إِنَّهَا كانت تختلف داخل حصة الإلتزام الواحدة ، تبعاً لنوعية الأرض ، كما سترى ذلك فى حينه ، وكان له كذلك حق الانتفاع بِهَا بنفسه أو تأجيرها ، أو رهنها لمدة قصيرة ، إِذَا دعتَه ظروفه إلى ذلك<sup>(٢)</sup> .

أمَّا القسم الثانى من أراضى الإلتزام ، فكان يسمى «أرض الأوسية» ، وقد اختلفت مساحة هذا القسم ، كَمَا هُوَ ظاهر بدفاتر الترايع من حصة إلى أخرى ، وكان هَذَا القسم يمنح للملتزم ، وظل هَذَا القسم من أرض الإلتزام معفى من

(١) الختة ، أحمد أحمد : «تاريخ الزراعة المصرية فى عهد محمد على الكبير» ، ص ٢٩ . ليس هناك فرق بين أرض الأثر ، وأرض للمساحة سوى أن الأولى كانت ثابتة فى مساحتها ، أمَّا أرض المساحة ، فَإِنَّ مساحتها كانت تتغير من سنة إلى أخرى .

(٢) مرسى ، محمد كامل : «الملكية العقارية» ، ص ٤٨ .

الضرائب ، حتى مجيء الحملة الفرنسية ، حيث أنَّ دفاتر الترابيع التى وضعها رجال الحملة الفرنسية سجلت ضرائب مفروضة على هذا النوع<sup>(١)</sup> . كما سترى ذلك فى حينه ، وكان للملتزم حق زراعة هذا القسم لنفسه وكان فلاحو الناحية إذا أراد الملتزم استغلاله لنفسه يقومون بزراعته له عن طريق السخرة التى أصبحت عبئاً من الأعباء الملقة على عاتق الفلاحين .

وفى بعض الأحيان كان الملتزم يقوم بتأجير أرض الأوسية للفلاحين نظير قدر معلوم من الأموال عن كل فدان يحصله لنفسه<sup>(٢)</sup> .

هذا عن الأراضى الخراجية بنوعها التى أصبحت فى القرن الثامن عشر ، تمثل أراضى الالتزام .

## ٢- أراضى الرزق :

كانت تمثل مساحات واسعة من الأرض ، فى جهات عديدة من البلاد ، أنعم بها السلاطين السابقون على بعض الناس ، وأصبح حق الإنتفاع بها ينتقل بالميراث للورثة ، وأصبح لأصحاب حق الإنتفاع ، أن يتصرفوا فيها بكافة وجوه الإنتفاع ، وكان أكثر أراضى الرزق موقوفاً على مكة ، والمدينة ، وعلى المساجد ، والأضرحة ، وعلى أعمال البر والصدقة والإحسان ، من تكايا ومكاتب وأسبله لسقى الناس ، وأحواض لسقى الدواب ، ومقارء لتلاوة القرآن ، وبعض طلبة العلم<sup>(٣)</sup> . وبعض الأشراف ، وكانت أراضى الرزق معفاة من الضرائب ، ولا يدفع عنها للروزنامة ،

(١) دار المحفوظات العمومية : مخزن (١٨)، عين (١٩)، دفاتر الترابيع، أرقام ١٦٠٥ ، ١٦٠٨ ، ٤٩ ، وهذه الدفاتر وضعها رجال الحملة الفرنسية ، وأخذوا معلوماتها من دفاتر الملمين الأقطاط وحددوا فيها مساحة كل نوع من أرض كل حصة بالفدان ، وفرضوا ضريبة على كل فدان اختلفت من حصة إلى أخرى ، وهذه الدفاتر فى غاية الأهمية ، وكَمْ نعتز من هذه المجموعة إلا على الدفاتر السابقة الذكر بعاليه . وهي خاصة على الترتيب بولايات : الشرقية ، الغربية ، للتوفيق ، ولا تدرى شيئاً عن مصير دفاتر باقى ولايات مصر الأخرى .

(٢) أرشيف المحكمة الشرعية : مجل مبایعات الباب العالى ، رقم ٢٧٨ ، مادة ٦٥١ ، ص ٣٨٣ .

(٣) إبن تغرى بردى ، أبو المحاسن : «التجوم الزاهرة» ، ج ٩ ، ص ٥٣ .

● الحقة ، أحمد أحمد : «تاريخ الزراعة» ، ص ٣٢ .

● عاشور ، سعيد عبد الفتاح : «العصر المالىكى فى مصر والشام» ، ص ٤١٩ .

إلاَّ ضريبة رمزية بإسم «مال حماية» نظير حماية رجال الإدارة لهذه الأراضي ، من العبث بها ، أو السطو عليها ، وكذلك فإنَّ بعض الملتزمين لجأ ، إلى عمليات الإحتيال فى رصد جزء من الأرض الداخلة فى إلتزاماتهم على أعمال البر ، وجعلوا الجزء الأكبر من هذه الأراضي ، وقفًا على ورثتهم وأرقائهم ، وكان السائد أن يلجأ الملتزم إلى وقف جزء من أرض أوسيته ، ولا يلجأ إلى وقف أرض الفلاحة إلاَّ نادرًا<sup>(١)</sup> .

وبهذه الوسيلة ازدادت مساحة أراضي الرزق ، حتى صارت أراضي بعض القرى - فى بعض المناطق - موقوفة - كلها . ورصدت الدفاتر كثيرًا من القرى التى أصبحت أراضي الرزق فيها تمثل نصف المصاحبة ، أو أكثر قليلًا ، وتفاوتت مساحة أرض الرزق من منطق إلى أخرى<sup>(٢)</sup> .

وكذلك فإنَّ الروزنامة خصصت دفاتر معينة لهذه النوع من الأراضي ، أسمتها بإسم «دفاتر الرزق الأحباسية» وأصبح لكل ولاية دفاتر معينة للرزق الموجودة فيها . وفى هذه الدفاتر تتبع لكل رزقة ، مكانها ومساحتها وتاريخ إنشائها وأصحاب حق الإنتفاع بها وأوجه صرف ريعها ، وصور الحجج والإفراجات الخاصة بها<sup>(٣)</sup> . وقد أفدت كثيرًا من هذه الدفاتر فى مواضع كثيرة من البحث .

(١) الجبرتي ، عبد الرحمن بن حسن : «جانب الآثار» ، ج ٤ ، ص ٩٩ ، ١٠٠ ، ١٣٢ ، ٢٢٣ (حوادث جمادى الأولى ١٢٢٤هـ ، شوال ١٢٢٥ ، جمادى الأولى ١٢٢٩ هـ الموافق يونيه ١٨٠٩م ، أكتوبر ١٨١٠م ، إبريل ١٨١٤م).

• الحجة ، أحمد أحمد : المرجع السابق ، ص ٣٢ .  
ونظر أيضًا :

\* Lancret : Op. Cit., pp. 473-493.

\* Sacy : Op. Cit., pp. 8-9, 28-34.

• حيث يشير إلى وجود نوعين من الأراضي المعفاة من الضرائب ، كان يطلق على النوع الأول منها فى مصر السفلى إسم «أرض مسموحة» وأطلق على النوع الثانى منها فى مصر العليا اسم «حظيطة» وكانت هذه الأراضي تنتقل بالإرث ، وكانت هذه الأراضي فى الغالب فى أيدي مشايخ القرى .

(٢) دار المحفوظات العمومية : مخزن (١٨) ، عين (١٩) ، دفاتر الترابيع ، رقم ١٦٠٥ ، ١٦٠٨ ، ٤٩ .

(٣) دار المحفوظات العمومية : مخزن (١) ، عين (٦١) ، دفاتر الأحباس ، رقم ١٦١٧ ، ١٦١٩ ، ١٦٢٤ ، ١٦٢٦ .

### ٣ - أراضي الإطلاق (أو تلاق) :

أرض معفاة من الضرائب ، خصصت أساساً لمرعى خيل الباشا ، والبكوات الممالك ، فهي عبارة عن أراضي تابعة للحكومة ، وقد سمح الباشوات فى القرن الثامن عشر للملتزمين الذين تقع هذه الأراضي فى حصص التزاماتهم بضمها إلى أراضيهم ، والإنتفاع بها نظير مبلغ من المال يدفع للباشا<sup>(١)</sup> .

والى جانب هذه الأنواع الثلاثة الرئيسية التى انتظمها الأراضي المصرية من حيث معاملتها المالية ، وتقدير الضرائب عليها ، فإن دفاتر الإلتزام ، ودفاتر الترايع . سجلت ضمن أراضي بعض القرى ، أنواعاً أخرى ، مثل «أراضي المناجزة» ، وهى الأراضي التى أصابها الضعف ، ولم تعد تصلح بصورة جيدة للزراعة ، «وبور الحوالى» ، وهى الأراضي التى كان يصيبها البوار ، فى بعض السنوات ، ولم تزرع .

وهذان النوعان من الأراضي قدرتا عليهما ضرائب بسيطة<sup>(٢)</sup> ، تتفق وطبيعة ما يزرع فيها من محاصيل .

### نظام المقاطعات أو الامانات :

أدار العثمانيون الأراضي المصرية ، منذ دخولهم مصر (٩٢٣هـ / ١٥١٧م) ، وحتى منتصف القرن السابع عشر ، عن طريق نظام المقاطعات ، أو ما كان يسمى بالامانات ، وكان هذا النظام يقوم على أساس أن كل قرية ، أو عدة قرى متقاربة تكون مقاطعة ، أو أمانة ، أى تكون وحدة إدارية ومالية فى ذات الوقت ، وكان لكل مقاطعة ، أو أمانة ، عامل يعد مسئولاً عن المال الميرى المقرر على هذه المقاطعة ، فهو كان يقوم بعمل الملتزم ، قبل تطبيق هذا النظام ، وإن لم يكن مثل الملتزم ، فهو ليس له أرض أوسية ، أو غيرها من الحقوق التى أصبحت للملتزم ، وإنما هو مجرد موظف مسئول لدى الروزنامة يتقاضى أجراً على عمله شأنه شأن بقية موظفى هذا

(١) الخطة : أحمد أحمد : المرجع السابق ، ص ٣٣ .

(٢) دار للفظوظات العمومية : مخزن (١٨) ، عين (١٩) ، دفاتر الترايع ، رقم ١٦٠٥ ، ١٦٠٨ ، ٤٩ ، مخزن

(١) تركى ، عين (٩) ، دفاتر الإلتزام ، رقم (١٢٣) وما بعده .

النظام ، كَمَا كان لكل مقاطعة «مفتش» يحمل لقب «أمين» ، أو «أفندى» ، مهمته الإشراف على الأراضى القابلة للزراعة ، وتحديد مَا عليها مِنْ ضرائب ، وكان يعاونه فى عمله هَذَا عدد مِنْ الكتبة ، وكان مِنْ حق هؤلاء المفتشين أَنْ يستعينوا بمشايخ القرى وأجهزة الإدارة مِنْ كُشَاف ، وغيرهم لتدليل مَا يعترضهم من صعوبات فى عملهم ، وقد نص قانون نامة سليمان بِأَنْ على رجال الإدارة ، «أَنْ يقدموا لهؤلاء المفتشين «الامناء» ... مَا فى وسعهم مِنْ عون ، وَلَا يمتنعون عن إمدادهم ومظاهرتهم ولا يَكُونُ عاملاً أَنْ «يلتزم» المقاطعة من جديد إذا تمت مدة تحويله (أى سنة إنتفاعة بالمقاطعة) ، وَكَمْ يف ديونه مِنْ التحويل (العام) الفائت ... أَى أَنْ على رجال الإدارة أَنْ يشدوا مِنْ أُرر المفتشين فى إبعاد العمال الذين يقصرون فى تسديد الاموال الأميرية المقررة على مقاطعاتهم ، وَتَكِين غيرهم مِنْ العمال مِنْ الحلول محلهم ....» .

وقد حمل قانون نامة سليمان هؤلاء الموظفين مسئولية بقاء جزء من الأرض دون زراعة فنص على أَنْ يقوم «العمال والامناء ، والكتاب بدورهم بتخضير الأرض بكل وسعهم ويصرفون فى ذلك جهدهم فَلَا يدعون أرضاً لَمْ تَخْضِر»<sup>(١)</sup> أَى تركها بدون زراعة .

وقد وضع قانون نامة سليمان ضوابط لإحكام هَذَا النظام ، وَكَمْ يترك لهؤلاء الموظفين حرية تقدير الضرائب حسب أهوائهم ، وإنما نص على أَنْ «تكتب تذاكر (أى دفاتر) بمحاصيل كل قرية فى الديار المصرية سواء فى ذلك الاموال السلطانية ، ورسوم الكشوفية ، ورسوم الشياخة ، واموال الأوقاف ، والرزق والأملاك ... وتقدم التذاكر المذكورة لأمير الأمراء فى مصر ، فيضع عليها إمضاء ويختتمها بخاتمه هُوَ وناظر الاموال ... ويحفظ أهل كل قرية تذكرة قريتهم يؤدون ما عليهم من رسوم وحقوق (أى ضرائب) بموجبها . فَإِنْ تعدى عليهم أحد ، وطالبهم بِمَا ليس فى التذكرة ، أو تجاوز فى الطلب مَا هُوَ منصوص فيها ، اشتكى عليه الفلاحون لأمير الأمراء فيسترد مَا أخذ منهم عدواناً ، وقاصص المعتدى على ذلك ، فَإِنْ عاد وَكَمْ

(١) قانون نامة سليمان : النسخة التى سبقت الإشارة إليها ، ص ١ .



يرعو ، قبض عليه أمير الأمراء وأحكم سياسته<sup>(١)</sup> بَلَّ إِنَّ قانون نامه سليمان زاد في أحكامه الرقابة على هؤلاء الموظفين فنص على أنه في حالة وقوع خلاف بينهم وبين الفلاحين حول الضرائب المقررة على الأراضي ، فيجب أن يرجع في ذلك الأمر إلى «دفتر شهود البلاد الذي يدون حين جمع الرسوم فلا يطلب من فلاح شاهد ، بَلَّ تراجع مضامين هذا الدفتر ، ويعمل بمؤداهما إذ لا يثبت خارج هذا الدفتر»<sup>(٢)</sup> وحرص على أن تكون عمليات مسح الأراضي «وقت نمو الزرع ، إذ به التفريق ، بين المزروع من الأرض وغير المزروع» وعلى المساح أن يسجل المقدار الذي صح لديه عند المساحة «بلا زيادة ولا نقصان ويشير في دفتره إلى عدد الفدادين» وأعطى للفلاح حق استلاف التقاوى من ديوان المقاطعة ، في حالة عدم توفرها لديه ، حتى لا يترك جزء من الأرض دون زراعة ، نتيجة لعدم إمداد الفلاحين بالتقاوى اللازمة لزراعة أراضيهم ، فإن ظهر «عند التفتيش أن بعض الأراضي لم تزرع لعدم تسليف التقاوى اللازمة ، فيحكم سياسة الكشف والشيوخ والعمال لإهمالهم تسليفها»<sup>(٣)</sup> .

ويتضح من هذه الضمانات التي وضعها قانون نامه سليمان لهذا النظام ، أنه كان حريصاً على إدارة الأرض المصرية بأسلوب نزيه ، يخلص الفلاحين من المظالم التي كانت واقعة على عاتقهم قبل دخول العثمانيين مصر (٩٢٣ هـ / ١٥١٧م)<sup>(٤)</sup> .

ولكن ذلك النظام - الأمانات أو المقاطعات - لم ينجح في إدارة الأرض على الوجه الذي كان يراد له ، لعدة أسباب يمكن إجمالها فيما يلي :

(١) قانون نامه سليمان : النسخة السابقة ، ص ١ .

(٢) نص قانون نامه بهذا الخصوص : «أن البعض من الكشف والأمناء وما سوى ذلك من مباشرين يقبضون ما على الفلاحين من حقوق شرعية ورسوم عادية ثم يدعون بأن البعض منها ما يزال في ذمم القرويين باقياً ، ولا يعمرون أفكار القرويين أذناً صاغية ، ولا يقيمون لما يقدمون من شهود ووثق ، وأن هذا سبب لكل وضياع الأموال ، ووسيلة للضغط على الرعية ، وأمرنا الشريف في القضية على العادة الجارية في تلك الديار ، أي الرجوع إلى دفتر شهود البلاد» .

(٣) قانون نامه سليمان : النسخة السابقة ، ص ص ٢-١ .

(٤) ابن إياس ، محمد : المصدر السابق ، ج ٥ ، ص ص ٢٢٢-٢٢٣ .

ابن تغرى بردى ، أبو الحسن : «النجوم الزاهرة» ، ج ٦ ، ص ٣٥٥ ، حيث نجد في هذين المصدرين وصفاً شافياً للمظالم التي وقع الفلاحون تحت أعبائها قبل العصر العثماني وتعرضهم لنش وظلم الأجهزة الإدارية .

(أولاً) إِنَّ الموظفين الذين كانوا مسئولين عن تطبيق هَذَا النظام تعاونهم أجهزة الإدارة لم يعبأوا بنصوص القانون ، واتبعوا أساليب غير مشروعة ، لزيادة متحصلاتهم الشخصية ، وتعسفوا فى معاملتهم للفلاحين وادَّعوا عليهم ، فى كثير من الأحيان ، عدم تسديدهم للأموال الأميرية رغم إبراز الفلاحين مَا لديهم مِنْ إثباتات ، ولكن ذلك لَمْ يجد مع هؤلاء الموظفين فتيلاً<sup>(١)</sup> ، وَمِنْ هُنَا فَإِنَّ هَذِهِ الضمانات فقدت فاعليتها ، بَلْ ثَبِتَ أَنَّ وضع الضمانات شىء وتنفيذها شىء آخر . . . .

(ثانياً) قام المفتشون فى كثير من المقاطعات ، بتعيين وكلاء لهم ، وَلَمْ يَكُنْ هؤلاء الوكلاء أقل تعسفاً فى معاملتهم للفلاحين مِنْ المفتشين الذين أدى ابتعادهم عن مناطق إشرافهم ، إلى عجزهم عن تقدير الضرائب ، على هذه الأراضى ، تقديرًا سليمًا ، وكان ذلك مِنْ صميم عملهم ، وَلِذَا فَإِنَّهُمْ أصبحوا يسيرون فى تقديرهم للضرائب على غير نظام ، وأدى ذلك بدوره إلى الفوضى فى تقدير الضرائب ، وبالتالي أُرْهِقَ الفلاحين ، وترك لبقية الموظفين وجهاز الإدارة فرصة إستغلال نفوذهم على الفلاحين ، والعبث بأموالهم ، حتى اضطروا فى بعض الأحيان ، إلى ترك أراضيهم دون رراعة ، فَأَدَّى ذلك إلى تدهور الزراعة فى كثير من المناطق<sup>(٢)</sup> .

وإزاء هَذِهِ الفوضى اضطرب بعض الباشوات إلى إدخال بعض التعديلات المالية ، مِنْ أَجْلِ ضبط هذه الأمور ، وكان أعظم هذه التعديلات التى قام بها مقصود باشا (١٠٥٢ - ١٠٥٣ هـ / ١٦٤٢ - ١٦٤٣ م) ، حيث أعاد تنظيم المالية المصرية بكافة فروعها ، وأنشأ ديوان الروزنامة ، وطور نظام المقاطعات ، وحاول إحكام الرقابة على الموظفين المسئولين عنه ، عن طريق جعلهم مسئولين مسئولية مباشرة أمام ديوان

(١) قانون نامه سليمان : المصدر السابق ، ص ٢ .

أثارت هذه الأمور ثائرة محمد بن إياس ، فالتف مؤلماً يعبر به عن تصف هؤلاء الموظفين مع الفلاحين فقال :

كَانَ ابْنُ عُثْمَانَ مُدْجَاً مِصْرَ كَالضَّيْفِ      رَحَلَ وَوَكَّى عَلَيْنَا كُلَّ صَاحِبِ حَيْفٍ  
مُبَاشِرِينَ يَجُورُونَ فِى الشَّتَا وَالصَّيْفِ      أَطْرَكُوا أَقْلَامَهُمْ تَفْعَلُ فَمَالُ السَّيْفِ

أنظر : ابن إياس ، محمد بن أحمد : المصدر السابق ، ج ٥ ، ص ٢٢٢-٢٢٣ .

(٢) قانون نامه سليمان : النسخة السابقة ، ص ٢٥ .

الروزنامه<sup>(١)</sup> ، ولكن هكذا التطوير لم يثبت كبير نجاح نظراً لوسائل الخداع والغش ، التى اتبعها هؤلاء الموظفون ، يعاونهم فى هذا الميدان أجهزة الإدارة المحلية<sup>(٢)</sup> ، وخاصة رجال الإسباية المقيمون فى بلاد الأرياف ، وكذا فإن الدولة العثمانية رأت أنه لا بد من وجود نظام المقاطعات أو الأمانات ، يحكم سيطرتها على جباية الأموال المقررة على الأراضى ، وفى نفس الوقت يحمى الفلاحين من عبث هؤلاء الموظفين ، فكان أن اهتدت إلى نظام الإلتزام ، وبدأت تطبقه فى مصر منذ (١٠٦٩هـ/ ١٦٥٨م) ، حيث حمل أول دفتر منظم خاص بهذا النظام ذلك التاريخ<sup>(٣)</sup> .

### نظام الإلتزام :

هو نظام مطورٌ لنظام المقاطعات أو الأمانات ، كانت الدولة العثمانية قد وجدته مطبقاً فى بعض البلاد التى خضعت لها فى الأناضول والرومللى<sup>(٤)</sup> ، وشمال العراق ، فأبقت عليه حيث أثبت نجاحه ، ولما عجز نظام المقاطعات فى مصر ، عن إدارة الأرض للأسباب التى سبق ذكرها ، اضطرت الدولة إلى تطبيق هذا النظام فى مصر ، وهو نظام لا يخضع لموظفين تابعين للحكومة ، وإنما يتكفل فيه من يشاء ، من الأمراء المماليك ، ورجال العسكرية ، ومشايخ العرب ، وغيرهم ، بتحصيل الضرائب المقررة على أراضى قرية ، أو أكثر ، أو أقل عن مدة معينة ، وذلك بناء على إتفاق بين هذا الشخص - الذى أصبح رسمياً يحمل لقب ملتزم - وبين الروزنامه نيابة عن الحكومة<sup>(٥)</sup> .

(١) مونتران ، روبر : «العلاقات بين القاهرة واستنبول أثناء الحكم العثمانى لمصر من القرن ١٦ حتى القرن ١٨» ، ترجمة : وهير الشايب ، مجلة للجلة ، المجلد ١٥٨ ، فبراير ١٩٧٠ .

\* Hammer J. De.; Histoir de l'Empire Ottoman Tome 10, p. 31.

(٢) سامى ، أمين : تقويم النيل وعصر محمد على باشا ، ج ٢ ، ص ٥٣ .

(٣) دار المحفوظات العمومية : مخزن (١) تركى ، عين (١) ، دفتر رقم (١) التزم ، بتاريخ (١٠٦٩هـ - ١٦٥٨م) .

(٤) هاملتون جب ، ويوون : المرجع السابق ، ج ٢ ، ص ٥٣ .

\* Grouchley A. B.; The economic development of Modern Egypt, p. 16.

(٥) آرتين ، يعقوب : «الأحكام الرعية فى شأن الأراضى المصرية» ، ص ٤٥ .

• مرسى ، محمد كامل : المرجع السابق ، ص ٨٨ .

وكانت الإلتزامات تعطى فى مزاed علنى ، ومَن يرسو عليه المزاed ، تقوم الروزنامة بإعطائه تقسيطاً ، أى سنداً بذلك ، وأمرأ «ثيقة» إلى مشايخ حصة التزامه وفلاحيها ، تأمرهم فيه بالخضوع لأوامره ودفع الأموال المقررة على أرض الحصة له ، حيث أنه بمقتضى تقسيط الإلتزام يصبح الملتزم مثلاً للحكومة<sup>(١)</sup> .

وكَم تكن الروزنامة تسمح للملتزم بالتصرف فى حصة إلتزامه إلا بعد دفع مبلغ من المال يعادل ضريبة سنة من الأموال المقررة على الحصة يسمى «حلواناً» يدفع للروزنامة مقدماً<sup>(٢)</sup> .

وكانت حصص الإلتزام تمنح للملتزمين ، فى الفترة فى الأولى من تطبيق هذا النظام فى مصر ، لمدة سنة أو عدة سنوات ، ينص عليها التقسيط ، الذى يتم بين الملتزم والروزنامة ، ولكن بعد مرور فترة من الزمن ، وخاصة فى القرن الثامن عشر أصبح حق التوريث هو الشائع فى الإلتزامات ، وكَم تعد حصة الإلتزام تخرج من حورة الملتزم ، أو ورثته أو أرقائه ، أو أتباعه إلا فى حالات معينة ، مثل انقراض ذرية الملتزم ، أو أتباعه ، أو انحلال حصة الإلتزام عنه لعدم سداده ما عليها من أموال أميرية ، أو فى حالة مصادرة حصص الإلتزامات ، كما حدث لبعض إلتزامات الأمراء الماليك ، فى فترات الإضطراب السياسى فى القرن الثامن عشر ، وكذلك فى عهد الحملة الفرنسية ، حيث أمرت الإدارة الفرنسية بمصادرة حصص الأمراء الماليك<sup>(٣)</sup> .

وقد سبقت الإشارة إلى أن أرض كل ناحية فى معظم الأحيان - عدأ أرض الرزق والاطلاق الواقعة فيها - كانت تقسم إلى قسمين هما أرض الفلاحة ، وأرض الأوسية ، وهما يمثلان أرض الإلتزام ، وسنناقش فيما يلى كيف أدير كل من النوعين ، فى ظل نظام الإلتزام .

(١) محمد البجيرى ، عبد الفتى غنام : «شرح القوانين واللوائح الزراعية» ، ص ٢٨٥ .

(٢) الحقة ، أحمد أحمد : المرجع السابق ، ص ص ٣٠-٣١ .

(٣) دار المحفوظات العمومية : مخزن (١٨) ، عين (١٩) ، دفاتر الترايع ، رقم ١٦٠٥ م ١٦٠٨ ، ٤٩ .

● أرشيف المحكمة الشرعية : سجلات الديوان العالى ، سجل رقم (٢) .

## أرض الفلاحة :

كانت هى الجزء الغالب من أرض الناحية ، وكانت تقسم إلى أربعة وعشرين جزءاً متساوياً ، كل جزء منها يسمى قيراطاً ، وهى الأرض التى يقوم الملتزم بالتزامها ، نظير تسديد ما عليها من ضرائب ، وفى حالة وجود أكثر من ملتزم لأرض الفلاحة فى الناحية الواحدة ، كانت تقسم بينهم بنسبة القرايط ، وهى الأرض التى يقوم الملتزم أو الملتزمين بتوزيعها على الفلاحين لزراعتها ، نظير الإيجار الذى يتفق عليه الملتزم مع الفلاحين<sup>(١)</sup> ، وكان الجزء الذى يقوم الفلاح بزراعته يطلق عليه فى الوجه البحرى «أرض الأثر» ، وأصبحت أرض الفلاحة تسمى فى الوجه البحرى عموماً «أرض أثر الفلاحين» ، وذلك لعدم تأثر مساحات الأرض فى غالب الأحيان بأخطار الفيضانات . وبقاء هذه الأرض فى حوزة الفلاح ما دام يسدد الأموال المقررة عليها . وذلك بعكس ما كان عليه الحال فى الوجه القبلى ، حيث كانت مساحات الأرض تتأثر بالفيضانات ، وكذلك فإن عمليات مسح الأرض وتوزيعها على الفلاحين بمعرفة : مشايخ القرى ، والملتزمين ، وأجهزة الإدارة ، كانت تتم سنوياً ، بعد إنحسار مياه الفيضان عنها ، حيث توزع على الفلاحين الأرض الصالحة للزراعة فقط ، وذلك حسب قدرة كل منهم على زراعتها ، وكذلك سميت «أرض المساحة»<sup>(٢)</sup> نظراً لأن توزيعها يتم بناء على مسح الأرض سنوياً .

ومن هنا فإن فلاح الوجه القبلى ، لم يكن مرتبطاً بالأرض باستمرار ، إذ أن بقاءه فى زراعة الأرض ودفع ضرائبها ، لا يسرى إلا سنة واحدة ، وليس فى استطاعة الملتزم أن يجبره على الإستمرار فى زراعة الأرض ، إذ أن التعاقد بينهما إختيارى ، ينتهى بحصاد الزرع ، بعكس الحال فى مصر السفلى ، حيث كان الفلاح مرتبطاً بالأرض نظراً لاستمرارها فى حوزته ، حتى أصبح ملزماً بزراعتها ودفع ضرائبها ، فإن تركها وهرب أرغمه الملتزم على الرجوع .

(١) ريفلين ، هيلين آن : المرجع السابق ، ص ٤٩ .

\* Lancrct., Op. Cit., p. 471.

(٢) دار للحفوظات العمومية : مخزن (١٨) ، عين (١٩) ، دفاتر الترايع ، رقم ١٦٠٥ ، ١٦٠٨ ، ٤٩ .

وقد اتضح من دفاتر الترابيع التي وضعت في عهد الحملة الفرنسية ، والتي أخذت معلوماتها من دفاتر المعلمين الأقباط ، كما سبقت الإشارة أن أرض الفلاحة كانت تقسم من حيث جودتها إلى ثلاثة أقسام : عال ، ووسط ، ودون . وقد اختلف الأموال الأميرية المقررة على كل نوع منها ، وقد سجلت هذه الدفاتر أعلى ضريبة على النوع العال من أرض الفلاحة بمبلغ « ١٤٠ » بارة ، كما في قرية شلشلمون<sup>(١)</sup> ، وظهر الجمل ، تابع ولاية الشرقية ، وأقل ضريبة على الدون ، والوسط من هذه الأرض ، هي « ٦٦ » بارة كما في قرية سفيفة<sup>(٢)</sup> ، وشابات ، وفي معظم الحالات كانت الضريبة تتراوح بين هاتين الضريبتين ، مع وجود حالة شاذة واحدة سجلتها هذه الدفاتر ، في أرض فلاحة قرية ميت بشار<sup>(٣)</sup> ، تابع الشرقية<sup>(٤)</sup> ، حيث وجدت مساحة عشر أفدنة ، فرضت على كل فدان منها ضريبة « ٤٠٠ » بارة ، وكَم يذكر في الدفاتر أى تفسير لهذا الإرتفاع المفاجيء .

فإذاً اعتبرنا - كقاعدة عامة - الحد الأدنى للضرائب الرسمية «المال الميرى» التي كانت تفرض على الأراضى المصرية ، فى القرن الثامن عشر هو « ٦٦ » بارة ، والحد الأقصى هو « ١٤٠ » بارة ، لاتضح أن الملتزم كان يقوم بتأجير هذه الأرض للفلاحين بسعر أعلى ، يفوق فى كثير من الأحيان أربعة أو خمسة أمثال المال الميرى المقرر عليها ، حيث سجلت وثائق المحكمة الشرعية ، أن ملتزماً أجر الفدان من طين فلاحة حصته بمبلغ « ٣٦٩ » بارة . عدداً ما يقوم به الفلاحون من تسديد ضرائب البرانى<sup>(٥)</sup> . وملتزم آخر أجر الفدان من النوع «العال» بمبلغ « ٦٠٠ » بارة ، والفدان من النوعين

(١) شلشلمون : حالياً إحدى قرى مركز مينا القمح ، محافظة الشرقية ، إسمها الاصلى شنشلمون ثم حرف إلى شلشلمون ، الإسم الذى لا تزال تحمله ، القاموس الجغرافى : القسم الثانى ، ج ١ ، ص ١٤٣ .

(٢) سفيفة : حالياً إحدى نواحي مركز الزقازيق ، محافظة الشرقية ، ورد اسمها فى تاريخ (١٢٢٨ هـ - ١٨١٣ م) محرفاً باسم صفيطة ولا تزال تعرف به حتى الآن ، القاموس الجغرافى : القسم الثانى ، ج ١ ، ص ٨٦ .

(٣) ميت بشار : حالياً إحدى نواحي قرية مركز مينا القمح ، محافظة الشرقية ، أصل اسمها مينا بشار ، ثم حرف إلى بيت بشار ، وهو الإسم الذى تحمله ، القاموس الجغرافى : القسم الثانى ، ج ١ ، ص ١٤٦ .

(٤) دار المحفوظات العمومية : مخزن (١٨) ، عين (١٩) ، دفاتر الترابيع : ١٦٠٥ ، ١٦٠٨ ، ص ٤٩ .

(٥) أرشيف المحكمة الشرعية : سجلات الباب العالى ، سجل رقم ٣١٣ ، ص ٣٢٥ ، مادة ٧٢٩ .

«الأوسط» و «الدون» بمبلغ «٥٠٠» بارة<sup>(١)</sup> . وربما كان فى ذلك تفسير لزيادة فائض الملتزم . عن مقدار المال الميرى ، كما اتضح من دراسة دفاتر الإلتزام ، كما سنرى ذلك فى حينه .

وقد كان على الملتزم ، أن يقوم بتسديد الأموال الأميرية المقررة على حصة التزامه على ثلاثة أقساط متساوية ، فى مواعيد تحددها له الروزنامة ، وإن لم يلتزم بهذه المواعيد ، إلا أنه كان يجب عليه أن يتم تسديد هذه الأموال فى نهاية العام ، أو بداية العام التالى ، ليضمن استمراره كملتزم لحصته ، ولم تشر الدفاتر الأولى الخاصة بهذا النظام إلى أى نوع من الضرائب الأخرى ، عدا الأموال الأميرية ، كما أصبح شأن هذه الدفاتر فى القرن الثامن عشر ، حيث أصبحت تسجل كل الأعباء المالية المفروضة على الفلاحين<sup>(٢)</sup> .

هذا عن أرض الفلاحة من حصة الإلتزام ، وكيف كانت تُذكر فى ظل نظام الإلتزام ، بقيت دراسة القسم الثانى من أرض الإلتزام ، وهو ما عرف بأرض الأوسية ، وهذا ما سوف نعالجه فيما يلى :

### أرض الأوسية :

أصبح الملتزم طبقاً لنظام الإلتزام ممثلاً للحكومة ، ونائباً عنها فى إدارة الأرض ، وخولته الحكومة المركزية ، سلطات واسعة فى حصة إلتزامه ، وكان الجهاز الإدارى المحلى ، يعمل على تمكينه كما رأينا فى تنفيذ هذه السلطات ، وكذا كان عليه أن يعمل على صيانة المرافق التى توجد فى حصة إلتزامه ، وفى نظير قيامه بهذا العمل ، فإن الحكومة خصصت له جزءاً من أرض القرية معفى من الضرائب ، عرف بإسم «أرض الأوسية»<sup>(٣)</sup> ، وكان على فلاحى الناحية القيام بزرع هذا الجزء سخرة لنفع الملتزم ،

(١) أرفيف للمحكمة الشرعية : محفظة دشت رقم ٢٩٢ ، ص من ٣٠٥-٣٠٦ .

(٢) دار للحفظوات العمومية : مخزن (١) ، عين (١) ، دفاتر الإلتزام رقم ١ ، ٢ .

(٣) أرزين ، يعقوب : المرجع السابق ، ص من ٤٥-٤٦ .

• موسى ، محمد كامل : «الملكية المقارية» ، ص ٨٩ .

إذا أراد زراعته لنفسه ، وَإِنْ كَانَ فِي بَعْضِ الْأَحْيَانِ يَقُومُ بِتَأْجِيرِ هَذَا الْجُزْءِ لِلْفَلَاحِينَ  
نَظِيرَ مَبْلَغٍ مِنَ الْمَالِ يَحْصِلُهُ لِنَفْسِهِ<sup>(١)</sup> ، وَذَلِكَ فِي الْأَحْوَالِ الَّتِي كَانَ الْمُلتَزِمُ لَا يَقِيمُ فِيهَا  
فِي حِصَّةِ الْإِتْمَانِ .

وَإِذَا وَجَدَ أَكْثَرَ مِنْ مُلتَزِمٍ فِي النَّاحِيَةِ فَإِنَّ «أَرْضَ الْأُوسِيَّةِ» ، كَانَتْ تَقْسَمُ بَيْنَهُمْ  
بِنِسْبَةِ حَصَصِهِمْ مِنْ أَرْضِ الْفَلَاحَةِ ، وَقَدْ ذَكَرَ لَانْكَرِيه Lancert أَنَّ النِّسْبَةَ بَيْنَ «أَرْضِ  
الْفَلَاحَةِ» الَّتِي يَقُومُ الْفَلَاحِينَ بِزَرَاْعَتِهَا وَ«أَرْضِ الْأُوسِيَّةِ» لَمْ تَكُنْ ثَابِتَةً فِي جَمِيعِ  
الْقُرَى ، وَأَنَّهُ لَا تَوْجِدُ «أَرْضَ أُوسِيَّةٍ» فِي مِصْرَ الْعِلْيَا جَنُوبَ الْمِنْيَا ، وَأَنَّ النِّسْبَةَ بَيْنَ  
«أَرْضِ الْأُوسِيَّةِ» وَ«أَرْضِ الْفَلَاحَةِ» فِي مِصْرَ السُّفْلَى تَبْلُغُ الْعِشْرَ (١٠) تَقْرِيبًا<sup>(٢)</sup> ،  
وَهَذَا الْقَوْلُ يَحْتَاجُ إِلَى تَحْقِيقٍ فِي ضَوْءِ الْمَعْلُومَاتِ الْمُسَجَّلَةِ فِي دِفَاتِرِ التَّرَايِيعِ ، الَّتِي  
وَضَعَهَا رِجَالُ الْحِمْلَةِ الْفَرَنْسِيَّةِ أَنْفُسَهُمْ :

(أولاً) الْقَوْلُ بِأَنَّهُ لَمْ تَوْجِدُ «أَرْضَ أُوسِيَّةٍ» جَنُوبَ الْمِنْيَا ، رُبَّمَا كَانَ مُجَانِبًا لِلصَّوَابِ  
فَرُغِمَ أَنَّ دِفَاتِرَ الْإِتْمَانِ عُمُومًا ، سِوَاءِ الْخَاصَّةِ مِنْهَا بِالْوَجْهِ الْبَحْرِيِّ أَوِ الْقِبْلِيِّ ، لَا  
يُوجِدُ بَيْنَ الْبَيِّنَاتِ الَّتِي تُحَوِّيْهَا أَىْ إِشَارَةً إِلَى «أَرْضِ الْأُوسِيَّةِ» حَيْثُ تَقْتَصِرُ بَيِّنَاتُهَا عَلَى  
ذِكْرِ النَّاحِيَةِ وَأَسْمَاءِ مُلتَزِمِيهَا ، وَمَقْدَارِ الْأَمْوَالِ الْأَمِيرِيَّةِ الْمَقْرُورَةِ عَلَيْهَا ، وَمَعَ غِيَابِ  
دِفَاتِرِ التَّرَايِيعِ الْخَاصَّةِ بِهَذِهِ الْمَنْطَقَةِ (جَنُوبَ الْمِنْيَا) ، وَهِيَ الدِّفَاتِرُ الْوَحِيدَةُ الَّتِي سَجَلَتْ  
مَسَاحَاتِ الْقُرَى ، وَأَنْوَاعِ الْأَرَاضِي الْمَوْجُودَةِ بِكُلِّ نَاحِيَةٍ ، مَعَ عَدَمِ تَوْفُرِ هَذِهِ  
الْبَيِّنَاتِ ، إِلَّا أَنَّ هُنَاكَ إِشَارَاتٍ فِي الْمَصَادِرِ الْمَعَاوِرَةِ ، وَفِي سَجَلَاتِ الْمَحْكَمَةِ الشَّرْعِيَّةِ  
إِلَى وَجُودِ «دُورِ أُوسِيَّةٍ» فِي بَعْضِ الْقُرَى فِي الصَّبْعِيدِ . وَحَيْثُ إِنَّ هَذِهِ الدُّورَ لَا تَوْجِدُ  
إِلَّا فِي النَّوَاحِي الَّتِي تَوْجِدُ بِهَا «أَرْضَ أُوسِيَّةٍ» ، فَلَعَلَّ فِي ذَلِكَ دَلِيلًا عَلَى وَجُودِ  
«أَرَاضِي أُوسِيَّةٍ» جَنُوبَ الْمِنْيَا ، وَلَيْسَ كَمَا ذَكَرَ لَانْكَرِيه .

(١) أَرْشِيفُ الْمَحْكَمَةِ الشَّرْعِيَّةِ : سَجَلَاتُ الْبَابِ الْعَالِيِّ ، سَجَلُ رَقْمِ ٣١٣ ، ص ٣٢٥ ، مَادَّةُ ٧٢٩ ، مَحْفَظَةُ دِثْتِ  
٢٩٢ ، ص ٣٠٥-٣٠٦ .

\* Lancrct: Op. Cit., p. 471.

(٢) بَنُ عَبْدِ الْغَنِيِّ ، أَحْمَدُ شَلْبِي : «أَوْضُحُ الْإِشَارَاتِ» ، ص ٤٧٢-٤٧٥ ، الدَّمْرَادَشْ ، أَحْمَدُ كَتَاخْدَا عَزِيَّانَ :  
«الدُّرَّةُ الْمَصَانَةُ» ، ج ١ ، ص ١١٨-١٢٤ ، الْمُلَوَاتِي ، يُوْسُفُ : «تَهْفَةُ الْأَحْبَابِ» ، ص ٢٢٣ ، مُبَارَكُ ، عَلِيَّ :  
الْحَقِطُ ، ج ٩ ، ص ٨٤-٨٥ .



(ثانيًا) مع التسليم بعدم ثبات نسبة هذه الأراضي من ناحية إلى أخرى ، إلا أن هذه النسبة كما اتضح من فحص دفاتر الترابيع المتوفرة ، والخاصة بولايات الوجه البحرى ، لم تنزل إلى نسبة العشر (١٠) كما ذكر لانكره ، بل إنها تراوحت بين نصف أو ثلث أو ربع مساحة أرض الناحية من واقع هذه الدفاتر فمثلاً جملة أراضى قرية منيا القمح<sup>(١)</sup> كانت «٧٨٤ فداناً» ، كانت مساحة «أرض الفلاحة» «٤٨٠» فداناً ، «وأرض الأوسية» «٣٠٤» فداناً ، بل إن قرية ميت بشار شذت عن هذه القاعدة حيث زادت مساحة «أرض الأوسية» فيها عن مساحة «أرض الفلاحة» فقد وصلت جملة مساحة أراضيها إلى (٧٥٥) فداناً و (١٢) قيراط . كانت مساحة «أراضى الفلاحة» منها (٣٥١) فداناً ، بينما كانت مساحة «أرض الأوسية» (٤٠٤) أفدنة و (١٢) قيراطاً ، وهذه نماذج لا حصر لكل الحالات الواردة بالدفاتر المذكورة لإثبات عدم دقة قول لانكره<sup>(٢)</sup> .

(ثالثًا) إتضح من هذه الدفاتر أن بعض الملتزمين قام بتحويل أجزاء من «أرض الفلاحة» إلى «أرض أوسية» وأقر ديوان الروزنامة ذلك التصرف وسجله له ، وربما كانت هذه الأرض خاصة بفلاح تركها وهرب أو عجز عن تسديد ما عليها من أموال ، ولم يجد الملتزم من يحل محله فى زراعتها فضمها إلى أرض أوسيته ، خاصة وأن هذه الأحوال حدثت فى نهاية القرن الثامن عشر ، أى فى الوقت الذى وصلت فيه حال الفلاح المالية إلى درجة كبيرة من السوء ، وكان النظام كله يعانى من حالات إفلاسه ، فقد سجلت هذه الدفاتر أن محمد بك الألفى ملتزم قرية غباشة ، إستولى على (٣) فدادين و (٢٣) قيراطاً و (١٢) سهماً من أثر الفلاحين ، وضمها إلى أرض أوسيته التى بلغت مساحتها «٣٩٠» فداناً من جملة أراضى الناحية التى بلغت (١٣٣١) فداناً و (٨) قواريط و (١٦) سهماً ، وكذلك حدث فى قرية أببو العيال ، حيث ضمت مساحة (١٤) فداناً و (٣) قواريط و (٨) أسهم من أثر الفلاحين إلى

(١) منيا القمح : حالياً مدينة منيا القمح ، مقر مركز منيا القمح ، محافظة الشرقية ، وهى قرية قديمة من أعمال الشرقية ، وورد اسمها محرّفاً فى بعض المصادر بإسم «منى القمح» ، والصحيح «منيا القمح» ، وهو الإسم الذى تعرف به إلى الآن ، القاموس الجغرافى : القسم الثانى ، ج ١ ، ص ١٤٦ .

(٢) دار المحفوظات العمومية : مخزن (١٨) ، عين (١٩) دفاتر الترابيع رقم ١٦٠٥ ، ١٦٠٨ ، ٤٩ .

«أرض الأوسية»<sup>(١)</sup> ، وحقيقة الأمر أنه ليس هناك تعليل لمثل هذا التصرف سوى ما سبق ذكره بالإضافة إلى جشع الملتزمين .

(رابعاً) ذكر صاحب هز القحوف ، أن بعض قرى الوجه البحرى ، ليس فيها «أرض أوسية» وذلك فى معرض حديثه عن العونة ، حيث ذكر أنها «إنما تكون فى بلاد الملتزمين التى فيها الأوسية ، وهو أن غالب الملتزمين إذا أخذ قرية أو كفرًا من كفور الريف ، يزرع فيها أو فى الكفر جانباً من الأرض ، الذى يزرعه ريع الأوسية ، والله الحمد أراح الله قريتنا منها إنما هى قرايط معلومة على الفلاحين لا يعرف الملتزم إلا أخراجها يأخذها فى كل سنة على التمام والكمال وإن كان عليهم بعض العوائد ومظالم ، فليست كبلاد الأوسية ، لأنهم دائماً فى تعب ، وكدر وغرامة وسخر وهم رائد»<sup>(٢)</sup> .

وبفحص دفاتر الترايع التى سبقت الإشارة إليها إتضح منها صحة ما ذهب إليه هذا المصدر فقد وجد فى كل ولاية عدة قرى ليست بها «أرض أوسية» حيث إن هذه الدفاتر لم تسجل بين أنواع أراضي هذه القرى «أرض أوسية» وعلى سبيل المثال لا الحصر فإن قرى : المساعدة ، العرين وتوابعها<sup>(٣)</sup> ، رزمون<sup>(٤)</sup> ، حوض نجيح<sup>(٥)</sup> ، شمنديل ، شنبارة<sup>(٦)</sup> القنيات<sup>(٧)</sup> تابع ولاية الشرقية ،

(١) دار المحفوظات العمومية : مخزن (١٨) ، عين (١٩) دفاتر الترايع رقم ١٦٠٥ ، ١٦٠٨ ، ٤٩ .

(٢) الشرينى ، يوسف : المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ١٤٤-١٤٥ .

(٣) العرين : حالياً إحدى قرى مركز فاقوس ، محافظة الشرقية ، وتكتب فى بعض المصادر «العارين» (القاموس الجغرافى : القسم الثانى ، ج ١ ، ص ١١٣) .

(٤) رزمون : حالياً إحدى قرى مركز ههيا ، محافظة الشرقية ، القاموس الجغرافى : القسم الثانى ج ١ ، ص ١٥٥ .

(٥) حوض نجيح : قرية قديمة إسمها السابق كوم نجيح ، وهى حالياً إحدى قرى مركز ههيا ، محافظة الشرقية ، القاموس الجغرافى ، القسم الثانى ، ج ١ ، ص ١٥٧ .

(٦) شنبارة : تتبع حالياً مركز أبو حماد ، محافظة الشرقية ، القاموس الجغرافى ، القسم الثانى ، ج ١ ، ص ٧٨ .

(٧) القنيات : تتبع حالياً مركز الزقازيق ، محافظة الشرقية ، أصل إسمها القينيات ، ثم وردت فى بعض المصادر القنيات ، وهو الاسم الذى وردت به فى الدفاتر ، وتكتب حالياً القناتيات ، القاموس الجغرافى ، القسم الثانى : ج ١ ، ص ٨٣ .

جناح<sup>(١)</sup> ، خباطة<sup>(٢)</sup> ، كفر الأقوع ، تابع ولاية الغريبة ، فهذه القرى وكثير غيرها لم تسجل هذه الدفاتر أى ذكر فيها لأرض أوسية ، ولم نجد لا فى الدفاتر ، ولا فى وثائق المحكمة الشرعية ، ولا فى المصادر المعاصرة ، أى تحليل لهذه الظاهرة ، أى ظاهرة عدم وجود «أرض أوسية» فى بعض القرى<sup>(٣)</sup> .

(خامساً) : مما تجدر الإشارة إليه أن «أرض الأوسية» كانت معفاة من ضرائب الميرى ، حتى مجيء الحملة الفرنسية حيث فرضت على هذه الأراضى ضرائب بنفس نسب ضرائب «أرض الفلاحة» ، وقسمت إلى نفس الأقسام التى كانت «أرض الفلاحة» مقسمة إليها أى «عال» ، و «وسط» ، و «دون» ، بل إنه فى بعض القرى رادت الضرائب المفروضة على «أرض الأوسية» ، عن الضرائب المفروضة على مثلتها من «أرض الفلاحة» كما حدث فى قرية ميت سهيل<sup>(٤)</sup> حيث كانت الضرائب المفروضة على أرض الفلاحة (٨٦) بارة على الفدان ، بينما فرض على «أرض الأوسية» مبلغ (١٧٠) بارة ، وكتب أمامها زراعة الاهالى ، أى أن الملتزم لم يكن يستغلها لنفسه ، وإنما كان يقوم بتأجيرها للفلاحين<sup>(٥)</sup> .

من العرض السابق لنوعى أرض الإلتزام وحجم كل نوع وكيف كان تدار ، يتضح أن الملتزم قد اكتسب كثيراً من الحقوق على كلا النوعين ، وكذلك اكتسب الفلاح بعض الحقوق ، وتكتملة للصورة لأبد من مناقشة حقوق كل من الملتزم والفلاح على أرض الفلاحة فى إطار سياسة الدولة العامة التى استبقت فى يدها ملكية حق الرقبة

(١) جناح : تعرف حالياً بمنية جناح ، مركز دسوق ، محافظة الغربية ، وقد اعتبرت ناحية مالية منذ الروك الناصرى ٧١٥ هـ - ١٣١٥ م ؛ القاموس الجغرافى : القسم الثانى ، ج ٢ ، ص ٥٠ .

(٢) خباطة : حالياً تتبع مركز طنطا ، محافظة الغربية ، وأصل إسمها منية خباطة ثم وردت فى تاريخ ١٢٢٨هـ / ١٨١٣م باسمها الحالى ولا تزال تحمله للآن ، القاموس الجغرافى : القسم الثانى ، ج ٢ ، ص ٩٨ .

(٣) دار المحفوظات العمومية : مخزن (١٨) ، عين (١٩) ، دفاتر الترايع ، أرقام ١٦٠٥ ، ١٦٠٨ ، ٤٩ .

(٤) ميت سهيل : حالياً إحدى قرى مركز منيا القمح ، محافظة الشرقية ، أصل إسمها منية سهيل ثم حرف إلى ميت سهيل ، الإسم الذى لا تزال تعرف به حتى الآن ، القاموس الجغرافى : القسم الثانى ، ج ١ ، ص ١٤٦ .

(٥) دار المحفوظات العمومية : مخزن (١٨) ، عين (١٩) ، دفاتر الترايع أرقام ١٦٠٥ ، ١٦٠٨ ، ٤٩ .

طبقاً لنصوص الشريعة الإسلامية ، وأعطت للآخرين حق الإنتفاع بها نظير ما يدفعونه من خراج<sup>(١)</sup> .

#### (١) حقوق الملتزم على حصة التزامه :

بدراسة وثائق المحكمة الشرعية ، والمصادر المعاصر ، ثبت أن الملتزم في القرن الثامن عشر ، اكتسب كثيراً من الحقوق على أرض حصة التزامه هي :

(أولاً) : حق توريث حصة الإلتزام : لأولاده ، أو مالهيكه البيض ، نظير «حلوان» ، أصبح يقدر بثلاثة أمثال فائض الحصة نفسها ، ولم تعد الإلتزامات تعود إلى تصرف الحكومة إلا في حالات سبقت الإشارة إليها كإنقراض ذرية الملتزم وورثته أو عدم رغبتهم في الإنتفاع بالحصة أو مصادرتها نتيجة عدم سداد الملتزم ما عليها من أموال أميرية .

وفي هذه الحالة تعد الحصة «محلولة» وتعرضها الروزنامة في مزاد علني لإعطائها إلى ملتزم جديد<sup>(٢)</sup> .

(ثانياً) : حق بيع حصة الإلتزام أو إسقاطها : نتيجة لإستقرار الملتزم في حصة إلتزامه فترة طويلة ، اكتسب حق بيعها أو إسقاطها لمن يريد كاملة أو أجزاء منها ، بشرط التنازل عن قرلريط متساوية من «أرض الفلاحة» و «أرض الأوسية» في حالة إسقاطه جزءاً من حصة الإلتزام<sup>(٣)</sup> . وكان من نتيجة هذا الحق أن ازدادت عمليات إسقاط القرى في عشرينات القرن الثامن عشر ، بصورة اضطرت الروزنامة إلى تخصيص دفاتر خاصة لتسجيل هذه العمليات سميت بـ «سجلات إسقاط القرى» ويحمل أول دفتر منها تاريخ ١١٤١هـ / ١٧٢٨م<sup>(٤)</sup> . ويفحص هذه السجلات ،

(١) أرشيف للمحكمة الشرعية ، سجلات إسقاط القرى ، سجل رقم (٣) ، ص ١٠١ .

● الخطة ، أحمد أحمد : المرجع السابق ، ص ص ٣٠-٣١ .

(٢) أرشيف للمحكمة الشرعية ، سجلات إسقاط القرى ، سجل رقم (٣) ، ص ٨٧ .

● الخطة ، أحمد أحمد : المرجع السابق ، ص ص ٣٠-٣١ .

(٣) أرشيف للمحكمة الشرعية : سجلات إسقاط القرى ، سجل رقم (١) ، (٢) .

(٤) أرشيف للمحكمة الشرعية : سجلات إسقاط القرى ، سجل رقم (١) ، حيث كتب على غلافه هذا التاريخ كبدية لهذه السلسلة من السجلات .

اتضح أنه أصبح من حق الملتزم أن يسقط حصته أو أجزاء منها إلى الأبد ، أو لمدة معينة حسب العقد المبرم بين «المسقط» و «المسقط له» نظير مبلغ «الحلوان» الذى يتفقان عليه<sup>(١)</sup> .

ومما تجدر الإشارة إليه أن بعض الملتزمين لظروف إقتصادية خاصة بهم لجأوا إلى إسقاط حصص التزاماتهم الخاصة ، أو حصص مرقوبيهم لمدة سنة واحدة نظير مبالغ معينة ، وقاموا باستجلاؤها فى نفس اليوم من المسقط لهم بأجر معين ، أى أنها لم تخرج من أيديهم فعلاً ، وكانت حجتا الاسقاط والاستتجار تكتبان فى وقت واحد ، وكان ينص فى حجة الاستتجار على «أنه إذا أحضر المستأجر (صاحب حق الانتفاع الاصلى) المشار إليه مبلغ الحلوان المعين ، مع مبلغ الاجرة المذكورة ، وأقبض ذلك للمؤجر (المسقط له) ، بتمامه وكماله فى غاية السنة المؤجرة كان لاحق للمؤجر (المسقط له) المشار له المشار إليه ، لا يتصرف ولا يتحدث ، ولا بالتزام ، ولا بغير ذلك وكانت ، «الحصة» عائدة راجعة إلى تصرف وتحدث والتزام المستأجر (صاحب حق الانتفاع الاصلى - المسقط) المشار إليه ، وإلا فهي باقية على تصرف وتحدث والتزام المؤجر (المسقط له) المشار إليه»<sup>(٢)</sup> أى أن الملتزم المسقط إذا قام فى نهاية السنة بتسديد المبلغ الذى أخذه نظير حصته مع مبلغ إيجارها لمدة سنة ، والذى يعد هو الربح الوحيد الذى يحصل عليه المسقط له ، إستعاد حصته ، وألاً ضاعت عليه إلى الأبد<sup>(٣)</sup> ، ومما يلاحظ أن هذه العملية حققت مصلحة كل من الطرفين ، فقد مكنت الملتزم عن طريق ضمان حصته - بإسقاطها ، واستتجارها فى نفس الوقت - أن أصبح يحصل على المبالغ التى هو فى حاجة إليها ، فى نفس الوقت الذى ظل يعمل فى استثمارها لصالحه ، مستغلاً خبرته فى إدارة هذه الحصة ، بينما حققت لصاحب

(١) أروشيف للحكمة الشرعية : سجلات إسقاط القرى ، سجل رقم (٣) ، ص ٨٧ .

(٢) أروشيف للحكمة الشرعية : سجلات اللبوان العالى ، سجل رقم (١) ، مادة (٣) ، ص ٢ ، بتاريخ ربيع أول

١١٥٤ هـ / مايو ١٧٤١ م .

(٣) أروشيف للحكمة الشرعية : سجلات مبايعات الباب العالى ، سجل ٢٠٧ ، مواد ١٢١٣ ، ١٢١٤ .

رأس المال ، والذي كان - كما اتضح من دفاتر إسقاط القرى - فى معظم الأحوال من فئة التجار ، حققت له استثمار رأس ماله ، وحصوله على ربح تمثل فى قيمة الإيجار التى يحصل عليها فوق ما دفعه ، نظير مبلغ الإسقاط ، وفى نفس الوقت لم يورط نفسه ، فى إدارة الإلتزامات التى لم يكن على خبرة بها<sup>(١)</sup> .

وقد أنزلت هذه الظاهرة إلتزامات الأراضى الزراعية ، إلى ميدان المتاجرة والمضاربة ، فقد كانت هذه العمليات فى غالب الأحيان تتم فى القاهرة ، بين الأمراء المماليك وتابعيهم وبعض تجار القاهرة ، دون أن يتأثر بذلك وضع الفلاحين بتغيير ملتزم بآخر ، وفى كثير من الأحيان كان الملتزم الجديد ، لا يتنقل إلى منطقة الإلتزام ، مادامت هذه الصفقة تحقق له ربحاً ، أصبح فى مقدوره أن يحصل عليه ، وهو فى مكانه بالقاهرة<sup>(٢)</sup> .

(ثالثاً) : حق رهن حصة الإلتزام : سجلت وثائق المحكمة الشرعية ، والمصادر المعاصرة ، الكثير من حالات رهن حصص الإلتزامات . وقد أدى هذا الحق - كما تتضح من وثائق المحكمة الشرعية - إلى كثير من المشاكل بين الملتزمين أنفسهم ، حتى اضطرت الإدارة إلى التدخل لوضع حد لهذه المشاكل ، وإنهاء عمليات النزاع عن طريق تمكين صاحب الحق من أخذ حقه طبقاً لما بيديه من مستندات رسمية<sup>(٣)</sup> .

ونتيجة لهذه الحقوق ، توطدت سلطة الملتزمين بصورة قوية على حصص

(١) أرشيف المحكمة الشرعية : سجلات الديوان العالى ، سجل رقم (١) ، مادة (٣) ، ص ٢ .

(٢) أرشيف للمحكمة الشرعية : سجلات إسقاط القرى ، سجل رقم (٢) ، ص ٩٣ .

(٣) على سبيل المثال حدث ١١٧٩هـ / ١٧٦٦م ، نزاع بين الملتزم حمودة بن الشيخ يوسف المروقى ، وبين الملتزم عبد الرحمن أغا تابع المصونة حسن شاه ، حول حصة قلدها قيراط واحد من ناحية «بردين بولاية الشرقية» وبعد أن طال النزاع بينهما ، عرض الأمر على الديوان العالى ، وبعد مناقشته ، أصدر الوزير حمزة باشا (شوال ١١٧٩-١١٨٠ الموافق مارس ١٧٦٦-١٧٦٧) أمره الشريف بتمكين «عبد الرحمن أغا تابع حسن شاه» من القيراط طبقاً للتقسيم الثابت باسمه فى دفاتر المقاطعة بالديوان العالى ، وعملاً بحجة التقابل والإسقاط ، وقد قامت أجهزة الإدارة للحلية ، بتمكين عبد الرحمن أغا من القيراط المذكور فعلاً .

• أرشيف للمحكمة الشرعية : سجلات الديوان العالى ، سجل (٢) ، مادة (١٠٩) .

إلتزاماتهم حتى تمكن بعض الملتزمين من وقف حصصهم ، كما تمكن ورثة بعضهم ، من استخلاص حصص الإلتزام من الروزنامة دون «حلوان»<sup>(١)</sup> ، ولطول بقاء الملتزمين ، وورثتهم في حصص الإلتزامات ، أصبحت المصادر المعاصرة تطلق على القرى عبارات «بلادهم» أو «قراهم» ، أو «تعلقهم» على حد تعبير سجلات الروزنامة ، ووثائق المحكمة الشرعية<sup>(٢)</sup> ، وفي أثناء عمليات الصراع بين البيوت المملوكية في القرن الثامن عشر ، أصبح الإستيلاء على «بلاد» الأمراء المقتولين أو الهاربين ، أحد المطامع الرئيسية للفريق المنتصر<sup>(٣)</sup> .

ورغم هذه الحقوق القوية ، التي اكتسبها الملتزمون على حصص إلتزاماتهم فإن ذلك لم يعطهم سوى حق الإنتفاع بها دون حق ملكية رقبتهما ، الذي استبقت عليه الدولة في يدها ، وإن كان تميم سلطة الدولة في القرن الثامن عشر ، جعل حق الإنتفاع يرتقى إلى مرتبة حق الملكية الخاصة ، وإن لم يكن كذلك قانوناً ، تلك هي الحقوق التي اكتسبها الملتزم على حصة التزامة .

#### (ب) حقوق الفلاح على أرض أثره أو مساحته :

الواقع أن نظام الحيازة هذا ، كما وضح من وثائق المحكمة الشرعية ، أعطى الفلاح الكثير من الحقوق على أرض «أثره» أو «مساحته» فقد أصبح من حق الفلاح (أولاً) أن يشارك غيره في زراعة أرض أثره ، أو مساحته ، أو يؤجرها لغيره لمدة سنة أو أكثر ، نظير مبلغ من المال ، أو قدر من الغلال ، يتفقان عليها أي أنه أصبح من حق الفلاح ، أن ينتفع بأرض «أثره» أو «مساحته» كيف شاء الإنتفاع بالزراعة

(١) الجبرتي ، عبد الرحمن بن حسن : «عجائب الآثار» ، ج ١ (حوادث ١١٣٠ هـ - ١٧١٨ م) ص ٥٤ .

• الدمرداش ، أحمد كتحدا عزبان : المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٣١٠ .

(٢) أرشيف المحكمة الشرعية : سجلات إسقاط القرى : سجل رقم (٢) ، ص ١٠٧ .

• دار المحفوظات العمومية : مخزن (١٨) ، حين (١٩) ، دفاتر الترابيع ١٦٠٥ ، ١٦٠٨ ، ٤٩ .

(٣) الدمرداش ، أحمد كتحدا عزبان : المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٣٢١ ، ٣٢٢ .

على حد تعبير وثائق المحكمة الشرعية<sup>(١)</sup> .

(ثانيًا) كذلك اكتسب الفلاح حق رهن «أرض أثره» أو جزء منها ، وهو ما عرف «الغاروقة» لمدة قد تطول ، وقد تقصر ، نظير المبلغ الذى يتسلمه الفلاح من الشخص الذى رهن له «أرض أثره» ، وقد اتضح من وثائق المحكمة الشرعية ، أن هذا الحق بالذات قد أدى إلى أكثر من المشاكل بين الفلاحين أنفسهم ، ولجأوا إلى القضاء لحلها ، ولكن فى كثير من الحالات التى سجلتها وثائق المحكمة الشرعية ، اتضح أن الراهن كان فى غالب الأحيان ، يترك «أرض أثره» فى يد الشخص الذى رهنها له لمدة يطول أمدتها ثم يأتى بعد ذلك ورثته ، ويطالبون باسترداد هذه الأرض فكان الآخرون ينكرون عليهم هذا الحق ، نظرًا لطول المدة ، التى وصل أمدها ، فى بعض الحالات إلى ستين عامًا ، ومن هنا كانت تثار المنازعات الحادة بينهم ، حتى اضطرت الإدارة والقضاء إلى تعيين مدة خمس عشرة سنة ، لا يحق بعدها للراهن ، ولا لورثته استرداد «الغاروقة» ، وقد صيغت كقاعدة قانونية أن «دعوى الأتيان لا تسمع بعد مضى خمس عشرة سنة»<sup>(٢)</sup> .

(ثالثًا) هذا بالإضافة إلى أن الفلاح كان له حق الاستمرار «فى أرض أثره» أو «مساحته» وليس من حق الملتزم ، أو أية جهة إدارية إبعاده عنها مادام يقوم بتسديد ما عليها من أموال أميرية ، وضرائب إضافية أخرى كما سنرى ذلك فى حينه ، تلك هى أهم الحقوق التى اكتسبها الفلاح على «أرض الفلاحة» .

من العرض السابق لصورة الإلتزامات ، ولحقوق كل من الملتزمين ، والفلاحين يتضح أن النظام ، فى بدايته ، كان يحمل فى مظاهره سمة النظام الإقطاعى ، وإن لم يكن كذلك فى واقعه ، وإنما كان أقرب شكل إلى النظام الإقطاعى ، مع ملاحظة أن النظام الإقطاعى فى أوروبا ، أوجد قيادات من بين الإقطاعيين تزعمت حركات

(١) أرشيف المحكمة الشرعية : محافظ دشت ، مخططة رقم ٢٩٢ .

(٢) أرشيف المحكمة الشرعية ، سجلات مبايعات الباب العالى ، سجل ٢٨٣ ، مادة ٤٤٤ ، ص ٣٠٢ .



المقاومة ضد الحكومة ، بعكس ما كان عليه الحال فى نظام الإلتزام ، الذى لم يصل إلى هذه المرحلة وكَمْ يخرج من بين الملتزمين مَنْ يتزعم أىَّ معارضة ضد أجهزة الإدارة ، بَلْ إِنَّا نجد فى نظام الإلتزام أَنَّ الملتزمين والجهاز الذى يتبعهم فى القرية ساروا فى ركاب الحكومة ، وَرَبَّمَا يمكن تعليل هذه الظاهرة بأن أكثر الملتزمين كانوا من خارج الريف من بين الأمراء المالكين والعسكريين . أى الفئات التى كانت لها علاقة بالسلطة ، وكذا فَإِنَّهَا لم تكن فى حاجة إلى معارضتها<sup>(١)</sup> .

وعلى كل فَإِنَّ نظام الإلتزام ظل محافظًا على سمته الشبيهة بالنظام الإقطاعى حتى النصف الأول من القرن الثامن عشر على الأقل ، حيث بدأت عوامل كثيرة تشوب النظام ، وتجعله يتحلل ، ويدخل فى مرحلة تدهوره ، التى أدت إلى إفلاسه فى نهاية الأمر ، والإجهاز عليه ، ولدراسة هَذَا التطور لابد من دراسة فئات الملتزمين وإتماءاتهم ، وحجم الإلتزامات التى كانت فى أيديهم .

### فئات الملتزمين :

لإيضاح فئات الملتزمين ، وإتماءاتهم ، وحجم كل فئة ، وضعت الجدولين التاليين ، طبقًا للمعلومات . التى وردت بدفاتر الإلتزام ، أحدهما خاص بفترة بداية تطبيق النظام فى مصر ١٠٦٩هـ / ١٦٥٨م ، والثانى خاص بنهاية القرن الثامن عشر ١٢١٢هـ / ١٧٩٧م ، أى قبل وصول الحملة الفرنسية مباشرة ، وذلك حتى يمكن بمقارنة المعلومات الواردة بهذين الجدولين ، استخلاص بعض الزور ، التى توضح تطور النظام والفئات التى شاركت فى هَذَا النظام وفى ضوء هذه المعلومات ، كذلك يمكن دراسة الظروف التى أدت إلى دخول كل فئة إلى ميدان الإلتزام :

(١) وحيد ، صبحى : فى أصول المسألة المصرية ، ص ٧٩ .

• جرجس ، فوزى : «دراسات فى تاريخ مصر السياسى منذ العصر المملوكى» ، ص ص ١٥-١٦ .

جدول رقم (١)

بيان بمعدد لللتزمين وفئاتهم من واقع دفترى الالتزام  
رقم (١) ، (٢) ١٠٦٩-١٠٧١-هـ / ١٦٥٨-١٦٦٠م

الولاية	عدد لللتزمين	عليك ومسكرين	حرب وغيرهم
جرجا	١٥٩	١١٨	٤١
ليرم	٦٠	٤٧	١٣
بهناوية	١٣٢	١٠٣	٢٩
أشمولون	٦١	٥٨	٣
أقلام مفرقة	٢٨	٢٥	٣
شرقية	٤٦٨	٤٤٠	٢٨
منصورة ومترلة	٣٥٨	٣٤٤	١٤
فارسكور	١٢	٩	٣
قلليوب	٩٠	٨٨	٢
بحيرة	٢٢٣	٢٠٦	١٧
القطيح	١٢٣	١٢٣	—
الجملة	١٧١٤	١٥٦١	١٥٣

جدول رقم (٢)

بيان بمعدد لللتزمين وفئاتهم من واقع دفترى الالتزام  
رقم (٧٩٢) ، (٧٩٣) ١٢١٢-هـ / ١٧٩٧م

الولاية	عدد لللتزمين	عليك ومسكرين	حرب	نساء	علماء	نجار
جرجا	٢٠٠	٩١	٨٤	—	٢٢	٣
ليرم	١٤٣	٦٥	٤٧	٩	٧	١٥
بهناوية	٥٤٥	٣٥٩	١١٣	٢٧	٣٧	٩
أشمولون	٢١٩	١٠٨	٦٩	١٧	١٨	٧
أقلام مفرقة	٤٤٣	٢٦٣	٨٩	١٩	٦٧	٥
شرقية	٩٨٧	٥٧٦	١٢٧	٢١٢	٦٥	٧
منصورة ومترلة	٧٥٧	٤٥١	١١٢	١٢٣	٥٧	٤
فارسكور	١٧	١٣	٣	—	١	١
قلليوب	٢٩٥	١٥٧	٦٥	٥٤	١٧	٢
بحيرة	٥٨٣	٣٤٤	١٢٧	٩٧	١٢	٣
القطيح	٢٣١	١٨٩	٢٥	١٢	٤	١
الجملة	٤٤٢٠	٢١١٦	٨٦٠	٥٨٠	٣٠٧	٥٧

(١) ، (٢) دار للمحفوظات العمومية : مخزن (١) تركى ، عيون من رقم ١-١٣ دفاتر الالتزام الخاصة بالوجهين  
البحرى والقبلى ، حيث قمت بإحصاء هذه الفئات ورتبتها فى هذين الجدولين .

مِنْ هَذَيْنِ الْجُدُولَيْنِ يُمْكِنُ إِسْتِخْلَاصُ الْحَقَائِقِ التَّالِيَةِ :

(أولاً) إِنَّ الإِلْتِزَامَ فِي بَدْءِ أَمْرِهِ كَانَ قَصِيراً عَلَى الْفُتَاتِ الْقَادِرَةِ مِنَ الْأُمَرَاءِ الْمَمَالِكِ وَرِجَالِ الْأَوْجَاقَاتِ ، وَمَشَائِخِ الْعَرَبِ ، وَقَلَّةٍ مِنَ الْعُلَمَاءِ وَالسَّادَةِ الْأَشْرَافِ ، حَيْثُ لَمْ يُسَجَّلْ فِي الدَّفْتَرِ الْأَوَّلِ ، سِوَى إِسْمِ الشَّيْخِ يَوْسُفَ الْحَنْبَلِيِّ<sup>(١)</sup> وَمُحَمَّدِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْبَكْرِيِّ الصَّدِيقِيِّ<sup>(٢)</sup> ، وَاسْمِ شَيْخِ بِلْدٍ وَاحِدٍ هُوَ : شَرِيفُ عَيْسَى شَيْخِ بِلْدَةِ بَرْدُومٍ تَابِعِ الْفَيُومِ ، وَقَدْ كَانَتْ الْفُتَاتُ الْغَالِبَةُ عَلَى الإِلْتِزَامَاتِ ، كَمَا هُوَ وَاضِحٌ مِنَ الْجُدُولِ رَقْمِ (١) ، الْمَمَالِكِ وَرِجَالِ الْأَوْجَاقَاتِ<sup>(٣)</sup> ، حَيْثُ إِنَّ نَسَبَتَهُمْ كَانَتْ تُمَثِّلُ (٧٠ ، ٩١ ٪) مِنْ مُجْمُوعِ عَدَدِ الْمُتَلَزِّمِينَ .

(ثانياً) يَتَضَحُّ مِنَ جُدُولِ رَقْمِ (١) كَذَلِكَ أَنَّ حِجْمَ الْإِلْتِزَامَاتِ ، كَانَ كَبِيراً إِلَى حَدِّ مَا حَيْثُ إِنَّ عَدَدَ الْمُتَلَزِّمِينَ فِي جَمِيعِ الْبِلَادِ لَمْ يَزِدْ عَلَى (١٧١٤) مُتَلَزِّماً ، وَهَكَذَا بِخِلَافِ مَا حَدَثَ فِي نَهَايَةِ الْقَرْنِ الْقَامِنِ عَشْرَ ، حَيْثُ وَصَلَ عَدَدُ الْمُتَلَزِّمِينَ ، كَمَا هُوَ وَاضِحٌ مِنَ الْجُدُولِ رَقْمِ (٢) ، (٤٤٢٠) مُتَلَزِّماً أَيْ ، وَصَلَ إِلَى مَا يَقَارِبُ قَدْرَ مَرَّتَيْنِ وَنِصْفٍ مِنْ مُجْمُوعِ عَدَدِ الْمُتَلَزِّمِينَ عِنْدَ بَدَايَةِ تَطْبِيقِ النِّظَامِ فِي مِصْرَ ، مَعَ التَّسْلِمِ بَعْدَ دَقَّةِ الْإِحْصَاءِ الثَّانِي الْخَاصِّ بِنَهَايَةِ الْقَرْنِ الثَّامِنِ عَشْرَ ، لِأَنَّ عَدَدَهُمْ بِالتَّأَكُّدِ فِي وَاقِعِ أَمْرِهِ كَانَ أَكْثَرَ مِنْ هَذَا ، حَيْثُ إِنَّ هُنَاكَ عِبَارَاتٍ ، فِي كَثِيرٍ مِنْ دَفَاتْرِ الإِلْتِزَامِ الْخَاصَّةِ بِالْقَرْنِ الثَّامِنِ عَشْرَ ، تُوْحِي بِهَذَا الْإِعْتِقَادِ ، فَمَثَلًا أَمَامَ كَثِيرٍ مِنَ الْخَصَصِ ، كَانَتْ

(١) الْحَنْبَلِيُّ ، الشَّيْخُ يَوْسُفُ : هُوَ مَرْعَى بْنُ يَوْسُفَ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ أَحْمَدَ الْكُرْمِيِّ : نَسَبُهُ إِلَى طُورِ كِسْرَمَ بِلْدَةِ بَالْقُرْبِ مِنْ نَابِلُسَ ، حَضَرَ إِلَى الْقَاهِرَةِ وَدَرَسَ عَلَى شَيْوَعِهَا ، ثُمَّ تَصَدَّرَ لِلتَّدْرِيسِ بِالْأَزْهَرِ ، وَكَثُرَ مِنْهُ الْمَوْلاَفَاتُ أَهْمُهَا «نَزْمَةُ النَّاطِرِينَ فِيمَنْ وَكَيْ مِصْرَ مِنَ الْخُلَفَاءِ وَالسَّلَاطِينِ» ، مَخْطُوطٌ بِالْمَكْتَبَةِ الْوُطْنِيَّةِ فِي مِيُونِيخَ تَحْتَ رَقْمِ Cod Arab 889 .

ثُمَّ أَصْبَحَ مُتَلَزِّماً ، أَنْظَرُ : مُحَمَّدٌ سِيدَ كِيَلَاتِي : «الْأَدَبُ الْمِصْرِيُّ فِي ظِلِّ الْحُكْمِ التُّرْكِيِّ» ص ٢٨٠-٢٨١ .

● دَكْتُورُ عَبْدِ الْكَرِيمِ رَافِقُ ، الْمَصْدَرُ السَّابِقُ ، ٤٣٢ .

(٢) الصَّدِيقِيُّ ، مُحَمَّدُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْبَكْرِيُّ : هُوَ أَحَدُ أَبْنَاءِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي الْحُسَيْنِ الْبَكْرِيِّ الصَّدِيقِيِّ ، وَكَانَ عَالِماً جَلِيلاً ، وَكَانَ لِلنَّاسِ فِيهِ اعْتِقَادٌ عَظِيمٌ .

● الْبَكْرِيُّ ، مُحَمَّدُ تَوْفِيقُ : «بَيْتُ الصَّلَاقِ» ، ص ١٩٧ .

(٣) دَارُ الْمَحْضُوطَاتِ الْعُمُومِيَّةِ ، مَخْزَنُ (١) ، عَيْنُ (١) ، دَفْتَرُ الْإِلْتِزَامِ رَقْمِ (١) خَاصَّ بِالْفَتْرَةِ مِنْ (١٠٦٩-١٠٧١هـ/

١٦٥٨-١٦٦٠م) .

تكتب عبارات «التزام أولاد عبد الرحمن أفندى» ، أو التزام حريم مير اللوا محمد بيك الألفى» ، أو «حريم حسن أغا» وغيرها من العبارات المبهمة<sup>(١)</sup> ، وكذلك فعند إنشاء هذا الإحصاء اضْطُرَّتْ إلى إعتبار أصحاب هذه الحصة ، بعد ملتزم واحد على أساس الحصة ، ومما يؤيد رأينا هذا فى أن عدد الملتزمين كان أكثر من العدد الوارد بالجدول رقم (٢). ما ذكره دى شابرول De Chabrol أحد علماء الحملة الفرنسية من أن عدد الملتزمين فى وقت الحملة كان حوالى (٦٠٠٠) ستة آلاف ملتزم<sup>(٢)</sup> على كل فإن هذه الكثرة فى عدد الملتزمين ، تضع أمامنا حقيقة هامة ، هى صغر حجم الإلتزامات وتفتتها فى نهاية القرن الثامن عشر بصورة تسترعى الإنتباه ، وبخاصة فى ولايات البهنساوية ، والشرقية ، والقلبوية ، كما هو واضح من مقارنة أرقام الجدولين .

(ثالثاً) بمقارنة الجدول رقم (٢) بالجدول رقم (١) يتضح أن هناك فئات دخلت ميدان التزام الأراضى الزراعية فى القرن الثامن عشر ، ولم تكن من بين الفئات التى شاركت فيه منذ بدء تطبيقه فى مصر ، وهذه الفئات هى : التجار ، والنساء ، كما يلاحظ من المقارنة زيادة عدد العلماء الذين أصبحوا يشاركون فى إلتزامات الأراضى ، وسوف ندرس الظروف ، التى أدت إلى مشاركة كل فئة فى حينها .

(رابعاً) يتضح من الجدول رقم (٢) أن هناك ولايات لم تشارك النساء فى إلتزاماتها مثل جرجا وفارسكور ، وربما كان مرجع ذلك أن التزامات هاتين الولايتين بقيت محافظة على تماسكها ، وكبر حجمها كما هو واضح من المقارنة ، حيث إن ولاية جرجا ، كان عدد ملتزميها عند بدء تطبيق النظام فى مصر (١٥٩) ملتزماً ، وفى نهاية القرن الثامن عشر ، وصل عدد ملتزميها إلى (٢٠٠) ملتزم أى أنه لم يزد بنفس النسبة التى زاد بها عدد ملتزمى الولايات الأخرى كما هو واضح من الجدولين . وكذلك فارسكور ، كان عدد ملتزميها عند بدء تطبيق النظام (١٢) ملتزماً ، وفى نهاية القرن الثامن عشر ، وصل عدد ملتزميها إلى (١٧) ملتزماً .

(١) دار للبحوث العامة : مخزن (١٨) ، عين (١٩) دفاتر الترايع ١٦٠٥ ١٦٠٨ ، ٤٩ .

(١) Chabrol M. Ce.: Essai sur les Moeurs des habitants Modernes de L'Egypte Tome 2, pp. 360-367.

وفى ضوء هذه الأمور ، يمكن مناقشة الظروف ، والمراحل التى بدأت الفئات الأخرى فيها تشارك فى ميدان التزام الأراضى الزراعية ، فقد وضح من الجدول الأول ، أن الفئات ، التى استحوذت على الالتزامات هى المالك ، ورجال الأوجاقات أو المستمون إليها ومشايخ العرب . وقلة من العلماء والأشراف . هذا بخلاف ما ظهر من الجدول الثانى . حيث وضح أن هناك فئات جديدة بدأت تدخل هذا الميدان ، مثل : التجار ، والنساء ، ويفحص دفاتر الالتزام الخاصة بالوجهين البحرى والقبلى ، منذ بداية تطبيق نظام الالتزام فى مصر ١٠٦٩هـ / ١٦٥٨م ، وحتى عام ١١٤١هـ / ١٧٢٨م ، كانت فئات الجدول الأول هى التى تلتزم الأراضى الزراعية . وفى ١١٤١هـ / ١٧٢٨م ، سجل الدفتر رقم (٢٩٣) الخاص بولايات الوجه البحرى ، إسم أول تاجر يدخل ميدان الالتزام هو : محمد الدادة الشرايى كبير تجار البن بالقاهرة كملتزم لقرية الدمنوية بكامل الحصة ، وذكرت هذه الحقيقة كذلك وثائق المحكمة الشرعية ، وسجلات إسقاط القرى ، التى يحمل أول سجل منها هذا التاريخ (١١٤١هـ / ١٧٢٨م)<sup>(١)</sup> ، كما سبقت الإشارة وبناء على هذه المعلومات ، يمكن الحكم بأن أول فئة خلاف الفئات الأولى التى دخلت فى النظام منذ تطبيقه فى مصر ، كانت هى : فئة التجار .

### دخول التجار ميدان الالتزام :

يمكن التأريخ لدخول هذه الفئة ، ميدان التزام الأراضى الزراعية ، فى ضوء المعلومات السابقة بعام ١١٤١هـ / ١٧٢٨م ، وقد ثبت من وثائق المحكمة الشرعية ، وسجلات إسقاط القرى ، أن فئة تجار البن بالذات ، هى التى كان لها فرصة السبق ، فى هذا الميدان .

ويمكن الربط بين دخول هذه الفئة ميدان الالتزام ، والاحداث السياسية التى كانت مصر تمر بها فى ذلك الوقت ، فالصراعات السياسية والعسكرية التى شهدتها

(١) دا للحفظات العمومية : مخزن (١) ، عين (٩) ، دفتر التزم رقم (٢٩٣) .

• أرفيف للمحكمة الشرعية : سجلات إسقاط القرى ، سجل (٣) ، ص ٨٧ .

القرن الثامن عشر ، بين البيوت المملوكية التي كانت تسيطر على معظم الإلتزامات ، وانقسام هذه البيوت فيما بينها ، إلى : فقارية ، وقاسمية ، وقارذ غلية ، ثم فترة حكم على بك ، وصراعه مع الأمراء المماليك المعارضين لنفوذه وأعاونهم من شيوخ العرب ، فى الوجهين البحرى والقبلى ، ثم فترة الحكم الثنائى بين إبراهيم بك ومراد بك (١٧٧٥-١٧٩٨) بعد صراع مرير بين الأمراء المماليك ، وانقسامهم إلى أمراء «قبليين» و«بحريين» على حد تعبير الجبرتي<sup>(١)</sup> ، كانت هذه الصراعات بأحداثها الدامية من أهم العوامل التى أفسحت المجال لفئة التجار لدخول ميدان التزام الأراضى الزراعية ، وباستمرار هذا الصراع استمر دخول التجار هذا الميدان ، وتعدى تجار البن إلى غيرهم من فئات التجار مثل تجار الأقمشة ، والسلاح ، وغيرهم<sup>(٢)</sup> ، وذلك لأن كثيراً من الأمراء لحاجتهم إلى الأموال لإنفاقها على التجاريد التى يعدونها ضد منافسيهم كانوا يجدون فى حصص التزاماتهم الضمان لحصولهم على هذه الأموال ، فلجأوا إلى إسقاطها واستتجارها فى نفس الوقت ، ولجأوا فى الحصول على هذه الأموال إلى فئة التجار ، التى توفر لديها رأس المال ، وقد وجدت هذه الفئة بالتالى فرصتها فى استثمار رأس مالها ، عن طريق حصولها على قيمة إيجار حصص الإلتزام ، فوق رأس مالها ففى غالب الأحيان كان التجار يقومون بتأجير الحصص المسقطه لهم فى نفس الوقت ، وذلك لعدم معرفتهم بشئون الزراعة .

هكذا أحد العوامل التى أفسحت مجال إلتزام الأراضى الزراعية أمام فئة التجار . عامل ثان ، تمثل فى رأس المال الضخم الذى أصبحت تحوزه هذه الفئة نتيجة لإشتغالها بتجارة البن ، التى أصبحت تمثل السلعة الرائجة ، نظراً لإنتشار شراب القهوة فى كل الأوساط الاجتماعية المصرية فى ذلك العصر ، حتى أصبحت فئة التجار تمثل الرأسمالية المصرية الناشئة ، وأوضح نموذج لهذه الفئة التجارية الرأسمالية الحاج محمد دادة الشرايبي الذى كثرت له عمليات إسقاط القرى من الأمراء المماليك

(١) الجبرتي ، عبد الرحمن بن حسن : «عجائب الآثار» ، ج ٢ (حوادث ١١٩٢هـ - ١٧٧٨م) ص ٢١ ، ٢٥ .

\* René et Georges Cattaul.: Mohamed-Aly et L'Europe, pp. 14-16.

(٢) أوشيف للحكمة الشرعية : سجلات إسقاط القرى ، سجل (٣) ص ٦٩ ، ٨٤ ، ٩٢ ، ٩٤ ، ٩٥ ، ٩٩ ،

وأتباعهم ومرقوقيهم بصورة تسترعى الإنتباه ويكفى دلالة على مبلغ ثراء هذا التاجر أنه عند وفاته ترك ألف وأربعمائة وثمانون كيساً خلاف خان الحمزاوى ، وغيره من الأملاك ، وخلاف الرهن الذى تحت يده من البلاد وفائضها ستون كيساً ، والبلاد المختصة به أربعون كيساً ، وذلك خلال الجاهلية والوكاتل ، والحمامات ، وثلاث مراكب فى بحر القلزم وكل المال هذا كونه من عمله بتجارة البن ، حيث إنه لم يرث من أبيه عند وفاته (١١١١ هـ - ١٧٠٠ م) سوى تسعين كيساً<sup>(١)</sup> .

وهكذا تمكنت هذه الفئة عن طريق عملها بالتجارة من تكوين رأس المال الضخم الذى مكنها بالتالى من دخول ميدان التزام الأراضى الزراعية ، واستثمار رأس مالها فيه .

وقد سجلت وثائق المحكمة الشرعية ، وسجلات إسقاط القرى ، الكثير من حالات إسقاط القرى إلى الحاج محمد دادة الشرايى ، ثم إنه الحاج قاسم من بعده ، ولم تكن هذه الحالات مقصورة على منطقة معينة ، وإنما اتسعت لتشمل مناطق عديدة فى جميع أرجاء البلاد ، بل إن الأمر لم يقف بالحاج قاسم الشرايى . كما اتضح من وثائق المحكمة الشرعية إلى حد المضاربة فى ميدان التزام الأراضى الزراعية بإسمه ، بل تعداه إلى قيامه بالوكالة فى محكمة الباب العالى عن أشخاص آخرين فى شراء الالتزامات باسمهم<sup>(٢)</sup> ، وربما كان ذلك تهريباً من عمليات مالية بحتة ، أضف إلى ذلك أن الحاج قاسم الشرايى ، كما سجلت وثائق المحكمة الشرعية ، وسجلات الديوان العالى ، أنه كثيراً ما قام بالمضاربة فى شراء الالتزامات المحلولة من المزداد العلنى بالديوان ، وقام فى الوقت نفسه بإسقاطها أو تأجيرها لآخرين ، مدامت هذه العملية لتحقيق له ربحاً فوق رأس ماله الذى يدفعه فى المزداد<sup>(٣)</sup> ، وهذا يدل على أسلوب المضاربة التجارية الذى بدأت تتبعه هذه الفئة فى ميدان التزام الأراضى

(١) الجبرى ، عبد الرحمن : «عجائب الآثار» ، ج ١ ، ص ٨٧ .

(٢) أرشيف للمحكمة الشرعية : سجلات إسقاط القرى ، سجل (٣) ص ٦ ، ص ٨٧ ، سجل (٢) ص ١٠٩ ، ٩٥ ،

(٣) أرشيف للمحكمة الشرعية : سجلات إسقاط القرى ، سجل (٣) ، ص ٩٥ .

الزراعية . فهي لم يكن يهتمها في المحل الأول سوى تحقيق الربح .

ولم تكن أسرة الشرايبي هي الأسرة الوحيدة التي دخلت هذا الميدان وإنما هناك الكثير من الأسماء التي ذكرت في وثائق المحكمة الشرعية ، وسجلات إسقاط القرى ودفاتر الالتزامات بعد ١١٤١هـ / ١٧٢٨م ، ويكفي أن نذكر أبرز هذه الأسماء التي شاركت في هذا المجال مثل : الخواجا أحمد حديق المغربي من أعيان تجار البن ، الخواجا الحاج محمد حماد الفيومي من أعيان تجار البن ، والخواجا الحاج أسعد من التجار بسوق السلاح ، والخواجا الحاج علي حماد من التجار بمصر ، والخواجا الحاج علي كميلان من أعيان التجار في البن ، هذه بعض الأسماء على سبيل المثال لا الحصر ، حيث إن هناك كثيراً من الأسماء التي تحويها الوثائق والسجلات<sup>(١)</sup> ، وقد وصل عدد هؤلاء التجار طبقاً للجدول رقم (٢) السابق الذكر (٥٧) ملتزماً ، ووصلت نسبتهم (١,٣ ٪) تقريباً من مجموع عدد الملتزمين ودخول هذه الفئة في ميدان إلزام الأراضي الزراعية ومضاربتها فيه ، وبهذه الصورة يدل دلالة قاطعة نشوء رأسمالية تجارية في مصر منذ بداية القرن الثامن عشر .

### دخول العلماء ميدان الالتزام :

سبقت الإشارة أن العلماء دخلوا ميدان الالتزام منذ بدء تطبيق النظام في مصر ، حقيقة أن عددهم كان من القلة كما وضع من الدفاتر الأولى للالتزامات بحيث إن عددهم لم يكن يشكل نسبة تذكر في داخل الإحصاء الأول الذي سبق ذكره ، أما في الإحصاء الثاني والخاص بنهاية القرن الثامن عشر ، فقد إزداد عددهم بصورة كبيرة وأصبح يشكل نسبة لا بأس بها ، حيث وصل إلى أكثر من ثلاثمائة ملتزم (٣٠٧) أي أن نسبتهم أصبحت (٦,٩ ٪) من النسبة الكلية للملتزمين ، بل إن بعض العلماء في نهاية القرن الثامن عشر أصبح يلتزم عدة قرى مثل : الشيخ عبد الله الشرقاوي<sup>(٢)</sup> ،

(١) أرشيف للمحكمة الشرعية : سجلات إسقاط القرى ، سجل (٣) ، ص ص ١٩ ، ٨٤ ، ٩٢ ، ٩٤ ، ٩٥ ، ٩٩ ، ١٠٥ ، ١٠٦ .

(٢) عبد الله الشرقاوي : هو عبد الله بن حجازي بن إبراهيم الشرقاوي ، ولد ١١٥٠هـ - ١٧٣٧م بقرية الطويلة ، محافظة الشرقية ، تعلم بالأزهر الشريف ، وتصدر للتدريس فيه ، ثم تولى مشيخة الأزهر ١٢٠٨ - ١٢٢٧هـ ، =



والشيخ محمد شتن<sup>(١)</sup> ، وغيرهم ، وقد كان الجبرتي أحد الملتزمين كذلك .  
وَمِنْ أَمِّهِمُ الْعَوَامِلُ الَّتِي أَدَّتْ إِلَى إِزْدِيَادِ عِدَدِ الْعُلَمَاءِ فِي مِيزَانِ الْإِلْتِمَازِ مَا يَلِي :

(أولاً) إِنَّ بَعْضَ الْعُلَمَاءِ انْحَدَرُوا مِنْ أَبَاءٍ كَانُوا فِي الْأَصْلِ مُلْتَزِمِينَ ، فَوَرِثُوا طَبَقًا لِمَا أَصْبَحَ شَائِعًا فِي هَذَا الْمَجَالِ لِإِلْتِمَازِهِمْ ، بَلْ وَغَمَّهَا عِنْدَمَا آكَلَتْ إِلَيْهِمْ مِثْلُ : الشَّيْخِ مُحَمَّدِ الْأَمِيرِ حَيْثُ قَالَ عَنْ نَسَبِهِ «مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدِ الْأَمِيرِ سَبَبُ تَلَقُّيْنَا بِهِ أَنَّ جَدِّي الْأَقْرَبَ أَحْمَدَ وَوَالِدَهُ عَبْدِ الْقَادِرِ كَانَا ذَوِي إِمَارَةٍ حَكَمَ فِي بِلَادِ الصَّعِيدِ ، أَخْبَرَنِي أَهْلِي أَنَّ أَصْلَهُمْ مِنَ الْمَغْرِبِ ، وَنَزَلُوا بِمَصْرٍ عِنْدَ سَيِّدِي عَبْدِ الْوَهَّابِ أَبِي التَّخْصِيصِ الْوَفَائِي ، وَرَأَيْتُ ذَلِكَ فِي وَثَائِقٍ قَدِيمَةٍ لَنَا ، وَأَخْبَرَنِي بِنَحْوِهِ شَيْخُ السَّادَاتِ ، ثُمَّ إِلْتَزَمُوا بِبِلَادِهَا مِنْهَا «سِنْبُو» ، وَبِهَا وَلِدْتُ يَوْمَ الْارْبِعَاءِ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ سَنَةَ أَرْبَعٍ وَخَمْسِينَ وَمِائَةٍ وَالْف (١١٥٤/١٧٤٢)<sup>(٢)</sup> » وَقَدْ ثَبِتَ أَنَّهُ وَرِثَ بَعْضَ هَذِهِ الْإِلْتِمَازَاتِ ، وَأَضَافَ إِلَيْهَا<sup>(٣)</sup> .

(ثانيًا) دَخَلَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ مَجَالِ الْإِلْتِمَازِ عَنْ طَرِيقِ إِشْرَافِهِمْ عَلَى أَرْضِي الْوَقْفِ الَّتِي أُتِاحَ لَهُمْ مَجَالُ الثَّرَاءِ إِلَى حَدِّ مَا ، وَعِنْدَمَا تَفَتَّتِ الْإِلْتِمَازَاتُ وَكَثُرَتْ عَمَلِيَّاتُ إِسْقَاطِهَا وَأَصْبَحَ شَأْنُ الْإِلْتِمَازَاتِ شَأْنَ آيَةِ سُلْعَةٍ تَبَاعُ وَتَشْتَرَى بِكَثْرَةٍ تَقْدُمُ الْعُلَمَاءُ وَاقْتَحَمُوا هَذَا الْمِيزَانَ لِإِسْتِفْلَالِ رَأْسِ الْمَالِ الَّذِي تَوْفَّرَ لَدَى بَعْضِهِمْ وَشَجَعَهُمْ عَلَى ذَلِكَ أَنَّ كَثِيرًا مِنْهُمْ مِنْ أَصُولٍ رِيفِيَّةٍ ، وَشَرَاءُ حَقِّ الْإِنْتِفَاعِ بِالْأَرْضِ يَتِيحُ لَهُمْ قَدْرًا كَبِيرًا مِنَ النُّفُوزِ وَالاحْتِرَامِ فِي مَنَاطِقِهِمْ ، وَيُؤَكِّدُ هَذِهِ الْحَقِيقَةَ أَنَّهُ بِفَحْصِ دَفَاتِرِ الْإِلْتِمَازِ وَالْوَثَائِقِ الَّتِي ذَكَرْتُ فِيهَا لِإِلْتِمَازَاتِ الْعُلَمَاءِ ، إِتَضَحَّ أَنَّ حَصَصَ الْعُلَمَاءِ كَانَتْ

= / ١٧٩٣-١٨١٢م وله مواقف سياسية الهامة في أواخر القرن الثامن عشر ، عين رئيسًا للديوان الذي ألفه بونابرت ، أنظر : الجبرتي : «عجائب الآثار» ، ج ٢ ص ٢٧٤ ، ٢٧٥ .

• الشناري ، عبد العزيز محمد : «صور من دور الأهرار في مقاومة الاحتلال الفرنسي في أواخر القرن الثامن عشر» ، ص ٢٩ .

(١) محمد شتن : الشيخ محمد شتن المالكي ، يذكر عنه الجبرتي أنه «كا مليكًا متمولًا ، أغنى أهل زمانه وكان للمترجم عماليك وعبيد وجوار ، توفي ١١٣٣هـ / ١٧٢١م .

(٢) محمد بن محمد الأمير المالكي : شرح المجموع ، ج ١ ، ص ٧-٦ .

(٣) دار المحفوظات العمومية : مخزن (١) تركي ، عين (٨) دفاتر التزامات الوجه القبلي دفتر رقم ٤٣ وما بعده .

دائماً تقع فى الولايات التى يتمون إليها<sup>(١)</sup> ، إِنْ كَمْ تَكُنْ فى قراهم نفسها فعلى الأقل فى القرى المجاورة لقراهم الأصلية .

### دخول النساء ميدان الالتزام :

بفحص دفاتر الالتزام ، ووثائق المحكمة الشرعية ، اتضح أَنَّ النساء دخلن ميدان الالتزام لأول مرة ١١٤٤هـ / ١٧٣٢م ، حيث وردت أول إشارة لإِسْم أو ملتزمة بدفتر الالتزام رقم (٢٩٢) الخاص بولايات الوجه البحرى ، وكانت هذه الملتزمة هى فابى المصانة معتوقة الأمير حسن بن عبد الله ، حيث إلتزمت بحق قيراطين بقرية ررقون<sup>(٢)</sup> تابع ولاية الغربية ، كما نصت على ذلك سجلات إسقاط القرى<sup>(٣)</sup> ، وبعد هَذَا التاريخ ازداد عدد الملتزمات بصورة تلفت النظر ، وقد اتضح مِنَ الإحصاء الثانى السابق الذكر أَنَّ عددهن فى نهاية القرن الثامن عشر ، وصل إلى (٥٨٠) ملتزمة ، وأنهن أصبحن يمثلن النسبة الثالثة مِنَ حيث العدد بين الملتزمين ، ووصلت نسبتهن إلى (١٣,٣ ٪) مِنَ النسبة الكلية<sup>(٤)</sup> . وقد اتضح مِنَ البيانات المسجلة دفاتر الإلتزامات الأمور التالية :

(أولاً) إشتراك أكثر مِنَ ملتزمة فى إلتزام قرية واحدة ، حتى أصبحت نسبتهن الغالبة فى بعض القرى مثل قرية منية عامر تابع ولاية الشرقية ، حيث وصل عدد الملتزمين فيها إلى خمس ملتزمات مِنَ ثمان ملتزمين فى هذه القرية ، وقرية بردنى تابع ولاية الشرقية ، حيث وصل عدد الملتزمات إلى ثلاث ملتزمات مِنَ خمس ملتزمين فى هذه القرية .

(١) دار المحفوظات العمومية : مخزن (١٨) عين (١٩) ، دفتر الترايع ١٦٠٥ ، حيث وجد بفحص هَذَا الدفتر أَنَّ معظم إلتزامات الشيخ عبد الله الشرقاوى مثلاً ، كانت واقعة فى ولاية الشرقية ، وقد سبق التعريف به .

(٢) زرقون : حالياً تبع مركز دمنهور ، محافظة البحيرة ، إسمها الأصلى منية ررقون ، ثم اختصر فى تاريخ ١٢٢٨هـ / ١٨١٣م ، إلى ررقون ، الإسم الذى لا تزال تعرف به الآن .

(القاموس الجغرافى : القسم الثانى ، ج ٢ ، ص ٢٨٦) .

(٣) دار المحفوظات العمومية : مخزن (١) عين (٩) دفتر التزام (٢٩٢) .

● أرشيف المحكمة الشرعية : سجلات إسقاط القرى ، سجل (٢) ، ص ١٠٧ .

(٤) انظر الجدول السابق ، ص ٨٨ .

(ثانيًا) وجدت بعض القرى كل ملتزميها من النساء مثل قرية تلبانة شرقية .

(ثالثًا) فى كثير من القرى سيطر النساء على نسبة أكثر من النصف ، من قواريط الحصة ، وصلت فى بعض القرى إلى تسعة عشر قيراطًا ، كما فى قرية منية عامر شرقية .

(رابعًا) بعض الملتزمات شاركن فى إلتزام أكثر من قرية ، بل إن متلزمة واحدة هى محبوبة معتوقة إبراهيم بك الكبير ، إلتزمت (٤٠) قيراطًا فى قرى مختلفة بولاية المنوفية<sup>(١)</sup> . تلك هى أهم الأمور ، التى يمكن إستخلاصها من المعلومات ، التى وردت بدفاتر الإلتزمات ، فَمَا هى الظروف التى أدت إلى دخول النساء ميدان التّزام الأراضى الزراعية ؟؟ ارتبط دخول النساء فى هَذَا الميدان بالعوامل التالية :

(أولًا) إشتداد عمليات الصراع بين الأمراء المماليك ، وانقسامهم إلى بيوت متنافسة على السلطة وعدم استقرار كثير من الأمراء فى مراكز النفوذ ، أدت كل هذه العوامل ببعض الأمراء إلى كتابة التّزاماتهم بأسماء زوجاتهم ومعتوقاتهم حتى يضمّنوا بقاء هذه الإلتزمات فى حوزتهم وحوزة أسرهم إذا مَا اضطربت أحوالهم وذلك بما لهم من ولاية شرعية على هؤلاء الزوجات والمعتوقات ، وكذا فإن دفاتر الإلتزمات سجلت كثيرًا من زوجات ومعتوقات كبار الأمراء كملتزمات مثل: حريم محمد بك الألفى ، وزوجات يوسف كاشف ، وزوجات إسماعيل بك ، وحريم محمد كاشف سكندراني ، ومعتوقات إبراهيم بك الكبير ، وغيرهن كثير<sup>(٢)</sup> ، وكل هؤلاء الأمراء السابقين كانوا أطرافًا فى هذه الصراعات العسكرية .

وقد حَدّوْا الأمراء المماليك غيرهم من الملتزمين ، وقد ذكر الجبرتي مَا يؤيد هذه الحقيقة قائلًا : فوقعت حادثة لشخص من الأجناد يقال لَهُ إسماعيل كاشف أبو الشرايط ، بيته بخط الخيمية قتله بماليكه ، وسبب ذلك على مَا سمعنا ، تقصيره

(١) دار المحفوظات العمومية : مخزن (١) ، محافظ الحجج الشرعية ، محفظة رقم (٨٢) ، مخزن (١٨) ، عين (١٩) ، دفاتر الترايع ١٦٠٥ ، ١٦٠٨ ، ٤٩ .

(٢) دار المحفوظات العمومية : مخزن (١) تركى ، دفاتر التّزام من دفتر رقم ٢٩٢ وما بعده ، مخزن (١٨) ، عين (١٩) ، دفاتر الترايع ١٦٠٥ ، ١٦٠٨ ، ٤٩ .

فى حقهم ، وفى تصرفه عدة حصص جارية فى إلتزامه ، فكتب تقسيطها بتمامها بإسم زوجته ؛ وكلم يكتب لهم شيئاً من ذلك»<sup>(١)</sup> .

وقد سجلت وثائق المحكمة الشرعية أسماء كثير من الأمراء المالكين الذين أصبحوا يشترون الإلتزامات بأسماء زوجاتهم أو معتوقاتهم .

(ثانياً) حق التوريث الذى اكتسبه الملتزمون ، على حصص إلتزاماتهم أتاح الفرصة أمام النساء أن ترثن ، بعض الإلتزامات ، أو حصصاً من إلتزامات أزواجهن ، أو أصحاب الولاية الشرعية عليهن .

(ثالثاً) الأعباء المالية الكثيرة ، التى أصبحت تفرض على الأراضى الزراعية ، باسم «الفرد» و «الكلف» و «الضرائب البرانية» ، وتكرارها والمغالاة فيها جعل ، الكثير من القادرين يعرضون عن توظيف أموالهم ، فى إلتزام الأراضى الزراعية ، خوفاً على ضياع رأس مالهم بل إن كثيراً من الملتزمين فى نهاية القرن الثامن عشر ، بدأوا يهجرون إلتزاماتهم ويسقطونها بأرخص الأسعار فأتاحت هذه الظروف سبيلاً آخر للنساء وغيرهن لشراء بعض الإلتزامات أو قراراتها من الإلتزامات وقد رصدت وثائق المحكمة الشرعية الخاصة بالنصف الثانى من القرن الثامن عشر العديد من هذه الحالات ، خاصة بعد أن تفتت الإلتزامات وأصبح حجمها صغيراً وصل فى بعض الحالات إلى أجزاء من قيراط .

### (رباب السجاجيد والاشراف :

شاركت هذه الفئة فى إلتزام الأراضى الزراعية ، منذ بدء تطبيق النظام فقد ثبت من الدفتر رقم (٢) (١٠٧١هـ / ١٦٦٠م) ، أن محمد عبد الرحمن البكرى الصديقى كان ملتزماً بحق ٤ قرايط فى قرية سلمون القماش تابع المنصورة<sup>(٢)</sup> ، ويفحص

(١) الجبرتي ، عبد الرحمن بن حسن : «عجائب الآثار» ، ج ٣ ، (حوادث صفر ١٢٠١ هـ / نوفمبر ١٧٨٦م) ، ص ١٣٤ .

(٢) دار المحفوظات العمومية : مخزن (١) ، محافظ الحجج الشرعية ، محفظة (٨٢) .

• دار الوثائق القومية ، الوثائق الخاصة ، محفظة رقم (٥) ، حجة رقم (٢٠٦) .

(٣) دار المحفوظات العمومية ، مخزن (١) تركى ، عين (١) ، دفتر التزم الوجه البحرى رقم (٢) .

الدفاتر الأولى اتضح أنَّ كثيرًا مِنَ السادة الأشراف وأرباب السجاجيد شاركوا فى الالتزامات فى مناطق متعددة ، بَلَّ إِنَّ هُنَاكَ أدلة تثبت مشاركة الإشراف فى إدارة الأراضى قبل تطبيق الالتزام ، أى فى ظل نظام المقاطعات أو الأمانات ، فقد ذكر الشيخ محمد بن أبى السرور البكرى أَنَّهُ كان فى عهده قرية بالمنوفية ، غالى الأجناد فى فرض الطلب عليها ، وقد سبقت الإشارة إلى ذلك<sup>(١)</sup> .

وقد أتاحت المكانة الدينية التى كانت تتمتع بِهَا هذه الفئة الفرصة أمامها للمشاركة فى إلتزام الأراضى ، والإشراف على إدارة أراضى الوقف ، التى كان بعضه موقوفًا على هَذِهِ الفئة ، وقد أدرجت هَذِهِ الفئة فى الإحصاء الثانى السابق الذكر ضمن فئة العلماء ، نظرًا لَأَنَّ كثيرًا مِنَ أسماء أفرادها التى وردت فى دفاتر الإلتزام كانت لَهَا مكانتها العلمية .

تلك هِىَ الفئات التى التزمت الأراضى الزراعية فى القرن الثامن عشر ، والظروف التى أفسحت السبيل أمام كل فئة مِنْهَا لولوج باب هذا الميدان والمشاركة فيه ، مع ملاحظة أَنَّهُ رغم دخول فئات كثيرة فى ميدان إلتزام الأراضى الزراعية فى القرن الثامن عشر فَإِنَّ الفئات التى ظلت غالبية ، هِىَ فئات المالكين ، والأجناد ، فقد كان عددهم فى نهاية القرن الثامن عشر (٢٦١٦) ملتزمًا مِنَ المجموع الكلى (٤٤٢٠) ملتزمًا طبقًا لإحصاء الجدول رقم (٢) الذى سبق ذكره ، وظلت نسبتهم تمثل النسبة الأولى (٥٩ ٪) مِنَ النسبة الكلية للملتزمين ، وكذلك فئة العربان حيث ظلوا يمثلون النسبة الثانية ، فقد وصل عدد الملتزمين مِنَ هَذِهِ الفئة فى نهاية القرن الثامن عشر . إلى (٨٦٠) ملتزمًا أى بنسبة (١٩,٥ ٪) مِنَ النسبة الكلية ، وهِىَ الفئات التى شاركت فى نظام الإلتزام مُنْذُ تطبيقه فى مصر (١٠٦٩هـ / ١٦٥٨م) ، وقد استتبع تطبيق نظام الإلتزام فى مصر كثير من الأعباء ، التى أصبح الفلاح ينوء مِنْهَا ، والتى أصبحت فى واقع الأمر ضربًا من الخيال ولتوضيح هَذِهِ الحقيقة لأَبَدٍ مِنَ دراسة الأعباء المالية فى ظل نظام الإلتزام مِنَ واقع البيانات التى وردت فى دفاتر الإلتزامات ، ووثائق المحكمة الشرعية ، والمصادر المعاصرة ، وهذه الدراسة هِىَ موضوع الفصل التالى .

(١) أنظر الفصل الثانى ، ص ص ٧٦ - ٧٧ ، هامش ٢ .

## الفصل الرابع الأتباء المالية فى ظل نظام الإلتزام

بتهيد :

### أولاً : الأأتباء الرسمية :

١ - الميرى . ٢ - المضاف . ٣ - الفائض . ٤ - البرانى . ٥ - الكشوفية .

### ثانياً : الأأتباء غير الرسمية :

١ - الفرد . ٢ - الكلف . ٣ - المغارم . ٤ - رفع المظالم .

### ثالثاً : اثر الأأتباء المالية على اهل الريف والمترمين .

### رابعاً : مراحل تطور نظام الإلتزام وتقويمه .

\* \* \*

كان الهدف من تطبيق نظام الإلتزام فى مصر ، إلى جانب تأمين جباية الأموال المقررة على الأراضى ، حماية الفلاحين عن عبث موظفى نظام المقاطعات ، والمغلاة فى تقدير الضرائب المقررة على الفلاحين ، لِدَا فَإِنَّ الدفاتر الأولى للإلتزام لَمْ تسجل من البيانات سوى الأموال الاميرية المقررة على كل قرية ، أو مقاطعة إجمالاً ، وتقسيمها على ثلاثة أقساط ، وكان يشترط على المترم فى التقسيط (سند الإلتزام) الذى يعطى له «حفظ البلد الذى تحت يده ومراعاة أهلها بالرحمة وعدم الظلم»<sup>(١)</sup> ، ولكن بعد مضى فترة من بدء تطبيق النظام فى مصر ، بدأت تظهر فى دفاتر الإلتزام ، ضرائب أخرى إلى جانب الميرى ، زاد مقدار بعضها عن مقدار المال الميرى ، وكِلَا يجب دراسة هذه الضرائب حسب ترتيب ظهورها فى دفاتر الإلتزام ، وأسباب فرضها

(١) الرونامجى ، حين أفندى : المصدر السابق ، الباب التاسع ، السؤال الثانى ، ص ٣٨-٣٩ .

للقوف على مدى ضخامة الأعباء المالية التي أصبح يتحملها الفلاح المصرى فى القرن الثامن عشر، نتيجة لتطبيق نظام الالتزام فى إدارة الأراضى الزراعية وجباية أموالها ، وإيضاح كيف أن هذا النظام أصبح فى القرن الثامن عشر - نتيجة لما استتبعه من أعباء مالية - يشكل عبئاً ثقيلاً على كاهل الفلاح المصرى ، وأهم هذه الضرائب هي :

الميرى ... المضاف ... الفائض ... البرانى ... الكشوفية .

## أولاً: الميرى :

كان المال الميرى يمثل الضريبة الرسمية التى قدرتها على أرض الفلاحة ، وقد حددت الروزنامة مقدار المال الميرى المقرر على كل حصة تبعاً لمساحتها وجودة كل جزء من أرض هذه الحصة ، حيث قسمت أرض كل حصة حسب جودتها إلى « عال » ، و « وسط » ، و « دون » أو إلى « عال » ، و « وسط » ، أو إلى « دون » ، و « وسط » . وكان الملتزم عن طريق أجهزة الإدارة المحلية التى سبقت الإشارة إليها يجمع الأموال الأميرية المقررة على حصته ويسدها إلى ديوان الولاية على ثلاثة أقساط متساوية ، وقد ثبت من دفاتر الالتزام أن الملتزمين فى السنوات الأولى من تطبيق النظام كانوا يقومون بتسديد الأقساط فى مواعيدها ، وكان آخر قسط عادة يسد قبل نهاية العام ، ولكن فى القرن الثامن عشر ، كما هو واضح من نظام التسجيل فى هذه الدفاتر، أصبح الملتزمون يماطلون فى تسديد الأقساط ولا يسددونها فى مواعيدها<sup>(١)</sup> . بل كانت

(١) فمثلاً قرية منشأة الأمراء تابع البهناسية در عهدة (فى عهدة إلتزام) محمد على جارشان كان المال الميرى المقرر

عليها (١٠٧١هـ / ١٦٦٠م) ٦٠٠٠ بارة

قسط أول : ٢٠٠٠ بارة

قسط ثان : ٢٠٠٠ بارة

قسط ثالث : ٢٠٠٠ بارة

٦٠٠٠ بارة

التسليمات : قسط أول : ٣٠٠٠ بارة (فى ٩ شعبان ١٠٧١هـ / ١٠ أبريل ١٦٦٠م)

قسط ثان : ١٥٠٠ بارة (فى ٧ صفر ١٠٧٢هـ / ٣ أكتوبر ١٦٦١م)

قسط ثالث : ١٥٠٠ بارة (فى ٨ صفر ١٠٧٣هـ / ٢٢ سبتمبر ١٦٦٢م)

وراضح من هذا النموذج أن الملتزم سدد كل المال المقرر على حصته ، ولكن ليس فى خلال سنة الالتزام ، وليست الأقساط متساوية كما حددتها الروزنامة ، بل مختلفة ، أى أنه أصبح من حق الملتزم أن يزيد أو ينقص من قيمة القسط حسب حالته ، أو حسب ما يريد - أنتظر : دفتر الالتزام رقم (١) .

أحياناً غر بعض السنين دون أن يسدد كثير من الملتزمين ما على حصصهم من أموال أميرية ، ولا شك أن ذلك أدى إلى كثير من الإرتباك للروزنامة ، فد اتضح من دفاتر الإلتزام أن خانة التسليمات الخاصة ببعض القرى كانت تظل في بعض السنوات بيضاء دون أن يسدد ملتزمو هذه القرى شيئاً مما عليهم . وفي أحيان أخرى سجلت في خانة التسليمات أقساط سنوات سابقة ، وليست أقساط السنة التي خصص لها الدفتر التي قيدت فيه هذه الأقساط ، وقد كانت الإضطرابات السياسية والصراعات العسكرية مسئولة إلى حد كبير عن حدوث هذه الظاهرة ، هكذا بالإضافة إلى الأعباء المالية الأخرى التي أرهقت الفلاح وجعلته عاجزاً عن تسديد المال الميرى في بعض السنوات وقد تعمل كثير من الملتزمين فعلاً بسوء حالة الفلاح الإقتصادية التي كانت سبباً في عجزهم عن تسديد ما على حصصهم من أموال أميرية .

وكان ديوان كل ولاية من ولايات مصر ، يقوم بتسديد ما يتجمع لديه من الأموال الأميرية المقررة على القرى أو المقاطعات التابعة للولاية إلى الروزنامة على قسطين ، قسط شتوى ، وقسط صيفى ، بعد خصم النفقات الإدارية المرتبة لأجهزة الإدارة بالولاية ، وكانت الروزنامة بعد أن يتجمع لديها المال الميرى المقرر على ولايات مصر كلها تقوم بخصم نفقات الإدارة المركزية ، ثم ترسل مال «الخزينة السلطانية» السنوية إلى السلطان بإستانبول ، وكان ولاية مصر يهتمون بإرسال «الخزينة» إهتماماً كبيراً لأنها كانت تعتبر رمز الولاء للسلطان والدولة<sup>(١)</sup> .

ويتتبع دفاتر الإلتزام منذ تطبيق النظام في مصر وحتى نهاية القرن الثامن عشر، فإن المال الميرى كان يزداد من فترة إلى أخرى لأسباب سنذكرها فيما بعد ، وذلك بعد رسم الجدول التالى للأموال الأميرية ، التي كانت مقررة على ولايات مصر في عامين مختلفين من القرن الثامن عشر ، الأول يمثل بداية القرن ، والثاني بعد منتصف القرن (١١٧٤هـ / ١٧٦٠م) حيث زيد المال الميرى في هذا العام بآخر مضاف ثابت ، وظل الحال على ذلك حتى وصول الحملة الفرنسية إلى مصر ، حيث أحدث الفرنسيون تغييرات مالية وإدارية لم نستطيع إدراجها في هذا الجدول ، نظراً لتغير التقسيمات الإدارية التي سنذكرها في حينها من هذه الدراسة .

(١) أرشيف للمحكمة الشرعية : مجلات الديوان العالى ( ١ ، ٢ ) ، حيث سجلت في هكّين السجلين تفاصيل هذه الخزينة التي أصبحت تعرف كذلك بإسم «الصرة السلطانية» .



ولايات الوجه القبلى

اسم الولاية	جملة المال الميرى ١١١١هـ / ١٧٠٦م	جملة المال الميرى <sup>(١)</sup> ١١٧٤هـ / ١٧٦٠م	ملاحظات
جرجا	٤,٤٠٩,١٦٨	٤,٩٣٨,١٨١	الكيسة = ٢٥٠٠٠ بارة
فيوم	٢,٦٤٢,٥٨٧	٢,١٢٩,٥٨٦	
بهناوية	٢,١٢٤,٧٦٣	٢,٦٤٣,٦٢٥	
أشمونين	٠,٤٠٠,٦٩٢	٠,٤٣١,٤٨٧	
أقلام متفرقة	٠,٣٤٤,٤٩٦	٠,٣١١,٠٢٩	
أراضى مستجدة	٠,١٠٨,٧١٦	٠,١٠٨,٧١٦	
مال حماية	٠,٠٠٤,٣٥٥	٠,٠٠٤,٣٥٥	
الجملة	١٠,٠٣٤,٧٧٧	١٠,٥٦٦,٩٧٩	
	كيسة بارة ٩,٧٧ ٤٠١	٠,٤٢٢,٧٠٣	مضاف ١١٥٥ هـ / ١٧٤٢ م
		١٠,٩٨٩,٦٨٢	
		٠,٤٦١,١٢٦	مضاف ١١٧٤ هـ / ١٧٦٠ م
		١١,٤٥٠,٨٠٨ <sup>(٢٢)</sup>	
		كيسة بارة ٨٠٨ ٤٥٨	

(١) دار المحفوظات العمومية : مخزن (١) تركى عين (٣) دفتر التزام رقم (١٣٢) عين (٧) دفتر التزام (٤٦٩) .

(٢) أخط ستانفورد شو Stanford, J. Shaw فى نقله جملة الأموال المقررة على ولايات الوجه القبلى بعام

١١٧٤هـ / ١٧٦٠م فلذكروها على النحو التالى :

١ - جرجا	٥,٣٤١,٩٠٧		
٢ - فيوم	٠,٧٣٠,٣٣٦		
٣ - بهناوية	٠,٢٨٩,٣٤٨		
٤ - أشمونين	٠,٤٦٦,٦٩٧		
٥ - أقلام متفرقة	٠,٥٥٣,٢٥٥		
٦ - أراضى مستجدة	٠,١١٧,٠٨٨		
٧ - مال حماية	٠,٠٠٤,٧١٢		
	<u>١١,٦٤٦,٣٤٣</u>	كيسة بارة كئى (٤٦٥)	٢١,٣٤٣
			=

## ولايات الوجه البحري

اسم الولاية	جملة المال الميرى ١١١٨هـ / ١٧٠٦م	جملة المال الميرى ١١٧٤هـ / ١٧٦٠م	ملاحظات
١ - الشرقية	٤,٧٩٢,٣٩١	٥,٤٤٢,٢٥٥	
٢ - المنصورة مع منزلة	٧,٤٨٧,٣٢٣	٨,٩٤٧,٣٠٠	
٣ - بحيرة مع طرانة	٩,٧٥٩,١٢٩	١١,٦٨٩,٨٩٧	
٤ - قليوب	٣,٧٥٣,٩٤٩	٤,٢٨٦,٦٢٤	
٥ - أطناس	٠,٦١١,٨٠٥	٠,٨١٩,٨٥٢	
٦ - فارسكور	٠,٨٥٥,٨٧٢	١,٠٢١,٣٧٧	
٧ - الواحات	٠,٣٧٩,١٤٤	٠,٤٢٠,٥٨٣	
	٢٧,٦٣٩,٦١٣	٣٢,٦٢٧,٨٨٨	
	كية باره ١٤,٦١٣ ١١٠٥	كية باره ١٣٠٥ ٢,٨٨٨ (١)	

وَمِنْ هَذَا الْجَدُولِ يُمْكِنُ اسْتِخْلَاصُ الْأُمُورِ التَّالِيَةِ :

(أولاً) إِنَّ الْمَالَ الْمِيرِيَّ لَمْ يَكُنْ ثَابِتًا كَمَا كَانَ يَجِبُ وَلَكِنَّهُ ظَلَّ فِي زِيَادَةٍ مَطْرُدَةٍ ،  
حتى أن المال الميرى الذى كان مقرراً على بعض الولايات ، عند بدء تطبيق النظام  
(١٠٦٩هـ / ١٦٥٨م) ، قد راد إلى أربعة أمثاله فى نهاية القرن الثامن عشر ، وَإِذَا  
أَخَذْنَا لِلذَّكَ غَمُودَجًا وَلاِيَةً جَرَجًا مَثَلًا ، فَإِنَّ الْمَالَ الْمِيرِيَّ الَّذِي كَانَ مَقْرَرًا عَلَيْهَا فِي  
الدَّفْتَرِ الْأَوَّلِ مِنْ دَفَاتِرِ الْإِلْتِزَامِ (١٠٦٩هـ / ١٦٥٨م) <sup>(٣)</sup> ، كَانَ (١,٠٢٥,٠٠٠)

= والاختلاف واضح بين هذه الأرقام ، وأرقام الإحصاء الذى قمت بنقله من واقع الدفاتر التى رجع إليها  
Shaw ، رَئِيسًا السَّبَبِ الَّذِي أَوْقَعَ Shaw فِي هَذَا الْخَطَا أَنَّهُ كَانَ يَذْكُرُ الْمَالَ الْمِيرِيَّ الْمُسَجَّلَ فِي نَهَايَةِ الْحِسَابِ ،  
ثُمَّ يَضِيفُ عَلَيْهِ الْمَضَافَ ، مَعَ أَنَّ الصَّحِيحَ هُوَ أَنَّ الْحِسَابَ الْإِجْمَالِيَّ كَانَ يَشْمَلُ الْمِيرِيَّ بَعْدَ زِيَادَةِ الْمَضَافِ ، وَكَذَا  
فَإِنْ شَو Shaw ، لَمْ يَقَعْ فِي نَفْسِ الْخَطَا بِالنِّسْبَةِ لَوَلاِيَاتِ الْوَجْهِ الْبَحْرِيِّ ، لِأَنَّ حِسَابَ الْإِجْمَالِيَّ لِهَذِهِ الْوَلَايَاتِ  
كَانَ يَذْكُرُ بَعْدَ إِدْمَاجِ الْمَضَافِ فِيهِ دُونَ الْإِشَارَةِ إِلَى الْمَضَافِ فِي الْحِسَابِ الْخَتَامِيِّ . انظر :

\* Shaw, Op. Cit., pp. 69-70.

(١) دار للحفوفات العمومية : مخزن (١) تركى ، عين (٣) ، دفتر إلزام (١٨٣) ، عين (٧) دفتر إلزام رقم (٤٦٨).

(٢) كانت جملة الأموال المقررة على ولاية الوجه القبلى كما وردت بالدفتر رقم (١) (١٠٦٩هـ / ١٦٥٨م) كما  
يلى :

بارة استمر في الزيادة حتى وصل ١١١٨هـ / ١٧٠٦م . (٤,٤٠٩,١٦٨) بارة ،

اسم الولاية	المال الميرى للقرن ١٠٦٩هـ / ١٦٥٨م	ملاحظات
١ - جرجا	١,٠٢٥,٠٠٠	لم تذكر ههنا الإحصاء مع الجدول
٢ - أسبوط	٠,٢٢٥,٠٠٠	السابق نتيجة لتغير التقسيمات الإدارية
٣ - أبريم	٠,٤٢٥,٠٠٠	كما أصبحت عليه في القرن الثامن عشر
٤ - فيوم	١,٣٩٣,٠٦٤	كما هو واضح من مقارنة الجدولين
٥ - بهنساوية	١,٦٤٧,٢١٧	
٦ - أشمونين	٠,٢٣٩,٤٥٣	
٧ - أقلام مفرقة	٠,٠١٧,٥٢٨	
٨ - أراضي مستجلة	٠,٠٩٣,٣٣٤	
الجملة	٥,٠٦٥,٥٩٦	كية ٢٠٢ بارة ١٥,٥٩٦

وقد وُعت هذه الأموال الأميرية على القسطين الشتوى والصيفى على النحو التالى :

م	اسم الولاية	المال الميرى الشتوى	م	اسم الولاية	المال الميرى الصيفى
١	فيوم	١,٢٩٧,٤١٤	١	جرجا	١,٠٢٥,٠٠٠
٢	بهنساوية	١,٦٤٧,٢١٧	٢	أسبوط	٠,٢٢٥,٠٠٠
٣	أشمونين	٠,٢٣٩,٤٥٣	٣	أبريم	٠,٤٢٥,٠٠٠
٤	أقلام مفرقة	٠,٠١٧,٥٢٨	٤	مال قرية قلشاية	٠,٠٩٥,٦٥٠
			٥	أراضي مستجلة	٠,٠٩٣,٣٣٤
		٣,٢٠١,٦١٢			١,٨٦٣,٩٨٤
		كية بارة		كية بارة	
		١٢٨ ١,٦١٢		٧٤ ١٣,٩٨٤	

وقد صرف من جملة هذه الأموال على الإدارة وصيانة الجسور السلطانية الموجودة بالوجه القبلى مبلغ ٧٨ كيسة ٢,٦٧٤ بارة ، وسدد للوروزنامة باقى المال الميرى الإجمالى وقدره ١٢٤ كيسة ١٢,٩٢٢ بارة) ، ويلاحظ من ههنا الإحصاء أن بعض ولايات الوجه القبلى كانت تسدد مالها شتاء ، والبعض الآخر صيفاً . وربما كان ذلك راجع إلى طبيعة الزراعة في كل من ههنا الولايات .

وفى عام (١١٧٤هـ / ١٧٦٠م) وصل إلى (١٨١, ٩٣٨, ٤) بارة وظل على هذه الحال حتى وصول الحملة الفرنسية حيث سجلت الدفاتر المال المقرر على هذه الولاية عام (١٢١٣هـ / ١٧٩٨م) بمبلغ (٥, ٤٤٣, ٤٣٧) بارة . هذا مثال على الزيادة المطردة فى المال الميرى على طول القرن الثامن عشر<sup>(١)</sup> ، وبالنظر إلى الجدول يمكن

= لما عن الأموال الاميرية التى كانت مقررة على ولايات الوجه البحرى عند بدء تطبيق نظام الإلتزام، فلم نستطع القيام بعمل إحصاء لها ، مماثل لجدول ولايات الوجه القبلى لأنَّ الجزء الأخير من الدفتر الخاص بولايات الوجه البحرى مفقود، والولايات التى استطعت إحصاء الأموال الاميرية المقررة عليها من الجزء الباقي من الدفتر هى :

م	اسم الولاية	جملة المال الميرى عند بدء النظام
١	الشرقية	٣, ٢١٤, ٢٠٢
٢	المنصورة	٥, ٥٣١, ٢٨١
٣	قليوب	٢, ٦٨٦, ٩٠٠
٤	بحيرة	٧, ٠٦٥, ٩٦٦

(١) سجل علماء الحملة الفرنسية الأقسام الإدارية المالية المصرية ، وجملة الأموال المقررة على كل منها على النحو التالى :

م	اسم الولاية	المال الميرى الشترى	م	اسم الولاية	المال الميرى الصينى
١	قنا	١, ٠٤٩, ١٢١	١١	قليوبية	٣, ٨٣٨, ٤٣٤
٢	إسنا	٠, ٥١١, ٦٠٠	١٢	شرقية	٥, ٠١٢, ٣٥٩
٣	جرجا	٥, ٤٤٣, ٤٣٧	١٣	بحيرة	١١, ١٤٣, ٣٢٩
٤	أسيوط	٢, ١٩١, ٠٥١	١٤	منصورة	٩, ٤٩٩, ١٤٢
٥	منفلوط	٠, ٨٠٦, ٨٧٠	١٥	غربية	١٥, ٤٠٠, ٥٣٥
٦	منيا	٠, ٣٢٢, ١٣٠	١٦	منوفية	١٢, ٤٠٣, ٩٠٨
٧	بنى سويف	٣, ٣٤١, ٠٠١			
٨	فيوم	٢, ٢٩٣, ٠٢١			٧٨, ٣١١, ٤٩١
٩	أطفيح	٠, ٦٣٢, ٧٨٠		كيسة بارة	
١٠	جيزة	٤, ٣٣١, ٧٧٣			١١, ٤٩١ ٣١٣٢

انظر :

\* Esteve, Op. Cit., 307.

بسهولة إدراك مدى الزيادة التى طرأت على المال الميرى بالنسبة للولايات الأخرى ، وبفحص دفاتر الإلتزام اتضح أنَّ هذه الزيادة فى المال الميرى المقرر على الولايات إنعكس أثرها على زيادة أموال بعض القرى دون الأخرى ، وكَمْ تكن نسبة الزيادة متساوية فى كل القرى ، وربما كان مرجع ذلك ، إختلاف جودة الأراضى من قرى إلى أخرى .

(ثانياً) لا يمكن إرجاع أسباب هذه الزيادة إلى تغيير قيمة العملة من وقت إلى آخر فى القرن الثامن عشر ، حيث إنَّ الروزنامة كانت تحسب البارة هى البارة مهماً تغيرت قيمتها ، فلم يحدث مثلاً فى حالة انخفاض قيمة البارة ، أنَّ حسبت البارة القديمة ببارة ونصف من العملة الجديدة المخفضة أو ببارة وكسر ، أى ما يساوى البارة القديمة ، ولم يحدث العكس فى حالة إرتفاع قيمة البارة ، وإنَّما ظلت الروزنامة تحسب البارة بالبارة مهماً تغيرت قيمتها ، فتغيير العملة كان يحدث إرتباكاً فى السوق المحلية وليس فى الأموال المقررة ، وكذلك لا يمكن إعتبار هذا العامل سبباً من أسباب الزيادة التى حدثت فى المال الميرى ، وإنَّما لهذه الزيادة أسبابها التى سنذكرها فى حينها ، عند دراسة الضرائب الأخرى .

هكذا يتضح من العرض السابق لضريبة المال الميرى ، التى كانت مقررة على أرض الفلاحة التى يقوم الفلاحون بزراعتها ، أنَّها لم تكن ثابتة ، وإنَّما ظلت فى زيادة مستمرة ، وأصبحت تشكل عبئاً ثقيلاً على الفلاح الذى كانت هذه الضريبة تعرف عنده بإسم «مال السلطان» أو «مال الديوان» وقد كان موعد سدادهما ، مهولاً عنده ، نظراً للقسوة التى كانت تتبع عند جمع الأموال الأميرية<sup>(١)</sup> .

(١) من الطرف هنا أن نذكر أنَّ الشاعر الشعبي أبو شادوف عبر عن خوف الفلاح من وقت سداد المال الميرى بقوله:

ويوم يجي الديوان تبطل مفاصلي وأهر على ردى من التخيف

وذكر الشيخ الشريفى فى شرحه لهذا البيت :

«هو أن النصرانى إذا حضر إلى القرية ، أو الكفر ، وفرد المال على الفلاحين حكم الحوالى والقوانين التى جرت بها العادة ، وشرع فى إخضاعها فيكثر الخوف والحس ، والضرب ، لمن لا يقدر على غلاق المال ، فمن الفلاحين من يقترض الدرهم بزيادة أو يأخذ على زرعه إل أوان طلوعه بتأقص عن بيعه فى ذلك الزمن ، أو يبيع بهيمته التى تحلب على عياله أو يأخذ مصاغ زوجته يرهته أو يتصرف فيه بالبيع ولو قهراً عليها ، ويدفع الثمن للنصرانى ، أو لمن هو متولى قبض المال ، وإن لم يجد شيئاً ولا يرى من يبطيه ، وخشى الملتزم ، أو المشد من خرابه (هرويه) من البلد أخذ ولده رهينة عنه حتى يثلق المال ، أو يأخذ إخوانه ، إن لم يكن له ولد ، =

## ثانياً : المضاف :

ضريبة أصبحت تشكل جزءاً من المال الميرى ، بل إن جميع الزيادات التى حدثت فى المال الميرى ، والتى سبقت الإشارة إليها ، كانت تتم عن طريق فرض مضافات وقد سجلت دفاتر الإلتزام ، نوعين من المضافات ، مضاف مؤقت يفرض على المقاطعات فى بعض الأعوام لظروف عاجلة تستدعى فرضه ، ثم يلغى بإنهاء هذه الظروف ، مثل مضاف (١٠٧٩هـ / ١٦٦٨م) ، والذى كان أول مضاف تسجله الدفاتر ، ومضاف ثابت ويضاف إلى المال الميرى فى معظم المقاطعات ، ويصبح جزءاً من هذا المال ، وكان هذا النوع من المضافات هو السبب الرئيسى فى الزيادات التى طرأت على المال الميرى ، وأشهر مضافين من المضافات الثابتة التى سجلتها دفاتر الإلتزام فى القرن الثامن عشر ، هما مضاف (١١٥٥هـ / ١٧٤٢م) ، ومضاف (١١٧٤هـ / ١٧٦٠م) .

ودفاتر الإلتزام لا تشير مطلقاً إلى ظروف فرض هذه المضافات ، فمع أن تسجيل هذه المضافات واضح تماماً فى الدفاتر ، إلا أن هذه الدفاتر تغفل ذكر أى سبب لفرضها ، وكذلك فإن الباحث عليه أن ينقب فى المصادر المعاصرة محاولاً أن يجد إشارات إلى أسباب فرض هذه المضافات وبالبحث فى المصادر المعاصرة هذه أمكننى العثور على بعض الإشارات إلى ظروف فرض هذه المضافات ، فقد ذكرت هذه المصادر أنه فى بعض السنوات كان يحدث نتيجة للإضطرابات السياسية . فساد الجهاز الإدارى عجز فى «الخزينة» ، أى القدر المقرر للسلطان من المال الميرى ، فكانت أجهزة الرونامة تعرض الأمر على الباشا الذى كان يحرص كل الحرص على

« أو أحكم من أقراره أو يوضع فى الحبس للضرب والعقوبة ، حتى تنفذ فيه أحكام الله تعالى ، ومنهم من ينجو بنفسه فيهرب تحت ليله ، فلا يعود إلى بلده قط ، ويترك أهله ووطنه من هم المال وضيق المعيشة ، فلأبد على كل حال من تغليب المال ، وكوّن حصل من ذلك الهم والنكال كما فى المثل الذى اشتهر وعم «مال السلطان يخرج من بين الظفر واللحم» ومادام على الفلاح شيء من المال ، فهو فى هم شديد ، ويوم السداد عند الفلاح عيد» .

هذه صورة واضحة رسمها لنا هذا المصدر المعاصر ، للقسوة التى كانت تتبع فى جمع المال الميرى . أنظر :

• الشربىنى ، يوسف : «هز القحوف» ، ج ٢ ، ص ص ١٢٥-١٢٦ .

إرسال «الخزينة» كاملة ، وكذلك فَإِنَّهُ كان يقوم بدوره بعرض الأمر على الديوان العالى ، الذى يستعرض كل الحلول الممكنة لإكمال هَذَا العجز ، وفى بعض الأحيان التى كان الديوان يرى فيها عدم قدرة أجهزة الروزنامة القائمة ، عن وضع حل لإكمال هَذَا العجز ، كان يشير إلى الإستعانة ببعض موظفى الروزنامة السابقين . بِمَا لَهُمْ مِنْ خبرة كبيرة بالشئون المالية لوضع الحل المناسب لإكمال العجز الذى حدث فى «الخزينة» ، وذلك كما حدث فى (١١٠٧هـ / ١٦٩٥م) ، حين قُلِّدَ حسن أفندى منصب الروزنامجى بناء على مشورة الديوان العالى للتغلب على العجز الذى حدث فى الخزينة فى هَذَا العام ، وكان أَنَّ اهتدى حسن أفندى هَذَا إلى فرض مضاف جديد مؤقت ، «قدره ألف نصف فضة على كل كيس ، فكمَّلَ كسر الخزينة ، وزاد عن ذلك ثمانية عشر كيساً بَيْنَ منها للباشا ستة أكياس ، وأخفى الروزنامجى إثنى عشر كيساً تحت قلم سهو»<sup>(١)</sup> ، أى أَنَّهُ فى الواقع أخذها لنفسه ، هذا سبب من أسباب فرض المضافات ، وهو إكمال العجز الذى يحدث - للأسباب السابقة الإشارة إليها - فى المال المقرر للسلطان ، حتى عَمَّ وشاع تعبير ذوى مغزى هو «مال السلطان يخرج مِنْ بين الظفر واللحم»<sup>(٢)</sup> ، أى أَنَّهُ لَأَبَدٌ مِنْ دفعه مهما كانت الأحوال .

عامل آخر يمكن إستخلاصه مِنْ المصادر المعاصرة ، هُوَ أَنَّهُ نتيجة للإضطرابات السياسية والصراعات العسكرية بين الأمراء المماليك ، كان كثير مِنْ هؤلاء يَسُوفُونَ فى تسديد الأموال الأميرية المقررة على حصص إلتزاماتهم ، فكانت الروزنامة بناء على تعليمات الديوان ، وطبقاً لأسلوب التضامن الذى فرضته الإدارة على القرى فى تسديد الضرائب ، تقوم بفرض مضاف جديد على بعض القرى ، وليس على القرى كلها ، وذلك حتى تتحمل هَذِهِ القرى العجز الذى حدث فى القرى الأخرى ، ويؤيد هَذَا الرأى البيانات الواردة فى دفاتر الإلتزام حيث إِنَّ بعض القرى لَمْ يسجل بين حساباتها فى سنوات فرض المضافات ، أى شَيْء عن هَذِهِ المضافات فى حين سجلت هَذِهِ المضافات ضمن حسابات القرى الأخرى .

(١) الدرماشى ، أحمد كتحلا عزيان ، «الدرة المصانة» ، ج ١ ، ص ٣٧-٣٨ .

(٢) الشربى ، يوسف : المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ١٢٦ ، الدرماشى ، أحمد كتحلا عزيان : المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٣٠ .

عامل ثالث التجاريد التى كانت ترسلها مصر لمساعدة الدولة العثمانية فى حروبها الخارجية ضد أعدائها . كان إعداد هذه التجاريد يتكلف كثيراً من الأموال ، وكان على الرونامة أن تقوم بالإتفاق على هذه التجاريد ، وكذلك فإنها اضطرت إلى فرض المضافات وزيادة المال الميرى لمواجهة هذه النفقات الطارئة .

وقد لوحظ من دفاتر الإلتزام أن المضاف كان يقسم إلى ثلاثة أقساط تماماً مثل المال الميرى ، ويضاف كل قسط من المضاف إلى قسط المال الميرى ويصبح جزءاً منه <sup>(١)</sup> . هذه أهم الظروف التى أمكن إستخلاصها من المصادر المعاصرة ، والدفاتر بخصوص فرض المضافات .

### ثالث : الفائض :

يمثل الفرق بين المال الميرى المقرر على الحصة ، والإيجار الفعلى الذى يفرضه الملتزم على الفلاحين ، وكان هذا الفرق يأخذه الملتزم لنفسه ، ولم يكن الفائض فى بدء أمر تطبيق النظام يسجل فى دفاتر الإلتزام ، إلا أنه فى القرن الثامن عشر ، أصبح يسجل فى الدفاتر ، التى بفحصها إتضح أن الفائض أصبح فى معظم الحالات يفوق

(١) من الطريف أن نذكر صورة لهذه التسجيلات توضيحاً لهذه الإستنتاج :

قرية سفط أبو جرج تابع البهنساوية	قرية المساعدة تابع الشرقية
المال الميرى : ٢٢٥٠ بارة	المال الميرى ١٨٤٥ بارة
لم تسجل أى مضافات عليها :	المضاف ١٤٨ بارة
بقسمة المال الميرى على ثلاثة أقساط فتكون قيمة القسط ٧٥٠ بارة	الجملة ١٩٩٣ بارة
* * *	بقسمة كل من المال الميرى ، والمضاف على ثلاثة أقساط :
هذه نماذج وليس حصراً حيث إن هناك كثير من القرى لم تقرض عليها مضافات	قسط الميرى ٦١٥ بارة
	قسط المضاف ٤٩ بارة
	٦٦٤

مع ملاحظة أن المضاف فى حالة قرية المساعدة نقص بقدر بارة نتيجة لعملية القسمة على (٣) ، وفى بعض القرى كان المضاف يزيد بارة أو بارتين ، حتى تقبل القسمة على (٣) .



أضعاف المال الميرى ، وربما كان حرص الروزنامة على تسجيل قيمة فائض كل حصة ، أنَّها أصبحت في القرن الثامن عشر ، تقدر قيمة «حلوان» الحصة في حالة إنحلالها بثلاثة أمثال الفائض ، وليس بمقدار قيمة المال الميرى عن سنة واحدة ، كما كان الحال في السنوات الأولى من تطبيق النظام .

وبمقارنة المعلومات التي وردت في دفاتر الترايع التي وضعها رجال الحملة الفرنسية ، والتي أخذت معلوماتها من دفاتر المعلمين الأقباط ، التي كان معمولاً بها قبل وصول الحملة إلى مصر بوثائق المحكمة الشرعية ، إتضح أنَّ المال الميرى الذي كان مقررًا على الفدان الواحد تراوح بين (٦٦) بارة (١٤٠) بارة حسب جودة الأرض، في حين تراوح إيجار الفدان تبعًا لوثائق المحكمة الشرعية ، بين (٣٦٩) بارة ، (٦٠٠) بارة<sup>(١)</sup> ، فإذا كان الفائض يمثل الفرق بين المال الميرى والإيجار ، فإنَّ ذلك يوضح مدى زيادة الفائض عن المال الميرى<sup>(٢)</sup> ، كما ورد في دفاتر الالتزام ، وبالتالي يوضح مدى استغلال الملتزمين للفلاحين ، وكذلك فإنَّ الفائض أصبح يمثل عبئًا ماليًا كبيرًا على كاهل الفلاحين .

(١) دار المحفوظات العمومية : مخزن (١٨) عين (١٩) دفاتر الترايع ١٦٠٥ ، ١٦٠٨ ، ٤٩ .

• أرشيف للمحكمة الشرعية : سجلات الباب العالي ، سجل رقم ٣١٣ ، ص ٣٢٥ ، مادة ٧٢٩ ، بتاريخ ١٢٠٦هـ / ١٧٩١م .

(٢) من الطرف أنَّ نذكر بعض الأمثلة لما سُجِّلَ على القرى من ضرائب لتوضيح كيف أنَّ الفائض أصبح يفوق المال الميرى :

قرية إطسا فيوم		قرية الأخصاص أطنيفية	
الميرى :	٤٤,٢٤٧ بارة	الميرى :	٣٤,٦٦٦ بارة
الفائض :	٨٩,١٩٣ بارة	الفائض :	٨٢,١٠٦ بارة
البراني :	٠٣,٠٠٠ بارة	البراني :	٤,٨٧١ بارة
كشوفية :	٥,٧٠٦ بارة		
الجملة	١٤٢,١٤٦ بارة	الجملة	١٢١,٦٤٣ بارة

ويتضح من هذه النماذج تعدد الأعباء المالية ، التي أصبح الفلاح يتحملها .

• دار المحفوظات العمومية : مخزن (١) ، عين (١٥) دفتر التزام رقم (٩٩٧) ، مخزن (١٨) ، عين (١٩) ، دفتر رقم ١٦٠٨ .

## رابعاً : البرانى :

هو المال الذى كانت تقدر به العادات ، التى أصبحت القرى ملزمة بتقديمها إلى أجهزة الإدارة من : سمن ، وأغنام ، وعسل ، وجبن ، وجبوب ، ودجاج ، وغيرها ، من منتجات الريف . فإن أثمان هذه العادات أصبحت تقدر بالنقد ، وتسجل فى دفاتر الالتزام رسمياً ، بعد أن أهملت الدفاتر الأولى ذكرها ، وحقيقة فإن هذه العادات لم تكن من صنع العهد العثمانى ، وإنما هى سابقة فى وجودها على دخول العثمانيين مصر<sup>(١)</sup> ، ولكن رجال الإدارة فى العصر العثمانى بالغوا فى تقديرها حسب رغباتهم<sup>(٢)</sup> ، وكذا هرب الفلاح منها لضيق ذات يده ، ألزمت زوجته وأولاده بما هو مطلوب منه . فتمضطر فى كثير من الأحيان إلى بيع ما لديها لشراء ما يلزم من دجاج ، ولحم ، وخلافه ، وتحرم أولادها من المأكولات حتى تكفى رجال الإدارة ، ولا تتعرض للعقاب<sup>(٣)</sup> ، وكذلك فإن محمد باشا (١٠١٦ - ١٠٢٠ هـ - ١٦٠٧ - ١٦١١ م) مبطّل «الطلبة» وهى المغارم العينية التى كان يفرضها الجند على الفلاحين ، جعل هذه العوائد مالا مقررًا «وكانت قبل ذلك ليس لها قانون»<sup>(٤)</sup> بل كانت أجهزة الإدارة ،

(١) عاشور ، سعيد عبد الفتاح : «الجمع للمصرى» ، ص ٥٠ .

(٢) دار المحفوظات المصوية : مخزن (١٨) عين (١٩) ، دفاتر الترابيع رقم ١٦٠٥ ، ١٦٠٨ ، ٤٩ .

(٣) الشرينى ، يوسف : المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ص ١١٣ - ١١٥ ، حيث ذكر فى شرحه لبيت أبى شادوف من الوجبة :

ولا ضرتنى إلا ابن عمى محيلة      يوم تبنى الوجبة على يَحْيَى

ذكر أن «الوجبة» وقت مجيئها أو حضورها بمجرد طلوع المشد ، أو الملتزم ، أو النصرانى ، إلى الكفر ، أو البلد ، فتوزع على الفلاحين ، بحسب ما يخصهم فى الأرض من القرايط ، والقدن ، ونحو ذلك ، فمنهم من يكون عليه فى الشهر يوم ، ومنهم من يفعلها فى كل جمعة مرة ، منهم من يجعلها فى كل ثلاثة أيام ، وهكذا بحسب كثرة الفلاحين وقتلهم ، وحسب زيادة الأرض وتقصصها ، فلا بد منها فى كل يوم مدة الإقامة ، فيقوم الرجل بتكلفة المشد ، والنصرانى (الصراف) ، إن كان حاضراً ، وجميع من يكون من طائفة الملتزم ، ويلتزم باكلهم وشربهم وجميع ما يحتاجون إليه من علق دوابهم ، وما يتمنونه عليه من الأكل من اللحم ، والدجاج ، ولو كان فقيراً ألزموه بذلك قهراً عليه ، وإلا حسبه المشد ، وضربه ضرباً موجعاً ، وربما هرب من قلة شيء يصنعه فيرسل المشد إلى أولاده وزوجته ، ويهددهم ويطلب منهم ذلك ، قرّباً رحت المرأة شيئاً من مصاغها أو ملبوسها على دراهم ، واخذت بها الدجاج واللحم وأطعمتهم ، وأحرمت أولادها من الأكل منه خوفاً على نفسها من أنه لا يكفيهم مثلاً ، وقد يرى الفلاح الدجاج فلا يأكل منه شيئاً ، ويحرم نفسه وعياله ، من =

وبخاصة جند الأسباهية يتجاوزون الحدود فى تقديرها كما سبقت الإشارة ، وكذلك فإنَّ الرورنامة . أصبحت تقدر قيمة هذه العادات وتسجلها ضمن حسابات القرى .

وقد سجلت دفاتر الترابيع التى وضعها رجال الحملة الفرنسية ، هذه العادات وقيمة كل منها المالية بالتفصيل ، وكذلك فعل Esteve حيث سجل العادات التى كانت مفروضة على القرى ، وقيمة كل منها ماليًا ، وذلك فى مقاله فى كتاب وصف مصر . وقد بلغ عدد هذه العادات المقررة على بعض القرى أكثر من أربعين عادة . كما فى قرية «ميت أبو غالب»<sup>(١)</sup> ، تابع ولاية الغربية ، وقرية «ميت الأقرع» . وقد وصلت فى بعض القرى إلى سبعين عادة ، كما فى قرية كلشاة تابع ولاية الغربية<sup>(٢)</sup> ولم تسجل دفاتر الإلتزام السابقة على وصول الحملة الفرنسية ، تفصيلات هذه العادات كما

= خوفه من الضرب والحبس ، ومثل : الدجاج ، السم ، والدقيق ، فيقيه لأجل هذه البلية ، ويطبخ بالشربيع «الزيت» ، ويأكل الخبز الشعير ، ويصنع لهم القمح الزريع ويأكل الجبن القريش المالح ، ويتكلف شراء الجبن الطرى الحلو ويرسله فى الوجبة ، كل ذلك خوفًا على نفسه من هذه الأمور ، وسميت وجبة لكونها صارت على الفلاحين حكم الأمر الواجب عليهم للملتزمين ، فلأبد من فعلها للعش بالقرية ، أو التصرانى (الصراف) ، أو الملتزم ، إذا حضر كما تقدم بيانه ، وإذا أسقطها بعض الملتزمين جعل فى مقابلتها شيئًا معلومًا من الدراهم وأضافه إلى المال ، ويلزمهم بدفعه إلى المشد ، تؤخذ منهم كل عام ، فهى من أنواع الظلم ، والأكل منها حرام» ، هذه صورة واضحة لمدى ما يتحمله الفلاح فى إحدى هذه العادات ، وهى الوجبة ، خلاف ما كان يتحمله من عادات أخرى كثيرة ، والتى أصبح مجموعها يطلق عليه إسم «البرانى» .

(١) للملوانى ، يوسف : تحفة الأحباب» ، ص ١٨١ ، بن عبد الغنى ، أحمد شلى : «أوضح الإشارات» ، ص ٢١ .

(٢) ميت أبو غالب : سبق التعريف بها أنظر الفصل الأول ، ص ٢٨ ، هامش ١ .

على سبيل المثال سجلت شرائب قرية اللوحتين غربية كالآتى :

ميرى :	٢٢,٨٣٣	بارة
فانض :	٢٦,٩٩٢	بارة
برانى :	٢٩,٤٠٤	بارة
الجملة	٧٩,٢٢٩	بارة

واضح أنَّ البرانى (ثمن العادات) ، أصبح يفوق مقدار كل من الميرى ، والفانض .

• دار للحفوتات العمومية : مخزن (١٨) عين (١٩) دفتر ١٦٠٨ .

• الصالحية : حاليًا تبع مركز الصف : محافظة البحيرة ، وكانت فى القرن الثامن عشر من أعمال

الاطفيحية ، القاموس الجغرافى : القسم الثانى ، ج ٣ ، ص ٣٠ .

فعلت دفاتر الترابيع، وإنمّا اكتفت بتسجيل قيمتها نقدًا ضمن الضرائب المقررة على القرى تحت بند «برانى»، وبدراسة هذه الدفاتر إتضح أنّ قيمة البرانى «العادات»، زادت عن مقدار المال الميرى، فعلى سبيل المثال لا الحصر، فإن قرية الورنى تابع الفيوم كان المال الميرى، فعلى سبيل المثال لا الحصر، فإن قرية الورنى تابع الفيوم، كان المال الميرى، المقرر عليها (٥٧٣٢) بارة، بينما مقدار البرانى الذى أصبح مقرراً عليها هو (٢٩٢٥٢) بارة، وهكذا يدل على كثرة العادات التى كانت مقررة على هذه القرية وأمثالها حتى أنّ تقدير أثمان العادات (البرانى)، أصبح يفوق مقدار الميرى<sup>(١)</sup>.

ومِمّا هو جدير بالذكر أنّ دفاتر الالتزام لم تسجل ضمن حسابات بعض القرى ضريبة البرانى، مثل قرى المنقورة فيوم، وصرفة أطفيفية، والصالحية<sup>(٢)</sup> أطفيفية، وربما كان مرجع ذلك صغر زمام هذه القرى، أو سوء حالة أهلها الإقتصادية، ومِمّا يدعم هذا الرأى أنّ الأموال الأميرية التى كانت مقررة عليها كانت بسيطة للغاية، فالمنقورة كان المال الميرى المقرر عليها (٢٢٥) بارة. وصرفة (٥٥٦) بارة، والصالحية (٣٧٨١) بارة، فلم يكن من المنطق أنّ قرى وصل وضعها أو حجمها الإقتصادى إلى هذا الحد، وتفرض عليها عادات لأجهزة الإدارة<sup>(٣)</sup>.

ومِمّا تجدر الإشارة إليه أنّ الفلاح فى نهاية القرن الثامن عشر، أصبح يهجر قريته لسوء الأحوال الإقتصادية التى أصبح يعيش فيها، وكذلك فإنّ بعض الملتزمين بدأوا يغيرون من معاملتها للفلاحين حتى يحولوا دون تركهم لأرضهم، فقدموا للفلاحين بعض الإغراءات على الاستمرار فى أرضهم، تمثلت هذه الإغراءات فى إعفائهم من ضرائب البرانى، وغيرها، وأصبحوا لا يطلبون من الفلاحين سوى الإيجار الذى يشمل الميرى والفائض، كما سبقت الإشارة إلى ذلك، وأصبح الملتزم كمّا وضح من وثائق المحكمة الشرعية. يشترط على نفسه فى عقد الإيجار بأنّه «رفع عن كاهل مشايخ وفلاحين الأربع حصص (الخاصة به)، كامل السمن، والدجاج،

(١) دار للخرافات العمومية : مخزن (١) تركى، عين (١٥) دفتر التزام رقم (٩٩٧).

(٢) انظر الملحق رقم (٦).

(٣) أوشيف للمحكمة الشرعية : محافظ دشت، محفظة (٢٩٢) ص ٣٠٥-٣٠٦.

معتاد الشادية ، وسمن الشادية ، وعوايد الصراف ، والنحرة ، والعونة ، وتقادم الملتزم ، وكامل ما يتعلق بالملتزم من مصروف ، وغنم ، وضيافة ، وغير ذلك ، الرفع الكلى ، وأن يكون جرف الجسور بأثوار الأوسية<sup>(١)</sup> .

بل إن بعض الملتزمين نظم علاقته مع فلاحى حصته على أساس أن يقوم فلاحو الحصة بسداد نصف الإيجار عند التخضير ، والنصف الثانى عند وضع الزرع فى أجران الناحية ، على أن يقوم هو بسداد ما يترتب على الحصة المذكورة لجهة الكشوفية ، وحق الطرق ، وخدم العسكر . والرزق والأوقاف ، وجرف الجسور ، وجرف المساقى السلطانية ، ومال الجهات ، والتقادم ، وسائر المصاريف الكلية والجزئية ، وغير ذلك ، الجارى به العادة فإن ذلك جمعه على مولانا الملتزم المشار إليه أعلاه . وليس على المشايخ والفلاحين المزارعين المذكورين من ذلك سوى مبلغ الثلاثمائة والتسعة وستون نصف فضة ، المرتبة على كل فدان من ذلك المعينة أعلاه<sup>(٢)</sup> .

وقد ذكر الجبرتى كذلك : أن إبراهيم بن محمد الغزالى بن محمد الدادة الشرايى كان «لأ يقبل من فلاحينه (فلاحيه) زيادة على المال المقرر ، ويعاون فقراءهم ، ويقرضهم التقاوى واحتياجات الزراعة ، وغيرها ، ويحسب لهم هداياهم من أصل المال»<sup>(٣)</sup> .

ورغم محاولة بعض الملتزمين إغراء الفلاحين بالاستمرار فى زراعة الأرض ، بالغاء ما عليهم من عادات ، فإن الكثير منهم ظل مع ما يتبعه من أجهزة إدارية يغالى فى فرضها ، حتى ساءت حال الفلاح الإقتصادية ، وكلم يكن هناك متقد له من هذه العادات (البرانى) ، سوى إلغاء النظام بأثره ، وقد تم ذلك على يد محمد على .

\* \* \*

(١) أرشيف المحكمة الشرعية ، مبيعات الباب العالى ، سجل ٣١٣ ، مادة ٧٢٩ ، ص ٣٢٥ .

(٢) انظر للملاحق : ملحق رقم (١٦) .

(٣) الجبرتى ، عبد الرحمن بن حسن : «عجائب الآثار» ، ج ٢ (حوادث ١٢٠٥ / ١٩٧٠) ، ص ٢١٣ .

### خامساً : الكشوفية :

هىَ الضريبة المخصصة لسد نفقات الإدارة المحلية فى الأقاليم ، مثل مرتب الكاشف وترميم الجسور ، وشق الترع ، ومراتب العسكر المحليين ، وهَذِهِ الضريبة مثل غيرها من الضرائب لَمْ تسجل فى دفاتر الإلتزام فى السنوات الأولى من تطبيق النظام ، ولكن بدأت تظهر فى الدفاتر ابتداء من ١٠٧٩ هـ / ١٦٦٨ م ، واتضح من تتبع دفاتر الإلتزام أن بعض القرى لَمْ يكن عليها مال كشوفية ، واتضح من هَذِهِ الدفاتر أن كَذَلِكَ هذه القرى المعفاة من الكشوفية هى فى الغالب نفس القرى التى كانت معفاة من البرانى ( ثمن العادات ) ، وهى قرى المنقورة ، صرفة ، والصالحية على سبيل المثال ، يضاف إليها بعض القرى التى كانت تدفع مال برانى بسيطاً ، ولكنها معفاة من الكشوفية ، وهَذَا يؤكد صحة التعليل الذى سبق ذكره من أن هَذِهِ القرى ، أعفيت من هَذِهِ الضرائب ، لصغر رمامها ، وسوء حالتها الإقتصادية ، وَلِذَا أعفيت من البرانى والكشوفية أو منهما معاً<sup>(١)</sup> .

واتضح كَذَلِكَ من دفاتر الإلتزام أن بعض القرى كانت تدفع نوعين من الكشوفية كشوفية قديمة ، وكشوفية جديدة ، وتفسير ذلك أنها كانت تدفع ضريبة الكشوفية التى كانت عليها منذ البداية ، ثم رأت الإدارة أن تزيد مقدار هَذِهِ الضريبة على هَذِهِ القرى ، ففرضت عليها مبالغ أخرى تتناسب وحجم هَذِهِ القرى الإقتصادية ، وسجلت هَذِهِ المبالغ تحت بند «كشوفية جديدة» ، وقد سجل علماء الحملة الفرنسية

(١) سجلت ضرائب قرية صرفة الحفيفية كما يلى :

(١) سجلت ضرائب قرية صرفة الحفيفية كما يلى :

ميرى :	٢٢,٨٣٣	بارة
فائض :	٢٦,٩٩٢	بارة
برانى :	٢٩,٤٠٤	بارة
الجملة	٧٩,٢٢٩	بارة

ميرى :	٥٥٦,٠٠	بارة
فائض :	٢٢,٩٨٠	بارة
الجملة	٥٣٦,٢٣	بارة

واضح من هَئِذِينَ النموذجين أن بعض القرى كان يدفع ميرى ، وفائض فقط ، ولا يدفع لآ برانى ولا كشوفية ، وأن البعض الآخر كان يدفع : ميرى ، وفائض ، وبرانى ، ولا يدفع كشوفية .

- دار المحفوظات العمومية : مخزن (١) عين (١٥) ، دفتر التزات (٩٩٧) ، مخزن (١٨) ، عين (١٩) ، دفتر ١٦٠٨ .

هذين النوعين من ضريبة الكشوفية على بعض القرى فعلاً ، كما نصت عليها عقود الإيجارات التى كانت تتم بين الملتزمين والفلاحين وكذلك حجج الإسقاطات ، وثبت من المصادر المعاصرة ، أن الكشف كانوا يتعسفون فى جمع هذه الضريبة من القرى المقررة عليها ، وكثيراً ما كان يحصل للناس من الكاشف «ومن عسكره وأتباعه الضرر من نهب متاعهم وأذيتهم ، وتكلفتهم فى المأكل والمشرب فوق طاقتهم»<sup>(١)</sup> وأصبحت نزلة الكشف على القرى شيئاً يخشاه الفلاح ويرهبه ، حتى أصبح لسان حاله يلهج بقوله :

وَمِنْ نَزَلَةِ الْكُشَافِ شَابَتْ عَوَارِضِي وَصَارَ لِقَلْبِي لَوْعَةٌ وَرَجِيفٌ<sup>(٢)</sup>

تلك هى الضرائب التى أصبحت دفاتر الإلتزام تسجلها رسمياً فى حساباتها الخاصة بالقرى ، ومن العرض السابق لهذه الضرائب يمكن أن نخلص إلى الحقائق التالية :

(أولاً) : جميع قرى مصر كانت ملزمة بدفع ضريبتى المال الميرى - بما فيه المضاف الذى ضم إليه وأصبح جزءاً منه - والفائض ، ولم تسجل دفاتر الإلتزام أى قرية معفاة من هاتين الضريبتين أو أى منهما ، وتعليل ذلك واضح فالميرى خاص بالروزنامة ، والفائض خاص بالملتزم . وكذلك لم يكن فى إمكان أحد من الفلاحين التهرب من هاتين الضريبتين ، لأن ذلك معناه إبعاده من أرض «أثره» أو «مساحته» وإحلال غيره محله ، وكانت الروزنامة تشتد فى جمع المال الميرى حتى وصل الأمر ببعض الولاة فى سنوات الشراقى إلى إلزام «الملتزمين بدفع المال الميرى على كامله» ، ولا شك أن الملتزمين بالتالى استعملوا كل الوسائل الممكنة فى جمع هذه الأموال من الفلاحين ، وهذا يوضح ضخامة العبء الذى يقع على الفلاحين فى مثل هذه الأحوال .

(ثانياً) : اتضح من العرض السابق أن بعض القرى كان معفياً من «البرانى» ،

(١) ذكر كل من : صاحب تحفة الاحباب ص ١٨١ ، بن عبد الغنى ، أحمد شلى : المصدر السابق ، ص ٢ ، أن محمد باشا ميطل الطلبة (١٠١٦-١٠٢٠هـ / ١٦٠٧-١٦١١م) ، عمل على الحد من تصف الكشف مع الفلاحين وذلك بأن «جعل للكشاف قاتوناً لا يتعلمونه ، وجعل المشاق مالا مقرراً» .

(٢) الشريضى ، يوسف : المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ١٧٢ .

وبعضها كان معفيًا من «الكشوفية» ، والبعض الآخر كان معفيًا من الإثنتين معًا ، وذلك لظروف سبقت الإشارة إليها<sup>(١)</sup> .

(ثالثًا) : ثبت من تتبع دفاتر الالتزام أنَّ هذه الضرائب لم تكن ثابتة ، وإنَّما كانت تزداد من فترة لأخرى لظروف سبق إيضاحها كذلك .

(رابعًا) : يلاحظ كذلك أنَّ هذه الضرائب جميعها أصبحت فى النصف الثانى من القرن الثامن عشر ، لا تمثل سوى الجانب الرسمى من الأعباء المالية التى كان على الفلاح المصرى أن يتحملها ، أمَّا الأعباء غير الرسمية ، فسوف نعرض لها بعد قليل ، ورغم ذلك فإنَّ هذه الأعباء الرسمية أصبحت تفوق طاقة الفلاح هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى ، فإنَّها أصبحت تمثل أحد عوامل إنهيار نظام الالتزام وإفلاسه .



أمَّا الأعباء المالية غير الرسمية التى خضع لها الفلاح المصرى فى النصف الثانى من القرن الثامن عشر ، فيمكن الوقوف عليها من المصادر المعاصرة ، ووثائق المحكمة الشرعية ، حيث إنَّ دفاتر الالتزام لا تسجل بياناتها سوى الأعباء الرسمية التى سبق ذكرها . وقد أشارت المصادر المعاصرة ووثائق المحكمة الشرعية ، إلى الأعباء غير الرسمية التى أصبح الفلاح يوزع تحتها ، وهى ما عرفت «بالفرد» جمع «فردة» . و «الكلف» جمع «كلفة» و «مغارم» و «رفع المظالم» .

وقد ارتبط فرض هذه الضرائب غير الرسمية على القرى بالصراعات العسكرية المستمرة التى كانت تنشب بين البيوت المملوكية المتنازعة على السلطة ، وبخاصة فى النصف الثانى من القرن الثامن عشر ، حيث إزداد نفوذ الأمراء المماليك ، وأصبح يفوق نفوذ الباشوات<sup>(٢)</sup> ، وقد كان الريف ميدان هذه الصراعات العسكرية فى غالب الأحيان ، وتكفى الإشارة إلى ما حدث بين إبراهيم بيك ، ومراد بيك من جهة ،

(١) دار المحفوظات العمومية : مخزن (١) تركى ، عين (١٥) دفتر التزام (٩٩٧) .

(٢) زيدان ، جرجى : «تاريخ مصر الحديث» ، ج ٢ ص ١٠٢ ، ١٠٩ ، ١١٤ .

\* René et Georges Cattaui, : Mohamed-Aly et L'Europe, pp. 14-16.



وإسماعيل بيك الكبير، وحسن باشا الجزائلى - قائدة الحملة التى أرسلها السلطان عبد الحميد (١٧٧٤م / ١٧٨٩م)<sup>(١)</sup>، لتضع حداً للقوضى التى كانت تمر بها البلاد من جهة أخرى . فقد دار صراع مرير بين الجبهتين - ، وقع العبء الأكبر فيه على بلاد الريف، وكثرت «الفرد»، و «الكلف» على القرى بصورة مزعجة ، فكلما وطئ أحد الفريقين منطقة من المناطق قرر «فردة جديدة» ، حتى أن بعض القرى ما تكاد تخلص من تسديد فردة لأحد الفريقين، حتى تفاجئ برجال الفريق الآخر، يطلبون منها فردة جديدة .

ويذكر الجبرتى فى أحداث (١٢٠١هـ / ١٧٨٦م) أن المظالم قررت على البلاد «وكان حسن باشا عندما قدم إلى مصر أبطلها ، وكتب برفعها فرمانات إلى البلاد، فلما حضر إسماعيل بيك حسن له أعادتها فأعيدت وسموها التحرير ، وكتب بها فرمانات، وعينت بها المعينون ، وتفرقوا فى الجهات والأقاليم بطلبها، مع ما يتبعها من الكلف وحق الطرق وغيرها ، فدهى الفلاحون ، وأهل القرى بهذه الداهية ثانياً» ، وإزداد فرض هذه الفرد بصورة مزعجة حتى أن المعينين لجمع «الفرد» الجديدة، كانوا يصادفون فى طريقهم «بعض المعينين حاضرين بمبالغ الفرد السابقة» ، وأدت كثرة الفرد هذه إلى ضجر كل من الفلاحين والملتزمين على السواء ، فيذكر الجبرتى ، أن «الملتزمين ضجوا وقالوا من أين لنا ما ندفعه ، وما صدقنا بخلاص المظالم والصيفى ، والفردة ، ولم يبق عندنا ولا عند الفلاحين شيء»<sup>(٢)</sup> .

ورغم هذه الصيحات فإن فرض «الفرد» استمر متلاحقاً ، ومن تأخر من الملتزمين على سدادهما عن فلاحى حصته ، ضبطوها منه ، وأخذوها ، وأعطوها لمن يدفع ما عليها من مياسير الممالك» ، وقد ثبت صحة هذا القول من واقع دفاتر الإلتزام ، فبالرجوع إلى الدفاتر الخاصة بهذه الفترة ، وتتبع أسماء الملتزمين الواردة فى هذه

(١) الحصرى ، ساطع : «بلاد العربية والدولة العثمانية» ، ص ٢٨٠ .

(٢) الجبرتى ، عبد الرحمن بن حسن : «عجائب الآثار» ، ج ٢ (حوادث صفر ، شعبان ، رمضان ١٢٠١هـ /

ديسمبر ، مايو ، يونيو ١٧٨٦م) ، ص ١٣٤ ، ١٥٣ ، ١٤٠ ، ١٤٤ .

\* Vatiklots, P. J.: The Modern History of Egypt, p. 35.

الدفاتر سنة بعد أخرى ، اتضح أَنَّ هناك تغييراً كبيراً حدث في أسماء الملتزمين في كثير من المناطق<sup>(١)</sup> .

وقد استغل الكشاف حكام الأقاليم حالة الفوضى هذه ، وفرضوا كثيراً من المظالم على أهل الريف ، حتى أَنَّ الجبرتي يذكر أَنَّ «مَا فعله كشاف الأقاليم في القرى القبلية والبحرية من المظالم والمغارم ، وأنواع الفرد ، والتساويف فشيء لَا تدركه الأفهام ، وَلَا تحيط به الأقلام ، وخصوصاً سليمان كاشف البواب بالمتوفية» ويعلق على ذلك بقوله «فنسأل الله العفو والعافية وحسن العاقبة في الدين والدنيا والآخرة»<sup>(٢)</sup> .

وما تجدر الإشارة إليه أَنَّ الناس كانوا قد أملوا خيراً ، في حسن باشا ساعة مجيئه ، وانتظروا منه ، أن يضع حداً لحالة الفوضى ، التي أصبحوا يعيشون فيها ، ولكن حدث العكس فقد ازدادت حالتهم تدهوراً ، وعانت البلاد في عهده كثيراً من المظالم ، والفرد ، فهو لَمْ يبطل بدعة ، وكَمْ يرفع مظلمة ، بَلْ تقررَت به المظالم والحوادث ، وتعلق المصادر تعليقاً مريراً على خيبة أمل الناس في حسن باشا<sup>(٣)</sup> .

(١) الجبرتي ، عبد الرحمن بن حسن : «عجائب الآثار» ، ج ٣ (حوادث رجب ١٢١٨هـ / ١٨٠٣م) ص ٢٦٦ ، دار المحفوظات العمومية : مخزن (١) حيون (١٠ ، ١١ ، ١٢ ، ١٣) دفاتر الالتزام الخاصة بالوجهين القبلي والبحري .

(٢) الجبرتي ، عبد الرحمن بن حسن : «عجائب الآثار» ، ج ٣ (حوادث رمضان ١٢١٨هـ / ديسمبر ١٨٠٣م) ، ص ٢٧١ .

(٣) يذكر كل من : عبد الرحمن الجبرتي في : عجائب الآثار ، ج ٢ (حوادث ذى الحجة ١٢٠١هـ - سبتمبر ١٧٨٧م) ص ١٤٦ ، ومصطفى القلعاوي في مخطوطة : «صفوة الزمان فيمن تولى على مصر من أمير وسultan» ، ص ٢١٨-٢١٩ ، تعليقاً يكاد يكون متطابقاً في النص ، عن خيبة أمل البلاد في حسن باشا نقله من الجبرتي : «وَلَمْ يحصل من مجيئه إلى مصر ، وذعابه إلَّا الضرر ، وكَمْ يبطل بدعه ، وكَمْ يرفع مظلمة ، بَلْ تقررَت به المظالم والحوادث ، فإنهم كانوا يفعلونها قبل ذلك مثل السرقة ، ويخافون من اشاعتها وبلوغ خبئها إلى الدولة ، فينكرون عليها ذلك ، وخابت فيه الآمال والظنون ، وملك بقدمه البهائم ، التي عليها مدار نظام العالم ، وزاد في المظالم التحرير ، لأنَّهُ كان عندما قدم أبطل رفع مظالم ، ثم أعاده بإشارة إسماعيل بك ، وسماه التحرير فجعله مظلمة رائدة ، وبقي يقال «رفع المظالم والتحرير» ، فصار يقبض من البلاد ، خلاف أموال الخراج عدة أقاليم منها : المضاف ، والبراني ، وعوائد الكشوقية ، والفرد ، ورفع المظالم ، والتحرير ، ومال الجهات ، وغير ذلك» .

وتشير المصادر المعاصرة إلى أنَّ إسماعيل بيك ، اتبع طرقاً مختلفة فى فرض الفرد وانتزاع البلاد من ملتزميها وشرائها من قوائم المزداد ، وقد بُتت صحة هذا القول بالرجوع إلى دفاتر الالتزام الخاصة بهذه الفترة وجدلنا أن كثيراً من الالتزامات سجلت باسمه وأسماء أتباعه ، وكَمْ يكف إسماعيل بيك بهذا ، بل وجه إلى القرى قباج الرسل لجمع الفرد المتتالية ، وكَمْ يجد الفلاحون من هؤلاء الرسل إلاَّ القسوة والفظاظة رغم ملاطفة الفلاحين لهم<sup>(١)</sup> .

تلك هى أهم الأعباء المالية غير الرسمية ، التى أصبح أهل الريف ، يقاسون منها فى النصف الثانى من القرن الثامن عشر ، ولا شك أنه بإضافة هذه الأعباء غير الرسمية إلى الأعباء الرسمية التى سجلتها دفاتر الالتزام ، والتى سبقت دراستها يتضح مدى ضخامة العبء المالى الذى أصبح يفوق مقدرة الفلاح الإقتصادية ، فإذا أضفنا إلى هذه الأعباء المالية الرسمية منها وغير الرسمية ، الأعباء الأخرى غير المالية التى كانت الفلاح واقعاً تحتها مثل العونة ، وهى العمل فى أرض الملتزم ، وحفر القنى وشيل الطين من الآبار ، وضم الزرع الخاص بالملتزم بدون أجر<sup>(٢)</sup> ، والسخرة

(١) الجبرنى ، عبد الرحمن بن حسن : «عجائب الآثار» ، ج ٢ (حوادث رمضان وشوال ١٢٠٣هـ / مايو ويونيه ١٧٨٩م) ، ص ١٧٩ ، يذكر الجبرنى عن أعمال هؤلاء المعينين ونوعيتهم ما يلى : «وجه (أى إسماعيل بك) على الناس قباج الرسل ، والمعينين من السراجين ، والدلاء ، وصكر القليوبجية ، فيدعون الإنسان ، ويدخلون عليه فى بيته مثل التجريدة ، الخمسة والعشرة ، بأيديهم البنادق والأسلحة ، يوجوه عابسة فيشاغلهم ويلطفهم ويلين خواطرمهم بالإكرام ، فلا يزدادون إلا قسوة وفظاظة فيعلمهم على وقت آخر فيسومونه قبيح القول ، ويشطون فى أجرة طريقهم ، وربما لم يجدوا صاحب الدار أو يكون مسافراً ، فيدخلون الدار ، وليس فيها إلا النساء ، ويحصل منهم ما لا خير فيه ، من الهجوم عليهن ، وربما نطقن من الخيطان أو هرين إلى بيوت الجيران ، وسافر وضواون بك قرابة على بك الكبير إلى المنوفية ، وانزل بها كل بلية وحسف بالقرى عسفاً ، قبيحاً ، بأخذ البلص ، والتساوف ، وطلب الكلف الخارجة عن المعقول ، إلى أن وصل إلى رشيد ، ثم رجع إلى مولد السيد البدوي بطندتا (طنطا) ، ثم عاد وفى كل مرة من مروره يستأنف العسف والجور ، وكذلك قاسم بك بالشرقية وعلى بك الحسى بالغربية» .

(٢) الشرينى ، يوسف : المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ١٤٤ ، حيث ذكر فى شرحه لبيت أبو شادوف :  
وَيَوْمَ تَجَى الْعُوءَةُ عَلَى النَّاسِ فِي الْبَلَدِ  
تُخَيِّنُنِي فِى الْقُرُونِ أَمْ وَطِيفٍ  
«إن العونة إنما تكون فى بلاد الملتزمين التى فيها الأوسية ، وبعض البلاد تكون العونة فيها على رجال معروفين بالبيوت ، مثلاً : فيقولون يخرج من بيت فلان شخص واحد ، ومن بيت فلان شخصان ، بحسب ما تقرر =

وهي: العمل في المرافق العامة الى كانت منوطة برجال الإدارة ، مثل جرف الجسور، السلطانية وغيرها ، إذا أضفنا هذه الأعباء غير المالية إلى الأعباء المالية، لأدركنا مدى ضخامة الأعباء التي وقعت على كاهل الفلاح في ظل نظام الإلتزام .

### آثار الأعباء المالية على أهل الريف والملتزمين :

كان للأعباء المالية التي سبقت الإشارة إليها آثارها السيئة على كل من الفلاحين، والملتزمين على السواء . حيث إنَّ الفريقين كانا يمثلان عنصر المشاركة في إدارة الأرض .

أما آثار هذه الأعباء بالنسبة للفلاحين فقد تمثلت في هجرهم لقراهم ، حتى أنَّ كثيراً من القرى أصبحت خاوية على عروشها ، لم يبق بها أحد من سكانها بل وصل الأمر بالفلاحين أنَّ أهل عدة قرى كانوا يتجمعون في قرية واحدة لبيتعدوا عن الجند المكلفين ، بجمع الفرد وغيرها من الأعباء ، ومَّا يكاد هؤلاء الجند يؤمُّون هذه القرى التي تجمع فيها الفلاحون حتى يلحقها الخراب ويتركها الفلاحون إلى غيرها .

وقد كان من نتائج هذا الأسلوب أنَّ إقليمًا مثل إقليم المنوفية ، مثلاً لم يبق به في (١٢١٩هـ / ١٨٠٤م) ، إلا خمس وعشرون قرية فيها بعض سكان ، وباقي قراه أصبحت خراباً ليس فيها ديار ولا نافخ نار على حد تعبير الجبرتي<sup>(١)</sup> .

ويذكر الجبرتي أنَّ الأعباء التي أصبح الفلاح ملزماً بها «يكل القلم عن تسطيرها، ويستحي الإنسان من ذكرها ، ولا يمكن الوقوف على بعض جزئياتها حتى خربت القرى ، وأفقر أهلها وجلوا عنها»<sup>(٢)</sup> .

= عليهم قديماً وحديثاً ، فلا ينفك من عليه العونة منها وإن مات جعلوها على ولده ، ومكّداً فهي داهية كبرى على الفلاحين ، ومصيبة عظيمة على البطالين» .

● أنظر : الجبرتي : «عجائب الآثار» ، ج ٤ (حوادث ١٢٢٩هـ / ١٨١٤م) ، ص ٢٠٧ .

(١) الجبرتي ، عبد الرحمن بن حسن : «عجائب الآثار» ، ج ٣ (حوادث جمادى الأولى ١٢١٩هـ / أغسطس ١٨٠٤م) ، ص ٣٠٩ .

(٢) الجبرتي ، عبد الرحمن : المصدر السابق ، ج ٤ (حوادث جمادى الأولى ١٢٢٢هـ / يوليو ١٨٠٧م) ، ص ٦٢ .

وقد ذكر أنه «سمع من بعض من له خبرة بذلك ، أن المغارم التى قررت على القرى بلغت سبعين ألف كيس ، وذلك خلاف المصادرات الخارجة»<sup>(١)</sup> .

وقد كان خراب القرى نتيجة للأعباء السابقة ، أحد المشاكل التى واجهت محمد على عندما ولى أمر البلاد فحاول إعمار القرى الخربة ، فأمر رجاله بتتبع الفلاحين الهاربين من قراهم ، والعمل على إرجاعهم إليها وتعميرها ، واشتد رجاله فى تنفيذ ذلك الأمر فتتبعوا كل من له نسبة قديمة بالقرى من أرباب الصنائع والمتسبين ، والتجار ، حاولوا إرجاعهم إلى القرى التى لهم نسبة بها وإلزامهم بدفع الأموال القديمة المتبقية على هذه القرى ، وقد شكلت هذه العملية فى حينها مشكلة كبيرة لكلا الطرفين<sup>(٢)</sup> .

وليس من شك أن آثار الأعباء المالية وغير المالية ، كانت سيئة بالنسبة للفلاح وأدت إلى سوء حاله الاقتصادية إلى درجة كبيرة ، وأصبحت عبارات ، «مال السلطان» ، و «العونة» ، و «الوجبة» ، و «نزلة الصراف» ، و «مجيء الديوان» ، و «نزلة الكشاف» ، و «الفردة» ، و «الكلفة» ، وهى المصطلحات التى كانت تدل على الأعباء المالية الملقاة على كاهل الفلاح فى القرن الثامن عشر ، أصبحت هذه المصطلحات مصدر إزعاج وخوف للفلاح ، فحلول إحداها معناه طلب المال ، والعوائد منه رغم ما أصبح يعيش فيه من سوء الحال .

\* \* \*

أما بالنسبة للملتزمين فإن آثار هذه الأعباء تمثلت فى أن كثيراً من حصص الإلزامات أصابها البوار ، نتيجة لهجر الفلاحين لقراهم ، فتأثر بذلك حال الملتزمين ، وبخاصة صغارهم الذين لم يكن من مصلحتهم مطلقاً «أن يتعرض إقتصاد القرية للإضطرابات» ، من جراء كثرة التغيير فى توزيع الأراضى<sup>(٣)</sup> ، وكذلك فإن كثيراً من الملتزمين نتيجة لبوار حصصهم ، عجزوا عن سداد الأموال الاميرية المقررة على

(١) نفسه : ج ٤ (حوادث جمادى الأولى ١٢٢٢ هـ / يولييه ١٨٠٧ م) .

(٢) الجبرتي ، عبد الرحمن : المصدر السابق ، ج ٤ (حوادث رجب ١٢٢٣ هـ / أغسطس ١٨٠٨ م) ، ص ٨١ .

(٣) هاملتون جيب ، ويون : المرجع السابق ، ص ٩٨ .

حصصهم ، وبرزت هذه الظاهرة بوضوح فى دفاتر الإلتزامات ، حيث تركت خانة التسليمات ، أمام كثير من القرى بيضاء ، دون أن يكتب فيها شىء<sup>(١)</sup> .

وقد ذكر الجبرتى : أنه عندما طلب المال الميرى (١٢١٨ هـ / ١٨٠٣ م) . اغتمّ الملتزمون لذلك لضيق الحال ، وتعطل الأسباب وعدم الأمن ، وتوالى طلب «الفرد» من البلاد فكلوا فضل الملتزم شىء لا يصله إلا بغاية المشقة<sup>(٢)</sup> .

وقد حاول بعض الملتزمين إنقاذ حصصهم بمنع الفلاحين من الهروب ، بأن أصبحوا يتكلفون بسداد ما على حصصهم من مغارم ، بأى سبيل ، فقد كان الملتزم فى حالة فرض «مغارم جديدة» على الحصة يسارع إلى ديوان الكتبة ليكتب على نفسه الموائيق ، التى يتكفل فيها بسداد هذه المغارم بعد أخذ مهلة بأجل معلوم ، ثم يقوم بجمعها من الفلاحين شيئاً فشيئاً ، حتى أن بعض الملتزمين كان يستدين هذه المبالغ بالربا ، كى ينقل حصته لأن هروب الفلاحين سوف يعود عليه هو بالضرر فى المحل الأول<sup>(٣)</sup> .

ورغم كل هذه المحاولات فإن كثيراً من الملتزمين . تأثروا بصورة ملموسة بسوء الحال التى عمت القرى ، حتى أن «أكثرهم أفلس ، وباقٍ عليهم بواقى . لخراب البلاد ، وتتابع «الطلب» ، و«التعainen» ، و«الشكاوى» ، و«التساويف»<sup>(٤)</sup> وأصبح الواحد منهم «لا يجد ملجأ ولا خلاصاً ، إلا بأحد الشئتين ، إما الدفع بأى وجه كان ، وإما أن ينزل عن حصته بالفراغ للديوان ، ولا يبقى بيده ما يتقوت به هو وعياله ويصبح فقيراً ، لا يملك شيئاً إن لم يكن له إيراد من جهة أخرى»<sup>(٥)</sup> ، وكذا

(١) دار المحفوظات العمومية : مخزن (١) عيون (١٠ ، ١١ ، ١٢ ، ١٣) دفاتر الإلتزام من رقم ٦٠٥ إلى ٨٠١ الخاصة بالوجهين البحرى والقبلى .

(٢) الجبرتى ، عبد الرحمن بن حسن : «عجائب الآثار» ، ج ٣ (حوادث ذى الحجة ١٢١٨ هـ / مارس ١٨٠٤ م) ص ٢٨٧ .

(٣) الجبرتى ، عبد الرحمن بن حسن : «عجائب الآثار» ، ج ٤ (حوادث صفر ١٢٢٥ هـ / مارس ١٨١٠ م) ص ١٠٩ .

(٤) نفسه : ج ٤ (حوادث شوال ١٢١٩ هـ / يناير ١٨٠٥ م) ص ٣١٦ .

(٥) نفسه : ج ٤ (حوادث صفر ١٢٢٥ هـ / مارس ١٨١٠ م ، ربيع أول ١٢٢٦ هـ / مارس ١٨١١ م) ص ١١٦ ، ١١٧ ، ١٤٢ .

فإنَّ بعضَ الملتزمين أثرَ التنازل عن حصصِ إلتزامهم للحكومة نظير الضرائب المتراكمة عليهم ، وعجزهم عن دفعها<sup>(١)</sup>.

وهكذا نرى منَ العرض السابق أنَّ الملتزم ، أصبح تماماً مثل فلاحيه - وبخاصة فى نهاية القرن الثامن عشر - ضحية لعملية الإبتزاز ، بل وأصبح عرضة للظود من حصته ، وضاعت كل هبة كانت للملتزمين فى نظر الإدارة ، حتى غدا نظام الإلتزام فى نهاية القرن أنَّه أصبح بكل تأكيد يمر بمرحلة إنهاره .

\* \* \*

منَ العرض السابق لنظام الإلتزام وجوانبه المختلفة ، يمكن إجمال المراحل التى مرَّ بها النظام وتقويمه فيما يلى :

(أولاً) : المرحلة الأولى : (١٠٦٩-١١٤١هـ / ١٦٥٨-١٧٢٨م) :

أثبت نظام الإلتزام فى هذه المرحلة نجاحه - كنظام إدارى مالى - إلى حد كبير وذلك راجع إلى دقة تطبيق قواعده فى هذه المرحلة وإحكامها ، والشخصية القوية التى تمتع بها بعض الولاة ، وحكام الولايات فى هذه المرحلة ، وكذلك فإنَّ النظام فى هذه المرحلة ضمن للدولة السيطرة على إلتزامات الأراضى الزراعية ، بصورة ناجحة ، ونجحت أجهزة الإدارة فى جمع الأموال المقررة على الأراضى فى مواعيدها وبتمامها وكما لها . وكانت فئات الملتزمين فى هذه المرحلة محدودة تتمثل فى الأمراء المماليك ورجال الأوجاقات ومشايخ العرب ، وقلة من العلماء ، وكانت مساحات الإلتزامات كبيرة ، وتشمل حصصاً متعددة ، فى مناطق مختلفة ، مما أعطى للنظام سمات شبيهة ببعض سمات الإقطاع فى هذه المرحلة .

\* \* \*

(ثانياً) : المرحلة الثانية : بدأت هذه المرحلة ١١٤١هـ / ١٧٢٨م ، واستمرت إلى نهاية النظام فى ربيع أول ١٢٢٩هـ / فبراير ١٨١٤م ، حين صدر أمر محمد

(١) الحقنة ، أحمد أحمد : «تاريخ الزراعة» ، ص ٣٥ .

على الذى ينص على ضبط جميع الالتزام لطرف الباشا ، ورفع أيدي الملتزمين عن التصرف<sup>(١)</sup> ، وهى مرحلة يمكن وصفها بأنها مرحلة المضاربة بالتزامات الأراضى الزراعية والمتاجرة فيها ، وقد سبق التأريخ لهذه المرحلة بدخول فئة التجار ميدان الإلتزام ، على يد الخواجا الحاج محمد دادة الشرايى ، وغيره من التجار الذين سبقت الإشارة إليهم ، مستغلين رأس المال الضخم الذى تجمع فى أيديهم ، ومحاولة إستثماره عن طريق المضاربة فى شراء ، واستئجار ، ورهن حصص إلتزامات الأراضى الزراعية ، دون أن يذهبوا لإستغلالها بأنفسهم .

فقد استغلت الرأسمالية المصرية الناشئة التى تمثلت فى فئة التجار رأس مالها فى إلتزامات الأراضى الزراعية ، بقصد تحقيق أرباح من وراء صفقاتها فى هَذَا الميدان ، فروح التجارة مسيطرة عليها ، حتى وُكُو دخلت ميدان الإلتزام . وقد حظى تجار البن بالمرتبة الأولى ، يليهم تجار الاقمشة ، ثم بقية فئات التجار ، وقد ساعدهم على وُكُو هَذَا الميدان عوامل سبق ذكرها .

#### (ثالثًا) : المرحلة الثالثة : مرحلة تدهور النظام وإفلاسه :

وهذه المرحلة تداخلت فى مسيرتها مع المرحلة السابقة ، وهى مرحلة لا يمكن تحديد بدايتها بنسبة معينة ، وإنما يمكن الحكم بأن سماتها البارزة بدأت تظهر فى النصف الثانى من القرن الثامن عشر ، فمن تتبع دفاتر الإلتزام أمكن ملاحظة عدة أمور تبرز هذه السمات ، فحجم الالتزامات بدأ يصغر بصورة تسترعى الإنتباه ، حتى وصل الامر إلى أن هذه الدفاتر ، فى النصف الثانى من القرن الثامن عشر ، أصبحت تسجل أكثر من عشرين ملتزمًا وملتزمة مشتركين فى التزام حصّة واحدة ، وقد هَان شأن الإلتزامات حتى أصبحت النساء ملتزمات بكثير من الحصص ، بالإضافة إلى كثرة الأعباء المالية التى أصبحت تفرض على الإلتزامات حتى هجر الفلاحون قراهم ، وعجز الملتزمون عن تسديد ما عليهم من أموال ، وتنازلوا عن حصصهم لغيرهم ،

(١) الجبرتي ، عبد الرحمن بن حسن : «عجائب الآثار» ، ج ٤ (حوادث ربيع أول ١٢٢٩ هـ / فبراير ١٨١٤م)



وبحث بعضهم عن وسائل أخرى لمعاشهم ، وسجلت سجلات إسقاط القرى حالات كثيرة تنازل فيها الملتزمون عن حصص التزاماتهم نظير أثمان بخسة ، ومّا ذلك إلّا لإدراكهم ، عدم جدوى استمرارهم في إلتزام هذه الحصص ، التي أصبح فائضها لا يتعادل مع ما عليها من أعباء مالية<sup>(١)</sup> .

خلاصة القول إنّ كل الشواهد في نهاية القرن الثامن عشر ، أصبحت تنذر بإفلاس نظام الإلتزام ، وأنّه لم يعد النظام الأمثل لإدارة الأراضي المصرية ، وأنّه لا مندوحة من البحث عن نظام بديل يصلح لإدارة الأراضي الزراعية ، وكان أنّ اهتدى محمد علي في ١٢٢٩هـ / ١٨١٤م ، بعد عدة خطوات تمهيدية إلى إلغاء نظام الإلتزام وإحلال نظام جديدة محله هو نظام الاحتكار<sup>(٢)</sup> .

(١) دار المحفوظات العمومية : مخزن (١) ، عيون (٩ ، ١٠ ، ١١ ، ١٢ ، ١٣) ، دفاتر الإلتزام من رقم ٥٥١

وما بعده حتى ٨٠١ ، مخزن (١٨) عين (١٩) دفاتر للترايع ١٦٠٥ ، ١٦٠٨ ، ٤٩ .

• أرشيف للحكمة الشرعية : سجلات إسقاط القرى رقم ١ ، ٢ ، ٣ .

(٢) أنظر : حنين ، جرجس : «الأتبيان والضرائب في مصر» ، ص ١١٣ ، ١١٤ .



الباب الثالث

## التركيب الإجتماعى لسكان الريف

الفصل الخامس : الفلاحون

الفصل السادس : العربان



## الفصل الخامس

### الفلاحون

#### تقديم:

- ١ - صعوبة الدراسة - ضوابطها .
- ٢ - الفلاحون .
- ٣ - تقويم هذه الطبقة ودورها .
- ٤ - عوامل هجر الفلاحين لقراهم .

\* \* \*

قبل البدء في دراسة الفلاحين كطبقة من طبقات المجتمع الريفي ، ودورهم في الحياة الاجتماعية ، لابد من إلقاء نظرة سريعة على الصعوبات التي تواجه هذه الدراسة ، والضوابط التي يجب أن تقوم على أساسها فعند دراسة سكان الريف المصري ، وحياتهم الاجتماعية في القرن الثامن عشر ، لابد أن نوضح في الاعتبار ، العوامل التالية ، التي تجعل دراسة هذا الموضوع صعبة إلى حد ما .

(أولاً) : عدم وجود إحصاءات علمية ، أو يقينية ، تبين الحجم العددي ، لكل طبقة من طبقات السكان ، في الريف ، أو حتى في المدينة في ذلك الوقت ، والإحصاءات التقريبية التي ذكرتها بعض المصادر ، عن سكان مصر في النصف الثاني من القرن الثامن عشر ، جاءت خاصة بسكان مصر عامة ، دون تمييز بين سكان الريف والمدينة ، فسافاري Savary قدر سكان مصر ١٢٠١هـ / ١٧٨٦م ، بحوالي ٤ مليون نسمة<sup>(١)</sup> ، بينما فولني Volney قدر عدد السكان بحوالي ٢,٣٠٠,٠٠٠ نسمة<sup>(٢)</sup> ، أما علماء الحملة الفرنسية ، فقد قدروا عدد سكان مصر في نهاية القرن الثامن عشر بـ ٢,٤٤٩,٠٠٠ نسمة<sup>(٣)</sup> ، ولكن كلوت بك بعد ذلك طعن في هذا

(١) Savary, J.: Lettres sur L'Egypte, 1786, Tome III p. 19, 40.

(٢) Volney: Op. Cit., Tome I, p. 215.

(٣) Jomard: Memoire Sur la population comparée de L'Egypte Ancienne et Moderne Tome

التقدير ، ورأى أنَّ عدد سكان مصر ، أثناء الحملة الفرنسية لم يكن يزيد عن ٢ مليون نسمة<sup>(١)</sup> ، أما إدوارد وليم ، فى منتصف العشرينات من القرن التاسع عشر ، فقد قدر عدد سكان مصر ، بما يقرب من المليونين ، ووضع الإحصاء التالى لسكان مصر وفئاتهم :

١ - المسلمون من الفلاحين وأهل المدن	١,٧٥٠,٠٠٠
٢ - الأقباط	١٥٠,٠٠٠
٣ - الأتراك	١٠,٠٠٠
٤ - السوربون	٥,٠٠٠
٥ - اليونان	٥,٠٠٠
٦ - الأرمن	٢,٠٠٠
٧ - اليهود	٥,٠٠٠
الجملة	١,٩٢٧,٠٠٠ <sup>(١)</sup>

ورغم ذكر هذه الإحصاءات ، فإنه يجب أن نضعها ، موضع الشك ، فهي لا تقوم على عمل إحصائى البتة ، وإنما هي عمليات ، تقدير جزافية تناست ، كما هو واضح بعض فئات السكان ، من قبائل العربان ، المتنقلة منها ، والمستقرة ، وسكان الواحات فإذا أضفنا إلى ذلك ، عدم وجود عمليات تسجيل المواليد والوفيات فى ذلك الوقت ، لاتضح عدم دقة هذه التقديرات ، ويجب أن ينظر إليها على أنها عمليات تخمينية ، لا يمكن الإعتماد عليها فى دراسة علمية للسكان .

(ثانياً) : ومما يزيد من صعوبة بحث هذا الموضوع عدم وجود ، أية دراسة عن سكان مصر فى القرن الثامن عشر ، والفترة السابقة عليه ، تتناول السكان من حيث أوضاعهم الاجتماعية ، وطبقات المجتمع ، ورصد أحوال هذه الطبقات ، والعلاقات التى كانت قائمة بينها ، وإنما نجد معظم المصادر المعاصرة ، إن لم تكن كلها ركزت

Clot Bey., Apereu Général Sur L'Egypte. 1880, Tome I, p. 166.

Edward., W. Lane, Op. Cit., p. 24.

(١)

(٢)

موضوعاتها على الصراعات السياسية ، والعسكرية ، بين الأمراء المماليك بعضهم بعضاً ، أو بينهم وبين بعض الباشوات ، ورجال الأوجاقات العسكرية ، وابتعدت تماماً عن سكان الريف<sup>(١)</sup> وإن جاء ذكر للريف وأهله ، ففي صورة ما حل بهم من «مفارم» ، أو ما هو مطلوب منهم من أموال ، ويكاد يكون المصدر الوحيد ، الذى ركز موضوعه على الفلاحين ، وتحدث عنهم من وجهة نظر معينة ، كان مؤلفه مأموراً بكتابتها ، هو كتاب «هز القحوف فى شرح قصيد أبى شادوف» وهو المصدر الوحيد ، الذى تناول أحوال الفلاحين ، فى نهاية القرن السابع عشر<sup>(٢)</sup> .

وللصعوبات السابقة ، فإن دراسة التركيب الاجتماعى لسكان الريف المصرى ، فى القرن الثامن عشر ، يجب أن تتم ، فى ضوء الإعتبارات التالية :

(١) من الجدير بالذكر أن الدراسات الحديثة ، وخاصة فى أقسام الاجتماع ، بكليات الآداب ، بدأت تركز دراستها حول دراسة سكان الريف ومشاكلهم وأنماط الأسر القروية ، وغير ذلك من الدراسات ، التى تناول حياة المجتمع الريفى ، ومن هذه الدراسات ، والدراسات الرائلة التى سبقتها نذكر :

Ammar H.: Growing up in an Egyptian village : Silwa, Province of Aswan, London 2nd (ed), 1996.

(ب) نحاس ، يوسف : «الفلاح حالته الإقتصادية والاجتماعية» ، القاهرة ١٩٢٦ .

(ج) اليسوى ، هنرى عيروط : «الفلاح» ، ترجمة دكتور محمد غلاب . القاهرة بدون تاريخ .

(د) خيث ، محمد عاطف : «القرية المتغيرة (لقيطون ، محافظة الدقهلية)» . القاهرة ١٩٦٤ .

(هـ) خيث ، محمد عاطف : «علم الاجتماع القروى» . القاهرة ١٩٦٧ .

(و) أحمد ، على فؤاد : «علم الاجتماع الريفى» . القاهرة ١٩٩٦ .

(ز) عودة ، محمود : «القرية المصرية بين التاريخ وعلم الاجتماع» ، القاهرة ١٩٧٢ .

(ح) عامر ، إبراهيم : «الأرض والفلاح ، المسألة الزراعية فى مصر» . القاهرة بدون تاريخ .

هذه نماذج للدراسات الحديثة ، التى بدأت تتناول حياة أهل الريف ، وليس حصراً لكل الدراسات التى بدأت تركز موضوعاتها على دراسة الريف وسكانه .

(٢) قمت بإعداد دراسة واقية عن هذا المصدر ، وأهميته التاريخية ، وأجيزت ونشرت بمجلة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية ، المجلد الشعرون ، سنة ١٩٧٣م ، كما قمت بترجمة هذه الدراسة تحت عنوان :

Hazz Al-Qubuf : A new source for the study of the Fallahin of Egypt in The seven-teenth and Eighteenth centuries.

وقد شاركت بهذه الدراسة ودراسة أخرى عن «الأعباء المالية على الفلاح المصرى فى ظل نظام الإلتزام» فى مؤتمر «التاريخ الإقتصادى والاجتماعى للشرق الأوسط» ، الذى عقد بجامعة برنستون بالولايات المتحدة ، ومستشاران ضمن الأبحاث التى قمت فى المؤتمر فى كتاب يضم هذه الأبحاث .

(أولاً) : إتخاذ المحك الأساسى ، للتفرقة بين طبقات المجتمع الريفى ، بعضها عن بعض ، موقع كل منها من وسيلة الإنتاج الرئيسية ، وهى الأرض الزراعية وحيازتها ، حيث إن الشكل الذى اتخذه تطور حق المنفعة بالأرض الزراعية وحيازتها ، هو الذى لعب الدور الحاسم ، فى صياغة الطبقات الاجتماعية ، وحدد مكانة كل منها ، وأوجد ظاهرة التباين الاجتماعى لدى سكان الريف<sup>(١)</sup> ، وأدى إلى تكتلات اجتماعية<sup>(٢)</sup> ، فى داخل المجتمع القروى ، مع ملاحظة أنه عند إتخاذ هذا المحك - موقع الطبقات من وسيلة الإنتاج وهى الأرض الزراعية - أساساً ، للتفرقة بين طبقات المجتمع الريفى ، يجب أن يوضع فى الإعتبار ، أن الأرض فى ذلك الوقت ، كانت تعد من الناحية القانونية ، ملكاً للسلطان ، وأن أصحاب الحيازة ليس لهم سوى حق الإنتفاع بها نظير ، ما يؤدونه عنها من ضرائب ، سبقت دراستها<sup>(٣)</sup> .

وقد أدى نظام الحيازة ، الذى كان سائداً فى القرن الثامن عشر ، وهو نظام الإلتزام ، إلى خلق طبقة اجتماعية ، متميزة ، هى طبقة الملتزمين بفئاتها ، التى سبقت دراستها<sup>(٤)</sup> .

(ثانياً) : إن مجتمع القرية المصرية ، فى القرن الثامن عشر ، كان متأثراً إلى حد كبير بعوامل داخلية نابعة من واقع المجتمع القروى نفسه ، والتى كانت قائمة على عاداته وتقاليده<sup>(٥)</sup> ، والتى كانت لها قوتها وتأثيرها الكبير ، على طبقات هذا المجتمع ، والتى كم يتطراً إليها التحلل نظراً لظروف المجتمع المحافظة فى ذلك الوقت ، وقد أوجدت هذه العوامل تمايزاً بين سكان القرية الواحدة ، وبين القرية والقرى المجاورة لها<sup>(٦)</sup> .

(١) عودة ، محمود : «القرية المصرية بين التاريخ وعلم الاجتماع» ، ص ١٣٥ - ١٣٧ .

(٢) عيسى ، محمد طلعت : «دراسات فى علم الاجتماع الريفى» ، ص ٧ - ٩ .

(٣) أنظر : الفصل الرابع ، ص ١٠٠ - ١١٩ .

(٤) أنظر ، الفصل الثالث ، ص ٨٧ - ٩١ .

(٥) بيرك ، جاك : «العرب تاريخ ومستقبل» ، ترجمة : خيرى حماد ، ص ٢١١ - ٢١٢ .

• الهلالى ، عبد الرزاق : «للمجتمع الريفى العربى والإصلاح الزراعى» ، ص ١٧ - ١٨ .

(٦) غيث ، محمد عاطف : «القرية للتغير» ، ص ٢٣ - ٢٤ .



هَذَا بالإضافة إلى العوامل الطارئة ، التى كانت تؤثر ، فى هَذَا المجتمع ، مثل الهجرات البدوية ، التى ظلت تتوافد ، على الريف حتى القرن الثامن عشر ، والعمليات العسكرية بين البيوت المملوكية ، التى شغلت معظم هَذَا القرن ، لَأْ شك فى أَنَّ هَذِهِ العوامل تركت بصماتها ، على التركيب الاجتماعى لسكان الريف المصرى فى القرن الثامن عشر ، وَمِنْ هُنَا كانت الحركة ، التى وجدت فى داخل المجتمع الريفى ، وانتقال بعض الأفراد ، بِإِنتِمَاءِهم الطبقة ، مِنْ طبقة إلى أخرى ، نتيجة لعمليات المصاهرة والإندماج ، التى تمت بين أفراد الطبقات ، التى وجدت داخل هَذَا المجتمع .

(ثالثًا) : دور كل طبقة من طبقات هذا المجتمع الريفى ، سواء كان هَذَا الدور ، إيجابيًا أو سلبياً على الحياة العامة فى الريف ، وعلى إقتصاد الريف ، والدور الذى لعبته كل طبقة فى تطوير هَذَا المجتمع ، أو انغلاقه .

(رابعًا) : نظرًا لغية الإحصاءات الإقتصادية ، التى تحدد مقدار ثروات الشرائح التى تكون كل طبقة مِنْ طبقات هَذَا المجتمع ، تبعًا لثراء كل منها ، لِدَا فَإِنَّ الحجم الإقتصادى ، سوف لَأْ نعتبره مِنْ بين العوامل الأساسية لتقدير حجم هَذِهِ الطبقات ، التى سندرسها تبعًا لحجمها العدى ، بناء على ما يمليه المنطق ، وما يشعره به الباحث مِنْ استقراء المصادر المعاصرة .

واعتمادًا على مَا لدينا مِنْ مصادر معاصرة ، وعلى وثائق المحكمة الشرعية ، وأرشيف دار المحفوظات العمومية ، اتضح أَنَّ فئات السكان ، التى كانت تقطن الريف المصرى فى القرن الثامن عشر ، تكون طبقاته الاجتماعية بالمعنى الواسع للكلمة هِيَ :

(١) الفلاحون المسلمون منهم والاقباط :

(٢) القبائل العربية ، سواء المستقرة مِنْهَا ، أو المتجولة فى داخل الريف ، أو على أطرافه .

هَذَا بالإضافة إلى فئة قليلة مِنْ المالك والأثراك ، اقتضت ظروف الإدارة ونظام

حيازة الأرض وجودها فى الريف ، وكانت هذه الفئة تتمثل فى الجند المنوط بهم حفظ الأمن وتنفيذ أوامر الإدارة ، هكذا إلى جانب حكام الولايات والكاشفيات ، والجهاز الإدارى التابع لهم ، وقضاة النواحي ، بالإضافة إلى الملتزمين الذين كانوا ينتمون إلى هذه الفئة ، وعاشوا فى مناطق حصص إلزاماتهم .

وقد قدر عدد الملتزمين إلى الأتراك والمماليك ، فى كل قرية ، فى منتصف العشرينات من القرن التاسع عشر «بأثنين أو ثلاثة عادة»<sup>(١)</sup> . وهكذا يبين ضالكة حجم هذه الفئة فى التركيب الاجتماعى لسكان الريف .

فئة أخرى صغيرة العدد عاشت فى بعض قرى الريف ، هي فئة السادة أو الأشراف ، ورغم انتماءاتها العربية ، إلا أنها عاشت فى القرى التى وجدت فيها ، بعيدة عما كان يرتكبه العربان من أعمال السلب والنهب ، محافظة على نسبتها إلى البيت النبوى الشريف ، وقد عاشت هذه الفئة فى رغد من العيش ، نظراً لكثرة أراضي الرزق التى كانت موقوفة بإسمها من قبل بعض السلاطين والأمراء منذ أزمان بعيدة ، وقد سجلت دفاتر الرزق الأحباسية ، كثيراً من الرزق بأسماء أسر من هذه الفئة ، كما أن بعض أفرادها فى القرنين السابع عشر والثامن عشر أصبحوا من الملتزمين .

وَمِمَّا يلاحظ أن هذه الفئة ، كانت على علاقات طيبة ، بكل قطاعات المجتمع الريفى ، وتحفظى بالإحترام من كل فئاته ، ومن أجهزة الإدارة كذلك ، نظراً لنسبتها إلى البيت النبوى الشريف .

### الفلاحون :

عاش الفلاحون ، فى القرن الثامن عشر ، فى قراهم ، عيشة غاية فى البساطة ،

Edward, W. Lane.: Op. Cit., pp. 22-23.

(١)

(٢) دار للمخطوطات العمومية : مخزن (١) تركى ، عين (٦١) دفاتر أحباسى ، أرقام ١٦١٧ ، ١٦١٩ ، ١٦٢٤ ،

١٦٢٦ .

• دفاتر الإنزام : دفتر رقم (٢) ، حيث ذكر فيه «محمد عبد الرحمن البكرى الصليقى» كأحد الملتزمين .

فمنازل معظمهم ، مبنية من الطوب التيء (غير المحروق) ، مكونة فى معظمها من طابق ، حسب قدرة الفلاح وحالته الإقتصادية .

وكانت ماشية الفلاح - ولا زالت حتى الآن - تشاركه مسكنه ، الذى لم يكن صحيحاً على حد وصف المصادر المعاصرة له<sup>(١)</sup> .

أما حياة الفلاح المعيشية ، فقد كانت كما يستفاد من إشارات المصادر المعاصرة ، حياة بائسة ، فأكله الدائم الشعير ، والجن القريش ، والبصل ، والكشك ، والفول المدمس ، والعدس ، والبسار «الويكة» ، والملوخية<sup>(٢)</sup> ، أما اللحوم والطيور ، فأكلها عنده يعد عيداً . وكانت ملابسه ، كذلك بسيطة ، معظمها من صنع يده ، أو من صنع المناسج المحلية التى كانت متشرة فى كثير من القوى ، التى كانت تنسج الملابس للفلاحين من القطن أو الصوف ، بعد غزلهما ، وكان الفلاح يعد نفسه سعيداً إذا حار شيئاً من صنع المدينة .

وقد صور صاحب هز القحوف حياة الفلاح هذه ، فى كثير من المواضع ، فى شرحه لقصيد الشاعر الشعبي «أبو شادوف»<sup>(٣)</sup> .

وقد كان الفلاحون - رغم هذا - يشكلون الطبقة المنتجة فى الريف ، وإن شاركها بعض العريان . كما سنرى ذلك فى حينه ، ورغم أن أفراد هذه الطبقة ظلوا هم الأدوات المنتجة ، التى يعتمد عليها إقتصاد مصر فى ذلك الوقت ، فإنهم حرموا من ثمره إنتاجهم<sup>(٤)</sup> . وكَم يعد لهم من خيرات أرضهم . إلا القليل ، وذلك نتيجة

(١) الشريش ، يوسف : المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٥ - ٦ .

(٢) نفسه : حيث ذكر هذا المصدر ، ج ٢ ، ص ١٤٩ ، قصة فيها شيء من الطرافة ، وعلى ما فيها من مبالغة إلا أننا نذكرها ، لأنها توضح جانباً من حياة الفلاح المعيشية قال «أتى رجل من أهل الصعيد ، من نواحي قنا قوس ، إلى مصر ليشتري له جارية للخدمة ، فرأى جارية تباع بأعلى ثمن ، لمعرفتها بأنواع الطعام ، فوقف عليها وسألها ، هل تحسنى الطعام مثل ما يقولون ، فنظرت إليه ، وقالت له من أى البلاد أنت قال : من الصعيد ، فقالت : أنت لا تحتاج إلى طعام فاخر ، فإن مأكول أهل الصعيد ، فى كل سنة ، ستة أشهر ، ويكة لا يحتاجون إلى طعام فاخر غير هذا ، قال : فتركها ومضى متسجياً» .

(٣) الشريش ، يوسف : المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ١٤٦ - ١٧٥ .

(٤) الفتلى ، محمد ثابت : «الطبقة الاجتماعية» ، ص ٨١ - ٨٢ .

للنظم الإدارية والإقتصادية التى كانت سائدة ، فى ذلك الحين ، فقد وقع أفراد هذه الطبقة ، تحت ضغط من أجهزة الإدارة جعلهم يعيشون فى حالة سيئة صورها أحد المعاصرين بقوله «فهم دائماً فى انقباض ، وطرد ، وجرى ، وكرٌّ وفِرٌّ ، وجبس وضرب ، ولعن ، وسب ، وهوان ، وشجار وشيل تراب ، وحفر أبار ، وخروج للعونة على جهة السخرة ، وتعب شديد بلا أجر ، وإذا كان ذو فضل ضاع فضله ، أو ذو عقل ذهب عقله ، أو ذو مال أغروا عليه الحكام ، أو ذو تجارة نهبوه فى الظلام»<sup>(١)</sup> .

وما ضاعف من سوء حال هذه الطبقة فى القرن الثامن عشر ، الأعباء المالية الضخمة التى كانت مفروضة عليها ، والتى سبقت دراستها ، هذا بالإضافة إلى الكوارث الطبيعية التى كانت تحمل بالريف من حين لآخر ، وانتشار كثير من الأوبئة ، نتيجة لغياب العناية الصحية حتى خربت بعض القرى لموت كثير من الفلاحين ، وتشرذم بعضهم فى البلاد<sup>(٢)</sup> . واضطر مسائير هذه الطبقة على حد وصف الجبرتي «لبيع أمتعتهم ودورهم ، ومواشيهم بسبب ذلك»<sup>(٣)</sup> .

ومما يلاحظ أنه وجد فى داخل هذه الطبقة - رغم سوء حالها من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والصحية - شرائح تفاوتت فى ثرائها النسبى ، الذى لا يمكن تقديره بصورة يقينية ، نظراً لغلبة الإحصاءات ، ولكن الباحث يشعر به من معاشته للمصادر المعاصرة ، فقد استطاع بعض أفراد هذه الطبقة ، عن طريق اتصالهم بأجهزة الإدارة ، ومشاركتهم فى الإدارة المحلية داخل القرية نفسها ، من تكوين شريحة متميزة داخل هذه الطبقة ، وتمثلت هذه الشريحة فى مشايخ القرى ، الذين استغلوا نفوذهم فى القرية ، وتعالوا على أبناء طبقتهم ، بل إن ظلمهم لإخوانهم الفلاحين ،

(١) الشرينى ، يوسف : المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٦ .

(٢) الجبرتي ، عبد الرحمن بن حسن : «مجانب الآثار» ، ج ١ ، أنظر على سبيل المثال (حوادث ١١٠٦هـ/ ١٦٩٤م) ص ٢٦ ، (حوادث ١١١٦هـ/ ١٧٠٤م) ص ٣٠ ، (حوادث ١١٢٤هـ/ ١٧١٢م) ص ٥٠ .

● الدمرداشى ، أحمد كنفذا عزبان : «الدرة المصانة» ، ج ١ ، ص ٣٨-٣٩ .

● الملوانى ، يوسف : «نفحة الأحباب» ، ص ٢٢٧-٢٢٨ .

(٣) الجبرتي ، عبد الرحمن بن حسن : «مجانب الآثار» ، ج ٢ (حوادث ذى الحجة ١١٩٨هـ/ أكتوبر ١٧٨٤م) ص ٨٣ .

كان أشد وأقسى من ظلم غيرهم كما سبقت الإشارة إلى ذلك<sup>(١)</sup>.

وقد أدى هذا الشراء النسبي بين أفراد هذه الطبقة ، إلى أن بعض الفلاحين كان يعمل أجيراً عند البعض الآخر ، وقد أرجع لانكريه Lancrct هذه الظاهرة إلى قدرة الملتزمين على طرد الفلاحين الذين يعجزون عن دفع ما عليهم من أموال مقررة ، فإذا لم يهاجر الفلاح الذي جُرد من أرض أثره أو مساحته إلى قرية أخرى ، كان عليه أن يعمل أجيراً لدى فلاح آخر ليكسب عيشه ، وكان بعض الفلاحين ، حين يقصر الفيضان عن رى أراضيهم ، يتجهون إلى قرى يتيسر العمل لهم فيها لدى فلاحين آخرين<sup>(٢)</sup>.

ورغم هذا التفاوت النسبي بين شرائح هذه الطبقة ، فإن ذلك لا ينفي البتة الظلم الذى كانت هذه الطبقة واقعة تحته ، واعتماداً على إشارات المصادر المعاصرة ، المتعلقة بهذه الطبقة وعلى وثائق المحكمة الشرعية ، يمكن تقويم هذه الطبقة ، ودورها ، فى ضوء الأسس السابقة على النحو التالى .

(أولاً) : فى ضوء نظام الحياة الذى وضعه العثمانيون ، وفى إطار الضوابط ، التى وضعها قانون نامة سليمان ، أصبح الملتزم هو المتحكم الفعلى ، فى منطقة إلزامه ، وتطور هذا التحكم إلى تحكم كامل فى الفلاحين ، والأرض ، وبخاصة فى المراحل الأولى من تطبيق هذا النظام كما رأينا ، ومن هنا أصبح الفلاح مرتبطاً بالأرض ، لا يمكنه مغادرتها ، خاصة وأن قانون نامة سليمان ،لقى مسئولية بقاء قطعة من الأرض المروية غير مزروعة على كاهل الكشّاف ، والملتزمين ، والمشايخ ، وأعطاهم سلطة منع الفلاحين من هجر قراهم ، والعمل على إسكانهم فى القرى الحرة والخابية ، ومنحهم سلطة معاقبة من عصى وتمرد على سلطتهم . بل إنه حمل الشيخ فى حالة فرار الفلاح من أرضه وتركها بدون ررع ، القيام بسداد الأموال

(١) الشريضى ، يوسف : المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٦ .

• أنظر الفصل الأول : ص ٨١-٢٣ .

(٢) ريفلين ، هيلين آن : المرجع السابق ، ص ٤٥ .

\* Lancrct; Op. Cit., p. 244.

الأميرية المقررة على أرض هذا الفلاح<sup>(١)</sup> :

وَكَيْدًا فَإِنَّ الملتزم وَمَنْ يشاركونه حق الإشراف على إدارة الأرض مِنْ أجهزته الإدارة أصبحوا ، صوتًا مسلطًا على الفلاح ، إِذَا حاول الهروب ، أو تأخر فى دفع مَا عليه مِنْ ضرائب فأقل جزاء يلقاه فى هَذِهِ الحالة ، إلقاءه على الأرض ، وضربه بالنبايت ، وسجبه مِنْ شنبه فيزداد بذلك ذلًا ومقنًا وإهانة<sup>(٢)</sup> .

وأجبر هَذَا الأسلوب الفلاح - بالإضافة إلى ميله المعهود ، إلى ملازمة الأرض ، التى وَكَّدَ عليها - على الإرتباط بأرض فلاحته ، إرتباطًا كليًا ، حتى استحق الفلاح نتيجة لهذه السمة التى غلبت على سلوكه ، إزاء الأرض إطلاق لفظ «قرارى» عليه<sup>(٣)</sup> ، لإستقراره على أرضه وتمسكه بها رغم مَا كان يقع عليه فى ذلك الوقت مِنْ أعباء جسام ، فَهُوَ لَا يترك أرضه إِلَّا مضطرك ، نتيجة لعوامل لَا يرى مفرك مِنْ تقاديبها ، سوى ترك أرضه لفترة قد تطول وقد تقصر يعود بَعْدَهَا ، إِنْ طوعًا أو كرهًا على يد رجال الإدارة ، أو يستقر على قطعة أخرى مِنْ الأرض ويربط حياته بها ، لِأَنَّهُ يَوْمَن بالإرتباط الدائم بين حياته والأرض ، غير راغب فى هجرها فأرضه شديدة

(١) قانون نامه سليمان ، النسخة السابقة ، ص ١٦-١٧ حيث نَصَّ على أَنَّهُ «إِنْ لَأَذْ أهل قرية بالفرا ، وبقيت أطيانهم لغيتهم يوركا ، فليستقصى شيخ العرب ، والكشاف أخبارهم مِنْ جيرتهم ، وليجدون فى طلبهم ، ويضغظون عليهم ليعودوا لزراع أطيانهم ، وليسعدوا جهدهم ، لِأَنَّهُ لَا يبقَى مِنْ الأراضى السلطانية شبرًا بغير ذرع وليحكمون سيامة مَنْ عصى وتمرد ، فَإِنَّ تعمس العثور على الهاريين مِنْ قريتهم ، بعد صرف الجهد الجهد ، والجد فى طلبهم ، فيلروا هل فى أهل القرية موسر ، يسعه تخضير أطيان الغائب ، فيكلفوه بها ، ويأخذون منه خراجها ، فَإِنَّ تعمس ذلك أيضًا ، فليخضرها شيخ العرب ، أو الكاشف ، أو العامل على حساب ، ويقوم بلوائمها ، ويؤدون الأموال السلطانية عنها» ، وأنظر كذلك :

\* V. Lutsy, : Modern History of the Atab Countries p. 17.

(٢) الجبترى ، عبد الرحمن بن حسن : «عجائب الآثار ، ج ٤ (حوادث ١٢٢٩ هـ / ١٨١٤م) ص ٢٠٧ . حيث ذكر مَا كان يلقاه الفلاح فى هَذَا الصدد بقوله «وكان إِذَا تأخر الفلاح ، فى دفع الضريبة جروء مِنْ شنبه ويطعوه ، وضربوه بالنبايت رجال الملتزم ، هَذَا عَدَا مَا كان يراه مِنْ عسف الصراف النصارى مِنْ ماطلة فى استخراج ورقة الخلاص ، وكذلك الشاهد والشايش ، اللذين كانوا يسمونه أنواع العلاب» .

(٣) نحاس ، يوسف : «الفلاح» ، ص ١٧ .

\* Edward, W. Lane, : Op. Cit., pp. 133-135.

الشاء إذا ما قورنت بالمناطق المجاورة لها<sup>(١)</sup> ، التى لا يوجد فيها ما يغريه على ترك أرضه .

كذلك كان من آثار نظام الحياة الذى كان قائماً فى القرن الثامن عشر ، أن أوقع طبقة الفلاحين تحت نظام ضرائبى غير محدود ، فلم يعد الفلاح يستطيع أن يحصى ما يطلب منه من ضرائب مباشرة ، وغير مباشرة ، وأصبح نصيبه من عمله يتمثل فى المجاعة ، والعمل الشاق والسخرة ، وكثيراً ما كان يضطر من أجل الحصول على ضروريات الحياة ، أن يسرق محصول أرضه<sup>(٢)</sup> .

وقد ترك هذا النظام - نظام الحياة - للفلاح حق التصرف الجزئى فى أرضه ، فقد أصبح للفلاح حق رهن أرضه أو مساحته أو تأجيرها ، إذا عجز عن رراعتها بنفسه ، أو اضطرته ظروفه لذلك ، إلا أن هذين الحقين اللذين اكتسبهما الفلاح على أرضه أو مساحته لا ينهضان دليلاً على توفر العنصرين المادى ، والمعنوى لنظام الحياة بمعناها المفهوم قانوناً<sup>(٣)</sup> ، وكذا فإن حرية تصرف الفلاح فى أرضه أو مساحته ، لم تكن كاملة ، فقد كان عليه أن يأخذ ترخيصاً بذلك من الملتزم ، قبل قيامه بأي تصرف فى أرضه ، وبالتالي فإن حرية حركته أصبحت محدودة بدورها .

ونخلص فى نهاية مناقشة هذا الجانب ، أنه لم يعد فى وسع أبناء هذه الطبقة تبعاً لنظام حياة الأرض الذى كان متبعاً فى القرن الثامن عشر ، الهروب من الأعباء المالية

(١) حمدان ، جمال : «شخصية مصر» ، ص ٢٣٥ .

(٢) نحاس ، يوسف : للرجع السابق ، ص ١٧ .

\* Edward, W. Lane: Op. Cit., pp. 134-135.

وقد ذكر صاحب هز القحوف ، موالياً على لسان الفلاح يعبر به عن عمله الدائب من أجل حصوله على قوت يومه ، وأن حياته أصبحت صورة مكررة لا جديد فيها قائلاً :

يَأْتِيهِ الشَّوْمُ طَوَّلَ عُمُرِي وَأَنَا أَشْتَدُّ  
أَشْأَلُ آبِي وَأَجْبِي بَعْدَ الْعِشَاءِ أَتَمَدُّ  
فِي هَمِّ دِي الْبَطْنِ أَلِي مَا تُرْبِحُ حَدُّ  
أَقُومُ فِي الصَّبْحِ أَلْقَى مَا بَنَيْتُ أَنْهَدُّ

● هز القحوف ، ج ٢ ، ص ١٥٠ .

(٣) الصلح ، عبد المنعم فرج : «حق الملكية» ، ص ٥٣٦-٥٤٠ .

● حمزة ، سعد ماهر : «علم الاقتصاد» ، ص ٩٣-١٠٣ .

وغير المالية التى وضعهم هَذَا النظام تحت طائلها ، فالفلاح لآ يهرب من سخرة إلاً إلى سخرة أخرى ، «فَأَنَا تناط به تقوية الجسور ، وتطهير الترع ، واحتفارها ، وأنا يحرق أرض الأوسية التى يستغلها الملتزم لحسابه»<sup>(١)</sup> ، وقد وصل الضيق بِهَذِهِ الطبقة المنتجة بِمَا لَقِيَ عَلَيْهَا مِنْ أعباء أَنْ أصبحت كارهة لمهنة الفلاحة ، التى لآ تجد سبيلاً إلى الفرار مِنْهَا ، وأصبح لسان حالها يلهج على لسان شاعرها الشعبى بِهَذَا القول :

هَمْ الْفِلَاحَةِ حَيْرَتْسَى      وَكُلُّ سَاعَةٍ فِي نُقْصَانٍ  
مَا أَنْفَكَ مِنْ هَمْ الْوَجْبَةِ      لَمَّا يَجِي مَالُ السُّلْطَانِ<sup>(٢)</sup>

\* \* \*

(ثانياً) : جانب آخر من جوانب تقويم هذه الطبقة ودورها يتركز حول مشاركتها ، فِيمَا كانت تمر به البلاد من أحداث سياسية وصراعات عسكرية بين البيوت المملوكية ، ومن انقسام بين القبائل العربية ، فالواضح من إشارات المصادر المعاصرة ، أَنَّهُ رغم ضخامة الأعباء المالية وغير المالية التى كانت ملقاة على كاهل هَذِهِ الطبقة ، فَإِنَّهَا لَمْ تقف بمعزل عما كانت تموج به البلاد من هَذِهِ التيارات المتضاربة خاصة ، وَأَنَّ هَذِهِ الصراعات العسكرية بالذات اتخذت ميدانها الفسيح بلاد الأرياف على حد تعبير هَذِهِ المصادر .

وهناك إشارة فى أحد المصادر المعاصرة هَذِهِ ، ذات مغزى كبير ، فقد ذكر صاحب تحفة الأحباب ، أَنَّ إبراهيم باشا (شوال ١٠٧١ - شوال ١٠٧٤هـ/ يونيو ١٦٦١ - مايو ١٦٦٤م) اضطر للحد من الانقسامات المسلحة بين بلاد الأرياف إلى إرسال الرسل مأمورين بجمع الأسلحة من القرى ، فجمعوا من ذلك الشيء الكثير<sup>(٣)</sup> وفى هَذَا دلالة واضحة على استعداد أفراد هَذِهِ الطبقة ، للقيام بعمل مسلح إلى

(١) الشريئى ، يوسف : المصدر السابق ، ج ١ ، ص ١٧ .

(٢) نفسه : ج ١ ، ص ١٧ .

(٣) الملوانى ، يوسف : المصدر السابق ، ص ٢٠٤ .

• بن عبد الفتى ، أحمد شلى : المصدر السابق ، ص ٤٢ .



جانب الفريق الذى يؤيدونه ، خاصة وأنه نتيجة للصراعات المستمرة بين الأمراء المماليك - طول القرن الثامن عشر - من جانب ، وأفراد الأوجاقات من جانب آخر أصبح الملاذ الوحيد للفريق المنسحب هو بلاد الأرياف ، أو ما أصبح يعرف ببلادهم أو قراهم ، أى البلاد التى لهم فيها حصص التزامات ، كما سبقت الإشارة إلى ذلك .

وقد تأثر أبناء هذه الطبقة تأثراً قوياً ، بالإنقسامات القبلية ، التى سادت بين القبائل العربية التى كانت تقطن ريف مصر ، ويبدو أن هذا الإنقسام ، كان مبكراً ، وبخاصة الإنقسام الشهير ، الذى تمثل فى سعد وحرام<sup>(١)</sup> فى ريف الوجه البحرى ، فقد ذكر الشيخ الشربيني يصف تأثير هذا الإنقسام على الفلاحين قائلاً :

وَيَقْتُلُونَ النَّفْسَ عِنْدَ كَلِمَةٍ	إِنْ قَالَ شَخْصٌ بِالضَّدِّ الذِّمَّةَ
شَخْصٌ يَمِيلُ مِنْهُمْ لِسَعْدٍ	لِلشَّرِّ يَدْعُوهُمْ وَكُلَّ كَبِيدٍ
وَحَرَامٍ أَخْرَجُ يَمِيلَ	يَصِيحُ فِى إِغْرَائِهِمْ يَقُولُ
خُدُّوهُ مِنْ قَبْلِ تَرَوْنَ بِأَمْسِهِ	ثُمَّ أَقْتُلُوهُ وَأُخْمِدُوا أَنْفَاسَهُ
فَذَا يَصِيحُ يَالِ سَعْدٍ أَسْعِدُوا	وَأَخْرَجُ يَالِ حَرَامٍ أَنْجِدُوا
فَذَانِكَ اللَّفْظَانِ دُونَ لَبْسٍ	عِنْدَهُمْ أَمْرٌ يَقْتُلُ النَّفْسَ
فَيُخْرِشُونَ الْأَرْضَ بِالْفَارَاتِ	وَيَرْصُدُونَ الْقَتْلَ فِى الطَّرِيقَاتِ <sup>(٢)</sup>

وكذا كان لإنقسام سعد ، وحرام ، قد ساد ريف الوجه البحرى ، فإن إنقساماً

(١) سعد وحرام ، من القبائل العربية ، التى استقرت فى مناطق متفرقة فى ريف الدلتا ، وحدث بينهما تنافس طال مداه ، فتأثر به أهل القرى ، وأصبح لكل فريق أنصاره الذين يؤيدونه وقد ذكر المقرئى ، أن عربان حرام أصبح منهم مشايخ بلاد وخولة ، وقضاة ، وفقهاء . انظر :

- المقرئى : «البيان والأعراب عما يارض مصر من الأعراب» ، ص ١١ ، ٥٨ .
  - عابدين ، عبد المجيد : «البيان والإعراب» ، مع دراسات فى تاريخ العروبة فى وادى النيل ، ص ١٣ ، ٦٣ .
  - خورشيد ، عبد الله : «القبائل العربية فى مصر» ، ص ٦١ .
- (٢) الشربيني ، يوسف : المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٨٤ .

عمائلاً ساد ريف الوجه القبلى ، وبخاصة ريف الصعيد الأعلى ، وهو الإنقسام الذى عرف ، بصوامعة ، وونانة .

وقد لعب مشايخ القرى دوراً بارزاً فى ازدياد حدة هذه الإنقسامات بين سكان الريف ، فقد كانوا يتحلقون - كما هو واضح من المصادر المعاصرة - كل الأعذار لتسليح الفلاحين إستعداداً لمساندة عرب عصيتهم ، وللقيام بالغارات التخريبية على قرى العصبية الأخرى ، وإلحاق الضرر بها ، حتى أصبح هذا الأسلوب ظاهرة تميز الحياة العامة فى الريف فى ذلك الوقت ، ولم تتمكن المثل الدينية الإسلامية ، ولا المثل الإنسانية ، ولا الأضرار التى لحقت الناس من جراء هذه الإنقسامات ، من إيقافها أو الحد منها .

وهكذا أصبحت هذه الطبقة تلعب دوراً هاماً فى المشاركة فى الصراعات ، والإنقسامات التى كانت تموج بها البلاد فى القرن الثامن عشر ، ولا شك أن هذه الطبقة فى مشاركتها ، فى هذه الصراعات كانت مدفوعة بعوامل كثيرة ، اضطرتها إلى إقحام نفسها فى هذا الميدان .

(ثالثاً) : وجد فى داخل بنية هذه الطبقة المسلم والمسيحى ، جنباً إلى جنب ، وقد قدر أحد الرحالة الإنجليز فى منتصف عشرينات القرن التاسع عشر عدد الأقباط الذين يقطنون ريف مصر ، بحوالى (١٥٠) ألف نسمة ، أى ما يعادل  $\frac{1}{13}$  من مجموع السكان ، طبقاً لتقديره لعدد السكان فى ذلك الحين ، وذكر كذلك ، أن معظمهم

(١) مبارك : على : «المخطط التوفيقية» ، ج ٩ ، ص ٨٤ .

حيث إنفرد هذا المصدر بذكر هذا الانقسام الذى لم نعر له على ذكر فى المصادر الأخرى وقد ذكر على مبارك هذا الانقسام فى معرض حديثه عن قرية (بنجا) ، تابع مركز طهطا ، محافظة سوهاج ، حيث قال : «إن تلك الجهة كانت فرقتين ، على طرفي نقيض صوامعة وونانة ، كما كانت سعد وحرام فى الجهات البحرية ، وكانت لا تنقطع شرودهم وحراياتهم ، وتخريبهم للبلاد بالسلب والقتل ، وكانت تلك البلدة (بنجا) متوسطة بين بلاد الصوامعة مع أنها من حزب الونانة فكانت تحصن بهذا السور من هجرهم عليها ، وكان يقع ذلك كثيراً ... ثم إن أهالى أربعة عشر بلدة جاورا لإحراقها ونهبها ، وقتل أهلها ليستريحوا منها حيث إنها معترضة بلادهم . ولم نجد ذكراً للصوامعة ولا الونانة ، ضمن القبائل العربية التى ذكرتها المصادر المتخصصة ، وربما كان هذا الانقسام ، إنقساماً فلاحياً بين أهل القرى التجارية ، وليس أكثر من ذلك .

يعيش فى قرى الفيوم ، وأن هناك قرى كل سكانها من الأقباط<sup>(١)</sup> .

واعتماداً على ما ذكرته سجلات المحكمة الشرعية ، وأرشيف دار المحفوظات ، والمصادر المعاصرة ، فإنه يمكن القول بأن معظم الأقباط الذين قطنوا الريف فى ذلك الوقت اشتغلوا بالأعمال الحسائية والمالية ، ولعبوا دوراً بارزاً ، فى إدارة القرية المصرية عن طريق سيطرتهم على هذه الأعمال . فقد عهد إليهم البكوات المالك ، والكشاف ، بتحصيل الضرائب وتقديرها ، بل وتوزيعها على الأتبان والخاصات<sup>(٢)</sup> ، وقد كان المباشر القبطى الذى يعد وكيل الملتزم له سلطة واسعة يستمد منها اتساع أعمال وظيفته وتفرعها فى الأقاليم . وقد كان هؤلاء المباشرون ومن يتبعونهم من الصيارفة والكتبة والمساحين ، يعرفون طبقاً للدفاتر التى كانت تحت أيديهم ، المتزرع والبور من أراضى النواحي ، وعندهم بيان كامل بأسماء من سدد ، ومن لم يسدد الأموال الأميرية من الفلاحين ، وأصبح ما يسجلونه فى هذه الدفاتر ، حتى وإن شابه التزوير ، كما سبقت الإشارة حجة لا جدال فيها<sup>(٣)</sup> ، وقد أشارت المصادر المعاصرة ، والوثائق ، إلى الصراف فى القرية بإسم «النصرانى»<sup>(٤)</sup> . وقد أدرك علماء الحملة الفرنسية ، أهمية الدفاتر التى كانت بأيدي هؤلاء الأقباط ، فاخذوا معلومات دفاتر الترابيع التى وضعوها لأراضى مصر ، والضرائب المربوطة عليها من واقع بيانات دفاتر هؤلاء الأقباط ، وذكر على أخلفة هذه الدفاتر التى وضعت فى عهد الحملة الفرنسية أن معلوماتها «أخذت من دفاتر المعلمين الأقباط»<sup>(٥)</sup> .

وقد أخذ علماء الحملة الفرنسية فى هذا العمل بوصية تاليران التى وردت فى

Edward, W. Lane.: Op. Cit., pp. 22-23.

(١)

(٢) دار المحفوظات العمومية : مخزن (١٨) ، عين (١٧) ، دفاتر الترابيع رقم ١٦٠٥ ، ١٦٧٠ .

• أرشيف للمحكمة الشرعية : سجلات إسقاط القرى ، سجل رقم (٣) ، ص ٣٠ .

• الرافعى : عبد الرحمن : «تاريخ الحركة القومية» ، ج ١ ، ص ٤٩ .

(٣) أنظر : الفصل الأول ، ص ص ٢٥-٢٨ .

(٤) الجيرتى ، عبد الرحمن بن حسن : «عجائب الآثار» ، ج ٤ (حوادث جمادى الأولى ١٢٢٩هـ/مايو ١٨١٤م) ، ص ٢٠٧ .

• الشربى ، يوسف : المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٢ ، ج ٢ ، ص ١١٦ .

(٥) دار المحفوظات العمومية : مخزن (١٨) ، عين (١٧) ، دفاتر الترابيع رقم ١٦٠٥ ، ١٦٠٨ ، ٤٩ .

تقريره الذى قدمه للحكومة الفرنسية ، وَبَّهَ فِيهِ إلى أهمية إستمالة الرؤساء القبط إلى جانبهم لمعرفتهم التامة بالأمور السابقة<sup>(١)</sup> .

والأقباط الذين لَمْ يشتغلوا بالأعمال المالية ، عملوا فى الإشراف على بعض الصناعات ، التى كانت منتشرة فى الريف ، وبخاصة صناعة التفريخ ، فالإشراف على إدارة معامل التفريخ كان فى معظم الأحيان فى أيدي فئة مِنَ الأقباط ، وكذلك كان بأيديهم الإشراف على أنوال نسج الصوف ، والإشراف على خلايا النحل<sup>(٢)</sup> .

ورغم اشتغال معظم الأقباط بالأعمال السابقة ، فَإِنَّ وثائق المحكمة الشرعية سجلت كثيراً من القضايا التى مثل طرفاً فيها فلاحين مِنَ الأقباط<sup>(٣)</sup> ، أى أَنَّ هناك فئة مِنْهُمْ كانت تمارس الزراعة كمهنة لكسب عيشها .

وقد كان اشتغال الأقباط بالأعمال السابقة ، هُوَ الأساس الذى قامت عليه ثروات بعض بيوتهم مِنْذُ نهاية القرن الثامن عشر ، واستمرت بعد ذلك تلعب دورها فى تاريخ مصر فى الفترات التالية للقرن الثامن عشر<sup>(٤)</sup> .



(رابعاً) : أعطت النظم الإدارية التى كانت سائدة فى القرن الثامن عشر ، إِمْتِيازات واسعة لبعض الفئات أصبح الفلاح يشعر بِهَا ، وأوجدت هَذِهِ الإِمْتِيازات لدى بعض الفلاحين تطلعات إلى الإنتقال والإنتماء إلى طبقة أخرى ، وَكُوِّ بِسَبِيل غير

(١) شكرى ، محمد فؤاد : «عبد الله جاك مين» ، ص ٤ .

(٢) مبارك ، على : «الخطوط» ، ج ٩ ، ص ٨٥ .

(٣) دلو للمحفوظات العمومية : مقابض محكمة المتصورة ، مضبغة (١) ، ص ١٦ تاريخ ١٦ رجب ١١٣٠ هـ - ٣١ مايو ١٧١٨ م) .

• أرشيف للمحكمة الشرعية : سجلات القصة العربية رقم (١٧) ، مادة ٢٣٣ ، ص ١٣٨ سجل (١) مادة ٧٨٣ ، ص ٤٣٢ .

(٤) الجببرى ، عبد الرحمن بن حسن : «عجائب الآثار» ، ج ٤ ، (حواشي ١٧ رمضان ١٢٢٥ هـ / ١٦ أكتوبر ١٨١٠ م) ، ص ١٢٢ .

حيث ذكر أَنَّ محمد على ، حين قبض على أعيان المباشرين الأقباط ، وجدوا عند المعلم غالى نيماً وستين جارية بيضاء ، وسوداء ، وحشية وسعت الساعون فى المصلحة على غالى ورقفاته إلى أَنَّ تَمَّ الأمر على أربعة وعشرين ألف كيس ، ونزل له فرمان الرضا والخلع والبشارة .

مشروع ، فهُنَا إشارات عديدة فى بعض المصادر إلى رغبة الفلاح وأمنيته إلى الإلتئاء إلى سلك الجندية<sup>(١)</sup> ، والجندية التى يعرفها الفلاح فى ذلك الوقت ، هِىَ العمل فى أوجاقات السبائية ، التى كان منوطاً بها حفظ الأمن فى الريف ، ومساعدة أجهزة الإدارة فى جمع الأموال المقررة ، وقد تمتع أفراد هذه الأوجاقات بامتيازات ضخمة ، كان الفلاح نفسه ضحية لها ، لذا تمنى الفلاح الإلتئاء إلى هَذِهِ الجندية كىَ يتمتع بامتيازاتها . ووصل الأمر بالفلاح إلى التطلع إلى أَن يكون أحد مشايخ القرية ، الذين أصبح لهم نفوذ كبير على أبناء طبقتهم ، حتى أصبح الجلوس معهم مِنَ الأمنيات التى تراود الفلاح العادى<sup>(٢)</sup> .

وقد ذكر الجبرتى أَن أحد أبناء الفلاحين وهو صالح الفلاح ، تمكن عن طريق عمله بالخدمة فى بيت الملتزم ، إلى أَن يصبح أميراً مشهوراً لَهُ ممالئكه الذين عرفوا بجماعة الفلاح ، ويعلق على هَذِهِ الحالة الشاذة بقوله «فكان مِنَ نواذر الزمن»<sup>(٣)</sup> . أى أَنَّهُ كان مِنَ نواذر الزمن لِأَنَّهُ تمكن مِنَ الخروج عن دائرة طبقتة ، ودخل دائرة طبقة الأمراء .



(١) الشريئى ، يوسف : المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٢٤ .

(٢) نفسه : ج ١ ، ص ٢٠ .

(٣) الجبرتى ، عبد الرحمن بن حسن : «عجائب الآثار» ، ج ١ (وفيات ١١٦٧هـ/١٧٥٤م) ، ص ١٩٠ ، ١٩١ . حيث ذكر عن صالح هَكَذَا : «واصله غلام يتيم فلاح من قرية من قرى المنوفية يقال لَهَا الرابع ، وكان خادماً لبعض أولاد شيخ البلد ، فأنكر عليه المال ، فرهته والده عند الملتزم ، وَهُوَ على كسخله الجلفى ، ومعه صالح ، هَكَذَا ، وَهُمَا غلامان صغيران ، فأتاهما بيت على كسخله ، حتى غلق أبوه ما عليه مِنَ المال ، واستلم ابنه ليرجع بِهِ إلى بلده ، فاستنق صالح ، وقال أنا لا أرجع إلى البلد ، وألف المقام ببيت الملتزم واستمر به يخدم مع صبيان الحرم ، وكان نبيهاً خفيف الروح والحركة ، وكَم يُزل ينتقل فى الأطوار ، حتى صار مِنَ أرباب الأموال ، واشترى الممالئك والعبيد والجوارى ، ويزوجهم مِنَ بعضهم ، ويشترى لهم الدور والإيراد ، ويدخلهم فى الرجاقات والبلكات بالمصانعات ، والرشوات لأرباب الحل والعقد ، والمتكلمين وتقلوا ، حتى تلبسوا بالمناصب الجليلة ، كسخلت ، واختارية ، وأمرأه طبلخاناة وجاوشية ، وأوده باشية ، وغير ذلك ، حتى صار مِنَ ممالئكه ، وممالئكهم مَنْ يركب فى العلترات فقط نحو المائة ، وصار لهم بيوت وأتباع وممالئك وشهرة عظيمة بمصر ، وكلمة نافذة ، وهزوة كبيرة» .

ونظر :

• الخشاب ، إسماعيل : «تاريخ حوادث وقعت بمصر ١١٢٠هـ إلى دخول الفرنسيين» ، مخطوطة ، ٣٩ .

(خامساً) : من السمات البارزة التى ميزت حياة هذه الطبقة بخاصة فى النصف الثانى من القرن الثامن عشر ، سوء حالتها الإقتصادية نتيجة للمظالم والأعباء ، التى تعرضت لها ، وبخاصة من أجهزة الإدارة ، وكثرة مطالبها ، وإحداثها كثيراً من المظالم ، التى أهلكت الفلاحين الذين «صاق ذرعهم ، واشتد كربهم ، وطفشوا من بلادهم» على حد تعبير الجبرتى<sup>(١)</sup> .

هكذا بالإضافة إلى بعض الكوارث الطبيعية التى كانت تنزل بهم ما بين حين وآخر ، التى أدت بهم فى كثير من الحالات إلى هجر قراهم كما سنرى فى حينه .

على كل فإن هذه الطبقة ، وقعت تحت طائلة إستغلال فئات كثيرة ، نتيجة لروح الخسوع والإذعان التى مكنتها رهبة الإدارة من نفوس أفراد هذه الطبقة . حتى لم يعد أمر إستغلالها قصراً على رجال الإدارة والمترمين ، بل تعداه إلى فئة التجار التى تشير المصادر إلى أنهم أصبحوا يوظفون أموالهم فى الريف ، مستغلين جهل هذه الطبقة ، وذلك بتقديم بعض المواد الخام إليها ، لتصنيعها بأيدي الفلاحين والفلاحات ، تبعاً لمواصفات معينة يضعونها لهم ، وكل من يكن الأجر الذى يدفعونه لهم يتناسب والجهد المبذول فى تصنيع هذه المواد<sup>(٢)</sup> .

وكان التجار يقومون كذلك بشراء حاصلات الفلاحين منهم قبل أو أن نضجها بسعر أرخص ، إستغلالاً لسوء حالتهم الإقتصادية .



ورغم أن هذه الطبقة كانت تشكل السواد الأعظم من الشعب المصرى ، وكانت

(١) الجبرتى ، عبد الرحمن بن حسن : «عجائب الآثار» ، ج ٢ ، (حوادث نوى الحجة ١١٩٨ هـ / أكتوبر ١٧٨٤م) ، ص ٨٣ .

(٢) هاملتون جب ، وهارولد ليدرون : المرجع السابق ، ج ٢ ، ص ٩٦ ، ١٠٢ .

- ويفلين ، هيلين آن : المرجع السابق ، ص ٤٥ .
- أوبريان ، باتريك : «ثورة النظام الاقتصادى فى مصر» ، تعريب : خيرى حماد ، ص ١٨ .
- رمضان ، محمد رفعت : «على بك الكبير» ، ص ٨٢ .
- س. جيوار : «كتاب الأحوال الزراعية فى القطر المصرى أثناء حملة نابليون بونابرت» ، تعريب : يوسف نحاس ، خليل مطران ، ص ١٢-١٣ .

فى حقيقة الأمر هى المنتج الوحيد الذى يعتمد عليه إقتصاد البلاد فى ذلك الوقت ،  
فَإِنَّهَا حُرِّمَتْ ثَمَرَةُ إِنتَاجِهَا وعاشت فى بؤس شديد ، وحالة مهينة ، وَلَمْ تَجِدْ مِنْ جِهَازِ  
الحكومة أدنى عناية بِهَا ، بَلْ فى حقيقة الأمر ، أصبح التنكر لَهَا ، والاستهانة بِهَا ،  
والابتعاد عنها ، وإحاقه الظلم بِهَا مِنْ العوامل التى تفاخر بِهَا الطبقات الأخرى ،  
وقد عبر شاعر معاصر عن ذلك قائلا :

لَا تَصْحَبَ الْفَلَّاحَ لَوْ أَنَّهُ      نَافِجَةٌ أَرْيَاحُهَا صَاعِدَةٌ  
ثِيْرَانُهُمْ قَدْ أَخْبَرَتْ عَنْهُمْ      بِأَنَّهُمْ مِنْ طِينَةٍ وَاحِدَةٍ

وقال كذلك :

أَهْلُ الْفِلَاحَةِ لَا تُكْرِمُهُمْ أَبَدًا      فَإِنَّ إِكْرَامَهُمْ فِى عَقَبِهِ النَّدَمُ  
يُبْدُو الصَّبَاحَ بَلَا ضَرْبٍ وَلَا أَلَمٍ      سُودُ الْوُجُوهِ إِذَا لَمْ يُظْلَمُوا ظَلَمُوا<sup>(١)</sup>  
وَلَمْ يَقِفْ الْأَمْرُ بِالشَّاعِرِ عِنْدَ هَذَا الْحَدِّ ، وَإِنَّمَا حَذَّرَ مَنْ يَرِيدُ الْعَلَا مِنَ الْمَعِيشَةِ فِى  
الْرِيف ، قائلا :

لَا تَسْكُنِ الْأَرْيَافَ إِنْ رُمْتَ الْعَلَا      إِنَّ الْمَذْلَكَةَ فِى الْقُرَى مِيرَاتُ  
تَسِيحُهُمْ هَاتِ الْعَلْفَ حُطُّ الْكُلْفِ      عَلَّقِ لِثَوْرِكَ جِءَاكَ الْمِخْرَاطُ

فالسَّكَنُ فِى الرِّيفِ مَعْدُومُ اللَّذَاتِ ، عَلَى حَدِّ تَعْبِيرِ هَذَا الْمَصْدَرِ<sup>(٢)</sup> .

وقد قَسَى الشَّيْخُ حَسَنُ الْحَجَّارِى عَلَى الْفَلَاحِينَ ، حِينَ إِعْتَبَرَ أَجْهَزةَ الْإِدَارَةِ مِنْ  
الْمَصَابِيبِ الَّتِى حَلَّتْ بِهِمْ نَتِيجَةً لِمَا حَوَّهَ مِنْ قَبِيحِ الْفِعَالِ وَزَادَ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُ :

وَقَفَّرَهُمْ مَا بَيْنَ عَيْنَيْهِمْ      مَعَ اسْوَدَادِ الْوَجْهِ هَذَا النُّكَالُ<sup>(٣)</sup>

(١) الشريئى ، يوسف : المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٦٠٥ .

(٢) نفسه : ص ٦ .

(٣) الجبريتى ، عبد الرحمن بن حسن : «صغائب الآثار» ، ج ٤ ، (حوادث جمالى الأولى ١٢٢٩هـ/ أبريل

١٨١٤م) ، ص ٢٠٨ .

وقد ذُكرتْ هذه الأقوال ، لتوضيح موقف الفئات الأخرى من هذه الطبقة المنتجة، ولكننا لا نعتقدُها ، ولا نأخذُ بها ، أمّا ما نعتقدُه ونأخذُ به نتيجة للإشارات التى وردت فى المصادر المعاصرة ، والأعباء المالية التى سجلتها الوثائق ، أنّ هذه الطبقة وقعت تحت متاعب شديدة ، وفرض عليها كثير من المظالم ، ممّا اضطر بعض أبنائها فى كثير من الأحيان إلى هجر قراهم ، والبحث عن أماكن أخرى للحصول على ما يكفى معاشهم ، رغم ما سبق ذكره من أنّ الفلاح مُحِبٌّ لأرضه غير راغب فى هجرها ، ولكن وقوعه فى القرن الثامن عشر ، تحت ضغوط وظروف معينة . جعله يهجر قريته إلى قرية أخرى أو إلى المدينة ، التى لم يكن فيها آنذاك ما يغريه على الهجرة إليها ، وإنّما يفعل ذلك للحصول على قوت عيشه ، ولتوضيح صورة هذه الطبقة كاملة يجب أن نشير إلى عوامل هجر الفلاحين لقراهم ، ووضعها الإجتماعى والإقتصادى ، وأثر ذلك على حياة الريف وبخاصة والبلاد بعامه .

\* \* \*

### عوامل هجر الفلاحين لقراهم :

أشار قانون نامة سليمان ، إلى هجر الفلاحين لقراهم ، نتيجة للمظالم التى يتعرضون لها من رجال الإدارة ووضع ضوابط لإيقاف أسباب هذا الهجر ، ووضع رواجر لمخالفى هذه الضوابط<sup>(١)</sup> ، وهذا يوضح لنا أنّ الفلاح نتيجة لقسوة معاملة

(١) قانون نامة سليمان ، النسخة السابقة ، ص ١٧-١٨ .

حيث نص : فوإن ثبت وجود قرى خاوية على عروشها وقت المساحة ، فليستقصى المساح أخبارها فإن كان خرابها من جراء ظلم عامل ، أو تعدى كاشف ، أو جور شيخ عرب ، فليعرض الحال على «ناظر الأموال» فيعرفهم ما حل بالخزينة من خسار ، وإن كان خرابها من شر عصاة العرب ، أو ظهر من قن كان الكاشف ، أو شيخ العرب يستطيع إخماد نارها ولم يفعل ، فليجزى بما يصدر به الأمر العالى جزاءه .

ولينبه الكاشف والمعال من حول القرية التى جلى أهلها عنها من أهل القرى أن لا يؤذون الهارين ، بل يعيدونهم لقريتهم ، ويخبرون الكاشف بمن أبى العودة ، فيخرجه من جبرتهم ويسكنه فى مقره ، وليحكم مياسة من لم يمثل بهذا الأمر من مشايخ البلاد .

وينشروا أهل بعض القرى ويتفرقون وقت جمع الحراج كما لا يؤذون خراجاً فليدع «مشايخ البلاد» «الكاشف» و «شيوخ العرب» لينعومهم من الهرب ، وليصلبوا شريكاً أو شريرين منهم إن لم يرهو وشيخ البلد بالسياسة أحق منهم ، إن لم ينبه الكاشف وشيخ العرب «أن ينمهم من الهرب» .



رجال الإدارة لَهُ ، كان يضطر في بعض الأحيان إلى هجر قريته وأرضه ، إلى مكان آخر إن قرياً ، أو بعيداً لعله يجد وسيلة لعيشه فيه ، ويبدو أن نصوص قانون نامة سليمان لم تحترم الإحترام الكامل ، فقد ظل الفلاح يهجر قريته بين حين وآخر ، وازداد هجر الفلاح لقريته بصورة ليس لها مثيل في القرن الثامن عشر ، حتى أصبح عدد كبير من القرى خاوياً على عروشه ، وذلك راجع إلى العوامل التالية :

(أولاً) : إنخفاض منسوب مياه النيل في بعض السنوات ، كان يؤدي ، إلى بقاء أراضى كثير من القرى «شراقى» دون رى ، فيترتب على ذلك هلاك الزرع ، وخراب القرى ، ووقوع كثير من الإضطرابات الجسيمة بين الفلاحين ، والقرى المتجاورة ، نتيجة لمحاولة بعض القرى الإستحواذ على القليل من المياه الذى كان مخصصاً لغيرها ، وإزاء هذه الظروف اضطر كثير من الفلاحين إلى هجر قراهم ورحلوا بأولادهم ، إما إلى القاهرة ، وإما إلى مناطق أخرى من الريف حيث يستطيعون الحصول على ما يكفى عيشهم ، ويصور صاحب تحفة الأحباب إحدى هذه الأزمات التى ترتبت على إنخفاض منسوب مياه النيل ، وكيف أن أهل الريف هجروا بلادهم «وجاءوا من بلادهم وأتوا مصر (القاهرة) ، وامتلات حارات مصر (القاهرة) وأزقتها . . وهلك أهل القرى ، حتى صار المسافر يمر بالقرية ، فلا يجد فيها من أهلها إلا القليل»<sup>(١)</sup> .

وصور الجبرتى فى نهاية القرن الثامن عشر ، إحدى هذه الأزمات ، التى كانت تحمل بالفلاحين - نتيجة لإنخفاض منسوب مياه النيل ، وعدم وصول المياه إلى الأراضى - وتضطهرهم إلى هجر قراهم بقوله : «وجلت الفلاحون من بلادهم من

= ومن عاد من الفلاحين بعد أن جلى عن حاره وزرع ماله من أطيان ، فلا يؤدي خراجاً ولا رسوماً هكذا العام الأول ، ويؤدي خراجها ورسومها في العام التالى ، وليرفقوا به ، ولا يطالبوه بالكل مرة واحدة كى لا يهرب ثانياً ، وإن أظهر هجراً ولم يزرع إلا قسماً من أطيانه وكان لدى «القاضى» ، و «الأمين» ، و «ناظر الاموال» ، صيحة قوله ، وعدم اقتداره فهم فيما تقضيه العمالة مخيرون .

وإن أتوا يسوقون الهاربين ليكنوهم في قراهم الأصلية وأدمى هؤلاء أنه طال عليهم السكن فى هذا المكان وإن جلاوا من أكثر من عشر سنين فليستخبروا عنهم ، فإن صح أنهم قد توطنوا هناك قبل الفتح لمخاقتى (أى قبل فتح مصر) فليخلوا سبلهم ، ومن لم يصح عنه ذلك أبر للعودة لسكنه القديم .

(١) الملوانى ، يوسف : «تحفة الأحباب» ، ص ١٣١ .

الشرافى والظلم ، وانتشروا فى المدينة بنسائهم وأولادهم يصيحون من الجوع ويأكلون ما يتساقط فى الطريق من قشور البطيخ وغيره ، ولا يجد الزبال شيئاً يكسسه واشتد بهم الحال حتى أكلوا الميت من الخيل والحمير ، فإذا خرج حمار ميت تراحموا عليه وقطعوه وأخلوه ، ومنهم من يأكله نيئاً من شدة الجوع ، ومات كثير من الفقراء بالجوع . هذا والغلاء مستمر والأسعار فى الشدة وعزّ الدرهم والدينار من أيدي الناس ، وقل التعامل إلا فيما يؤكل ، وصار سمر الناس وحديثهم فى المجالس ذكر المأكول ، والقمح ، والسمن ، ونحو ذلك لا غير .

وقد ذكر الجبرتي فى تاريخه كثيراً من هذه الحالات<sup>(١)</sup> ، وسجلت وثائق المحكمة الشرعية ، وسجلات دار المحفوظات ، أن كثيراً من القرى قد لحقها الخراب ، وأصابها الدمار ، منذ فترة طويلة نتيجة ما حل بها من «الشرافى» وطمس جسورها ، وعدم وصول الماء إليها ، وأن إعمارها أصبح يحتاج إلى جهود ذاتية ضخمة من جانب الفلاحين لإصلاح جسورها وتعميرها ، وبعد أن ألقت الحكومة على عاتقهم القيام بمثل هذه الأعباء فى القرن الثامن عشر . وهذا يوضح إلى أى مدى أهملت الحكومة واجباتها الأساسية مثل إصلاح الجسور ، والقيام بالإصلاحات التى تساعد على النهوض بالزراعة ، التى هي عماد ثروة البلاد فى ذلك الوقت . وقد سجلت هذه الوثائق النداءات العديدة من جانب الفلاحين للحكومة يطالبونها بإصلاح الخرب من جسور بلادهم وتطهير ترعهم ، وأوضحوا فى نداءاتهم ، ما يترتب على هذه الإصلاحات من زيادة إنتاج بلادهم ، وبالتالي زيادة خراجها ، لكن كما اتضح من هذه الوثائق ، أن نداءات الفلاحين ذهبت أدراج الرياح ، وأن الحكومة لم تعر هذه النداءات أدناً صاغية ، ولم تجب عليها ، بل إنها أوكلت القيام بهذه الأعمال إلى بعض الملتزمين أو ألزمت فى أوامرها الرسمية الفلاحين القيام بهذه الإصلاحات على حسابهم<sup>(٢)</sup> .

(١) الجبرتي ، عبد الرحمن بن حسن : «عجائب الآثار» ، ج ٢ ( حوادث ذى الحجة ١١٩٨ هـ / أكتوبر ١٧٨٤ م ) ص ٨٣ - ٨٤ .

(٢) أرشيف المحكمة الشرعية : سجلات الديوان العالى ، سجل رقم (٢) ، ص ٧٥ ، مادة (١٠٩) .

• دار المحفوظات العمومية : مخزن (١٨) عين (١٧) ، دفتر رقم (١٣٥٦) .

ورغم سوء حال الفلاحين الإقتصادية ، فَإِنَّا نقرأ فى الوثائق ، أَنَّ بعض سكان القرى ، التى أصابها الخراب قاموا فى بعض الأحوال بمحاولة إصلاح مَا طمس مِنْ ترع قراهم ، وإصلاح جسورها بجهودهم الذاتية ، ونودى فى المناطق المجاورة على الأهالى الذين تركوا ديارهم بالعودة إليها وإعمارها ، وقد كانت هذه الحالات جد نادرة ، وَلَمْ تكن تشكل ظاهرة عامة<sup>(١)</sup> ، وَإِنَّمَا الذى شكل ظاهرة عامة هُوَ عجز الفلاحين عن القيام بهذه الإصلاحات ، واضطرابهم إلى هجر قراهم والبحث عن مناطق أخرى ، يجدون فيها وسيلة لكسب عيشهم ، حتى وصل الأمر بالفلاحين نتيجة لهذا العامل والعوامل الأخرى التى سندرسها فيما بعد إلى الهجرة إلى بلاد الشام<sup>(٢)</sup> .

(ثانياً) : سبقت الإشارة إلى أَنَّ القرن الثامن عشر ، شهد صراعاً عسكرياً متصلاً بين البيوت المملوكية المتعاقبة ، ومحاولة كل منها ، الإستحواذ على مقاليد الأمور فى البلاد ، وبخاصة وَأَنَّ هذا القرن يعدُّ بحق ، فترة ازدياد النفوذ المملوكى ، على كل سلطة عثمانية فى البلاد ، حيث أصبحت السلطة الفعلية فى يد الأمراء الأقوياء مِنَ المماليك .

وكان مِنْ تأثير انقسام هؤلاء الأمراء إلى أحزاب متصارعة ، وما استتبع ذلك مِنْ عمليات عسكرية فيما بينهم ، ثُمَّ عملياتهم العسكرية ضد العربان ، واتخاذ الريف ميداناً لكل هذه العمليات ، أَنَّ تعرُّض كثير مِنَ القرى للخراب نتيجة لعاملين ، أولهما : كثرة مَا كان يفرضه هؤلاء الأمراء المتحاربين ، على أهل الريف مِنْ «مغارم» ، و «فرد» ، و «كلف» ، حتى عجز الفلاحون عن القيام بهذه الأعباء ، وتركوا قراهم هرباً منها وخوفاً مِنْ تعسف المكلفين بجمعها . وثانيهما : أَنَّ سكان بعض القرى ، اضطروا إلى ترك بلادهم نظراً لتحصن بعض المتحاربين بها ، واتخاذها ميداناً

(١) دار للمخطوطات العمومية : مخزن (١٨) ، عين (١٩) دفاتر الترايع رقم ١٦٠٥ ، ١٦٠٨ ، عين (١٧) ، دفتر رقم (١٤٥٦) .

(٢) الرافعى ، عبد الرحمن : « تاريخ الحركة القومية » ، ج ٣ ، ص ٢٣٥ .

لعملياتهم الحربية ، وفى نفس الوقت تعرّض هذه القرى للسلب والنهب من جانب الجند<sup>(١)</sup> .

وكَمْ يقف الفلاحون فى كل هذه الحالات ، التى كانت تنزل بهم موقف المستسلم ، بل إننا نقرأ فى المصادر أنهم قاموا فى بعض الأحيان بقتل المعينين لجمع المغارم ، والكلف ، والفرد منهم ، وكَمْ يرضخوا لهذه المظالم ، وإن كانت هذه الحالات كذلك ، لم تكن تشكل ظاهرة عامة ، وإنما على كل حال لها مغزاها الذى يدل على أن الفلاح مهما هجر قريته فهو مطارد بهذه المظالم من جانب أصحاب النفوذ ، ولذا فإن فضل فى بعض الأحيان إرتكاب جريمة القتل ليفرج عن مكونون ذات صدره ، وتعبيراً عن عدم رضاه عن الأساليب غير الإنسانية التى كانت تتبع فى معاملته .

هكذا كان حال طبقة الفلاحين ، التى كانت - ولا تزال - تمثل السواد الأعظم من السكان ، والمنتج الوحيد لمعظم ثروات البلاد ، طبقة حرمت التمتع بشمرة إنتاجها ، ووقع عليها كثير من الظلم ، والاعباء ، سواء من أجهزة الإدارة ، أو من العربان ، فى بعض المناطق ، كما سنرى ، وكذلك من بعض أفرادها ممن أصبح لهم صلة بالإدارة مثل مشايخ القرى ، مما اضطر الكثير من أفرادها فى بعض الأحيان إلى هجر قراهم .

(١) الجبرتي ، عبد الرحمن بن حسن : «صغبات الآثار» ، ج ٣ (حوادث صفر ، شعبان ١٢١٩هـ/ مايو ، نوفمبر ١٨٠٤م) ، ص ٢٩٥ ، ٣١٤ .

يذكر الجبرتي الكثير من هذه الحوادث يكفى أن نشير إلى أمثلة منها ، فقد وقعت : «حرب بين العسكر والمصرية والعريان ... عند «الخصوص» و «بهيتيم» ، وجلاّ أهل تلك القرى ، وخرجوا منها ، وحضروا إلى مصر بأولادهم ، وقصاعهم ، فلم يجدوا لهم ماوى ، ونزل الكثير منهم بالرميلة» . ويذكر كذلك : أن أهالى «قرية شابورا» ، جلوا عنها نتيجة للعمليات الحربية التى دارت بالقرب منها وخرجوا على وجوههم مما نزل بهم من النهب وطلب الكلف» .

## الفصل السادس

### العربان

تقديم:

- ١ - توزيع القبائل العربية في مصر في القرن الثامن عشر .
- ٢ - دور العربان في المجتمع الريفي .
- (أولاً) : الجانب الإيجابي لدور العربان .
- (ثانياً) : الجانب السلبي لدور العربان .
- ٣ - تقويم دور العربان .

\* \* \*

عند دراسة العربان ، كقطاع من القطاعات ، التي كونت المجتمع الريفي في مصر، في القرن الثامن عشر ، لابد أن نوضح في الإعتبار عدة أمور ، كانت تحكم ظروف هذا القطاع ، ونعني بهذه الأمور السلوك القبلي ، سواء كان عاماً ، أو خاصاً<sup>(١)</sup> . وما استتبع ذلك من تقارب أو تنافر بين القبائل العربية التي كانت تقطن ريف مصر ، أو تتجول في داخله أو على أطرافه<sup>(٢)</sup> .

وقد كان حجم الدور الذي لعبته القبائل العربية في حياة الريف المصري كبيراً ، وكان لهذه الدور تأثير ضخم على الحياة الاقتصادية والاجتماعية ، وقد بلغ من تأثير هذا الدور على الحياة العامة في الريف ، أن انقسم السكان من الفلاحين إلى عصابات ، تبعاً لعصابات هذه القبائل ، وقد سبقت الإشارة إلى ذلك .

(١) السلوك القبلي : العام هو الذي يجعل من القبيلة وحدة واحدة ، وأهم مظاهره ، الخلف ، الجوار ، الولاء ، العد ، والسلوك القبلي الخاص ، ويعني العصابة الجماعية ، وما يستتبعها من تقارب أو تنافر أو تعاون أو تشاحن ، ثم العصبية الفردية ، أي ما يندبه الفرد نحو قبيلته من عصبية .

(٢) البري ، عبد الله خورشيد : «القبائل العربية في مصر» ، ص ٢٣٤-٢٤٠ .

(٣) انظر : الفصل الخامس ، ص ١٣٧-١٣٩ .

وقد أدرك الكتاب والمؤرخون ، دور هذه القبائل على حياة السكان فى مصر منذ فترة مبكرة فأولوها عناية خاصة فى كتاباتهم ، بعكس ما حدث للفلاحين ، فقد كتب المقرئى رسالة عنوانها : «البيان والإعراب عما بأرض مصر من الأعراب»<sup>(١)</sup> . رصد فيها سجلاً كاملاً عن القبائل العربية ، التى دخلت مصر مع الفتح العربى ، وأماكن استقرار هذه القبائل ، وكذلك فإنَّ الإهتمام بالعربان وأمرائهم هو الذى دفع السيد محمد مرتضى الزبيدى فى القرن الثامن عشر ، إلى تأليف رسالة خاصة بنسب الهوارة وأمرائهم ، وربما كان الشيخ مرتضى الزبيدى متأثراً فى ذلك بإكرام الشيخ همام الهوارى له عند زيارته لفرشوط<sup>(٢)</sup> ، وقد أسمى الشيخ الزبيدى رسالته هذه «رفع الستارة عن نسب الهوارة»<sup>(٣)</sup> ، وهذه الرسالة مفقودة ، ولا شك كما هو واضح من عنوانها أنها تزيح كثيراً من الغموض الذى يحيط بنسب الهوارة ، واضطراب المصادر إزاء هذا النسب<sup>(٤)</sup> .

ويستفاد من المصادر المعاصرة لفترة الحكم العثمانى فى مصر ، أنَّ القبائل العربية ، توزعت فى أرجاء البلاد عالياً وسافلاً ، وأنَّ الأرض المصرية بما لها من قدرة على إذابة السكان وارتباطهم بها ، اضطرت الكثير من هذه القبائل على الاستقرار بها والاشتغال بالزراعة ، وما يرتبط بها من أعمال ، فتشير هذه المصادر إلى أنَّ بعض العربان ببلاد الريف : «صار أكثرهم صاحب معاش ، وأهل ررع وفلاحة وماشية وضرع» ، وأصبحوا مشايخ هذه البلاد وخفرائها ، وأصبحت لهم المزارع الواسعة ، بل وأصبح منهم : خولة ، وقضاة نواحي ، وفقهاء<sup>(٥)</sup> ، واتفق من دراسة دفاتر الالتزام ، أنَّ عدداً ليس بالقليل من مشايخ العرب شارك فى إلتزامات الأراضي الزراعية ، منذ بدء تطبيق نظام الإلتزام كما سبقت الإشارة إلى ذلك ، بل وسيطر بعضهم على مناطق شاسعة من الريف فى القرن الثامن عشر ، مثل : شيخ

(١) المقرئى ، تقى الدين أحمد بن على : «البيان والإعراب عما حل بأرض مصر من الإعراب» ، طبع القاهرة ، ١٩١٦ .

(٢) الجبرتي ، عبد الرحمن بن حسن : «عجائب الآثار» ، ج ٢ (حوادث ١٢٠٥هـ/ ١٧٩١م) ، ص ١٩٦-٢١٠ .

(٣) الزبيدى ، محمد مرتضى : «تاج العروس من جواهر القاموس» ، ج ٣ ، ص ٦٣٤ .

(٤) المقرئى : المصدر السابق ، ص ص ٥١-٥٤ .

(٥) نفسه : ص ص ٣٦ ، ٥٨ .

العرب همام ، زعيم قبيلة الهوارة ، كما سنرى ذلك فى حينه<sup>(١)</sup> .  
ونظراً لأهمية الدور الذى لعبته القبائل العربية ، فى حياة الريف المصرى فى القرن الثامن عشر ، فإنه يجب أن نرسم صورة لتوزيع هذه القبائل فى مصر فى ذلك القرن ، حتى يمكن تقويم هذا الدور على أساس سليم .

### توزيع القبائل العربية فى مصر فى القرن الثامن عشر :

وضع هذا التوزيع ، تبعاً للإشارات التى وردت بشأن القبائل العربية المختلفة ، فى المصادر المعاصرة ، ووثائق المحكمة الشرعية ، وأرشيف دار المحفوظات ، وكتاب وصف مصر ، وكذلك فإن هذا التوزيع جاء مطابقاً للتقسيم الإدارى المالى ، الذى كان سائداً فى مصر فى القرن الثامن عشر ، وقد كان على النحو التالى :

- ١ - جرجا : الهوارة ، العبادية ، زناتى ، هنادى .
- ٢ - أسبوط : عرب عايد ، هواره .
- ٣ - منفلوط : عرب العطيات . عريان ابن وافى المغربى .
- ٤ - ملوى : عرب أبو كرايم .
- ٥ - بنى سويف : الفوايد . العدايدة . السحارات . عرب المحارب . بنى واصل . عرب العزايزى . عرب ضعفا .
- ٦ - المنيا : عرب بنى وائل .
- ٧ - أطفاحية : عرب بنى حرام .
- ٨ - بهنسا : عرب بنى خويلد . لحما . عريان ابن وافى المغربى .

(١) دار المحفوظات العمومية : مخزن (١) تركى ، عين (١) ، دفاتر الالتزام ، رقم ١ ، ٢ ، ٣ حيث نجد بين أسماء الملتزمين عدداً ليس بالقليل من مشايخ العرب ، منذ بداية تطبيق النظام فى مصر (١٠٦٩هـ / ١٦٥٨م) وانظر كذلك :

- رزقانة : أحمد إبراهيم : «القبائل العربية فى مصر عند المقيزى» ، ص ٨٣-٨٥ .
- أنظر الفصل الثالث : ص ٨٠ .

- ٩ - جيزة : غزالة أو خيبرى . عرب زيدية - بلى .  
 ١٠ - البحيرة : عرب الجوىلى . الهنادى . غزالة . عرب الطارة . هواره .  
 ١١ - المنوفية : عرب ابن بغداد .  
 ١٢ - الشرقية : العبادنة . حرام . وائل . بنو عطية .  
 ١٣ - قليوبية : الحبابية . بنو بدر . بنو مازن .  
 ١٤ - النطرون : عرب الحوايث . عرب سمالو . مسنيد . أولاد على . مطيريد .

يتضح منْ هَذَا التوزيع الخاص بالقبائل العربية المستقرة ، أنْ توزيعها شمل كل أرجاء البلاد ، هَذَا بالإضافة إلى القبائل العربية الأخرى غير المستقرة ، التى كان تتجول فى داخل الريف ، أو على أطرافه ، ويستفاد منْ إشارات المصادر المعاصرة ، ومنْ وثائق المحكمة الشرعية ، أنْ هَذِهِ القبائل العربية ، سواء المستقرة مِنْهَا ، أو المتجولة ، قد لعبت فى تاريخ مصر عامة ، والريف بخاصة دوراً بارزاً ، ذَا جانبين ، جانب إيجابى ، وآخر سلبى ، وكان هَذَا الدور بجانيه ، يتناسب ، وحجمها الذى أصبحت تشكله فى بناء المجتمع المصرى فى ذلك القرن .

واعتماداً على المصادر التى سبقت الإشارة إليها يمكن معالجة كل من الجانبين على النحو التالى :

(١) استعنت فى رسم هذا التوزيع بالمصادر التالية :

- الدرمداش ، أحمد كتحدا عزبان : «الدرة المصانة» ، ص ص ٥٩ ، ١١٤ ، ١١٥ ، ١١٨ ، ١٢٤ ، ٣٠٦ ، ٣٠٩ ، ٣٤٢ ، ٣٥٨ ، ٤٨٤ ، ٤٩٣ .
- اللواتى ، يوسف : «تحفة الأحباب» ، ص ص ٢٣٠ ، ٢٣٧ ، ٢٣٩ ، ٢٤٠ ، ٢٤١ ، ٢٤٢ ، ٢٧٥ ، ٣٢٦ ، ٤٧٢ ، ٤٧٣ .
- ابن عبد الفتى ، أحمد شلى ، أوضح الإشارات ، ص ص ٧٥ ، ٧٦ .
- الجبرى ، عبد الرحمن بن حسن : «معجائب الآثار» ، ج ١ (أحداث ١٠٩٩ ، ١٠٦ ج ، ١١٢٣ ، ١١٢٥ ، ١١٤٧ هـ / الموافق ١٦٧٨ ، ١٦٩٤ ، ١٧١١ ، ١٧١٣ ، ١٧٢٤ م) ، ومواضع متفرقة فى جميع السنوات التى أُرِخَ لها .

=



## (أولاً) : الجانب الإيجابي لدور العربان في المجتمع الريفي :

احترف الكثير من القبائل العربية المستقرة الزراعة، وأصبح منهم مشايخ للقرى ، وخفراء<sup>(١)</sup> . وخولة ، وتمكن الكثير من مشايخ هذه القبائل من السيطرة على الإلتزامات الواسعة في مناطق إستقراهم، والمناطق المجاورة، فقد ثبت من واقع دفاتر الإلتزام، أن نسبة ليست بالقليلة، من مشايخ العرب ، قد أصبحوا ملتزمين<sup>(٢)</sup> ، ومن هنا كان دور مشايخ القبائل العربية المستقرة فعلاً وإيجابياً ، في حماية المناطق التي تقع فيها إلتزاماتهم ، ضد غارات القبائل العربية الأخرى غير المستقرة ، وخير مثال لهذا النوع من العربان ، عربان الهوارة بالصعيد ، فمنذ استقرارهم في مناطق الصعيد الأعلى (٧٨٢٧هـ / ١٣٨٠م)، وبسط نفوذهم على المنطقة الممتدة من البهنسا شمالاً إلى قوص جنوباً ، وأذعن لهم سائر العربان بالوجه القبلي ، وصارت القبائل العربية في هذه المنطقة ، طوع قيادهم<sup>(٣)</sup> ، ومنذ ذلك الحين ، وهم يحترفون الزراعة ويلعبون دوراً إيجابياً في تاريخ هذه المنطقة، ورغم احتفاظهم بأنفسهم بمركز إجتماعي متميز على الفلاحين أهل البلاد الأصليين ، فإنهم احتفظوا لأنفسهم كذلك بعلاقات طيبة ، مع هؤلاء الفلاحين ، وأصبحت لهم الإمارة على منطقة جرجاً ، واعترفت الإدارة لهم بهذه الإمارة فلقب أمير يذكر أمام الكثير من أسماء الهوارة الذين أصبحوا ملتزمين ، عندما طبق هذا النظام في مصر ، فنجد مثلاً «أمير عبد الله وأمير موسى من أولاد عمر أمير عربان هواره»<sup>(٤)</sup> ، «وأمير داود بن أحمد الناصر بن إسماعيل بن أمير عمر أمير عربان هواره»<sup>(٥)</sup> ، وتذكر إحدى الحجج الشرعية ، دولار الهواري

• دار المحفوظات العمومية : مخزن (١) تركي، عين (٦١) ، دفاتر أجباسي رقم ١٦١٧ ، ١٦١٩ ، ١٦٢٤ .

• أوشيف للحكمة الشرعية : سجل مباحثات الباب العالي ، رقم ١٦٩ ، للادة ٢٧٤ ، ص ٨٣ .

(١) المقرئ : المصدر السابق ، ص ٥٨ .

(٢) دار المحفوظات العمومية : مخزن (١) تركي ، عين (١) دفاتر الإلتزام الخاصة بالوجهين القبلي والبحري .

(٣) بن إلياس ، محمد بن أحمد : «بدائع الزهور» ، ج ٣ ، ص ١٢ ، ابن تقي يردى ، «النجوم الزاهرة» ، ج ١٢ ، ص ١٥٦ .

• الفلشندي : «صبح الأعشى» ، ج ٢ ، ص ٦٩ .

(٤) دار المحفوظات العمومية : مخزن (١) تركي ، عين (٤) ، دفتر ٢٢٤ .

(٥) دار المحفوظات العمومية : مخزن (١) تركي ، عين (٦) ، دفتر ٤٠٧ .

بالصيغة التالية «افتخار السادة الأمرا الكرام ، عمدة الكبراء الفقهاء ، ذو القدر والمجد والاحترام ، أمير اللواء الشريف السلطاني ، ومعهد العز المنيف الخاقاني ، الأمير دولار بك حاكم ولاية الدرجية (جرجا) ، وأمير عربان هواره بالصعيد الأعلى ، وما مع ذلك أبدي سعده أمين»<sup>(١)</sup> .

وقد أقرَّ العثمانيون ، إمارة الهواره على الصعيد ، نظير تعهدهم بجمع المال والغلال ، المقررة للدولة وظل الأمر على هذا الحال حتى (٩٨٣هـ / ١٥٧٦م) ، حين صدر مرسوم بإقصاء الهواره عن إمارة الصعيد ، وعهد بالحكم في منطقتهم إلى أحد البكوات المماليك ، وكان أول من تولى منصب حكم جرجا هو الأمير سليمان جنبلاط<sup>(٢)</sup> ، وذكر المرسوم أن سبب إقصاء الهواره عن الإمارة في منطقتهم ، راجع إلى ما رآته الدولة من تقصيرهم في جمع الخراج ، وظلم الأهالي ، ونهب أموالهم وحيواناتهم ، وعدم إهتمامهم بعمارة الجسور ، وشئون الزراعة<sup>(٣)</sup> . ورغم ذلك فإنَّ الهواره استطاعوا إستعادة مكانتهم وسيطرتهم ، في القرن الثامن عشر ، وعمل الملتزمون منهم على حماية الفلاحين في مناطق الصعيد الأعلى ، والأوسط ، من هجمات القبائل العربية الأخرى ، وتوجد إشارات في المصادر المعاصرة ، تؤكد هذا الجانب الإيجابي من دور عربان الهواره في حماية الصعيد ، ومطاردة العربان الذين أموا مناطق نفوذهم بقصد السلب والنهب<sup>(٤)</sup> ، وكذلك فإنَّ فلاحى هذه المناطق توفر لهم الأمن والاطمئنان تحت نفوذ الهواره ، الذين تغلب نفوذهم على مختلف القبائل القاطنة في الصعيد . وبخاصة في عهد شيخ العرب همام الذى امتد نفوذه ، من أسوان إلى المنيا ، وتغنى الفلاحون في هذه المناطق بعدله ، نظرا لما كانوا يلقونه من عدل وتسامح في حالة تقصيرهم في تسديد ما عليهم من خراج ، وربما كان هذا

(١) دار المحفوظات العمومية : مخزن (١) تركى ، عين (٧١) ، دفتر مرتبات خدمة الديوان عربى ، رقم ٥٢٤٩ ، ص ١٠٥ (صور حجج شرعية بنهاية الدخر) .

(٢) Vansleb : The present state of Egypt, p. 91.

(٣) مبارك ، على : «الخطط» ج ١٠ ، ص ص ٥٣-٥٥ .

(٤) اللواتى ، يوسف : «للمصدر السابق» ، ص ٢٣١ .

• ابن عبد الغنى : أحمد شلى : للمصدر السابق ، ص ص ٤٢ ، ٤٥ ، ١٧٤ ، ٣٨٠ ، ٥٢٠ .

الأسلوب أحد الأسباب التي ساعدته على بسط نفوذه على مناطق واسعة من الصعيد، وقد وصف بأنه «عظيم بلاد الصعيد ، ومن كان خيريه وبره يعم القريب والبعيد ، وقد جمع فيه من الكمال ، ما ليس فيه لغيره مثال ، تنزل بحرم سعاده قوافل الاسفار ، وتلقى عنده عصا التسيار»<sup>(١)</sup> ، وقد ذكر جيران ، «أن مصر العليا كانت سعيدة في حكمه ، وجميع الأهلى ، من فقير وغنى ، ومسلم ومسيحى ، قد حفظوا له أكرم الذكرى ، وما منهم أحد لا يبدى أسفه على النظام الذى كان قد وضعه للأمن ، والعناية التى كان يبذلها لصيانة الترع والجسور ، ودرجة الإردهار التى أبلغ الزراعة إليها»<sup>(٢)</sup> . وقد وصل عن طريق علاقاته الحسنة بأهالى المنطقة وتعاونهم معهم ، وتوفيره الأمن لهم ، إلى درجة من الثراء تفوق الوصف .

وفى المناطق الأخرى من البلاد لعب العريان دوراً إيجابياً ، تفاوت فى درجته من منطقة إلى أخرى ، رغم أن المصادر تؤكد أن الفلاحين فى الوجه البحرى ، عانوا كثيراً من هجمات العريان عليهم ، ونهب غلالهم وأخذ أموالهم ، مما اضطر السلطات الحاكمة ، إلى وضع بعض القرى فى حماية العريان المستغلين لحمايتهم من هجمات العريان المتنقلين<sup>(٣)</sup> رغم ذلك فإن اشتغال بعض العريان بالخفارة ، أى الحراسة ضد الغارات التى كانت تقوم بها القبائل العربية الأخرى المتنقلة ، كان له تأثيره على حماية هذه المناطق ، وقد أطلقت وثائق المحكمة الشرعية على العريان الذين اشتغلوا بالخفارة اسم «العرب المدركين» ، أى الذين عليهم حماية الأدراك ، أو المناطق الواقعة تحت نفوذهم ، وقد كان لهم نظير قيامهم بهذا العمل أجر معين على كل فدان ، من مساحة المنطقة ، وقد قدر هذا الأجر طبقاً لما ورد بهذه الوثائق بخمسة أنصاف عن كل فدان<sup>(٤)</sup> ، كما أن دفاتر الترايع سجلت بين عادات البرانى الخاصة ببعض القرى ،

(١) الجبرتي ، عبد الرحمن بن حسن : «عجائب الآثار» ، ج ١ ، (حوادث ١١٨٣ هـ / الموافق ١٧٦٩م) ، ص ٣٤٤-٣٤٣ .

(٢) ب. س. جيران : المصدر السابق ، ص ٢٨ .

(٣) عاشور ، سعيد عبد الفتاح : «الاجتماع المصرى فى عصر سلاطين المماليك» ، ص ٥٤ .

(٤) أوشيف للحكمة الشرعية : سجلات مبايعات الباب العالي ، سجل ٣١٣ ، مادة ٧٢٩ .

• سجل إسقاط القرى : رقم (٢) ، ص ٩٨ .

عادة للعربان ، وَهَذَا يوضح أَنَّهُمْ فرضوا لأنفسهم مثل بقية أجهزة الإدارة ، عادة على الفلاحين ، زيادة عن الأجر المقرر لَهُمْ<sup>(١)</sup> .

وقد أدرك قانون نامة سليماني دور العربان المستقرين في حماية مناطقهم ، فنص في أكثر من موضع على مسئولية مشايخ العربان عن حماية الأمن في مناطقهم ، وأشركهم في مسئولية ترك الفلاحين قراهم ، والهروب إلى مناطق أخرى ، وَحَمَلَهُمْ مسئولية إرجاع الفلاحين الهارين إلى قراهم ، وَإِلَّا تَحْمَلُوا خراج ما يترك من بور من الأراضي السلطانية ، وَمِنْ هُنَا كان تعاون بعض مشايخ العربان المستقرين ، مع أجهزة الإدارة ، إلى حد ما للقيام بهذا العمل<sup>(٢)</sup> .

وخير مثال لهؤلاء العربان الذين علموا بالخفارة عربان الحبابية بالقليوبية ، الذين أصبح لهم في عهد سالم بن حبيب خفارة البرين الشرقي والغربي من بولاق إلى رشيد ، ودمياط ، وقد بلغ من نفوذ سالم هَذَا أَنْ : «لَا يقدر ملتزم على تنفيذ أمر مع فلاحيه ، إِلَّا بإشارته ، أو بإشارة ، من البلد ، في حمايته من أقاربه ، وكذلك مشايخ البلاد مع أستاذيهم» ، وقد امتدت حمايته ، وحماية أقاربه على غالب بلاد القليوبية والشرقية<sup>(٣)</sup> .

ويستفاد من وثائق المحكمة الشرعية ، أَنْ كثيراً من العربان وبخاصة في الوجه البحري احترفوا نظام الخفارة ، الذي ضمن لَهُمْ مورداً ثابتاً من الرزق والنفوذ في أَنْ واحد ومكّنهم من القيام بدور إيجابي في حياة الريف ، تمثل في ضمان الأمن والإطمئنان للفلاحين ، إلى حد ما ، في بعض المناطق ، ويمكن أَنْ يضاف إلى هَذَا الجانب الإيجابي من دور العربان ، دورهم في مقاومة الحملة الفرنسية ، في المناطق المختلفة من البلاد فَمَا كادت الحملة تنزل ثغر رشيد في (محرم ١٢١٣هـ / ١٧٩٨م) ، حتى انضم العربان ، إلى أهل الثغر لمقاومتها ، وفي الفيوم اشترك العربان في هذه المنطقة في مطاردة الفرنسيين ، وقد أدرك الفرنسيون خطورة العربان على وجودهم في

(١) دلو المحفوظات العمومية : مخزن (١٨) عين (١٧) ، دفاتر الترايع ، ١٦٠٥ ، ١٦٠٨ ، ٤٩ .

(٢) قانون نامة سليمان : للنسخة السابقة ، ص ١٨-٢٥ .

(٣) الجبرتي ، عبد الرحمن بن حسن ، «صعائب الآثار» ، ج ١ (حوادث ١١٨٣هـ / ١٧٦٩م) ، ص ٣٤٥ .

مصر ، فاستعملوا ضدهم كل وسائل العنف ، وقتلوا بعض مشايخ العربان ، مثل : شيخ العرب سليمان الشواربي شيخ قليبوب ، وثلاث من مشايخ العربان فى الشرقية ، بحجة أنَّهم اطلعوا على كتابات لهم ، لاهل سرياقوس ، فيها تحريض عليهم ، كما وجدوا كثيراً من الأسلحة والمتعة ، التى نهبت منهم لدى عرب العبادنة فى الحانقاة .

وقد ظهر تعاون العربان مع المماليك جلياً فى مقاومة الحملة ، وأوى العربان الأمراء المماليك فى المناطق المختلفة ، وقدموا لهم الكلف والمؤن ، مؤازرة منهم فى مقاومة الحملة التى دهمت البلاد ، وذلك فى الوقت الذى امتنع فيه بعض هؤلاء العربان ، وبخاصة عربان بنى عدى فى الصعيد عن تقديم الكلف ، والضرائب للفرنسيين ، ممّا اضطر هؤلاء إلى الإسراف فى قتل هؤلاء العربان ، وقصفهم بالمدافع .

وقد ذكر بونابرت فى منشور أذاعه عقب عودته من فلسطين : «أنَّ من أسباب عودته رغبته فى تأديب العربان من : بلى ، والعبابنة ، وغيرهم ، الذين يناصرون المماليك ، ويحركون الفتن فى الأقاليم فى غيابه ، ويعيثون فى البلاد فساداً ونهباً»<sup>(١)</sup> .

من العرض السابق ، لهذا الجانب الإيجابى ، من دور العربان فى مجتمع الريف المصرى فى القرن الثامن عشر ، يتضح أنَّ بعض العربان ، وبخاصة المستقرين منهم ،

(١) الجبرى ، عبد الرحمن بن حسن : «عجائب الآثار» ، ج ٣ (حوادث محرم ١٢١٤هـ/ يونيه ١٧٩٩م) ، ص ٧١-٧٢ .

- الجبرى ، عبد الرحمن : «مظهر التقديس» ، ج ١ ، ص ٢٠٩-٢١٠ .
- نص ما جاد فى فرمان الصادر من الديوان المحصى ، المعلن «صورة فرمان من يتوخ الفرنسية من محفل الديوان المحصى بحموسة مصر خطباً لأقاليم مصر : الشرقية ، والغربية ، والثوثة ، والقلبية ، والجيزة ، والبحيرة ، ثم توجه (بونابرت) واجماً إلى مصر المحروسة لأجل سببين ، الأول : أنه وعدنا برجوعه إلينا ، بعد أربعة أشهر ، والوعد عند الحرد دين ، والسبب الثانى : أنه بلغه أنَّ بعض المسلمين من الغز والعربان ، يحركون فى غيابه الفتن والشور فى بعض الأقاليم والبلدان ، فلما حضر سكت الفتنة ، وراى الأشرار ، مثل زوال النسيم عند شروق الشمس ، وسط النهار . . . والغز والعربان يلتمعونكم ويفروكم ، لأجل أنَّ يضروكم فيهبوكم ، وإذا كانوا فى بلد ، وقلمت عليهم الفرنسيين ، فروا هاربين منهم كأنهم جنود إبليس» .

صورة فرمان صادر من الديوان المحصى ضمن مجموعة «أوامر وفرمانات أمراء الفرنساوية» مخطوطة على ميكروفلم . معهد المخطوطات ، جامعة الدول العربية ، تحت رقم ١٠٠ تاريخ .

- حصلت على نسخة من هذه الأوامر فى حوزتى .

أصبح لَهُمْ تأثيرهم الفَعَال فى المجتمع الريفى ، وفى التركيب الاجتماعى لسكان الريف . وقد لعب العربان إلى جانب دورهم الإيجابى هَذَا ، دورًا سلبياً ، كان لَهُ أثره الكبير على الحياة الاجتماعية فى الريف ، وليس مِنَ المبالغة ، أَنْ نؤكد أَنَّ هَذَا الدور السلبى كان أكثر وضوحًا وأبعد أثرًا فى المجتمع الريفى ، مِمَّا كان عليه دورهم الإيجابى ، ولتوضيح هَذَا الرأى يمكن معالجة الجانب السلبى مِنَ دور العربان على النحو التالى .

### (ثانيًا) : الجانب السلبى لدور العربان فى المجتمع الريفى :

إنَّ لِهَذَا الجانب مِنَ دور العربان فى حياة مجتمع الريف ، جذوره الضاربة ، التى تسبق الفتح العثمانى لمصر بفترات طويلة ، فَقَدْ فعلوا بالفلاحين فى بعض المناطق «مَا لَا تفعله الخوارج وَلَا الكفرة»<sup>(١)</sup> ، على حد تعبير أبو المحاسن المؤرخ المعاصر لفترة العصر المملوكى ، وقد قام العربان فى البحيرة ، والشرقية ، والفيوم ، والمنيا ، بكثير مِنَ عمليات السلب ، والنهب ، وقطع الطرق ، والإخلال بالأمن ، وهناك إشارات عديدة فى بدائع الزهور لابن إياس فى حوادث (٨٧٢هـ / ١٤٦٧م) ، (٨٧٥هـ / ١٤٧٠م) ، (٨٧٩هـ / ١٤٧٤م) ، (٨٨٢هـ / ١٤٧٧م) ، (٩٠٢هـ / ١٤٩٦م) ، (٩٠٤هـ / ١٤٩٨م) ، يشير فيها إلى عمليات التمرد والعصيان التى كان يقوم بها العربان فى المناطق المختلفة ، والتى يصاحبها السلب والنهب وقطع الطرق ، والإمتناع عن دفع الخراج<sup>(٢)</sup> ، وتشير بعض المصادر إلى أَنَّ المحرك الأساسى للعربان مِنَ وراء عملياتهم هَذِهِ اعتقادهم أَنَّهُمْ أحق بالحكم مِنَ الممالك ، الذين لَا تزال آثار الرق عالقَةٌ بِهِمْ<sup>(٣)</sup> ، على حد اعتقاد هؤلاء العربان ، الذين كانوا يرون أَنَّ الممالك «عبيد خوارج» ، ويذكر المقرئى أَنَّ العربان اجتمعوا وأقاموا مِنَ بينهم حاكمًا وقالوا : «نحن

(١) ابن تغرى بردى، أبو المحاسن : «متخبات من حوادث الدهور فى مدى الأيام والشهور» ، ج ٣ ، ص ٦٥٤ .

(٢) ابن إياس ، محمد بن أحمد : «بدائع الزهور» ، ج ٣ ، ص ٧١ ، ١٠٥ ، ١٢٠ ، ١٢٦ ، ٣٦١ ، ٣٦٥ ، ٤٠٥ ، ج ٥ ، ص ٢٢ ، ٣١ ، ١٣٣ .

• درويزة ، محمد حزة : «هروبة مصر» ، ص ١٤٣ .

(٣) ابن إياس ، محمد بن أحمد : المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٣٨٦ .

(٤) المقرئى : «السلوك» ، ج ١ ، ص ٣٨٦ .

أصحاب البلاد ، ونحن أحق بالحكم من الممالك ، وكفى أننا خدمنا بني أيوب وهم خوارج خرجوا على البلاد<sup>(١)</sup> ، ومن هذا المنطلق أصبح العريان مصدر إزعاج للسلطات المملوكية<sup>(٢)</sup> التي ظلت في صراع دائم مع العريان في مختلف المناطق ، وبخاصة عريان الشرقية ، وقد كانت عمليات العريان هذه مصدر إزعاج للريف وأهله في كثير من المناطق ، وقد عبر ابن إياس عما حل بالبلاد من جراء هذه العمليات في (٩٠٩هـ / ١٥٠٣م) قبل الفتح العثماني بقوله :

وَقَدْ كَفَى فِي عَامِنَا مَا جَرَى مِنْ قِلَّةِ الْأَمْنِ وَقَطْعِ الطَّرِيقِ<sup>(٣)</sup>

وظل عدم الارتياح بين الممالك والعريان سائدا ، حتى هم السلطان الغوري بالخروج لملاقاة السلطان سليم ، فأراد أن يشرك معه في جيشه عددا ، من خيالة العريان في الشرقية ، والغربية ، والصعيد ، ولكنه سرعان ما صرف نظره عن هذا الأمر ، بناء على نصيحة أمراء الجند الذين خشوا مغبة إشراك هؤلاء العريان في الجيش المملوكي<sup>(٤)</sup> .

وقد أيدت الحوادث صدق حدس هؤلاء الأمراء الذين أثنوا الغوري عن إشراك العريان في جيشه ، فَمَا كَادَتْ أَنْبَاءُ هَزِيمَتِهِ تَصِلُ أَذَانُ هَؤُلَاءِ الْعَرِيَانِ ، حَتَّى انْتَقَصُوا مِنْ شَأْنِ السُّلْطَانِ الْمَمْلُوكِيَّةِ ، وَقَامُوا فِي أَمَاكِنَ مُتَعَدَّةٍ مِنَ الرِّيفِ بِقَطْعِ الطَّرِيقَاتِ ، وَامْتَنَعُوا عَنْ إِرسَالِ التَّقَاسِيطِ الَّتِي عَلَيْهِمْ ، فَتَعَطَّلَتْ بِذَلِكَ الْجَوَامِكُ<sup>(٥)</sup> .

(١) عاشور ، سعيد عبد الفتاح : «الاجتماع المصري» ، ص ٥٢ .

(٢) ابن إياس ، محمد بن أحمد : المصدر السابق ، ج ٥ ، ص ١٤ .

(٣) ابن إياس ، محمد بن أحمد : المصدر السابق ، ج ٥ ، ص ١٣٦ .

يذكر : «أصبح أن السلطان رسم لطوائف العريان الذين حضروا بأن يرجعوا إلى بلادهم ، وقد أشار بعض الأمراء على السلطان ، أن العريان ليس بهم فائدة في خروجهم مع التجريدة ، فرسم لهم العودة إلى بلادهم» .

(٤) نفسه : ج ٥ ، ص ١٣٥ .

يذكر في هذا الصدد أنه : «في يوم الإثنين خامس عشرة (١٥ ذى الحجة ٩٢٢هـ / ٨ يناير ١٥١٧م) ، طلع السكر ليقبض الجامكية فقالوا لهم الطواشي : يَا أَهْوَاتِ مَا فِيهَا الْيَوْمَ جَامِكِيَّةٌ ، الْبِلَادُ خَرَابٌ ، وَالْعَرَبُ مَقْتَنَةٌ فِي الطَّرِيقَاتِ ، وَمَشَايِخُ الْعَرِيَانِ ، وَالْمُدْرِكِينَ ، مَا أَرْسَلُوا مِنَ التَّقَاسِيطِ الَّتِي عَلَيْهِمْ شَيْئًا ، فَإِنَّ حَصْلَ شَيْءٍ عَلَى يَوْمِ الْإِثْنَيْنِ فَيَنْفَقُوا عَلَيْكُمْ . فَتَزَلُ الْعَسْكَرُ مِنَ الْقَلْعَةِ وَهُوَ فِي ذَايَةِ الْكَنْدِ ، فَإِنَّ لَهُمْ سِتَّةَ أَشْهُرٍ لَمْ يَصْرِفْ لَهُمُ السُّلْطَانُ ثَمَنَ اللَّحْمِ الْمُنْكَسَرِ ، وَقَدْ تَعَطَّلَتْ الْجَوَامِكُ أَيْضًا» .

وقد ساءت حالة الخزينة فى هذا الوقت الحرج ، نتيجة لتصرفات العربان ، فى كثير من المناطق ونهبهم السابلة والضياع ، وعدم إرسالهم الأموال الأميرية المقررة عليهم<sup>(١)</sup> .

ويضاف إلى هذا الجانب العدائى الذى أظهرته القبائل العربية ضد السلطات المملوكية قيام حسن بن مرعى وابن أخيه شكر بتسليم السلطان طومان باى للسلطان سليم لمحاكمته ، رغم ما كان بينهم من صداقة<sup>(٢)</sup> .

والواقع أن الريف المصرى تأثر كثيراً بهذا الجانب العدائى ، فكثيراً ما تعطلت طرقاته ، وانقطعت سبل الاتصال بين القرى ، وكسدت الأحوال ، وعمَّ الخراب والدمار بعض المناطق ، فى كثير من الأحيان .



أما عن موقف العربان تحت الحكم العثمانى ، فلم يختلف كثيراً عما كان عليه الحال فى العصر المملوكى بل فى حقيقة الأمر ، كان امتداداً له ، فمع أن السلطات العثمانية عملت منذ بداية حكمها على استمالة العربان إلى جانب الطرق الودية ، كما أن قانون نامة سليمان أشار فى كثير من المواضع إلى السلطات التى منحها لمشايخ العربان فى مناطقهم<sup>(٣)</sup> ، اتقاء لشرهم ، وتفادياً لتمردهم ، لكن يبدو أن الموقف العدائى إزاء السلطات الحاكمة ، كان قد تأسل فى نفوس هؤلاء العربان ، فمع بداية الحكم العثمانى ، أعلن عبد الدايم بن بقر شيخ عربان الشرقية (٩٢٤هـ / ١٥١٨م) تمرده على السلطة وامتناعه عن دفع الخراج ، وإزداد خطبه ، حتى أن المصادر المعاصرة ، تذكر أن خاير بك أول نائب للسلطان العثمانى على مصر ، أخذ فى أسباب تحصين القلعة تحسباً من النتائج<sup>(٤)</sup> .

(١) نفسه : ج ٥ ، ص ١٣٣ .

(٢) نفسه : ج ٥ ، ص ١٣٥ .

(٣) قانون نامة سليمان : النسخة السابقة ، ص ١٨-١٩ .

(٤) إبن إياس ، محمد بن أحمد : المصدر السابق ، ص ٢٤٠-٢٤١ .

• دروة ، محمد حزة : المرجع السابق ، ص ١٤٦ .



ورغم ذلك فإنَّ السلطات العثمانية ، ظلت مستمرة في تجريب أسلوب استمالة العربان إلى جانبها بالطرق الوُدِّيَّة ، لَعَلَّ ذلك يجدى نفعاً على المدى القريب ، فتذكر المصادر أنَّ السلطان العثماني سليمان القانوني ، أرسل في (٩٣٧هـ / ١٥٢٠م) خُلعاً لمشايع العربان في الصعيد، والوجه البحري، البارزين منهم والثانويين ، وأقرَّ بعضهم في مشيخة بعض الجهات، وبخاصة في الصعيد<sup>(١)</sup> ، إِلَّا أنَّ هَذَا الأسلوب لَمْ يجد مَعَّ العربان فتيلاً ، فيذكر ابن إياس أنَّه في ذات الوقت «قدمت الأخبار بأن الأمير فرحات الذي قرر في نيابة طرابلس ، لما وصل إلى الصالحية، وجد العربان هناك مفتنة ، فأرسل يطلب من ملك الأمراء نجدة فَإِنَّ العربان قد ثاروا عليه في الطريق، فأرسل إليه جماعة الكمولية، والأصبهانية، سرعة على الفور حتى أدركوه ، واستمروا معه إلى طرابلس ، وكانت العربان في هَذِهِ الأيام في غاية الفساد»<sup>(٢)</sup> .

ويبدو أنَّ الدولة العثمانية ، قد أصبحت تضيق ذرعاً بكثرة تمردات العربان ، وبقيامهم بعمليات السلب والنهب في كثير من مناطق الريف بصورة متوالية ، ممَّا أدى إلى تعطل الأسفار، والاتصال بين البلدان ، في كثير من الجهات ، وكثرت شكاوى الفلاحين ، ضد العربان ، ومَّا يرتكبونه من أعمال السلب والنهب ، وكِلَذَا فَإِنَّنَّا نقرأ في المصادر المعاصرة، إشارات إلى توالى الخطوط الشريفة من السلاطين العثمانيين إلى ولائهم في مصر ، يحتونهم فيها بالعمل على القضاء على هؤلاء العربان، وبخاصة المتجولين منهم ، وأسْرِهِم وإجلالهم عن أرض مصر .

ورغم محاولات الولاة العديدة ، العمل على كسر شوكة هؤلاء العربان ، فَإِنَّ العربان لَمْ ترهبهم هَذِهِ المحاولات العسكرية ضدهم . واستمروا في ممارسة أعمالهم

(١) بن إياس ، محمد بن أحمد : المصدر السابق ، ص ٣٩٢-٣٩٤ .

● حيث ذكر : «وكان السلطان سليمان أرسل إلى الأمير على بن عمر خلعة الاستمرار على حاله بمشيخة جهات الصعيد ، وقد رأى الأمير على بن عمر في دولة بنى عثمان ما لا رآه أحد من أجداده ولا أقاربه من العزِّ والعظمة والمال العظيم» .  
وذكر كذلك : أنَّ أمير الأمراء «أخلى على الأمير واصل بن الأحذب شيخ جهات الصعيد، وقرره على عادته في مشيخته على العادة» .

(٢) نفسه : ج ٥ ، ص ٣٩٤ .

سאלقة الذكر ، وأصير الريف من جرائها كثيراً ، بل إن آثار عمليات العربان لم تقتصر على الفلاحين دون سواهم ، بل تعدتهم إلى الملتزمين حيث سطا العربان على حصص التزاماتهم ، فيذكر صاحب تحفة الأحباب أن : «وردت جماعة من الملتزمين بالصعيد ، وفلاحين ، يشكون ويتظلمون من العربان فجمع حسين باشا السناجق والأغوات وطالبهم بما وعدوه على العربان» ، وكان قد سبق له بناء على خط شريف من الدولة العثمانية فى أوائل (محرم ١١١٠هـ / يوليو ١٦٩٨م) أن طلب منهم القضاء على هؤلاء العربان ، بعد أن كثرت شكاوى الأهالى ضدهم ، وبخاصة عربان عبد الله بن وافي المغربى ، فتعللوا له من قبل بأمور قد انتهت<sup>(١)</sup> .

وفعلأ أرسلت التجاريد ضد عربان الصعيد ، بقيادة عوض بك ، وخمسة سناجق آخرين<sup>(٢)</sup> ، وأغوات السباهية الثلاثة ، وأتباعهم وأنصارهم ، وتمكنت هذه التجاريد من الانتصار على عربان ابن وافي الذين وگوا هارين إلى الوجه البحرى ، ومنه إلى الواحات ، ولكن حين ألبانهم الضرورة «هبطوا فى صعيد مصر بمحل يعرف بحاجر الجعافرة ، قريبا من إسنا وبصحبته على أبو شاهين شيخ عربان النجمة»<sup>(٣)</sup> .

وهنا لعب عربان الهوارة المستقرون دورا بارزا فى حماية مناطقهم من غارات هؤلاء العربان فاحتاطوا بهم ، بناء على تحريض من عبد الرحمن بك ، أحد الأمراء المماليك الذى كان على رأس تجريدة لمطاردة هؤلاء العربان «فاحتاطوا بهم ونهبوهم ، وأخذوا منهم جملة كبيرة من الجمال بأحمالها وغيرها فوعگوا على الفرار ، فتبعهم

(١) للملوانى ، يوسف : المصدر السابق ، ص ٢٣٩ .

ذكر أنه فى «أوائل محرم الحرام ١١١٠هـ / يوليو ١٦٩٨م) حضر آغا من البلاد الرومية ، بيده خط شريف خطابا لحسين باشا أنك تركب آتت والسناجق والأغوات على عربان عبد الله بن وافي المغربى ، المتغلين على الصعيد ، وتستمر خلفهم تقتل فيهم ، وتأسر منهم ، إلى أن تجلبهم عن أرض مصر ، قلما قرئ الأمر بالديوان على المسكر ، أجابوا بالإمثال لكنهم سوقوا به وقالوا لا يمكن السفر ، إلا بعد دخول الحاج وتسلم الحمل ، ولما قدم المحمل تعللوا بالنيل ، وقالوا لا يمكن سفر ، ما لم يهبط النيل وتسلك الطرقات» .

(٢) كان هؤلاء السناجق هم : أيوب بك أمير الحاج ، وإسماعيل بك دفتر دار ، إبراهيم بك أبو شنب ، سليمان بك تابع قيطاس بك ، أحمد بك ياقوت زاده .

• نقشه : ص ٢٤١ .

(٣) للملوانى ، يوسف : المصدر السابق ، ص ٢٤١ .

خيل هواره ، إلى أن وصلوا حاجر منفلوط ، ومازلوا كلّمًا نزلوا أرضًا قاتلهم أهلها «وقاتلهم كل من عوض بك ، وعبد الرحمن بك» الذى أذاقهم «أضعاف ما أذاقهم عوض بك من الذل والهوان» ، ويعلّق صاحب تحفة الأحباب على ما نزل بهؤلاء العريبان من نكال بقوله «وأوقعهم الله تعالى فى النكال والخسران بما فعلوه فى سالف الأزمان ، وكما قيل فى الأمثال ، كما تدين تدان»<sup>(١)</sup> .

وفى هذا التعليق نلمس ضيق ومسخط الأهالى ، وعدم رضائهم على تصرفات العريبان السلبية التى أثّرت فى حياة المجتمع الريفى بخاصة ، والمجتمع المصرى عامة .

ومّا كادت السلطة الفعلية تنتقل إلى أيدي الأمراء المماليك ، فى القرن الثامن عشر ، ويتغلب نفوذهم على نفوذ الباشوات العثمانيين ، حتى عمل هؤلاء الأمراء كما يبدو من إشارات المصادر المعاصرة ، على إشراك العريبان فى الفتن السياسية والصراعات العسكرية ، التى كانت تثور بين البيوت المملوكية ، واستغل العريبان هذه الاضطرابات لصالحهم ، وهذّبوا كثيرًا من المناطق ، وكثرت عمليات سلبهم للقرى ، ووصل الأمر بهم إلى حد تهديد القاهرة نفسها ، واغلاق السبل دونها ، كما حدث فى فتنة إفرنج أحمد ، كما سبقت الإشارة ، وكذلك مشاركة كل من عريبان الهواره ، والزيدية ، وعريبان نصف حرام ، لمحمد بك جركس فى صراعه ضد منافسيه (١١٣٧هـ / ١٧٢٤م)<sup>(٢)</sup> . وقد تأثرت القرى كثيرًا بهذه العمليات ، حتى أن الجبرتى يذكر أن عرب الضعفا فى (١١٢٥هـ / ١٧١٣م) ، أخربوا الوادى ، وقطعوا دروب الفيوم<sup>(٣)</sup> .

وقد استغل العريبان كذلك فرصة مناصرتهم لبعض البيوت المملوكية ، ولبعض الأوجاقات ، وادّعى بعضهم الإنتماء إلى هذه الأوجاقات ، كى يتمتعوا بؤميتها

(١) الملوانى ، يوسف : المصدر السابق ، ص ٢٤١-٢٤٢ .

(٢) الجبرتى ، عبد الرحمن بن حسن : «عجائب الآثار» ، ج ١ ، ص ٣٢-٥٦ .

• الفرّا ، الشيخ على بن محمد الشاذلى ، «ذكر ما وقع بين عسكر المحروسة القاهرة» ، تحقيق ، دكتور

عبد القادر أحمد طليمات ، ص ٣٥٨-٣٥٩ .

(٣) الجبرتى ، عبد الرحمن بن حسن : «عجائب الآثار» ج (حوادث ١١٢٥هـ / ١٧١٣م) ، ص ٥٢ .

المادية، وامتنعوا عن تسديد المال الميرى المقرر عليهم ، وكولاً إعلان الأوجاقات المختلفة تنكراً لنسبة العربان إليها . لَمَّا تَمَكَّنَت السلطات مِن أخذ الأموال الأميرية من هؤلاء العربان<sup>(١)</sup> .

وتشير بعض المصادر إلى أنَّ إرتكاب العربان لعمليات السلب وقطع الطرق ، كانت تتم بموافقة أمراء الممالك ، فهناك إشارة إلى أنَّ شيخ العرب حبيب كان : «يقطع الطريق برأً وبحراً بموالسة أمراء مصر وصناجقها ، وينهب أموال الناس ، وطلعت التجاريد عليه مراراً ، ونزل لهُ حمزة باشا في ١٨ رجب ١٠٩٨هـ / ٢٢ مايو ١٦٨٦م ، بالصناجق والأمراء والعساكر ، فَلَمْ يظفروا بِهِ ، لموالسة أرباب الأمور معه»<sup>(٢)</sup> .

وَرَبِمَا كان الأمراء الممالك يقومون بهذا العمل فعلاً نكاية بالولاة العثمانيين ، وإظهارهم بمظهر الضعف ، وعجزهم عن السيطرة على مقاليد الأمور في البلاد ، وأنَّ السيطرة الفعلية قد أصبحت في أيديهم هُم دون هؤلاء الولاة .

وحقيقة فَإِنَّ العربان في القرن الثامن عشر ، كانوا يقفون إلى جانب بعض البيوت المملوكية ويساندونها ، وقد ظهر ذلك واضحاً جلياً في تأييد عربان الهوارة ، بزعامه شيخ العرب همام ، وعربان الحبابية بزعامه سويلم بن حبيب ، للبيوت المملوكية ،

(١) ذكر كل من ، بن عبد الغنى ، أحمد شلى : المصدر السابق ، ص ٧٥-٧٦ ، الملوانى ، يوسف : المصدر السابق ، ص ٢٣٧ ، مَا يُوَكِّد ذلك ، ويكاد النص الوارد في المصدرين يكون متطابقاً ، وكذا فَإِنَّنا كَرَّرنا أَنَّ نذكر نص أحمد شلى بن عبد الغنى ، إكتفاء بالإشارة إلى مصدر يوسف الملوانى :

• ذكر بن عبد الغنى ، أحمد شلى : أَنَّهُ : «ورد عرض من جرجه ، من عند عبد الرحمن بك ، أنَّ حرب هواة امتنعوا عن دفع المال والغلال ، والأمر أمركم ، فأرسل الوزير (حسين باشا) جمع جميع الصناجق والأمراء والأغوات ، وإختيارية الوجاقات السبعة ، وقرأ العرض عليهم ، ومضمون العرض أنَّ كُلَّما أرسلت لَهُم أحد ، يطلب الغلال والمال منهم يقولون نحن عرب ، والبعض يقولون إِنَّا مستحفظان ، ثُمَّ إِنَّ الباشا قال لَهُم ، إيش تقولون تقولون يَمَّا على العرب من مال ، وغلال ، واكتب عليكم حجة ، وإلَّا تخرجوهم من عندكم ، فقال الجميع ، لَيْسُوا مِنَّا ، والعرب كَمْ يكونوا عسكر ، فعند ذلك كتب عليهم ثلاث حجج شرعية ، بِأَنَّهُم كَمْ يكونوا عسكرة ، واحدة وضعها في نوبة خاتنة الجاوشية ، والثانية في باب مستحفظان ، والثالثة أرسلها إلى عبد الرحمن بك حاكم جرجة .

(٢) الملوانى ، يوسف : المصدر السابق ، ص ٢١٩ .

التي عارضت على بك الكبير ونازعته على الحكم ، وَلِذَا فَإِنَّ عَلَى بكَ أدرك خطورة هؤلاء العربان على مركزه ، خاصة وأنَّ اتساع نفوذ كلِّ مِنْ هَؤُلَاءِ الشَّيْخِينَ أصبح يمثل دولة داخل الدولة ، فعمل في القضاء على هؤلاء العربان ، وتكمن مِنْ كسر شوكتهم في نهاية المطاف <sup>(١)</sup> .

ورغم كلِّ ذلك فَإِنَّ العربان في المناطق المختلفة ، استمروا في مواصلة الجانب السلبي مِنْ دورهم وهددوا الطرق ، وقوافل التجارة ، ومحمل الحاج ، ووصل الأمر بعربان العبادلة في ١٢٠٢هـ / ١٧٨٨م ، أَنْ نهبوا قافلة التجار والحجاج ، الواصلة مِنْ السويس ، وفيها شيء كثير ، كان محملاً على ستة آلاف جمل <sup>(٢)</sup> . ويشير الجبرتي في مواضع كثيرة مِنْ تاريخه ، في الفترة الخاصة بالنصف الثاني مِنْ القرن الثامن عشر ، إلى تمردات العربان ، وقيامهم بعمليات السلب والنهب في بلاد الأرياف ، ويصف أعمالهم هَذِهِ بالعريضة ، فيقول في مواضع كثيرة ، «وعريدت العربان ، وقطعوا الطرق وعملوا خياناتهم» <sup>(٣)</sup> ، وقد أضير أهل الريف حقيقة مِنْ جراء تصرفات العربان السلبية ، واستغلالهم لغاية الإدارة القوية ، في النصف الثاني مِنْ القرن الثامن عشر ، وتأييداً لِهَذَا الرَّأْيِ نترك الجبرتي يصف لَنَا مَا كَانَ يحلُّ بأهل الريف في بعض السنوات نتيجة لتصرفات العربان ، فذكر في أحداث رمضان ١٢١٤هـ / يناير ١٨٠٠م ، «وَمِنْهَا وقوف العرب وقطاع الطريق بجميع الجهات القبلية ، والبحرية ، والشرقية ، والغربية ، والمنوفية ، والقليوبية ، والدقهلية ، وسائر النواحي ، فمنعوا السبيل ، وكَوَّ بِالْخَفَارَةِ ، وقطعوا طريق السقَّار ، ونهبوا المارين مِنْ أبناء السبيل والتجار ، وتسلطوا على القرى ، والفلاحين ، وأهالي البلاد ، والحرف ، بالعري ،

(١) الجبرتي ، عبد الرحمن بن حسن : «عجائب الآثار» ، ج ١ (حوادث ١١٨٣هـ / ١٧٦٩م) ، ص ٣٤٥ .

• الدرداش ، أحمد كتخدا عزبان : المصدر السابق ، ج ١ ، ص ص ٢٤٤ ، ٢٤٦ ، ٢٤٨ ، ٢٤٩ .

• رمضان ، محمد رفعت : «على بك الكبير» ، ص ص ٤٣-٥٢ .

ويختصم الصراع بين البيوت المملوكية ومراحلته أنظر :

عثمان ، حسن : المصدر السابق ، ص ص ٢٧٨-٢٨٤ .

Holt P. M., The Pattern of Egyptian Political History From 1517-1798, pp. 86-90.

(٢) الجبرتي ، عبد الرحمن بن حسن : «عجائب الآثار» ، ج ٢ (حوادث رمضان ١٢٠٢هـ / يونيه ١٧٨٨م) ، ص

١٦١ .

(٣) نفسه : ج ٣ (حوادث ذي الحجة ١٢١٧هـ / مارس ١٨٠٣م) ، ص ٢٣٧ .

والخطف للمتاع، والمواشى من : البقر، والغنم، والجمال، والحمير ، وفساد المزراع ورعيها حتى كان أهل البلاد ، لا يمكنهم الخروج بيئاتهم إلى خارج القرية للرعى أو للسقى لترصد العرب لذلك ، ووثب أهل القرى على بعضهم بالعرب فد اخلوهم وتناولوا عليهم ، وضربوا عليهم الضرائب ، وتلبسوا بأنواع الشرور، واستعان بعضهم على بعض ، وقوى القوى على الضعيف ، وطمعت العرب فى أهل البلاد ، وطالبوهم بالثارات والعوائد القديمة الكاذبة ، وآن وقت الحصاد فاضطروا لمساكنهم لقلّة الضم ، فلما انقضت حروب الفرنسيس ، نزلوا البلاد ، واحتجوا عليهم ، بمصادقتهم العرب فضربوهم وسبوهم ، وطالبوهم بالمغارم، والكلف الشاقة ، فإذا انقضوا وانتقلوا عنهم رجعت العرب على أثرهم ، وهكذا كان حالهم . . . ومّا كان ربك ليهلك القرى بظلم وأهلها مصلحون<sup>(١)</sup> .

وقد ذكر جبرار الكثير عن مظالم العربان للفلاحين واستحواذهم عنوة على أجود الأراضى، واستيلائهم على مياه الرى فى الوقت الملائم لهم ، دون أن يعثوا بمصالح جيرانهم الذين كثيراً ما ألزموا بدفع الضرائب المقررة على هؤلاء العربان نظراً لأنه «يتعذر إلزامهم أداء الضرائب المقررة على الأراضى الزراعية التى فى حوزتهم لأنهم قادرون على التخلص منها بما لهم من قوة» ، وذكر أن العربان كانوا يسلبون حاصلات القرى المجاورة لهم من غير مبالاة، وأنه إذا كانت قرية واقعة بين قبيلتين متخاصمتين تصبح نهياً للواحدة منهما أنا والأخرى أنا ، ويعلق على ذلك بقوله : «إذا كان جوار أولئك العرب المستفلحين فى هذه الدرجة من الخطر على الفلاحين ، فناهيك بما يعرضون له من ضيم العرب العائشين تحت الخيام الذين يتنقلون تبعاً لفصول السنة بين جهة وغيرها، وهم متأهبون فى كل آن للاستيلاء على ما يطيب لهم ، والفرار بقطعانهم حين يستطيع قتالهم بقوة تفوق قوتهم»<sup>(٢)</sup> ، واستمرت حال العرب هذه حتى نهاية القرن الثامن عشر ، أما دورهم بعد ذلك فليس هنا مجال بحثه .

(١) الجبرتي ، عبد الرحمن بن حسن : «معجائب الآثار» ، ج ٣ (حوادث رمضان ١٢١٤هـ / يناير ١٨٠٠م) ، ص ١١١ .

(٢) ب. س. جبرار : المصدر السابق ، ص ٣١ .

هكذا نرى من العرض السابق لدور العريان بشقيه الإيجابي والسلبي ، أنهم لعبوا دوراً بارزاً في حياة الريف المصرى فى القرن الثامن عشر ، إيجاباً أو سلباً ، وربما كان انتشارهم الواسع فى أرجاء البلاد ، هو الذى ساعدهم على قيامهم بهذا الدور بشقيه ، مع ملاحظة أنهم أصبحوا يشكلون طبقة ذات أهمية كبيرة فى بنية المجتمع الريفى ، لها تأثيرها على النواحي : الاجتماعية ، والاقتصادية ، بل والإدارية .

غداً العريان كما يتضح من العرض السابق ، قوة مسلحة أقدر على مقاومة السلطة من غيرها من أبناء المجتمع الريفى ، وأدرك الأمراء المالك هذه الحقيقة فى فترات نزاعهم ، كما سبقت الإشارة ، فاستعانوا بالأقوياء من مشايخ العريان وقبائلهم فى صراعاتهم العسكرية ، وقد أتاح هذا الأسلوب للعريان فرصة مشاركتهم فى الأحداث السياسية التى كانت تمر بها البلاد ، كما أتاح لهم فرصة قيامهم بأعمال السلب ، والنهب ، دون تعرض لهم من جانب أجهزة الإدارة ، التى يمكن أن نقول عنها إنها كانت فى غيبة تامة .

\* \* \*

ورغم إنتشار هؤلاء العريان الواسع ، وقيامهم بدورهم إيجاباً أو سلباً ، ورغم أنهم أصبحوا يمثلون الطبقة الثانية فى بنية المجتمع الريفى ، فإنهم عاشوا حياتهم الخاصة بهم ، التى تحكمها ضوابط معينة ، تجعلهم يشعرون بأنه أرفع درجة من أهل الفلاحة ، رغم اشتغال بعضهم بالفلاحة ، لكن ذلك لا يمنع من إعتدادهم بأنفسهم ، وبأنهم أصحاب الحماية على كثير من القرى ، وقد تمكن بعض العريان من تكوين ثروات ضخمة ، واقتناء الكثير من الجوارى والأتباع بصورة تفوق الوصف ، وكفى ما يذكره الجبرتى فى هذا المجال من أن شيخ العرب همام كان : « يطلب فى كل سنة دفتر الأرقاء ، ويسأل عن مقدار من مات منهم ، فإن وجده خمسمائة أو أربعمائة استبشر وانشرح ، وإن وجده ثلثمائة أو أقل أو نحو ذلك اغتم وانقبض خاطره » ، وكذلك أعطى العريان لأنفسهم حق الزواج من بنات الفلاحين ، وكلم يكن فى قدرة فلاح أن يمنع ابنته عنم بطلبها من العريان ، وإذا فعل ذلك فمصيره القتل على حد تعبير إدوارد وليم لين<sup>(١)</sup> ، وعلى العكس لم يسمح أغرابى لفلاح بالزواج من ابنته .

أمّا عن علاقات العربان فيما بينهم داخل حياتهم الخاصة فى المجتمع الريفى ، فقد كانت مزيج من التنازع والتضامن ، فكثير من القبائل العربية التى تقطن الريف كانت متعادية ومتنازعة فيما بينها ، وكانت النزعات فيما بينها تبعث فى القلوب رعباً يفضى إلى ترك الفلاحين كل شىء حين تدنو منهم هذه القبائل<sup>(١)</sup> . أمّا التضامن فقد ظهر بين كبار الملتزمين منهم وبخاصة بين عربان الصعيد ، فقد كان همام يقوم فى كثير من الأحيان بتسديد الأموال الأميرية عن بعض العربان فى حالة عجزهم عن سدادها ، كما حدث مع محمد أحمد عايد شيخ عربان عايد<sup>(٢)</sup> ، وكذلك فى تضامنتهم فى كثير من الأحداث والصراعات ضد السلطة



هكذا هو حال العربان ودرهم فى تاريخ الريف المصرى بخاصة ، وتاريخ مصر عامة فى القرن الثامن عشر ، فهم عبارة عن طبقة قامت بدور متناقض هو مزيج من الحماية ، والسلب والنهب ، وفرض الحقوق غير المشروعة على الفلاحين ، مزيج من الانعزالية والاختلاط ، مزيج من التنازع والتضامن ، دور متناقض فى كل مراحلهم ، يصعب على الباحث أن يسير فيه فى اتجاه واحد ، فهو يجد فى دور العربان كل شىء ونقيضه فى نفس الوقت متمزجين ، فالسمات الإيجابية والسلبية تسير جنباً إلى جنب فى هذا الدور ، حتى يصعب فصل إحداها عن الأخرى .

(١) ب. ص. جبرار : المصدر السابق ، ص ٣٢ .

(٢) أرشيف المحكمة الشرعية : مباحث الباب العالى ، سجل رقم ٢٨٣ ، ص ٢٣٠ .



## **الباب الرابع**

# **اقتصاديات الريف**

**الفصل السابع : الثروة الزراعية**

**الفصل الثامن : الصناعات الريفية**



## الفصل السابع الثروة الصناعية

تقديم:

### أولاً: الزراعة:

- ١ - الري ومشكلاته ، ٢ - المواسم الزراعية ، ٣ - الآلات الزراعية ،
- ٤ - المحاصيل الزراعية ، ٥ - تنظيم إنتاج المحاصيل الزراعية ،
- ٦ - تقويم المحاصيل الزراعية .

### ثانياً: الثروة الحيوانية:

- ١ - الحيوانات ، ٢ - أهمية الثروة الحيوانية للبلاد .

### تقويم إقتصاديات الريف:

\* \* \*

تقديم:

المقصود بدراسة إقتصاديات الريف المصرى فى القرن الثامن عشر ، دراسة  
العناصر التالية :

(١) الثروة الزراعية ، وتشمل كل عمل متصل بالزراعة ، والإنتاج الزراعى ، بشقيه  
النباتى والحيوانى ، وأهمية هذا الإنتاج فى إقتصاديات الريف بخاصة ، والبلاد  
عامة .

(٢) الحرف التى وجدت فى الريف آنذاك ، والأهمية الإقتصادية التى لعبتها فى حياة  
الناس .

(٣) التجارة الداخلية ، وطرقها ، ودورها فى إقتصاد الريف .

وقد خصصت للعنصرين الثانى والثالث ، الفصل الثامن ، وفى ضوء دراسة هذه العناصر ، يمكن وضع تقويم لإقتصاديات الريف فى القرن الثامن عشر ، وأثرها على إقتصاديات البلاد عامة .

\* \* \*

كانت الزراعة فى مصر فى القرن الثامن عشر ، تشكل المصدر الأساسى لإقتصاد البلاد فالزراعة حقيقة هى بذرة مصر ونواتها . بكل ما تعنى الكلمة إقتصادياً وحضارياً<sup>(١)</sup> ، ورغم توفر عوامل إنتاج الزراعة حينذاك ، من أرض قابلة للزراعة ، وعمل رخيص ، ورأس مال فإنَّ الزراعة أصابها التأخر ، ورحفت البرارى على الأرض الزراعية ، وأصاب الخراب كثيراً من القرى ، نتيجة لهجر السكان لها لعوامل سبق بيانها واقتصر إنتاج الزراعة فى غالب الأحيان على محاصيل موسم واحد ، هو الموسم الشتوى ، وتعذَّر زراعة الأرض فى معظم الأحوال ، زراعة صيفية ، وظلت المحصولات الصيفية وأهمها الأرز والقطن وقصب السكر ثانوية الأهمية ، حيث اقتصرات زراعتها على الأماكن القريبة من النيل أو من الترع والقنوات المتفرعة عنه ، أو حيث كان من المستطاع حفر الآبار<sup>(٢)</sup> ، وكان هذا التأخر الذى أصاب الزراعة راجعاً لعوامل تتعلق بطبيعة نظام الري الذى كان سائداً فى ذلك الوقت ، وإهمال الحكومة لوسائل الإنتاج الزراعى ، وكذلك فإنه يجب دراسة هذه العوامل التى أدت إلى تأخر الزراعة حتى يمكن فى ضوءها تقويم الإنتاج الزراعى ، ودوره فى إقتصاديات البلاد .

\* \* \*

كان النظام السائد فى الري فى مصر فى القرن الثامن عشر ، هو نظام الري الحوضى ، حيث كانت الأرض الزراعية ، تقسم إلى حياض متجاورة يتلو بعضها بعضاً ، من الجنوب إلى الشمال ، تبعاً لإنحدار الوادى ، وكان يفصلها عن بعضها

(١) حمدان ، جمال : « شخصية مصر » ، ص ٢٨٨ .

(٢) خلاف ، حسين : « التجليد فى الإقتصاد المصرى الحديث » ، ص ١٣٤ .

البعض جسور عرضية ، تمتد من الجسر الطولى ، المحاذى للنيل ، إلى التلال أو إلى جسر طولى آخر لحوض مجاور ، وكان لكل مجموعة من الحياض ، شبكة واسعة من الترع لتوصيل المياه إليها ، وقت الفيضان ، وغمرها بها مدة معينة ، تصرف بعدها عن طريق شبكة أخرى من الترع الخاصة بعمليات الصرف .

وقد كان لهذا النظام عيوب كثيرة ، فقد كان رى الأراضى يتوقف على منسوب مياه الفيضان ، فإذا كان المنسوب عادياً أمكن رى الأراضى وزراعتها على الوجه الأكمل ، أما إذا كان المنسوب منخفضاً عن المستوى العادى ، فإنه فى هذه الحالة ، يتعذر وصول المياه إلى كل الأراضى ، ويشرق جزء كبير منها ، ويتعرض إنتاج البلاد من الغلات الزراعية لهزات عيفة ، يصحبها فى غالب الأحيان الوباء ونقص الحراج ، وبالمثل فإن البلاد كانت تتعرض لمثل هذه الهزات ، فى حالة الفيضان العالى ، فقد كان ذلك يؤدى إلى إغراق الأراضى ، وإتلاف الزرع ، وتعرض إقتصاد الريف بخاصة والبلاد عامة لضرب بالغ<sup>(١)</sup> ، ومرجع ذلك كله كما تشير إليه سجلات دار المحفوظات ،

(١) البراوى ، راشد ؛ عيش ، محمد حمزة : «التطور الاقتصادى فى مصر فى العصر الحديث» ، ص ١٤ .

الجبيرى ، عبد الرحمن بن حسن : «عجائب الآثار» ، ج ٤ (حوادث ١٢٢٣هـ / ١٨١٨م) ، ٣١٣ ، حيث سجل لنا صورة عما يصيب البلاد فى حالة الفيضانات العالية بقوله : «زيادة النيل فى هذا العام الزيادة المفرطة ، التي لم نسمع وكلم نر مثلها حتى غرق الزرع الصيفية مثل : الذرة ، والنيلة ، والسمسم ، والقصب ، والأرز ، وأكثر الجنائن ، بحيث صار البحر (النيل) وسواحله وللق بجة ماء ، وانهدم بسبه قرى كثيرة ، وغرق الكثير من الناس والحيوان ، حتى كان الماء ينبع بين الناس من وسط الدور ، واختلط بحر الجزيرة ببحر مصر العتيقة حتى كانت المراكب تمشى فوق جزيرة الروضة ، وكثر عويل الفلاحين وصراخهم على ما غرق لهم من المزروعات وخصوصاً الذرة الذى هو معظم قوتهم ، وكثير من أهل البلاد ندبوا بالدغوف» .

• ومن قبل كان ابن لياس : قد وصف أخطار هذه الفيضانات العالية ورأى أنها : «من الوقائع الغريبة التي لم يقع بمثله فيما مضى من الزمان ، وكلم يحصل بهذه الزيادة تقع للناس بكثرة أفرقت الزرع التي زرعت على الشطوط والامقنة ، وكان هذا من جملة عجائب صنع الله تعالى ، فكان كما يقال فى المعنى :

النيلُ أفرطُ فيضاً	يُفيضُ للتابع
قصارُ ممّا دعاك	جديتاً بالأصابع
نيلُ مصر قد وكأ فى	توت ما عم البلاد
واستمرّ التقص فيه	ثم قسى هاتور رأكا
لم تر للماء تقعا	لا ولا للزرع فساداً

• بن لياس ، محمد بن أحمد : المصدر السابق ، ج ٥ ، ص ص ٣٦٩-٣٧٠ .

وروثائق المحكمة الشرعية ، عدم وجود نظام دقيق لضبط مياه الفيضان ، وتنظيم الإستفادة مِنهَا بالقدر الكافى ، وعدم العناية بالجسور ، والترع التى عليها يتوقف ضبط هَذَا النظام مِن نظم الري .

فقد كان هناك فى ذلك الحين نوعان مِن الجسور التى وجدت على جانبى النيل ، وبين الحياض هُما : الجسور السلطانية ، التى كان على الحكومة صيانتها والإشراف على جرفها والعناية بِهَا ، والجسور البلدية ، التى كان الأهالى منوطين بصيانتها وجرفها على جهودهم الذاتية .

وقد ثبت لَنَا مِن دراسة المصادر السابقة أَنَّ الحكومة أهملت صيانة الجسور بنوعيها والترع والقناطر ، وَكَمْ تشرف عليها الإشراف الكافى ، وتركت حماية هَذِهِ الجسور وصيانتها لجهود الأهالى الذاتية ، وَكَمْ تكن هَذِهِ الجهود بكافية للقيام بِهَذِهِ العمليات ، لسوء حال الفلاح آنذاك ، وَكَذَا فَإِنَّ كَثِيرًا مِن القرى أصابها الخراب<sup>(١)</sup> ، نتيجة لإهمال الإدارة ، وترك هَذَا العمل الذى هُوَ مِن صميم واجبات الحكومة إلى الأهالى .

ومع أَنَّ الحكومة حرصت حرصًا تامًا على رصد جميع الجسور الموجودة فى جميع أنحاء البلاد جسرًا جسرًا ، طول كل مِنهَا وارتفاعه ، وعدد الفتحات التى بِهِ ، وطولها وعرضها ، ودونت كل ذلك فى سجلات خاصة أطلق عليها إسم «دفاتر الجسور» نفسها ، ومع كل ذلك فَإِنَّ الحكومة لَمْ تحاول أَنْ تقوم بِأَيِّ عمل إيجابى لتنظيم مياه الري وصيانة وسائله .

(١) داللملاحظات العمومية : مخزن (١٨) ، حين (١٧) ، دفر الجسور ١٣٦٥ .

● مخزن (٤٦) : مضايقات محكمة للتصوره الشرعيه ، رقم ١ ، ٢ ، ٣ .

(٢) هَذِهِ الدفاتر عبارة عن سجلات ، خصصت لتقيد الجسور الموجودة فى جميع أنحاء البلاد ، السلطانية مِنهَا والبلدية ، جسرًا جسرًا ، طول كل جسر وارتفاعه ومنطقه وجوده ، وعدد فتحاته ، وعمق كل فتحة ، وكيفية جرف هَذِهِ الفتحات وقت الفيضان ، والجهة المسئولة عن هَذِهِ العملية ، وسجلت كذلك أسماء الخولا ، ومشايخ القرى المسئولين عن أدراك هَذِهِ الجسور ، وفى آخرها توجد صور الحجج الشرعية الخاصة بِأَيِّ تعديلات جرت فى هَذِهِ الجسور ، والقرامات ، والأوامر الشريفة ، الصادرة بشأن ذلك ، وبداية إنشاء هَذِهِ السجلات ، هو عام (١٠٧٩ هـ / ١٦٦٧ م) ، أى بعد تطبيق نظام الإلتزام فى مصر .

وقد اتضح كذلك من مضابط محاكم الأقاليم ، بصورة قاطعة أنَّ الأهالي ، في القرن الثامن عشر ، كانوا هم الذين يقومون بالعبء الأكبر ، في صيانة الجسور بنويعها السلطانية والبلدية<sup>(١)</sup> ، وإِذَا مَا تراخوا في صيانتها ، فالنتيجة الأخيرة تعود عليهم ، هم دون غيرهم ، ممثلة في حلول الخراب ، والدمار بقراهم وزراعاتهم .

وقد سجلت وثائق محاكم الأقاليم ، الأعباء التي فرضتها الحكومة على الفلاحين لصيانة كل من الجسور البلدية والسلطانية على السواء وإيضاح هذه الحقيقة ، لأبَدٍ من ذكر نماذج من واقع ما سجلته الوثائق نفسها :

#### (١) ناحية ميت البندرة<sup>(٢)</sup> :

مشايخها على بن علي بن الحاج حسن عرف بإبن حجاج ، وشهاب الدين بن محمد بن الفقيه أحمد عرف بإبن الفقيه ، كامل الناحية أوقاف ، بها جسر ، أشهدوا على نفسيهما أنَّ عليهما وعلى فلاحين الناحية جرف ذلك الجسر على أدوارهم بالسوية الجرف الصالح .

#### (٢) ناحية بار الحمام<sup>(٣)</sup> :

شيخها مبارك بن إسماعيل بن حسين عرف بإبن الصغير ، بها جسر بلدى دائر (ضعيف) ، يعجر الفلاحون عن جرفه ، والناحية غير محتاجة إلى جسور ، لأنها ضامنة الرى . من الجسر الصاوى ، ومن قنطرة برما ومن جسر القطين ، وعليهم

(١) دار المحفوظات العمومية : مخزن (٤٦) ، مضابط محكمة المتصورة الشرعية ، ١ ، ٣ ، ٥ .

(٢) دار المحفوظات العمومية : مخزن (١٨) ، عين (١٧) ، دفتر الجسور ١٣٥٦ .

• ميت البندرة : حالياً تبع مركز السلطة . محافظة الغربية ، وردت في المصادر القديمة باسم مية البندرة . وفى تربية ١٢٢٨هـ / ١٨١٣م ، وردت باسم مية البندرة وهو الاسم الذى تعرف به حتى الآن .

• القاموس الجغرافى : القسم الثانى ، ج ٢ ، ص ١٠ .

(٣) دار المحفوظات العمومية : مخزن (١٨) ، عين (١٧) ، دفتر الجسور ١٣٥٦ .

• بار الحمام : حالياً تبع مركز إيتاى البارود ، تكونت فى تربية سنة ٩٣٣ هـ باسم برك الحمام . وفى ١٢٢٨هـ / ١٨١٣م باسم بركة حمام ، وفى سنة ١٢٧٣ باسم أبرك الحمام ، ولا تزال تعرف بالاسم الأخير حتى الآن .

• القاموس الجغرافى : القسم الثانى ، ج ٢ ، ص ٢٥٣ .

إخراج رجال الدماسة<sup>(١)</sup> للجسر السلطاني ، أربعة أنفار ، وعليهم علوفة أثوار الجرافة ستة عشر أردب فول ، وستة عشر حمل تبن أبيض .

وقد كان على مشايخ القرى ، طبقاً لما تذكره وثائق المحكمة الشرعية ، ووثائق محاكم الأقاليم ، أن يقوموا بعد إتمام ما أسند إليهم هم وفلاحو قراهم من أعباء خاصة بصيانة الجسور ، بالذهاب إلى قاضى الشرع بالناحية ، ويشهدوا على أنفسهم أمامه ، بأنهم قاموا بعملهم هذا على خير وجه ، وأن أى عيب أو خلل يحدث فى هذه الجسور ، فى خلال عام ، يكون مقابل بأرواحهم ، وكان هذا التعهد أمام القاضى يتكرر منهم دورياً كل عام ، فمثلاً نذكر الصيغة التالية من مضابط محاكم الأقاليم ، كنموذج لما كان يحدث من المشايخ أمام القاضى .

«حضر سلامة بن هكيل ، وصحبته شاهين بن أحمد سليم ، ورفيقه حجازى طه بن الحاج شبانة طه ، شيخا ناحية منية غراب، وأشهدوا على أنفسهم أن الجسر السلطاني المقابل لناحية بلدهم ، جرف على الجرافة السلطانية ، وبهايمها وأنه إذا حصل فيه أدنى خلل كان ذلك مقابل بأرواحهم»<sup>(٢)</sup> .



وكانت صيغة التسجيل واحدة تتكرر مع مشايخ كل قرية ، بل إن وثائق المحكمة الشرعية ، تثبت ما هو أكثر من ذلك ، فإن حجج إسقاط الإلتزامات واستتجارها فى القرن الثامن عشر ، أصبحت تنص صراحة ، على تحمل الفلاحين أعباء صيانة الجسور ، فقد أصبح يذكر فى نهاية كل حجة استتجار النص التالى .

(١) رجال الدماسة : مصطلح كان يطلق على الرجال الذين يقومون بعمليات الجرف الجسور السلطانية سواء كانوا تابعين للإدارة ، أم من بين الأهالى أنفسهم ، فهو مصطلح يطلق على كل من يقوم بهذا العمل .

(٢) دار المحفوظات العمومية : مخزن (٤٦) ، مضابط محكمة المنصورة الشرعية ، مضبطة (٢) ، ص ١٢ ربيع أول سنة ١١٥٥ .

• ميت غراب : حالياً تبغ مركز السنهلاوين ، محافظة الدقهلية ، إسمها الاصلى : منية غراب ، ثم حرف إسمها ميت غرب ، فوردت به منذ تاريخ ١٢٢٨هـ / ١٨١٣م وهو إسمها الحالى .  
• القاموس الجغرافى : القسم الثانى ، ج ١ ، ص ١٩٥ .



«خارج ذلك عَنَّمَا يقوم بِهِ المستأجر ، عَنَّمَا على الحصة المذكورة مِنَ المال لجانب الديوان العالى وتوابعه ، والكشوفية ، والخدم ، والرزق ، والأوقاف ، وجرف الجسور ، وسائر المصاريف الكلية ، والجزوية ، لواجب السنة المذكورة ، وليس على المؤجر المذكور ، شئٌ مِنْ ذلك»<sup>(١)</sup> .

وأكد علماء الحملة الفرنسية هَذِهِ الحقيقة كذلك . فقد ذكر جيرار عند حديثه عن الجسور أَنَّهُ قد أصبح «على الأهالى صيانتها ، وكَمَا كانت مبنية مِنَ الطين ، معرضة للقطع فَإِنَّ الأهالى ، اضطروا إلى إكسائها ، بطبقة مِنَ الحصر ، مثبتة بقوائم رأسية»<sup>(٢)</sup> .

ويمكن أَنْ يستخرج مِنَ النصوص السابقة ، مَا يؤكد أَنَّ السنة الرئيسية للحكومة فى القرن الثامن عشر ، أصبحت مقتصرة على التسجيل والتدوين ، وتركت عبء التنفيذ على عاتق الأهالى ، دون أَنْ تحمّل نفسها عبء الإهتمام بعوامل الإنتاج الزراعى ، الذى هو مصدر ثروة البلاد ، مِمَّا أدى إلى تأخر الزراعة ، وتدهورها فى القرن الثامن عشر .

وإِذَا أُضيف إلى إهمال الحكومة لعوامل الإنتاج الزراعى ، أَنَّ نظام الرى ، نفسه الذى كان سائداً فى القرن الثامن عشر ، وَهُوَ رى الحياض أدى إلى تعطيل معظم الأراضى جزءاً مِنَ السنة ، وذلك لما تقتضيه طبيعة الإعتماد فى الفيضان السنوى ، الذى لَمْ يكن يسمح إلاً بزراعة محصول واحد فى السنة مِنَ المحاصيل الرئيسة ، لاتضح مدى التأخر الذى حل بالزراعة عماد الثروة حينذاك .

كذلك ترتب على نظام الرى الذى كان قائماً ، وعدم تنظيم الإستفادة مِنَ المياه ، قيام كثير مِنَ المشاحنات والمشاجرات وسفك الدماء ، فى نفس القرية ، أو بين القرى المتجاورة ، بحيث إِنَّ قرى متجاورة ، هِيَ مِنْذُ أحقاب لَأَ تحصى فى عداء لَأَ مهادنة فِيهِ

(١) أرشيف للحكمة الشرعية : سجلات إسقاط القرى سجل (٣) ، ص ٦٨ ، بتاريخ ١٥ شوال سنة ١١٤٥ هـ -

١٧٣٢ م .

(٢) ب . ص . جيرار : المصدر السابق ، ١٢ .

ولا صلح ، وذلك بسبب النزاع على الإستحواذ على مياه الرى ، ويذكر جيرار : أن عمليات سرقة المياه هذه كانت تحدث أحياناً بين الزرّاع إضطرابات جسيمة ، قد يترتب عليها هجر قرى بأسرها ، لأنّ جيرانها الأقوياء يكونون ، قد استحوذوا بالقوة على المياه التى كانت مخصصة لها .

وذكر كذلك أنّ العربان كانوا يستغلون سطوتهم فى كثير من الأحيان ويحولون مياه الرى ، ويقطعون الجسور فى الوقت الملائم لهم ، غير عابئين بمصالح جيرانهم ، إذا أنسوا منهم العجز عن مقاومتهم<sup>(١)</sup> ، أى أنّه كان من نتائج إهمال الحكومة لواجباتها ، وعدم إشرافها على تنظيم مياه الرى ، وعدم رعايتها لمصالح الفلاحين ، خلق جواً من الشحناء والتنازع بين القرى المتجاورة ، وفى القرية الواحدة نفسها أحياناً .

وما تجدر الإشارة إليه أنّ الحكومة فى القرن الثامن عشر . قد حرصت - وحتى لا تتحمل طبعاً نتيجة إهمالها لعوامل الإنتاج الزراعى ، وكفى تنفادى ما نص عليه كذلك قانون نامة سليمان اعتماداً على قواعد الشريعة الإسلامية ، من أنّ الخراج لا يجبى إلا على الأراضى التى يعصبيها الماء ، وتزرع فعلاً ، لكى تنفادى كل هذا - حرصت طبقاً لما سجلته وثائق المحكمة الشرعية ، على فتح الخليج فى مواعيده ، مهمّاً كانت درجة إنخفاض منسوب مياه الفيضان ، وكان يحضر حفل الإفتتاح هذا ، الوالى وكبار رجال الإدارة والملمّين ، إشعاراً لهم بأنّ الأراضى ستروى وأنهم أصبحوا

(١) ب. س. جيرار : المصدر السابق ، ص ١٢ ، ٣٠ .

ويبدو أنّ ظاهرة السطو على مياه الرى هذه استمرت ، ملازمة لنظام رى المياض ، فى القرن التاسع عشر ، فقد نص قانون الفلاحة سنة ١٢٤٥هـ / ١٨٣٠م فى المادة (٢٩) أنّه «إذا اعتدى أهل بلدة على بلدة أخرى ، فى أوان الرى ، وأرادوا أن يأخذوا الماء منها ليلبثهم سواء أكان الاخذ ليلاً أو نهاراً ، ووقع القتال بينهم ، وقتل فيه أحد ، فيجرى فيه الحكم بما هو مذكور فى القتل ، بالمادة للحررة أعلاه (المادة ٢٦) ، وإذا حصل الاعتداء وكَم يكن فيه قتل ، وكان التعدى فى اخذ الماء بغير أمر الحاكم ، فيضرب كل من الفاعل ومشايع الناحية خسمائة كراباج» .

- وفى هذا دليل على ملازمة سرقة الماء لنظام الرى الحوضى .
- بغلول ، أحمد قصى : المرجع السابق ، ص ١٠٦ .

ملزمين بتسديد الخراج<sup>(١)</sup> ، ويعلق استيف Estève على هذه العملية بقوله «فنشأ عن هذه الطريقة أن كانت الأراضي ، لا تعفى من الضريبة أبداً حتى فى السنين الرديئة الفيضان ، وكان الباب العالى لا يسمح مطلقاً بحدوث أى تخفيض فى الأموال الأميرية مطلقاً»<sup>(٢)</sup> .

ويتضح من العرض السابق ، أنه كانت هناك فى القرن الثامن عشر عوامل كثيرة تضافرت جميعها ، وأدت متضامنة إلى تأخر الزراعة ، وتحويل مساحات واسعة فى بعض المناطق ، وعلى الأخص فى ولاية البحيرة - نتيجة لسوء سياسة توزيع مياه الرى ، التى كانت تشوبها الفوضى والإرتجالية واعتمادها على نفوذ الأقوى ، إلى ما يشبه الصحراء (برارى)<sup>(٣)</sup> .

وقد ترتب على نظام الرى هذا ، أن أصبحت مصر تمتاز بالزراعة الشتوية فى المحل الأول . وظل هذا حالها حتى القرن التاسع عشر ، حين أقدم محمد على ، على إدخال نظام الرى الصيفى فى الدلتا ، وبذلك غير من وجه الصورة الزراعية بعض الشيء .

ولابد هنا من الإشارة إلى المواسم الزراعية ، التى كانت سائدة فى مصر فى القرن الثامن عشر . فقد انقسمت السنة الزراعية . طبقاً لطبيعة نظام الرى الذى كان سائداً آنذاك إلى مواسم زراعية ثلاثة لكل منها مدتها ، وهى فى الغالب أربعة شهور وهى :

(١) أرشيف للحكمة الشريعة : سجلات الديوان العالى ، سجل (٢) . ص ٧٠ مادة (١٠٢) .

حيث كتب فى حجة الاحتفال بوفاء النيل الصيغة التالية التى كانت تتكرر كل عام «فيقتضى بلوغ ماء النيل المذكور الستة عشر ذراعاً المذكورة ، حل على الملتزمين بقرى مصر المحروسة ، الخزانة العامرة ، لحضرة مولانا السلطان الأعظم ، نصره الله تعالى ، والمال الميرى لجهة الديوان العالى ، وغلال العنبر الشريف ، وغلال الحرمين الشريفين ، شرفهما الله تعالى وعظهما إلى يوم الدين ، عن واجب سنة تسع وسبعين ومائة وآلف الخراجية (١١٧٩هـ / ١٧٦٥م) حكم ما جرى به القانون المصرى من قديم الزمان وإلى الآن ، انظر للمحقق رقم ٢١ .

Estève, Op. Cit., p. 331.

(٢)

(٣) لبطلة ، محمد فهمى : المرجع السابق ، ص ٥٩ .

## أولاً: موسم الزراعة الشتوية :

يبدأ في ديسمبر ، ويمتد حتى مارس ويشمل نوعين من المحاصيل :

١ - البياضى : وهى المحاصيل التى تزرع فى الأرض التى استفادت إلى الحد الأقصى من ماء الفيضان ، ولم تعد فى حاجة إلى الصناعى حتى موعد الحصاد ، وقد كانت هذه المحاصيل تسود معظم أراضي مصر العليا والوسطى مع استثناء الفيوم ، وكانت هذه المحاصيل قليلة فى الوجه البحرى ، وأهم هذه المحاصيل ، القمح ، الشعير ، الفول ، العدس ، الحمص ، البازلاء ، والقرطم ، الترمس .

٢ - الشتوى : وهى المحاصيل التى تنمو فى الأراضى التى يغمرها الماء غمرًا كاملاً ، أو لم يغمرها مطلقاً ، وكان لأيد من الإلتجاء فى هذه الحالة ، إلى الرى الصناعى بحفر الآبار ، ورغم أن تكاليف هذا النوع من الحاصلات كانت أكثر ، إلا أن الربح الناتج منها كان أكبر مما تدره محاصيل النوع الأول . وأهم حاصلات هذا النوع الدخان ، الكتان ، الفول ، البصل ، الخس<sup>(١)</sup> .

## ثانياً: موسم الزراعة الصيفية :

ويمتد من أبريل إلى أواخر يوليو ، ويطلق عليه «قيظى أو صيفى» وكانت محاصيل هذا الموسم تعتمد فى ربحها على الوسائل الصناعية ، وأهم حاصلات هذا الموسم القطن ، النيلة ، الأرز ، القصب ، والذرة الصيفية<sup>(٢)</sup> .

## ثالثاً: موسم الزراعة الدميرية (أو النبارى) :

ويمتد من أغسطس حتى نوفمبر ، ويأتى بعد موسم الزراعة الصيفية عند بدء ارتفاع مياه النيل زمن الفيضان ، فإذا كانت الأرض التى تزرع منخفضة عرفت الزراعة بإسم الدميرية ، وإذا كانت الأرض مرتفعة وتحتاج إلى رفع الماء إليها بالوسائل الصناعية عرفت بإسم «النبارى» ، وأهم حاصلات هذا الموسم النيلة ، الذرة ،

(١) ب. م. جبرار : المصدر السابق ، ص ٥٤-٥٦ .

• البراوى ، راشد : المرجع السابق ، ص ١٤ .

\* A. E. Crouchley, Op. Cit., pp. 18-19.

(٢) ب. م. جبرار : المصدر السابق ، ص ٧٠-٧٩ .

البطيخ<sup>(١)</sup> .

وقد كانت المحصولات الشتوية عموماً أهم المحصولات الزراعية فى مصر فى القرن الثامن عشر ، أما الزراعات الصيفية والدميرية أو النبارية ، فلم تكن على نفس الأهمية ، وكانت قليلة نظراً لاعتمادها فى الرى على الطرق الصناعية ، وكذلك فإنها لم تكن تزرع فى كل المناطق بل اقتصرت زراعتها ، على المناطق الواقعة بمحاذاة النيل نظراً لجفاف الترع ، وكذلك فإن الأهالى كانوا يرفعون الماء اللازم للرى من النيل بالسواقي والقواديس . وغير ذلك من وسائل الرى الصناعية . وفى الأماكن البعيدة عن النيل كان بعض أغنياء الزراع ممن يرغبون فى زراعة المحصولات الصيفية ، أو الدميرية ، يقومون بحفر الآبار ، لاستغلالها فى رى هذه المحصولات .

\* \* \*

أما آلات الرى ، التى كانت تستخدم فى رفع الماء للرى عندما ينخفض ماء النيل بعد الفيضان فهى :

(١) الساقية : آلة قديمة حرفة الفلاح المصرى منذ وقت مبكر ، وتتكون من دولاب يحيط به جبل ، تربط به أوكان من الفخار أو الخشب المغلف بالصفيح ، تسمى القواديس ، ويتحرك الدولاب بعجلة مسننة تدور حول محور تحركه الأبقار ، أو الجواميس ، فى بعض المناطق ، وكان الفلاح يشغل ساقيته لرفع المياه من الترع القريبة ، أو الآبار التى يحفرها ، وينصب جهاز الساقية فوقها ليرفع الماء منها عن طريق القواديس ، التى تصب ما بها من ماء فى قناة صغيرة ، تحمله إلى الحقل لرى ما به من زراعات . وكان استعمال السواقي أكثر شيوعاً واستعمالاً فى المناطق البعيدة عن النيل ، وكان متوسط ما ترفعه الواحدة يعدل خمسة أمثال ما يرفعه الشادوف ، ومساحة ما ترويه فى اليوم والليلة ثلاثة أرباع فدان ، إذا كانت ترفع الماء من الترع مباشرة ، ونصف فدان إذا كانت ترفع الماء من بئر<sup>(٢)</sup> .

(١) نفسه : ص ص ١٢-١٤ ، ٥٥ .

(٢) ب . ص . جيار : المصدر السابق ، ص ص ٧٠-٧٩ .

• الحجة ، أحمد : «تاريخ مصر الاقتصادى» ، ص ٢٣ .

• القزنى ، مصطفى : للرجع السابق ، ص ٧ .

(٢) التابوت : يشبه الساقية ، ولكن استيعاض فيه عن القواديس المستعملة فى الساقية بتجاويف فى جسم إسطوانة التابوت ، وكان أكثر إستعمالاً فى الوجه البحرى . ومصر الوسطى ، وكانت كمية المياه التى يرفعها التابوت أكثر من الكمية التى ترفعها الساقية ، وتتراوح المساحة التى يمكن ريها بالتابوت فى اليوم والليلة ما بين فدان . وفدان ونصف .

(٣) الشادوف : كان أكثر آلات الري إنتشاراً ، رغم أنه يعتمد فى تشغيله على الجهد الإنسانى ، ويكثر بصفة خاصة فى الوجه القبلى . حيث ارتفاع شواطئ النيل ، أكثر منها فى الوجه البحرى ، ورغم قلة الماء الذى يرفعه الشادوف إذا قيس بماء الساقية ، وعدم تناسبه مع الجهد الإنسانى المبذول ، فإن إنتشاره يعود إلى ميزة لا تتوفر ، لا فى الساقية ، ولا فى التابوت ، وهى بساطة صنعه وقلة تكاليفه ، ونظراً لكثرة شيوع هذه الآلة بين الفلاحين ، أصبح الفلاح يلقب «بأبى شادوف» . وقد كان بعض فقراء الفلاحين ، يؤجرون أنفسهم للعمل على هذه الآلة وسقى الزرع بها<sup>(١)</sup> .

تلك هى أهم آلات الري التى كان يستعملها الفلاح المصرى فى القرن الثامن عشر ، وهى آلات بسيطة كانت تستخدم فى مصر منذ زمن قديم ، وهى تعتمد فى إدارتها ، إما على الجهد الإنسانى أو الحيوانى ، وقد ذكر جيران عنها : «أنها أصلح ما يمكن استخدامه فى بلد أجر اليد العاملة فيه زهيداً جداً»<sup>(٢)</sup> . وكَمْ تكن الآلات الأخرى

(١) ذكر صاحب هز القحوف وصف الشادوف الذى كان مستعملاً فى عصره ، والذى لم تتغير صورته فى الواقع على النحو التالى «آلة يعملوها أهل الريف تسمى أبو شادوف وصورة فعلها أنهم يحضروا ناطورين من طن على جانب البحر (النيل) ، ويخروا بينهما نقرة ، مثل الحوض الصغير ، ويضعوا فوق الناطورين خشبة صغيرة ، ويعلقوا فيها خشبة أيضاً بالعرض حكم قصبه الميزان ، ويضعوا فى طرفها الذى من جهة البر شيئاً ثقيلاً ، والذى من جهة البحر الدلو ، أو القطورة ، التى ينضحوا بها الماء ، ثم إن الرجل يقف إلى جهة البحر ، ويتكىء على طرف تلك القصبه فيقع الدلو أو القطورة فى البحر ، ويترن ثم يتركه ، فيثقل طرفها الثانى ، ويصعد الدلو ، ويغرف فى النقرة ، مع مساعدة الرجل له ، ويجرى الماء إلى الزرع ، وهكذا حكم ما شاهدناه مراراً عديد ، ويسموا مجموع الآلة الناطورين أبو شادوف ، وهو مشتق من الشلف ، وهو الغرف» .

● أنظر : هز القحوف ، جـ ٢ ، ص ١٠١ .

(٢) ب. م. جيران : المصدر السابق ، ص ١٦-١٧ .

التي تستعمل فى العمليات الزراعية ، وعمليات الحصاد ، والدراس ، مثل المحراث والنورج ، وغيرها من الآلات الزراعية بأحسن حالاً من آلات الرى ، بل إنها كانت تماثلها فى البدائية ، والإعتماد على الجهد الإنسانى ، والحيوانى ، فى إدارتها ، حتى قيل عنها إنها «أبسط ما يمكن تصويره»<sup>(١)</sup> .

\* \* \*

أما أهم المحصولات الزراعية فى مصر فى القرن الثامن عشر فهى :

(١) القمح : كان يمثل المحصول الرئيسى للبلاد . ويزرع فى الوجهين القبلى والبحرى ، وكان متوسط إنتاج الفدان من القمح حوالى سبعة أرداب ، وكانت كمية إنتاج البلاد من القمح زيادة ونقصاً توقف على نسبة إرتفاع أو إنخفاض ، مياه الفيضان ، وكان محصول القمح إلى جانب الإستهلاك المحلى يستعمل فى تسديد الضرائب ، والتصدير إلى الخارج ، وأجود أنواع القمح ما كان ينتج فى الوجه القبلى<sup>(٢)</sup> .

(٢) الذرة : كانت الذرة الشامية تنتج فى الوجه البحرى ، والذرة الرفيعة تنتج فى الوجه القبلى ، وكان إنتاج الفدان يتراوح ما بين ستة أو عشرة أرداب ، وكانت الذرة تعتبر الغذاء الرئيسى لمعظم السكان ، وكَم تكن الذرة من المحصولات ، التى تقبل فى دفع الضرائب عيناً ، وفى السنوات التى يقل فيها إنتاج محصول الذرة نتيجة لكارثة طبيعية أو غيرها ، فإن ذلك كان يهدد البلاد بمجاعة كبيرة<sup>(٣)</sup> .

(٣) الشعير : من المحصولات الشتوية ، وكان يزرع فى كل أنحاء البلاد من أسوان جنوباً حتى البحيرات المالحة شمالاً ، وكان إنتاج الفدان يتراوح ما بين خمسة وعشر أرداب فى مصر العليا ، وبين ثلاثة وخمسة أرداب فى الدلتا ، وإن تراوح

(١) نفسه : ص ٤٢ .

(٢) البراوى ، راشد : المرجع السابق ، ص ١٣-١٤ .

• الخفة ، أحمد : «تاريخ مصر الاقتصادى» ، ص ١١ .

\* Crouchley, A. E.: Op. Cit., p. 19.

(٣) ب. م. جيار : المصدر السابق ، ص ٢٨ .

• القونى ، مصطفى : المرجع السابق ، ص ١١ .

الإنتاج عند بلطيم ما بين أردب وأربعة أردب ، وكان الشعير يقبل فى تأدية الضرائب عيناً ، وكان الشعير الذى يتجمع لدى الحكومة يخزن فى شون القاهرة للبيع ، أو نقله للموانئ للتصدير<sup>(١)</sup> .

(٤) الأرز : أحد المحاصيل الصيفية ، وكان يزرع فى المنطقة المحيطة برشيد ، فى خط يصل ما بين الرحمانية وسمنود ، وكان إنتاج الفدان يتراوح ما بين سبعة وثمانية أردب ، وكانت صناعة ضرب الأرز وتبييضه تتركز فى رشيد ، وكان معظم محصول الأرز يصدر للخارج .

(٥) الكتان : محصول شتوى ، وكان يزرع فى بعض مناطق الوجه القبلى ، وبخاصة فى أسيوط ، والمنيا ، والفيوم ، ووسط الدلتا ، وكان الفدان ينتج حوالى ٤٣٢ حزمة من الألياف ، وحوالى ٣,٥ أردب من البذور ، وكان محصول الكتان له فائدة مزدوجة ، فإلى جانب استعمال أليافه فى صناعة المنسوجات التلييلة ، كان الزيت يستخرج من بذوره ، وكان جزء كبير من الكتان المنتج يستغل فى صناعة المنسوجات محلياً ، ويصدر الجزء الباقى إلى الخارج .

(٦) القطن : محصول صيفى ، وكان يزرع فى الوجه القبلى والبحرى ، ولم يكن يزرع على نطاق واسع فى القرن الثامن عشر ، وكانت أشجار القطن فى الوجه القبلى تمكث فى الأرض نحو عشر سنوات ، وكان إنتاج الفدان يصل أحياناً حوالى ثلاثمائة رطل ، وكان فى الغالب نوع القطن بعد إنتاج السنين الأولى تقل جودته ، وكان الإنتاج يستخدم محلياً فى صناعة المنسوجات ، بل إنه فى بعض السنوات كان لا يكفى حاجة المناسج المحلية ، فكان يستورد بعض القطن الخام من بلاد الشام<sup>(٢)</sup> .

(٧) قصب السكر : كانت زراعة قصب السكر مزدهرة فى القرن الثامن عشر فى جرجا ، وبخاصة فى منطقتى فرشوط ، وأخميم ، وكذلك فإن بعض الأمراء المماليك

(١) الحق ، أحمد أحمد : المرجع السابق ، ص ١٧٧ .

• ب. س. جبرار : المصدر السابق ، ص ٢٨ .

Crouchley, A. E.: Op. Cit., p. 20.

(٢)

• ب. س. جبرار : المصدر السابق ، ص ٢٨ - ٣٢ - ٧٠ - ٧٣ .



أقاموا مصانع للسكر فى الوجه القبلى ، وكذلك اهتم الهوارة بزراعة هذا المحصول وكان إنتاج الفدان ، يصل إلى ١٥ قنطاراً من السكر .

ولم يكن قصب السكر يزرع فى الدلتا بقصد استخراج السكر منه . وإنما كان يزرع فى مساحات صغيرة لإستعماله كفاكهة للمص<sup>(١)</sup> .

(٨) البقول : الفول ، والعدس ، والبازلاء ، من المحاصيل الشتوية ، التى كانت تزرع فى مناطق مختلفة من البلاد ، وكان إنتاج الفدان من البقول يتراوح ، ما بين ثلاثة وسبعة أراذب ، وكانت البقول تزرع بمساحات واسعة بقصد الإستهلاك المحلى أولاً ، أو فى تسديد الضرائب ، وكان الفائض من إنتاج البقول ، يخزن فى شون القاهرة ، ثم ينقل للموانى للتصدير إلى الخارج<sup>(٢)</sup> .

(٩) البصل : محصول شتوى ، ويزرع فى الوجهين القبلى والبحرى ، وتجمود زراعته فى الوجه القبلى ، ويستهلك بكميات كبيرة فى داخل البلاد . والكميات التى كانت تصدر منه كان معظمها يصدر إلى شبه جزيرة العرب<sup>(٣)</sup> .

(١٠) القرطم : من المحاصيل الشتوية ، وتجمود زراعته فى المنطقة الممتدة من إسنا جنوباً ، وإلى القاهرة شمالاً ، والقرطم من المحصولات المربحة ، حيث تستخرج من زهوره صبغة صفراء ، كانت تصدر للخارج كلها .

(١١) النيلة : محصول صيفى ، كانت تجمود زراعته فى المناطق الجنوبية من مصر العليا ، وبكميات أقل فى المنطقة الممتدة من بنى سويف ، والجيزة ، وكانت زراعة النيلة تحتاج إلى نفقات كثيرة ، لذا فإن زراعة النيلة اقتصر على مزارع الأمراء المماليك وغيرهم من الزراع الموسرين ، وكانت هذه الزراعة ذات ربح وفير ، نظراً لأن مادة الصباغة الزرقاء التى توجد فى أوراق هذا النبات والتى تجمع أربع مرات فى السنة - كانت تصدر للخارج ، وتدر أرباحاً طائلة<sup>(٤)</sup> .

(١) الحقة ، أحمد : المرجع السابق ، ص ٢٠٤-٢١١ .

\* Crouchley, A. E., Op. Cit., p. 20.

(٢) ب. ص. جيرار : المصدر السابق ، ص ٥٠-٥٦ .

(٣) القونى ، مصطفى : المصدر السابق ، ص ١١ .

(٤) ب. ص. جيرار : المصدر السابق ، ص ٧٤-٧٧ .

(١٢) الدخان : محصول شتوى ، كانت زراعته تجود فى الوجه القبلى ، ولم يكن الدخان الذى يزرع فى مصر من نوع جيد ، وكان الناتج يستهلك جميعه فى داخل البلاد .

(١٣) الحلبة : من المحاصيل الشتوية ، وكان الفدان ينتج من أردبين إلى خمسة أراذب ، وكان الأهالى يستعملون الإنتاج فى غذائهم ، وكانت الحلبة تستعمل وهى خضراء غذاء للماشية .

(١٤) البرسيم : يزرع فى جميع أنحاء البلاد، عدداً المنطقه الواقعة جنوب قوص ، ويستعمل غذاء للماشية ، وكانت مساحة الأراضى المزروعة برسيماً فى الوجه القبلى تبلغ سدس مساحة الأراضى الزراعية ، وتبلغ ربع مساحة الأراضى الزراعية فى الوجه البحرى .

(١٥) الأشجار : أهم الأشجار التى كان الفلاح يقوم بزراعتها ، النخيل ، وكان الفلاح يعتبر مالكاً لأشجار النخيل وغيرها من الأشجار التى يزرعها ، حتى ولو كانت مزروعة فى أرض غير أرض أثره أو مساحته ، كذلك كانت تزرع أشجار الفاكهة فى جهات مختلفة من البلاد ، وأهم أشجار الفواكه التى كانت تزرع : التين ، الكروم ، الجميز ، وكانت أشجار الفواكه هذه تزرع فى الحدائق ، بالقرب من القرى .

فكيف كان يتم تنظيم إنتاج هذه المحصولات حينذاك ؟

\* \* \*

كان يتبع فى إنتاج هذه المحصولات ثلاث طرق :

(١) الزراعة على ذمة صاحب حق الإنتفاع .

(٢) المزارعة أو المشاركة .

(٣) التأجير .

Crouchley, A. B.: Op. Cit., p. 21.

Ibid: p. 22.

(٣) أرويف للحكمة الشرعية : محافظ دفت ، محفظة رقم ٢٩٢ ، ص ص ٤٤٦-٤٤٧ .

أما الطريقة الأولى : فكان صاحب حق الإنتفاع فيها يعتبر منتجاً مستقلاً ، يقوم بالعمليات الزراعية من : حرث ، وري ، وعزق ، وحصاد ، ودرس ، لحسابه الخاص ، وكان يقوم بهذه العمليات هو نفسه بمساعدة أفراد أسرته ، إذا كانوا يستطيعون ذلك ، أو يستعين ببعض الفلاحين الآخرين ، الذين يعملون أجراً عند الغير نظير أجر بسيط ، كان يختلف من منطقة إلى أخرى قدره جيراو ما بين ( ٥ ، ٨ ) بارات فى الصعيد ( ٨ إلى ١٩ ) بارة فى بقية أجزاء القطر . وكان الزارع فى هذه الحالة ، يعتبر هو المسئول الأول عن إنتاجه<sup>(١)</sup> .

أما الطريقة الثانية : ونعنى بها المزارعة أو المشاركة فقد كان هذا الأسلوب متبعاً فى مصر فى القرن الثامن عشر ، فكان بعض الملتزمين يزارعون أى يشاركون الفلاحين فى زراعة أطيان الأوسية الخاصة بهم ، وذلك بإعطائهم الأطيان ، وتقديم البذور لهم ، ويقوم الفلاحون بالعمل . وما تتطلبه الزراعة حتى إنتهاء المحصول ، وحيثذ يأخذ الملتزم من المحصول ، ما قدمه من بذور ، ثم يقتسم ما تبقى مع الفلاح فيترك له الثلث وأحياناً الربع - حسب الإتفاق الذى كان يتم بينهما - ويأخذ الباقي لنفسه .

وكذلك كان بعض الفلاحين ، يزارعون غيرهم من الفلاحين فيعطونهم أطيان أثرهم لزراعتها ، والقيام بنفقات الإنتاج ، نظير حصولهم على نصف المحصول ، وتأدية نصف ضرائب الأطيان ، وإن كان فى بعض الأحيان صاحب الاثر هو الذى يتحمل وحده تلك الضرائب<sup>(٢)</sup> .

أما الطريقة الثالثة : من طرق تنظيم إنتاج المحصولات الزراعية فى القرن الثامن عشر ، فكانت طريقة التأجير ، فقد سبقت الإشارة ، إلى أنه أصبح من حق الفلاح على أرض أئره أو مساحته ، أن يوجرها لغيره ، لمدة سنة أو أكثر بالتراضى فيما

(١) ب. ص. جيراو : للمصدر السابق ، ص ٢٤ .

Sacy: Op. Cit., p. 15.

(٢)

- الحقبة ، أحمد أحمد : المرجع السابق ، ص ٥٩-٦٠ .
- أرشيف المحكمة الشرعية : محافظ دشت ، محفظة رقم ٢٩٢ ، ص ٤٤٦-٤٤٨ .
- غنام ، عبد الغنى : «الاقتصاد الزراعى وإدارة المزرعة» ، ص ١١-١٧ .

بينهما ، وكان المستأجر فى هذه الحالة ينظم إنتاج المحصولات التى يزرعها فى أرض أثر غيره التى استأجرها ، نظير مبلغ معين كانا يتفقان عليه وقت التعاقد . وكذلك لما بعض الملتزمين كما سبقت الإشارة إلى تأجير أراضي الأوسية ، نظير مبالغ تدفع لهم ، وكانت أراضي الرزق توجر إلى الفلاحين ، وكان تأجيرها ذا فائدة كبيرة للمستأجرين ، نظراً لبساطة إيجارها ولا استمرارها فى كثير من الأحيان فى حوزة المستأجرين ، ويذكر الجبرتي هذه الحقيقة بقوله «المزارع من الفلاحين إذا كان تحت يده تأجر رزقة أو رزقتين فإنه مغبوطاً ومحسوداً من أهل بلده ، ويدفع لصاحب الأصل ، القدر النزر ، والمزارع يتلقى ذلك سلفاً عن خلف ، ولا يقدر صاحب الأصل أن يزيد عليه زيادة وخصوصاً إذا كانت تحت يد بعض مشايخ البلاد فلا يقدر أحد أن يتعدى عليه من الفلاحين ، ويستأجرها من صاحبها وإن فعل لا يقدر على حمايتها»<sup>(١)</sup> .

وقد كانت حجج الإستئجار دائماً تنص على أن المستأجر له حق الإنتفاع بالأرض المدة المتفق عليها كيف شاء الإنتفاع بالزروع والمزارعة ، وتحدد ما يتحملة كل من الطرفين من الأعباء المالية التى كانت تفرض على الأرض آنذاك<sup>(٢)</sup> .



من العرض السابق للمحصولات الزراعية ، التى كانت تنتج فى مصر فى القرن الثامن عشر ، وطرق إنتاجها فى ظل الظروف السابق إيضاحها يمكن تقويم أهميتها الإقتصادية عل النحو التالى :

(أولاً) : كان بعض هذه المحصولات ، يحل مقام العملة ، فى تسديد الضرائب ، المقررة على الأراضي الزراعية ، كما سجلت ذلك وثائق المحكمة الشرعية ، وسجلات دار المحفوظات العمومية ، وبخاصة فى الوجه القبلى ، حيث كان الفلاحون يزرعون القمح ، والشعير ، ليسددوا من المحصول الضرائب ، المقررة عليهم ،

(١) الجبرتي ، عبد الرحمن بن حسن : «معاجب الآثار» ، ج ٤ (حوادث جمادى الأولى ١٢٢٩ هـ / أبريل ١٨١٤ م) ، ص ٢٠٩ .

(٢) أرشيف المحكمة الشرعية : سجلات مبايعات الباب العالى ، سجل رقم ١٦٩ ، مادة ٢٧٤ ، ص ٨٤ ، سجل ١٢٠ ، مادة ١٧٨ ، ص ٩٢ .

ويبيعون الفائض في الأسواق الحرة ، ليحصلوا بعائده على آلاتهم الزراعية ، وبقيّة مستلزمات حياتهم ، حيث كانت الذرة هي الغذاء الرئيسي لهم .

والجدير بالذكر أنّه في سنوات الشراقي ، كان محصول القمح ، ينخفض بدرجة كبيرة ، فكان ذلك - كما هو واضح من إشارات المصادر المعاصرة - يؤثر تأثيراً سيئاً على حالة أهل الريف الإقتصادية ، التي تؤثر بدورها على الحالة الغذائية والإقتصادية في القاهرة ذاتها ، وكذلك في حالات الإضطراب السياسي ، والصراعات العسكرية ، والتي كانت تحدث بين البيوت المملوكية ، كانت محصولات الصعيد من القمح ، والشعير ، تنقطع عن القاهرة . فكان ذلك يؤثر تأثيراً سيئاً على الحالة العامة فيها ويصاب الناس بالذعر ، وتبذل أجهزة الإدارة كل جهدها للتغلب على هذه المشكلة<sup>(١)</sup>.

(ثانياً) : كان إنتاج بعض هذه المحصولات ، يعد بالدرجة الأولى للتصدير ، مثل الأرز ، والكتان ، والعصفر ، ولم يكن يستهلك من هذه المحصولات ، محلياً ، إلا جزءاً قليلاً ، وكذلك لعب بعض هذه المحصولات دوراً مزدوجاً ، في إقتصاد الريف ، فكان يستخرج منه الزيت ، وتستعمل أليافه في صناعة المنسوجات ، مثل الكتان الذي كانت أليافه تستعمل في صناعة المنسوجات التيلية ، والقطن الذي كان إنتاجه في بعض السنوات لا يفي بحاجة المناسج المحلية ، وفي هذه الأحوال كان يستورد بعض القطن من بلاد الشام .

(١) غربال : محمد شفيق : «محمد على الكبير» ، ص ١٠٠-١٠١ .

• البراوي ، راشد : المرجع السابق ، ص ١٧ .

• يذكر الجبرتي في تاريخه كثيراً من هذه الأحوال ، فقد ذكر في (حوادث ١١٩٧هـ / ١٧٨٣م) ج ٢ ، ص ٧٤-٧٥ .

«قصر مد النيل وإنهبط قبل الصليب بسرعة ، فشرقت الأراضي القبلية ، والبحرية ، وعزت الغلال ، بسبب ذلك ، وبسبب نهب الأمراء ، وانقطاع الوارد من الجهة القبلية وشطح سعر القمح إلى عشرة ريال الأردب ، واشتد جوع الفقراء ، ووصل مراد بك إلى بنى سويف ، وأقام هناك ، وقطع الطريق على المسافرين ، ونهبوا كل ما مر بهم في المراكب الصاعدة والهابطة» .

(٢) الحجة ، أحمد أحمد : «تاريخ مصر الإقتصادي في القرن التاسع عشر» ، ١٩ .

\* Crouchley, A. E.: Op. Cit., p. 20.

وقد لعب كثير من هذه المحصولات على ضعفها دوراً كبيراً في تجارة مصر الخارجية في القرن الثامن عشر .

(ثالثاً) : كانت هذه المحصولات ، في بعض السنوات ، تعجز عن سد حاجات أهل الريف نتيجة لوقوع بعض الكوارث الطبيعية ، فيسود القحط والبلاء ، ويهجر السكان قراهم<sup>(١)</sup> ، وكان يزيد من وقع هذه الكوارث على أهل الريف ، إعتداء الفرق العسكرية المتصارعة ، على القليل من المحصولات إن كان هناك محاصيل ، ويأخذون ماشيته دون أن يستطيع لذلك دفعاً ، فعاش الفلاح نتيجة لذلك في حال سيئة وأصبح الجمود من مميزات زراعته ، ولم يحاول البتة أن يجدد في أساليب إنتاجه ، لِمَاذَا يجدد وهو مدرك عدم استفادته من ثمرة جهده هذا ، لذا فإن جميع الدلائل في نهاية القرن الثامن عشر ، كانت تشير إلى أنه لا بد من تغيير يصيب الزراعة ، ويقضى على القيود ، والأعباء التي أصبح الفلاح مكبلاً بها . فكان لا بد من إزالة الضرائب الإضافية ، والرسوم المحلية الكثيرة التي كانت تمتص دخل الفلاح .

(١) الجبرتي ، عبد الرحمن بن حسن : «عجائب الآثار» ، ج ٢ (حوادث محصر ١٢٠٧هـ / الموافق أغسطس ١٧٩٢م) ، ص ٢٣٩ ، يذكر أنه «لَمَّا انكشف الماء ودرج الناس البرسيم ، ونبت أكلته الدودة ، وكذلك الغلة فقلب أصحاب المندرة الأرض وحرقوها بالآدم من السواقي ، والتطالات ، والشواذيف ، واشتروا لها التقاوى بأقصى القيم ، ودرعوها فأكله الدود أيضاً ، ولم ينزل من السماء قطرة ، ولا أمّلية ، ولا صقيع ، بل كان في أوائل كيهك شرودت واهوية حارة ثقيلة ، ولم يبق بالأرياف إلا القليل من الفلاحين ، ومعهم الموت والجلاء» .  
ويذكر في موضع آخر «واقضى شهر كيهك ولم ينزل من السماء قطرة ماء ، فحرقوا المزروع ببعض الأراضي التي طغها الماء ، وتولدت فيها الدودة ، وكثرت القيران جداً حتى أكلت الثمار من أعلى الأشجار ، والذي سلم من الدودة في الزرع أكله الفار ، ولم يحصل في هذه السنة ربيع للبهائم ، إلا في النادر جداً ، ورفض الناس بالتعليق ، فلم يجدوا اللبن ، وبلغ حمل الحمار في فصل الثين الأصفر الشبيه بالكناسة الذي يساوي خمسة أنصاف قبل ذلك مائة نصف ، وانقطع مرور الفلاحين بالكلية ، بسبب خطف السواس ، واتباع الاجناد ، فسار يباع عند الفلاحين من خلف الفبة كل حفا بنصفين إلى غير ذلك» .

• نفسه : ج ٢ (حوادث جمادى الأولى ١٢٠٦هـ / الموافق مايو ١٧٩١م) ، ص ٢٢٦ .

كذلك كان لابد من إعادة النظر فى نظام حيازة الأرض ككل ، وأسلوب الإنتاج والعلاقات الإنتاجية التى كانت سائدة آنذاك ، ولكن القرن الثامن عشر ، مضى دون حدوث أى من هذه الإصلاحات ، التى بدأت تجد طريقها فى القرن التاسع عشر .

\* \* \*

## الثروة الحيوانية :

أما عن الثروة الحيوانية كجزء من مكونات الثروة الزراعية ، فيمكن الحكم بأن إهتمام الفلاح بهذا الجانب كان منصباً على تربية الحيوانات التى تعينه فى عمله الزراعى ، أو التى تزوده بقدر من المواد الغذائية كاللبن ، والزبد ، والجن ، حيث إن ظروف الفلاح فى القرن الثامن عشر ، لم تكن تسمح له بأن يهتم بتربية مواشى غير التى تلزمه فى خدمة الأرض ، أو التى توفر له ولأسرته جانباً من القوت ، أو الكساء ، وكذلك فإن هناك أنواعاً من الحيوانات لم تكن توجد فى القرى إلا بقدر محدود مثل : الثيران ، والماعز ، والحراف .

والحيوان الذى حظى بالمكانة الأولى عند الفلاح هو الجاموس ، وبخاصة فى مصر العليا ، والفيوم ، حيث استخدم لإدارة الآلات ، كما أن سكان القرى الواقعة على الأطراف إهتموا به ليصنعوا من ألبانه اللبن ، والسمن ، أو يربونه بقصد الحصول على اللحوم ، التى كانت توجد بكثرة عند جزارى القرى<sup>(١)</sup> .

أما حيوانات النقل ، التى كان الفلاح يهتم بها ويوليهها عناية خاصة ، فهى : الحمير ، والجمال وكان يستغل الجمال ، فى نقل الحاصلات ، التى لا يمكنه نقلها عن طريق النيل أو الترع ، وكانت تربية الجمال أهم ما تشغل به القبائل العربية المستقرة فى وادى النيل ، وكان العربان هم الذين يجلبون الجمال من سنار ، ودارفور بالسودان ، إلى الأسواق المحلية فى مختلف الأقاليم .

(١) ب. م. جيرار : المصدر السابق ، ص ٨٩ .

\* Crouchley, A. E.: Op. Cit, p. 22.

وقد ثبت من وثائق المحكمة الشرعية ، أن بعض الفلاحين ، كان يمتلك عدداً من الجمال ، وكان يقوم فى مواسم الحصاد ، وجمع المحاصيل بتأجيرها للفلاحين الآخرين لنقل محصولاتهم عليها إلى الأماكن التى يرغبون فيها . نظير أجر معين ، يتفق عليه الطرفان يختلف حسب طول المسافة وقصرها ، ونوع المحصول ، وكان الاتفاق عادة يتم على أساس نقل محصول الفدان الواحد . وفى حالة تعدى بعض الأشخاص على حيوانات النقل التى فى حوزة فلاح آخر وأخذها منه دون اتفاق على الأجر ، كان قاضى الشرع ، ومشايخ القرية ، يقوم بأخذ حقه له من المعتدى<sup>(١)</sup> .

أما الحيوان الثانى الذى كان يعتمد عليه الفلاح فى نقل محصولاتة وتنقلاته ، فهو الحمير ، فقد كانت الحمير أكثر دواب الحمل استعمالاً فى القرى ، وقل أن يوجد فلاح ليس لديه حمار ، ومما شجع الفلاح على إقتناء هذا الحيوان ، صبره وقناعاته فى الأكل ، ونفعه الكبير له فى عمله<sup>(٢)</sup> .

إلى جانب حيوانات النقل هذه ، وجدت الخيول . التى كانت تستخدم لركوب الأشخاص ذوى المكانة فى المجتمع الريفى ، وكان العربان الذين استفلحوا أو الذين لا يزالون يعيشون فى الخيام على مشارف الصحراء هم الذين يقومون بتربية الخيول وترويضها وبيعها ، وكان هذا العمل يعتبر أساس ثروتهم .

كذلك كان الفلاح المصرى يقوم بتربية الدجاج ، والحمام بكثرة ، وقد كان عائد هذه الدواجن على الفلاح تافهاً ، بل إنه فى كثير من الأحيان يريبها ليقدمها هدايا

(١) دار للمحفوظات العمومية : مخزن (١٢) ، عين (٥٦) ، مضابط محكمة الإسكندرية الشرعية : مضبطة رقم (١٢) ، ص ١٦١ ، مخزن (٤٦) ، مضابط محكمة للتصورة الشرعية : رقم (١٧) ، ص ٤٥ ، ويبدو أن حالات التعدى على حيوانات الغير هذه استمرت ، بعد القرن الثامن عشر ، حيث نصت المادة (٣) من قانون الفلاحة سنة ١٢٤٥ هـ / ١٨٢٩ م ، بأن «الذين يأخذون بهائم بعضهم يشغلونها فى الطاحون ، أو للحراث ، بغير إذن أصحابها ، أو يأخذونها بغير رضى منهم ، ويشغلونها فى أشغالهم ، فإنما بلغ قايقام البلدة ، أو شيخ الحصة ، أن أحداً فعل ذلك ، يستخلص منه أجر البهيمة ، وتعطى لصاحبها مع بهيمته ، ويضرب الذى أخذ البهيمة بغير إذن صاحبها ، أو بغير رضىه خمسة وعشرين كريباً» .

• زغلول ، أحمد فتحي : للحاماة ، ملحق رقم (١٨) ، ص ١٠٠ .

(٢) ب. س. جيرار : المصدر السابق ، ص ٢٠ .



لرجال الإدارة ، ويغذيهم بها ، وقت حلول الوجبة وطلوع الديوان ، ونزلة الكشف على القرى<sup>(١)</sup> . وكذلك انتشرت خلاليا النحل فى مختلف مناطق الريف ، وإنْ كثر وجودها فى قرى أسبوط ، حيث أتقن أقباط هذه القرى الاشتغال بهذا العمل<sup>(٢)</sup> .

تلك هى أهم الحيوانات والدواجن التى كان الفلاح المصرى يهتم بتربيتها واقتنائها فى القرن الثامن عشر ، وكان حاله يتأثر كثيرا بما يصيبها من وباء فى بعض السنوات ويكثر بكاؤه وعويله عليها لمعرفته بقدر نعمتها عليه ونفعها له ، ويعتبر هذا الوباء من المصائب التى تحمل به حيث إن هذه الحيوانات فى نظره عليها مدار عمار العالم على حد تعبير الجبرتى<sup>(٣)</sup> .



هكذا من العرض السابق لجانبى الثروة الزراعية ، يتضح أن اقتصاديات الزراعة لعبت دورها فى حياة الفلاح المصرى فى القرن الثامن عشر ، فهو فى سنوات الرخاء يكفى حاجياته الغذائية من المحصولات التى ينتجها ، ويدفع منها ما عليه من ضرائب ، حيث استعمله للنقود المعدنية كان محدودا جدا وبخاصة فى الوجه القبلى ، التى لم تكن النقود المعدنية معروفة فى بعض أجزائه حتى وصول الحملة الفرنسية<sup>(٤)</sup> . ومن الحيوانات يستخرج جزءا من غذائه وينسج من صوفها أو أوبارها ملابس فى المناسج المنتشرة فى كثير من القرى .

بالإضافة إلى تصديره جزءا كبيرا من هذه المنتجات إلى القاهرة ، حيث كانت تلعب دورها فى إقتصاديات البلاد ، سواء عن طريق التصدير ، أو المتاجرة فيها ، فى داخل البلاد .

(١) الشرينى ، يوسف : المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ١١٥ ، ١٢٢ ، ١٤٤ ، ١٤٥ .

(٢) مبارك ، على : «القطط» ، ج ٨ ، ص ١٨ .

(٣) الجبرتى ، عبد الرحمن بن حسن : «عجائب الآثار» ، ج ٢ ( حوادث جمادى الأولى ١٢٠١ هـ / فبراير ١٧٨٧ م ) ، ص ٣٩ .

Crouchley, A. E.: Op. Cit., p. 23.

(٤)

## الفصل الثامن الصناعات الريفية والتبادل التجارى

تقديم :

### أولاً : الصناعات :

- ١ - العوامل التى ارتبطت بها هذه الصناعات ، ٢ - صناعة الغزل والنسيج ،
- ٣ - صناعة السكر ، ٤ - صناعة الأوانى الفخارية ، ٥ - صناعة الحصر ،
- ٦ - صناعة تقطير ماء الورد . ٧ - صناعة التفريخ .
- ٨ - صناعة مواد البناء . ٩ - صناعات أخرى .
- ١٠ - طرق إنتاج هذه الصناعات . ١١ - تقويم هذه الصناعات .

### ثانياً : التبادل التجارى :

- ١ - أنواع الأسواق . ٢ - عوامل إضطراب الأسواق وتذبذب الأسعار .
- ٣ - حركة لتبادل التجارى بين المدينة والريف ، وعوامل ضعفها .
- ٤ - تقويم عام .

\* \* \*

تقديم :

نتناول فى هذا الفصل دراسة الصناعات الريفية ، وأهميتها بالنسبة لإقتصاديات الريف بخاصة ، والبلاد بعمامة ، وكذلك حركة التبادل التجارى فى الريف ، وطرقها ، والعوامل المؤثرة فى هذين العنصرين من عناصر إقتصاديات الريف .

## أولاً: الصناعات الريفية<sup>(١)</sup> :

أمّا عن جانب الثروة الصناعية وإقتصادياتها ، وأثر ذلك على حياة سكان الريف ، فإنّه يمكن دراسة هذا الجانب فى ضوء عوامل معينة ارتبطت بها هذه الصناعات وهى :

(أولاً) : إرتباط هذه الصناعات بالزراعة والمحصولات الزراعية ، فحينما ضعفت الزراعة وأهملت شتونها ، أدى ذلك إلى ضعف بعض الصناعات الريفية ، وانقراض بعضها الآخر .

(ثانياً) : القدرة الشرائية لدى السكان ، ففي سنوات الرخاء يزداد الإقبال على الصناعات لدى السكان ، وتروج هذه الصناعات ، أمّا فى سنوات الكساد ، فكانت القدرة الشرائية للسكان تضعف ، ويكسد بالتالى حال هذه الصناعات . ويقل الإقبال عليها سواء من سكان الريف أو المدن على السواء .

ولّا شك أنّ القدرة الشرائية للسكان قد تأثرت كثيراً ، فى النصف الثانى من القرن الثامن عشر ، نظراً لكثرة الأعباء المالية ، التى أصبحت ترهق الفلاح فى هذه الفترة من : فرد ، ومغارم ، وكلف . كما سبقت الإشارة إلى ذلك فى موضعه .

(ثالثاً) : إرتبط توزيع هذه الصناعات وانتشار أماكن قيامها بوجود المواد الأولية سواء أكانت هذه المواد معدنية أم زراعية ، ومن هنا جاءت شهرة بعض المناطق بصناعات ، معينة نظراً لتوفر المواد الخام اللازمة لقيام هذه الصناعات فيها .

(رابعاً) : تأثر الصناعات الريفية فى ذلك الوقت ببطء المواصلات حيث أدى ذلك إلى إقتصار تسويقها على سوق القرية التى تقوم بها الصناعات ، أو أسواق القرى المجاورة<sup>(٢)</sup> .

(١) لم أشأ أن أتعرض لنظام طوائف الحرف ، حيث إن هذه الصناعات كانت تتم فى الريف دون أن تكون خاضعة لنظام طوائف الحرف الذى وجد فى المدينة ، وكان له تنظيمه الخاص .

(٢) أنظر : بخصوص هذه الصناعات والحرف فى مصر العثمانية .

• ابن إياس ، محمد بن أحمد : «بلبلع الزهور» ج ٥ ، ص ١٨٨ ، ١٩٩ .

• الجبرتي، عبد الرحمن بن حسن : «عجائب الآثار» ج ٢ (حوادث ١٢٠١هـ / ١٧٨٦م) ، ص ١٣١ .

لا شك أن كلاً من هذه العوامل شارك بنصيب متفاوت في ازدهار الصناعات الريفية ، أو إضعافها في ذلك الوقت ، وأهم الصناعات التي كانت منتشرة في ريف مصر في القرن الثامن عشر هي :

١ - صناعة الغزل والنسيج : فقد انتشرت المغازل والمناسج اليدوية . في جميع أنحاء البلاد ، وقد كان الرجال والنساء في الريف ، يشتغلون في وقت فراغهم بغزل القطن ، أو صوف الأغنام ، لإنتاج الأقمشة اللازمة لإستهلاكهم ، وكان إنتاج الصناعات القطنية منتشرًا في الصعيد ، وقد اشتهرت مراكز معينة بإنتاج المنسوجات القطنية مثل : إسنا ، وقوص ، وأخميم ، وبنى سويف . أما صناعة المنسوجات الكتانية ، فقد انتشرت في قرى الفيوم ، وبعض قرى الوجه البحري ، مثل : أجا وغيرها من القرى ، وقرى الوجه القبلي مثل : قرية أبنوب ، وقرية درنكة .

أما صناعة المنسوجات الحريرية فقد انتشرت في المناطق الشمالية من الوجه البحري ، نظراً لسهولة إستيراد الحرير من سوريا ، وللملاءمة تلك المناطق للتصدير إلى أسواق الأقطار المجاورة ، وقد أصبح لبعض القرى ، شهرة واسعة بالصناعات مثل قرى منوف ، محلة مرحوم ، وبرية ، وأبيار ، ويسون ، وسمنود ، ورشيد ، ودمياط ، وأنشاص .

وقد كان بعض تجار العاصمة يمولون بعض الصناعات الريفية ، ويتجونها لحسابهم الخاص ، فقد كانوا يستوردون القطن الخام من سوريا ويوزعونه على النساء الغزالات في القرى ، لغزله في منازلهن في أوقات الفراغ ، ثم ترسل خيوط الغزل والنساجين ، أو المناسج تحت إشراف هؤلاء التجار .

• الجريزلى ، على : «تاريخ الصناعة» ، ص ٢٣ .

\* Gabriel Baer, : Egyptian Guilds in Modern times p. 4.

\* P. J. Vatikiotis, : Op. Cit., p. 36.

• ذكر صاحب من القحوف على لسان بعض جهلة الريف موالياً :

رَأَيْتُ أُمَّ رَغَابَةَ فَسَى الْمَعَارِيسِلِ      تَطْلَحُنْ وَتَمِجُنْ وَتَنْزِلُ بِالْمَعَارِيسِلِ  
وَحَوْلَهَا شَفَتْ سَرِيَّةٌ مِنْ حَبَائِلِ      وَهُمْ يَطْلُوْنَ وَهِيَ تَلْعَبُ حَتَّاجِيلِ

أَيْ أَنَّ رَأَاهَا وَهِيَ فِي مَعَزَلٍ مِنَ الْمَعَالِ ، تَقُومُ فِيهِ بِعَمَلِيَّاتِ الطَّحْنِ ، وَالْعَجْنِ ، وَالْغَزْلِ ، وَحَوْلَهَا الْعُجُولُ تَلْعَبُ ، كَيْ أَتَاهَا كُلَّمَا وَجَدَتْ وَقْتَ فَرَاغٍ شَغَلَتْهُ بِالْغَزْلِ : من القحوف : ج ١ ، ص ٢٩ .

وكذلك اعتاد تجار دمياط إستيراد الحرير الخام وتمويل المشتغلين بغزله ونسجه لحسابهم الخاص ، وقد كانت بعض قرى الوجه البحرى تخصص فى إنتاج أنواع معينة من الأقمشة<sup>(١)</sup> مثل تنيس التى اشتهرت بإنتاج الأقمشة الحريرية .

وقد لعبت صناعة الغزل والنسيج ، دوراً هاماً فى حياة أهل الريف ، فقد كان العمال يشتغلون بالغزل والنسيج فى أوقات الفراغ ، حين يقل الطلب على العمل فى الزراعة . وكان الدخل من احتراف هذه الصناعات اليدوية التى كانت تمارسها النساء والأطفال فى غالب الأحيان ، يؤلف جزءاً لا بأس به من دخل الأسرة . وقد كانت طرق إنتاج هذه الصناعات فى جملتها عتيقة وبالية لم تتغير عما كانت عليه منذ عهود بعيدة .

٢ - صناعة السكر : تركزت هذه الصناعة فى الوجه القبلى ، حيث كانت منتشرة فى الوجه القبلى قبل العصر العثمانى ، وكانت مزدهرة فى مناطق إستقرار الهوارة ، وبصفة خاصة فى فرشوط ، وأخميم ، وكذلك إنتشرت فى المناطق القريبة من القاهرة ، وقد انتشرت مصانع السكر فى هذه المناطق ، وتفاوتت هذه المصانع فى حجمها تبعاً لمساحة الأراضى المزروعة بالقصب . وكان القصب ينقل إلى هذه المصانع على ظهور الجمال أو بالمراكب الشراعية . وقد استغل بعض الأمراء المماليك عدة مصانع للسكر فى إقليم جرجاً لحسابهم الخاص ، فهم الذين يقومون بإنشاء المبانى وصيانتها ، ويشتررون المواشى التى تدير الآلات ، وينحملون تكليف علفها ، ثم كانوا يتقاسمون الإنتاج مناصفة مع المستصنع الذى كان عليه تقديم الأيدى العاملة .

وكان العمل فى مصانع السكر ، ينقسم إلى عدة عمليات فرعية ، ويتوفر على كل منها عدد من العمال ، وهى عمليات نقل القصب ، وتنظيف السيقان من الورق،

(١) انظر بهذا الخصوص :

- مبارك ، على : «الخطوط» ، ج ٨ ، ص ١٨ ، ٢٣ ، ٩٥ .
- الجريلى ، على : المرجع السابق ، ص ١٧ ، ١٨ ، ٢١ .

\* Crouchley, A. E.: Op. Cit., p. 25.

ثُمَّ عصر القصب ، ثُمَّ عملية غلى العصير ، والتنقية ، وعمل القوالب ، ومراقبة الثيران التى تجر الآلات البدائية التى كانت تستعمل فى هَذِهِ الصناعة ، وَلَمْ تشر المصادر المعاصرة ، وَلَا الوثائق ، إلى مَا يدل على إنتشار هَذِهِ الصناعة فى الوجه البحرى ، حيث تشير هَذِهِ المصادر إلى أَنَّ للقصب ، كان يستعمل كفاكهة فى المص<sup>(١)</sup> .

٣ - صناعة الأوانى الفخارية : إنتشرت هَذِهِ الصناعة بصفة خاصة فى الصعيد الأعلى ، فى القرى التى حول قَنَا ، مثل قرية البلاص ، وقرية بنود ، فقد وجد أَنَّ الطمى فى هَذِهِ القرى ، أصْلَح مِنْ غِيره بكثير لصناعة الأدوات المنزلية الفخارية مثل : البرام ، والأزيار ، والقذور ، والأوانى الخاصة بتعبئة النيلة ، والعسل ، وكذلك القلل ، لتبريد المياه ، وقد ساعد على إنتشار هَذِهِ الصناعة فى هَذِهِ القرى ، توفر الأيدى العاملة ، والوقود الرخيص ، حيث كان صاحب العمل (المصنع) ، يشغل العمال لحسابه الخاص فى كل مرحلة مِنْ مراحل الإنتاج ، مثل : تجهيز الطمى ، ومزجه بالهشيم ، ومباشرة الأفران ، ونقل المنتجات<sup>(٢)</sup> .

وقد كان الطلب على منتجات قنا وقراها مِنْ الأوانى الفخارية فى ذلك الوقت ، عظيماً ، وكانت أسعارها فى أسواق القاهرة مرتفعة ، وكَذَا فَإِنَّ تجار القاهرة كانوا يساهمون فى تمويل هَذِهِ الصناعة بشراء القلل وتخزينها ، أو يعهدون إلى أصحاب السفن بشراء كميات كبيرة مِنْهَا لحسابهم . ونقلها إلى القاهرة ، حيث يقومون بتسويقها ، رغم إرتفاع مصاريف النقل التى كانت تفوق فى كثير مِنْ الأحيان ثمن شراء هَذِهِ الأوانى مِنْ المنتجين<sup>(٣)</sup> .

٤ - صناعة الحصر : كانت هَذِهِ الصناعة منتشرة فى كثير مِنْ القرى ، نظراً لتوفر مادة صناعتها الخام ، وهى نبات الحلفا ، وسعف النخيل ، ورغم أَنَّ هَذِهِ الصناعة

(١) الحقة ، أحمد : « تاريخ مصر الإقتصادى » ، ص ١٣ .

\* Edward, W. Lne, Op.: Cit., p. 152.

\* Crouchley, A. E.: Op. Cit., p. 21.

(٢) مبارك ، على : « الحطط » ، جـ ٩ ، ص ٨٢ ، ٩٠ .

(٣) الجريلى ، على : المرجع السابق ، ص ١٧ .

\* Crouchley, A. E.: Op. Cit., p. 26.

كانت منتشرة في جميع أنحاء البلاد ، إلاّ أنّ هناك بعض القرى كانت متخصصة في هذه الصناعة ، وأصبحت شهرتها بصناعتها تفوق غيرها ، مثل : المعصرة . سنورس ، طمية ، منوف ، وقد استثمر بعض تجار القاهرة رأس مالهم في تمويل هذه الصناعة في قرى الريف ، وبخاصة في المواسم التي تقل فيها حاجة الزراعة إلى العمال<sup>(١)</sup> ، وقد شجع التجار على سلوك هذا السيل ، أنّ الحصر كانت من المفروشات الشعبية الواسعة الإنتشار بين طبقات المجتمع المختلفة .

٥ - صناعة تقطير ماء الورد : انتشرت هذه الصناعة ، في قرى الفيوم ، فقد وجد عدد من مصانع التقطير في هذه المنطقة ، تستعمل الزهور التي تنتج في هذه القرى ، وقد كانت منتجات هذه المصانع ترسل إلى أسواق القاهرة لبيع فيها<sup>(٢)</sup> .

٦ - صناعة تفريخ الدجاج : كانت هذه الصناعة منتشرة بصورة واسعة في معظم القرى وبعض المدن كذلك ، وكانت ملكية بعض المصانع التي تقوم بعملية التفريخ في يد بعض حكام الأقاليم من السناجق والكشاف ، أمّا إدارة هذه المصانع التي كانت تسمى المعامل ، فكانت بيد أشخاص من الأقباط ، الذين يديرونها إمّا نظير أجر معين ، أو لحسابهم ، بعد إستجارها من أصحابها ، وكان يطلق على هذه المعامل في الوجه البحري «معمل الفراخ» وفي الوجه القبلي «معمل الفروج» .

وكانت الطريقة المتبعة في التفريخ ، أنّ يرسل الفلاحون البيض إلى معامل التفريخ ، وكان المعمل ، يستبقى لنفسه نسبة تتراوح بين ٢٥ ، ٣٠ ٪ . وفي بعض الأحيان كانت النسبة تصل إلى ٥٠ كتكوّتا من كل مائة كتكوّت كأجر على إجراء عملية التفريخ ، ويسلم الباقي لأصحابه بعد تفريخه<sup>(٣)</sup> .

(١) مبارك ، على : «الخطط» ، ج ٨ ، ص ٩٥ .

• الجريزلي ، على : المرجع السابق ، ص ٢١ .

\* Crouchley, A. E., Op. Cit., p. 26.

(٢) ب. س. جيزار : المصدر السابق ، ص ٨٠ .

(٣) أنظر : مبارك ، على : «الخطط» ، ج ٩ ، ص ٧-٤ .

حيث ذكر عند حديثه عن قرية «بيلاو» ، مركز ملوي ، محافظة المنيا حالياً ، وصفاً مطولاً لأنواع معامل التفريخ ، وطرق التفريخ والنسبة التي تؤخذ كأجر على عملية التفريخ ، وذكر أنّ بعض أقباط هذه البلدة -

وقد ذكر أحد الرحالة الأوربيين ، الذين زاروا مصر في عشرينات القرن التاسع عشر الإحصاء التالى عن معامل التفريخ ، والى لَمْ يصبها كبير تغيير عما كان عليه الامر فى القرن الثامن عشر :

الوجه البحرى	الوجه القبلى	
١٠٥	٥٩	عدد معامل التفريخ
١٩,٣٢٥,٦٠٠	٦,٨٧٨,٩٠٠	عدد البيض المستخدم
٦,٢٥٥,٨٦٧	٢,٥٢٩,٦٦٠	عدد البيض الفاسد
١٣,٠٦٩,٧٣٣	٤,٣٤٩,٢٤٠	عدد البيض الملقس

وكانت صناعة التفريخ من الصناعات الرائجة فى ريف مصر فى القرن الثامن عشر بصورة واسعة<sup>(١)</sup> ، نظراً لأن الدواجن كانت تكون جزءاً من ثروة الفلاح .

٧ - صناعة مواد البناء : كانت هذه الصناعة منتشرة فى جميع القرى تقريباً ، نظراً لأن مواد هذه الصناعة بسيطة ، ومتوفرة فى كل القرى فلم تكن هذه الصناعة تتطلب سوى خلط الطين بالقش ، ثم تجفيفه بفعل حرارة الشمس ، وكان سكان الريف يبنون مساكنهم من هذا النوع من الطوب ، وهو اللبن المجفف ، أما عن صناعة الجير فكانت منتشرة أيضاً فى كل القرى ، وكان معمل حرق الحجر ، وتحويله إلى جير يسمى «القمين»<sup>(٢)</sup> .

= مختصون بمزاولة معامل الدجاج واستخراجه ، فيسرحون لذلك فى البلاد التى فيها المعامل ، من ناحية وردان الغربية القديمة ، من القناطر الخيرية ، إلى أقصى بلاد الصعيد ، فيضربون فى البلاد ، ويجمعون البيض ، بعضه بالثمن ، وبعضه فى نظير فراخ يأخذها أرباب البيض بعد تمام العمل ، ثم يرجعون إلى بيلار وهكذا كل سنة .

وذكر هذه الحقيقة كذلك عند حديثه عن قرية بنجا تيم مركز طهطا . محافظة سوهاج حالياً حيث ذكر أن العمال الذين يعملون فى معمل الدجاج بها من أقباط قرية أدفا ، الواقعة غربى سوهاج .  
الخط : ج ٩ ، ص ٨٥ .

Edward, W. Lne: Op. Cit., p. 317-318, 319.

(١)

\* Crouchley, A. E.: Op. Cit., p. 28.

(٢) الشرينى ، يوسف : «هز القحوف» ، ج ٢ ، ص ١١٧ .



وبالإضافة إلى هذه الصناعات انتشرت فى القرى صناعات أخرى ، وجدت فى الغالب ، فى كل القرى ، حيث إنها كانت من ضروريات الحياة بالنسبة للسكان ، كصناعة البسط ، وصناعة الأوانى النحاسية ، وتبييضها ، والنجارة ، والحداة ، والصباغة ، فقلما توجد قرية لا يوجد بها : حداد ، ونجار ، ونحاس ، وصائغ . ووجدت فى بعض القرى صناعة البارود ، وصناعة قلع المراكب<sup>(١)</sup> .

أما طرق إنتاج هذه الصناعات جميعها . كما يستفاد من كتابات الرحالة والمعاصرين فكانت بدائية إلى أبعد الحدود ، فالآلات التى تستعمل فى إنتاجها تعتمد فى قودها على قش الذرة ، والأرز ، وورث الماشية ، ومعظمها كان يعتمد على قوة عضلات الإنسان ، واستعمال المواشى فى إدارتها ، وكان إنتاج هذه الصناعات يستغرق وقتاً طويلاً لا يتناسب وكمية الإنتاج<sup>(٢)</sup> .

ومما يلاحظ أن إنتاج هذه السلع ، كانت يتم حسب الطلب ، وكان العملاء فى غالب الأحيان يزودون الصناع بالمواد الأولية ، ويتجون لهم سلهم حسب مواصفاتهم ، وقد استغل بعض كبار تجار المدن هذا النظام ، وبدأوا يوظفون أموالهم ويستثمرونها عن طريق تشغيلها ، فى بعض هذه الصناعات الريفيه ، فكانوا يمولون بعض الصناع فى الريف ، ويشغلونهم لحسابهم الخاص ، مع تزويدهم بالمواد الأولية والأدوات اللازمة للصناعات المطلوبة ، وكان هؤلاء الصناع ينتجون السلع وفق المواصفات التى يضعها لهم أولئك التجار ، ثم يوردونها لهم<sup>(٣)</sup> .

وقد سبقت الإشارة إلى استثمار تجار المدن لأموالهم فى ميدان التزام الأراضى الزراعية ، ووصل بهم الأمر إلى حد المضاربة فى هذا الميدان ، وهنا نراهم يوظفون أموالهم فى استثمار الصناعات الريفيه ، مما يدل على ظهور رأسمالية مصرية متمثلة

(١) لهيطة ، محمد فهمى : المرجع السابق ، ص ٣١ .

• البراوى ، راشد : المرجع السابق ، ص ٢٤ .

(٢) الجريتلى ، على : المرجع السابق ، ص ٢٢ .

(٣) القونى ، مصطفى : المرجع السابق ، ص ١٦ .

• الحنة ، أحمد أحمد : « تاريخ مصر الاقتصادى » ، ص ١٨ .

فى فئة التجار ، وبدء الإرتباط بين المدينة والقرية عن طريق إستثمار رؤوس الأموال وتوظيفها فى ميادين الاستثمار الريفية .

وقد قبل أهل الريف ذلك النظام ، لأنهم رأوا فيه إستغلالاً لوقت فراغهم وتنمية لمواردهم ، وتصريقاً لمنتجاتهم فمثلاً عملية مثل صناعة الغزل ، كانت تتم بالمغازل اليدوية ، وتقوم بها النساء فى منازلهن ، أو يقوم بها الرجال فى أثناء ملاحظتهم قطعانهم ، أو فى وقت فراغهم ، فهى مصدر كسب لهم على أية حال مهما تضاءل عائدها .

\* \* \*

وهكذا يمكن من العرض السابق للصناعات الريفية ، التى كانت منتشرة فى القرن الثامن عشر ، فى ريف مصر ، يمكن تقويمها وإيضاح أهميتها الاقتصادية فى حياة الريف فيما يلى :

(أولاً) : لم تكن هذه الصناعات على مستوى فنى مناسب ، لإنعدام الإشراف الفنى عليها ، واشتغال كثير من غير أبناء هذه الحرف بها ، مع عدم صلاحيتهم للقيام بأعباء الحرف التى يدخلون زمرتها ، ومن هنا أصحاب معظم هذه الصناعات الريفية التأخر والتدهور والانحلال . ورغم ذلك فإن أصحاب هذه الحرف أو الصناعات استمروا فى الاشتغال بها ، لأنها تشكل المصدر الأول لرزقهم . وإن وجد كثير من الإشارات فى المصادر المعاصرة ، عن ترك بعض أصحاب هذه الصناعات لحرفهم نتيجة لكثرة الضرائب التى أصبحت تفرض عليهم وترهق كاهلهم ، مثل زملائهم أصحاب الفلاحة<sup>(١)</sup> .

(ثانياً) : عامل آخر حد من اردهار هذه الصناعات ، هو ضيق عمليات التبادل التجارى بين القرى ، وبينها وبين المدن ، باستثناء الصناعات التى كان يمولها تجار المدن لحسابهم الخاص ، كما سبقت الإشارة ، فيما عدا هذا كانت حركة التبادل تتم فى

(١) الجبوتى ، عبد الرحمن بن حسن : «عجائب الآثار» ، جـ ٢ ( حوادث صفر ١٢٠٢ هـ / نوفمبر ١٧٨٧ م ) ،

أضيق الحدود<sup>(١)</sup> ، وقد حد منها فى النصف الثانى من القرن الثامن عشر ، المنازعات العسكرية ، بين البيوت المملوكية ، التى كان ميدانها فى الغالب الريف ، إلى جانب ما استتبع هذه العمليات العسكرية من كثرة الفرد ، والكلف . كل ذلك حد من عمليات التبادل بين القرى وبينها وبين المدن ، وعاق تطور الصناعات الريفية . وامتنع أهل الريف عن دخول المدينة لتسويق منتجاتهم ، وقد أدى كل ذلك إلى تأخر هذه الصناعات إلى حد ما .

(ثالثاً) : رغم تأخر الكثير من الصناعات الريفية وتدهورها ، فإن هناك بعض هذه الصناعات ، مثل : الحدادة ، والنجارة ، كانت تشكل مورد الرزق الوحيد للمشتغلين بها ، ولذا فإنهم ظلوا على اشتغالهم بها مع سوء حالتهم ، أما الصناعات الأخرى فمع أن المشتغلين بها هجروها ، إلا أن المتبقى منها كان يشكل جزءاً هاماً من إقتصاد الريف فى ذلك العهد ، خاصة وأن الذين كانوا يمولون هذا الجزء تجار المدن كما سبقت الإشارة ، وكذلك فإن ذلك يمثل جزءاً هاماً من دخل بعض الأسر الريفية ، التى كانت مطالب الحياة لديها بسيطة ، لا تحتاج إلى دخل كبير .

وقد ظلت الصناعات الريفية على حالها هذه حتى جاء محمد على ، فعمل فى أوائل حكمه على استغلال هذه الصناعات الريفية والنهوض بها واحتكارها فعين فى كل قرية أحد مشايخها مشرفاً على ما بها من صناعات ، وتشغيل المتعطل منها على حساب الميرى ، كما استولى على بعض الصناعات الريفية ، وأمر بتشغيلها لحساب الحكومة حتى صار الإشراف على غزل القطن والكتان على يد الفلاحات حتى فى القرى النائية ، يتم عن طريق الحكومة ، فهى التى توزع عليهن المواد الأولية ، وتشتري الغزل بثمانٍ محدد ، ثم ترسله إلى النساجين فى المدن ، كذلك منع محمد على الفلاحين من صناعة الحصر لحسابهم الخاص ، وأصبحت الحكومة هى التى تتولى إدارة هذه الصناعات الواسعة الإنتشار<sup>(٢)</sup> . عمل محمد على ، على تطور

(١) عبد الكريم ، أحمد عزت وآخرون : «دراسات تاريخية فى النهضة العربية» ، ص ٥٣١ .

(٢) يذكر الجبرتي هذه الحقيقة جـ ٤ (حوادث ١٢٣٢هـ / ١٨١٧م) ص ٢٨٢-٢٨٣ ، قائلاً : «وانقضت السنة مع استمرار ما تمهد فيها من الحوادث ، التى منها ، ما حدث فى آخر السنة من الحجر ، وضبط أنوال الحياكة ، وكل ما يصنع بالكوك ، وما يسج على نول ، أو نحوه من جميع الأصناف من أبرم ، أو حريسر ، =

الصناعات الريفية التي كانت سائدة ، فى ريف مصر فى القرن الثامن عشر ، عن طريق الإشراف المنظم ، الذى فرضه على هذه الصناعات ، حتى الموجودة منها فى القرى النائية ، ويعد الإقتصاديون هذا العمل خطوة أولى نحو الصناعات الحديثة<sup>(١)</sup> .

## ثانياً التجارة والتبادل التجارى فى الريف :

### تقديم :

لعب التبادل التجارى فى الريف ، فى القرن الثامن عشر ، دوراً هاماً ، فى تنظيم حياة السكان الإقتصادية كذلك كان إرتباط التجارة الخارجية لمصر ، فى ذلك القرن ، بالتجارة الداخلية ، والتبادل التجارى فى الريف ، إرتباطاً شديداً ، فقد

= أو كتان ، إلى الخيش ، والفل ، والحصير ، فى سائر الاقليم المصرى ، طولاً وعرضاً ، قبلى ، وبحرى من الاسكندرية ودمياط ، إلى أقصى بلاد الصعيد والفيوم ، وكل ناحية تحت حكم هذا المتولى ، وانتظمت لهذا الباب دواوين يبيت محمود بك الخاوندار ، وأياماً بيت السيد محمد المحرقى ، وبحضرة من ذكر ، والمعلم خالى ، ومتولى كبر ذلك ، والمتشح لأيوابه المعلم يوسف كتان الشامى ، والمعلم منصور أبو سريون القبطى ، ورتبوا لضبط ذلك كتاباً ومباشرين ، يتقرون بالنواحى والبلدان والقرى ، وما يلزم لهم من المصاريف ، والمعالم والمشاهدات ، ما يكفيهم ، فى نظير ثقتهم وخدمتهم فيمضى لمتعينون لذلك ، فيحصون ما يكون موجوداً على الأنوال بالناحية من القماش ، والبن ، والاكسنة الصوف المعروقة بالزعرايط ، والدقاقى ، ويكتبون عدده على ذمة الصانع ، ويكون ملزوماً به حتى إذا تم نسجه دفعوا لصاحبه ثمنه بالفرض الذى يفرضونه ، إن أرادها صاحبها اخذها من البوكلين بالثمن الذى يقدرونه بعد الحتم عليها من طرفيها بعلامة الميرى ، فإن ظهر عند شخص شيء من غير علامة الميرى ، اخذت منه ، بكل هوقب وغرم تأديباً على اختلاسه ، وتحذيراً لغيره شأن هذا الحاصل الموجود ، عند التجارين ، واستئناف العمل للجدد ، فإن الموكل بالناحية ومباشريها يستلوهون من كل قرية شخصاً معروفاً من مشايخها فيقيمونه وكيلاً ، ويسلطونه مبلغاً من الدراهم ويوزرونه بإحصاء الأنوال والشعائل والبطالين منهم فى دفتر ، قيامرون البطالين بالنسيج على الأنوال التى ليس لها صناع بأجرتهم كثيرهم على طرف الميرى ، ويدفع المتوكل لشخصين أو ثلاثة ، دراهم يطوفون بها على النساء اللاتى يزلن الكتان بالنواحى ، ويجعلنه أذرعاً فيشترون ذلك ثمنه بالثمن المفروض ، ويأتون به إلى التجارين ، ثم تجمع أصناف الاكسنة فى أماكن البيع بالثمن الزائد .

(١) انظر بهذا الخصوص للمصادر التالى :

\* Mengin: Histoire de L'Egypte sous Mohammed Ali pp. 375-377.

- الجريزلى ، على : المرجع السابق ، ص ص ٧٠-٧٣ .
- عبد الملك ، حليم : «السياسة الإقتصادية فى عصر محمد على الكبير» ، ص ٤٢ .

كانت التجارة الخارجية مع البلاد التابعة للدولة العثمانية ، تقوم أساساً على التعامل فى المحصولات الزراعية ، وبعض الصناعات الريفية ، وقد سبقت الإشارة عند دراسة النشاط الزراعى ، والصناعى إلا أن بعض المنتجات الريفية كانت مخصصة للتصدير ، وأن بعض تجار القاهرة والمدن الأخرى ، أصبحوا يستثمرون ، بعض المنتجات الريفية لحسابهم الخاص ، بقصد تصديرها . وَمَعَ هَذَا فَإِنَّ الدِّراسة سوف تقتصر على دراسة التبادل التجارى فى الريف ، والإرتباط التجارى فى الريف ، والمدينة دون التعرض لتجارة مصر الخارجية ، حتى لا تخرج عن نطاق البحث .



كان التبادل التجارى فى الريف ، يتم فى الأسواق ، التى كانت تعقد محلياً فى الريف ذاتها لتبادل المنتجات المحلية ، التى تتطلبها حياة الفلاحين فى ذلك الوقت ، التى كانت غاية من البساطة ، وقد كانت هذه الأسواق نوعين :

١ - أسواق سنوية موسمية ، لعبت العقيدة الدينية فيها دوراً كبيراً .

٢ - أسواق أسبوعية ، حيث تعقد كل قرية سوقها فى يوم معين مرة كل أسبوع<sup>(١)</sup> .

كانت أسواق النوع الأول تعقد بالقرب من أضرحة الأولياء والصالحين ، فى موالدهم ، حيثُ يتجمع أهالى القرى القريبة ، والبعيدة على السواء ، فى هذه المناسبات التى أصبحت تمثل عندهم جزءاً من عقيدتهم الدينية ، وكانت أجهزة الإدارة فى غالب الأحيان تولى هذه الإحتفالات قدراً من إشرافها ، وكلنا فإنه كان يتوفر لأهل القرى فى هذه المناسبات الأمن ، واجتماع أعداد كبيرة ، من أهالى القرى المجاورة ، ولهذا فإن التجار أو المتسبين على حد تعبير الجبرتى ، كانوا يجدون فى هذه الموالد ، فرصة طيبة ، لتوسيق سلعهم على نطاق واسع ، فكان كل تاجر يتخذ له مكاناً فى السوق التى يعقد بهذه المناسبة ، يعرض فيه بضاعته ، وكان انعقاد مثل هذه الأسواق

(١) لهيئة ، محمد فهمى : المرجع السابق ، ص ٣٥-٣٦ .

\* Crouchley, A. B.: Op. Cit., p, 28, 29.

على مقربة من مكان له مكانته الدينية فى نفوس الأهالى ، لهُ أثره على نفوس المشترين أنفسهم ، حيث يعتقدون أنَّ مشترياتهم تحفها بركة هذا الولي أو ذاك الصالح تبعاً لإعتقادهم فيه .

ومن أمثلة هذه الأسواق «الدينية» ، سوق مولد السيد أحمد البدوى بطنطا ، وسوق مولد سيدى إبراهيم الدسوقي بدسوق ، وسوق السيد أحمد الفرغلى بأبى تيج ، وسوق عبد الرحيم القنائى بقنا ، وسوق مولد سيدى إبراهيم الشلقامى العمرانى ، بقرية شلقام فى البهنساوية الذى يأتى لهُ الناس من كل جهة «حتى من المحروسة للزيارة ، والتجارة ، فيباع فيه كل شئ مما فى القطر من : حيوانات ، وبز ، وحرير ، وغير ذلك» .

وسوق مولد القديسة دميانة بالقرب من بلقاس ، فهذه الموالد إلى جانب أنَّها كانت إجتماعات دينية صارت أسواقاً تجارية ، يؤمها التجار من كل الجهات ، وقد كان يتم فى هذه الأسواق بيع وشراء جميع المنتجات الريفية من زراعية وصناعية ، إلى جانب منتجات المدن التى يقبل الفلاحون على شرائها من هذه الأسواق الموسمية ، حيث إنَّها لم تكن متوفرة لهم فى أسواقهم المحلية<sup>(١)</sup> .

\* \* \*

أمَّا عن النوع الثانى من الأسواق المحلية ، التى كان يتم فيها التبادل التجارى بين أهل القرى ، فقد كانت هذه الأسواق أسبوعية تعقد فى القرى ذاتها ، فلكل قرية سوقها المحلية التى تسوق فيه منتجاتها ، وقد كانت كل قرية تعقد سوقها فى يوم معين ، فقرية تعقد سوقها يوم السبت ، وأخرى تعقد سوقها يوم الأحد ، وهكذا على مدار الأسبوع تعقد الأسواق فى القرى . ولم يكن سوق القرية يقتصر على سكانها

(١) مبارك ، على : «المخطوط» ، ج ٨ ، ص ٢ .

- لهيطة ، محمد فهمى : للرجع السابق ، ص ٣٥ .
- آية : حالياً تبع مركز مغاغة ، محافظة المنيا ، وكانت فى العصر العثمانى تبع البهنساوية ، وكانت تعرف باسم «أبى الوقت» لأنَّ أراضيها كانت وقتاً فى ذلك الوقت .
- القاموس الجغرافى : القسم الثانى ، ج ٣ ، ص ٢٤٣ .

فقط ، بَلْ كان يشارك فيه سكان القرى المجاورة ، الذين يرغبون فى تسويق منتجاتهم ، بل فى كثير من الأحيان ، كانت كل مجموعة من القرى تتخذ لها سوقاً واحدة تعقد فى إحداها ، ويكون مركزاً لتسويق منتجات هذه القرى ، فى تلك السوق .

وَمِمَّا تجدر الإشارة إليه أن سكان بعض القرى تخصصوا فى التجارة فى بعض المنتجات مثل أهل قرية «آبة»<sup>(١)</sup> تابع البهناوية الذين تخصصوا فى تجارة الأغنام ، وكانوا يذهبون إلى معظم أسواق القرى فى الصعيد لكى يشتروا منها الأغنام ، ثم يعلفونها بالفول وغيره من الحبوب حتى تسمن ، فيسافرون بها إلى أسواق القاهرة حيث يبيعونها للجزارين فى هذه الأسواق ، وكذلك كان يفعل أهل «سنبو» . كما تخصص كذلك أهل قرية «أنشاص» فى تجارة المواشى ، وكان سوق هذه القرية مشهوراً بهذه التجارة<sup>(٢)</sup> .

وكانت هذه الأسواق فرصة يلتقى فيها التجار بالفلاحين ، وكان التجار يتنقلون من سوق قرية إلى سوق قرية أخرى حتى إذا انتهى الأسبوع أمموا دورتهم التجارية ، ثم يبدأونها من جديد فى الأسبوع التالى بنفس النظام وفى نفس المواعيد .

وقد كان سوق القرية - ومآزال - ينقسم إلى أقسام حسب السلع التى تباع فيه فقسم للحبوب ، وآخر للحوم ، وثالث للمواشى ، وهكذا .

وكان كل من يبيع سلعة عليه أن يدفع ضريبة تسمى «ضريبة السوق» . وكانت هذه الضريبة تختلف من سوق إلى آخر ، فمثلاً فى سوق الفيوم ، كان على البائع أن يدفع عشر بارات عن أردب القمح المباع ، وكان النظام المتبع فى جباية هذه الرسوم المقررة على هذه الأسواق ، هو نظام «الإلتزام» فكان لكل سوق ملتزمها الذى يقوم بتحصيل الضرائب على السلع المباعة . بما يحقق له الربح الذى يريده<sup>(٣)</sup> .

(١) مبارك ، على : «الخطوط» ، ج ٨ ، ص ٢ .

(٢) نفسه : ج ٨ ، ص ٩٥ .

● لهيطة ، محمد فهمى : المرجع السابق ، ص ٣٥ .

(٣) لهيطة ، محمد فهمى : المرجع السابق ، ص ٣٦ .

\* Crouchley, A. B.: Op. Cit., p. 29.

وتجدر الإشارة إلى أن الأسواق المحلية كانت دائماً عرضة للاضطراب وتذبذب الأسعار نتيجة لعاملين هامين لأبد من الإشارة إليهما :

(أولاً) : إختلال نظام النقد . وعدم ثبات قيمة العملة ، فكما هو واضح من كتابات المعاصرين ، والثائق ، أنه لا يكاد يمر عام دون حدوث ، تغيير في قيمة العملة ، أو إلغاء عملة ، وسبك عملة أخرى ، مما يضاعف ، من صعوبة بحث الأسعار ، وقيمة النقود في ذلك العهد . كما أن بعض أجزاء البلاد ، وبخاصة في الصعيد ، ظلت لا تستعمل في مبادلاتها العملة ، وإنما سارت أمورها بنظام المبادلة (المقايضة) حتى مجيء الحملة الفرنسية<sup>(١)</sup> .

هكذا بالإضافة إلى اختلاف قيمة العملة ، والتغيرات التي تطرأ عليها من وقت إلى آخر حيث توجد إشارات كثيرة في كتابات المعاصرين ، عن اختلاف المكايل والموازين ، والمقاييس من منطقة إلى أخرى ، وأن بعض التجار ، أو «المتسبين» على حد تعبير الجبرتي<sup>(٢)</sup> كان يستعمل نوعين من المكايل ، نوع صغير ونوع كبير ، فحين يشتري من الفلاحين يستعمل المكايل الكبيرة ، وحين يبيع ما اشتراه يستعمل المكايل الصغيرة ، وكذلك اتبع هذا الأسلوب في الموازين ، والمقاييس ، وقد سبقت الإشارة إلى أن هذا الأسلوب قد اتبعه الصيارفة من الأقباط ، حيث كانوا يستعملون عند تسلمهم الضرائب العينية من الفلاحين على شكل غلال ، كانوا يستعملون مكايل كبيرة ، تفوق مكايل الشون الأميرية التي يوردون لها هذه الغلال ، وبذلك كانوا يوفرون لأنفسهم قدرًا كبيرًا من الغلال وصل إلى ثلث مقدار الضرائب طبقا لإعترافات فئة كبيرة منهم لجيرار أحد علماء الحملة الفرنسية<sup>(٣)</sup> .

ولاشك أن أساليب الغش هذه أدت إلى الإضرار بمصالح الفلاحين ، وضياع الفائدة التي كانوا يرجونها من وراء عمليات البيع والشراء ، وساعدت بالتالي على سوء حالتهم الإقتصادية ، وبخاصة في النصف الثاني من القرن الثامن عشر .

(١) ب. م. - جيرار : المصدر السابق ، ص ١٣٢ .

(٢) الجبرتي ، عبد الرحمن بن حسن : «مصابيح الآثار» ، ج٢ (حوادث صفر ١٢٠٥هـ / أكتوبر ١٧٩٠م) ، ص ١٩٠ .

(٣) ب. م. - جيرار : المصدر السابق ، ص ١٣٤ .



(ثانيًا) : لعبت الاضطرابات السياسية، والمنازعات العسكرية، التى كانت تمر بها مصر فى النصف الثانى من القرن الثامن عشر، والتى سبقت الإشارة إليها فى كثير من المواضيع، لعبت دورًا بارزًا، فى إضعاف السوق المحلية فى القرى، وتدهور القيمة الشرائية فيها، فأدى ذلك إلى كساد كثير من السلع، نتيجة لقطع طرق التجارة وتعطل المواصلات بين كثير من أجزاء البلاد، نظرًا لتجول الفرق المتصارعة فى هذه المناطق حتى أصبح الفائض من حبوب الوجه القبلى مثلًا، لا يجد طريقه إلى القاهرة، ويقيه أجزاء البلاد.

كذلك تعرضت أسواق الفلاحين إلى عمليات السلب، والنهب، من جانب أفراد هذه التجارى، ويذكر الجبرتي ضمن أحداث أواخر صفر ١٢٠٥ هـ / أكتوبر ١٧٩٠م، أن أحمد بيك كاشف الدقهلية وأتباعه، أصبحوا «يخطفون دواب الناس من الأسواق، ويسيول الطواحين، وكما سرحوا فى البلاد حصل منهم ما لا خير فيه، من ظلم الفلاحين، مما هو معلوم من أفعالهم»<sup>(١)</sup>.

وقد أدى هذا العامل بالذات فى كثير من الأحيان، إلى شل حركة التبادل التجارى بين الريف والمدينة، فى بعض الأحيان، وحيث إن اعتماد المدينة وبخاصة القاهرة - حيث مقر السلطة وكبار أعيان البلاد فى ذلك الوقت، وأكثر جهات القطر سكانًا - فى سد الحاجات الغذائية، كان يعتمد على الريف، لذا فإن حالة المدينة كانت تصاب بالشلل، وتهدد بالمجاعة، إذا انقطعت طرق التبادل التجارى بينها وبين الريف، وقد أدرك المتصارعون هذه الحقيقة، وكانوا يستغلونها لتهديد أعدائهم الموجودين بالقاهرة، فيذكر الجبرتي أنه نتيجة لحجز الأمراء القبليين «المراكب ومنعهم السفار، حتى تعطلت الأسباب، وامتنع حضور الغلال، من الجهة القبلىة، وخلت عرضات الغلة، والسواحل، من الغلال مع كثرتها فى بلاد الصعيد»<sup>(٢)</sup>.

(١) الجبرتي، عبد الرحمن بن حسن : «أصغاب الآثار»، ج ٢ (حوادث صفر ١٢٠٥ هـ / أكتوبر ١٧٩٠م)، ص ١٩٠.

(٢) الجبرتي، عبد الرحمن بن حسن : المرجع السابق، ج ٣ (حوادث ١٢١٧ هـ / الموافق ١٨٠٢م)، ص ص ٢٣٨-٢٣٩.

هكذا إلى جانب تهديدهم للأسواق التي يؤمها الفلاحون لتسويق منتجاتهم ، وبيعها لأهل المدينة حتى ضاق ذرع الفلاحين ، وامتنعوا عن ذلك إلا في القليل النادر<sup>(١)</sup> ، كذلك كان هناك عامل آخر أضعف إلى حد ما من عملية التبادل التجاري بين المدينة والريف ، وهو كثرة الرسوم التي كانت تفرض على المتاجر كالدخولية ، والعوائد النهرية ، ورسوم دخول المدن ، والخروج منها . مما كان يجعل العائد من عملية التبادل التجاري مع المدينة ضئيلاً ، وكذلك فإن الفلاح ، قصر إلى حد كبير ، عملية تسويق منتجاته في حدود إقليمه .

لَا شك أَنَّ هَذِهِ الإِضطرابات السياسية ، وَمَا صاحِبَهَا مِنْ عمليات عسكرية حَدَّتْ كثيراً مِنْ حَرَكَةِ التَّبادُلِ التجاري بين المدينة والريف ، فَقَدْ أدَّتْ إلى خَوْفِ الفلاح على سَلْعِهِ ، وَحَدَّتْ مِنْ ذَهَابِهِ لَيْسَ فَقَطْ إلى المَدِينَةِ ، بَلْ وَمِنْ الذَّهَابِ إلى أسواق القرى الأخرى ، لِإِنْعَادَامِ الأَمْنِ وانتشار اللصوص ، وقطاع الطرق ، سواء مِنَ العربان ، أَوْ بعض الفلاحين ، أَوْ الجند ، وَلِكِذَا فَإِنَّ الفلاح أَثَرُ أَنْ يَكُونَ تَبَادُلُ سَلْعِهِ في داخل قَرْيَتِهِ بِقَدَرِ الإِمْكَانِ ، وَهَكَذَا أدى وَلَا رَيْبَ إلى إضعاف عملية التبادل التجاري بصورة كبيرة .



(١) نفسه : ج ٣ (حوادث ١٢١٨ هـ / الموافق ١٨٠٣ م) ، ص ٢٧٠-٢٧١ .

ذَكَرَ مَا كَانَ يَقَعُ فِي هَذِهِ الْأَسْوَاقِ يَقُولُهُ : «وَيَتَرَصَّدُونَ لِمَنْ يَلْهَبُ ، إِلَى الْأَسْوَاقِ ، مِثْلَ سَوَاقِ أَنْبَابِهِ ، فِي يَوْمِ السَّبْتِ لِشَرَاءِ الْجَبِينِ ، وَالزَّيْدِ ، وَالْأَعْتَامِ ، وَالْأَبْقَارِ ، فَيَأْخُذُونَ مَا مَعَهُمْ مِنَ الدَّرَاهِمِ ، ثُمَّ يَذْهَبُونَ إِلَى السُّوقِ ، وَيَنْهَبُونَ ، مَا يَجْلِبُهُ الْفَلَّاحُونَ مِنْ ذَلِكَ لِلْبَيْعِ ، فَاثْتَمَعَ الْفَلَّاحُونَ عَنْ ذَلِكَ ، إِلَّا فِي النَّادِرِ خُفِيَّةٍ ، وَقَدْ وَجَدَهُ ، وَغَلَا السَّمْنُ ، حَتَّى وَصَلَ إِلَى ثَلَاثَةِ أَرْبَعِينَ وَخَمْسِينَ نِصْفَ فَضَّةِ الْعَشْرِ أَوْطَالِ قِبَانِي ، وَأَمَّا التِّينُ ، فَصَارَ أَحْزَمَ مِنَ التَّبَرِّ ، وَيَبِيعُ قَنْطَارُهُ بِأَلْفِ نِصْفِ فَضَّةٍ إِنْ وَجَدَ ، وَحَزَّ وَجُودَ الْحَطَبِ الرُّومِيِّ ، حَتَّى بَلَغَ سَعْرُ الْحَمَلِ ثَلَاثَةَ فَضَّةٍ ، وَكَذَلِكَ غَلَا بَقَايُ الْأَحْطَابِ ، وَبَاقِي الْأُمُورِ الْمُعْدَّةُ لِلْوُقُودِ مِثْلُ : الْبَقْمَةِ ، وَجِلَّةِ الْبِهَائِمِ ، وَحَطَبِ الدَّرَةِ ، وَوَقَّتْ الْأَنْزُودُ لِحَطَفِ ذَلِكَ مِنَ الْفَلَّاحِينَ ، فَكَانُوا يَأْتُونَ بِذَلِكَ فِي أَوَاخِرِ اللَّيْلِ وَقَتِ الْغَفْلَةِ ، وَيَبِيعُونَهُ بِأَعْلَى الْأَثْمَانِ ، وَعَلِمَ الْأَنْزُودُ ذَلِكَ ، فَرَصَدَهُمْ وَخَطَفَهُمْ ، وَوَقَعَ مِنْهُمْ الْقَتْلُ فِي كَثِيرٍ مِنَ النَّاسِ ، حَتَّى فِي بَعْضِهِمُ الْبَعْضُ ، وَغَالِبُهُمْ لَمْ يَصُمْ رَمَضَانَ ، وَكَمْ يَعْرِفُ لَهُمْ دِينٌ يَتَدَيَّنُونَ بِهِ ، وَلَكِنْ مَذْهَبٌ وَلَا طَرِيقَةَ يَمْشُونَ عَلَيْهِ ، إِبَاحِيَّةً يُسَهِّلُ مَا عَلَيْهِمْ قَتْلُ النَّفْسِ ، وَآخِذٌ مَالِ النَّبِيِّ ، وَعَدِمَ الطَّاعَةَ لِكَبِيرِهِمْ وَأَمِيرِهِمْ ، وَهُمْ أَخْبَثُ مِنْهُمْ ، فَقَطَعَ اللَّهُ ذَائِرَ الْجَمِيعِ» .

مِنَ العرض السابق لجوانب إقتصاديات الريف المصرى ، فى القرن الثامن عشر ،  
الزراعية ، والصناعية ، والتجارية يمكن أن نخلص إلى أن هذه الإقتصاديات أحيطت  
بظروف صعبة إلى درجة كبيرة ، فأحاط الإهمال بوسائل إنتاجها وأحاط الظلم والأعباء  
الجسام بمنتجاتها حتى اضطر فى بعض الأحيان إلى الهروب من الميدان ، وكأ شك أن  
اقتصاديات تكون هذه حال وسائل إنتاجها ومنتجاتها ، فى أنها اقتصاديات ضعيفة نتيجة  
لهذه الظروف السيئة التى أحاطت بها . مع ذلك فإننا لا نقتل إطلاقاً من أهمية هذه  
الإقتصاديات على ضعفها ، فقد ثبت لنا أنها مع هذا الضعف كانت تقوم بدورها فى  
سد حاجات أهل الريف والمدينة على السواء ، اللهم إلا فى حالات الكوارث  
الطبيعية ، وفى هذه الأحوال تظهر أهمية هذه الإقتصاديات ، حيث كانت البلاد تهدد  
بالمجاعة ويعم البلاء . وخلاصة القول إن هذه الاقتصاديات ، لعبت دوراً هاماً فى  
حياة الريف خاصة ، والبلاد بعامه ، وأنها كانت فى حاجة إلى تطوير ضخم ، ولكن  
القرن الثامن عشر مضى دون حدوث أى تطوير فى هذا المجال .





## **الباب الخامس**

# **الحياة الدينية والثقافية**

**الفصل التاسع : الحياة الدينية**

**الفصل العاشر : الحياة الثقافية**



## الفصل التاسع

### الحياة الدينية

**تمهيد : ارتباط النشاط الدينى بالأوضاع الاجتماعى والاقتصادية .**

#### **مظاهر الحياة الدينية فى الريف :**

- ١ - الشكل الظاهرى للتدين . ٢ - الطرق الصوفية . ٣ - النذور . ٤ - الموالد .
- ٥ - الأعياد والمواسم الدينية . ٦ - تقويم الحياة الدينية .

\* \* \*

#### **تمهيد :**

شهدت مصر فى العصر العثمانى ، وبخاصة فى القرن الثامن عشر نشاطاً دينياً كبيراً ، وقد كان هذا النشاط فى حقيقة أمره مرتبطاً بالأوضاع الاجتماعية والإقتصادية التى كانت سائدة فى مصر فى ذلك العصر ، ويمكن معالجة هذا الارتباط بين النشاط الدينى ، وهذِهِ الأوضاع فيما يلى :

(أولاً) عند دراسة التركيب الاجتماعى للسكان ، وعلاقاتهم الاجتماعية ، أشرت إلى أَنَّهُ مِنْ بَيْنَ الفئات ، التى كانت تكوّن المجتمع فى ذلك الوقت ، المماليك والأثراك ، وسبقت الإشارة كذلك إلى أَنَّ المماليك ، فى القرن الثامن عشر ، غَدُوا ، هُمْ أصحاب النفوذ ، بَلْ إِنَّ نفوذهم طغى على كل شىء فى مصر حينذاك ، وكان هؤلاء المماليك يشعرون فى قرارة أنفسهم بِأَنَّهُمْ غرباء عن البلاد وأهلها ، مع تعاليمهم آنذاك على سكان البلاد الأصليين ، وَمِنْ هُنَا كان ارتباط النشاط الدينى بالأوضاع

الاجتماعية ، فشعور الممالك بذلك النقص فى أنفسهم ، كان يقابله أن قطاعاً كبيراً من المجتمع ، وبخاصة العربان ، كانوا ينظرون ، إلى هؤلاء الممالك ، بأن آثار الرق لا تزال عالقة بهم ، وأنهم خوارج لا تحب طاعتهم ، وحقيقة ، فقد عانى الأمراء الممالك ، فى القرن الثامن عشر ، كثيراً من تمردات العربان ضد نفوذهم ، وحقيقة فإن تمردات العربان ، كانت سابقة على ذلك القرن ، بل إنها سابقة على الضم العثمانى لمصر ، إلا أنها إزدادات حدة ، فى القرن الثامن عشر ، فلم تذكر المصادر ، أحداث عام من الأعوام إلا وفيه تمردا للعربان ، ضد نفوذ الأمراء الممالك ، كذلك فإن فئة أخرى من فئات المجتمع بدأت تظهر على المسرح منذ منتصف القرن الثامن عشر ، وتأخذ مكانتها فى صنع الأحداث التى تمر بها البلاد ، وأصبحت تنظر إلى الممالك نظرة شبيهة بنظرة العربان إليهم ، ونعنى بهذه الفئة علماء الأهر ، فقد حدث ذات مرة أن صرح أحد أفراد هذه الفئة ، وهو الشيخ على الصعيدى<sup>(١)</sup> ، بهذا الإحساس علانية للامير يوسف بيك الذى كان نائبا فى حكم البلاد عن محمد بيك أبى الذهب بقوله : «لعنك الله ، ولعن اليسرعى الذى جاء بك ، ومن باعك ، ومن اشترك ، ومن جعلك أميرا» .

وهذه النظرة الاجتماعية من بعض فئات الشعب ، إلى الممالك ، فى الوقت الذى إزداد فيه نفوذهم ويريدون أن تكون هذه الفئات راضية عنهم ، مقتنعة بحكمهم ، جعلتهم يسعون جهدهم إلى إقامة المؤسسات الدينية ، وأعمال البر ، لعل هذه الأعمال ترفع من مكانتهم ، فى نظر الشعب ، ومن هنا كذلك كان تقريبهم إلى رجال الدين ، وبخاصة علماء الأهر ، لمعرفةهم بقدر هؤلاء العلماء عند الناس ، كذلك كان حرصهم الشديد على إقامة الشعائر الدينية ، وتعمير المساجد ، والمؤسسات

(١) على الصعيدى : هو على بن مكرم الله الصعيدى العدوى ، ولد بينى على ١١١٢هـ / ١٧٠٠م ، كان فقيراً فى مبدأ اشتغاله بالعلم ، اجتهد فى دروسه حتى أجازه أساتذته ، وأصبح علماً ، وكان شديداً فى نقله للأمراء وذوى النفوذ ، وكان يحرم شرب الدخان فى حضوره حتى على الأمراء ، وكان مريض الجانب عند على بك الكبير ، ومحمد بك أبو الذهب ، وكان أصحاب الحاجات يلعبون إليه ، فيجمع شكوامهم ، وحاجاتهم ، ثم يذهب بها إلى أبى الذهب ، فلا يخالفه فى شيء منها ، وكان يقرأ بأهل بلده ، يرسل لهم الصلوات والأكسية ، ووصفه الجبرتي بأنه «شيخ الإسلام» . توفى ١٠ رجب ١١٨٩هـ / ٦ سبتمبر ١٧٧٥م .

• الجبرتي ، عبد الرحمن بن حسن : عجائب الآثار ، ج١ ، حوادث ١١٨٩هـ / ١٧٧٥م ، ص ٤١٤-٤١٦ .



الدينية ، وتسابق الكثيرون منهم في هذا المجال ، لعل هذه الأعمال الخيرية تنسى الشعب التفكير في أصلهم ، وطريقة وصولهم إلى الحكم .

وفي هذه الحقيقة يكمن التفسير ، لكثرة ما سجلته «دفاتر الرزق» من الأوقاف ، التي أرسدها أفراد من الممالك على إقامة الشعائر الدينية في كثير من القرى ، وقراءة «ما تيسر من القرآن العظيم في أي مكان تيسر . . وإهداء ثواب ذلك للحضرة الشريفة والآل والأصحاب والأئمة وكافة أهل التوحيد والصالحين» . وإنشائهم لكثير من المساجد ، والكتاتيب ، والأسبلة وقد أصبحت هذه الأعمال تمثل ظاهرة عامة لدى كثير من الأمراء الممالك<sup>(١)</sup> ، يكفي أن نذكر أشهر هؤلاء الأمراء في هذا المجال ، رضوان كئخدا الجلفى ١١٦٨هـ / ١٧٥٤م ، وعلى بك الكبير ١١٧٨هـ / ١٧٦٤م ، ومحمد بك أبو الذهب ١١٨٩هـ / ١٧٧٥م ، وعبد الرحمن كئخدا ١١٩٠هـ / ١٧٧٦م<sup>(٢)</sup> .

\* \* \*

وقد جارى بعض الباشوات الأتراك ، الأمراء الممالك ، في هذا السبيل ، فقد أوقف أحد الباشوات سبع بلاد اشتراها من «المحاليل» في إقليم البحيرة على تكية . وأوقف بيرام باشا والى مصر (١٠٣٥ - ١٠٣٨هـ / ١٦٢٦ - ١٦٢٨م) ، خمس جزائر اشتراها - من طرح النيل - من الروزنامة ، وأوقفها على مسجد وكتاب ، وتكية الكلشنية ، وتكية المولوية . وفي كثير من الأحيان كما هو واضح من «دفاتر الرزق» التي سجلت هذه الأوقاف ، كانت هذه الرزق تثير كثيرا من المشاكل المعقدة بين أصحاب حق الإنتفاع بها ، والملتزمين ، أو بينهم وبين الفلاحين الذين كانوا يستأجرون هذه الرزق<sup>(٣)</sup> .

(١) دار المحفوظات العمومية : مخزن (١) ، عين (٦١) دفاتر الرزق الاحباسية ، ٤٦١٧ ، ٤٦١٩ ، ٤٦٢٤ ، ٤٦٢٦ .

(٢) الجبوتى ، عبد الرحمن بن حسن : عجائب الآثار ، ج١ ، ص ٢٠٦ - ٢٠٧ ، ٣٨٠ - ٣٨٣ ، ج٢ ، ص ٥ - ٨ .

(٣) دار المحفوظات العمومية : مخزن (١) ، عين (٦١) دفاتر الرزق ، دفتر رقم ٤٦٢٤ .

- يذكر الجبوتى : أن الأمير رضوان كئخدا ، كان مولعا بحياة التعميم والترف ، والحلافة ، وإنشاء القصور الفاخرة ، وبياهر بالمعاصى والراح ، والوجوه للملاح ، ومع ذلك فإنه كان يذل الكثير على وجوه الخير ، وإقامة المؤسسات الدينية ، حتى ألف الشيخ عبد الله الأكاوى كتابا فى مدحه سماه «الفوائح الجنانية فى المنافع الرضوانية» ، وهو نموذج للفكرة التى نشير إليها .

- الجبوتى ، عبد الرحمن بن حسن ، عجائب الآثار ، ج١ (حوادث ١١٦٨هـ / ١٧٥٤م) ص ٢٠٦ - ٢٠٧ .

ولاشك أن الأوضاع الإجتماعية ، كانت تلعب دوراً بارزاً ، فى هذه الظاهرة ، فالأمير المملوكى يقوم بهذه الأعمال الخيرية والدينية ، رغم ما كان يرتكبه من أعمال ربمّا خالف قواعد الدين فى كثير من الأحيان ، ولكنه يقوم بهذا النوع من الأعمال الدينية والخيرية ، لِكَيْ يضى على نفسه هالة طيبة ، أمام الناس ، لعل ذلك ينسبهم التفكير فى وضعه الاجتماعى .

كذلك يمكن أن يضاف إلى هذا الجانب من إرتباط النشاط الدينى بالأوضاع الاجتماعية ، ما قام به كثير من الملتزمين ، فى قرى مصر ، فرغم تعسف هؤلاء الملتزمين ، مع الفلاحين ، فإنهم لجأوا فى كثير من الأحيان ، إلى وقف أجزاء من أراضى أوسيعهم ، على أعمال خيرية ودينية ، إخفاء لظلمهم الواقع على الفلاحين ، وظهورهم بمظهر الصلاح والتقوى<sup>(١)</sup> .

وهكذا أفادت الأوضاع الاجتماعية ، الحياة الدينية ، بما أبررته من نشاطه فى إنشاء ، المؤسسات الدينية ، والأوقاف الكثيرة ، التى خصص ريعها للاتفاق على هذه المؤسسات وأوجه الأنشطة الدينية الأخرى .



(ثانياً) أما عن ارتباط النشاط الدينى فى الريف ، بالأوضاع الإقتصادية ، التى أصبح يعيشها الفلاح ، فقد سبقت الإشارة عند دراسة الأعباء المالية ، التى كان يتحملها الفلاح ، كيف أنه أصبح يعيش حالة إقتصادية سيئة للغاية ، وأنه أصبح يعانى كثيرا من آلام الفاقة والفقر ، وكم يعد يجد متنفساً له من هذه الأعباء الملقاة على عاتقه ، إلا فى تقربه إلى الله ، ومن طبيعة الفقر ، أن يجعل أهله أشد تمسكاً بالإيمان بالله ، والإعتقاد فى رحمته ، عله يفرج كربتهم ويقضى حاجتهم<sup>(٢)</sup> ، وإذا أضفنا إلى ذلك أن الظلم الذى كان واقعاً على الفلاحين ، واستثثار غيرهم بخيرات بلادهم ، ولد فى نفوسهم ضعفاً دفعهم إلى الزهد فى الحياة الدنيا ، وكم يعد موقفهم

(١) دار المحفوظات العمومية : مخزن (١) ، عين (٦١) دفاتر الرق ، دفتر رقم ٤٦١٧ ، ٤٦١٩ .

(٢) الطويل ، توفيق : «التصوف فى مصر إبان العصر العثمانى» ، ص ١٦١ .

من أجهزة الإدارة مَهْمًا بلغ ظلمها ، يتعدى اغتيابها وتركها إلى الله العادل المنتقم الجبار ، وَمِنْ هُنَا كان ازدياد النشاط الدينى ، والإعتقاد فى القضاء والقدر وعدم الحزن على ما فات ، وأصبح الفلاح يعتد أن سوء حاله الإقتصادية هَذِهِ إِن هِىَ فى حقيقة أمرها ليست سوى إرادة الله التى يريدنا لهُ وَكَذَا فَإِنَّهُ لَمْ يجد أمامه مِنْ سبيل لعلاج حالته هَذِهِ سوى الإكتثار مِنَ التردد على المسجد ، أو دخوله فى زمرة إحدى الطرق الصوفية لعل فى ذلك مَا يرضى الله عنه . ويسر لهُ حاله ، فالأوضاع الإقتصادية كانت ولاشك تلعب دورها البارز فى النشاط الدينى الذى ساد ذلك العصر ، وقد وجدت الطرق الصوفية عن طريق سوء هَذِهِ الأوضاع سبيلها فى النفاذ فى قلوب الفلاحين وفرض سيطرتها عليهم ، كذلك أوقعت هَذِهِ الأوضاع الإقتصادية السيئة الفلاحين تحت طائلة كثير مِنَ الدجالين والمشعوذين كَمَا سنرى ذلك فى حينه .

هَكَذَا يمكن مِنَ العرض السابق ، الحكم بأنَّ النشاط الذى ساد الحياة الدينية فى الريف إرتبط أشد الإرتباط بالأوضاع الاجتماعية والإقتصادية ، التى كانت تحيط بِهِ ، وتقلق حياته ، وَكَذَا فَإِنَّ الشكّل الظاهرى للتدين فى ذلك الوقت ، كان أقوى وأبرز مِنَ الفهم الصحيح لتعاليم الدين السليمة .



### مظاهر الحياة الدينية فى الريف :

(أولاً) الواقع أَنَّهُ بناء على إشارات المصادر المعاصرة ، يمكن الحكم ، بأنَّ الشكّل الظاهرى للتدين بين أبناء الريف ، فى ذلك العصر ، كان أقوى من حقيقة فهمهم وتطبيقهم للتعاليم الدينية الصحيحة ، فَهُم تبعاً لإشارات هَذِهِ المصادر ، إِذَا اجتمعوا فى المسجد وقت الصلاة اتخذوا مِنْ هَذَا الاجتماع ، موعداً لمناقشة حساباتهم . والأموال المقررة عليهم ، وموعد تسديد هَذِهِ الأموال ، فالواحد مِنْهُمْ دائم السؤال عن حلول ميعاد «مال السلطان» ، و «وجبة الكاشف» ، وغيرها مِنَ العادات ، التى كانت مفروضة عليهم ، وربما شغلتهم مناقشة هَذِهِ الأمور فى اجتماعهم فى المسجد فترة طويلة ، وقد تؤدى بِهِم فى كثير مِنَ الأحيان إلى تأخير موعد الصلاة .

وكان فقيه المسجد كثيراً ما يربط لهُم بين أمور الدين ، والمظالم الواقعة عليهم ، ويحثهم على الصبر عليها ، ويدلى لهُم ، فى كثير من الأحيان ، ببعض الأحاديث ، التى كانت فى غالبها مكنوزة ، لتفسير أوضاعهم ، ومحاولة إقناعهم بالصبر ، على هذه الشدائد ، بَلْ إِنَّ بعض الفقهاء ، تبعاً لإشارات المصادر المعاصرة ، كان يغالى فى هذا المجال لإرضاء أجهزة الإدارة ، وأصحاب السلطان فيحث الفلاحين على تقبل كثير من المظالم ، التى كانت سائدة باعتبارها جزءاً من مهام الحاكم الذى تجب طاعته ، حتى أصبح شائعاً لدى معظم خطباء الريف ، أن يحثوا الفلاحين فى خطبة يوم الجمعة ، على الإهتمام بزراعة الأوسية ، وواجبات رجال الإدارة ، كى لا يتعرضوا للعقاب من جانب الكاشف وأتباعه ، كما يحثونهم على القيام بأعباء العونة ، لأنها أصبحت على حد تعبير هؤلاء الخطباء جزءاً ، من حقوق أولى الأمر على الرعية<sup>(١)</sup> ، ولَمْ يكن أمام المصلين من الفلاحين ، من سبيل سوى أن يؤمنوا على قول هؤلاء الخطباء .

ومن هنا تحول المسجد عند الفلاحين إلى مكان ، يقضون فيه بعض الوقت فى «حساب الزرع والقلع»<sup>(٢)</sup> والتحقق من ميعاد ما عليهم من واجبات ، نحو أجهزة الإدارة أكثر من كونه مكاناً للعبادة .



(ثانياً) من العوامل التى أثرت ، فى الحياة الدينية فى الريف المصرى ، فى القرن الثامن عشر ، تداخل كثير من مظاهر السلوك السحرى ، والخزعبلات ، فى العقائد الدينية ، بعد أن أضفى القائلون عليها صبغة دينية ، واتخذوا منها وسيلة للتحايل على عقول الفلاحين حتى أصبح الإعتقاد فى الأحجية والتمائم ، والإيمان بالكرامات ، وغير ذلك من البدع ، التى كان ينشرها بعض المشعوذين والدجالين ، الذين انتشروا فى كثير من القرى ، وأصبحوا يمثلون فى نظر أهل الريف ، الفئة المتدنية ، أصبح الإعتقاد فى هذه الأمور ، مظهراً بارزاً من مظاهر الحياة الدنية فى الريف<sup>(٣)</sup> .

(١) الشربى ، يوسف : المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٣٥ .

(٢) نفسه : ج ١ ، ص ٣٥ .

(٣) غيث ، محمد عاطف : «علم الاجتماع القروى» ، ص ٣٠٢ - ٣٠٣ .

وقد وجد القائمون على نشر هذه الأمور ، من المشعوذين والمنجمين ، ومدعى الطب ، وغيرها سبيلا ميسراً ، لنشر أكاذيبهم ، ودجلهم بين أهل الريف<sup>(١)</sup> ، مدعين قدرتهم ، على تفسير أحوال الفلاحين ، لإطلاعهم على الغيب ، وانكشاف أسرارهم لهم ، على حد تعبيرهم للفلاحين ، ونظراً لسوء الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي كان يعيش فيها الفلاحون ، فإنهم صدقوا أكاذيب هؤلاء الدجالين ، والتفوا حولهم ، فاستغل هؤلاء الدجالون اعتقاد الناس فيهم ، وفرضوا نفوذهم على الفلاحين ، واتخذ كل منهم لنفسه منطقة نفوذ ، ينشر فيها دعواه الباطلة ، ولشدة اعتقاد البسطاء من أهل الريف فيهم ، إزدادت ثقتهم في أنفسهم واعتقدوا أن ما يقولونه ، صدق لأريف فيه ، وحاولوا أن يوسعوا من مناطق نفوذهم ، بل إن الأمر وصل بأحدهم ويدعى العليبي أن أراد أن يدخل القاهرة في دائرة نفوذه ، فجاء إليها ، لينشر أكاذيبه فيها وكان من قبل قد بدأ ينشر دجله ، في قرى الريف ، في منطقة الفيوم ، فأغراه اعتقاد الفلاحين فيه ، على المجيء إلى القاهرة في أواخر ١١١٠ هـ / ١٦٩٩ م ، وأقام بأحد مقاهيها وبدأ في نشر ريفه ودجله ، فصدقه كثير من العوام ، واعتقدوا فيه الولاية واقبلت عليه الناس من كل جهة ، واختلط النساء بالرجال ، وكان يحصل بسببه مفاصد عظيمة<sup>(٢)</sup> .

(١) أبو ريه ، محمود : «حياة القرى» ، ص ٣١ - ٣٩ .

(٢) الجبرتي ، عبد الرحمن بن حسن : «عجائب الآثار» ، ج١ (حوادث ١١١٠ هـ / ١٦٩٩ م) ص ٢٨ - ٢٩ ،

حيث ذكر تسجيل شاعر مصر الشيخ حسن الحجازي لهذه الواقعة بقوله :

جاءَ دَجَّالٌ بِمِصْرَ	وَدَّعَى مَا يَدَّعِيهِ
فَرَعَ النَّاسُ إِلَيْهِ	مِنْ وَصِيحٍ وَوَجِيهِ
وَعَلَيْهِ قَدْ أَكْبَرُوا	يُرْتَجُونَ الْخَيْرَ فِيهِ
وَلَمْ يَدُلِّي صَرِيحَ	لِيَرَى مَا يَحْتَرِيهِ
فَرَى فِيهِ تَمَكُّسًا	خَاطِبَ مَنْ يَسْمَى إِلَيْهِ
جَاءَهُ أَهْلُ نِفَاقٍ	وَقَفُوا مَعًا يَلِكِيهِ
عَقَدُوا مَجْلِسَ ذِكْرِ	يُنَمُّوْنَ رَقَصَ وَتَرِيهِ
وَبَيَّاعَ وَصَيَّاحَ	وَصَرَاحَ كَالْحَيِّهِ
وَنِسَاءَ مَعَ رَجَالِ	جَالِسَاتٍ بِالْبَيْهِ
طَوَّلُ لَيْلٍ وَنَهَارِ	أَجَلٍ فَقُتِلَتْ فِيهِ
سَلَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ	بَعْدَ مَلَأَ حَاكِمِيهِ
فَقَتَلُوهُ مَعَ ثَلَاثِ	يَحْكُمُ صَالَتِيهِ
وَكَفَى اللَّهُ الْبَرَايَا	شَرَّ مَعَ تَائِيهِ

وقد حفظت لنا المصادر المعاصرة ، كثيراً من تراجم هؤلاء الدجالين ، الذين حازوا علي شهرة كبيرة عن طريق دجلهم ، وإدعائهم المعرفة بكثير من حقائق الغيب ، وقيامهم بأعمال الشعوذة على أنها جزء من الدين مثل الشيخ صادومة السمنودي ، الذى حاز علي شهرة كبيرة فى الروحانيات وإدعائه تحريك الجمادات ، ومخاطبته للجن ، وإظهارهم لمن يريد أن يراهم ، حتى أصبح للناس فى شأنه إختلاف . وكذلك الشيخ سليمان البنهاوى الذى أقام زمناً ، فى كوخ فى المزارع «واعتمد فيه الناس الولاية والسلوك والجذب ، فاجتمع إليه الكثير من أهل القرى وأكثرهم من الأحداث ، ونصبوا له خيمة ، وكثر جمعه ، وأقبلت عليه أهالى القرى بالنذور والهدايا ، وصار يكتب إلى النواحي أوراقاً يستدعى منهم القمح والدقيق ، ويرسلها مع المريدين ، يقول فيها : الذى نُعَلِّمُ بِهِ أهل القرية الفلانية حال وصول الورقة إليكم تدفعوا لحاملها خمسة أرادب قمح ، أو أقل ، أو أكثر يرسم طعام الفقراء ، وكراء طريق المعين ثلاثون رغيفاً أو نحو ذلك ، فلا يتأخرون عن إرسال المطلوب فى الحال» .

ويذكر الجبرتي عن فسق هذا المدعى كذلك أنه ، «اجتمع لديه من المردان نحو المائة وستين أمرداً وغالبهم أولاد مشايخ البلاد ، وكان إذا بلغه أن بالبلد الفلانية غلاماً وسيم الصورة ، أرسل يطلبه فيحضره إليه فى الحال ، وكو كان ابن عظيم البلدة حتى صاروا يأتون إليه من غير طلب . . . وهذا من جنس المردان ، وكذلك ذوو اللحى هم كثيرون أيضاً ، وعمل المردان عقوداً من الخرز الملون فى أعناقهم ولبعضهم أقراطاً ، فى أذانهم»<sup>(١)</sup> .

ومع أن مصير غالب هؤلاء الدجالين ، كان القتل والإلقاء بهم فى ماء النيل علي أيدى الجند ، مع ذلك ، فإن أعمالهم هذه تركت بصماتها الواضحة على الحياة الدينية فى الريف ، وصبغتها بكثير من الخرافات ، والأوهام ، أدت إلى الإعتقاد فى كثير من البدع على أنها جزء من المعتقدات الدينية .

(١) الجبرتي ، عبد الرحمن بن حسن : «عجائب الآثار» ، ج١ (حوادث ١١٩١هـ / ١٧٧٧م) ص ٩ - ١٥ ، ج٤ (حوادث جمادى الثانية ١٢٢٢هـ / أغسطس ١٨٠٧م) ص ١٦٣ .

والى جانب هؤلاء الدجالين ، وتأثيرهم على الحياة الدينية ، فى الريف ، تطالعنا فئة أخرى نعلم من المصادر المعاصرة ، أنَّها أساءت إلى الحياة الدينية ، أكثر مما أدت إليها من نفع ونعنى بهذه الفئة فقهاء الريف ، الذين كانوا من أبناء القرية ذاتها فى معظم الأحيان ، فقد استغل هؤلاء الفقهاء جهل أبناء قريتهم وسوء أوضاعهم ، واتخذوا لهم من هذه الأحوال ، فرصة يستغلونها ، لنفع أنفسهم ، فادعوا قدرتهم على تطبيب الأمراض بوسائلهم الخاصة عن طريق إتصالهم بالأرواح ، ومعرفة أسباب هذه الأمراض وعلاجها عن طريق كتابة الحجب والتائم ، وكذا فإنَّ الفلاحين أصبح لهم كبير إعتقاد فى هؤلاء الفقهاء ، وكانوا يسارعون إلى هؤلاء الفقهاء إذا ألمَّ بهم عارض من مرض ، فكان الفقيه من هؤلاء يطلب من الفلاح ، أن يأتي له بشيء مما يتصل بجسمه من ملابس أو مناديل ، أو طواقى ، وكان يطلق على هذا الشيء إسم «الآثر» ليستطيع عن طريقه على حد دعواه معرفة أسباب المرض ، والعمل على وضع العلاج المناسب لهذا المرض ، وبعد أن يؤتى له بما طلب ، يقوم بكتابة التائم ، والتي كثيراً ما كانت كتابتها تتجاوز رسم خطوط متعرجة ذات اليمين ، وذات الشمال ، ثم وضع هذه التائم ، فى أغلفة من القماش أو غيره ، ثم يأمر أهل المريض بتبخيره ببعض الحبوب ، مثل الكمون والشيخ مدعيًا ، أن تابعه أوحى له بأن هذا العمل يبعد الشر عن المريض ، ويزيل عنه دواعى المرض ، فإذا لم تأت هذه التيممة بالفائدة المرجوة منها ، كان أهل المريض يعادون هذا الفقيه مرة ثانية بل وثالثة<sup>(١)</sup> .

وفى كل مرة يرجونه ، أن يكتب لهم مافيه الشفاء لمريضهم ، فكان يقوم بدوره بكتابة تائم أخرى ، لم يزد فيها عن أن يغير صورة رسوماته فى كل مرة ، إيهامًا لأهل المريض بأنه قام بعمل جديد ، يستحق عليه الأجر نظير عنايته ، واتصاله بتابعه ، الذى لا يبد من إرضائه فى كل مرة<sup>(٢)</sup> .

وقد تعدى إدعاء هؤلاء المتفقهين علاج البشر إلى علاج الماشية عن طريق هذا

(١) أحمد ، على فؤاد : «علم الاجتماع الريفي» ، ص ٥٤ .

(٢) أبو رية ، محمود : المرجع السابق ، ص ٣٣ - ٣٤ .

الأسلوب ، فهم يدركون تماماً أهمية الماشية فى حياة الفلاح . وفى ذلك العهد كثيراً ما كانت الأوبئة تلم بالحيوانات ، وقد ذكرت المصادر الكثير عن هذه الأوبئة ، وكذلك فإنَّ الفلاحين لجأوا إلى هؤلاء الفقهاء ، كى يكتبوا لهم التماسات والأحجبة ، التى تقى حيواناتهم وتحفظها من شر الأمراض . بل وصل الأمر بالفلاحين إلى حد أنه إذا قل لبن الماشية فى ضرعها لسوء غذائها ، أو لعوامل أخرى ، كان الفلاح يسرع إلى الفقيه أن يكتب له ما يقىها شر الحسد ، فكان ذلك يقوم بكتابة ما طلب منه ، وكان يتبع كثيراً من الأساليب ، كى يتقن حيله على الفلاحين<sup>(١)</sup> ، وهكذا تضافت أعمال هذه الفئة مع أعمال الدجالين والمشعوذين على تشويه الحياة الدينية فى الريف المصرى فى القرن الثامن عشر ، وأوقعوا الفلاحين تحت طائلة نفوذهم ، وفرضوا لأنفسهم الفرد ، مثلهم ، مثل أجهزة الإدارة ، بل إنَّ هؤلاء الدجالين والمشعوذين والفقهاء كانوا أكثر خطورة على الحياة فى الريف بما رسبوه عن طريق ريفهم من تعاليم رائفة ادعوا أنها من صميم تعاليم الدين ، فأمن بها الفلاحون ، واعتنقوها ، وأصبح من العسير إقلاعهم عنها ، بل كان من مضارها أن رسبت فى نفوس الفلاحين الخنوع والإستسلام ، وكانت هذه آفة من آفات المجتمع الريفى فى ذلك العهد .

\* \* \*

(ثالثاً) ظاهرة أخرى تميزت بها الحياة الدينية فى الريف المصرى ، فى القرن الثامن عشر ، هى ظاهرة انتشار التصوف ، واتساع نطاقه بين أهل الريف ، وقد ارتبط اتساع هذه الظاهرة بالظروف الإقتصادية السيئة التى أحاطت بأهل الريف ، وكثرة المجاعات ، وانتشار الأوبئة بين فترة وأخرى ، وكثرة الأعباء المالية الملقاة على عاتق الفلاحين حتى أصبحت حالة الفقر هى الغالبة عليهم ، وكذلك فإنَّ دعوة الصوفية صادفت استجابة قوية بين الفلاحين ، وازداد عدد المريدين منهم والذين أطلقوا على أنفسهم إسم «الفقراء» إمعاناً فى لصق صفة الزهد بهم<sup>(٢)</sup> .

(١) نفسه : ص ٣٣ - ٣٤ .

(٢) عاشور ، سعيد عبد الفتاح : عصر دولة المماليك البحرية ، ص ١٨٧ .



عامل آخر ساعد على إنتشار الطرق الصوفية فى الريف ، وهو ارتباط هذه الطرق بأسماء بعض الأولياء الذين يعتقدون فيهم ، وفى صلاحهم مثل الطريقة الأحمدية ، نسبة إلى السيد أحمد البدوى ، والطريقة الرفاعية ، نسبة إلى أبى العباس أحمد المعروف بابن الرفاعى ، والقادرية نسبة إلى عبد القادر الجيلانى ، وهكذا ، وكان لكل طريقة شعارها ، فالطريقة الأحمدية شعارها اللون الأحمر ، والطريقة الرفاعية شعارها اللون الأسود<sup>(١)</sup> . وكان لكل طريقة وردها الذى أنشأه شيخها ، ويحرص أتباعها على ترديده جماعة فى الأوقات التى يحددها شيخ الطريقة ، وقد أصبح لكل طريقة نظام معين فى ذكرها يسير عليه أتباعها لا يخالفونه أبداً ، وقد بلغ عدد هذه الطرق فى مصر العثمانية نحو الثمانين فرقة ، كان لكل منها معسكرات قائمة فى القرى والأقاليم ، واستبد نفوذها بهوى الألف من الأتباع والمريدين<sup>(٢)</sup> .

وكانت ظاهرة انتشار الطرق الصوفية ، قد ازدادت فى مصر ، قبل الفتح العثمانى ، بصورة كبيرة ، وبخاصة فى أواخر العصر المملوكى ، وكانت عوامل الفساد ، قد بدأت تنفلد إلى جوهر تعاليم هذه الطرق ، وبدأ أتباعها ، يتعدون عن نظمها وآدابها ، التى عرفت بها مما أثار إستنكار المعاصرين . فلكما كان العصر العثمانى ، ازداد مدعو التصوف ، بصورة ملفتة للنظر ، واستغل هؤلاء جهل أهل الريف ، وما كانوا عليه من خلط بين مظاهر سلوك الشعوذة وأمور الدين ، واستغل هؤلاء المدعون حال أهل الريف هذه ، واستحوذوا على عقول البسطاء منهم ،

(١) ابن خلكان : «وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان» ، ج ١ ، ص ٣٤ .

(٢) الطويل ، توفيق : المرجع السابق ، ص ٩٠ .

وذكر : فى ص ٧٥ ، أن أشهر الطرق فى مصر العثمانية :

«الرفاعية ، القادرية ، الأحمدية ، البرهانية ، الشاذلية ، السهروردية ، النقشبندية ، الحسينية ، السوفانية ، الكشيرية ، اللدنية ، الفردوسية ، الخلوتية ، الهمدانية ، الطيغورية ، الشطارية ، الحضرية ، العزيزية ، السعدية ، المصافحة ، الطيلسان ، الرداء ، المتزر ، أرغاء العذبة ، على أن هناك طرقاً أخرى أخفها ، وسجلت دفاتر الرق أوقافاً عليها ، كما ذكرها الجبرتي مثل : المولوية ، والكلشية ، أنظر بخصوص هذه الطرق :

دار للخطوط المعمومة : مخزن (١) ، تركى ، عين (٦٦١) دفتر أحياسى رقم ٤٦٣٩ .

● الجبرتي ، عبد الرحمن بن حسن : «صجائب الأثار» ، ج ١ ، ومواضع متفرقة من أجزاء الكتاب .

وسخروهم لخدمة أغراضهم الخاصة ، وأنه يمكنهم أن يأنخلوا بذلك ترخيصاً من مشيخة الطرق الصوفية ، وبذلك يصلون إلى المرتبة العليا ، وترك المضللون من أهل الريف أعمالهم واتساقوا وراء هؤلاء المدعين .

حقيقة فإن هؤلاء المتصوفة تبعاً لإشارات المصادر المعاصرة ، كانوا في واقع أمرهم جهلاء بأمور دينهم ، وليس لهم معرفة بالعقائد الدينية السليمة ، فجلهم لا يجيد سوى ارتداء رى الصوفية على حد تعبير الشعراني<sup>(١)</sup> ، وشاعت على السنة هؤلاء المدعين إجابات توحى للناس ، بأنه ليس من حقهم مناقشة أمورهم ، وأصبحوا يجيئون على كل سؤال يوجه إليهم بقولهم «دع الخلق للخلق ، ولا تعترض على شيء»<sup>(٢)</sup> .

ونتيجة لإنتشار الطرق الصوفية المختلفة ، بصورة واسعة شملت أرجاء البلاد ، إنتشرت البيوت الخاصة بهذه الطرق ، والتي أطلق على كل منهم إسم «خانقاه» ، أو «زاوية» ، وكان لكل «زاوية» ، أو «خانقاه» ، شيخها ، وعدد من المريدين مع شيوخهم في رحاب هذه الرؤيا ، مدعين إنقطاعهم لعبادة الله في زواياهم ، التي طالما ارتكبوا فيها كثيراً من أمور الفسق . واتخذ بعض الصوفية ، من بعض القوى مراكز لنشاطهم ، وعينوا لهم نقيباً في القرى المجاورة ، وكانوا يمارسون نشاطهم عن طريقة حلقات الذكر التي يعقدونها ، ويمارسون فيها إلى جانب ذكر الله حسب طريقتهم ، كثيراً من الألعاب البهلوانية ، والضرب بالأسياخ والدبابيس ، إظهار لقدرتهم على تحمل الآلام ، وأن صاحب الطريقة من ورائهم يحميهم من كل شر<sup>(٣)</sup> ، وكانت هذه الأعمال لها تأثيرها الكبير على عقول الفلاحين .

وقد تمكن هؤلاء الصوفية عن طريق هذا السبيل ، وعن طريق الأوقاف التي أوقفها بعض أتباع هذه الطرق ، على «الخانقاوات» ، و«الزوايا» من جمع الثروات الطائلة ، والنفوذ الواسع ، إذ كانوا يعيشون مع أسرهم ، من فيض الأوقاف التي تحبس عليهم ، والأرزاق التي تجري من أجلهم ، وكانت هذه العطايا من الكثرة

(١) الشعراني ، عبد الوهاب : «قواعد الصوفية» ، ص ١٧٦ .

(٢) شعلان ، إبراهيم أحمد : «الشعب المصري في أمثاله العامة» ، ص ١٥٥ - ١٥٨ .

(٣) أبو ربه ، محمود : المرجع السابق ، ص ٤٥ - ٥١ .

بحيث أحالت زهدهم رخاء ونقشفهم ترقًا ، وزادت حياة الأتباع من الفلاحين حرمانًا بالقياس إلى النعيم الذى عاش فيه هؤلاء الصوفية<sup>(١)</sup> . ولم يقف بهم الأمر عند هذا الحد بل إنهم فرضوا لأنفسهم على الفلاحين المتممين إلى طرقتهم عادات وإتاوات يأخذونها منهم ، متى حلوا عليهم<sup>(٢)</sup> ، بل زادوا فى ذلك بأن خولوا لأنفسهم ، أخذ أموال الناس بالباطل ، فى مناطق نفوذهم كما كان يفعل أتباع الطريقة الأحمدية فى الغربية ، قائلين : إن الغربية بلاد السيد البدوى ، ونحن من فقرائه ، فكل ما نأخذه حلال لنا ، بل إن أتباع هذه الطريقة اشتبهوا بإرتكاب الفحشاء مع النساء اللاتى يأخذن العهد عليهم . كما كان يرتكب أتباع الطرق الأخرى الفحشاء مع الغلمان<sup>(٣)</sup> ، على كل فإن المصادر تؤكد فساد الطرق الصوفية فى القرن الثامن عشر ، وابتعادها عن مبادئ التصوف الحقيقية ، وأنها أساءت إلى الحياة الدينية فى الريف أكثر مما أدت إليها ، وقد سجل صاحب هز القحوف ، صورة واضحة لنفوذ المتصوفة على الفلاحين ، وفرضهم العادات على أهل الريف ، وأوضح إغراق هؤلاء المتصوفة فى الجهل بأمور الدين وفسقهم ، يحسن أن نذكر ما قاله لتوضيح هذه الحقيقة :

وَالنَّطُّ وَالصَّرِيخُ وَالتَّصْفِيقُ  
وَذَا الْمَوْلِدُ بِدَايَتِي وَعَبْدِي  
غَيْبُ مُصَلَّى مَغْرِبٍ أَوْ ظَهْرِ  
وَمَنْ رَأَهُ قَالَ ذَا دُرُوبِ شَيْءِ  
مَنْ خَلْفَهُ تَلَقَّاءُ حَقًّا لَا يَدَا  
وَبِاللَّسَانِ بَيْنَهُمْ يُنَادِشُ  
ثُمَّ يَقُومُوا كُلُّهُمْ صَفُوفًا  
عَنْ أُولَيَا جَاءَتْ مِنْ أَرْضِ الْمُصِيلِ  
عَلَى النَّجَاتِ مَا عَلَيْهِ مِنْ قَرْضِ

فَقَبْرُهُمْ شِعَارُهُ الْأَبْرِيقُ  
وَذَا مَرِيدِي ، وَمَرِيدُ جَدِّي  
يَسِيرُ طَوْلَ اللَّيْلِ خَلْفَ ظَهْرِي  
إِلَّا بِأَذْنِي ، أَوْ بِدَا تَشْوِيشُهُ  
وَعِنْدَمَا يَأْتِي بِهِ الْمَوَالِدَا  
وَيَدْخُلُ الْجَمْعَ بِهِ يُدْرُوشُ  
فَضِيْزَعُوا وَيَضْرِبُوا الْكَفُوفَا  
ثُمَّ يَقُولُوا أَخْبِرِ الشَّيْخَ الْوَكِي  
هَذَا يَجِي بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ

(١) الطويل ، توفيق : المرجع السابق ، ص ٥٦ .

(٢) الشرينى ، يوسف : المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٨٦ .

(٣) الطويل ، توفيق : المرجع السابق ، ص ١١٠ - ١١٤ .

وَأَنْ تَسْلُهُ حَالَكِ الطَّرِيقِ  
وَهَزَّ وَسَطِي ، ثُمَّ طَرَقُ يَدِي  
إِنْ قَدَمُ الْمَاجُورُ أَحْطُ كَفِّي  
وَالدَّرَاوِشِ ، يَجْنِبُ الشُّطِ  
وَأَنْزَلُ عَلَى مَنْ لِي عَلَيْهِ سَيَادَةٌ  
وَهَاتُ لِي الْفَرْخَا مَعَ الْعَلِيَّةِ  
وَمَذْهَبِي يَا سَعْدُ يَا حَرَامَ  
أَخَذْتُ عَنْ شَيْخِي بِهَذَا الْفِعْلِ

يَقُولُ مَا نَعْرِفُ سِوَى الْأَبْرِيقِ  
وَمِيلَانُ لِبَدْنِي وَشَدِّي  
وَأَطْلَعُ بِلَقْمَةٍ مِثْلَ دُورِ الْحَفِّ  
أَمْشُ وَأَبْرِيقِي تَحْتَ إِيطِي  
أَقُلُّ لَهُ السَّيْنَةَ وَهَاتِ الْعَادَةَ  
وَلَيْسَ يَعْرِفُ غَيْرَ ذِي الطَّرِيقَةِ  
وَلَا أَقُلُّ بِأَنَّ ذَا حَرَامَ  
فَهُوَ حَقِيقِي مُشَبَّهُ بِالْعِجْلِ<sup>(١)</sup>

ويذكر كذلك أنه سمع بعض الملحدين من الدراويش المحلقين لحاهم . يقول كلاماً يخالف الكتاب والسنة ، وهو أَنَّ البعث والنشور ، والجنة والنار لا حقيقة لهما ، وَأَنَّ الشخص جنته وناره وحسابه في نفسه ، وَأَنَّ الدنيا لا تفنى ولا تزول ، وَإِنَّمَا هِيَ شَمْسٌ تَطْلُعُ ، وَقَمَرٌ يَغِيبُ ، وينشد قول أبي العلاء المعري .

أَتَى عَيْسَى فَأَبْطَلَ شَرْعَ مُوسَى  
وَقَالُوا لَا نَبِيَّ بَعْدَ هَذَا  
فَإِنْ قُلْتَ الْمَحَالَّ رَفَعْتُ صَوْتِي  
وَجَاءَ مُحَمَّدٌ بِصَلَاةِ خَمْسٍ  
فَضَّلَ الْقَوْمُ بَيْنَ عَدُوٍّ وَأَمْسٍ  
وَإِنْ قُلْتَ الصَّيْحَ دَخَلْتُ رَمْسِي

ثُمَّ يَقُولُ إِنَّ الشَّخْصَ ، إِذَا خَرَجَتْ رُوحُهُ ، وَمَاتَ دَخَلَتْ فِي جَسَدٍ مِنَ الْأَجْسَادِ فِي آدَمَى أَوْ فِي حَيَوَانٍ ، حَتَّى يَدُورَ عَلَيْهَا الدُّورُ ، فَتَرْجِعَ إِلَى صَاحِبِهَا الْأَوَّلِ ، فَيُظْهِرُ بِصُورَتِهِ الَّتِي كَانَ عَلَيْهَا أَوَّلًا ، وَهَكَذَا سَائِرُ الْعَوَالِمِ .

ويعلق صاحب هز القحوف على هذا بقوله : «فانظروا يا إخواني ، إلى شدة كفرهم ، وجهلهم وسوء إعتقادهم لعنهم الله تعالى» .

ثُمَّ يَذْكُرُ الْكَثِيرَ مِنَ الْقَصَصِ الَّتِي تَدُلُّ عَلَى جَهْلِ هَذِهِ الطَّائِفَةِ ، بِأُمُورِ الدِّينِ الصَّحِيحَةِ ، وَتَضْلِيلِهِمْ لِأَهْلِ الرِّيفِ ، وَشُدُودِ بَعْضِهِمْ مِنَ النَّاحِيَةِ الْأَخْلَاقِيَّةِ ، ثُمَّ يَعْلِقُ عَلَيْهَا بِقَوْلِهِ : «فانظروا يا إخواني إلى هؤلاء الفقراء المتزندقين ، وأعمالهم

(١) الشريفي ، يوسف : المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٨٦ - ٨٧ .

الخبيثة التي لا تحصىها كتب ودفاتر ولا دواوين ، فسأل الله تعالى السلامة في الدين ، والعبادة على اليقين ، وأَنْ يجعلنا مِنْ الطائفة الذين سلكوا مسالك الحق<sup>(١)</sup> .

وهكذا صور هَذَا المصدر المعاصر ، سيطرة الطرق الصوفية على أهل الريف ، والحال التي وصلت إليها هَذِهِ الطرق ، وكيف أَنَّ أهل الريف ، وجدوا فِيهَا متنفساً للحالة التي أحاطت بِهِمْ ، وبخاصة أَنَّ للتصوفة أطلقوا على أنفسهم كَمَا سبقت الإشارة اسم «الفقراء» لِأَنَّ الفقر على حد تعبيرهم «شعار الصالحين» ، وبالغ هؤلاء فِي إلصاق هَذِهِ الصفة بِهِمْ «فلبسوا المِرْقَع مِنَ الثياب ، وصبروا على الجوع والعطش عدة أيام»<sup>(٢)</sup> لا لقصر ذات اليد فقد تجمع لبعضهم كثير مِنَ الثروات ، وَإِنَّمَا كانوا يفعلون ذلك إِمعائاً فِي الصفاق صفة الفقر بِهِمْ ، وإيهاماً للناس بقدرتهم على تحمل المشاق ، والصبر عليها ، حتى يزداد إعتقاد الناس فِيهِمْ ، وقد تمجحوا فِي هَذَا السبيل إلى حد كبير .

(١) الشربيني يوسف : المصدر السابق ، ج١ ، ص ٧٩ وقد وصف الشيخ حسن المجازى شاعر مصر ، أهل التصوف فِي عصره معجلاً مِنْهُمْ وذلك بقوله :

إِحْدَرِ أَوَّلِي السَّيِّحِ وَالسَّجَّحِ	وَالصُّوفِ وَالْمُكَّارِ وَالشَّمْلَةِ
وَالدُّنَى وَالْأَبْرِيحِ لَا سِمَا	شِيخُ إِبْلِيسَ أَوَّلِي الشُّعْرَةِ
حَوَتْ أَبَالَيْسَ بِتَمَلُّدِ مَا	حَوَتْ شُعُورًا بِبَلْ بَلَا عِدَّةِ
فَصَارَ إِبْلِيسَ لَهُمْ تَابَعًا	يَقُولُ يَا لِلْعَوْنِ وَالسُّجْدَةِ
يِمْلَأُ الْأَنْفُوهَ يُكَادُونَ يَا	أَهْلُ الْوَقَا يَا صَاحِبَ السُّوَيْهِ
يَا شَافِيَّ يَا قُطْبَ ، يَا رَافِي	يَا لِلرَّقَاعِي ، يَا بَنِي الرُّقْمَةِ
يَا سَيِّدِي أَحْمَدُ يَا أَوْلِيَاءِ	السُّكُونِ مُشُونًا عَلَى الْحَمَلَةِ
دُرُكْرَةٍ وَالْمَلَالِ يَقُونَ مَا	لَهُمْ بِغَيْرِ الْمَالِ مِنْ بَغْيَةٍ
لِحَكْمٍ فِي السُّفْقِ أَرَقَى الْوَدَى	كَمَا قَرَى مِنْ غَيْرِ مَا مَرِيَةٍ
أَتَلَكُّوا الْمَرَادَ ، مَرَادًا لَهُمْ	تَهَلَكُوا فِيهِمْ عَلَى السُّهْلَةِ
جَهْرًا وَسُوءُهُمْ بَدَايَاتِهِمْ	فِي الشَّيْنِ وَالشُّرَةِ وَالْعُرَةِ
فَالْبَعْدُ كُلُّ السُّبُعِ عَنْهُمْ قَمَا	فِي السُّخْرِ مِنْ غَيْرِ وَلَا خَيْرَةٍ
قِيَّةٌ سُوءٌ فَفِيهَا نَسْبَةٌ	اتَّبَعُوا الْأَسْوَالَ بِالْغَيْبَةِ

• الجبرتي ، عبد الرحمن بن حسن : حجاب الآثار ، ج١ ، ص ٧٩ .

(٢) عاشور ، سعيد عبد الفتاح : «مصر في عصر دولة المماليك البحرية» ، ص ١٨٧ .

كانت المتصوفة يتقلون من قرية إلى قرية ، يقيمون الحضرات ، ويعطون العهود والمواثيق ، لمن يريد الانضمام إلى طرقهم ، وكان الفلاحون يضطرون إلى إقامة الحفلات والولائم ، لمشايخ هذه الطرق ويقدمون الهدايا لهم ، من : سمن ، وزبد ، وجبن ، وأغنام ، فيجمع هؤلاء مقادير كبيرة من هذه الأشياء ، وبذلك يعيشون عائلة على المجتمع ، ويستحلون أموال الفلاح ، وقد نعى الشعراني هذا العمل على المتصوفة بقوله «فدعاني داعي الشفقة على طائفة من الفقراء في هذا الزمان ، سمو أنفسهم بالصوفية ، وادعوا الولاية الكبرى ، وهم أضل من الأنعام ، فصار كل من أذن له شيخه بأن يفتح الذكر بجماعة ... يجمع له جماعة من العوام من أهل الصنائع وغيرهم ، فتارة يجلس في بلده ، وتارة يطوف البلاد ، ويكلف العباد في هذه الأيام الكدرة النكد على الخاص العام ، وهو مع هذا يدعى أنه قائم في الخلق مقام نبيهم ﷺ ، كفى بذلك كفرًا وجهلاً وسوء أدب»<sup>(١)</sup> .

ورغم الجهل الذي كاتب عليه هذه الطائفة ، فإن بعضهم بالغ في آرائه وأفعاله ، وأطلق على نفسه لفظ «المجنوب» ، أو «الدرويش» ، وادعى لنفسه الولاية ، وأتى بأفعال غريبة ، رعم أنها من صميم تعاليم الدين ، مثل حلق الرأس واللحية ، والحاجيين ، ويبدو من المصادر الأصلية أن هذه الحالة ، كانت من لوازم الصوفية منذ فترة طويلة سابقة على القرن الثامن عشر ، بل سابقة على العصر العثماني ، فهناك إشارة إلى هذه الحالة في مقدمة ابن خلدون الذي ذكر عن هؤلاء الصوفية قوله «ومن هؤلاء المريدين من المتصوفة قوم بها ليل ، معتوهون ، أشبه بالمجانين من العقلاء ، ومع ذلك صحت لهم مقامات الولاية وأحوال الصديقين»<sup>(٢)</sup> ، واستاء المقریزی من بعد ابن خلدون من الحال التي وصلت إليها الطرق الصوفية ، ومن الفساد والجهل للذين أصبحوا يلازمان أصحاب هذه الطرق بقوله : «لا ينسبون إلى علم ديانة ، وإلى الله المشتكى»<sup>(٣)</sup> .

(١) الشعراني ، عبد الوهاب : المصدر السابق ، ص ٢ .

(٢) ابن خلدون ، عبد الرحمن : «المقدمة» ، ص ص ١٢٤ - ١٢٥ .

(٣) المقریزی : «المخطوط» ، ج ٢ ، ص ٢٧٢ .

فَإِذَا كَانَتْ هَذِهِ هِيَ الْحَالُ ، الَّتِي وَصَلَتْ إِلَيْهَا الطَّرُق الصُّوفِيَّةُ ، فِي مِصْرَ قَبْلَ الْعَصْرِ الْعُثْمَانِي بِفَتْرَةٍ طَوِيلَةٍ ، فَلَا شَكَّ أَنَّ الصُّورَةَ الَّتِي رَسَمَهَا صَاحِبُ هَذِهِ الْقُحُوفِ لِهَذِهِ الطَّرُق فِي نَهَايَةِ الْقَرْنِ السَّابِعِ عَشَرَ ، وَالَّتِي لَا رَيْبَ فِي اسْتِمْرَارِهَا بَلَّ اسْتِفْحَالَهَا فِي الْقَرْنِ الثَّامِنِ عَشَرَ ، كَانَتْ صُورَةً صَادِقَةً إِلَى حَدِّ بَعِيدٍ ، وَنَجْدٍ عِنْدَ مُؤَرِّخِ الْعَصْرِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْجَبْرِتِيِّ كَثِيرًا مِنْ تَرَاجُمِ هَؤُلَاءِ الصُّوفِيَّةِ ، وَالْحَوَادِثِ الَّتِي تَشْهَدُ بِوُجُوبِ إِنْكَارِ مَا كَانَ عَلَيْهِ هَؤُلَاءِ الصُّوفِيَّةِ ، فَقَدْ كَانَتْ أَعْيُنُهُمْ أَبْعَدَ مَا تَكُونُ عَنِ الدِّينِ وَمِبَادِيهِ السَّامِيَةِ<sup>(١)</sup> .

سَبَقَتْ الْإِشَارَةُ إِلَى مَدَى سَيْطَرَةِ الطَّرُق الصُّوفِيَّةِ عَلَى عُقُولِ أَهْلِ الرِّيفِ ، وَقَدْ كَانَتْ مَظَاهِرُ هَذِهِ السَّيْطَرَةِ عَلَى الْحَيَاةِ الدِّينِيَّةِ فِي الرِّيفِ بَالِغَةً ، فَقَدْ طَبَعَتْ حَيَاةَ الْفَلَاحِينَ بِطَايِعِ الْإِنْكَالِيَّةِ وَالْإِسْتِسْلَامِ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمَظَالِمِ ، لِأَنَّهُمْ وَجَدُوا لَدَيْ شَيْوُخِهِمْ مِنَ أَهْلِ التَّصَوُّفِ أَقْوَالَ تَسَوَّغُ لَهُمُ الصَّبْرَ عَلَى هَذِهِ الْمَظَالِمِ ، وَتَقْنَعُهُمْ بِأَنَّ هَذِهِ الْمَظَالِمَ لَيْسَتْ إِلَّا اخْتِيَارًا مِنَ اللَّهِ لِقُدْرَتِهِمْ عَلَى الْإِيمَانِ ، وَمِنْ هُنَا كَانَ عَدَمُ مُوَاجَهَةِ الْفَلَاحِينَ لِمَشَاكِلِهِمْ بِحُلُولٍ عَمَلِيَّةٍ ، فَقَدْ اسْتَسْلَمُوا لِأَقْوَالِ هَؤُلَاءِ الْمَدْعِينَ وَانْقَبَهِوا إِلَى الْهَرُوبِ ، مِنَ مُوَاجَهَةِ هَذِهِ الْمَشَاكِلِ ، بِنَسْبَتِهَا إِلَى حِكْمَةِ اللَّهِ ، وَانْتَشَرَتْ بَيْنَهُمُ الْأَمْثَلَةُ الشَّعْبِيَّةُ الَّتِي تَعْنِيهِمْ عَلَى هَذَا الْهَرُوبِ ، فَالْفَلَاحُ مَا تَكَادُ تَوَاجِهُهُ مُشْكَلَةٌ ، وَيفْتَقِدُ مَنْ يَقِفُ بِجَانِبِهِ حَتَّى يَذْكُرَ «اللي مالوش حد ، نُهْ رَبَّنَا» ، وَيَسْتَسْلِمُ لِلظُّلْمِ الَّذِي يَقَعُ عَلَيْهِ وَيُرَدِّدُ «يَا بَخْت مَنْ نُهْ ، يَا شَقَاوَةَ مَنْ عَلَيَّ» وَ«اللي عند الله ما يضعش و«اللي ما تقدر عليه حيل ربنا عَلَيَّ» وَ«الشكوى لغير الله مذلة»<sup>(٢)</sup> .

وَقَدْ طَبِعَ هَذَا اللَّوْنُ مِنَ الْحَيَاةِ الدِّينِيَّةِ ، الْمَجْتَمَعِ الرِّيفِيِّ ، بِكَثِيرٍ مِنَ الصِّفَاتِ الْمَعْيِيَّةِ ، الَّتِي أَدَّتْ فِي مَعْظَمِ الْأَحْيَانِ إِلَى إِزْدِيَادِ سُوءِ حَالَتِهِ ، وَوَصَمَتِهِ بِالتَّكَاسُلِ ، فِي غَالِبِ الْأَحْيَانِ ، وَقَدْ قَوَّى مِنْ هَذِهِ التَّرْعَةُ عِنْدَهُ ، أَنَّهُ وَجَدَ فِي تَرَاتِهِ ، مَا يَتَّفَقُ وَأَقْوَالِ هَؤُلَاءِ الْمُتَّصِفَةِ نُهْ ، فَإِذَا كَانَ هَؤُلَاءِ يُوَكِّدُونَ نُهْ فِي كُلِّ حِينٍ أَنَّ كُلَّ شَيْءٍ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ ، وَأَنَّهُ يَجِبُ أَنْ يَسْتَسْلِمَ لِلْقَضَاءِ وَالْقَدَرِ ، وَأَنَّ كُلَّ شَيْءٍ سَيَأْتِي فِي حِينِهِ ،

(١) الجبرتي ، عبد الرحمن بن حسن : «عجائب الآثار» ، ج١ ، ص ٩ - ١٥ ، ٢٨ - ٢٩ ، ج٤ ، ص ٦٣ .

(٢) شعلان ، إبراهيم أحمد : المرجع السابق ، ص ١٥٩ .

فقد وجد في تراثه ، ما يعينه على الإيمان المطلق بهذه الآراء ، ليس لديه المثال الذي يقول : «اللى يحبه ربنا يختاره ، يجب له الخير لغايه داره» وكذلك المثل القائل «الله بيرزق الواقف والقاعد ، والمتكى على جنبه» و«اللى خليق الأشداق متكفل بالآوراق»<sup>(١)</sup> .

وبلغ من تأثير هذه الحياة الدينية على الفلاح ، أن أصبح كثير الشك في مستقبله ، وأصبح يعتقد أنه يجب ألا يفكر في هذا المستقبل ، لأن الله رسم له مستقبله في اللوح المحفوظ ولا محيد عنه ، وصاغ له تراثه الأمثلة التي تتفق وإيمانه هذا ، فهو دائما يذكر «العبد في التفكير ، والرب في التدبير» ، و«أنت تريد ، وأنا أريد ، والله يفعل ما يريد» و«اللى فى علم الله ، هو اللى يكون» و«اللى اتكل على الله عمره مأخاب»<sup>(٢)</sup> .



هكذا أصبحت السمات الغالبة على الحياة الدينية في الريف المصرى ، فى القرن الثامن عشر ، هي التسليم المطلق بالقضاء والقدر ، والإنكالية ، والشك فى كل

(١) شعلان ، إبراهيم أحمد : المرجع السابق ، ص ١٥٤ .

(٢) نفسه : ص ص ١٦٠ - ١٦١ .

● يذكر مصدر معاصر أن هذه الظاهرة ظلت حتى فترة قريبة مسيطرة على مشاعر الفلاحين ، الذين يغنون دائماً بقولهم :

- الصبر طيب ، ولو كان مر نصير له .
- واللى اكل حلو ، أو اكل من نصير له .
- واجب علينا لحكم الله نصير له .
- والصبر عجب ، فرج أحلى من المتاد .
- والزوج ، ما هوش يكثر الجرى دأ ، أو عاد .
- كلام بترتيب من ملة سمود ، أو عاد .
- واللى اتكب على الجبين لايد نصير له .
- صالح ، أحمد رشدى : المرجع السابق ، ص ص ٣٧ - ٣٩ .

\* عجبو = آخره .

\* المتاد = الشهد .



تفكير حول المستقبل ، وتوطيد النفس على تحمل المظالم ، والصبر عليها ، ورسخ المتصوفة وفقهاء الريف هذه الأفكار ، مؤكدين للفلاحين ألا سبيل أمامهم للخروج عن دائرة هذه السمات ، وأنه لابد من الصبر عليها حتى ينالوا ما كتب لهم ، وعدم الصبر يعنى الكفر والخروج عن دائرة الدين ، مؤكدين ذلك لهم بقولهم «إن صبرتم نلتم وأمر الله نافذ ، وإن ما صبرتم كفرتم وأمر الله نافذ» .

وكان تأثير هذه السمات شديداً على حياة أهل الريف الدينية ، حيث إن الدين يلعب دوراً فى ضبط السلوك الاجتماعى للفلاح ، فالدين يحدد للفلاح نواحي الخير والشر ، والشواب والعقاب ، والمعروف أن الدين له تأثيره الشديد فى المجتمعات الريفية ، ومن هنا كان استغلال الدجالين لهذا التأثير بالعقائد الدينية لدى الفلاحين ، وغدا الشكل الظاهرى للتدين ، نتيجة لهذه السمات أقوى بكثير ، من حقيقة فهم تعاليم الدين الصحيحة وتطبيقها تطبيقاً سليماً ، فالفلاح رغم ما قيل عن كثرة تروده فى ذلك الوقت على المسجد ، فإن ممارسته للأمور الدينية ممارسة سليمة ، كانت ضئيلة ، إن لم تكن مستبعدة .



(ثالثاً) كذلك كان من المظاهر التى ميزت الحياة الدينية فى الريف المصرى فى القرن الثامن عشر ، وليس من المبالغة أن نقول إنها ميزت الحياة الدينية عامة فى الريف والمدينة على السواء ، إنتشار كثير من أمور البدع ، مثل : النذور ، والموالد ، ويمكن الإشارة إليها فيما يلى :

(أولاً) النذور : هى أن يقطع الإنسان ، على نفسه ، أداء شيء ما ، من مال ، أو سلع ، أو خلافه ، إلى ضريح له فيه اعتقاد ، ومن المظاهر الغريبة ، فى ريف مصر كثرة هذه الأضرحة ، التى تعود فى أصلها ، إلى انتشار الطرق الصوفية التى سبقت الإشارة إليها ، فكان كلما توفى أحد هؤلاء المتصوفة أقام له مريدوه ، ومن لهم إعتقاد فى طريقتهم ضريحاً ، يذهبون إليه ، كلما أعوزهم الحال متوسلين بصاحب هذا الضريح ، مقدمين له ما يعتقدون أن فيه رضاه ، ومن هنا كانت النذور التى

تقدم إلى هذه الأضرحة ، حتى أصبح أداؤها على مَنْ قطعها على نفسه يعد فرضاً لا مفر منه - على حد اعتقاد أهل الريف في ذلك الوقت - إيماناً مِنْهُمْ لجهلهم بأمور الدين الصحيحة بأن أصحاب هذه الأضرحة يملكون الضر والنفع ، وكذلك فإن كل مَنْ أَلِمَ به أمر ذو بال ، أو حادث جلل كان يلجأ إلى أحد هذه الأضرحة ويناجي صاحب الضريح بأمره ، وفي بعض الحالات ، كان يحدث بطريق الصدفة البحتة - طبعاً - أن يزال ما أَلِمَ بصاحب الأمر ، نتيجة عوامل مختلفة وبعيدة تماماً عن أى تأثير مِنْ جانب هذا الضريح الذى لا يملك فى حقيقة الأمر لا ضراً ولا نفعاً ، ولكن كان يحدث فى هذه الحالة أن يزداد اعتقاد الناصر ، فى قدرة صاحب الضريح ، على إزالة الضر عنه ، ويسارع بتقديم ما قطع على نفسه مرة ثانية ، وليت الأمر كان يقف عند هذا الحد ، بل إنه كان يتعداه ، إلى ما هو أبعد مِنْ ذلك ، بعمل دعاية واسعة بين أهل القرية ، والقرى المجاورة ، لقدرة صاحب هذا الضريح على حل المشكلات ، وكشف الضر عن أصحابه ، فيكثر المنذرون لهذا الضريح ، ويكتسب صاحبه شهرة تنزله لديهم منزلة الأنبياء والصالحين ، وإن يكن فى حقيقة أمره عن ذلك . بعيد<sup>(١)</sup> .

وقد قَوَّى مِنْ هذه النزعة فى نفوس أهل الريف ، رجال الصوفية ، وفقهاء الريف ، الذين أكدوا للفلاحين ، فى كثير مِنْ الأحيان ، قدرة هؤلاء الأولياء - فى نظرهم - وترديدهم القول بأن «أولياء الله هم المتصوفون فى الكون» . ويدللون للفلاحين على صحة قولهم هذا بأن الله سبحانه وتعالى لا يرد لأصحاب هذه الأضرحة مطلباً<sup>(٢)</sup> ، وأن فى قدرة هؤلاء الأولياء عن طريق الترخيص الذى منحه الله لهم وإجابته لمطالبهم ، إزالة جميع ما يلم بِمَنْ يقصدهم ، وينذر لَهُمْ ويحوز رضاهم ، هذا بالإضافة إلى كثير مِنَ القصص ، والعبارات ، التى كانت تدور على ألسنتهم ، وكلها تهدف شيئاً واحداً ، هو إثبات الكرامات ، والمعجزات التى تدل على قدرة هؤلاء الأولياء<sup>(٣)</sup> .

(١) أبو ربه ، محمود : المرجع السابق ، ص ص ٥٢ - ٥٤ .

(٢) عاشور ، سعيد عبد الفتاح : المرجع السابق ، ص ص ١٧٦ - ١٧٧ .

(٣) أبو ربه ، محمود : المرجع السابق ، ص ٥٢ .

وكانت قيمة النذر تتفق ومكانة صاحب الضريح ، فَمِنْ النذور ، مَا يكون ، مَالاً وَمِنْهَا مَا يكون حلياً ، أو جزءاً مِنَ الزرع ، أو الماشية ، التي عمل أصحابها ، على نذر أنصبه مِنْهَا للأولياء ، كَمَا يحميها هؤلاء مِنَ الأوبئة التي كثيراً مَا كانت تلم بِهَا في ذلك العهد .

وكان الجزء المنذور يقدر بالقيراط ، حسب الأسلوب الذي كان شائعاً لديهم ، في ذلك الوقت ، في تقسيم كل شيء إلى أربعة وعشرين قيراطاً ، وكان يصل نصيب المنذور له في بعض الأحيان ، نصف الحيوان ، إِنْ لَمْ يكن كله ، مَادَامَ حياً فالفلاح أصبح يعطى لنفسه حق الإنتفاع بِمَا تنتجه ماشيته ، أَمَّا ملكيتها ، فلصاحب الضريح المنذر لَهُ ، وشاع بينهم إعتقاد «اللى عليه نذر يوفيه» ، وكان النذر أحياناً يتمثل في قراءة «الختمات» أى تلاوة القرآن الكريم كله بِإِسْمِ صاحب الضريح ، وكان الفلاح طبعاً يؤجر الفقهاء للقيام بِهَذَا العمل .

وفي بعض الحالات ، كان النذر كان يكون جماعياً مِنْ لدن أهل القرية ، وذلك في الحالات التي يلم المرض فِيهَا ببعض أصحاب النفوذ عندهم ، أو ببعض الشخصيات ، التي لَهَا مكانة طيبة في قلوبهم من أبناء القرية ، كان معظم أهل القرية فِي هَذِهِ الحالات يهرعون إلى الضريح الذي يعتقدون في صاحبه ، ويتضرعون ، ويقطعون على أنفسهم النذور ، إِذَا سارع بشفاء مريضهم <sup>(١)</sup> .

وقد كانت هَذِهِ النذور سبباً في رواج حال القائمين على خدمة هَذِهِ الأضرحة ، لَمَّا يتلقونها مِنْ هَذِهِ النذور ، التي كانوا في غالب الأحيان يستحوذون عليها لأنفسهم دون غيرهم ، هَكَذَا بالإضافة إلى انتفاعهم بدخل الأوقاف الكثيرة التي كان يقوم ، أصحاب الإعتقاد ، في أصحاب هَذِهِ الأضرحة بوقفها عليهم ، وَكَذَا فَإِنَّ سِدانة هَذِهِ الأضرحة ، أصبحت تؤخذ بالتوارث . وقد سجلت دفاتر الرزق كثيراً مِنْ حالات الإنتفاع بِهَذِهِ الرزق الموقوفة ، على هَذِهِ الأضرحة وانتقالها مِنَ الآباء إلى الأبناء ، الذين يتولون خدمة هَذِهِ الأضرحة <sup>(٢)</sup> .

(١) أبو ربه ، محمود : المرجع السابق ، ص ص ٥٢ - ٥٥ .

(٢) دار للمخطوطات العمومية : مخزن (١) تركى ، عين (٦١) ، دفتر إحياسى ، رقم ١٦٢٤ ، ١٦١٧ ، ١٦١٩ .

هكذا أصبحت النذور ، تشكل جزءاً منَ المعتقد الدينى لدى أهل الريف ، وتغلظ ظاهرة بارزة منَ ظواهر الحياة الدينية .

(ثانياً) : الموالد : مثلت الموالد ، فى الريف فى القرن الثامن عشر ، إحدى مظاهر الحياة الدينية وكانت هذه الموالد ، مرتبطة فى البداية ، بإحياء ذكرى ، مولد الرسول ﷺ ، فى شهر ربيع الأول من كل عام ، وكان السلاطين الممالىك من قبل ، يهتمون بالمولد النبوى اهتماماً كبيراً ، حتى يظهروا أمام الشعب بأنهم حريصون كل الحرص على إحياء المواسم الدينية ، فكانت تنشذ فى هذا الاحتفال المدائح النبوية ، وتوزع المشروبات والخلوى ، وغيرها ، وكانت القرى بدورها تهتم بالاحتفال بهذه المناسبة فى مساجدها ، حيث يسرد فقهاء الريف ما يحفظون من سيرة الرسول (١) .

وبمرور الزمن تعدى هذا الأمر الإحتفال ، بمولد الرسول ، إلى الإحتفال بموالد أصحاب الأضرحة ، المنتشرة فى كثير من قرى مصر ومدنها ، وكانت هذه الموالد ، تتخذ فى مواسم معينة ، وقد أصبحت هذه الموالد كما سبقت الإشارة أسواقاً موسمية يتقابل فيها كثير من أهل القرى لتبادل المنتجات وبيع وشراء كثير من السلع فيها . وكذا فإن القرى التى وجدت بها أضرحة ، أصبحت حالها أكثر رواجاً وتقدمًا عما كان عليه حال غيرها من القرى .

كذلك كان للقديسين المسيحيين موالدهم مثل عيد القديسة هيلانه ، ومارجرجس ، وغيرها (٢) .

\* \* \*

### ثالثاً : الأعياد والحفلات الدينية :

كان أهل الريف - ولأزالوا - يهتمون إهتماماً خاصاً بالأعياد ، والمواسم الدينية ،

(١) القرى : المخطوط ، جـ ٣ ، ص ٣٧٣ .

(٢) عيروط ، هنرى : « الفلاحون » ، ص ١٣٥ .

مثل : عيد الفطر المبارك ، وعيد الأضحى ، ويوم عاشورا (العاشر من المحرم) ، وليلة النصف من شعبان ، ورأس السنة الهجرية<sup>(١)</sup> .

كَمَا كان الأقباط - ولا زالوا - يحتفلون بأعيادهم الدينية المعروفة ، مثل : عيد ميلاد السيد المسيح ، ورأس السنة الميلادية ، ويوم الغطاس ، وغيره من الأعياد القبطية .

وكانت المجاملة بين المسلمين والأقباط ، تلعب دوراً هاماً في إحياء هذه الأعياد ، وكان من عادة الفلاحين في إحياء أعيادهم ليس الجديد من الثياب ، احتفاءً بهذه الأعياد ، وإظهاراً لبهجتهم بحلولها ، وكثيراً ما كانت تتم المصالحات بين الفلاحين لحل مسائل النزاع التي كانت تتور بينهم ، في هذه المناسبات الدينية متناسين ما بينهم من بغضاء<sup>(٢)</sup> .

\* \* \*

من العرض السابق لمظاهر وسمات الحياة الدينية في الريف المصرى ، فى القرن الثامن عشر ، يمكن القول بأن هذا اللون من الحياة ، شابه بدع كثيرة ، واختلط به كثير من مظاهر السلوك السحرى وغيره ، مما أدى إلى طبع حياة الفلاح بالتواكل والتكاسل ، والخضوع لكثير من المظاهر وأدى بالتالى ، إلى ازدياد سوء حاله ، عما كانت عليه ، وكان المستول الأول عن كل هذا أصحاب الطرق الصوفية ، وفقهاء الريف ، الذين حولوا الحياة الدينية فى الريف إلى مزيج من الدين والشعوذة والدجل .

﴿ ١ ٢ ٣ ﴾

(١) عاشور ، سعيد عبد الفتاح : «الجمع المصرى» ، ص ١٧٦ - ١٧٧ .

(٢) عيروط ، هنرى : المرجع السابق ، ص ١٣٥ .

## الفصل العاشر

### الحياة الثقافية

تقديم :

(أولاً : التعليم

ثانياً : القصص الشعبي وشاعر الرابطة

ثالثاً : العادات والتقاليد

٢- المآثم .

١ - الأفراح .

تقديم الحياة الثقافية .

تقديم :

ثقافة المجتمع دائماً ، إنعكاس لأوضاعه الإقتصادية ، والاجتماعية ، والسياسية ، وقد سبقت دراسة هذه الأوضاع جميعها ، فى الفصول السابقة ، ولذا فإننا سندرس فى هذا الفصل الحياة الثقافية فى الريف المصرى ، فى القرن الثامن عشر ، من جوانبها المختلفة ، من حيث المستوى التعليمى الذى كان سائداً فى القرى ، والقصص الشعبى ودوره فى ثقافة المجتمع ، وشاعر الرابطة ، ودوره الثقافى فى المجتمع الريفى ، والعادات والتقاليد ، ودورها فى تكوين الوعى الثقافى لدى الفلاحين فى ذلك القرن ، نرسم الصورة التى كانت سائدة لكل عنصر من هذه العناصر ، ثم نبين أثرها فى ثقافة المجتمع ، وذلك فى ضوء الأوضاع التى كانت قائمة آنذاك .

\* \* \*

### (أولاً) : التعليم :

لم يكن التعليم ، فى القرية المصرية فى القرن الثامن عشر ، تعليمًا منظمًا ، له برامج الدراسة المحددة ، التى تنظم العملية التعليمية بالمعنى المفهوم ، وإنَّمَا كان فى واقع أمره ، تعليمًا أوليًا ، غير منظم ، ومرتبطة أولاً وقبل كل شيء بحاجات أهل القرية الدينية والاجتماعية ، وكان يتم فى كتاب القرية ، الذى لم يكن يخضع لأى إشراف حكومى ، وإنَّمَا كان يدار عن طريق فقيه القرية ، الذى كان فى نفس الوقت صاحب الكتاب . وواضح برامج الدراسة فيه ، ولذا فإن الدراسة فى هذه الكتابات كانت تختلف من كتاب لآخر ، فقد اقتصرَت الدراسة فى بعض هذه الكتابات على تحفيظ القرآن فقط دون سواه فى حالة الكتابات التى يديرها بعض الفقهاء العَمِيان ، الذين كان يتخذون من تحفيظهم القرآن حرفة لهم نظير أجر زهيد ، نقوداً ، أو غلالاً ، حسب العرف الذى كان سائداً ، وهكذا العرف يختلف من قرية لأخرى <sup>(١)</sup> .

أمَّا فى حالة الكتابات التى يديرها الفقهاء الآخرون ، فكان دور الكتاب ، يتعدى تحفيظ القرآن تلاوة إلى تعليم القراءة والكتابة ، وقد تطور دور بعض الكتابات فى بعض القرى ، إلى تعليم بعض مبادئ الحساب لحاجة الزرَّاع ، لمعرفة بعض الحسابات البسيطة ، التى تتصل بما عليهم من ضرائب أميرية أو غير أميرية ، ومعرفة الإيجارات وما يتصل بها .

وقد وجد للأقباط بعض الكتابات الخاصة بهم فى بعض القرى ، حيث إن الكتابات التى يذهب إليها أبناء المسلمين ، كان إهتمامها الأول بالقرآن وبعض الموضوعات الدينية ، ولذلك فإنه لم يكن هناك من مناص أمام أبناء الأقباط ، سوى الذهاب إلى كتابات خاصة بهم ؛ وكانت هذه الكتابات فى معظم الأحيان توجد فى داخل الكتائس الموجودة بالقرى ، التى يوجد بها أقباط ، وكان التعليم فى هذه الكتابات يقوم على تعليم أبناء الأقباط القراءة والكتابة والحساب ، إلى جانب تعليمهم

(١) غيث ، محمد عاطف : المرجع السابق ، ص ٢٧ :

- Esward, W. Lane : Op. Cit., p. 62.

مبادئ الدين المسيحي ، وكان التركيز في هذه الكتابات على الحساب كبيراً ، وذلك راجع إلى طبيعة اشتغال معظم الأقباط في ذلك الوقت كما سبقت الإشارة بإدارة الشؤون المالية ، والإشراف على الحساب كبيراً ، وذلك راجع إلى طبيعة اشتغال معظم الأقباط في ذلك الوقت كما سبقت الإشارة بإدارة الشؤون المالية ، والإشراف على بعض الصناعات التي كانت متشرة في الريف<sup>(١)</sup> .

ولست هناك أية إحصاءات يمكن الاستناد إليها في تقدير عدد هذه الكتابات ، وعدد المترددين عليها ، ولكن أحد الرحالة الأجانب الذي زار مصر في منتصف العشرينات من القرن التاسع عشر ، ذكر أنه «يوجد كتاب واحد على الأقل في كل قرية من أمهات القرى وما من مسجد ، أو سبيل أو حوض مما تشرب منه البهائم إلا وألحق به كتاب يتعلم فيه الأطفال نظير نفقات ضئيلة»<sup>(٢)</sup> .

ومما يؤكد هذا الرأي حقيقة ما تسجله دفاتر الرزق الأقباسية ، فكثيراً من الرزق الموقوفة في العصر العثماني بل جُلّها كان دائماً على أسبلة وكتاتيب لتحفيظ القرآن ، وقد سبق أن أوضحنا أن الأوضاع الاجتماعية كانت تلعب دوراً في هذه الظاهرة ، أي أنه يمكن القول بأن انتشار الكتابات لتحفيظ القرآن ، كانت الأوضاع الاجتماعية تلعب فيه دوراً كبيراً<sup>(٣)</sup> .

وقد اقتصر التعليم في كتابات القرى ، سواء الخاصة منها بأبناء المسلمين ، أو الخاصة بأبناء الأقباط على الأطفال الذكور فقط ، ولم يكن يذهب إلى هذه الكتابات كل أبناء القرية ، لأنه طالما أن معرفة القراءة والكتابة ، في ذلك الوقت ، لا شأن لها بالعمل الزراعي من حيث المهارة فيه ، فهي غير ضرورية وبالتالي فإن تعلمها ، في نظر الفلاح آنذاك ، كان يعد مضبعة للوقت . الذي كان يرى أنه من الأفيد له ولاسرته أن يستغله في عمل يتصل بالزراعة ، والذين كانوا يذهبون إلى هذه الكتابات

(١) مبارك ، على : «الخطوط» ، ج ٩ ، ص ٨٧ .

(2) Edward, W. Lane : Op. Cit., pp. 61 - 62.

ويذكر أن الشيخ أو الفقي ، كان يتلقى من والد الطفل نصف قرش كل يوم خميس .

(٣) دار للمحفوظات العمومية : مخزن (١) تركي ، عين (٦١) دفاتر الرزق ٤٦١٧ ، ٤٦١٩ .



فريقان أولهما بعض أبناء الموسرين من الفلاحين . ومشايخ القرى ، حيث كان هؤلاء يرون أنه لا بد من تعليم بعض أبنائهم شيئاً من أمور الدين تبركاً ، وكذا فإنه في غالب الأحيان ، كان يختار أحد أبناء الأسرة ، ويرسل إلى الكتاب كي يحفظ القرآن ، وكان هكذا الإبن عندما يشب ، يحظى مقابل ذلك بمركز اجتماعي خاص بين أفراد أسرته ، ويعفى من بعض الاعمال في الحقل كامتياز له ، كذلك كان يحظى باحترام أبناء عائلته (بذنته) ، ويصبح موضع تفتهم ، ويستشيرونه ، في معظم أمورهم ويحترمون رأيه <sup>(١)</sup> .

وثانيهما : بعض أبناء الفقراء الذين يجدون ، في حفظهم القرآن مصدراً لكسب عيشهم عن طريق ترتيله في المنزل ، أو على القبور ، أو في المآتم ، كما جرت بذلك التقاليد ، وكان كل من يحفظ القرآن ويحوزه الفقيه يحمل لقب «شيخ» وإذا كان من الفئة المحترفة ، فإنه يكون من حقه ، أن يعمل في تحفيظه لغيره ، نظير أجر معين غللاً أو نقوداً ، وهنا يحظى من الفلاحين بلقب «سيدنا» ، أو «سيدنا الشيخ» أو «مولانا» ، ويعرف لديهم باسم «الفقي» أي «الفقيه» ، وكان هو يفاخر بذلك ، ويقول إذا سأله غريب «أنا فقيه الريف أقرى الأولاد في بلدي القرآن» ، بل إن الفقيه إذا اتسع نفوذه وافتتح كتاباً خاص به ، كان يطلق عليه لقب «المؤدب» أو «مؤدب الأطفال» ، حيث إنه كان يقوم بعقاب كل من يقصر في الحفظ ، أو يخرج عن الطاعة من الأطفال ، وقد اتخذ بعض هؤلاء المؤدبين له مساعداً يعرف باسم «العريف» ، وكان العريف في غالب الأحوال ، أحد خريجي الكتاب نفسه ، وكان عمل هذا «العريف» مساعدة الشيخ في ضرب الأطفال المقصرين <sup>(٢)</sup> .

وقد كان المستوى التعليمي ، في كتابات القرى ، كما تشير المصادر ، بدايةً إلى درجة كبيرة ، لا يخرج في معظمه عن دائرة تحفيظ القرآن ، وبعض الموضوعات الدينية ، التي ربما تكون مغلوطة في معظمها فصحتها تتوقف على مستوى الفقيه الذي

(١) غيث ، محمد عاطف : المرجع السابق ، ص ٣٥ - ٣٧ .

(٢) ذكر صاحب هز القحوف «أنه وجد عند مؤدب الأطفال ، طلبة ، وفرقة ، فسل عن ذلك ، فقال : أجمعهم بالطلبة ، وأفرقهم بالزمارة» ، وأضرهم بالفرقة .

• هز القحوف : ج ١ ، ص ٣١ .

يقوم بتدريسها وقدرته على تحصيلها ، تحصيلاً صحيحاً أو خاطئاً ، ومع ذلك فإنه يجب ألا يغيب عن الذهن أن كتاب القرية ، رغم هذه الصورة التي كان يوجد عليها ، فإنه لعب دوراً مهماً في ثقافة أهل القرية في ذلك الوقت فشيء خير من لاشيء<sup>(١)</sup> .

أما عن دور الفقيه نفسه ، في ثقافة المجتمع الريفي ، خارج نطاق الكتاب ، فقد كان كبيراً وإن لم يكن سليماً ، تبعاً للإشارات المصادر ، فقد أمتد نشاطه إلى نواح أخرى كثيرة ، من حياة الفلاحين ، وأصبح الفقيه يتصدر مجالس الفلاحين للإلقاء دروس الوعظ وتعريف الناس أمور الدين على حد اعتقاده ، وكثيراً ما كانت أقوال هؤلاء الفقهاء تلقى التصديق ، بل والإعتقاد فيها اعتقاداً قوياً ، ولا يمكن الإقلاع عنه ، حيث إن الفقيه يدعى أنه حصل هذه الآراء من أصولها ، وإن يكن مغالطاً<sup>(٢)</sup> ، ولم يقف الأمر بالفقيه عند هذا الحد ، بل إنه وسع دائرة عمله باحترافه تأويل الغامض المجهول من الأسرار والأحلام ، وقد أعان الفقهاء على احتراف هذا العمل ، وقت الفراغ الذي توفر لهم ، ومكنهم من التنقل بين بيوت القرية ، واختلاطهم بالأسر ، إلى حد أنه أصبح لا يكاد يخفى عليهم أمر من أمور القرية ، ظاهراً كان أم باطناً ، فاستغلوا معرفتهم هذه ، في تفسير أمور الناس على ضوءها ، ومن هنا ادعوا ، قدرتهم على التأويل ، ليس عن علم بقواعد التأويل ، وإنما عن طريق إجتهدهم

(1) Edward, W. Lane : Op. Cit., p. 62.

(٢) ذكر صاحب هز القحوف ، حالة هؤلاء الفقهاء ، وقال : إنه أصبح ينطبق عليهم قول أبي حامد الغزالي :

تَصَدَّرَ لِلتَّنْزِيسِ كُلُّ مَهْوسٍ      يَلْبِثُ يُسَمَّى بِالْفَقِيهِ الْمُدَّسِ

ووصفهم آخر بقوله :

إِنْ شِئْتَ تَدْعَى قَعِيَهَ قَوْمٍ      وَاجْعَلْ عَلَى الرِّاسِ طِلْسَانًا  
وَاجْلِسْ مَعَ الْقَوْمِ فِي صَبَاحٍ      إِلَّا صَبَاحًا وَتَغْضَى كَمَ  
وَإِنْ لَقُوا السُّوْقَ يَأْكُلُوهُ      ثِيَابُهُمْ يَسْفُضُوا رِثَاءَ  
فَإِنْ تَرَى فِي السُّورَى قَعِيَهَا      فَطُولُ الْكَمِ ثُمَّ عَمَمَ  
وَأَعْقَدَ عَلَى الْمُنَكِّبَيْنِ وَخِثَمَ      وَلَا بِالْبَخَارَى وَلَا يُسَلِّمُ  
وَلَا وَكَمْ لَا وَلَا نَسَلُكُمْ      وَقَدْ نَسُوا الْعِلْمَ وَالْمَعَمَمَ  
وَقَلْبُهُمْ بِالسُّودِ مُظْلَمَ      فَصِيحٌ وَقُلْ يَا سَلَامَ سَلَمَ

الشخصى ، بناء على معلوماتهم الخاصة ، ونظراً لجهل الفلاحين فى ذلك الوقت ، فإن تأويلاتهم مهمما كانت خاطئة فإنها كانت تلقى التصديق والإحترام ، هذا بالإضافة إلى ما كان الفقيه يدعيه لنفسه من معرفة تامة بالفتاوى الخاصة بالقسم ، وبخاصة القسم «بالطلاق» فقد كان السفيه يجد فرصته فى هذه الحالة فى مساومة الفلاح على إصدار فتواه فى هذا الموضوع ، وعندما يقنع بالاجر الذى يرضيه يصدر فتواه التى يرى أنها تتفق ومشاعر قاصده مهما كانت خاطئة<sup>(١)</sup> .

وارداد نفوذ بعض هؤلاء الفقهاء ، وبخاصة منهم من شاءت له الظروف أن يقضى عاماً أو عامين فى الأزهر بالقاهرة ، فقد كان هؤلاء يدعون لأنفسهم ، حق إرشاد الناس وهدايتهم إلى سبيل الرشاد ، إلى جانب إدعائهم المعرفة ، يعلم لا يعرفه سواهم هو العلم «الروحاني»<sup>(٢)</sup> ، أى اتصالهم بأرواح الجن والشياطين ، وقدرتهم على تسخير هذه الأرواح ، فى فعل ما يريدونه ، ومن هذه الزاوية ادعوا قدرتهم على علاج الأمراض التى تلم بالفلاحين ، ولذا فإن الفلاحين كانوا يهرعون إلى هؤلاء الفقهاء أدياء الطب لمعالجتهم مما يصيبهم من أمراض ، وقد سبقت الإشارة إلى ذلك ، كذلك ادعوا معرفتهم بأمور السحر وطرقه وقدرتهم على ممارسته كوسيلة من وسائل العلاج ، أو تدبير المكائد للغير .

وقد أدى هذا الأسلوب فى كثير من الأحيان إلى ازدياد العداوات بين الأسر فى الريف وخلق مشاكل اجتماعية ، كان لها تأثيرها السيئ فى كثير من الأحيان<sup>(٣)</sup> .

وكان فقيه القرية يستنكف أن يقول إنه يجهل أمراً من أمور العلم والدين ، فهو يفتى فى كل شيء من غير تخرج أو خشية ، وهو عدو لكل من يعارض علمه ، أو يخالف فتواه أو ينقص من شأنها ، فهو يعتقد أن علمه حق ، وعلم سواه باطل ، وقد سجل صاحب هز القحوف الكثير من القصص التى تدل على جهل هؤلاء الفقهاء ، ونسكهم بجهلهم واستغلالهم لظروف أهل الريف ، حتى أصبحوا ذو مكانة كبيرة عند الفلاحين ، وقد وصف الفقيه ، وادعائه الإحاطة بكل شيء بقوله :

(١) الشرينى ، يوسف : المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٣٧ .

(٢) الطويل ، توفيق : المرجع السابق ، ص ٢٦ .

(٣) أبو ربه ، محمود : المرجع السابق ، ص ٣١ - ٣٤ .

فَقِيَهُهُمْ ذُو الْكُمِّ وَالْعُمَامَةُ  
وَالسَّعْلَمُ عِنْدَ اللَّهِ لَيْسَ يَعْرِفُ  
وَإِنْ جَسًا يَوْمًا عَلَى الْجَفَانِ  
يَقْتَرِسُ الْأَكْلَسَةَ مِنْ يَسَارِ  
يَقُولُ أَرَوَى لَكُمْ رَوَايَةَ  
وَفِي غَدٍ أَرَوَى لَكُمْ قَصِيدَةً  
كَذَلِكَ دَلَّهَمَةَ الْبَطَّالُ  
وَأَشْرَحَ لَكُمْ وَأَقْلُ عَنْ شَيْخِهِ  
وَأَرَوَى لَكُمْ مَا قَدْ أَتَانِي عَنْ أَبِي  
وَقَالَ جِدِّي ذَلِكَ أَبُو غَنْدَافٍ  
وَكُوَيْلَا وَضَوْءٍ وَلَا طَهَارَةَ  
إِذَا أَتَى نَسَبَهُ عُمَامَةً  
سَوَى بِذَلِكَ الْإِسْمِ حِينَ يُوصَفُ  
كَأَنَّهُ السَّاطُورُ فِي الْغِيْطَانِ  
وَبَلَعَهُ عَنْ مَضْنِجٍ ذَاكَ عَارِي  
تَنَبَّى عَنْ الضَّمِيرِ بِالدَّرَايَةِ  
لَعَنَتْنِي فِي عِبَلَةِ الْقَرْيَةِ  
وَسَيَرَةِ الرَّاهِبِ وَالْجَمَّالِ  
وَرَمَّ جَابِرُ بِنْتُ أَبِي فَرِيحَةَ  
وَأَبَى قَدْ قَالَ أَيُّضًا عَنْ أَبِي  
صَلُّوا وَلَوْ كُنْتُمْ عَلَى الْمَقْدَافِ  
كَمَا رَوَى عَنْ جِدَّتِي شَرَارَةَ<sup>(١)</sup>

ورغم ما في قصص وروايات الشيخ الشرييني من مبالغة، فَإِنَّهُ يُمْكِنُ مِنْهَا اسْتِنْبَاطُ الصورة العامة لمستوى هؤلاء الفقهاء التعليمي، الذي لَمْ يَكُنْ يَتَعَدَّى، حفظ القرآن وترتيبه. دون فهم في كثير من الأحيان لمعانيه، إلى جانب تلاوة بعض الأوراد، والاشتغال بأمور الشعوذة، وكمْ يَكُنْ حَالُ مَنْ قَضَى مِنْهُمْ بَعْضُ السَّنَوَاتِ فِي الْأَزْهَرِ بِأَحْسَنِ حَالٍ مِنْ زَمَلَانِهِمْ، فهم كثيراً ما كانوا ينسون ما حصلوا عليه في الأزهر.

تلك صورة لما كان عليه المستوى التعليمي في القرية ذاتها، بعنصرها الكتاب، والفقيه، لعب كلٍّ مِنْ هَٰذَيْنِ العنصرين دوره على قدر الإمكانيات التي توفرت لَهُ، وَإِنْ كَانَ الْفَقِيهَ اسْتَغْتَلَّ أَوْضَاعَ الْفَلَاحِينَ لِصَالِحِهِ، لَكِنَّهُ عَلَى كُلِّ حَالٍ لَعِبَ دَوْرًا فِي ثَقَافَةِ الْمَجْتَمَعِ الرَّيفِيِّ، تَتِمَّائِلُ مَعَ نَوْعِيَّةِ هَٰذِهِ الثَّقَافَةِ الَّتِي كَانَتْ سَائِدَةً آنَ ذَاكَ.

\* \* \*

وَهُنَا لَا بُدَّ مِنَ الْإِشَارَةِ إِلَى أَنَّ الْقَرْيَةَ الْمِصْرِيَّةَ، فِي الْقَرْنِ الثَّامِنِ عَشَرَ، رَغْمَ ذَلِكَ فَقَدْ أَمَدَّتْ مِصْرَ بِكَثِيرٍ مِنْ شَخْصِيَّاتِ الْعُلَمَاءِ الَّذِينَ بَرَزُوا، عَلَى مَسْرَحِ الْحَيَاةِ الْعَامَةِ،

(١) الشرييني، يوسف : المصدر السابق، ج١، ص ٣١ - ٣٤.

فقد تمكن هؤلاء أو مكتتهم ظروفهم بعد إتمامهم حفظ القرآن على يد فقيه القرية ، من الإلتحاق بالأزهر ، ولم ينقطعوا عن الدراسة فيه ، وأتموا دراسة علوم الدين واللغة ، واستطاع هؤلاء العلماء ذوي الأصول الرفيعة من إحراز مكانة كبيرة بين أهل عصرهم ، بل إن بعضهم كما سبقت الإشارة ، أصبح يمتلك الثروات ، ويحوز الإلتزامات الواسعة ، ولعبوا دوراً بارزاً في الحياة المصرية العامة ، وبخاصة في نهاية القرن الثامن عشر ، وأوائل القرن التاسع عشر ، حيث أصبح لهؤلاء العلماء رأيهم في الحياة السياسية ، التي كانت تمر بها البلاد ، في ذلك الوقت ولدينا نماذج بارزة من هؤلاء العلماء ذوي الأصول الرفيعة مثل : الشيخ العدوى ، وعبد الله الشراقوى ، وعلى الصعيدى ، والشيخ محمد الأمير ، وغيرهم كثير من العلماء الذين برروا على مسرح الحياة في نهاية القرن الثامن عشر ، وقد أصبح هؤلاء إلى جانب ذلك مراكز إشعاع في قراهم ، فالجبرتي يذكر كثيراً من تراحم العلماء الذين يتمون إلى القرى التي خرج منها هؤلاء العلماء ، أى أنهم أصبحوا يعملون على تعليم أبناء قراهم وتثقيفهم بثقافة العصر التي كانت سائدة ، وهى ثقافة دينية في المحل الأول .

كذلك عمل بعض مشايخ العريان المستقرين على تثقيف أبناء المناطق التي يقيمون فيها ، وقد كان هذا العمل مرتبطاً ، بالشعور الدينى أولاً وقبل كل شيء . فالمقصود من التعليم في هذه الناحية تعليم الناس وتعريفهم بأمور الدين الصحيحة ، فالجبرتي يذكر أن أحد مشايخ الهوارة ، وهو شيخ العرب إسماعيل بن عبد الله ، طلب أحد العلماء لنفع الناحية ، فذهب إليه الشيخ عبد الكريم بن على المسيرى الشافعى ، حيث أنزله منزلة طيبة ، وعمل الشيخ عبد الكريم على تعليم أهل الناحية أمور دينهم وازداد أمره ولقى كل إحترام وتقدير من أهل الناحية<sup>(١)</sup> . ولكن هذه الظاهرة لم تكن عامة بل كانت جد نادرة .

(١) ذكر الجبرتي ذلك في ترجمته للشيخ عبد الكريم بن على المسيرى الشافعى المعروف بالزيات الملاوتة شيخه سليمان الزيات ، الذى أرسله إلى بلاد الصعيد «لأنه جاء كتاب من أحد مشايخ الهوارة ، من يعتقد فى الشيخ (سليمان) ، بأن يرسل أحد تلامذته يضع الناس بالناحية ، فكان هو (الشيخ عبد الكريم) المعين لهذا المهم ، فالبه واجاره ، وكما وصل إلى ساحل بهجورة تلقته الناس بالقبول التام ، وعين له منزل واسع ، وحشم وتخدم ، وأقتطعوا له جانب من الأرض يزرعها ، فظن بالبهجورة ، واعتنى به أميراً شيخ العرب إسماعيل بن عبد الله ، =

ويمكننا فى النهاية أن نقول إنَّ السانحة التعليمية فى القرية المصرية فى القرن الثامن ، كانت أساساً قائمة على حاجة القرية الدينية ، وأنَّها أصبحت تعكس صورة كاملة لثقافة المجتمع القروى وأوضاعه الإجتماعية والإقتصادية

\* \* \*

### ثانياً: القصص الشعبى وشاعر الرابة :

شجعت الظروف السياسية والأحوال الاجتماعية والإقتصادية التى كان يمرُّ بها المجتمع القروى آنذاك ، انتشار نوع من الأدب الشعبى ، حرص الفلاح كل الحرص على سماعه ، مثل ألف ليلة وليلة ، وعتر بن شداد ، وسيف بن ذى يزن ، وأبو زيد الهلالي ، والوزير سالم وغير ذلك من القصص الشعبى ، الذى كان فى كثير من الأحيان يتخذ من بعض الأحداث المحلية موضوعاً له ، وأصبح لهذا القصص متخصصون فى إنشاده ، وراج هذا القصص بصورة واضحة ، فهم يجدون فيه ، الكثير من المثل التى يريدون ، أن يطبقوها فى حياتهم ، وهُو فى نظرهم يمثل بعض جوانب الحياة التى يعيشونها<sup>(١)</sup> ، فهم يجدون فيه الغالب والمغلوب ، والظالم والمظلوم ، كما يجدون فيه صوراً من البطولة ، ولذا فإنَّ كلاً منهم ، كان يجد فى استماعه لهذا القصص الجانب الذى يمثل حياته ، وكان منشداً هذا القصص ، يصحب فى إنشاده آلة موسيقية تسمى «الرابة» يصنعها محلياً ، ولذا فإنَّه أصبح يطلق عليه اسم «شاعر الرابة» وكثيراً ، ما كان هذا الشاعر يستثير جماهير الفلاحين أثناء إنشاده ، ويضيف على النص من عنده ، ما يناسب المقام الذى ينشد فيه ، وكان الفلاحون يقيمون الحفلات التى يدعون إليها منشداً هذا القصص ، فى المواسم والأفراح .

= فدرس ، وأتى وقطع العهود ، وأقام مجلس الذكر وراج أمره وراش جناحه ، ونفع وشفع وأثرى جداً ، وتملك عقارات ، ومواشى ، وعبيداً وزراعات ثم تقلبت الأحوال بالصعيد ، وأرذى المترجم ، وأخذ ما بيده من الأرضى ، ورحزحت حاله فأتى إلى مصر ، فلم يجد من يعينه لوفاة شيخه ، ثم عاد وكم يحصل على طائل ، ومآول بالبهجورة حتى مات فى أواخر سنة إحدى وثمانين ومائة وألف ١١٨١ هـ / ١٧٦٨م .

● الجبرتي ، عبد الرحمن بن حسن : «عجائب الآثار ، ج١ ، ص ٢٦٨ ، وبخصوص تراجم العلماء الآخرين ، أنظر : ج١ ، ص ١٩٣ - ٣٢٨ .

(١) الطويل ، توفيق : المرجع السابق ، ص ٢٧ .

وقد تفنن هؤلاء الشعراء في إنشاد المواويل ، التي تعبر عن حال الفلاح ووضعه الإقتصادي والاجتماعي ، وما يجول بخاطرهم من أمور مختلفة ، وأحياناً كان بعض الفلاحين ، يثبباً في قلبه لشاعر الربابة ليؤلف له موالاً يتفق وحاله ، ويوجد كثير من هذه المواويل التي تعبر عن الهيام ، والحب الرقيق العفيف ، التي كان يرددوها شاعر الربابة على لسان صاحب المقام <sup>(١)</sup> .

كذلك أنشد الشعراء ، بعض الأشعار الشعبية ، التي تعبر عن حال الفلاح ، والأعباء التي أصبح يروح تحتها ، فشكواه من : «الوجبة» ، و «الغرامة» ، و «الديوان» ، و «نزلة الكشاف» ، و «العونة» ، و «السخرة» ، كل هذه المظالم التي كان يعاني منها الفلاح ، سجلها الشاعر الشعبي ، في أشعار ومواويل ، كان ينشدها على لسان الفلاح شاكياً ومتألماً منها ، وقصيدة الشاعر الشعبي المجهول «أبو شادوف» سجلت لنا كل الأعباء المالية ، وغير المالية التي كان يعاني منها الفلاح ، كما سجلت لنا بجانب ذلك صورة كاملة للفاقة والجهالة وحالة الحرمان ، التي كان الفلاح يعيشها ،

(١) ذكر أحد المهتمين بالفلكلور الشعبي أن من بين هذه الأشعار التي ذاعت في الريف قول :

كُلُّ لَجَارِيحٍ طَابُر ، بَسْ لَنَا قَاصِلٌ  
وَطَبِيبٌ لَجَرَّاحٍ دَوَا النَّاسِ ، وَأَنَا قَاصِلٌ  
أَنَا قُلْتُ يَا طَبِيبَ مَا عِنْدَكَ دَوَا قَاصِلِ  
صَسْ عَلَى الْقَلْبِ ، وَكَتَفْتُ قَسَالِ لِي  
رُوحٌ يَا قَبِيلَ الْمَلَّاحِ ، مَا عَدَّ لَكَ دَوَا قَاصِلِ

● صالح ، أحمد رشدي : «فنون الأدب الشعبي» ، ص ٦٧ .

كذلك عبر له عن صبره في عمله ، واستمراره فيه رغم ما به من عِلل فاصح ينشد له ، ما يسليه أثناء عمله على الشادوف بقوله :

جُرِّجِي مِنَ الْعِيِ مَكْرَانِ عَلَى  
مَكْتُوبِ يَأْتَسِ مِنَ الْجِئَمِ لِلرَّكْسِ  
كُتِبُوا سِيدِي وَتَسَا لِيْشِ يَدِي  
جُرِّجِي مِنَ الْعِيِ مَكْرَانِ عَلَى  
كُوْنِي سِيدِي بِلَكِ الْكَيِّ وَتَيْنِ

● صالح ، أحمد رشدي : «الأدب الشعبي» ، ص ٣٣

لَمْ تترك شيئاً يتعلق بوضعية الفلاح إلا وسجلته ، حتى خشيت الإدارة خطر انتشار  
مِثْلُ هَذِهِ القصيدة ولذا كلفت الشيخ يوسف الشربيني بأن يضع لهذه القصيدة شرحاً  
يسفه فيه من شاعرها ويقلل من قيمة القصيدة ، وإنَّ لَمْ يستطع ذلك فى كثير من  
جوانب شرحه كما اتضح لنا ، وقد سبقت الإشارة إلى هذه القصيدة والشرح مرات  
عديدة فى ثنايا الفصول السابقة ، وكَمْ يترك شاعر الربابة جانباً من جوانب حياة  
الفلاح إلا وعبر له عنه ، فإذا الفلاح هجر قريته بسبب هم المعيشة ، وترك أهله  
وأصحابه ، عبر له شاعره الشعبى عن ذلك بقوله :

قَالَتْ تُسَافِرُ يَا فَتَى      وَتُفَارِقُ الْوَجْهَ الْحَسَنَ  
فَأَجَبْتَهَا بِتَذَلُّلٍ      وَالْقَلْبُ يَعْلُوهُ الشَّجَنُ  
هَمُّ الْمَعِيشَةِ فَرَّقَتْ      بَيْنَ الْأَحِبَّةِ وَالْوَطَنِ

وحين يشكو الفلاح حاله ، وضجره من مهنة الفلاحة ، وَأَنَّهَا لَمْ تعد تكفى أعباء  
حياته ، لكثرة ما ألقى عليه من أعباء يجد الشاعر الشعبى يعبر له على لسانه .

هَمُّ الْفِلَاحَةِ حَيْرَانَى      وَكُلُّ سَاعَةٍ فِى نُقْصَانٍ  
مَا أَنْفَكُ مِنَ الْوَجْبَةِ      لَمَّا يَجِى مَالُ السُّلْطَانِ

وكذلك يقول على لسان الفلاح :

يَا دُوبُ عُمْرَى فِى الْحَرَّاجِ وَهَمَهُ      تَقْضَى وَلَا لِي فِى الْحَصَادِ سَعِيفُ  
وَيَوْمَ تَجِى الْعَوْنَةُ عَلَى النَّاسِ فِى الْبَلَدِ      تُخَيِّبُنِي فِى الْفُرْنِ ، أَمْ وَطِيفُ

وإذا اشتكى الفلاح ظلم ، بعض أهله له ، وكيدهم له عند أجهزة الإدارة ،  
وجد شاعره يعبر له عن ذلك قائلاً :

أَقَارِبُكَ الْعَقَارِبُ فَاجْتَنِبْهُمْ      وَلَا تَرْتَكِنُ إِلَى عَمٍّ وَخَالٍ  
فَكَمْ عَمٌّ أَتَاكَ الْغَمُّ مِنْهُ      وَكَمْ خَالٌ مِنْ الْخَيْرَاتِ خَالٍ



ثُمَّ يَزِيدُ لَهُ :

عَدَاوَةَ الْأَهْلِ ذَوِي الْقَرَابَةِ كَالنَّارِ يَوْمَ الرِّيحِ وَسَطَ غَابَةِ<sup>(١)</sup>

وكان الفلاحون يحفظون هذه الأشعار ، ويرددونها ، في أثناء سيرهم ، وفي عملهم ، وفي المناسبات التي تتفق وإياها ، كما كانوا يجيدون حفظ المقاطع التي تتفق وحال كل منهم ، من القصص الشعبي السالف الذكر ، حتى أصبحت هذه الأنماط من الأدب الشعبي تعد جزءاً هاماً من ثقافة المجتمع الريفي ، في القرن الثامن عشر ، ولا شك أن شاعر الرابة ، لعب دوراً تعليمياً هاماً في مجتمع القرية ، حينذاك ، بل لا نغالي في شيء إذا عدنا دوره ، كان أكثر إيجابية من دور الفقهاء والمستصوفة ، حيث إنه عبر عن المظالم ، التي كان يعاني منها الفلاح ، وحاول أن يجعلها مسموعة ، وقد نجح في مقصده هذا إلى حد كبير فردد الفلاحون أقواله ، وذاع صيت بعضها حتى أفاق أجهزة الإدارة فعملت على مقاومته ، كما حدث عندما ذاعت قصيدة الشاعر الشعبي «أبي شادوف» ، وقد كانت هذه الأشعار أكثر إيجابية حين سجلت حال الفلاح الإقتصادية والاجتماعية ، بينما حاول الفقهاء إستغلال الفلاح وتثقيفه بكثير من أمور الشعوذة «فلا شك أن دور الأدب الشعبي وشاعر الرابة» كان كبير التأثير في الحياة الثقافية في الريف في القرن الثامن عشر .

\* \* \*

(١) الشربيني ، يوسف : المصدر السابق ، ج١ ، ص ٤٧ ، ج٢ ، ص ١١٨ ، ١٢٥ ، ١٤٦ . كذلك يذكر أن شاعر الرابة في كثير من الأحيان كان يلعب دور الواعظ ، ويحث الفلاحين على الصبر على ما هم فيه من أوضاع إقتصادية سيئة فيشدهم :

أَسْتَحْجِ بِقَلِيلِكَ      يَا تَيْكَ اللَّهُ بِكَبِيرِهِ  
إِنْ رَزَقَكَ مِثْلُ ظَلَمِكَ      إِنْ مَشَيْتَ يَمْشِي بِكَالِكَ  
مِنْ لَهْ فِي الْغَيْبِ شَيْءٌ      لَا يَمُوتُ حَتَّى يَبَالَهُ

ويقول :

• هز القحوف : ج٢ ، ص ص ٩٥ - ٩٦ .

## ثالثاً: العادات والتقاليد:

لاشك أن العادات والتقاليد ، لها دائماً تأثيرها الواضح على ثقافة المجتمع ، وهى فى نظر أفراد المجتمع تمثل مصدراً أساسياً يستمد منها المجتمع مثله وآدابه وقيمه الفاضلة ، وتبعاً لإنتقال هذه العادات والتقاليد ، من جيل إلى جيل ، فقد أصبح لها على أبناء الريف قوة الإلزام ، والفلاحون دائماً يرون فى عاداتهم وتقاليدهم أساس كيانههم ، ويشهدون فى معاقبة من يخرج على قواعدهما ، وطبعاً - ككل تراث متوارث - فقد كان لهذه العادات والتقاليد جوانبها الحميدة ، وجوانبها الضارة .

فالجوانب الحميدة فى هذه العادات والتقاليد ، هى التى تدفع بالفلاح إلى توثيق صلاته وروابطه مع أبناء قريته ، ومراعاة صلات ذوى القربى ، وتدعو إلى إرتباط العائلة بالعائلات الأخرى بروابط حميدة ، وعن طريق هذه الجوانب الحميدة فى عادات الفلاحين وتقاليدهم تمكنوا فى كثير من الأحيان من قضاء أمورهم فى يسر وسهولة ، كما أضفت على تصرفاتهم لوناً من التجانس ، والترابط ، كذلك شملت هذه الجوانب الحميدة عادات ، الكرم ، والتعاطف ومساعدة الغير ، وفعل الخير ، مما طبع المجتمع الريفى آنذاك ، بطابع شريف فيه كثير من المعانى الإيجابية<sup>(١)</sup> .

أما الجوانب الضارة ، فى عادات المجتمع الريفى ، فكانت تتمثل فى العادات التى تولد المشاكل الاجتماعية ، مثل عادة الأخذ بالثأر ، والتداوى بالسحر ، والأحجية والزار ، والمغالاة فى الإنفاق على الأفراح ، والماتم ، وغير ذلك من العادات ، التى أضرت بمصالح الفلاح<sup>(٢)</sup> .

وكذلك أضفنا إلى مجموع العادات والتقاليد ، التى كانت سائدة فى ذلك الوقت ، فى الريف المصرى ، الخيرات العملية التى كان يكتسبها الأبناء عن الآباء جيلاً بعد جيل ، مثل الطرق والأساليب الزراعية الصحيحة ، وما يتعلق بها من

(١) أبو ريه ، محمود : المرجع السابق ، ص ١٢ - ١٥ .

(٢) غيث ، محمد عاطف : المرجع السابق ، ص ٥٦ .

• أبو ريه ، محمود : المرجع السابق ، ص ٩٥ - ١٠٢ .

عادات وتقاليد ، وخبرات عملية أصبحت تشكل عناصر هامة من مكونات ثقافة المجتمع الريفي<sup>(١)</sup> .

وقد كان هذا الجانب من ثقافة المجتمع القروي قلماً يصيبه التغير إلا ببطء شديد ، مما طبع مجتمع القرية في ذلك العصر بالصورة الثابتة غير المتطورة ، فأبناء القرية الذين يمتنون الزراعة ، ووجدوا آباءهم من قبلهم يمتنونها ، أصبحوا يتمسكون بشرف هذه المهنة ، ويأبون التحول عنها ، وكانوا يعتبرون ذلك من العار فالفلاح حتى في حالة هجره قريته - كما اتضح لنا - كان يبحث عن مكان آخر يمارس فيه مهنة الزراعة .

وكم يكن هناك إختلاف كبير في ممارسة هذه العادات والتقاليد ، والخبرات ، بين القرى المصرية حتى أصبحت القرى متشابهة في حياتها الثقافية والاجتماعية ، مما حدا إلى القول بأنه «لا شيء يشبه القرية المصرية ، أكثر من قرية مصرية»<sup>(٢)</sup> .

وكذا فإننا سوف ندرس عادات الفلاحين المتعلقة بأفراحهم ، وأتراحهم ، وكيف كانوا يمارسونها في ذلك الوقت على اعتبار أنها جزء من مكونات ثقافتهم .



### الأفراح :

كانت حفلات أهل الريف في الأفراح تصبحها مظاهر وعادات ، تتسم بالبذخ ، الذي يتناسب وأصحاب هذا الفرح ، ومستواهم الإقتصادي ، ووضعهم الاجتماعي ، وكانت عملية الزواج في الريف في ذلك الريف ، تمر بمراحل متعددة ، تسب كل مرحلة مراسيم معينة ، فالمرحلة الأولى هي عملية إختيار «العروس» ، حيث يشترك العريس وأهله في هذه العملية ، إن لم ينفرد أهل دون العريس بهذه العملية ، وكان الاختيار يتم عادة من بين العائلة أو من العائلات المتقاربة في العزوة على حد تعبيرهم ، وكانت هذه الظاهرة تمثل مظهراً من مظاهر الإكتفاء الذاتي حيث أصبح ،

(١) نفسه : ص ٢٧ - ١٢٤ .

(٢) عيروط ، هنري : للرجع السابق ، ص ١٣٤ .

أبناء العائلة الواحدة ، أو البدنة الواحدة ، يتزوجون من بناتها ، وكذلك فإن العلاقات الاجتماعية التي كانت تدور حول رابطة الزواج ، كانت نتائجها دائماً محددة ، بصلة القرابة ، لأن التقاليد العائلية ، كانت تقاليد اجماعية ، وتقوم على قيم اجتماعية<sup>(١)</sup> ، وكان الفرد ينشأ في هذا الإطار ، وهو لا يعرف أن هناك تقاليداً ، أو قيماً أفضل من تقاليد ، وقيم عائلته التي نشأ فيها ، وكذلك فإنه كان يفضل الزواج من بنت عائلته ، لأنه يعتقد فيها التعادل معه في الأصل ، مهماً كانت فقيرة ، فالتراث للتوارث لديه يحثه دائماً على الزواج من أصيلة «خذ الأصيلة وكو كانت على حصيرة» بنت الأصول مع الزمان تدور «اتبع الطريق وكو دارت وخذ بنت الأصول ولو بارت» «خذندك على قذك»<sup>(٢)</sup> . وهو يرى أن هذه الصفات لا تتوفر إلا في بنت عائلته التي يتضمن نسبها وأصالتها فهما من نبع واحد ، لذا فإن الزواج أصبح أمراً ، لا يخص الفرد الراغب فيه بمفرده وإنما هو أمر يخص العائلة جميعها ، ومن هنا أعطت العائلة لنفسها حق إبداء الرأي - إن لم يكن كل الرأي في عملية اختيار العروس .

وكانت العائلة تقف في وجه ابن العائلة الذي يريد الخروج في اختياره عن دائرة بنات العائلة وبخاصة إذا كانت العائلة ، التي يريد أن يصاهاها ، أقل عزوة من عائلته ، فهم يعتقدون أن «النسب أهلية» و«النسب إما حمى . وإما ذرا» . وهم دائماً ينظرون إلى الشخص الذي ليس لأسرته عزوة ، نظرة أقل من غيره . وكذلك فإنهم كانوا يحثونه دائماً على أن يتزوج من أسرة لها عزوة ، حتى يبنى له عزوة «إن ما كانش لك أهل ناسب»<sup>(٣)</sup> .

وبعد أن تتم عملية الإختيار ، وتتفق عائلتا العريس والعروس ، كانت تتخذ الخطوات الفعلية لإتمام عملية الزواج ، وحين يحل موعد الزفاف ، كانت تقام

(١) فيث ، محمد عاطف : المرجع السابق ، ص ٦٥ .

• فؤاد ، على : «للجمع الرضى» ، ص ٥٤ .

- Hamed, Ammar : Op. Cit., p. 38 .

- Edward, W. Lane : Op. Cit., p. 156 .

(٢) شعلان ، إبراهيم أحمد : المرجع السابق ، ص ص ٩٦ - ٩٩ .

(٣) نفسه : ص ١٠٠ .

الحفلات ، التي تنفّوت في مظاهرها حسب طاقة كل أسرة ، وكانت هذه الحفلات في القرن الثامن عشر ، تتخذ مظهراً يدل على مدى اهتمام العائلة كلها بهذه الحفلات ، وكثيراً ما كانت العائلات الأخرى كنوع من المجاملة<sup>(١)</sup> ، تشارك عائلة العريس فرحتها ، نظراً لأنّ العائلة ، كانت تنظر إلى زواج أحد أبنائها أنّه سوف يمثل إضافة جديدة ، لأفراد العائلة في المستقبل ، ممّا يزيد من عزوتها ، وقد وصف صاحب هز القحوف ، هذه الأفراح بقوله «يدوروا بالعريس ، دورة والشعرأ تمدح ، والطلبل يضرب ، والمشاة حوله تلعب ، والجدةان تخطب بالنبايت ، والأولاد تنط بالشلاتيت ... ثمّ بعد هذه الدورة يفرشوا للعريس ، جنب الجورة ، ويجلسوا على نخع أو حصير ، أو برش من أبراش البير ، ويأتوا له بالعروس ، ومن قدامها الشاعر بالرباب ، وخلفها الصبايا بالزغاريط تصيح . والجدةان تمشي بالمصاييح ، ويرشوا عليها الملح خوف النظرة (الحسد) ويجلسونها على شيء عالى ، ويأتى إليها الطبال ، وينشدها الأشعار ، ممّا هو مناسب بالإعتبار .

يَا عَرُوسَةَ يَا أُمَّ الْغَالِي	إِنْجَلِسِي وَلَا تَبَالِسِي
يَا عَرِيسَ ، قُمْ خُذْ عَرُوسَتِكَ	وَاطْلَعِي بِهَا فُوقَ الْعَالِي
وَافْرَشُوا الْقُبَّةَ وَتَأْمَسُوا	فَوْقَهَا جُنْحَ اللَّيَالِي
تَصْلِحِي لَهُ يَا عَرُوسَةَ	تَمِّمِ أَمْرَكَ بِالْكَمَالِ

ثمّ إنهم يجتمعوا حول العروس ، وينادى بينهم رجل فلفوس ، بيده شعلة من شرموط ، هاتوا السقوط ، صاحب العروس بقى فى أمان ، هاتوا يا نساء هاتوا يا جدعان ، فيدفع الشخص منهم الدرهم والدرهمين ، ومنهم من يرمى نصف أو نصفين<sup>(٢)</sup> .

وكان أهل العريس وأصدقاؤه يأتون إليه في السجّية ، يجتمعون عنده ويحكمون عليه بالوجة الغذائية التي يقدمها لهم .

(1) Wdward, W., Lane : Op. Cit., p. 156 .

(٢) الشرييني ، يوسف : المصدر السابق ، ج١ ، ص ٨٢ .

وإِذَا كانت هَذِهِ الصورة لحفلات الزواج ، كما رسمها الشيخ الشربيني هِيَ الشائعة ، فِي قرى الريف وبخاصة فِي الوجه البحرى ، مع وجود اختلافات بسيطة مِنْ قرية لِأُخْرَى ؛ فَإِنَّ الحالة فِي قرى الصعيد كانت تختلف فِي بعض التفاصيل التى كانت تتلائم وعادات أهل الصعيد ؛ نظراً لِإِنْتِشَار كثير مِنْ القبائل العربية ؛ فِي كثير مِنْ مناطق الصعيد فقد كان مِنْ الشائع فِي بعض قرى الصعيد ، أَنَّ العريس بعد عقد القران يذهب بمصاحبة بعض مِنْ أهله وأخصائه إِلَى بيت والد العروس وبعد أَنْ يستقر بِهِم المقام يُؤْتى لَهُمْ بأوعية مملوءة بالحمص المقلّى والتمر وخلافه ، ويوزع عَلَى الحاضرين ؛ فَيَأْكُلُونَ وَيَنْصَرِفُونَ ويكون هَذَا اللقاء بمثابة التمهيد للعريس عَلَى السماح لَهُ بِأَنْ يَوْمَ منزل الأسرة التى سَيَصَافِرُهَا فِي المستقبل .

وَحِينَ يحل موعد الدخلة ، تعقد حفلات الفرح ؛ وَفِي عصر يوم الدخلة ؛ يحضر الحَلاَق فيحلق للعريس ، بعض رأسه ، ويترك قطعاً متفرقة يسمونها الجزائر ؛ يرفض أَنْ يحلقها ، إِلَّا إِذَا أَخَذَ مِنْ الحاضرين شيئاً مِنْ النقود يسمي «النقطة» ، ثُمَّ بعد صلاة العشاء فى المسجد يزف العريس بالدف والكؤوس ، وأمامه الموالِدِيَّةُ ، يقولوا ، الموشحات والأوراد ، إِلَى أَنْ يدخل بيت الزوجية فَإِذَا وصلت الزوجة إِلَى بيت الزوجية ، يغمسون قدمها اليمنى ، ويدها اليمنى فى اللبن ؛ تفاؤلاً باليمن والبركة وَأَنْ يكون مقدمها منزل الزوجية مقروناً بالخير ، وَفِي الصباح يذهب أصدقاء العريس إِلَيْهِ ، ويلزمونه بِمَا يريدون مِنْ مأكَل ومشرب ، ويقدمون لَهُ النقود .

وكان الزوج فى العادة لا يخرج مِنْ منزل الزوجية ، إِلَّا بعد إنقضاء ثلاثة أيام ، وكان عَلَيْهِ بعد هَذِهِ المدة ، أَنْ يذهب إِلَى سوق القرية لِيَأْتِي لعروسه بشئ مِنْ كل مَا وجد فِيهِ ، أَوْ مَا تَمَنَّاهُ عَلَيْهِ<sup>(١)</sup> .

وهُنَا لَا بُدَّ مِنْ الإشارة إِلَى بعض المظاهر ، التى كانت تصاحب الزواج ، فى بعض مناطق الصعيد ، نتيجة لِإِنْتِشَار القبائل العربية . وفرض حماهاً ، عَلَى بعض المناطق ، فقد أوجد ذلك ، بعض العادات ، التى لَمْ يَكُنْ لَهَا وجود فى كثير مِنْ المناطق الأخرى ، ففى القرى التى قطنتها قبائل عربية ، وكان يقطنها كذلك أقباط ،

(١) مبارك ، عَلَى : المرجع السابق ، ج ٨ ، ص ٩ .

أصبح من العادة عند الزواج ، أنه إذا تزوجت بنت القبلى ، لابد أن يأخذ العريان الذين يتمتع هؤلاء الأقباط بحماهم شيئاً معلوماً من المال ، كما يأخذ الأقباط ، عند زواج بنات عربهم ، أو بدوهم ، كما يطلقون عليهم فى هذه القرى شيئاً من المال كذلك ، وأصبح هذا التقليد جزءاً أساسياً من إتمام مراسم الزواج فارضاء البدوى والقبلى فى كل حالة ، أمر ضرورى لأبد منه قبل إتمام الزواج .

وكان هذا التقليد منتشر - ولا يزال - فى نواحي الهلة ، والحديفة ، وطما ، ودوير عائد إلى ما فوق جرجا فيعرض النصرانى لبنت بدويه ليلة البناء ، فقبل خروجها من بيت أبيها يقدها بقيد من الحديد ، أو نحوه ، أو يفلق عليها باباً ، حتى يأخذ من أهل الزوج مبلغاً من المال من النقود من ريال إلى عشرين ، أو أكثر ، على حسب حال الزوج والزوجة ، وكذلك البدوى يفعل مع بنت نصرانيه ، لكنه يأخذ أكثر مما يأخذ النصرانى وكذلك يفعل عبيد أبيها ، بل يأخذون أكثر مما يأخذ النصرانى ، وفى بعض البلاد كدوير عائد لا يتبع العروسة ، أحد من أقاربها ، فى خروجها إلى بيت زوجها ، ويعدون ذلك عيباً ، اتحدت البلدة ، أو اختلفت ، فإذا اتبعها أحد منهم طرده أهل الزوج<sup>(١)</sup> .

هكذا كان للزواج حفلاته وعاداته ، وتقاليده الخاصة التى تفاوتت فى بعض تفصيلاتها من منطقة لأخرى ، ورغم تفاوتها فإنها ظلت تمثل جزءاً هاماً ، من ثقافة المجتمع القروى فى ذلك الوقت متلائمة مع ظروفه وأوضاعه الاجتماعية والإقتصادية التى سبقت دراستها .

\* \* \*

#### الماتم :

كما كان لأهل الريف ، عاداتهم ، وتقاليدهم ، فى حفلات أنراحهم ، فقد كان لهم عاداتهم ، التى يحافظون عليها فى ماتمهم ، وقد جلبت لهم هذه العادات ، فى كثير من الأحيان البلاء ، وضياع أموالهم ، وأوقعتهم تحت طائلة المرابين ، وترتب

(١) مبارك ، على : المرجع السابق ، ج ٨ ، ص ٨٢ .

عليها فى كثير من الأحيان خراب بيوت كثير منهم ، نتيجة لما يصحب هذه المآثم من مظاهر الإسراف، والتباهى ، أمام الآخرين ، بأنهم أتوا لميتهم ، بما لم يأت به غيرهم ، فهم يبالغون ، فى شراء كفن الميت ، وإقامة مظاهر البلخ ، لا يقصدون من وراء ذلك سوى تمايز بعضهم عن بعض<sup>(١)</sup> ، ثم يتباهون بدعوة أكبر عدد من الفقهاء ، كى يرتلوا القرآن واحداً بعد الآخر ، وكان المآثم يظل منعقداً مدداً تتراوح ما بين ثلاثة أيام ، أو سبعة ، حسب منزلة الميت وسنه ، ومكانته بين أهل القرية والقرى المجاورة ، وطوال هذه المدة يبالغ أهل الميت فى إسرافهم مما يؤدى بهم فى كثير من الأحيان إلى الإستدانة ، ناهيك عما يفعلونه من قراءة «الختومات» و«العناقات» وغير ذلك من الأمور التى كانت تمثل جزءاً هاماً من عاداتهم وتقاليدهم التى لم يكن من السهل الإقلاع عنها<sup>(٢)</sup> ، وكانت المجاملة تلعب دورها ، فى هذه الظروف ، فقد كان أهل القرية وبخاصة عائلة الميت ، يقدمون لأسرته ، فى أيام المآثم ، المأكول والمشرب مواساة منهم لأفراد أسرته ، بل إنهم فى بعض الأحيان كانوا يوزعون تقديم الوجبات الغذائية التى يجب أن تقدم للفقهاء ، وأهل الميت الأقربين بين أسر العائلة الأخرى .

وهكذا كانت مظاهر البلخ والإسراف تصاحب كل خطوة من خطوات المآثم ، هذا بخلاف ما كان أهل الميت يتكلفونه عند كل ذهاب إلى القبر من صنع الكعك وشراء الفاكهة كى يوزعونها على قبره رحمة عليه ، وهذه أمور جد بعيدة عن تعاليم الدين الصحيحة .

وحقيقة الأمر فإن الباحث لا يستطيع أن يعفى أهل الريف ، من أنه كان من بين أسباب سوء وضعهم الإقتصادى ، المظاهر المرفهة التى كانوا يسرون عليها فى أفراحهم وأتراحهم التى كانت تفوق طاقتهم ، حتى أصبحت هذه المظاهر جزءاً من

(١) أبو رية ، محمود : المرجع السابق ، ص ١٠٢ .

— Edward, W. Lane : Op. Cit., pp. 521 - 523.

(٢) أبو رية ، محمود : المرجع السابق ، ص ١٠٢ - ١٠٩ .

— Edward, W. Lane : Op. Cit., pp. 521 - 523.



تراثهم ، وليس من المبالغة أن نذكر أن كثيراً من العادات بمظاهرها التي كانت سائدة عليها في القرن الثامن عشر لا زالت تعيش في ريفنا المصري حتى وقتنا هذا رغم مرور هذه الفترة الطويلة من الزمن ، ورغم التطور الكبير الذي مرت به القرية المصرية منذ ذلك الحين .

\* \* \*

وقد رسبت هذه العادات في نفسية الفلاح كثيراً من أنواع السلوك المختلفة وأصبحت جزءاً من ثقافته ، حتى أصبح مرتبطاً بها ارتباطاً شديداً ، ولا يفكر فيما وراءها ، وكلّم يعد يبحث عن العلل والآثار التي تترتب عليها ، ولكن كل تصوره فيما ترسمه له هذه العادات والتقاليد التي نشأ بين أحضانها ، وأنها أصبحت ترسم له صورة حياته في يومه وغده ومن هنا أصبحت عادات الفلاح وتقاليدهم جزءاً هاماً من ثقافته ، لا محيد له عنها ، إلا بدخول عوامل حضرية كان يجب أن تسرب إلى واقع حياته .

هكذا كانت ثقافة أبناء الريف في القرن الثامن عشر بسيطة ، شكلتها عوامل جد مختلفة ومتناقضة ، وشارك فيها كل من فقيه الريف ، وشاعر الرابة ، والعادات والتقاليد المتوارثة كل بقدر ملحوظ ، ولكنها كانت في كل نواحيها مرتبطة بواقع الفلاح الإقتصادي والاجتماعي والظروف التي كان يعيشها .

﴿      ﴾      ﴿      ﴾      ﴿      ﴾



خاتمة  
صورة مجتمع الريف المصرى  
فى القرن الثامن عشر



## صورة مجتمع الريف المصرى

### فى القرن الثامن عشر

منَ العرض السابق لفصول البحث ، وتسجيل الأوضاع التى كانت سائدة ، فى الريف حينذاك ، يمكن رسم ، صورة المجتمع الريفى ، فى إطار أبعاد ثلاثة ، كانت جميعها متداخلة ومتفاعلة ، يؤثر كل منها فى الآخر ، ويتأثر به ، ونعنى بهذه الأبعاد ، البعد السياسى الإدارى ، والبعد الإقتصادى ، والبعد الاجتماعى :

فالبعد السياسى الذى كان يشكل جانباً ، من جوانب ، صورة مجتمع الريف فى ذلك الوقت ، نعنى به أسلوب إدارة القرية وسياسة تنظيم هذه الإدارة ، حيث إن هذه السياسة هى التى كانت تدير هذا المجتمع ، وترسم له طريق حياته ، وتجعل من القرية المصرية فى ذلك الوقت ، وحدة متضامنة ومسئولة بمجموعها عن تأدية ما عليها من ضرائب ، كما تجعلها مسئولة عن جرائم أعضائها ، وتخضع مجتمع القرية لجهاز إدارى معقد ، متعدد الفروع متداخل الاختصاصات ، ومن هنا كان إستغلال هذا الجهاز للفلاحين ، حيث إن الجهاز الإدارى المحلى كما اتضح ، كان سيئاً للغاية ، همه الأول ، الحرص على مصالحه الشخصية دون سواها ، فسياسة إدارة القرية المصرية فى القرن الثامن عشر ، إذا قيل عنها شئ فيجب أن يقال إنها كانت صورة سيئة للإستغلال والتعسف ، واستغلال النفوذ ؛ وأنها لم تنجح إلا فى تثبيت رهبة سلطة الإدارة فى نفوس الفلاحين ورسبت فى نفوسهم سمة الإذعان والخضوع ؛ ومكتشها منهم ، أى تمكين ، وأصبح الفلاح ، لا يجد فى أجهزة الإدارة ، سوى القوة الغاشمة ، التى سلبته حقه ؛ فى الحياة الحرة ، والمعيشة الكريمة ، ولم يكن لديه القوة على مواجهة هذه الأجهزة التى أجادت فن إرهابه ، ومن هنا وطد نفسه

على الصبر ، والجلد ، واحتمال الظلم الذى يحيق به من هذه الأجهزة ، وفى غيبة الإدارة المركزية القوية ، إزداد عبث أجهزة الإدارة المحلية بالفلاحين ، وسلبت ما لدى الفلاحين من متاع ، وأرهقت كاهله بكثير من الأعباء المالية ، وغير المالية ؛ وفرضت هذه الأجهزة لنفسها كثيراً من الحقوق على الفلاحين ، وأصبحت إدارة القرية ، قائمة على الإستغلال ، وإرهاب السكان وعدم شعورهم بالأمن ، على حياتهم ، أو أموالهم ، وترتب على ضعف هذه الأجهزة إزدیاد تسلط العربان على القرى ، ونهبها وسلب زروع وماشية الفلاحين ، دون أن يتمكن هؤلاء من الدفاع عن أنفسهم ، وعجز الأجهزة الإدارية عن حمايتهم ، ذلك موجز للبعد السياسى فى إطار صورة المجتمع الريفى ، فى القرن الثامن عشر ، لا نجد قولاً ينطبق على هذا البعد أبلى من قول الشاعر :

رُعَاةُ الشَّاةِ تَحْمِي الذُّبَّ عَنْهَا      فَكَيْفَ إِذَا الرُّعَاةُ هِيَ الذُّبُّ

\* \* \*

أما بُعد هذه الصورة الإقتصادية ، فقد كان أعمق بكثير ، من سابقه ، فالفلاح يعمل طول يومه ، وينتج محصولاتة ، ولا شىء منها يعود عليه ، بل عاش حياة إقتصادية سيئة ، فالأعباء المالية الرسمية ، وغير الرسمية تكبله ، وترهقه ، وتلاحقه ، فهو ما يكاد يخلص من تسديد ، أحد هذه الأعباء حتى يجد من يطالبه بسداد عبء آخر حتى اضطر كثير من الفلاحين ، فى بعض الأحيان إلى هجر قراهم ، وترك زروعهم ، وبيع مواشيهم ، ودفع أثمانها ، فيما زاد عليهم من الضرائب ، فقد وقع الفلاحون تحت نظام ضرائبى غير محدود ، فالفلاح عليه أن يدفع ، «مال مبرى» ، «برانى» ، «فائض» ، «كشوفية» ، بالإضافة إلى : «الفرد» ، و «الكلف» ، و «المغارم» ، و «رفع المظالم» ، و «التحرير» ، و «مال الجهات» ، و «حق الطريق» ، أضف إلى ذلك ، ما كان يدفعه من رشاوى لأجهزة الإدارة ، تفادياً للعقاب الذى يخشى ، أن يوقع عليه فى حالة تأخره فى دفع الضرائب ، وكثيراً ما دفع الفلاح لهذه الأجهزة أكثر مما عليه من ضرائب . فإذا أضفنا إلى كل ذلك أنه نتيجة لإهمال الحكومة لواجباتها ، تعرض الفلاحون ، فى مزارعهم لأخطار الفيضانات العالية

والمخفضة على السواء ، فأدى ذلك إلى بوار الأراضى أو تلف للمحصولات ، وموت البهائم ، وانتشار المجاعات ، وخراب القوى ، زد على ذلك الكوارث الطبيعية التى كانت تحمل بالفلاحين من حين لآخر ، فتزلزلات اقتصادية الريف الدمار والهلاك . ومما كان يضاعف من وقع كل هذه الأمور ، تواتر «المصادرات» ، و «المظالم» ، و «المغارم» ، من جانب الأمراء المحاليك ، وبخاصة فى أوقات الصراعات العسكرية فيما بينهم ، كل هذه الأمور أوقعت الفلاح تحت طائلة المزاين ، وغيرهم من المستغلين ، حتى اضطرت الفلاح فى كثير من الأحيان إلى بيع محصوله قبل أوان نضجه ، ليدفع مع عليه من أعباء مالية ، فساء وضعه الإقتصادى ، وكسد حاله ، وحيره هم الفلاحة ، التى لم يجد منها مخرجاً ، ويعبر الجبرتي عن ذلك قائلاً : «ضاق ذرع الأهالى ، وخرب الأقاليم من الشراقى ، والظلم ، والتجأت الناس ، وخصوصاً الفلاحين الذين حضروا إلى المدينة بنسائهم وأولادهم» ، وهذا يقودنا إلى تقرير حقيقة ذات مغزى عميق وهى : أن المدينة تأثرت كثيراً فى القرن الثامن عشر ، بالوضع الإقتصادى السيئ الذى ساد الريف ، لأن الريف ، كان هو المصدر الوحيد الذى يغذى المدينة ويمدها بحاجتها من المواد ، فالدور الذى كان يلعبه الريف فى ذلك الوقت ، فى حياة المدينة ، كان ضخماً ، وقد أوضحت ذلك فى مواضع كثيرة من فصول البحث .

وخلاصة القول فى البعد الإقتصادى لصورة المجتمع الريفى فى القرن الثامن عشر ، أن الحياة الإقتصادية فى الريف ، حلت بها علل كثيرة ، لعبت دورها ، فى تدهور الوضعية الإقتصادية لأهل الريف حتى فى سنوات الرخاء ، ربما كان الفلاح يعجز عن تسويق منتجاته لإنعدام الأمن فتكسد حاله ، وكفى تصوراً لسوء حال الفلاح الإقتصادية من أنه اضطر فى بعض السنوات أن يأكل الميتة ، وقشر البطيخ ، فهل يوجد حال أسوأ من ذلك !



أمّا عن البعد الاجتماعى لهذه الصورة ، فقد كان نتاجاً للبعدين السابقين السياسى والإقتصادى فقد طبعت هذه الأوضاع السيئة الفلاح بكثير من السمات الضارة ،

واضطرتة فى كثير من الأحيان إلى اللجوء فى تفسير أحواله السيئة بالغييات ، ومظاهر الشعوذة ، وكذلك فإنه وقع فريسة سهلة للمشعوذين والدجالين ، ومدعى التصوف ، لعله يجد عند هؤلاء ، ما يعينه على تحسين حاله .

وإن ثبت أن هذه الفئات كانت من بين أسباب تدهور وضع الفلاح ، وكذلك فإن تأثير الأوضاع الاقتصادية السيئة على الحياة الاجتماعية فى الريف ، والعلاقات الاجتماعية كان سيئا للغاية ، كذلك انقسم سكان القرى فى كثير من الأحوال إلى عصابات متعادية ، تبعاً لإنقسام العربان إلى عصابات ، أو تبعاً لإنقسام البيوت المملوكية ، وعانى الريف كثيراً من هذه الانقسامات ، التى تركت بصماتها واضحة على صورة هذا المجتمع وتركيبه .

هكذا بالإضافة إلى تفاعل هذه الصورة بمجموعة من العادات والتقاليد والأعراف ، التى كان لها صفة الثبات ، والإستمرار وعدم التغير ، وكان لها تأثيرها الواضح فى هذا البعد ، وإن بدا عليها بعض الاختلاف ، ولكن رغم ذلك فإنها كانت متحدة فى تأثيرها فى صورة هذا المجتمع .

لاشك أن سوء الأوضاع الاقتصادية ، وفساد الأساليب التى كانت تدار بها القرية ، أدت إلى تعقد الحياة الاجتماعية فى الريف ، حتى بدت هذه الحياة ، مزيج متناقض معقد ، يصعب تصويره من جانب واحد ، فهى مزيج من التنافر والتضامن والإتحاد والإختلاف فى نفس الوقت ، تتحكم فيها مجموعة عوامل مختلفة تجعلها صعبة الوضوح .



هكذا نخلص فى النهاية إلى أن صورة مجتمع الريف المصرى فى القرن الثامن عشر ، كانت نتاجاً للأوضاع السابقة الإشارة إليها ، فالأوضاع السياسية ، كان لها تأثيرها على الأوضاع الاقتصادية ، وكلاهما لعب دوره ، فى تشكيل الحياة الاجتماعية فى الريف ، بالصورة التى سبق إيضاحها ، فى فصول البحث ، صورة كانت تحتاج إلى تغيير شامل وهزة قوية ، تزيل عنها الظلال الصعبة الكثيفة التى كانت تعجب درجة وضوحها ، ولكن القرن الثامن عشر مضى ، دون أن تحدث هذه الهزة ، أو ذاك التغيير .



# الملاحق



## ملحق رقم (١)

### كشاف

#### شرح أهم المصطلحات التي كانت سائدة في الريف في فترة البحث

- ١- ارتفاع : مقدار الأموال الأميرية التي تحصل للروزنامة .
- ٢- أستاذ القرية : لقب كان يطلق في القرن الثامن عشر ، على الملتزم ، وقد ورد في الجبرتي والمصادر الأخرى المعاصرة بهذا المعنى ، وكان يطلق كذلك على السيد أو الأمير الذي يشتري الممالك بالمال ، ولكن في القرية كان يعنى الملتزم ، فيلقب بأستاذ القرية .
- ٣ - إسقاط : التنازل عن حصة الالتزام أو جزء منها لشخص آخر ، بالبيع أو الرهن ، لمدة معينة أو إلى الأبد ، كانت هذه العملية تسمى «إسقاطاً» وكانت تتم على يد قاضى الشرع .
- ٤- إفراج : حجة أو سند، يعطى لأصحاب حق الإنتفاع بأراضى الرزق . كلما حدث تغيير في هذه الرزق بالوراثة أو غيرها ليثبت حقهم في استمرار الإنتفاع بها .
- ٥- تقسيط : سند يعطيه ديوان الروزنامة للملتزم ، بعد أن يرسو عليه إلتزام الحصة التي يتعهد بجمع الأموال المقررة عليها ، وكان ينص في هذا السند على مقدار الأموال المقررة على الحصة .
- ٦- التمسك : وثيقة تبين حق حاملها في شراء حق الإنتفاع بمكان ، أو الحصول على وظيفة أو غير ذلك يبرزها عند الحاجة ، وهى عبارة عن صورة لِمَا هو مسجل بسجل القاضى بخصوص الموضوع الذى يخص حاملها .

٧- حق الطريق : أجر كان يفرضه رجال الإدارة على الفلاحين نظير إبلاغهم أوامر الحكومة ، أو طلبهم إلى ديوان الولاية أو أي جهة إدارية ، وإن كان ذلك إدعاء كما كان يحدث في بعض الأحيان .

٨ - حلوان : ضريبة كان يدفعها الملتزم الجديد للباشا ، وديوان الروزنامة نظير التصديق على نقل الإلتزام إليه ، وكانت في بدء الأمر تقدر بمقدار ضريبة سنة من الأموال الأميرية المقررة على الحصة ، ثم أصبحت تقدر بمقدار ثلاث سنوات من فائض الحصة الذي أصبح يفوق ، مقدار المال الميرى .

٩ - مال حماية : ضريبة كانت الإدارة تفرضها على أراضي الوقف نظير حمايتها من السلب والنهب .

١٠- خواجاً : لقب كان يطلق على التاجر في القرن الثامن عشر .

١١- الروك : عملية فك زمام الأرض بقصد إعادة توزيعها ، وتعديل الخراج ، وقد تمت في العصر العثماني ٩٣٣ هـ / ١٥٢٦م ، وفي عهد الحملة الفرنسية ١٢١٥ هـ / ١٨٠٠م ، وعرفت دفاتر هذه العملية بدفاتر الترايع .

١٢- الطلبة : مظلمة فرضها رجال الأسباهية المقيمين في الريف على سكان القرى وبالغوا في تقديرها كثيراً .

١٣- العونة : هي العمل سخرة بدون أجر في أرض الأوسية الخاصة بالملتزم ، وكذلك العمل في حفر الآبار ، وتطهير الترع ، تبعاً لأوامر الإدارة .

١٤- مال السلطان : هذا المصطلح كان يعنى عند أهل الريف المال الميرى المقرر على أرض الفلاحة ، وكان يعرف عندهم كذلك «بالديوان» .

١٥- مسموح المشايخ : الأرض التي تمنح لمشايخ القرى ، مع إعفائها من الضرائب ، نظير ما يقومون به من خدمات للحكومة ، وما يقدمونه من ضيافة لموظفي الإدارة الذين يتوقفون أو يمرون بالقرى .

١٦- نسيقة : أمر إلى الفلاحين ومشايخ القرية ، كانت الروزنامة تسلمه الملتزم الجديد

الذى يرسو عليه الإلتزام تأمر فيه هؤلاء المشايخ والفلاحين بطاعة الملتزم ، وتنفيذ أوامره .

١٧- الوجبة : غذاء رجال الإدارة الذين يؤمون القرية لتنفيذ الأوامر أو جمع الأموال ، وكانت الوجبة توزع على سكان القرية حسب أحوالهم الإقتصادية ، ومساحة الأرض التى يحوزنها .

---

اكتملت فى إنشاء هذا الكشف على :

- ١- عبد الرحمن الجبرى ، صجائب الآثار ، ج ١ - ٤ .
- ٢- أحمد شلبى بن عبد الغنى ، أوضح الأشارات .
- ٣- عبد السميع سالم الهوارى ، لغة الإدارة .
- ٤- محمد بن أبى السرور ، المصادر السابقة .

## ملحق رقم (٢)

- وثيقة تبين أن سداد المال الميرى كان يتم عن طريق شيخ الحصة .

مصدر الوثيقة : أرشف للمحكمة الشرعية : محفظة دشت رقم ٢٩٢ ، ص ص

٤٤٥ - ٤٤٦ .

إدعى كل من المحترم محمد الطور وأخته الحرمة سليمة المرأة ، وكذلك المرحوم موسى من أهالي ناحية عرب الدبل بولاية الغربية ، الثابت معرفة الحرمة سليمة المذكورة بشهادة كل من : المحترم أحمد أبو سلامة ، والمحترم عبده بن نايل ، كلاهما من أهالي الناحية المذكورة ، والحاج إسماعيل المقدم بن المرحوم عبده الطحواي ، ثبوتاً شرعياً ، على المحترم مصطفى بن المرحوم محمد أبو أعلى من أهالي الناحية المذكورة ، بأنه فيما قبل تاريخه ، توفي المرحوم محمد أبو أعلى المذكور عن زوجاته الثلاث هن : الحرمة شلباية بنت سيد أحمد ، والحرمة كليلة بنت هيكل ، والحرمة زين بنت عطا الله وأولاده الثمانية هم : المحترم مصطفى المدعى عليه المذكور ، وموسى ، ومحمد ، وحسنة ، وناصرين ، وسيتية وفاطمة ، وعز ، من غير شريك ، وأن المتوفى المذكور في حياته استلم من المدعين المذكورين ، في سنة واحد وثمانين ومائة ألف ( ١١٨١ هـ / ١٧٦٧ م ) ، مبلغاً قدره أحد وخمسون ريالاً بطاقة ، حين كان شيخاً بالناحية المذكورة ، ليدفع ذلك من المال المطلوب من المدعين للمتزم الناحية المذكورة ، وكتب لهما وثيقة بذلك بخطه مزقت منهما قبل تاريخه ، وأنه بعد أن تسلم منهما ، لم يدفعه للمتزم الناحية المذكورة ، وأن المتزم المذكور أخذ منهما المال الذي كان مطلوباً منهما بعد ذلك ، وأن مبلغهما المذكور باق بذمة المتوفى المذكور إلى تاريخه ، وأن المدعى عليه المذكور وازع يده على مخلفات والده المذكور ، هو وباقي الورثة المذكورين ، ويطالباه بذلك من المخلفات المذكورة ، ليحوزاه لأنفسهما بالوجه الشرعى ، وسئل المحترم مصطفى المدعى عليه المذكور عن ذلك ، فأجاب بالإنكار في المبلغ المدعى به المذكور ، وأنه لم يعلم ذلك ، وجحد ذلك جحداً كلياً وكلف المدعيان المذكوران ثبوت دعواهما المذكورة بالوجه الشرعى ، وطلب منهما البيان على ذلك ،

فذكر أن لا بينة لهما تشهد بذلك سوى الوثيقة الممزقة المذكورة عن بينة تشهد لهما ، وعجزاً عن ثبوت دعواهما المذكورة عجزاً كلياً ، ولتمساً يمين المدعى عليه المذكور على عدم علمه بذلك ، فحلف بالله العظيم الذى لا إله إلا هو الرحمن الرحيم منزل القرآن على قلب النبي ﷺ ، أنه لم يعلم أن بذمة والده المذكور للمدعين المذكورين المبلغ المدعى به المذكور ولا بعضه ولا شيئاً منه . الحلف الشرعى الملتمس الموجه المقبول بالطريق الشرعى ، فعند ذلك طلب المحترم مصطفى المدعى عليه المذكور من حضرة مولانا أفندى المومى إليه إجراً ، يقتضيه الشرع الشريف له فى شأن ذلك ، أجابه لذلك ، وعرف المدعين المذكورين أنه حيث كان الأمر كما ذكر وعجزاً عن ثبوت دعواهما المذكورة ، عجزاً كلياً لتمساً يمين المدعى عليه المذكور ، وحلف اليمين الشرعى على عدم علمه بذلك ، فهما ممنوعان من دعواهما المذكورة ، واللازم عليهما عدم معارضتهما للمدعى عليه المذكور وباقى ورثة والده المذكورين ، بسبب ذلك حكم عليهما بذلك ، وبأن لا تسمع لهما دعوى بعد ذلك بسبب ذلك ، وأمر باتباع ذلك ، وعدم العدول عنه ، تعريفاً ومنعاً وإلزاماً وحكماً وأمرًا شرعيات وأشهد على نفسه الكريمة بذلك ، وبه شهد .

حرر فى خامس عشر رجب سنة تسعين ومائة وألف (١١٩٠هـ / ١٧٧٦م) .

نستخلص من هذه الوثيقة الحقائق التالية :

- (١) سداد المال الميرى كان يتم عن طريق شيخ الناحية ، مع تسليمه إيصالاً للفلاحين .
- (٢) شيخ الناحية كان يأخذ المال من الفلاحين فى بعض الأحيان ، ولم يسدده للملتزم ، فكان الملتزم يجبر الفلاحين على سداد المال له مرة ثانية .

### ملحق رقم (٣)

فرمان من الديوان العالي بتعيين حدود لأرض بناحية نويج بناء على قلم الشرع الشريف .

المصدر : دار المحفوظات العمومية : مخزن (١٨) ، عين (١٩) ، دفتر الجسور رقم (١٣٥٦) .

هذه فرمان الشريف في بناحية نويج  
عند هذا الفرمان الشريف الواجب القبول والتسليم  
من ديوان مصر المحمدية سنة جعلها الله تعالى مؤنساً  
وحفظاً إلى يوم الدين أن ورد العيا بالديوان العالي  
كسيف وعلام من الشريعة الشريفية بحكمة المحلة الكبرى  
بالولاية الغربية يعرب مضمونها ويوضع مكشوراً  
بحدود الاسرع بناحية نويج بالولاية المذكورة  
الحد القبلي ينتهي إلى جسر بناحية صندله بالولاية  
والحد البصري إلى بحري صرا بجوار كوم الجير وفيه  
جسر المبيداني المعروف والمسرف إلى ناحية جسر  
ناحية صرا العويير بالولاية ومعه بقايا إلى اطيان  
الورق وفي هذا الحد جسر بلدي فأصل بين اطيان نويج  
المذكورة وبين اطيان الورق والحد الغربي إلى البحر الشرقي  
الفاصل بين نويج المذكورة وبين تشابه والقلعة  
وحصنة الغنيمي وعلى موجب ذلك الخمس من اطمنا  
بأن الحد والمذكورة تتعبد في مقاطعة الغربية ومجل  
الواقعة بالسجل بالولاية المذكورة حكم ما هو مشروح  
اعلاه فأجبتاه واصدرنا هذا الفرمان الشريف من الديوان  
العالي بموجب الكسيف والاعلام وعند وروده اليكم  
يكون العمل بالحدود المذكورة ولم احد استعدي بالحدود  
ويتعبد في محلاته حكم ما امركم ولا تخالفوه والحد  
ثم المذكر من المخالفه والكلف الكرم والختم الختم عليهما  
الاعتماد ديوان الواقع م م ذي الحجة ١١٨٨ سنة



## ملحق رقم (٤)

وثيقة تبين أنَّ نفقات جرف الجسور البلدية كانت على الملتزمين وأهل الناحية ،  
أما نفقات جرف الجسور السلطانية فكانت على جهة السلطنة الشريفة .

مصدر الوثيقة : دار المحفوظات العمومية : مخزن (١٨) ، عين (١٩) ، دفتر  
الجسور ، رقم (١٣٥٦) .

«لَمَّا ورد البيور لدى الشريف على يياض ، من حضرة الوزير المعظم ، المشير  
المفخم ، مولانا عبد الرحمن باشا ، حافظ مملكة مصر المحروسة ، يَسِّرُ الله لَهُ مِنْ  
الخيرات مَا يشاء ، المؤرخ فى ثانى عشر شهر ربيع الآخر سنة ١٠٩٠ هـ / ٢٣ مايو  
١٦٧٩ م ، خطاباً لمولانا حسين أفندى ، مقاطعجى الغربية حالاً ، بالديوان العالى ،  
يفيد مَا سيذكر فيه ، بدفتر الجسور المخلد بالمقاطعة المذكورة ، بموجب الحجة الشرعية  
المسطرة من الباب العالى ، المتوجة بِإمضاء وختم مولانا شيخ مشايخ الإسلام ، حسن  
ابن حسين أفندى ، المولى «بمصر المحمية متع الله تعالى بوجوده البرية ، فامثل مَا أمر  
به مولانا الوزير المشار إليه ، وقيدت الحجة الشرعية المذكورة ، بالدفتر المذكور ، على  
صورتها المشروحة أدناه ، وَهِيَ سبب تحريره ، وباعث تسطيره ، هُوَ أَنَّهُ بالديوان  
العالى بحضرة مولانا الوزير المعظم ، المشير المفخم ، الدستور المكرم ، مدير أمور  
جمهورية العالم ، بأعلى الهمم ، مشيد أركان الدولة ، والإقبال بالرائى الصايب ،  
مسدد عنوان الصولة والإجلال ، بالفكر الثاقب ، مولانا عبد الرحمن باشا ، يَسِّرُ الله  
تعالى لَهُ مِنْ الخيرات مَا يَشَاءُ ، كافل المملكة الإسلامية ، يوميد مدينة مصر المحمية ،  
أدام الله تعالى دولته ، وأيد معدلته أمين ، وسيدنا شيخ الإسلام أعلم العلماء الأعلام ،  
قاضى النقض والإبرام ، ومحرر القضايا والأحكام . بمزيد الإتيان والأحكام ، حسنة  
الليالى ، فى جباه وجوه الأيام ، مولانا قاضى القضاة ، يوميد بالديار المصرية ،  
وجمال قضاة الإسلام ، كمال ولاة الأنام ، معتمد السادة الموالى العظام ، مولانا  
قاضى الديوان ، زيدت فضايله أمين ، ادعى قدوة قضاة الإسلام ، عمدة ولاة الأنام  
، مولانا محمد أفندى ، الشهير بطرقجى زاده ، ملتزم مدينة منف وَمَا معها ، زيد

فضله ، على كل من فخر أمثاله ، الأمير أحمد بن عبد الله ، والأمير إبراهيم بن عبد الله ، من طابفة الجراكسة كل منهما ، الملتزمان سوية بناحية منشأة غمرين ، بالولاية المذكورة بأن المدعى المذكور كان ملتزماً ، بناحية منشأة غمرين ، المذكورة ، وفرغ عن إلتزامها للمدعى عليهما ، سوية من ابتداء سنة تسع وثمانين وألف الخراجية ، وأن بأرض المنشأة ، وداخل في حدودها جسر بلدى يعرف بالشيخ منصور ، وأن الجسور البلدية جرفها وانقائها على ملتزمى النواحي ، التى هي في أراضيها وأطيانها ، شرعاً وقانوناً ، وأن مولانا محمد أفندى المدعى ، أنهى ذلك لحضرة مولانا الوزير المومى إليه ، فبرز أمره الكريم ، بيور لدى شريف ، على بياض ، خطاباً ، لقاضى ولاية منف ، وكاشف الولاية المذكورة ، والأمراء الجريججية المتوالية ، وسردارية السبع بلكات ، بالكشف على الجسر المذكور ، بمباشرة الأمير شاه باش جاويش ، والعمدة الشيخ جعفر من شهود الديون العالى ، المعينين فى شأن ذلك ، فإن ظهر ، أن الجسر بأراضى منشأة غمرين المذكورة ، يلتزم المدعى عليهما ، بجرفه إلى غير ذلك مما تضمنه البيور لدى المشار إليه ، وهو مؤرخ فى غاية ذى الحجة الحرام ختام سنة تسع وثمانين وألف (ذى الحجة ١٠٨٩ هـ / يناير - فبراير ١٦٧٩م) وعرض البيور لدى على مولانا قاضى الولاية ، والأمير الكاشف ، فقبلوا ذلك ، بالقبول . وتوجهوا بزواياهم ، للكشف على ذلك ، كشفوا عليه بحضور المدعى عليهما ، فإذا هو كائن فى أراضى منشأة غمرين ، وداخل في حدودها ، وصدق المدعى عليهما ، على وجوده بداخل أراضى المنشأة المذكورة ، وأكزماً ، بجرفه وكتب بذلك حجة من قبل جمال قضاة الإسلام ، مولانا خليل أفندى ، قاضى ولاية منف المذكورة ، وعرض متضمن لمضمونها مسطر باللغة التركية ، وعرض ثان من قبل قدوة الأماجد ، الأمير مراد كاشف الولاية المذكورة ، متضمن لذلك أيضاً أبرزهم ، مولانا محمد أفندى مؤيده ، وقرى بالجلس ، فإذا كل منهم متضمن للكشف ، على الجسر المذكور ، ووجوده بأراضى منشأة غمرين وتصديق ، الأمير أحمد ، والأمير إبراهيم ، ملتزمى المنشأة المدعى عليهما ، على أنه كائن بأراضى المنشأة وإلتزامهما بجرفه ، مؤرخ كل من الحجة والعرضين المشروحين أعلاه بثامن عشر شهر تاريخ أدناه ، وأن المدعى عليهما تمتعين من جرف الجسر المذكور ، بغير وجه ، ولا طريق شرعى ، ويطالبهما بأن يقوماً بجرف

الجسر المذكور ، ويسأل سوالهما عَنْ ذلك ، فستل المدعى عليهما المذكوران عَنْ ذلك ، أجباً بالإعتراف ، فى وجود الجسر المذكور بأراضى المنشأة المذكورة ، داخل فى حدودها غير أَنَّهُ قديماً برز كشف وعرض متضمنان أَنَّ جرف الجسر المذكور الثلثين منه على ملتزم منف ، والثالث الباقي على ملتزم المنشأة ، وَأَنَّهُمَا أخرجاً صورة العرض والكشف ، مِنْ السجل وأبرازهما مِنْ أيديهما ، فعارضهما مولانا محمد أفندى المدعى المشار إليه ، بِأَنَّ صورة العرض والكشف المذكورين متحلتين باطلين لا أصل لهما ولا حقيقة ، ومخالفين للقانون المنيف ، فَلَمْ يبدى فى ذلك ، دافعاً ولا مطعناً شرعيين ، والتمس مولانا محمد أفندى المومى إليه ، مِنْ مولانا الوزير نصره الله تعالى ، ومولانا قاضى القضاة المومى إليهما ، فعل ماً يقتضيه الشرع الشريف ، والقانون المنيف فى شأن ذلك ، فبرر أمر مولانا الوزير المومى إليه ، بِأَنَّ حيث اتضح وتبين حجة الكشف المشروحة المورخة أعلاه بيسور لدى شريف خطباً لمولانا شيخ مشايخ الإسلام ، قاضى القضاة ، المومى إليه ، إِنَّهُ بموجب حجة قاضى ولاية منف ، وعرضه وعرض كاشف الولاية . بجرف الجسر المذكور الملتزمان المدعى عليهما المذكوران ، وحكم عليهما بذلك بالديوان ، ويكتب بذلك حجة مؤرخ كل البيورلدين المشروحين بيوم تاريخه أدناه ، متوج كل منهما بالختم الكريم على العادة ، وقبل ذلك بالقبول ، وكما ثبت مضمون ما شرح أعلاه لدى مولانا قاضى القضاة المومى إليه ، بصدق ذلك جميعه بين يديه ، ساعاً ووجاهاً ، ثبوتاً شرعياً ، عرف الأمير أحمد ، والأمير إبراهيم ، ملتزمى المنشأة المذكورة ، إِنَّهُمَا حيث صدقاً واعترفاً ، أَنَّ الجسر المذكور بأراضى المنشأة ، ودخل فى حدودها ، وَأَنَّهُ جسر بلدى ، فعليهما القيام بجرفه وإتقانه ، شرعاً وقانوناً ، لكونه داخل أراضى الناحية المذكورة الجارية فى التزامهما ، وتصرفهما وتقسيمهما ، ولا عبرة بتوافق الملتزمين السابقين ، بما هو مخالف للشرع الشريف والقانون المنيف ، ولا يقضى على مولانا محمد أفندى بمضمون الصورتين المذكورتين ، وألزمهما بجرف الجسر المذكور وإتقانه ، حيث كان القانون الشريف المعتمد بالديوان العالى ، أَنَّ الجسور السلطانية جرفها وإتقانها على جهة السلطنة الشريفة ، والجسور البلدية جرفها وإتقانها على ملتزم الناحية التى بها ،

وحكم بموجب ذلك تعريفاً وإلزاماً وحكما شرعيان ، وأشهد على نفسه الكريمة بذلك ، وبه شهد ، فى تاسع عشرين شهر الله المحرم الحرام إفتتاح شهور سنة تسعين بعد تمام الألف من هجرته الشريفة السنية المحمدية على صاحبها أفضل الصلاة وأتم التسليم ، والحمد لله وحده ، شهود الحجة ، الأول محمد فخر الدين ، والثانى على الرفاعى ، شهود الحال المسطورين أسماهم بجانب الحجة المنقولة منها هذه الصورة .

المقر الأكرم

بحضور زحر ذوى

الأمير سليمان كتخدنا

الشأن والأعيان

أجاورشان حالاً

حضرة على آغا كتخدنا وزير معظم

قدوة الأمراء

مير اللوا إبراهيم

بيك حاكم جدة

حضرة على آغا كتخدنا

ذخر الأعيان

الجناب العالى

الجناب العالى

أحمد أفندى

الأمير على آغا

الأمير أحمد

روزنامجى مصر حالاً

ترجمان مصر حالاً

آغا متفرقة باشى حالاً

نستخلص من هذه الوثيقة الحقائق التالية :

(١) جرف الجسور البلدية على المتزمين .

(٢) جرف الجسور السلطانية على جهة الديوان .

(٣) معاملة بعض المتزمين فى القيام بجرف الجسور البلدية ، وتدخل الإدارة لأرغامهم على القيام بهذا العمل .

## ملحق رقم (٥)

وثيقة تبين خراب بعض القرى ، ومحاولة إعمارها .

مصدر الوثيقة : دار المحفوظات العمومية : مخزن (١٨) ، عين (١٩) دفتر  
الجبسور رقم ١٣٥٦ .

«هُوَ أَنَّهُ بِمَجْلِسِ الشَّرْعِ الشَّرِيفِ ، وَمَحَلِّ الدِّينِ الْأَزْهَرِ ، بِالْبَابِ الْعَالِيِّ أَعْلَاهُ اللَّهُ تَعَالَى ، بِمَدِينَةِ الْمَحَلَّةِ الْكُبْرَى بِالْغَرْبِيَّةِ ، بَيْنَ يَدَي سَيِّدِنَا ، وَمَوْلَانَا قُدْوَةِ قَضَاةِ الْإِسْلَامِ ، كِمَالِ وَلَاةِ الْأَنْامِ ، مُحَرَّرِ الْقَضَايَا وَالْأَحْكَامِ ، شَرَفِ السَّادَاتِ الْمَوَالِي الْعِظَامِ ، فَرِيدِ شَرِيعَةِ خَيْرِ الْأَنْامِ ، مُحَمَّدٍ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ ، الْوَائِقِ بِعِنَايَةِ رَبِّهِ الْمُبْدَى ، شَيْخِ الْإِسْلَامِ نُورِ اللَّهِ أَفَنْدَى النَّازِرِ فِي الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ ، وَالتَّعْلُقَاتِ الشَّرِيفَةِ السُّلْطَانِيَّةِ بِمَدِينَةِ الْمَحَلَّةِ الْمَذْكُورَةِ ، وَمَا مَعَ ذَلِكَ مِنْ بِلَادِ الْغَرْبِيَّةِ ، الرَّاقِمِ خُطَّهُ أَعْلَاهُ ، أَدَامَ اللَّهُ تَعَالَى عُلَاهُ ، لَمَّا وَرَدَ الْبَيُورْلُدى الشَّرِيفِ ، الْوَاجِبُ الْقَبُولِ وَالتَّشْرِيفِ ، مِنْ دِيْوَانِ مِصْرِ الْمَحْرُوسَةِ ، مِنْ حَضْرَةِ قُوَّةِ الْأَمْرِ الْكَرَامِ ، ذَوِي الْقُدْرِ وَالْمَجْدِ وَالْإِعْظَامِ ، وَالْأَمِيرِ يُوسُفَ بِيكٍ قَائِمًا دِيْوَانِ الْوِزَارَةِ سَابِقًا ، الْمُرْتَبِعِ عَلَى عَرْضِ حَالِ ، قُدْوَةِ الْأُمَاجِدِ وَالْأَعْيَانِ ، نَخْبَةِ الْأُمَرَاءِ ذَوِي الشَّانِ ، الْأَمِيرِ حُسَيْنِ بِيكٍ حَاكِمِ ، وَلَايَةِ الْغَرْبِيَّةِ حَالًا ، زَيْدِ قَدْرِهِ ، وَأَنَّهَا لَهُ أَنَّ بِالْوَلَايَةِ الْمَذْكُورَةِ نَاحِيَّةَ سِرَاوَةِ الْغَرْبِيَّةِ تَحْتَ الْإِتْرَامِهِ ، وَأَنَّ النَّاحِيَّةَ الْمَذْكُورَةَ كَانَتْ قَدِيمًا عِمَارًا ، مَعَا فِى بِهَآ رَعَايَاهَا ، وَالْآنَ خَرِبَتْ ، وَلَمْ يَبْقَ بِهَآ نَبَاتٌ وَلَا رَعَايَا ، وَصَدَرَ الْأَمْرُ الشَّرِيفُ بِالْبَيُورْلُدى الْمُنِيفِ الْمَشَارِ إِلَيْهِ بِالْعِمَارَةِ ، وَالتَّجْدِيدِ لِنَاحِيَّةِ سِرَاوَةِ الْغَرْبِيَّةِ ، الْمَذْكُورَةِ لِأَجْلِ سَكْنَى الرَعَايَا بِهَآ كَمَا فِى الْأَوَّلِ ، وَيَعْدُ مَنْ يِعَارِضُهُ مِنْ مَسْكَنِ ، وَيَتَوَطَّنُ بِالنَّاحِيَّةِ الْمَذْكُورَةِ ، مِنْ جَبْرِ الْبِلَادِ وَالْفَلَاحِينَ ، إِلَى آخِرِ مَا هُوَ مَعِينٌ مَشْرُوحٌ ، بِالْبَيُورْلُدى الْمَشَارِ إِلَيْهِ أَعْلَاهُ ، وَهُوَ مُؤَرَّخٌ فِى ثَانِي رَبِيعِ الْأَوَّلِ سَنَةِ تَارِيخِ أَذْنَاهُ ، وَقَبْلَ مَا بَرَزَ بِهِ الْأَمْرُ الشَّرِيفُ بِالْبَيُورْلُدى الْمَشَارِ إِلَيْهِ أَعْلَاهُ ، بِمَزِيدِ الْقَبُولِ وَالْإِمْتِثَالِ ، وَغَايَةِ الطَّاعَةِ وَالْإِجْلَالِ ، حَضَرَ إِلَى الْمَجْلِسِ الشَّرْعِيِّ الشَّرِيفِ الْمَشَارِ إِلَيْهِ أَعْلَاهُ ، وَقُدْوَةُ الْأَعْيَانِ عَمْرُ أَغَا ، تَابِعَ حَضْرَةَ الْأَمِيرِ حُسَيْنِ بِيكٍ أَمِيرِ اللُّوَا الشَّرِيفِ السُّلْطَانِيَّةِ بِمِصْرِ الْمَحْرُوسَةِ ، وَحَاكِمِ الْغَرْبِيَّةِ الْمَشَارِ

إليه ، وأنهى مولانا أفندي المومى إليه ، أعلاه ، بأن استاذن المشار إليه سنة إثنين وخمسين ومائة وألف الخراجية (١١٥٢هـ / ١٧٣٩م) ، حاكم ولاية الغربية ، وأن من جملة قرى الكشوفية ناحية قلين ، وبأطيانها ناحية تعرف سراوه الغربية ، غيط من غير حيط ، وأنه استاذن المشار إليه ، إخراج الناحية المذكورة من أطيان قلين المذكورة ، إلزام بها وتكفل بما عليها ، من الأموال الديوانية ، لجهة السلطنة الشريفة العلية ، بموجب تقسيط ديوانى ، وكمل بالختم والبيورلدى الشريف ، من قايم مقام ديوان الروزنامة المشار إليه ، بالمجلس وأطلع عليه مولانا أفندي المومى إليه أعلاه ، ظهوراً وإطلاعاً شرعيين ، بالطريق الشرعى ، وأن الناحية المذكورة ، قد حددت بحدود أربعة بمعرفة من يوثق به ، ويعتمد عليه ، من أهالى جيرة البلاد والحوالا والعدول ، بناحية قلين المذكورة أعلاه ، فالحد القبلى : ينتهى إلى ناحية الكنيسة بالملق ، والحد الشرقى : ينتهى لطين البحيرة إلى الطريق المعتاده بجوار خليج الذكر ، إلى القناطر القديمة ، بجوار الشيخ حسان السطوحى ، والحد الغربى : ينتهى إلى الخليج المالح ، بحد ذلك وحدوده ، وما يعرف بذلك ، وينسب إليه شرعاً ، والتمس الناهى المذكور أعلاه ، من مولانا الأفندي ، المومى إليه أعلاه ، كتابة ذلك بحجة شرعية ، من طرف الشريعة المرضية ، أجابه لذلك ، وكتب ذلك ضبطاً لواقعة الحال ليرجع إليه عند الطلب والسؤال ، وأمر مولانا أفندي قاضى الولاية المومى إليه أعلاه ، باتباع ذلك ، وعدم العدول عن فحواه ، والخروج عن لفظه ومعناه ، أمراً شرعياً تاماً ، معتبراً مرجعاً ، وجرى ذلك وصور ورقم وسطر ، وبه شهد ، فى اليوم المبارك الموافق الثامن جمادى الأخير من شهور سنة ثلاث وخمسين ومائة وألف (٨ جمادى الأخير ١١٥٣هـ / ٣١ أغسطس ١٧٤٠م) من هجرة من له الشرف والشأن سيدنا محمد ﷺ .

نستخلص من هذه الوثيقة الحقائق التالية :

- (١) بعض القرى كان يصيها الحراب ويهجها السكان .
- (٢) كانت هناك محاولات تتم لأعمار هذه القرى ، ومحاولة إسكانها عن طريق إعطائها كالتزام لبعض الافراد القادرين على اعمارها .









**ملحق رقم (۹)**

وثيقة تبين ظهور نوع من الأراضي باسم أرض مناجزة ، وهي أرض ضعيفة .

مصدر الوثيقة: دار المحفوظات العمومية : مخزن (١٨) ، عين (١٧٧) ،

دفتر الترابيع (٤٩) ، ١٢١٥هـ / ١٨٠٠م .

[illegible]

نتخلص من هذه الوثيقة الحقائق التالية :

(١) أرض الفلاحة المال المقرر عليها (٧٠) ياردة .

(٢) أرض الأوسية المال المقرر عليها (٧٠) يارة .

(٣) أرض المناجزة بلغت الضرائب المقررة عليها تقريباً (٢٢) نارة على الفدان .



ملحق رقم (۱۱)

وثيقة مشاركة العلماء في الالتزام .

مصدر الوثيقة: دار المحفوظات العمومية : مخزن (١٨) ، عين (١٧) ، دفتر الترابيع رقم ١٦٠٥ ، ١٢١٥هـ / ١٨٠٠م .

[illegible]

نستخلص إلى جانب المعلومات السابقة مشاركة العلماء في الإلتزام وظهور أكثر من نوع من الأراضي في رمام هذه القرية .

## ملحق رقم (١٢)

وثيقة تبين صورة التسجيل في دفاتر الإلتزام وكيف أنَّ بيانات بعض هذه الدفاتر كانت تهتم بتسجيل الضرائب فقط .

مصدر الوثيقة : دار المحفوظات العمومية : مخزن (١) ، عين (٩) ، دفاتر إلتزام الوجه البحرى ، الدفتر رقم ( ) .

تسجيل كامل	
المال	٤٥٢٧٤٠
رأى المير	١٧٤٤٥
رأى المير	٠٠٠٦٢٥
	٣٧٠٨٠٠
٢٨٣٨٤	
١٤٣٤١٩	
٢٤٣٤١٩	
٥٤٣٤١٩	
٨١٥٢٩	
٢٦٠٨٨٧	
٢٤٣٤١٩	
٥٤٣٤١٩	

نستخلص من هذه الوثيقة الآتى :

- (١) إهتمام دفاتر الإلتزام ، بتسجيل الضرائب .
- (٢) عدم ذكر عادات البراتى والإقتصار على تسجيل قيمتها النقدية فقط ، وهذا خلاف ما سجلته دفاتر الترابيع بعد ذلك .
- (٣) الفائض أكثر من المال للميرى .

## ملحق رقم (١٣)

وثيقة تبين صورة التسجيل الذى تحويه دفاتر الالتزام ، والبيانات المدونة بها .

مصدر الوثيقة : دار المحفوظات العمومية ، مخزن (١) ، عين (٣) ، دفاتر التزام الوجه القبلى ، رقم (١٤١) ، الخاص بعام ١١٢٠ هـ - ١٧٠٨ م .

### مقاطعة :

قرية طحطا (طهطا) ، والأقطاع ، وجهينة ، وفزارة ، وقرنة ، ونزه ، وحرافشه وطيحات ، وعنيس ، وبنى عمار ، وحريدية ، وأولاد إسماعيل ، وحاجر دوك ، وأثر الكاشف ، وعربان هله ، وكوم أشقاو ، وبنى حرب ، وجردات ، وكوم العرب ، والمدمر ، ومزارعين بركات جرجه ، وعثمانه ، وكوم القصد وتوابعها ، در عهدة (أى فى التزام) حسين عبد الله تابع مستحفظان عن (٤) قراريط ، ومحمد عبد الله تابع مستحفظان عن (٤) قراريط ، وعلى عبد الله تابع مستحفظان عن (٤) قراريط ، وحسن عبد الله عن (٦) قراريط ، ويوسف عبد الله عن (٦) قراريط .

مال فى عهدة مذبورين (أى المذكورين أعلاه)

التسليمات	المطلوب		
	الجملة	مال حماية	مال غلال
١٩٢٥٢٦ فى ١٤ شوال ١١٢١ هـ ١٧ ديسمبر ١٧٠٩ م	أردب باره ٥٩٦٥ + ٧	أردب باره ٩٦٥ × ٧	٥٠٠٠٠ أردب
٥٦١٩٠ فى ٥ محرم ١١٢٢ هـ ٦ مارس ١٧١٠ م	فى ٢٥ باره ٤٩١٣٢ قديم ١١٩٣٠ مضاف	فى ٢٥ ٢٤١٣٢ قديم ١٩٣٠ مضاف	فى ٢٥ باره ١٢٥٠٠٠ مال مستحق ١٠٠٠٠ مضاف
٢٤٨٧١٦ باره	١٦١٠٦٢ باره ٠٨٧٦٥٤ مال مستجد ٢٤٨٧١٦ باره	٢٦٠٦٢ باره	١٣٥٠٠٠ باره

نستخلص من هذه الوثيقة الحقائق التالية :

- (١) أن المقاطعة كانت تضم أكثر من قرية كما هو واضح من عدد القرى التابعة لقرية طهطا .
- (٢) أسماء الملتزمين كلها من المالك ، ومما يوضح أن هذه الفئة كانت الغالبة على التزامات الأراضى .
- (٣) أن الأموال التى كانت مقررة على هذه المقاطعة ، كانت غللا ثم تقدر بالمال ، كما و واضح من التسجيل .
- (٤) أن تسليم الاموال المقررة لم يتم فى السنة ذاتها وإنما تم فى السنة التالية ١١٢١ هـ / ١٧٠٩ م .



## ملحق رقم (١٥)

وثيقة تبين قيمة إيجار الفدان ، وحق الملتزم فى إعفاء الفلاحين من جزء من مال البرانى .

مصدر الوثيقة : أرشيف المحكمة الشرعية : سجل مبيعات الباب العالى ، رقم ٣١٣ ، مادة (٧٢٩) ، ص ٣٢٥ .

لدى مولانا شيخ الإسلام ، بحضرة كل من سيدنا ومولانا الأستاذ الأعظم ، والملاذ الأفخم الأكرم ، فخر ساداتنا بنى الصديق ، وكوكب سما مجدهم على التحقيق ، الواصل بربه المعيد المبدى ، مولانا السيد الشريف محمد أفندى البكرى الصديقى الأشعرى ، سبط آل الحسن ، شيخ سجادة السادة البكرية ، ونقيب السادة الأشراف ، بمصر حالاً ، راده الله عزاً وإجلالاً أمين ، وصفوة خلاصة أعيان بنى الصديق ، ومبدأ مظهر كوكبهم على التحقيق ، الفرع الزاهر ، من الأصل الطيب الطاهر ، الواصل بربه المعيد المبدى ، مولانا السيد الشريف خليل أفندى البكرى الصديق سبط آل الحسن ، دام فضلهم أمين ، وفخر ذوى الأصالة والتكريم الشيخ جمال الدين عبد الله المنصور بن المرحوم الشيخ عثمان ، وفخر الأفاضل المعظمين ، الجناب المكرم الأمير ذو الفقر أغا ، كخدا مولانا الأستاذ الأعظم المشار إليه أعلاه ، دام كمالهم ، توافق سيدنا ومولانا الأستاذ الأعظم السيد الشريف محمد أفندى البكرى الصديقى نقيب السادة الأشراف المشار إليه أعلاه ، وهو الملتزم والمتحدث على الحصة التى قدرها الثلثين ، من ناحية كفر العمرة ، تابع ولاية النوفية ، مع كل من المكرم الشيخ إبراهيم دحروج ، والشيخ أحمد الفقى ، كلاهما من جملة مشايخ الحصة المذكورة القائمين فيما يذكر فيه عن أنفسهما ، وبوكالتهما الشرعية عن باقى مشايخ وكامل الفلاحين المزارعين ، بالحصة المذكورة ، الثابت توكيلهما عنهم لدى مولانا أفندى المومى إليه أعلاه ، بشهادة كل من المكرم يوسف مراد ، والمكرم راشد عياد ، الحاضرين بهذا المجلس ، ثبوتاً شرعياً ، على أن كلاً من المكرم الشيخ إبراهيم دحروج ، والشيخ أحمد الفقى ، الوكيلين المذكورين عن أنفسهما وبطريق وكالتهما الشرعية ،



عن باقى المشايخ والفلاحين المزارعين بالحصّة المذكورة ، من الكفر المرقوم ، عليهم القيام مولانا الأستاذ الأعظم ، ملتزم الحصّة المذكورة المشار إليه أعلاه ، فى كل سنة تمضى من ابتداء سنة سبع ومائتين والف ( ١٢٠٧ هـ / ١٧٩٢ م ) الخراجية من المال المترتب ، على المزارعين بالحصّة المذكورة ، عن كل فدان من طين الحصّة المذكورة ، فى كل سنة ثلاثماية نصف ، وتسعة وستون نصف فضة عديّة ، وذلك على ما بين فيه ، ما هو لحضرة مولانا الملتزم المشار إليه أعلاه ، بالحصّة المذكورة ، عن كل فدان من طين الحصّة المذكورة خاصّة ، ثلاثماية نصف ، وستون نصف فضة من ذلك ، وما هو لشاهد الناحية المذكورة ، نظير تملّيته وكتابة الأوراق للمزارعين المذكورين ، أربعة أنصاف فضة من ذلك ، وما هو فى نظير غفر الحصّة المذكورة للعرب المدرّكين ، نظير غفرهم ، خمسة أنصاف فضة باقى ذلك ، وذلك على ما بين فيه أيضا ، كما يقومون به من المال المذكور لحضرة مولانا ملتزم الحصّة المذكورة ، المشار إليه أعلاه ، عند التحضير النصف من المال المذكور ، والنصف الثانى باقى المال المذكور ، يقومون به عند وضع الزرع فى أجران الناحية المذكورة ، القيام الشرعى بما فى ذلك ، مما فى ذلك مما يترتب على الحصّة المذكورة ، لجهة الكشوفية ، وحق الطرق ، وخدم العسكر ، والرزق ، والأوقاف ، وجرف الجسور ، وجرف المساقى السلطانية ، ومال الجهات ، والتقاعد ، والفرد ، وسائر المصاريف ، الكلية ، والجزوية ، وغير ذلك ، الجارى به العادة ، فإن ذلك جميعه على مولانا الملتزم المشار إليه أعلاه ، وليس على كل من الوكيلين والموكلين ، باقى المشايخ والفلاحين المزارعين المذكورين ، من ذلك ، سوى مبلغ الثلاثمائة نصف ، والتسعة وستون نصف فضة ، المترتبة على كل فدان من ذلك المعبنة أعلاه ، على الحكم المشروح أعلاه ، خلا الأيطان المتعلقة بشياخة الحصّة المذكورة ، فإنها على حكم خواليها السابقة الجارى بها العادة ، وعلى كل من انتقل بالوفاة من المزارعين بالحصّة المذكورة ، من تاريخه وأعقب ذرية ، فيكن حين ذاك استحقاقه فى الطين المتعلق به لذريته الذكور ، فإن لم يكن له ذرية ، فيكن إستحقاقه فى طينه لأخوته ، فإن لم يكن له أخوة ، فلاقاربة الذكور ، فإن لم يكن له ذرية ، ولا أخوة ، ولا أقارب ، فيكون إستحقاقه من الطين المذكور لشيخه الذى هو فى حصته ، ويدفع المال

المرتب عليه ، أسوة المزارعين المذكورين أعلاه ، من غير مصالحة يقام بها على طين كل من يموت من المزارعين بالحصّة المذكورة ، لمولانا الملتزم المشار إليه أعلاه ، وعلى أنه إن تعرض أحد من المشايخ والمزارعين ، بالحصّة المذكورة وتعالى على الآخر منهم بدى شوكة ، أو عين معيناً أو غير ذلك ، فيكون حين ذاك على المتعرض بذلك القيام ، بصدده ورده ، ودفع حق الطريق وغيره ، بالغاً ما بلغ ، من ماله خاصة ، وليس على مولانا ملتزم الحصّة المشار إليه أعلاه شيء من ذلك ، وحسباً توافقوا وتراضوا على ذلك كذلك ، بإعترافهم بذلك التوافق والتراضى الشرعين ، وتصادقوا على ذلك كله ، وثبت وحكم ، تحريراً فى ثامن عشر شهر جماد أول سنة سبع ومائتين وألف (١٨) جماد أول ١٢٠٧ هـ / ١ يناير ١٧٩٣ م) .

نستخلص من هذه الوثيقة الحقائق التالية :

- (١) إتفاق الملتزم مع مشايخ الناحية ، نيابة عن الفلاحين ، على قيمة إيجار الفدان من أرض الفلاحة .
- (٢) أجر كل من شاهد الناحية ، والعربان للمدّعين عن كل فدان ، نظير العمل الذى يقوم به كل منهم .
- (٣) إعفاء الملتزم من بعض عادات البراتى .
- (٤) ترك طين الشياخة على ما هو عليه ، وبقاء أرض الفلاحة فى أيدي الورثة ، ولا تعود للملتزم إلا بإئقراض كل ذرية المتنع .

## ملحق رقم (١٦)

وثيقة توضح تاجير الملتزم أرض الفلاحة ، وأرض الأوسية للفلاحين .

مصدر الوثيقة : أرشيف المحكمة الشرعية : محفظة دشت (٢٩٢) ، ص ص

٣٠٥ - ٣٠٦ .

لدى الحنفى بحضرة كل ، من فخر الأعيان الكرام كمال ذوى الشأن الفخام ،  
الجناب المكرم ، الأمير أحمد جوريجى أرنووط باش جاورش طايقة تفكجيان ، بمصر  
المحروسة حالاً ، وفخر الأعيان العظام الأمير عثمان جوريجى إختيار تفكجيان وأخويه  
هما : الجناب العظيم الأمير محمود جوريجى إختيار تفكجيان ، والجناب العالى الأمير  
رضوان جوريجى تفكجيان ، أولاد المرحوم محمد أفندى بن المرحوم الأمير حسين  
أفندى باش إختيار طايقة تفكجيان كان ، وفخر الامائل والاعيان الأمير إبراهيم أفندى  
إختيار تفكجيان ابن المرحوم محمد تابع المرحوم الأمير حسين أفندى المذكور أعلاه ،  
دام توقيهرهم ، تصادق فخر الاكابر والاعيان ذخر ذوى الفاخر والشان ، الجناب  
المكرم ، الأمير حسن أفندى إختيار تفكجيان ابن الأمير المرحوم محمد أفندى ابن  
المرحوم الأمير ، حسين أفندى باش إختيار طايقة تفكجيان كان ، وهو الملتزم بالحصّة  
التي قدرها الثلث والثلثين ، أحد عشر قيراطاً ، فى كل من ناحية بنى شبل ، وناحية  
تل جويل ، وناحية شبيبة ، وناحية البكارية ، تابع ولاية الشرقية ، كل منهم مع كل  
من الحاج على أبو شحاده بن حسن ، والحاج عبد الله الديب بن إبراهيم ، والحاج  
سليمان سيف بن على ، مشايخ الأحد عشر قيراطاً من ناحية بنى شبل ، المذكورة  
القائمين عن أنفسهم وبوكالة الحاج شحاده المذكور ، عن المكرم على زيدان بن  
سلامة ، وبوكالة الحاج عبد الله الديب المذكور ، عن المحترم محمد شهاب بن قنديل ،  
وبوكالة الحاج ، على أبو شحاده ، والحاج عبد الله الديب ، والحاج سليمان ، من  
المشايخ المذكورين أيضاً ، عن كامل فلاحين الأحد عشر قيراطاً ، من ناحية بنى  
شبل ، المذكورة ، الثابت توكيلهم عنهم فيما يذكر فيه ، لدى مولانا الحاكم المومى إليه  
بشهادة كل من المكرم ، عيسى القباني بن عامر ، والحاج أحمد الجرف بن أحمد

داود، شيخي الأحد عشر قيراطاً ، بناحية تل جويل ، المذكورة ، ثبوتاً شرعياً ، ومع كل من المكرم عيسى القباني بن عامر ، والحاج أحمد الجرف بن أحمد داود، شيخي الأحد عشر قيراطاً ، بناحية تل جويل المذكورة ، القائمين عن نفسيهما ، وبوكالة المكرم عيسى القباني المذكور ، عن المكرم سليمان منصور ، وعن سليمان ، ومحمد، وقاسم ، وبوكالة الحاج أحمد الجرف المذكور ، عن المحترم حسن أبو سمرة بن علي ، وبوكالة عيسى القباني ، والحاج أحمد الجرف ، الشيوخ المذكورين أيضاً ، عن كامل فلاحين الأحد عشر قيراطاً بناحية تل جويل المذكورة ، الثابت توكيلهم عنهم فيما يذكر فيه لدى مولانا الحاكم المومي إليه ، بشهادة كل من الحاج علي أبو شحاده ، والحاج عبد الله الديب ، والحاج سليمان سيف ، مشايخ ناحية بنى شبل المذكورين أعلاه ، ثبوتاً شرعياً ، ومع كل من الحاج دياب بن غانم ، والمكرم قنديل بن قنديل غنائم ، والمحترم حماد بن رشيد ، والشيخ يوسف بن الشيخ حبيب ، مشايخ الأحد عشر قيراطاً من ناحية شبيبة المذكورين القائمين عن أنفسهم ، وبوكالة المكرم قنديل المذكور، عن ولدي عمه هماً : حماد ، وحسن ، وعبد الرحمن سعدون ، وبوكالة المحترم حماد بن رشيد المذكور ، عن الحاج عبد الرحمن الحزم ، وبوكالة المكرم قنديل ، والمكرم حماد رشيد ، الشيوخ المذكورين أيضاً ، عن كامل فلاحين الأحد عشر قيراطاً من ناحية شبيبة المذكورة ، الثابت توكيلهم عنهم فيما سيذكر فيه ، لدى مولانا الحاكم المومي إليه ، بشهادة كل من الحاج : دياب ، والشيخ يوسف حبيب ، المذكورين أعلاه ، ثبوتاً شرعياً ، ومع كل من المكرم غانم بن محمد عبد الله ، والمحترم علي شرف الدين ، شيخي الأحد عشر قيراطاً بناحية البكاية المذكورة ، القائمين عن نفسيهما ، وبوكالة المكرم غانم المذكور ، عن المحترم رضوان بن الشافعي طعيمة ، وبوكالة المحترم علي شرف الدين المذكور ، عن المحترم عامر الخزائي ، وبوكالة المحترم غانم ، والمحترم علي شرف الدين ، الشيوخ المذكورين أيضاً ، عن كامل فلاحين الأحد عشر قيراطاً بناحية البكاية المذكورة ، الثابت توكيلهم عنهم فيما سيذكر فيه لدى مولانا الحاكم المومي إليه ، بشهادة كل من المحترم دياب ، والمحترم قنديل ، وحماد رشيد ، والشيخ يوسف ، مشايخ ناحية شبيبة المذكورين أعلاه ، الثبوت الشرعي ، تصادقاً صحيحاً شرعياً ، وهم بأكمل الأوصاف المعتمدة شرعاً ، على

أن مشايخ وفلاحين الأحد عشر قيراطاً من ناحية بنى شبل المذكورين ، يزرعون طين  
 الفلاحة بالحصّة المذكورة ، فى كل سنة من ابتداء سنة واحد وتسعين ومائة وألف  
 (١١٩١هـ / ١٧٧٧م) ، الخراجية ، ويقومون للملتزم المشار إليه ، بخراج كل فدان من  
 ذلك فى كل سنة مائة نصف وخمس وستون نصفاً فضة ، حسبما أجرهم ذلك الملتزم  
 المذكور ، على الدوام والاستمرار ، ويزرعون طين أوسية الحصّة المذكورة فى كل سنة ،  
 من ابتداء السنة المذكورة ويقومون للملتزم المشار إليه بخراج كل فدان من ذلك فى كل  
 سنة خمسة ريالاً بطاقة ، ماداموا يزرعون ذلك ، ومتى أراد الملتزم المشار إليه ، رفع  
 أيديهم عن طين الأوسية ، يمتنعون عن زراعتها ، وعلى أن مشايخ وفلاحين الأحد عشر  
 قيراطاً من ناحية تل جويل المذكورة ، يزرعون أطيان الحصّة المذكورة ، فى كل سنة من  
 ابتداء سنة واحد وتسعين ومائة وألف (١١٩١هـ / ١٧٧٧م) الخراجية ، ويقومون  
 للملتزم المشار إليه ، بخراج كل فدان من ذلك فى كل سنة مائة نصف وخمس  
 وسبعون نصفاً فضة ، حسبما أجرهم ذلك الملتزم المذكور على الدوام والإستمرار ،  
 ويقومون للملتزم المشار إليه ، بخراج الثلاثين فداناً التى يزرعونها فى كل سنة من طين  
 أوسية ناحية بنى شبل المذكورة ، كل فدان خمسة ريالاً بطاقة ، ماداموا يزرعون  
 ذلك ، ومتى أراد الملتزم المشار إليه رفع أيديهم عن زراعة طين الأوسية ، يمتنعون عن  
 زراعته ، وعلى أن مشايخ وفلاحين الأحد عشر قيراطاً من ناحية شبية المذكورة ،  
 يزرعون طين الفلاحة بالحصّة المذكورة ، فى كل سنة من ابتداء سنة ١١٩١هـ /  
 ١٧٧٧م ، الخراجية ، يقومون للملتزم المشار إليه ، بخراج كل فدان من الطين العال فى  
 كل سنة (١٦٥) نصف فضة ، وبخراج كل فدان من الطين الأوسط (١٣٥) نصف  
 فضة ، وبخراج كل فدان من الطين الدون ، فى كل سنة (١٢٠) نصف فضة ، حسبما  
 أجرهم ذلك الملتزم المذكور على الدوام والإستمرار ، ويزرعون طين أوسية الحصّة  
 المذكورة ، فى كل سنة من ابتداء السنة المذكورة ، ويقومون للملتزم المشار إليه ، بخراج  
 كل فدان من الطين العال فى كل سنة (٥ ريالاً بطاقة) ، وبخراج كل فدان من الطين  
 الدون (٢ ريال) ، وثلاثة أرباع ريال بطاقة ، ماداموا يزرعون ذلك ، ومتى أراد الملتزم  
 الموصى إليه ، رفع أيديهم عن زراعة طين الأوسية ، يمتنعون عن زراعته ، وعلى أن

مشايخ وفلاحين الأحد عشر قيراطاً من ناحية البكاية المذكورة ، يزرعون أطيان الحصة المذكورة في كل سنة من ابتداء سنة (١١٩١هـ / ١٧٧٧م) ، ويقومون للملتزم المشار إليه بخراج كل فدان من الطين العال (١٥٠) نصف فضة ، وبخراج كل فدان من الطين الدون (١٢٠) نصف فضة ، حسبما أجرهم ذلك الملتزم المشار إليه ، على الدوام والاستمرار ، وعلى أن الأمير حسن أفندي الملتزم المشار إليه ، رفع عن كامل مشايخ وفلاحين الأربع حصص من الأربع نواحي المذكورة ، كامل السمن ، والدجاج ، ومعنات الشادية ، وسمن الشادية وعوايد الصراف ، والنحرة ، والعونة ، وتقاد الملتزم ، وكامل ما يتعلق بالملتزم ، من مصروف ، وغنم ، وضيافة ، وغير ذلك ، الرفع الكلى ، من ابتداء سنة (١١٩١هـ / ١٧٧٧م) ، وعلى مشايخ وفلاحين الأربع حصص من الأربع نواحي المذكورين ، القيام بالمالك ديواني من غير فرط ، وعليهم القيام بمونة الجند في زمن الفيوض ، وإن حدثت مظلمة برانية ، فيتحملها مشايخ وفلاحين الأربع حصص المذكورين ، وليس على ملتزم الأربع الحصص المذكورة شيء من ذلك ، وعلى مشايخ وفلاحين الأحد عشر قيراطاً من ناحية شيبة المذكورة ، القيام في كل سنة بجرف الجسور في نظير ما يقتطعونه من مال الأربع حصص المذكورين ، وقدره في كل سنة ألفا نصف (إثنتان) ، وثمانمائة نصف ، وخمسة أنصاف فضة (٢٨٠٥) نصف فضة ، ويكون الجرف بأثوار الأوسية الأحد عشر ثوراً المعدلة للجرف ، وإن احتاج الجرف أثوار زيادة عن الأحد عشر ثوراً المذكورة ، تكون الأثوار الزائدة على مشايخ وفلاحين الأربع حصص المذكورين ، حسبما توافقوا وتراضوا على ذلك ، في يوم تاريخه ، وعلى أن لا تمسك لكل منهم بما يخالف ذلك ، وينافيه بإعتراف كل منهم بذلك ، بشهوده ، ومن ذكر أعلاه في يوم تاريخه ، الإعتراف الشرعى ، المقبول ، بالطريق الشرعى ، وثبت وحكم بموجب ذلك ، وشهد وحرر ، في خامس عشر شهر صفر سنة ١١٩١هـ / ٢٦ مارس ١٧٧٧م ، الشيخ حسن عمر الويسى ، والشيخ على المنوفى .

نستخلص من هذه الوثيقة الحقائق التالية :

- (١) حق الملتزم في تأجير أرض الأوسية للفلاحين ، وتحديد قيمة الإيجار .
- (٢) حق الملتزم في رفع أيدي الفلاحين عن أرض الأوسية المؤجرة لهم في أى وقت شاء .
- (٣) إعفاء الملتزم للفلاحين من مال البرائى إعفاءً تاماً .

## ملحق رقم (١٧)

وثيقة تبين رهن الغاروقة وطول أمله في بعض الأحيان

مصدر الوثيقة: أرشيف المحكمة الشرعية : سجل مبيعات الباب العالي ، رقم

٢٨٣ ، مادة (٤٤٤) ، ص ٣٠٢

«بين يدي مولانا أفندي إدعى المحترم حسن السنهوري بن المرحوم سلامة من أهالي ناحية شبرا العنب ، بولاية الشرقية ، على الإختيار المكرم عيسى بن المرحوم سالم الأجرب ، من أهالي الناحية المذكورة ، بأن عم المدعى المذكور ، هو المرحوم نصار بن سويدان أخذ من والد المدعى عليه المذكور ، من نحو أربعين سنة سابقة على تاريخه ، ٣٦ قرشاً ، غاروقة على فدان واحد ونصف طين سواد ، أثر وفلاحة عم المدعى المذكور ، بحوض البركة ، وحوض الميلة ، وحوض الأربعة عشر ، ويطالب المدعى عليه المذكور ، برفع يده عن الطين المذكور ، ليجوز ذلك لنفسه ، ويسلمه ٣٦ قرشاً الغاروقة المذكورة ، بالطريق الشرعي ، وستل المدعى عليه المذكور عن ذلك ، فأجاب بالإعتراف ، في وضع يده على الطين المذكور ، بطريق شرعي ، بمقتضى أنه واضع يده على الفدان ونصف الفدان السواد ، بالأحواض المذكورة ، هو ووالده من قبله من نحو ستين سنة سابقة على تاريخه ، وأنه يتصرف في ذلك ، بالزرع والزراعة ، هو ووالده من قبله من نحو الستين سنة السابقة على تاريخه ، ويدفع خراج ذلك ، الملتزم الناحية المذكورة ، وكَم يصدر له ولا لوالده من قبله نزاع من أحد في ذلك مطلقاً ، وطال بينهما الخصام والنزاع بسبب ذلك ، فعند ذلك طلب المحترم عيسى المدعى عليه المذكور ، من حضرة مولانا أفندي المتداعي بين يديه إجرأ ما يقتضيه الشرع الشريف له في شأن ذلك ، أجابه لذلك ، وعرف المحترم حسن المدعى المذكور ، حيث كان الأمر كما ذكر ، وأن المدعى عليه المذكور ، واضع يده على الفدان ونصف المذكور بالأحواض المذكورة ، هو ووالده من قبله ، المدة المذكورة متصرفين فيه بالزرع والزراعة ، وكَم يصدر نزاع في ذلك من عم المدعى المذكور ، ولا غيره ، فهو ممنوع من دعواه المذكورة بعد مضي المدة المذكورة ، ولا تسمع له دعوى

بعد ذلك ، لأنَّ دعوى الأَطيان لا تسمع بعد مضي خمسة عشر سنة ، واللازم على المدعى المذكور ، عدم تعرضه للمدعى عليه المذكور ، بسبب ذلك ، وأمره بعدم معارضته له ، بسبب الطين المذكور ، وأبقى يد المدعى عليه هو وأخيه عامر من الفدان والنصف المذكور أعلاه ، وحكم عليه بذلك تعريفاً ومنعاً وإلزاماً وأمرأً وحكماً ، وإبقى شرعيات وبه شهد ، وحرر في سابع عشر ربيع أول سنة ١١٨٨هـ / ٢٧ مايو ١٧٧٤م.

نستخلص من هذه الوثيقة الحقائق التالية :

- (١) قيمة رهن الغاروقة كانت بسيطة للغاية .
- (٢) تحليل إنقضاء مدة سماع دعوى الأَطيان بـ (١٥) سنة .



## ملحق رقم (١٨)

وثيقة تبين طمس بعض الترع وزراعتها وإهمال شئونها .

مصدر الوثيقة : دار المحفوظات العمومية : مخزن (١٨) ، عين (١٩) ، دفتر  
الجسور ، رقم (١٣٥٦) .

«ورد بيور لدى شريف، على بياض، من حضرة الوزير المعظم، المشير المفخم، مولانا على باشا، حافظ مصر المحروسة حالا، أدام الله تعالى إجلاله، مؤرخ في ٨ شعبان سنة ١١٠٣هـ / ٢٥ أبريل ١٦٩٢م، خطاباً لمولانا مقاطعجي أفندي بمقاطعة الغربية، بقيد صورة البيورلدى المذكور، والحجة الشرعية، بإمضاء مولانا قاضى أحمد المولى بمصر المحروسة حالا، والمتوجه ببيورلدى شريف أيضاً، فى التاريخ المذكور أعلاه، بسبب رى ناحية سنبو الكبرى، من خشبة تابع منية الحارون بالغربية، فامثل ذلك، وقيد بدفتر الجسور، ليرجع عند الإحتياج إليه، والبيورلدى، والحجة المذكورة، تحت يد ملتزم منية الحارون» .

## صورة الحجة

«سبب تحرير حروفه، وموجب تسطيرها، هو أنه بالديوان العالى، بمصر المحروسة بحضرة مولانا الوزير المعظم المشير المفخم، الدستور المكرم، مدير أمور جمهور العالم، بالديار المصرية، عامله الله تعالى بالطاقة الخفية، بين يدى سيدنا ومولانا شيخ مشايخ الإسلام، أعلم العلماء الاعلام، قاضى النقص والإبرام، مؤيد شريعة سيدنا محمد خير الأنام، عليه أفضل الصلاة، وأزكى السلام، الناظر فى الأحكام الشرعية، قاضى يومئذ بمصر المحمية، الواضع خطه الكريم أعلاه، أدام الله تعالى علاه، حضر فخر الأغوات المقرين، معتمد الملوك، ومقبول السلاطين أبو بكر أغا دار السعادة، والملتزم بناحية منية الحارون، بولاية الغربية، وحضر معه وكيل قدوة الأغوات، المعظمين، مسعود أغا دار السعادة سابقاً، هو وفخر الأعيان، الأمير محمد كتخدا، الموكل المومى إليه، الثابت توكيله عنه فى ذلك، بالطريق الشرعى، وفخر الأعيان، الأمير سليمان أغا الملتزم بكامل ناحية منية رَحَا بولاية الغربية،

وادعى الأمير محمد كتحدا ، لملكه ، والأمير على كتحدا المرقوم بنفسه المسترمان ، بناحية سنبو المذكورة ، وأبى بكر ملتزم ناحية منية الحارون المذكورة ، بأن بأراضى ناحية منية الحارون المذكورة ، ترعة قديمة ، كان يتوصل منها المياه لأراضى سنبو المذكورة وغيرها ، وأن أبى بكر أغا المدعى عليه المذكور ، سدَّ التُّرعة المذكورة ، ومانع سلوك المياه منها ، ويريد المدعيان المذكوران ، فتح التُّرعة المذكورة ، وسلوك الماء منها ، وسئل المدعى عليه المذكور ، فأجاب بأن التُّرعة المذكورة ، مستودة من قديم الزمان ، وهى مزروعة برسيماً وقمحاً ، مدة تزيد على ستين سنة تقدمت على تاريخه ، فلم يبدوا أهالى ناحية سنبو المذكورة ، إلى هذا الآن دعوى ولا طلب ، ولا خصاماً ولا جدالاً ، وأنه كشف على ذلك بموجب البيورلدى الشريف ، من قبل صاحب الدولة المشار إليه ، فوجد التُّرعة المذكورة مزروعة برسيماً وقمحاً ، وأخبروا أهالى النواحي المجاورة لمنية الحارون وناحية سنبو المذكورة أعلاه ، أن التُّرعة المذكورة ، لم تفتح من مدة تزيد على ستين سنة سابقة ، على تاريخه ، وأنها تزرع على الحكم المذكور ، ولم يعاينوا التُّرعة المذكورة مفتوحة ، كما ذلك معين بحجة الكشف المشمولة بإمضاء فخر قضاة الإسلام ، أبو المواهب أفندى ، قاضى المحلة الكبرى ، المؤرخة فى السادس والعشرين من شهر رجب سنة تاريخه (٢٦ رجب) ، أدناه ، وأبرز من يده حجة الكشف المذكورة ، وقرئت بالمجلس فى وجه المدعى عليه المذكور ، فدل مضمونها طبق ما ذكر ، وطلب من المدعين المذكورين ، البيان على دعواهما المذكورة ، فلم يقدرأ البيان ، فعند ذلك طلب أبو بكر أغا المدعى عليه المذكور ، من حضرة مولانا شيخ الإسلام ، المسمى إليه أعلاه ، ما يقتضيه الشرع الشريف ، له فى شأن ذلك ، أجابة لذلك ، وعرف المدعين المذكورين ، أنه حيث كان الأمر كذلك ، ولم يقدر على البيان ، وأن التُّرعة المذكورة لم تفتح من نحو ستين سنة سابقة على تاريخه ، فلا معارض لهما ، ولا للموكل المذكور ، على أبى بكر أغا المدعى عليه المذكور ، ومنعهما من معارضته بسبب ذلك تمريفاً ، ومنعاً شرعيين ، وهذا ما جرى ، وقع التحرير فى أوائل شعبان المكرم سنة ثلاث ومائة وألف ، (١١٠٣هـ / ١٨ أبريل ١٦٩٢م) شهود الحجة .

نستخلص من هذه الوثيقة الحقائق التالية :

- (١) أعمال الترع وطمسها واستغلالها فى زراعة بعض المحصولات .
- (٢) إغتصاب بعض الملتزمين أراضى هذه الترع لصالحهم الخاص .

## ملحق رقم (١٩)

وثيقة تبين تحويل بعض الجسور البلدية إلى جسور سلطانية .

مصدر الوثيقة : دار المحفوظات العمومية : مخزن (١٨) ، عين (١٩) ، دفتر الجسور ، رقم (١٣٥٦) .

ورد بيور لى شريف مشمول بختم مولانا الوزير مؤرخ فى ١١ محرم سنة ١١١٣هـ / ١٨ يونيه ١٧٠١م ، على حجة شرعية مطرزة من الباب العالى بالمحلة الكبرا ، بامضا مصطفى أفندى ، قاضى للمحلة الكبرا ، مؤرخة فى ١٣ الحجة الحرام ختام سنة ١١١١هـ / ١ يونيه ١٧٠٠م ، فى خصوص جسر بلدى معروف بجسر السودا ، مجاور لناحية بشيش ، ومحلة القصب الشرقية ، وناحية كرين ، خطاباً لمقاطععى الغربية ، بقيد الحجة المذكورة ، بدفاتر المقاطعة فامثل ما أمر به مولانا الوزير ، وقيدت الحجة المذكورة ، بدفتر الجسور بالمقاطعة ، يراجع عند الإحتياج إليها .

## صورة الحجة

«سبب تحرير حروفه، وموجب تسطيرها، هو أنه بمجلس الشريعة الشريفة الغراء، محفل الطريق المنيقة المنورة الزهراء ، بالباب العالى بمدينة المحلة الكبرى ، بالغربية، بعد أن ورد السيورلدى الشريف الوارد من ديوان مصر المحروسة على بياض، من حضرة مولانا الوزير المعظم ، والمشير المقم ، مولانا محمد باشا يسر الله تعالى له من الخير ما يشاء ، حافظ الديار المصرية والأقطار الحجازية، يومئذ ، عامله الله تعالى بالطاقة الخفية ، خطاباً لمولانا وسيلنا أفندى قاضى الولاية حالاً ، ولفخر الأكابر والأعيان ، الأمير الكاشف بالولاية المشار إليها حالاً ، وللأمر الجوريجية الثلاث بالولاية حالاً ، وسردارية السبع بلكات ، والمسلمين ، وقايم مقامات بالولاية ، والمتكلمين ، وأرباب الأدراك بولاية الغربية المشار إليها، دام مجدهم المرتب على إنها وكيل قدوة الخواص المقربين ، معتمد الملوكة والسلطين ، مقدم العز والتمكين ، الحاج على أغار دار السعادة حالاً ، هو قدوة الأكابر والأعيان ، الحاج محمد أغا ، دام علاه ، أن من الجارى فى التزام الحاج على أغا دار السعادة ، الموكل المشار إليه

أعلاه ، وفى تحدته ناحية بشيش ، وناحية محلة القصب الشرقية بولاية الغربية ، وناحية كرين ، غيط من غير حيط ، تابعة لناحية بشيش المذكورة ، وأن بجوار النواحي المذكورين جسر بلدى يعرف بجسر السودا وأن جرفه سابقاً على النواحي المجاورة للجسر المذكور . عجزوا عن جرف الجسر المذكور ، وأن قدوة الأكابر والأعيان ، الحاج محمد آغا ، وكيل حضرة الحاج على آغا المومى إليه أعلاه ، أنهى لحضرة مولانا الوزير المعظم بالديار المصرية حالاً ، المومى إليه أعلاه ، بأن أهالى النواحي المجاورة للجسر المرقوم عجزوا عن جرف الجسر المذكور . وأن يجرف ذلك فى كل سنة الأمير الكاشف بالولاية المشار إليها ، المذكور أعلاه ، من سنة تاريخه الخراجية ، وبرز أمر مولانا الوزير المومى إليه أعلاه ببيور لدى شريف ، خطاباً للأمير صالح آغا كاشف المشار إليه ، بأن يجرف جسر السودا المذكور على جهة السلطنة الشريفة ، من سنة تاريخه الخراجية ، ويأخذ فى كل سنة تحت جرف الجسر المرقوم ، ألف نصف فضة واحدة ، من ملتزم ناحية بشيش ، ومحلة القصب ، وكرين المذكورين أعلاه ، هو وغيره من الكشاف بالولاية المذكورة إلى ما شاء الله تعالى ، قابل ذلك حضرة الأمير صالح آغا كاشف الولاية المشار إليه ، بمزيد القبول والإمثال ، ورضى بذلك ، وبرز الأمر الشريف بالبيور لدى ، المشار إليه أعلاه ، بأن يكون جسر السودا المذكور ، من الجسور السلطانية ، وأن يقيد الأمير الكاشف على جارى عادة الجسور السلطانية ، وأن يأخذ الأمير الكاشف المشار إليه ، فى نظير جرف الجسر المذكور ، فى كل سنة ، من سنة تاريخه الخراجية ، من ملتزم ناحية بشيش ، ومحلة القصب ، وكرين ، والمذكورين أعلاه ، ألف نصف فضة واحدة ، هو وغيره من الكاشف بولاية الغربية المشار إليها إلى ما شاء الله ، وقيد البيور لدى المذكور برونامة مقاطعة الغربية المخدلة بالخزينة العامرة ، بديوان مصر المحروسة ، وأن يقيد قاضى الولاية المومى إليه البيور لدى المشار إليه ، بسجل محكمة الباب المشار إليه ، ويبقى البيور لدى المذكور تحت يد الحاج محمد آغا ، وكيل حضرة الحاج على آغا دار السعادة ، الموكل المومى إليه أعلاه ، إلى آخر ما هو معين ومشروح بالبيور لدى المذكور أعلاه ، مؤرخ بحادى عشرى شهر شوال المبارك من شهور سنة أحد عشر ومائة وألف ، وهى سنة تاريخه أدناه ، قابل ذلك سيدنا ومولانا قدوة القضاة ، والحكام عمدة الولاة فى الأنام ، محرر القضايا والأحكام ، مؤيد شريعة خير الأنام ، محمد عليه أفضل الصلاة وأذكى

السلام ، الوراق بلطف ربه المبدى ، سيدنا ومولانا مصطفى أفندى ، الناظر فى الأحكام الشرعية ، والأمور الديوانية ، والتعلقات الشريفة السلطانية ، بمدينة المحلة المشار إليها ، وسيمانود ، ومضافاتها من الغربية ، الراقم إسمه بخطه الكريم أعلاه ، أدام الله تعالى فضله ، وزاد فى علاه ، بمزيد القبول والإمثال ؛ وقيد البيورلدى المشار إليه ، بالسجل الحكيم للمخلد بمحكمة الباب العالى المشار إليه ، اعتمادا على ما برز به الأمر الشريف ، بالبيورلدى المذكور أعلاه ، وامثل حضرة قدوة والأكابر والأعيان الأمير صالح آغا كاشف الولاية حالا ، المشار إليه أعلاه ، ما برز به الأمر الشريف بالبيورلدى المشار إليه أعلاه ، المرتب على عرض حال ، خطابا ، لحضرة مولانا الوزير المعظم بالديار المصرية حالا ، المولى إليه أعلاه فى شأن جسر السودا المذكور أعلاه ، وأن يكون الجسر المذكور ، من الجسور السلطانية بولاية الغربية المذكورة أعلاه ، وأن عليه جرف جسر السودا المرقوم ، من ابتدائه وإلى انتهائه طولا وعرضا ، جرفا حابساً ، مانعاً للمياه ، زمن النيل المبارك عند تراكمه بإعترافه بذلك ، وأن يكون على الثلاث نواحى المذكورين ، أعلاه وهم : ناحية بشيش ، ومحلة القصب ، وكرين ، المذكورين أعلاه ، فى كل سنة لديوان الكشوفية ، بالولاية المشار إليها ، فى نظير جرف الجسر المرقوم على الثلاث نواحى المذكورة ، ألف نصف فضة واحدة ، تقبض منهم لديوان الكشوفية المذكورة ، فى كل سنة ، وهلم جراً ، وصار الجسر المرقوم المعروف بجسر السودا من الجسور السلطانية ، وقيد بالسجل الحكيم المخلد بمحكمة الباب المشار إليه ، وسأل حضرة الحاج محمد آغا ، وكيل حضرة الحاج على آغا دار السعادة المشار إليه أعلاه ، من مولانا وسيدنا أفندى المولى إليه أعلاه ، كناية ذلك فى حجة شرعية تكون بيده فأجابه لذلك ، وكتب ذلك ضبطاً ، للواقع ليرجع عند الإحتياج إليه ، وعلى ما جرى ، وقع التحرير ، فى اليوم المبارك الموافق الثالث عشر ذى الحجة الحرام ختام سنة أحد عشر ومائة وآلف (١٣) ذى الحجة ١١١١هـ / ١ يونيو ١٧٠٠م) ، من الهجرة الشريفة النبوية ، على صاحبها أفضل الصلاة والسلام ، وحسبنا الله ونعم الوكيل ، شهود الحال .

نستخلص من هذه الوثيقة الحقائق التالية :

- (١) تحويل بعض الجسور البلدية التى كان جرفها على الملتزمين والأهالى إلى جسور سلطانية .
- (٢) تحصيل الإدارة بعد قيامها بعملية جرف حكم الجسور نفقات حكم العملية من الملتزمين .

## ملحق رقم (٢٠)

وثيقة تبين إستجابة الديوان والأمراء المماليك لمطالب العلماء كممثلين للشعب  
برفع المظالم الواقعة على الشعب .

مصدر الوثيقة : أرشيف للمحكمة الشرعية : سجل الديوان العالى ، رقم (٢)  
ص ٣٠٠ ، مادة (٤٧٣) نسختان .

أشار عبد الرحمن الجبرتي إلى هذه الوثيقة ، وأسباب الحوادث التى أدت إليها ،  
فى تاريخه لحوادث ذى الحجة ١٢٠٩هـ / يونيو-يوليه ١٧٩٥م ، نسختان .

«هُوَ أَنَّهُ بِمَصْرِ المحروسة ، مدينة أهل الولاية المقربين ، وعلامة العاملين وخلفاية  
الراشدين ، شرفها الله تعالى إلى يوم الدين ، بين يدى سيدنا ومولانا شيخ مشايخ  
الإسلام ، علامة الأنام ، قاموس البلاغة ، ونبراس الإفهام ، أشرف السادة الموالى  
الأعلى الأعزة الكرام ، الناظر فى الأحكام الشرعية ، قاضى القضاة يومئذ بمصر  
المحية ، الموقع خطه الكريم أعلاه ، دام علاه ، أمين ، مضمونه بحضرة كل من  
سيدنا ومولانا الأستاذ الأعظم ، والملاذ الأقمخ الأكرم ، قطب دائرة الزمان ، وفريد  
العصر والأوان ، المحفوظ بعناية الله الرحيم الرحمن ، خاص خواص أصحاب  
السعادة والصلاح ، خلاصة أعيان أرباب السماحة والفلاح ، قررة أعين أهل الورع  
والزهد ، واسطة أصحاب الخشوع والرشد ، أستاذ أهل الطريقة ، وملاذ أهل الحقيقة ،  
سيد السادات ، ومعدن الفضل والجود والسيادات ، مَنْ بِهِ وَيَأْسُلَافُهُ تَتَوَسَّلُ إِلَى اللَّهِ  
الملك الغفار ، السيد الشريف الطاهر العفيف ، الشيخ محمد أبو الأنوار بن وفا ،  
شيخ السجادة الشريفة الوفوية ، وصاحب الكنية المتينة المصطفوية الحميدية حالا ،  
زاده الله عزاً وإجلالا ، أمين ، وسيدنا ومولانا فخر سادتنا بنى الصديق ، وكوكب  
سمًا مجدهم على التحقيق ، فرع الشجرة الشريفة الصديقية مَنْ بِهِ وَيَأْسُلَافُهُ ،  
تَتَوَسَّلُ إِلَى اللَّهِ الملك العزيز الجليل ، مولانا السيد الشريف ، الشيخ خليل البكرى  
الصديق الأشعري ، سبط آل الحسن ، شيخ سجادة أجداده ، بنى الصديق حالا ،  
وسيدنا ومولانا فخر أعزة السادة الأشراف الفضلاء العظام ، سلالة آل بنى عبد مناف

الفخام ، فرع الشجرة الزكية ، وطراز العصبة الهاشمية الفاخرة الواثق بربه ، المعيد البدى ، مولانا السيد الشريف عمر أفندى ، نقيب السادة الأشراف بمصر حالاً ، زاده الله عزاً وإجلالاً وسيدناً ومولانا الشيخ الإمام العالم العلامة الهام ، أوجد الأفاضل العظام ، مفيد الطالبين بإفهام ، عملة للمحققين وقدة ، العلما العاملين ، زين الشريعة والملة والدين ، مولانا الشيخ عبد الله الشرقاوى الشافعى ، شيخ مشايخ أهل الإفادة والأفتى والتدريس بالجامع الأزهر حالاً ، وسيدنا ومولانا الشيخ الإمام العلامة الهام ، أوجد الأفاضل العظام ، سيبويه الزمان ، وفريد العصر والأوان ، مولانا الشيخ شمس الدين ، محمد الحريرى الحنفى الأزهرى ، مفتى السادة الحنفية ، بمصر حالاً وسيدناً ومولانا الشيخ الإمام العالم العلامة الهام ، أوجد الأفاضل الكرام ، صدر المدرسين العظام ، مفيد الطالبين بإفهام ، مولانا الشيخ شمس الدين محمد ، الشهير بنسبه الكريم بالأمير المالكى الأزهرى ، مفتى السادة المالكية بمصر حالاً ، وسيدناً ومولانا الشيخ الإمام العلامة الهام ، أوجد الأفاضل العظام ، صدر المدرسين الكرام ، مفيد الطالبين بإفهام ، مولانا الشيخ زين الدين مصطفى الشهير بنسبه الكريم بالصاوى الشافعى الأزهرى ، عين أعيان أهل الإفادة ، والأفتى والتدريس ، بالجامع الأزهر حالاً ، وسيدناً ومولانا الشيخ الإمام العلامة الهام ، أوجد الأفاضل العظام ، مولانا الشيخ زين الدين عبد المنعم الغمارى المالكى الأزهرى ، عين أعيان أهل الإفادة والأفتى والتدريس بالجامع الأزهر حالاً ، وسيدناً مولانا الشيخ الإمام العلامة الهام ، أوجد الأفاضل العظام ، صدر المدرسين الكرام ، مولانا الشيخ شهاب الدين أحمد العريشى الحنفى ، عين أعيان أهل الإفادة والأفتى والتدريس بالجامع الأزهر ، والشيخ الإمام العلامة الهام صدر المدرسين الكرام ، مولانا الشيخ برهان الدين إبراهيم السجيني الشافعى الأزهرى ، عين أعيان أهل الإفادة والأفتى والتدريس بالجامع الأزهر حالاً ، والشيخ العلامة صدر المدرسين الكرام ، مولانا الشيخ زين الدين حسين المنصورى الحنفى ، عين أعيان أهل الإفادة والإفتى والتدريس بالجامع الأزهر حالاً ، والشيخ الإسم العلامة زين الدين سالم بن مسعود الفوى المالكى الأزهرى ، عين أعيان أهل الإفادة والإفتى والتدريس ، وشيخ

رواق السادة المغاربة المجاورين بالجامع الأزهر ، عمت بركاتهم . وأدام الله النفع بوجودهم ، أمين . بمنزلة قدوة الأمر العظام ، كبير الكبر الفخام ، صاحب العز والقدر والهمة والمجد والاحترام ، المقر الكريم العالى ، حاز رتب المفاخر والمعالى ، مير اللوأ الشريف السلطاني ، مولانا الأمير إبراهيم بيك الكبير محمد (أى تابع محمد أبو الذهب) ، قائمقام بمصر المحروسة سابقاً ، وأمير الأمرا بها حالاً ، وقدوة الأمرا الكرام ، كبير الكبر الفخام ، المقر الكريم العالى ، حاز رتب المفاخر والمعالى ، مولانا الأمير أيوب بك الكبير ، أمير الحاج الشريف المصرى سابقاً (محمد) ، وقدوة الأمرا الكرام ، كبير الكبر الفخام ، الكريم العالى ، حاز رتب المفاخر والمعالى ، مولانا الأمير إبراهيم بيك مير الحاج الشريف المصرى سابقاً ، وحاكم ولاية دجرجا سابقاً (محمد) ، وقدوة الأمرا الكرام ، صاحب العز المجد والاحتشام ، مير اللوأ الشريف السلطاني ، مولانا الأمير سليمان بيك (محمد) ، حاكم ولاية دجرجا سابقاً ، وافتخار الأمرا الكرام ، عين أعيان ذوى الوقار الفخام ، مير اللوأ الشريف السلطاني ، مولانا الأمير أحمد بيك (محمد) ، حاكم ولاية المنوفية سابقاً ، وافتخار الأمرا العظام عمدة ذوى الوقار الفخام ، الجانب العالى ، حاز رتب المفاخر والمعالى ، مولانا الأمير عثمان بيك (مراد) ، حاكم ولاية دجرجا سابقاً ، وقدوة الأمرا الكرام ، عمدة أولى الشأن الفخام ، مير اللوأ الشريف السلطاني ، مولانا الأمير قاسم بيك (عثمان) ، والجانب العالى ، الأمير ذو الفقار أغا أغات مستحفظان قلعة مصر المحروسة حالاً ، والجانب المكرم ، والمخدوم المعظم ، الأمير صالح أغا ، وكيل دار السعادة العظمى بمصر حالاً (محمد) ، وفخر الأكابر ، وكمال والأعيان ، عين أعيان ذوى المفاخر والشأن ، الجانب المكرم الأمير على كتخدأ ، طايقة مستحفظان قلعة مصر المحروسة حالاً ، والجانب المكرم الأمير أحمد أغا باش إختيار طايقة متفرقة ، والجانب المكرم ، الأمير مصطفى أغا باش إختيار متفرقة ، والجانب المكرم ، الأمير على كتخدأ الجاوشية ، والأمير على أغا ، إختار طايقة جاويشان (سليم) ، والجانب المكرم ، الأمير أحمد أغا إختيار طايقة جاويشان (غانم) ، والجانب المكرم ، الأمير يوسف باش جاويش جميلان ، والجانب المكرم ، الأمير يوسف أفندى ، كاتب كبير



جميلان ، والجناب المكرم ، الأمير سليمان جوريجى باش إختيار تفكجيان (البرديسى) ، والأمير أحمد أفندى كاتب صغير تفكجيان ، والجناب المكرم ، الأمير حسن باش جاويش جراكسة ، والأمير محمد جوريجى باش إختيار جراكسة ، وإطلاعهم وشهادتهم ، على ما يأتى ذكره فيه ، بعد أن توافق ، كل من ساداتنا أرباب السجديد ، وساداتنا علما الإسلام مصاييح الظلام ، منع الله بوجودهم الأنام ، مع كامل الأمرا الكرام ، المعين أسماؤهم بأعاليه ، على تنزيل جوامك المسلمين المطلوبة ، مع المال الميرى ، وإجراً جرايات المستحقين ، وعلوفات الفقراً والمساكين ، وإجراً منورة الجامع الأزهر ، ومحفل العلم الشريف الأنور ، وجراياته ، من وقفه الخاص به ، ولا يؤخذ له شيء ، من المكوس ، والمظالم ، وإجراً ملايل الحجج وتعلقاته حكم قديمها ، على ما هي عليه ، من زمن الملوك ، والسلاطين ، ومنع التفاريد على البلاد ، والرعايا والفقراء ، ومنع ترك الكشاف الجائرة ، فى بلاد الله ، التى خربوها ونهبوها ، ودمروها ، وإزالة القلنجية ، من مصر القندية ، لإيذايهم المسلمين ، وأن لا يزداد على دفتر المرحوم الأمير محمد بيك أبو الذهب ، قائمقام مصر كان ، فى رفع المظالم ، وأن جميع ما أحدثه ، المرحوم الأمير إسماعيل ، وغيره يزال ، من أصله بالكلية ، وأن ترفع المكوس الجارية فى البنادر والموارد ، وما جعل على المأكّل والمشارب ، وإزالة جميع الحوادث ، والمظالم ، من جميع الأقطار المصرية ، والتزموا ، أن لا يتعرض أحد منهم إلى السادة الأشراف ، القاطنين بجميع البلاد ، لا بشكوى ، ولا بأذية ، ولا بضرر ولا بوجه من الوجوه ، وأن ينتهى أمرهم فى حوادثهم الخاصة بهم ، إلى أفنديهم ونقيهم فى سائر الأقطار والأزمان ، وأن لا يتعرض أحد منهم لنواب الشريعة المحمدية ، بوجه يضر بهم ، وأن ينتهى أمرهم فى كامل حوادثهم المتعلقة بهم ، إلى أفنديهم ، مولانا شيخ الإسلام قاضى عسكر أفندى بمصر ، فى جميع الأزمان ، وأن يقوموا بعمارة السواقى الموصلة المياه القلعة ، وإدارتها بحضرة الوزراً والفقهاء ، وشرب المسلمين القاطنين بها ، وعدم إنزال الغلال ، من الديار المصرية ، إلى بلاد الكفرة ، والمشركين ، أعداء الدين ، وأن يحدث حادثة من الآن ، إلى ما يستقبل من الزمان ، فأجابوا حضرة الأمرا الكرام ، المعين أسماؤهم بأعاليه ، بالسمع والطاعة ، وعدم

مخالفة الجماعة ، وأن يظلوا هذه المظالم الحادثة ، التي أضرت بالإسلام ، والمسلمين ، وأبادت أموال الفقراء والمساكين ، وحصل فيها الضعف والجور المين ، وامتثلوا جميعاً ما طلب منهم ، وأشير لهم عليه ، وعاهدوا الله سبحانه وتعالى ، على أن لا يعودوا إلى تلك الأفعال ، وكل من خالف ذلك أو توقف ، في دفع ما يترتب عليه ، أوسعى في أبطال شيء من ذلك ، فيكون على ساداتنا أرباب السجاسيد ، وعلماء الإسلام والأمرأ قهره ، واستخلاص كامل ما هو مطلوب منه ، لأربابه كايين من كان ، عملاً في ذلك بالفرمان الشريف ، الواجب القبول والتشريف ، المكتتب باللغة العربية ، الوارد في شأن ذلك ، من حضرة سيدنا ومولانا الوزير المعظم ، والدستور المكرم ، والمشير الفخم من تباغت بمقصده الجميل ، غايات مصالح الإسلام ، وفاهت بمحامده السنية الأقالم ، صاحب السعادة ، مولانا الوزير الحاج صالح باشا ؛ كافل الديار المصرية حالاً ، يسر الله له من الخيرات ، ما يريد وماشا ، المقيد بسجل الباب العالي بمصر ، المحفوظ بخزينة السجلات العامة ، والمؤرخ بيوم تاريخه أدناه ، توافقاً صحيحاً شرعياً ، عن طيب قلب ، وانشراح صدر ، لما علم كل منهم في ذلك من الحظ والمصلحة ، باعتراف كل منهم بذلك ، بحضرة شهوده ، ومن ذكر أعلاه ، في يوم تاريخه ، الإعتراف الشرعى ، ولما تم الحال على هذا المنوال ، أشهد على نفسه ، كل من إفتخار الأمرأ الكرام ، كبير الكبرأ الفخام ، المقر الكريم العالي ، الأمير إبراهيم بيك الكبير ، المشار إليه ، وإفتخار قدوة الأمرأ الكرام ، كبير الكبرأ الفخام ، صاحب العز والقدرة والمجد والإحتشام ، المقر الكريم العالي ، والكوكب المنير المتلألئ ، حايـز رتب المفاخر والمعالي ، مير السلوأ الشريف السلطاني ، مولانا الأمير مراد بيك (محمد) ، مير الحاج الشريف المصرى سابقاً ، شهوده الإشهاد الشرعى ، وهما بأكمل الأوصاف المعتبرة شرعاً ، أن عليهما ، القيام في كل سنة يجريان كامل ما نص وشرح بأعاليه ، بقدر الإمكان والإستطاعة ، القيام الشرعى ، بالطريق الشرعى ، فطوبى للذين آمنوا وعملوا الصالحات ، واجتهدوا في إستخلاص حقوق عباد الله ، ودفعها لهم بما أمر الله ، فمن فعل ذلك مجتهداً ، في طاعة الله ممثلاً لأوامر الله ، مجتنباً للنواهي ، فهو من الفائزين ، عند الله يوم لا ينفع مال ولا بنون ، إلا من أتى الله بقلب سليم ، لقوله تعالى في كتابه العزيز ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ

تَوَدُّوا الْأَمَانَاتَ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا ﴿١﴾ . وَأَمَّا مَنْ أَعَانَ عَلَىٰ مَصَالِحِ ذَلِكَ ، وَسَمَىٰ فِي إِجْرَاءِ كَامِلٍ مَا نَص ، وَشَرَحَ بِأَعَالِيهِ ، بَرَدَ اللَّهُ مَضْجَعَهُ ، وَلَقَنَهُ حِجَّتَهُ وَجَعَلَهُ مِنَ الْأَمْنَيْنِ الْفَائِزِينَ الْفَرَحِينَ ، الَّذِينَ لَا خَوْفَ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ، وَلَكَّمَّا تَمَّ ذَلِكَ عَلَى الْوَجْهِ الْمُسْتَوْر ، حَكَمَ مَوْلَانَا أَفْنَدَى الْمَشَارِ إِلَيْهِ ، بِمَوْجِبِ ذَلِكَ وَأَمَرَ بِكِتَابَتِهِ ، وَقِيدَهُ بِالسَّجْلِ الْمَحْفُوظ ، ضَبْطًا لِلْوَقَائِعِ ، لِيَرَا جَعَلَ بِهِ عِنْدَ الْاِحْتِيَاجِ وَالْاِحْتِيَاجِ بِهِ حُكْمًا وَأَمْرًا شَرْعِيَيْنِ ، وَعَلَى مَا جَرَى وَقَعَ التَّحْرِيرِ ، فِي سَابِعِ عَشْرِينَ شَهْرِ الْحِجَّةِ الْحَرَامِ ، خَتَامَ سَنَةِ تِسْعٍ وَمِائَتَيْنِ وَأَلْفَ ، كَتَبَهُ الشَّيْخُ عَبْدُ الْوَهَّابِ الدَّادُودِي (٢٧ الْحِجَّ ١٢٠٩ هـ / ١٥ يُولْيُو ١٧٩٥ م) .

نستخلص من هذه الوثيقة الحقائق التالية :

- (١) ظهور العلماء كقوة تمثل الرأي العام ، ومطالبتهم برفع المظالم .
- (٢) اعتقاد الديوان كان يتم أحياناً في بيت أحد الأمراء .

## ملحق رقم (٢١)

وثيقة تبين الإحتفال بوفاء النيل وإلزام الملتزمين بدفع الخراج .

مصدر الوثيقة: أرشيف المحكمة الشرعية : سجلات الديوان العالى ، رقم (٢) ، مادة (١٠٢) ، ص ٧٠ .

«هو أنَّه بمجلس الشرع الشريف ، ومحفل الدين المنيف ، صانه المولى اللطيف من التبديل والتحريف ، المعقود بالقصر الذى علو الجسر برأس الخليج الحاكمى بمصر القديمة ، بحضرة سيدنا ومولانا الوزير المعظم ، المشير الفخيم ، الدستور المكرم ، مههد بنيان الدولة والإقبال ، مشيد أركان السعادة والإجلال ، صاحب السعادة وساحب أذيال السيادة ، مولانا الوزير الحاج حسن باشا ، يسر الله له من الخيرات ، ما يريد وما يشا ، محافظ مصر المحمية ، دامت سعادته السنية ، بين يدى سيدنا ، ومولانا المولى الأعظم والعلامة الأفخم ، الأكرم ، علامة العرب ، والعجم ، موضح ما خفى عن الإفهام ، وانكتم ، شيخ مشايخ الإسلام ، ملك العلماء الأعلام ، قاموس البلاغة ، ونبراس الإفهام ، الناظر فى الأحكام الشرعية ، قاضى القضاة يومئذ بمصر المحمية ، عامله الله بالطافه الخفية ، الموقع خطه الكريم أعلاه دام علاه ، لَمَّا كان فى اليوم المبارك الموافق لغاية شهر أبيب القبطى من شهور سنة ثمان وسبعين ومائة وألف (١١٧٨هـ / ١٧٦٤م) الخراجية ، والسادس عشر شهر تاريخه أدناه ، حصل وقا ، ما النيل المبارك من فيض الله تعالى العميم ، ورحمته لعباده وإحسانه القديم ، وبلغ ستة عشر ذراعاً بالذراع المعتاد ، وزيادة على ذلك أصبعين إثنين ، حصل بذلك لعباد الله تعالى الفرح والسرور ، والإبتهاج إلى الله تعالى بتمام الإحسان ، وعلى الله القبول ، فبمقتضى بلوغ ما النيل المذكور الستة عشر ذراعاً المذكورة ، حل على الملتزمين بقرى مصر المحروسة الخزانة العامرة ، لحضرة مولانا السلطان الأعظم نصره الله تعالى ، والمال الميرى لجهة الديوان العالى ، وغللال العنبر الشريف ، وغللال الحرمين الشريفين ، شرفهما الله تعالى وعظمهما إلى يوم الدين ، عن واجب سنة تسع وسبعين ومائة وألف (١١٧٩هـ / ١٧٦٥م) الخراجية ، حكم ما جرى

به القانون المصرى من قديم الزمان وإلى الآن ، وفى ثانى يوم نزل حضرة مولانا الوزير ، ومولانا شيخ الإسلام المشار إليهما أعلاه ، إلى القصر المذكور أعلاه ، وحضر لحضورهما كل من قدوة الأمراء العظام ، عمدة الكبراء الفخام ، صاحب العز والمجد والاحتشام ، المقر الكريم العالى ، حائز رتب المفاخر والمعالي ، مولانا الأمير خليل بيك القازدغلى ، مير اللوا الشريف السلطاني بمصر المحروسة ، والدفتدار بها حالا ، وقدوة الأمراء الكرام ، عمدة الكبراء الفخام ، صاحب العز والمجد والاحتشام ، المقر الكريم العالى ، حائز رتب المفاخر والمعالي ، الأمير حسين بيك القازدغلى ، مير اللوا الشريف السلطاني بمصر المحروسة حالا ، وأمير الحاج الشريف المصرى سابقا ، وقدوة الأمراء العظام ، المقر العالى ، الأمير محمد بيك على القازدغلى ، مير اللوا بمصر حالا ، والمقر الكريم العالى ، الأمير إسماعيل بيك مير (على) اللوا بمصر ، وحاكم ولاية الغربية حالا ، والمقر الكريم العالى ، الأمير حمزة بيك القازدغلى ، مير اللوا بمصر حالا ، دامت عزتهم ، وكل من : مفاخر الأعيان ، كمال ذوى الشأن ، الجنبات الخزينة العالى ، الأمير سليمان آغا كتخدأ جاويشان حالا ، القازدغلى ، وفخر الأتابير العظام ، الأمير قاسم آغا القازدغلى ، أغات جمليان حالا ، وفخر الأعيان المعظمين ، كمال ذوى الشأن المحترمين ، الأمير عبد الرحمن آغا القازدغلى ، أغات مستحفظان حالا ، والجنبات المعظم ، الأمير على كتخدأ ، طايفة عزيان سابقا القازدغلى ، الشهير بالمحبى ، والجنبات العالى ، الأمير سليمان آغا ، ترجمان الديوان العالى حالا ، وفخر الأماثل والأعيان ، الأمير سليمان ، مستحفظان قلعة مصر المحروسة القازدغلى ، والأمير يوسف باش جاويش طايفة عزيان حالا ، وغيرهم من الأمراء والأغوات ، والإختيارية ، من الملتزمين ، ممن يطول ذكرهم ، دام توقيهم ، وكسر الجسر الذى برأس الخليج المذكور ، وجرى الماء فى الخليج المذكور ، على جرى العادة ، فى ذلك ، بحضور من ذكر بأعاليه ، وأشهد على نفسه ، كل من عينت أسماؤهم بأعاليه ، وغيرهم من الملتزمين ، بأن عليهم القيام بخزينة حضرة مولانا السلطان نصره الله تعالى ، عن واجب سنة تسع وسبعين ومائة وألف الخراجية ، وبالمال الميرى ، وبغلال الحرمين الشريفين ، وبغلال العنبر الشريف ، لواجب السنة

المذكورة ، بإعترافهم بذلك ، وببلوغ ما النيل المبارك الستة عشر ذراعاً المذكورة ، على الحكم المشروح أعلاه ، الإعتراف الشرعى ، وقبل ذلك منهم لجهة الميرى ، حضرة مولانا الوزير المشار إليه أعلاه ، قبولاً شرعياً ، والله سبحانه وتعالى مع المتقين ، ورحمته قربت من المحسنين ، وعلى ما جرى وقع التحرير ، فى اليوم المبارك الموافق لسابع عشر شهر صفر الخير ، الذى هو من شهور سنة تسع وسبعين ومائة وألف (١٧) صفر ١١٧٩ / ٤ أغسطس ١٧٦٥ م .

١- الشيخ أحمد الأحمدي مباشر خاصة ديوان حالاً .

٢- والجناب العالى ، الأمير حسن أفندي ، كاتب حوالى جاويشان بالديوان العالى حالاً .

٣- وفخر الأعيان ، الأمير يوسف أغا الروجى إختيار جاويشان ، وأمين الإحتساب بمصر حالاً .

٤- وفخر الأمثال المكرمين ، الأمير على أغا ترجمان الباب بخدمة مولانا شيخ الإسلام .

٥- وفخر أقرانه ، الحاج شهاب من طائفة جاويشان ، ومحضر باشى بخدمة مولانا شيخ الإسلام .

٦- والشيخ إبراهيم على السلمونى شاهد ديوان حالاً .

\* \* \*

نستخلص من هذه الوثيقة الحقائق التالية :

(١) الإهتمام بفتح الخليج فى موعد وقام النيل .

(٢) إلزام الملتزمين بسداد المال للميرى ، لجهة الديوان ، وتعهدهم لدى الرالى ، وحضور الإحتفال بذلك .

# المصادر





## المصادر

اعتمدت فى إعداد بحثى هذا ، على مجموعة ضخمة من المصادر المتنوعة .  
بعضها وثائق غير منشورة ، والبعض الآخر مخطوطات معاصرة ، ثم المصادر المطبوعة  
ويمكن تصنيفها فى النحو التالى :

### أولاً: الوثائق

إنَّ الوثائق تشكل العمود الفقري لهذا البحث وهى جميعها غير منشورة ، ونظراً  
لتعددتها ، واختلاف نوعيتها ، وصعوبة تصنيفها فإننى أصنفها ، حسب الإرسيفات  
المحفوظة فيها :

#### ١ - إرسيف دار المحفوظات العمومية :

وتشمل الوثائق التى اعتمد عليها البحث من وثائق هذا الإرسيف الأنواع التالية :

١ - دفاتر الإلتزام : يبدأ السجل الأول منها بتاريخ ١٠٦٩هـ / ١٦٥٨م ، وهذه  
الدفاتر عبارة عن سجلات مستطيلة ، طول كل منها ٤٥ سم ، وبياناتها تقتصر على ،  
تسجيل أسماء النواحي ، التى تتبع كل ولاية . والأموال الأميرية وغير الأميرية  
المقررة على كل ناحية ، وأسماء الملتزمين بها ، وإن أهمل بعضها تسجيل أسماء  
الملتزمين ، ولا تذكر شيئاً عن مساحة القرية بالفدان أو الضريبة المقررة على كل فدان ،  
وربما تركت هذه البيانات اعتماداً على أنها مسجلة ، بدفاتر شهود القرى ،  
والصرافين ، وأجهزة الإدارة المحلية التى تسلم الروزنامة الضرائب منها .

وقد خصص لكل عام سجل خاص بالوجه البحرى ، وسجل آخر خاص بالوجه  
القبلى ، وكل سجل فيه أسماء الولايات المدونة به ، ونواحيها ، وفى نهاية الجزء  
الخاص بكل ولاية من الدفتر يسجل الحساب الإجمالى المطلوب من الولاية ،

والمصرف المخصص للإدارة المحلية من هذا الحساب ، وما هو مطلوب للروزنامة من الولاية ، وفي نهاية الدفتر تسجل حسابات إجمالى الأموال المطلوبة من الولايات المسجلة بالدفتر . وبيانات هذه الدفاتر مكتوبة بخط القزمية ، وهو خط يقوم على نمط معين من الكتابة يحتاج إلى وقت للتمرين عليه واجادته وقد تمكنت من ذلك ، وأصبحت أقرأه بسهولة دون أى عناء .

٢ - دفاتر الترابيع : دفاتر وضعها علماء الحملة الفرنسية ١٢١٥هـ / ١٨٠٠م ، وأخذ هؤلاء العلماء ، معلومات هذه الدفاتر من دفاتر المعلمين الأقباط ، (الصرافين) و (المباشرين) ، وكذلك فإن معلومات هذه الدفاتر ، جاءت وافية تماماً ، وهى تسد بصورة كاملة النقص الذى يوجد فى دفاتر الإلتزام ، حيث إن هذه الدفاتر بالإضافة إلى المعلومات التى تحويها دفاتر الإلتزام فإنها تسجل مساحة كل ناحية بالفدان ، وأنواع أرض كل ناحية حسب جودتها ، والمال الميرى المقرر على كل فدان ، حسب نوع جودة الأرض ، ثم تسجل أنواع الضرائب الأخرى ، مع تسجيل كامل لأنواع العادات ، التى كانت تشكل المال البرائى ، وقيمة كل عادة نقداً ، وكَم نعثر من هذه الدفاتر ، إلا على المجموعة الخاصة بالوجه البحرى ، والتى تحمل أرقام ١٦٠٥ ، ١٦٠٨ ، ٤٩ . ومكتوبة باللغة العربية . وقد كنت أول من عثر على هذه الدفاتر منذ أن وضعها علماء الحملة الفرنسية وكان بحثى هذا أول بحث يعتمد على هذه الدفاتر منذ تسجيلها فى عام ١٢١٥هـ / ١٨٠٠م .

٣ - دفاتر الرزق الأحباسية : دفاتر خاصة بالرزق الموقوفة ، وهى تحوى معلومات هامة ، فى هذه الدفاتر تسجيل وتبويب لتاريخ كل رزقة وأصحاب حق الإنتفاع بها ، والمتزمين ، وصور الحجج الشرعية ، والإفراجات التى صدرت بشأن كل رزقة ، والفرمانات التى صدرت بتنظيم حق الإنتفاع بهذه الرزق ، والنزاعات التى دارت حول هذه الرزق ، وأوجه صرف ريعها فى حالة انقراض ذرية أصحاب حق الإنتفاع بها . فهذه الدفاتر ذات أهمية كبيرة فى دراسة النواحي الاجتماعية والإقتصادية ، والحياة الدينية فى العهد العثمانى .

٤ - دفاتر خدمة الديوان عربى : هذه الدفاتر تحوى ، تفصيلات عن مرتبات موظفى الإدارة المركزية ، والمحلية ، وغيرهم من الموظفين ، وفى نهاية هذه الدفاتر الحجج الشرعية ، والفرمانات ، الخاصة ببعض التغيرات الإدارية فى الريف ، ومرتبات حكام الولايات وغيرهم ، وألبت فيها بالرفض أو الموافقة ، وقد أهدت منها ، وخاصة فى الوقوف على بعض التقسيمات الإدارية .

٥ - دفاتر الجسور : خاصة بالجسور التى وجدت فى مصر ، البلدية منها والسلطانية ، فنجد فيها تسجيلاً لهذه الجسور جسراً جسراً ، طول كل منها ، وعرضه ، وعدد الفتحات ، التى توجد بكل جسر وعرضها وارتفاعها ، وطريقة جرف هذه الجسور ، والجهة المسئولة عن هذه العملية ، والأعباء التى كان على القرى تحملها فى عملية الجرف ، وطمس بعض الترع وأسباب طمسها ، والجسور التى هدمت ، وأسباب ذلك ، كما نجد بها مطالب بعض الأهالى بإعمار هذه الترع والجسور ، والجهود الذاتية ، التى بذلت فى سبل ذلك ، وموقف الإدارة منها ، والتراعات التى كانت تنشأ بين أهالى القرى المتجاورة على مياه الرى ، وفى نهاية الدفاتر توجد البيورلديات والفرمانات ، والحجج الشرعية ، الخاصة بالجسور ، وإصلاحها وتحويلها إلى جسور سلطانية نظير مبالغ يتحملها الملتزمون والفلاحون ، وقد عثرت على السجل الخاص بالوجه البحرى ، وعملت كثيراً فى البحث عن الدفاتر الخاص بالوجه القبلى فلم أعثر عليه ، ولا يعرف أحد عنه شيئاً .

٦ - مضابط محاكم الأقاليم : دفاتر تحوى أحكام محاكم النواحي ، فى فترة البحث ، بها معلومات وفيرة جداً تشمل جميع نواحي الحياة ، فهى عبارة عن تسجيل للحياة اليومية فى الريف بمشاكلها ، وموقف القضاء والإدارة منها ، وكما عثرت منها إلا على المضابط الخاصة بمحكمة المنصورة ، ومحكمة الإسكندرية ، ومحكمة نجر رشيد ، ومحكمة دمياط ، وقد أشرت لها فى المواضع الكثيرة التى استشهدت فيها من هذه المضابط .

## ٢ - أرشيف المحكمة الشرعية :

إنَّ أرشيف المحكمة الشرعية ، يعد أئمن المصادر ، لكتابة تاريخ مصر ، فى العهد العثمانى ، مع رداءة الخط المكتوبة به سجلات هَذَا الأرشيف ، وَهَذِهِ السجلات هِيَ عبارة عن سجلات مستطيلة ، ٥٠ × ٤٠ سم ، وتبلغ مِن الضخامة حتى أَنَّ حجم بعضها يفوق الألف صفحة عَدًّا ، ولكل محكمة مِن المحاكم التى سبقت الإشارة إليها سجلاتها الخاصة ، كذلك فَإِنَّ هَذَا الأرشيف يحوى إلى جانب ذلك سجلات إسقاط القرى ، والتى كانت تسجل فِيهَا جميع العمليات الخاصة بإسقاط القرى ، سواء بالبيع ، أو الرهن ، والتزاعات بين الملتزمين بعضهم بعضًا ، وبينهم وبين الفلاحين ، وغير ذلك مِن المشاكل التى تنشأ حول حصص الإلتزام .

كذلك فَإِنَّ هَذَا الأرشيف يعتبر الأرشيف الوحيد الذى توجد بِهِ سجلات الديوان العالى ، وهِيَ غير كاملة ، فتبدأ مِن سنة ١١٥٣هـ / ١٧٤٠م ، وتستمر بعد ذلك حتى عصر محمد على وَمَا بعده ، وهِيَ سَجلات فى غاية الأهمية ، وقد كنت أول باحث يهتدى إليها ، ويطلع عليها ، ودراسة هَذَا الأرشيف ذات أهمية ضخمة جدًا فى دراسة الحياة الاجتماعية والإقتصادية فى الريف ، والعلاقات الاجتماعية ، وقد أشرت فى هوامش البحث إلى السجلات التى اعتمدت عليها ، وَإِنَّ كان هناك الكثير مِن المادة التى جمعتها مِنهَا لَمْ أستخدمها فى هَذَا البحث ، وسوف أستخدمها فى أبحاث أخرى فى المستقبل إِن شاء الله .

## ٣ - أرشيف وزارة الأوقاف :

يحوى هَذَا الأرشيف على أصول حجج الوقفيات التى أوقفها بعض الأمراء والسلاطين والخيرين ، على وجه البر ، وهِيَ عبارة عن سجل للوقفية ، وأغراض وأسباب وقفها ، وأصحاب حق الانتفاع بِهَا ، وقد استفدت مِن بعض مواد هَذَا الأرشيف وأشرت إليها فى هوامش البحث .

#### ٤ - أرشيف دار الوثائق القومية التاريخية :

اعتمدت - من وثائق هذا الأرشيف على - محافظ الحجج الشرعية ، التي قامت الدار بالاستيلاء عليها من ، المحكمة الشرعية ، ونظمتها في محافظ خاصة بكل سنة ، وهي عبارة عن الحجج الأصلية المختومة من قضاة الشرع في الجهات التي صدرت منها .

#### ٥ - قانون نامه سليمان :

نسخة مترجمة إلى العربية ، وفي سبيل إعدادها للنشر في حوزة أستاذي الدكتور أحمد عزت عبد الكريم ، قام بترجمتها لسيادته الأستاذ الدكتور خليل الساحلي ، أستاذ الإقتصاد بجامعة استانبول ، وقد اعتمدت عليها كثيراً في هذا البحث .

\* \* \*

### ثانياً : المخطوطات

أعتمد البحث كذلك على بعض المخطوطات المعاصرة التي تعرضت لجوانب من موضوع البحث ، وأهم هذه المخطوطات :

#### ١ - إبراهيم الصوالحي العوفي :

«تراجم الصواعق في واقعة الصناجق» .

تضم تراجم طائفة من الأمراء وغيرهم من الذين قتلوا في واقعة الصناجق بمصر ١٠٧١-١١١٣هـ / ١٦٦٠-١٧٠١م ، مرتبة على مقدمة وثلاثة أبواب ، وخاتمة ، وفيها تصوير لأحداث العصر ، والصراعات السياسية ، والعسكرية ، والتي كان الريف يتأثر بها كثيراً ، نسخة مصورة ، دار الكتب المصرية تحب رقم ١٢١٨٣هـ ، وقد حصلت على صورة منها في حوزتي .

#### ٢ - أحمد شلبي بن عبد الغنى :

«أوضح الإشارات فيمن توكى مصر القاهرة من الوزراء والباشات» ، مخطوطة

بجامعة ييل بالولايات المتحدة الأمريكية ، وقمت بتصوير هذا المخطوطة ، وأصبحت فى حوزتى نسخة منها ، وهى تقع فى ٥٣٢ صفحة ، ومع رادة خطها إلا أنها ذات أهمية كبيرة فى دراسة تاريخ مصر السياسى والاجتماعى ، فالمؤلف يرصد لنا جميع الأحداث السياسية والعسكرية وتأثر الناس بهذه الأحداث ، وأثرها على الريف ، ومفاسد الجند والعربان التى كانت تقع فى الريف ، وأسلوب المؤلف أقوى بكثير من أسلوب غيره من المعاصرين ، فهى مخطوطة مفيدة جداً ، ويقف المؤلف بمخطوطه عند أحداث سنة ١١٥٠هـ / ١٧٣٧م . وقد ذكر الجبرتى أنه اعتمد عليها ، وهذا واضح ، حيث إن الجبرتى نقل منها معظم معلوماته حتى الفترة التى توقف عندها المؤلف .

### ٣ - أحمد العريشى :

«رسالة فى علم وبيان طريق القضاة وأسمائهم بمصر المحروسة وأقاليمها» مخطوطة فى حوزتى ، مصورة عن نسخة معهد المخطوطات العربية ، وتوجد منها نسخة بدار الكتب المصرية تحت رقم (٢١٥١) تاريخ .

### ٤ - أحمد كتحدا عزبان الدهرداشى :

«الدرة المصانة فى أخبار الكنانة» مخطوطة تقع فى جزئين ، عدد صفحاتها ٥٨٩ صفحة من الحجم الكبير ، محفوظة بالمتحف البريطانى بلندن British Museum, Ms. 1073-4 or وتتناول المخطوطة الفترة ١٠٩٩-١١٦٩هـ / ١٦٨٨-١٧٥٦م ، وتركز على النواحي السياسية ، والصراعات بين الأراجاقات كثيرًا ، والمؤلف يشير فى كثير من المواضيع إلى رؤيته أو مشاركته فى صنع هذه الأحداث ، كذلك فإن المخطوطة تحوى معلومات عن الأحوال التى كانت تحدث فى بعض الولايات ، وخاصة ما يتعلق منها بالضرائب ، أو العربان ، وأعمالهم ، ضد الأمراء المماليك ، وقد تفضل أستاذى الدكتور أحمد عزت عبد الكريم بإعطائى الميكروفلم الخاص بهذه المخطوطة ، وسمح لى بطبعه على ورق ، فأصبحت لدى نسخته على هيئة كتاب من هذه المخطوطة .

٥- «صور الأوامر والفرمانات الصادرة من أمراء الفرنسيين» عبارة عن مجموعة من الأوامر والفرمانات التي أصدرها قادة الحملة الفرنسية ، والديوان المخصوص ، نسخة مصورة في حوزتي عن نسخة معهد المخطوطات العربية بالجامعة العربية .

## ٦- مؤلف مجهول :

«تاريخ ملوك آل عثمان ونوابهم بمصر إلى ولاية على باشا المتولى عليها سنة ١١٢٩هـ/ ١٧١٦م». مخطوطة محفوظة بالخزانة التيمورية، تحت رقم ٢٤٠٨ تاريخ. وهي عبارة عن ذكر لولاة مصر من بداية العصر العثماني في سنة ٩٢٣هـ / ١٥١٧م ، حتى سنة ١١٢٩هـ / ١٧١٧م ، تاريخ تولية كل منهم وعزله ، وأهم الأحداث التي وقعت في عهده .

## ٧- محمد بن أبي السرور البكري الصديقي :

«كشف الكربة في رفع الطلبة» ، بمكتبة رفاعة رافع الطهطاوي بسوهاج ، تحت رقم ٣٨٠ تاريخ .

وحتى الآن يعتقد الكثيرون من الباحثين أنها غير موجودة ، والحقيقة أنها موجودة بالمكتبة المذكورة ، كما توجد لها صورة على ميكروفلم بمعهد المخطوطات العربية بجامعة الدول العربية ، تحت رقم ٧٦٤ تاريخ ، مع ذكرها تحت إسم مؤلف آخر هو محمد البرلسي الرفاعي الشافعي ، الذي قام بنسخ هذه النسخة عن النسخة الأصلية التي كانت في حوزة حفيد المؤلف ، وهكذا خطأ وقع فيه واضع الفهرس ، وأقوم حالياً بإعدادها للنشر ، لأنها ذات أهمية كبيرة في تصوير فترة هامة من تاريخنا في العهد العثماني ، وهي الفترة التي ثارت فيها فتنة جند السباهية ضد الباشوات ، حتى فترة حكم محمد باشا ٧ صفر ١٠١٦ - ١٨ جمادى الأولى ١٠٢٠ هـ / يونيو ١٦٠٧ - أغسطس ١٦١١م ، وقضائه على ثورة جند السباهية ، كما أن هذه المخطوطة فيها تصوير واضح عما أصاب بلاد الريف من أعمال جند السباهية ، ورجال الإدارة ، وأحوال الريف الاقتصادية ، والاجتماعية .

٨-\*\*\*\*\*:

«الكواكب السائرة في أخبار مصر القاهرة» .

تقع المخطوطة في مقدمة وعشرين باباً ، تناول فيها ذكر مصر ، وما قيل في سبب تسميتها بمصر ، وحدودها وملوكها قبل الطوفان ، ثم نواب مصر وملوكها ، وما بها من ترع ، وجسور ، والآثار ، ومحاسن أهلها وفضائلهم ، وغير ذلك ، من المعلومات إلى سنة ستين وألف .

٩-\*\*\*\*\*:

«اللطائف الربانية على المنح الرحمانية في الدولة العثمانية» :

تاريخ يتضمن ذكر ولاية مصر إلى ولاية مصطفى باشا الثانى سنة ١٠٢٧هـ / ١٦١٨م . مخطوطة ، دار الكتب تحت رقم (٨٠) م .

١٠-\*\*\*\*\*:

«المنح الرحمانية في الدولة العثمانية» :

يقع في خمسة عشر باباً بعدد سلاطين آل عثمان حتى السلطان مصطفى الأول سنة (١٦١٧هـ / ١٦١٨م) ، وفي عقب كل سلطان يذكر فصلاً فيمن وكى مصر المحمية من البكربكية .

مخطوطة بدار الكتب المصرية ، تحت رقم ١٩٢٦ تاريخ .

١١-\*\*\*\*\*:

«النزهة الزهية في ذكر ولاية مصر والقاهرة المعزية» :

تناول في هذه المخطوطة ، ذكر خلفاء وملوك مصر ونوابهم ، إلى دولة السلطان مراد بن السلطان أحمد في سنة ١٠٤٢هـ / ١٦٣٢م ، وذكر قضاة الدولة العثمانية بمصر .



وبالمخطوطة خاتمة في ذكر خصائص مصر وعجائبها ، ومتنزهاتها ، ومآ قيل فيها ،  
نظماً ونثرًا ، ثم تتمة في بعض لطائف مصر ، وفضائلها ، ثم تتمة أخرى أخرى لهذه  
التتمة ، في ذكر ما يتعلق بها من الأشهر القبطية ، ومآ كانت الحكماء ، تحب أو تكره  
ومآ فيها من النبات ، والأطعمة ، والأدوية ، والفاكهة ، وأنواع الزراعة ، وأقافتها ،  
وإدراكها في شهورها القبطية ، وغير ذلك .

دار الكتب المصرية ٢٢٦٦ تاريخ .

\* جميع مخطوطات ابن أبي السرور الكبرى توجد في حوزتي الخاصة صوراً  
منها .

## ١٢- مصطفى بن الحاج إبراهيم (تابع المرحوم حسن أغا عزبان دهر دأشي) :

«تاريخ وقائع مصر (القاهرة) سنة ١١٠٠-١١٥٠/١٦٨٨-١٧٣٧م» .

تاريخ باللغة العامية يتضمن ذكر من حكم مصر في خلال هذه المدة من الباشوات  
على ترتيبهم في الأزمان ، ومآ حصل في مدة كل منهم من الوقائع بين عسكر مصر  
والسناجق ، والأغوات ، ومآ كان بعد مقتل السناجق الفقارية قبل دخول سنة  
١١٠٠هـ / ١٦٨٨م . ويقع في ٤٢٥ صفحة .

\* دار الكتب المصرية ، تحت رقم ٤٠٤٨ تاريخ .

\* وفي حوزتي نسخة من هذه المخطوطة .

## ١٣- مصطفى الصفوى الشافعى القلعاوى :

«صفوة الزمان فيمن تولى على مصر من أمير وسلاطين» :

وفيها تصوير وآف للأحداث السياسية أثناء الصراع بين مراد وإبراهيم من جانب ،  
وإسماعيل بيك وحسن باشا من جانب آخر ، وفيها تصوير كذلك لمآ عاناه الريف من  
هذه الأعمال العسكرية ، مرتبة على مقدمة ، وعرض ، وخاتمة .

\* النسخة المحفوظة بمكتبة سوهاج ، تحت رقم ٥١ تاريخ .

\* وتوجد صورة مصورة منها بدار الكتب ، تحت رقم ٩٨٠٥ ح .

## ١٤- يوسف الملوانى «الشهير بابن الوكيل» :

«تحفة الاحباب بمن ملك مصر من الملوك والنواب» :

تتضمن أحوال مصر والقاهرة ، وتقع فى أربعة أبواب ، إهتمت بالباب الرابع الذى ذكر فيه سلاطين آل عثمان ونوابهم فى مصر إلى سنة ١١٣٦هـ / ٢٣-١٧٢٤م ، وفى هذا الباب ، الذى يقع فى نصف حجم المخطوطة التى تقع فى أكثر من ٤٠٠ صفحة ، وفيها معلومات تاريخية ضافية ، تشمل الريف ، والمدينة ، وتفوق مخطوطة أحمد شلبي بن عبد الغنى فى التفاصيل . ونعتقد أن الجبرتي إعتد عليها كثيراً ، حيث إن هناك فقرات من كتابه تكاد تتشابه بالنص مع فقرات من هذه المخطوطة .

نسخة مصورة عن نسخة مكتبة رفاعة رافع الطهطاوى بسوهاج المكتوبة بخط المؤلف ، تحت رقم (٨٠) تاريخ .

## ثالث: الكتب

## ١- الكتب العربية :

- إبراهيم أحمد شعلان :  
«الشعب المصرى فى أمثاله العامة» ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة  
سنة ١٩٧٢ م .
- إبراهيم رزقانه (دكتور) :  
«القبائل العربية فى مصر عند المقرئى» ، (بحث منشور فى كتاب دراسات  
عن المقرئى) ، الهيئة العامة للتأليف والنشر ، القاهرة ١٩٧١ م .
- إبراهيم عامر :  
«الأرض والفلاح المسألة الزراعية فى مصر» ، الدار المصرية ، القاهرة  
١٩٥٨ م .
- إبراهيم على طراخان (دكتور) :  
«النظم الاقطاعية فى الشرق الأوسط فى العصور الوسطى» ، دار الكاتب  
العربى ، القاهرة ١٩٥٨ م .
- أبو المحاسن بن تغرى بردى :  
«النجوم الزاهرة فى ملوك مصر والقاهرة» ، دار الكتب المصرية ، ١٩٥٠ م .
- أحمد أحمد الحقة (دكتور) :  
تاريخ الزراعة المصرية فى عهد محمد على الكبير ، دار المعارف ، ١٩٥٠ م .
- ..... :  
«تاريخ مصر الاقتصادية فى القرن التاسع عشر» ، الطبعة الثانية ، النهضة  
المصرية ، ١٩٥٨ م .
- أحمد أمين :  
«قاموس العادات والتقاليد والتعابير المصرية» ، لجنة التأليف والترجمة والنشر ،  
القاهرة ، سنة ١٩٥٢ م .

- أحمد رشدي صالح :  
« فنون من الأدب العربي » ، دار الفكر ، القاهرة ، ١٩٥٦ م .
- ..... :  
« الأدب الشعبي » ، القاهرة ، ١٩٥٦ م .
- أحمد عزت عبد الكريم (دكتور) ، وآخرون :  
« دراسات تاريخية في النهضة العربية » ، الأنجلو المصرية ، القاهرة (د.ت. ) .
- أحمد فتحي زغلول :  
« المحاماة » ، القاهرة ، ١٣١٨ هـ / ١٩٠٠ م .
- السيد رجب حراز (دكتور) :  
« المدخل إلى تاريخ مصر الحديث » ، دار النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٩٧٠ م .
- أمين سامي :  
« تقويم النيل وعصر محمد علي » ، الجزء الثاني ، دار الكتب المصرية ،  
القاهرة ، سنة ١٩٢٨ م .
- أوبريان ، باتريك :  
« ثورة النظام الاقتصادي في مصر من المشروعات الخاصة إلى الاشتراكية » ،  
تعريب : خيرى حماد ، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ، القاهرة ،  
سنة ١٩٧٠ م .
- بيرك ، جاك :  
« العرب تاريخ ومستقبل » ، ترجمة : خيرى حماد ، الهيئة المصرية العامة  
للتأليف والنشر ، القاهرة ، ١٩٧١ م .
- تقى الدين (أحمد بن على المقرئ) :  
« لخطط المقرئية المسماة بالمواعظ والإعتبار بذكر الخطط والآثار » ، لبنان ،  
١٩٥٩ م .

- ..... :
- «البيان والاعراب عما بأرض مصر من الأعراب» ، القاهرة ، ١٩١٦م .
- توفيق الطويل (دكتور) :  
«التصوف فى مصر ابان العصر العثمانى» ، مكتبة الآداب بالجماميز ،  
القاهرة ، ١٩٤٦م .
- جرجس حنين :  
«الأطيان والضرائب فى القطر المصرى» ، بولاق ، القاهرة ، ١٣٢٢هـ /  
١٩٠٤م .
- جلال يحيى (دكتور) :  
«مصر الحديثة ١٥١٧-١٨٠٥» ، الإسكندرية ، ١٩٦٩م .
- جمال حمدان (دكتور) :  
«شخصية مصر دراسة فى عبقرية المكان» ، النهضة المصرية ، القاهرة ،  
١٩٧٠م .
- جرجى زيدان :  
«تاريخ مصر الحديث» ، مطبعة المقتطف ، القاهرة ، ١٣٠٦ / ١٨٨٩م .
- جيرار (س.ب) :  
«الأحوال الزراعية فى مصر أثناء حملة نابليون بونابرت» ، ترجمة : يوسف  
نحاس ، و خليل مطران ، الجمعية الزراعية الملكية ، القاهرة ، ١٩٤٢م .
- حسن عثمان (دكتور) :  
«تاريخ مصر فى العهد العثمانى ١٥١٧-١٧٩٨» ، دراسة فى كتاب :  
«المجمل فى التاريخ المصرى» ، تأليف بعض أعضاء هيئة التدريس بكلية  
الآداب - جامعة فؤاد الأول (القاهرة) ، نشره : حسن إبراهيم حسن ،  
القاهرة ، ١٣٦١هـ / ١٩٤٢م .

- حسين أفندى الروزنامجى :  
«ترتيب الديار المصرية فى عهد الدولة العثمانية» ، تحقيق الأستاذ : محمد شفيق غربال ، بعنوان : «مصر عند مفرق الطرق ١٧٩٨-١٨٠٠» ، منشور بحولية كلية الآداب - جامعة فؤاد (القاهرة) ، المجلد الرابع ، الجزء الأول ، سنة ١٩٣٦ م .
- حسين خلاف (دكتور) :  
«التجديد فى الاقتصاد المصرى الحديث» ، دار إحياء الكتب العربية ، القاهرة ، سنة ١٩٦٢ م .
- حليم عبد الملك (دكتور) :  
«السياسة الاقتصادية فى مصر فى عصر محمد على الكبير» ، الأنجلو ، القاهرة ، سنة ١٩٤٨ م .
- جب ، هاملتون :  
«المجتمع الإسلامى والغرب» ، تأليف : هاملتون جب ، وهارولد بوون ، ترجمة : دكتور أحمد عبد الرحيم مصطفى - مراجعة : دكتور أحمد عزت عبد الكريم ، القاهرة ، ١٩٧١ م .
- راشد البراوى (دكتور) ، محمد حمزة عليش :  
«التطور الاقتصادى فى مصر فى العصر الحديث» ، النهضة المصرية ، ١٩٤٥ م .
- ريفلين ، هيلين آن :  
«الاقتصاد والإدارة فى مصر فى مستهل القرن التاسع عشر» ، ترجمة : دكتور أحمد عبد الرحيم مصطفى ، ومصطفى الحسينى ، القاهرة ، ١٩٦٨ م .
- ساطع الحصرى :  
«البلاد العربية والدولة العثمانية» ، دار العلم للملايين ، بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٩٦٠ م .

- سعد ماهر حمزة (دكتور) :  
«علم الاقتصاد» ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٦٧ م .
- سعيد عبد الفتاح عاشور (دكتور) :  
«العصر المالىكى فى مصر والشام» ، النهضة العربية ، ١٩٦٥ م .
- ..... :  
«المجتمع المصرى فى عصر سلاطين الممالك» ، النهضة العربية ، ١٩٦٢ م .
- ..... :  
«مصر فى عصر الممالك البحرية» ، القاهرة ، ١٩٥٩ م .
- شرف الدين أبو البقاء يحيى بن الجيعان :  
«التحفة السنية بأسماء البلاد المصرية» ، بولاق ، القاهرة ، ١٨٩٨ م .
- شفيق شعاته (دكتور) :  
«تاريخ حركة التجديد فى النظم القانونية فى مصر منذ مطلع القرن التاسع عشر» ، القاهرة ، ١٩٦١ م .
- شمس الدين أبو العباس أحمد (ابن خلكان) :  
«وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان» ، القاهرة ، ١٨٩٢ م .
- صبحى وحيدة :  
«فى أصول المسألة المصرية» ، القاهرة ، ١٩٥٠ م .
- عبد الجواد صابر إسماعيل :  
«دور الأزهر فى مصر أبان الحكم العثمانى ١٥١٧-١٧٩٨» ، جامعة الأزهر ،  
كلية اللغة العربية ، ١٩٦٩ م ، (رسالة ماجستير غير منشورة) .
- عبد الرحمن بن حسن (الجبرتي) :  
«عجائب الآثار فى التراجم والأخبار» ، ٤ أجزاء ، القاهرة ، ١٣٢٢ هـ /  
١٩٠٤ م .

- ..... :
- «مظهر التقديس بزاول دولة الفرنسيين» ، وزارة التربية والتعليم ، المطبعة الأميرية ، ١٣٨٠هـ - ١٩٦١م .
- عبد الرحمن بن خلدون :  
● «المقدمة» ، القاهرة ، ١٣٢٢هـ - ١٩٠٣م .
- عبد الرحيم عبد الرحمن (دكتور) :  
● «دراسة نصية لكتاب هز القحوف» ، بحث نشر بمجلة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية ، المجلد العشرون ، القاهرة ١٩٧٣ .
- عبد الرزاق الهلالي :  
● «قصة الأرض والفلاح والإصلاح الزراعي في الوطن العربي» ، بيروت ، ١٩٦٧م .
- ..... :
- «المجتمع الريفي والإصلاح الزراعي» ، دار الكاتب العربي ، القاهرة ، د.ت .
- عبد السميع سالم الهواري :  
● «لغة الإدارة العامة في مصر في القرن التاسع عشر» ، القاهرة ١٣٨٢هـ - ١٩٦٣م .
- عبد العزيز محمد الشناوي (دكتور) :  
● «صور من دور الأزهر في مقاومة الإحتلال الفرنسي لمصر في أواخر القرن الثامن عشر» ، دار الكتب ، القاهرة ١٩٧١م .
- عبد الغنى غنام :  
● «الإقتصاد الزراعي وإدارة العزب» ، القاهرة ، (د.ت. ) .
- عبد الكريم رافق (دكتور) :  
● «مصر والشام من الفتح العثماني إلى حملة نابليون بونابرت ١٥١٦-١٧٩٨» . دمشق ، ١٩٦٨م .



- عبد الله خورشيد (دكتور) :  
«القبائل العربية فى مصر فى القرون الثلاثة الأولى للهجرة» ، دار الكاتب العربى ، القاهرة ، . ١٩٦٧ م .
- عبد المجيد عابدين (دكتور) :  
«البيان والإعراب عما بأرض مصر من الأعراب مع دراسات فى تاريخ العروبة فى وادى النيل» ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٦١ م .
- عبد الغنى فرج الصدة :  
«حق الملكية» ، القاهرة ، ١٩٦٢ م .
- عبد الوهاب الشعرانى :  
«قواعد الصوفية» ، القاهرة ، ١٨٨١ م .
- على بن محمد الشاذلى القرا :  
«ذكر ما وقع بين عسكر مصر المحروسة» ، تحقيق : دكتور عبد القادر طليمات ، المجلة التاريخية ، المجلد الرابع عشر ١٩٦٨ م .
- على فؤاد أحمد (دكتور) :  
«علم الاجتماع الريفى» ، القاهرة ، ١٩٦٦ م .
- على الجريتلى (دكتور) :  
«تاريخ الصناعة فى مصر فى النصف الأول من القرن التاسع عشر» ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٥٢ م .
- على مبارك :  
«الخطط التوفيقية الجديدة لمصر والقاهرة ومدنها وبلادها القديمة والشهيرة» ، بولاق ، ١٣٠٦ .
- عمر طوسون :  
«مالية مصر من عهد الفراعنة إلى الآن» ، الاسكندرية ، ١٣٥٠هـ / ١٩٣١ م .

- فوزى جرجس :  
«دراسات فى تاريخ مصر السياسى منذ العصر المماليكى» ، القاهرة ، ١٩٥٨ .
- القلقشندى (أبو العباس أحمد) :  
«صبح الأعشى فى صناعة الانشاء» ، ١٤ جزءاً ، القاهرة ، ١٩١٣-١٩١٩ م .
- محمد بن أحمد بن اياس :  
«بدائع الزهور فى وقائع الدهور» ، طبعة بولاق ١٨٨٦م ، وطبعة ١٣٨٠هـ / ١٩٦١ م .
- محمد بن محمد الأمير :  
«شرح المجموع» ، القاهرة ، ١٣٤٢ هـ .
- محمد أحمد أنيس (دكتور) والسيد رجب حراز (دكتور) :  
«الشرق العربى» ، القاهرة ، (د.ت. ) .
- محمد البحيرى وعبد الغنى غنام :  
«شرح القوانين واللوائح الزراعية» ، القاهرة ، ١٩٣٦ م .
- محمد توفيق البكرى :  
«بيت الصديق» ، القاهرة ، ١٣٢٣ هـ - ١٩٠٥ م .
- محمد ثابت الفندى (دكتور) :  
«الطبقة الاجتماعية» ، القاهرة ، (د. ت. ) .
- محمد رفعت رمضان (دكتور) :  
«على بك الكبير» ، القاهرة ، ١٩٥٠ م .
- محمد رمزى :  
«القاموس الجغرافى للبلاد المصرية» ، القاهرة ، ١٩٥٤ - ١٩٦٣ م .

- محمد شفيق غريال :  
«محمد على الكبير» ، أعلام الإسلام ، العدد (٨) ، القاهرة ، أكتوبر ١٩٤٤م .
- محمد طلعت عيسى (دكتور) :  
«دراسات فى علم الاجتماع الريفى» ، القاهرة ، (د.ت. ) .
- محمد عاطف غيث (دكتور) :  
«القرية المتغيرة (القيطون - محافظة الدقهلية)» ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٦٤م .
- ..... :  
«دراسات فى علم الاجتماع القروى» ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٦٧م .
- محمد عبد المعطى الإسحاقى :  
«لطائف أخبار الأول فيمن تصرف فى مصر من أرباب الدول» ، القاهرة ، ١٣١٠هـ .
- محمد فهمى لهيطة :  
«تاريخ مصر الاقتصادى فى العصور الحديثة» ، القاهرة ، ١٩٣٨م .
- محمد فؤاد شكرى (دكتور) :  
«عبد الله جاك مينو» ، القاهرة ، ١٩٥٢م .
- محمد كامل مرسى :  
«الملكية والحقوق العينية» ، الجزء الأول ، القاهرة ، ١٩٣٣م .
- محمد مختار :  
«التوقيعات الإلهامية فى مقارنة التواريخ الهجرية بالسنين الأفرنكية والقبطية» ، بولاق ، ١٣١١هـ .

- محمد مرتضى الزبيلى :  
«تاج العروس من جواهر القاموس» ، القاهرة ، ١٣٠٦ هـ - ١٨٨٨ م .
- محمود أبورية :  
«حياة القرى» ، القاهرة ، ١٩٦٦ م .
- محمود الشرقاوى :  
«مصر فى القرن الثامن عشر» ، الأنجلو المصرية ، القاهرة ١٩٥٥ - ١٩٥٧ م .
- محمود رزق سليم :  
«عصر سلاطين المساليك وتناجه العلمى والأدبى» ، القسم الثانى من الجزء الأول ، القاهرة . (د.ت.) .
- محمود عودة (دكتور) :  
«القرية المصرية بين التاريخ وعلم الاجتماع» ، القاهرة ، ١٩٧٢ م .
- مصطفى القونى :  
«تطور مصر الاقتصادى فى العصور الحديثة» ، القاهرة ، ١٩٤٤ م .
- مونتريان ، روبير :  
«العلاقات بين القاهرة وإستانبول أثناء الحكم العثمانى لمصر من القرن السادس عشر حتى القرن الثامن عشر» ، بحث ، ترجمة : زهير الشايب ، نشر بمجلة المجلة ، القاهرة ، العدد ١٥٨ ، فبراير ١٩٧٠ م .
- هنرى عيروط :  
«الفلاحون» ، ترجمة : دكتور محمد غلاب ، القاهرة ، (ب.ت.) .
- يعقوب : أرئين :  
«الأحكام المرعية فى شأن الأراضى المصرية» ، تعريب : سعيد عمون ، القاهرة ، ١٣٠٦ هـ - ١٨٨٨ م .

• يوسف الشرييني :

«هز القحوف فى شرح قصيد أبى شادوف» ، القاهرة ، ١٨٩٠ م .

• يوسف نحاس :

«الفلاح ، حالته الاقتصادية والاجتماعية» ، القاهرة ، ١٩٢٦ م .

## ٢ - الكتب الأثرية :

- \* Ammar, H. Grouing Up in an Egyptian Village : Silwa, Province of Aswan, 2nd edition. London, 1966.
- \* Baer, Gabriel, Egyptian Guilds in Modern Times, Jerusalem, 1964.
- \* ----- . A History of Land Ownership in Modern Egypt, 1800-1950, Oxford, 1962.
- \* ----- . Studies is Social History of Modern Egypt, Chica-go: 1969.
- \* Cattai, René et Georges, Mohamed-Aly et l'Europe. Paris : 1950.
- \* Clot-Bey, Aperçu Général sur l'Egypte, a vols Paris : 1840.
- \* Crouchley, A. E. The Economic Development of Modern Egypt. London : 1938.
- \* Dehérain, Henri. L'Egypte Turque. Paris : 1931.
- \* Estève, "Mémoire sur les Finances de l'Egypte depuis sa conquête par le Sultan Seïym Ier jusqu'à celle du Général en Chef Bonaparte", in Description de l'Egypte. 1ère édition. Etat Moderne, Tome 1. Paris: 1809.
- \* Hammer, J. von. Histoire de L'Empire Ottoman, 18 vols Paris : 1837.
- \* Holt, P. M. "The Pattern of Egyptian Political History from 1517-1798", in Political and Social Change in Modern Egypt. P. M. Holt, edit London : 1968.
- \* Jomard, "Coup d'Oeil Impartial sur l'Etat Présent d l'Egypte", in Description de l'Egypte. Lère édition Etat Moderne. Tome 1. Paris : 1809.

- 
- \* -----, "Mémoire sur la Population comparée de l'Egypte Ancienne et Modernse", in Description de l'Egypte. 1ère édition. Antiquités. Mémoires. Tome II. Paris : 1818.
  - \* Lancret, M. A. Mémoire sur le Système d'Imposition Territoriale et sur l'Administration des Provinces de L'Egypte", in Description de l'Egypte. 1ère edition. Etat Moderne. Tome I. Paris : 1809 .
  - \* Lane, Edward William, The Manners and Customs of the Modern Egyptians, London : 1966 .
  - \* Lusignan, S. L. A History of the Recolt of Ali Bey against the Ottoman Porte, London : 1783.
  - \* Lutsky, V. Modern History of the Arab Countries. Moscow : 1969 .
  - \* Mengin. Histoire de l'Egypte sous le Gouvernement de Mohamed Ali. Paris : 1823.
  - \* Poliak, A. N. Feudalism in Egypte, Syria, Palestine and the Lebanon London : 1939.
  - \* Sacy, Sylvestre de . Du droil de Propriété Territoriale en Egypte à l'Epoque de l'expedition des Francais. Tome II. Parid : 1821.
  - \* Savary, J. Lettres sur l'Egypt. 4 vols. Paris : 1798.
  - \* Shaw, J. Stanford. The Financial and Administrative Organization and Development of Ottoman Egypt. Princetion : 1956.
  - \* Tugay, Emin Foat, Three Centuries. Chronicles of Turkey and Egypte. Oxford, 1963.
  - \* Vansleb, J. M. The Present State of Egypt. London, 1869.
  - \* Vatikiotis, P. J. The Modern History of Egypt. London, 1969.
  - \* Volney, C. F. C. Voyage en Syrie et en Egypte pendant les Années 1783, 1784, et 1785. Tome. I. Paris, 1787.
-

## كشافات كتاب\*

### « الزيف المصرى فى القرن الثامن عشر »

- ١ - كشاف الاعلام .
- ٢ - كشاف الأمم والجماعات والقبائل والعشائر .
- ٣ - كشاف الأماكن والبلاد والمدن والجبال والأنهار والسفن والنقود.
- ٤ - كشاف الألقاب والمصطلحات والوظائف .

---

\* رُتب هذا الكشاف ترتيبًا هجائيًا محضًا ، مع إضفال الـ ، ابن ، ابو ، ذو . . . ووجودهما رسماً وإضفالها حكمًا . فمثلا عند البحث عن كلمة : أبو للحاسن يكون المدخل فى حرف الميم «الحاسن» ، وذو الفقار يكون المدخل «فقار» . . . إلخ .





## كشاف الاعلام

إبراهيم بن محمد الخزالي بن محمد

الدادة الشرايبي : ص ١٤١

انظر أيضاً :

محمد الدادة الشرايبي

إبراهيم بن محمد تابع الأمير حسين أفندي

(الأمير) : ص ٢٢٢

أحمد إبراهيم زلفانة : ص ١٨٢ ، ٣٥٥

أحمد أحمد الحنة : ص ٩٢ ، ٩٣ ، ٩٤ ، ٩٥

١٠٠ ، ١٠٨ ، ١٥١ ، ٢١٣ ، ٢١٥ ، ٢١٦

٢١٧ ، ٢١٩ ، ٢٢١ ، ٢٣٠ ، ٢٣٣ ، ٣٥٥

أحمد أفا باشا إختيار طائفة متفرقة : ص

٣٣٦

أحمد أفا طائفة جاويشان غاتم : ص ٣٣٦

أحمد أفا متفرقة باشا : ص ٣٠٨

أحمد أفندي : ص ٣٠٨

أحمد أفندي كاتب صغير تفكيجيان : ص

٣٣٧

أحمد أمين : ص ٤٩ ، ٣٥٥

أحمد أوده باشا : ص ٦٧

أحمد الأحمدى (الشيخ) : ص ٢٤٢

أحمد (الأمير) : ص ٣٠٧

أحمد بيك كاشف : ص ٢٤١

أحمد بيك (محمد) : ص ٣٣٦

أحمد بيك ياقوت زادة : ص ١٩٤

أحمد الثالث (السلطان) : ص ٧٦

أحمد الجرف : ص ٢٢٤

أحمد الجرف بن أحمد دارد (الحاج) : ص

٣٢٣ ، ٣٢٤

أحمد جوريجي ارزووط (الأمير) : ص

٣٢٣ ، ٣٢٤

أحمد حلق المرفي (الحواجا) : ص ١٢٠

أحمد رشدي صالح : ص ٦٨ ، ٢٦٤ ، ٢٧٩

٣٥٦

(١)

الاسحاقى ، محمد عبد المعطى : ص ٣٥

انظر أيضاً :

محمد بن عبد المعطى الاسحاقى

إبراهيم أحمد شعلان : ص ٢٥٨ ، ٢٦٣

٢٦٤ ، ٢٨٤ ، ٣٥٥

إبراهيم أفندي : ص ٦٤

إبراهيم (الأمير) : ص ٣٠٦ ، ٣٠٧

إبراهيم باشا : ص ٨٧ ، ١٦٨

إبراهيم بيك : ص ١١٨ ، ١٤٤ ، ٣٠٨ ، ٣٣٦

٣٥٣

انظر أيضاً :

إبراهيم بيك أبو شنب ؛ إبراهيم بيك الكبير

إبراهيم بيك أبو شنب : ص ١٩٤

انظر أيضاً :

إبراهيم بيك ؛ إبراهيم بيك الكبير

إبراهيم بيك الكبير : ص ٣٣٨

انظر أيضاً :

إبراهيم بيك الكبير محمد تابع محمد أبو

الذهب

إبراهيم بيك الكبير محمد تابع محمد أبو

الذهب : ص ٣٣٦

انظر أيضاً :

إبراهيم بيك الكبير

إبراهيم دحروج (الشيخ) : ص ٣٢٠

إبراهيم الشلقامى العمرانى : ص ٢٣٨

إبراهيم الصوالحى العوفى : ص ٢٤٩

إبراهيم عامر : ص ١٥٩ ، ٣٥٥

إبراهيم بن عبد الله : ص ٣٠٦

إبراهيم على السلمونى (الشيخ) : ص ٣٤٢

إبراهيم على طرخان : ص ٢٩ ، ٣٥٥

أحمد شلبى بن عبد الفتى : ص ٦٠، ٧٣،  
٧٤، ٧٦، ٨١، ٨٢، ٨٤، ٨٥، ١٠٤،  
١٣٩، ١٤٣، ١٦٨، ١٨٤، ١٨٦، ١٩٦،  
٣٠١، ٣٤٩، ٣٥٤

انظر أيضاً :

ابن عبد الفتى : أحمد شلبى

أحمد عبد الرحيم مصطفى : ص ١٣، ٣٩،  
٤٣، ٣٥٨

أحمد عبد الله : ص ٨٣

أحمد بن عبد الله : ص ٣٠٦

أحمد المريشى (الشيخ) : ص ٦٣، ٦٤،  
٣٥٠

أحمد عزت عبد الكريم : ص ١١، ١٥،  
٢٠، ٢٧، ٤١، ٤٣، ٢٣٥، ٢٤٩، ٣٥٠،  
٣٥٨، ٣٥٦

أحمد بن على المقرئى : ص ٢٩

انظر أيضاً :

المقرئى : تقي الدين أحمد بن على المقرئى

أحمد فتحى زحلول : ص ٢١٠، ٢٢٤، ٣٥٦

أحمد الفتى (الشيخ) : ص ٣٢٠

أحمد كنفخدا هزيان الدمرداشى : ص ٢٨،  
٦٠، ٦٧، ١١١، ١٣٥، ١٦٤، ١٨٤،  
١٩٧، ٣٥٠

أحمد المولى (القاضى) : ص ٣٢٩

ادوار جوان : ص ٧٦

ادوارد وليسم لين Edward, W. Lane :

ص ١٥٨، ١٦٦، ١٦٧، ١٧١، ١٩٩

ارنهن يعقوب : ص ٣٦٤

استيف Estéve : ص ٥٦، ١٣٩، ٢١١

أسعد (الخوارج) : ص ١٢٠

إسماعيل (الأمير) : ص ٣٣٧

إسماعيل بن ايواظ : ص ٣٣

إسماعيل بيك (دفتردار) : ص ١٩٤

إسماعيل بيك : ص ١٤٧، ٣٥٣

انظر أيضاً :

إسماعيل بيك (دفتردار)

إسماعيل بيك حسن : ص ١٤٥

إسماعيل بيك الكبير : ص ١٤٥

إسماعيل الحشاش : ص ١٧٣

إسماعيل بن عبد الله : ص ٢٧٧

انظر أيضاً :

إسماعيل بن عبد الله (شيخ العرب)

إسماعيل بن عبد الله (شيخ العرب) : ص  
٢٧٧

انظر أيضاً :

إسماعيل بن عبد الله

إسماعيل بن عبده الطحاوى (الحاج) : ص  
٣٠٢

إسماعيل كاشف أبو الشراميط : ص ١٢٣

الرنج أحمد : ص ٨٥، ١٩٥

أمهن سامى : ص ٨٢، ٩٩، ٣٥٦

اندريه رمون : ص ١١

ابن إياس : ص ١٩، ٧٩، ١٩٠، ١٩١، ١٩٣،  
٢٠٥

انظر أيضاً :

محمد بن أحمد بن إياس الحنفى المصرى

أيوب بيك : ص ٨٥

انظر أيضاً :

أيوب بيك (أمير الحاج)

أيوب بيك (أمير الحاج) : ص ١٩٤

انظر أيضاً :

أيوب بيك الكبير

أيوب بيك الكبير : ص ٣٣٦

انظر أيضاً :

أيوب بيك (أمير الحاج)

### (ب)

ب. ص. - جبرار : ص ١٧٤، ١٨٧، ١٩٨،

٢٠٠، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤،

٢١٥، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٩، ٢٢٣، ٢٢٤،

٢٤٠، ٢٣١

انظر أيضاً :

جبرار ؟ ب. ص

(ج)

جاك بيوك : ص ١٦٠ ، ٣٥٦

جب : ص ١٣ ، ٣٥٨

انتظر أيضًا :

هاملتون جب

الجبرتي : ص ١٩ ، ٣٣ ، ٤٣ ، ٤٦ ، ٥٦ ، ٥٧ ،

٦٨ ، ٨٥ ، ١١٨ ، ١٢١ ، ١٢٣ ، ١٤١ ،

١٤٥ ، ١٤٦ ، ١٤٨ ، ١٥٠ ، ١٦٤ ، ١٧٣ ،

١٧٤ ، ١٧٧ ، ١٧٨ ، ١٩٥ ، ١٩٧ ، ١٩٩ ،

٢٢٠ ، ٢٢١ ، ٢٢٥ ، ٢٣٥ ، ٢٣٧ ، ٢٤٠ ،

٢٤١ ، ٢٤٨ ، ٢٥٤ ، ٢٧٧ ، ٢٩٥ ، ٢٩٩ ،

٣٥٤ ، ٣٥٠

انتظر أيضًا :

الجبرتي (عبد الرحمن) ؛ الجبرتي (عبد

الرحمن بن حسن) ؛ عبد الرحمن بن

حسن الجبرتي

الجبرتي (عبد الرحمن) : ص ٣٦

انتظر أيضًا :

الجبرتي ؛ عبد الرحمن بن حسن الجبرتي

الجبرتي (عبد الرحمن بن حسن) : ص

٤٣ ، ٤٤ ، ٤٦ ، ٤٩

انتظر أيضًا :

الجبرتي ؛ الجبرتي (عبد الرحمن) ؛ عبد

الرحمن بن حسن الجبرتي

جرجي زيدان : ص ١٤٤ ، ٣٥٧

جرجس حنين : ص ٣٥٧

جعفر : ص ٣٠٦

جمال حمدان : ص ١٦٧ ، ٢٠٤ ، ٣٥٧

جودة بن أحمد (الحولي) : ص ٥٣

جومار Jomard : ص ٢٩ ، ١٥٧

جلال يحيى : ص ٧١ ، ٧٥ ، ٣٥٧

انتظر أيضًا :

يحيى ؛ جلال

باتريك اويريان : ص ١٧٤ ، ٣٥٦

برجد : ص ٦٧

بركات أولاد جرشيم : ص ٥٢

برهان الدين إبراهيم السجيني الشافعي :

ص ٣٣٥

ابن بسيوني غازي : ص ٤٣

بطريركي زادة : ص ٣٠٥

أبو بكر آغا دار سعادة : ص ٣٢٩ ، ٣٣٠

البكري (الشيخ) : ص ٣١٥

انتظر أيضًا :

محمد بن أبي السرور البكري

البكري ، محمد توفيق : ص ٤٦

انتظر أيضًا :

محمد توفيق البكري

بنت عمرو : ص ٦٩

بونابرت : ص ١١ ، ١٢١ ، ١٨٩

انتظر أيضًا :

نابليون بونابرت

بوون : ص ١٤ ، ٩٩ ، ١٤٩

انتظر أيضًا :

هارولد بوون

بيوم باقشا : ص ٢٤٩

(ت)

تاليران : ص ١٧١

ابن تفرى يردى ؛ أبو المحاسن : ص ٩٣ ،

١٨٥

انتظر أيضًا :

أبو المحاسن ابن تفرى يردى

تقى الدين أحمد بن علي المقرئى : ص

١٨٢ ، ٣٥٦

انتظر أيضًا :

المقرئى

توفيق الطويل : ص ٢٥٠ ، ٢٥٧ ، ٢٥٩ ،

٢٧٥ ، ٣٥٧ ، ٢٧٨

جيرار : ص ٤٩ ، ١٨٧ ، ١٩٨ ، ٢٠٩ ، ٢١٤ ،

٢٤٠ ، ٢١٩

انظر أيضا :

ب. جيرار

ابن جيعان : ص ٢٩

## (ج)

أبي حامد الغزالي : ص ٢٧٤

حبيب (شيخ العرب) : ص ١٩٦

ابن الحجاج : ص ٢٠٧

انظر أيضا :

علي بن علي بن الحاج حسن هرق باين

الحجاج

حجاري طه بن الحاج شيبان طه : ص ٢٠٨

حراز ، السيد رجب : ص ٣٥

انظر أيضا :

السيد رجب حراز

حريم حسن آغا : ص ١١٦

حسان السطوحى (الشيخ) : ص ٣١٠

حسن : ص ٣٢٤

حسن إبراهيم حسن : ص ٣٥٧

حسن آغا : ص ١١٦ ، ٥٣

حسن أفندي : ص ٦٧ ، ١٣٥

حسن أفندي اختيار تفكجيان (الأمير) :

ص ٣٢٣

حسن أفندي (الأمير) : ص ٣٢٦ ، ٣٤٢

حسن باش جاويش جراكسة : ص ٣٣٧

حسن باشا : ص ١٤٦ ، ٣٤٠ ، ٣٥٣

انظر أيضا :

حسن باشا الجزائري

حسن باشا الجزائري : ص ١٤٥

انظر أيضا :

حسن باشا

حسن حجاري (الشيخ) : ص ٨٥ ، ٨٨ ،

١٧٥ ، ٢٥٣ ، ٢٦١

حسن بن حسين أفندي : ص ٣٠٥

حسن أبو سمرة بن علي : ص ٣٢٤

حسن السهورى بن سلامة : ص ٣٢٧

حسن عيد الله : ص ٣١ ، ٣١٨

حسن عثمان : ص ١٣ ، ٣٤ ، ٦٠ ، ٦٥ ، ٧٠ ،

٧١ ، ٧٨ ، ٧٩ ، ١٩٧ ، ٣٥٧

حسن عمر الوسيمى (الشيخ) : ص ٣٢٦

حسن بن كلكل (الحولى) : ص ٥٢

حسن بن مرعى : ص ١٩٢

حسن بن مشعل الشناوى (الحولى) : ص

٥٢

حسنة بن محمد أبو أعلى : ص ٣٠٢

حسين أفندي : ص ٣٠٥

انظر أيضا :

حسين أفندي الروزنامجى

حسين أفندي الروزنامجى : ص ١٢ ، ٢٩ ،

٣٠ ، ٣٣ ، ٣٧ ، ٥٣ ، ٥٤ ، ٥٥ ، ٥٦ ، ٥٨ ،

٦٢ ، ٦٦ ، ٧٨ ، ٧٩ ، ١٢٦ ، ٣٥٨

انظر أيضا :

حسين أفندي

حسين أوده باشه : ص ٨٥

حسين باشا : ص ١٩٤

حسين بيك أرزورد المعروف بأبى يدك :

ص ٧١

حسين باشا : ص ١٩٦

حسين بيك (الأمير) : ص ٣٠٩

حسين بيك القارذلى (الأمير) : ص ٣٤١

حسين خلاف : ص ٢٠٤ ، ٣٥٨

حسين الروزنامجى : ص ٢٧

انظر أيضا :

حسين أفندي الروزنامجى

حسين عبد الله تابع مستحفظان : ص ٣١ ،

٣١٨

حليم عبد الملك : ص ٢٣٦ ، ٣٥٨

حماد : ص ٣٢٤

حماد بن رشيد : ص ٣٢٤

حمزة باشا : ص ١١٠ ، ١٩٦

حمزة بك القارذلى (الامير) : ص ٣٤١

حمودة بن الشيخ يوسف المروقي : ص

١١٠

دولار بيك الهوارى : ص ٣٥ ، ١٨٥

انتظر أيضا :

دولار بيك

دياب (الحاج) : ص ٣٢٤

دياب بن خاتم : ص ٣٢٤

(ح)

غابر بيك : ص ١٩٢

خضر بن يوسف : ص ٥٣

ابن خلدون : ص ٢٦٢

انتظر أيضا :

عبد الرحمن بن خلدون

ابن خلكان : ص ٢٥٧

خليل أفندى : ص ٣٠٦

خليل باشا : ص ٨٥

خليل البكرى (الشيخ) : ص ٣٣٤

خليل بيك القارذلى : ص ٣٤١

خليل الساحلى : ص ٣٤٩

خليل مطران : ص ٤٢ ، ١٧٤ ، ٣٥٧

الحولى أبو الفضل : ص ٥١

أبو الخير أحمد : ص ٥٢

غبرى حماد : ص ١٦٠ ، ٣٥٦

(ز)

راشد البراوى : ص ٢٠٥ ، ٢١٢ ، ٢١٥

٢٢١ ، ٢٣٣ ، ٣٥٨

راشد عياد : ص ٣٢٠

رضوان بك : ص ١٤٧

رضوان جوريجى تكتيجيان : ص ٣٢٣

رضوان بن الشافى طهيمه : ص ٣٢٤

رضوان كتحدا الجلفى : ص ٢٤٩

رغى بن البردى : ص ٥٢

رفاعة الطهطاوى : ص ٨٠

انتظر أيضا :

رفاعة رافع الطهطاوى

رفاعة رافع الطهطاوى : ص ٣٥١ ، ٣٥٤

روبير مونتزان : ص ٩٩

الروزنامجى : ص ٢٩

انتظر أيضا :

حسين أفندى الروزنامجى

الروزنامجى ؛ حسين أفندى : ص ٣٩ ، ٤٢

٤٥ ، ٤٧ ، ٤٨ ، ٥١

انتظر أيضا :

الروزنامجى ؛ حسين أفندى الروزنامجى

ويقلين ؛ هيلين آد : ص ٣٩ ، ٤٠ ، ٤٥ ، ٤٧

٥٠ ، ٥١ ، ٥٣ ، ٥٤ ، ٥٥

(ز)

زهير الشايب : ص ٩٩ ، ٣٦٤

أبو زيد الهلالي : ص ٢٧٨

الزهر سالم : ص ٢٧٨

(د)

دانتى : ص ١٣

دمراج بن يونس (الحولى) : ص ٥٣

الدمرداشى ؛ أحمد كتحدا عزبان : ص

٢٨ ، ٣٦

انتظر أيضا :

أحمد كتحدا عزبان الدمرداشى

دنى : ص ١٢

دولار بيك : ص ١٨٦

انتظر أيضا :

دولار بيك الهوارى

زين بنت عطا الله : ص ٣٠٢  
 زين الدين حسن المتصوري الحنفي  
 (الشيخ) : ص ٣٣٥  
 زين الدين سالم بن مسعود الفوي المالكي  
 الأزهري (الشيخ) : ص ٣٣٥  
 زين الدين عبد المنعم الغماري المالكي  
 (الشيخ) : ص ٣٣٥  
 زين الدين مصطفى الصاوي (الشيخ) : ص ٣٣٥

### (س)

س. پ. جيران : ص ٤٢، ٤٩، ٣٥٧  
 انظر أيضاً :  
 س. جيران  
 ساطع الحمصي : ص ١٤٥، ٣٥٨  
 سافاري Savary : ص ١٥٧  
 سالم بن حبيب : ص ١٨٨  
 انظر أيضاً :  
 حبيب (شيخ العرب)  
 ستانفورد شو Stanford, J. Shaw : ص ١٢٩، ١٣٠  
 ستيه بنت محمد أبو أهلي : ص ٣٠٢  
 سعد ماهر حمزة : ص ١٦٧، ٣٥٩  
 سعيد عبد الفتاح هاشور : ص ٩٣، ١٣٨،  
 ١٩١، ١٨٧، ٢٥٦، ٢٦١، ٢٦٩، ٢٦٩  
 ٣٥٩  
 سعيد عمود : ص ٣٦٤  
 سليم الأول : ص ١١  
 سليم (السلطان) : ص ١٩١، ١٩٢  
 سليم العثماني : ص ١٧، ١٩٢  
 سليمان : ص ٣٧  
 سليمان آغا : ص ٣٢٩  
 سليمان آغا (الأمير) : ص ٣٤١  
 سليمان آغا القاردهلي : ص ٣٤١  
 سليمان البنهاوي (الشيخ) : ص ٢٥٤

سليمان بك تابع قيطاس بك : ص ١٩٤  
 سليمان جنبلات (الأمير) : ص ١٨٦  
 سليمان جوريجي باش اختيار تفكجيان  
 (البرديسي) : ص ٣٣٧  
 انظر أيضاً :  
 سليمان جوريجي البرديسي (الأمير)  
 سليمان جوريجي البرديسي (الأمير) : ص ٣٣٧  
 سليمان الزيات : ص ٢٧٧  
 سليمان (السلطان) : ص ٧٨، ١٩٣  
 سليمان سيف بن علي : ص ٣٢٣، ٣٢٤  
 سليمان الشواهي : ص ١٨٩  
 سليمان القاردهلي : ص ٣٤١  
 سليمان : قانون نامه : ص ٤٨  
 انظر أيضاً :  
 قانون نامه سليمان  
 سليمان القانوني : ص ١٧، ١٩٣  
 سليمان كاشف اليواب : ص ١٤٦  
 سليمان كتنخدا چاروشان : ص ٣٠٨  
 سليمان مستحققان قلعة مصر : ص ٣٤١  
 سليمان منصور : ص ٣٢٤  
 سليمة بنت موسى : ص ٣٠٢  
 سولم بن حبيب : ص ١٩٦  
 سلامة (الحولي) : ص ٥٣  
 سلامة بن هيكل : ص ٢٠٨  
 السيد أحمد البدوي : ص ٢٣٨، ٢٥٧  
 انظر أيضاً :  
 السيد البدري  
 السيد البدوي : ص ١٤٧، ٢٥٩  
 انظر أيضاً :  
 السيد أحمد البدوي  
 السيد أحمد الفرغلي : ص ٢٣٨  
 السيد خليل اليكزي الصديقي : ص ٤٦  
 السيد رجب حراز : ص ٧١، ٣٥٦، ٣٦٢  
 انظر أيضاً :  
 حراز : السيد رجب

السيد محمد أفندي الصديقي البكري :  
ص ٤٦

السيد محمد المحروقي : ص ٢٣٦  
السيد نجم الدين بن صالح بن أحمد بن  
محمد بن صالح بن محمد بن عبد  
الله التمرقاشي القزويني الحنفي : ص  
٦٨

سيدنا محمد : ص ٣١٠  
سيف بن ذي يزن : ص ٢٧٨

### (ش)

دي شابرول De Chabrol : ص ١١٦  
أبي شادوف : ص ٤٨ ، ١٣٣ ، ١٤٧ ، ١٦٣ ،  
٢٧٩ ، ٢٨١  
انظر أيضاً :

يوسف الشريفي  
شاهين بن أحمد سليم : ص ٢٠٨  
شعاده (الحاج) : ص ٣٢٣  
الشريفي (الشيخ) : ص ٤٨ ، ١٦٩ ، ٢٧٦ ، ٢٨٦  
انظر أيضاً :

الشريفي ؛ يوسف  
الشريفي ؛ يوسف : ص ٤٤ ، ٤٧ ، ٤٨ ، ٥٠  
انظر أيضاً :

الشريفي (الشيخ) ؛ يوسف الشريفي  
شرف الدين أبو القلاء يحيى بن الجيعان :  
ص ٢٩ ، ٣٥٩

شريف عيسى : ص ٤٣ ، ١١٥  
الشمراني : ص ٢٥٨ ، ٢٦٢  
انظر أيضاً :

عبد الوهاب الشعراني  
شفيق شعاعه : ص ٣٧ ، ٧٦ ، ٣٥٩  
شفيق غريال : ص ١٢ ، ١٣ ، ٢٩ ، ٣٠  
انظر أيضاً :

محمد شفيق غريال  
شكر : ص ١٩٢

شليابة بنت سيد أحمد : ص ٣٠٢  
شمس الدين بن حمودة : ص ٤٣  
شمس الدين أبو العباس أحمد بن  
خلكان : ص ٣٥٩  
انظر أيضاً :  
ابن خلكان

شمس الدين محمد الأمير المالكي  
(الشيخ) : ص ٣٣٥  
شهاب (الحاج) : ص ٣٤٧  
شهاب الدين أحمد العريشي الحنفي  
(الشيخ) : ص ٣٣٥  
انظر أيضاً :

أحمد العريشي (الشيخ)  
شهاب الدين (الحولي) : ص ٥٢  
شهاب الدين بن محمد بن الفقيه أحمد  
حرف بابن الفقيه : ص ٢٠٧  
انظر أيضاً :  
ابن الفقيه

### (ص)

صادومة السمنودي (الشيخ) : ص ٢٥٤  
صالح ؛ أحمد رشدي : ص ٤٤  
انظر أيضاً :

أحمد رشدي صالح  
صالح آغا : ص ٣٣٢ ، ٣٣٦  
انظر أيضاً :

صالح آغا (الأمير)  
صالح آغا (الأمير) : ص ٣٣٣  
صالح باشا : ص ٣٣٨

صالح (القلاح) : ص ١٧٣  
صبيح وحيدة : ص ١١٣ ، ٣٥٩  
ابن الصغير : ص ٢٠٧  
انظر أيضاً :

مبارك بن إسماعيل بن حسين عرف بابن  
الصغير

سوالحي : الحاج إبراهيم : ص ٢٤  
انتظر أيضًا :  
إبراهيم الصوالحي (الحاج)

### (ط)

رخان : إبراهيم على : ص ٢٩  
انتظر أيضًا :  
إبراهيم على طرخان  
وسون : ص ٢٩  
انتظر أيضًا :  
حمر طوسون  
ومان باي (السلطان) : ص ١٧، ١٩٢

### (ع)

امر الحزاني : ص ٣٢٤  
و العباس أحمد القلقشندي : ص ٣٦٢  
انتظر أيضًا :  
القلقشندي : أبو العباس أحمد  
و العباس أحمد المعروف بابن الرقاصي :  
ص ٢٥٧  
بد الله (أمير) : ص ١٨٥  
بد الله الادكاوي (الشيخ) : ص ٢٤٩  
بد الله جاك ميتو : ص ١٧٢، ٣٦٣  
جد الله بن حجازي بن إبراهيم  
الشرقاوي : ص ١٢٠  
بد الله خورشيد البري : ص ١٦٩، ١٨١  
٣٦١  
بد الله الخولي : ص ٥٣  
بد الله السديب بن إبراهيم : ص ٣٢٣  
٣٢٤  
بد الله الشرقاوي (الشيخ) : ص ٤٦،  
١٢٠، ١٢٢، ٢٧٧  
انتظر أيضًا :  
بد الله الشرقاوي الشافعي (الشيخ)

بد الله الشرقاوي الشافعي (الشيخ) : ص  
٣٣٥  
انتظر أيضًا :

بد الله الشرقاوي (الشيخ)

بد الله بن والي المقرئ : ص ١٩٤  
بد الجواد صابر إسماعيل : ص ٧٦، ٣٥٩  
بد الحميد (السلطان) : ص ١٤٥  
بد الدائم بن جعفر : ص ١٩٢  
بد الرحمن آغا : ص ١١٠  
بد الرحمن آغا تابع المصونة حسن شاه :  
ص ١١٠  
بد الرحمن آغا القازدغلي (الأمير) : ص  
٣٤١

بد الرحمن أفندي : ص ١١٦  
بد الرحمن باشا : ص ٣٠٥  
بد الرحمن بيك : ص ١٩٤، ١٩٥، ١٩٦  
انتظر أيضًا :  
بد الرحمن بيك (حاكم جرجا)  
بد الرحمن بيك (حاكم جرجا) : ص ٨٤  
انتظر أيضًا :  
بد الرحمن بيك  
بد الرحمن الحزم : ص ٣٢٤  
بد الرحمن الجبرتي : ص ١٤، ٣٦، ٨٥،  
٨٧، ١١٩، ١٤٩، ٣٣٤  
انتظر أيضًا :

بد الرحمن بن حسن الجبرتي : الجبرتي  
بد الرحمن بن حسن الجبرتي : ص ٣٣،  
٥٦، ٥٨، ٦٨، ٧١، ٧٦، ٨٦، ٩٤،  
١١١، ١١٨، ١٢٤، ١٤١، ١٤٥، ١٤٦،  
١٤٧، ١٤٨، ١٥٠، ١٥٢، ١٦٤، ١٦٦،  
١٧١، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٨،  
١٨٠، ١٨٢، ١٨٤، ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩،  
١٩٥، ١٩٧، ١٩٨، ٢٠٥، ٢٠٠، ٢٢٢،  
٢٢٥، ٢٢٧، ٢٣٤، ٢٤٠، ٢٤٨، ٢٤٩



٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٧، ٢٦١، ٢٦٣، ٢٧٨،

٣٠١، ٣٥٩

انظر أيضاً :

الجبرتي ؛ عبد الرحمن الجبرتي

عبد الرحمن بن خلدون : ص ٢٦٢، ٣٦٠

عبد الرحمن الرافعي : ص ١٧١، ١٧٩

عبد الرحمن سعدون : ص ٣٢٤

عبد الرحمن كتخدا : ص ٢٤٩

عبد الرحمن بن محمد بن أبي الحصين

البكري الصديقي : ص ١١٥

انظر أيضاً :

محمد بن أبي السرور البكري الصديقي

عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم :

ص ١٤، ١٥، ٢٣، ٣٦٠

عبد الرحيم القتائي : ص ٢٣٨

عبد الرزاق الهلالي : ص ١٦٠

عبد المسيح سالم الهواري : ص ٣٠١،

٣٦٠

عبد العزيز محمد الشناوي : ص ١٢١،

٣٦٠

ابن عبد الغني ؛ أحمد شلبي : ص ٣٥،

٣٦

انظر أيضاً :

أحمد شلبي بن عبد الغني

عبد الغني تمام : ص ١٠٠

عبد الغني ختام : ص ٢١٩، ٣٦٠، ٣٦٢

عبد الغني فرج الصلدة : ص ٣٦١

عبد القادر أحمد طليحات : ص ٨٥، ١٩٥،

٣٦١

عبد القادر الجليلاني : ص ٢٥٧

عبد الكريم رافق : ص ٧٨، ٧٩، ٨٣، ٨٥،

١١٥، ٣٦٠

عبد الكريم بن علي المسيري الشافعي :

ص ٢٧٧

عبد المجيد هابدين : ص ١٦٩، ٣٦١

عبد النعم فرج الصلدة : ص ١٦٧

عبد الوهاب أبي لتخصص الوفاقي

(سبدي) : ص ١٢١

عبد الوهاب الشاوي (الشيخ) : ص ٣٣٩

عبد الوهاب الشعراني : ص ٢٥٨، ٢٦٢،

٣٦١

انظر أيضاً :

الشعراني

عبد بن نايل : ص ٣٠٢

ابن عثمان : ص ٩٨

عثمان ؛ حسن : ص ٣٥

انظر أيضاً :

حسن عثمان

عثمان بيك (مراد) : ص ٣٣٦

عثمان جوريجي (الأمير) : ص ٢٢٣

العدوي (الشيخ) : ص ٢٧٧

العريشي (الشيخ) : ص ٦٤

عز بن محمد أبو أعلى : ص ٣٠٢

علي آغا : ص ٣٠٨

علي آغا (الأمير) : ص ٣٣٦، ٣٤٢

علي آغا (الحاج) : ص ٣٣٢

علي آغا دار السعادة : ص ٣٣١، ٣٣٢

علي آغا كتخدا وزير معظم : ص ٣٠٨

علي أفندي : ص ٦٨

علي باشا : ص ٣٢٩، ٣٥١

علي بيك : ص ١١٨

علي بيك الحسني : ص ١٤٧

علي بيك الكبير : ص ١٤٧، ١٧٤، ١٩٧،

٢٤٨، ٢٤٩، ٣٦٢

علي الجريشلي : ص ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠،

٣٣١، ٣٣٣، ٣٣٦، ٣٦١

علي حماد (الخوارج) : ص ١٢٠

علي الرافعي : ص ٣٠٨

علي زيدان بن سلامة : ص ٣٢٣

علي أبو شاهين : ص ١٩٤

على أبو شحادة بن حسن : ص ٣٢٣  
 على أبو شحادة : ص ٣٢٤  
 على شرف الدين : ص ٣٢٤  
 على الصميدى (الشيخ) : ص ٢٤٨ ، ٢٧٧  
 على عبد الله : ص ٨٣  
 على عبد الله تابع مستحفظان : ص ٣١ ، ٣١٨

انظر أيضاً :

على عبد الله

على بن على بن الحاج حسن عُرْف بآين  
 الحجاج : ص ٢٠٧

على بن عمر : ص ١٩٣

على فؤاد أحمد : ص ٢٨٤ ، ٢٥٥ ، ٣٦١

على كتبخدا (الأمير) : ص ٣٣٠ ، ٣٣٦ ، ٣٤١

على كتبخدا الجاروشية : ص ٣٣٦

على كتبخدا الجلفى : ص ١٧٣

على كتبخدا القارذلى الشهير بالمحبى :

ص ٣٤١

على كميلان (الحواجا) : ص ١٢٠

على ليلا : ص ٥١

على مبارك : ص ٦٣ ، ١٠٤ ، ١٧٠ ، ١٧٢ ، ١٨٦ ، ٢٢٥ ، ٢٢٩ ، ٢٣٠ ، ٢٣١ ، ٢٣٨

٢٣٩ ، ٢٧٢ ، ٢٨٦ ، ٢٨٧ ، ٣٦١

على بن محمد الشاذلى القرا : ص ٨٥

١٩٥ ، ٣٦١

على بن مكرم الله الصميدى المدوى : ص

٢٤٨

على المتولى : ص ٣٢٦

عمر آغا : ص ٣٠٩

عمر أفندى (السيد الشريف) : ص ٣٣٥

عمر طوسون : ص ٢٩ ، ٣٦١

انظر أيضاً :

طوسون ، عمر

عمران (الحولى) : ص ٥٢

عتر بن شداد : ص ٢٧٨

عوض بيك : ص ١٩٤ ، ١٩٥  
 عوض بيك على : ص ٣٤  
 أبى العلاء المعرى : ص ٢٦٠  
 عيسى بن سالم الأجرى : ص ٣٢٧  
 عيسى القباني بن عامر : ص ٣٢٣ ، ٣٢٤

## (غ)

أبو غالب بن النواصى (عولى) : ص ٥٢  
 خالى (المعلم) : ص ١٧٢ ، ٢٣٦  
 غانم بن محمد عبد الله : ص ٣٢٤  
 الغورى : ص ١٩١  
 انظر أيضاً :

الغورى (السلطان)

الثورى (السلطان) : ص ١٩١

غيث بن غانم : ص ٥٢

غيث ، محمد عاطف : ص ٢٧١

انظر أيضاً :

محمد عاطف غيث

## (ف)

فؤاد الأول : ص ١٢  
 فابى المصانة معتوق الامير حسن بن عبد  
 الله : ص ١٢٢  
 فاطمة بنت محمد أبو أهلى : ص ٣٠٢  
 فانسليب Vansleb (رحالة) : ص ٣٤ ، ١٨٦

فرحات : ص ١٩٣

ذو الفقار آغا أغات مستحفظان قلعة مصر

المحروسة : ص ٣٣٦

ابن الفقيه : ص ٢٠٧

انظر أيضاً :

شهاب الدين بن محمد بن الفقيه أحمد

عُرْف بآين الفقيه

فورى جرجس : ص ١١٣ ، ٣٦٢

فولني Volney : ص ١٥٧

### (ق)

قاسم : ص ٣٢٤

قاسم أبا القازدغلي (الأمير) : ص ٣٤١

قاسم بك : ص ١٤٧

قاسم بك (عثمان) : ص ٣٣٦

قاسم بن محمد بن دادة الشرايبي

(الحاج) : ص ١١٩

قانسو بك القاسمي تابع قبطاس بك

الكبير : ص ٧١

القلقشندي : ص ١٨٥ ، ٣٦١

انظر أيضاً :

أبو العباس أحمد القلقشندي

قنديل بن قنديل ختاييم : ص ٣٢٤

القرني ، مصطفى : ص ٥٣

انظر أيضاً :

مصطفى القرني

### (ك)

كلوت بيه Clot Bey : ص ١٥٧ ، ١٥٨

كليلة بنت هيكل : ص ٣٠٢

### (ل)

لهيطة ، محمد فهمي : ص ٤٧

انظر أيضاً :

محمد فهمي لهيطة

### (م)

مار جرجس : ص ٢٦٨

مبارك بن إسماعيل بن حسين حُوف باين

الصغير : ص ٢٠٧

أبو المحاسن بن تغري بردي : ص ٩٣ ، ٩٧

١٩٠ ، ٣٥٥

محبوبة معتوقة إبراهيم بك الكبير : ص

١٢٣

محسن بن أبو عمر (الحولي) : ص ٥٢

محمد : ص ٣٢٤

محمد بن أحمد بن إلياس الخنفي : ص

٢٩ ، ٦٢ ، ٦٨ ، ١٨٥ ، ١٩٠ ، ١٩١ ،

١٩٢ ، ١٩٣ ، ٢٠٥ ، ٢٢٧ ، ٣٦٢

انظر أيضاً :

ابن إلياس

محمد أحمد انيس : ص ٧٦ ، ٣٦٢

محمد أحمد عايد : ص ٢٠٠

محمد أبا : ص ٣٢٢ ، ٣٣٣

محمد أبا (الحاج) : ص ٣٣١ ، ٣٣٢

محمد أفندي : ص ٦٤ ، ٣٠٥ ، ٣٠٦ ، ٣٠٧

محمد أفندي بن الأمير حسين أفندي باش

اختيار : ص ٣٢٣

محمد أفندي البكري الصديقي : ص ٤٦ ،

٣٢٠

انظر أيضاً :

محمد توفيق البكري

محمد أفندي (مولانا) : ص ٣٠٦

محمد الأمير (الشيخ) : ص ١٢١ ، ٢٧٧

محمد بن الأمير المالك : ص ١٢١

محمد أبو الأنوار بن ولفا (الشيخ) : ص

٣٣٤

محمد بن إلياس : ص ٩٧ ، ٩٨

انظر أيضاً :

محمد بن أحمد بن إلياس الخنفي ، ابن

إلياس

محمد باشا : ص ٧٦ ، ٨٠ ، ٨٢ ، ٨٣ ، ١٣٨ ،

١٤٣

انظر أيضاً :

محمد باشا (مولانا)

محمد باشا (مولانا) : ص ٣٣١

انظر أيضاً :

محمد باشا

محمد البحري : ص ١٠٠ ، ٣٦٢  
محمد البرلسي الرقاعي الشافعي : ص  
٣٥١

محمد بيك الأتلي : ص ١٠٥ ، ١١٦  
محمد بيك جركسي : ص ٧٦ ، ١٩٥  
محمد بيك حاكم جرجا : ص ٨٦  
محمد بيك أبو اللهب : ص ٢٤٨ ، ٢٤٩  
محمد بيك قطامش : ص ٨٦  
محمد بيك الكبير : ص ٨٥  
محمد بيك علي القارودغلي (الأمير) : ص  
٣٤١

محمد توفيق البكري : ص ١٣ ، ٤٦ ، ١١٥ ،  
٣٦٢

محمد ثابت الفندي : ص ١٦٣ ، ٣٦٢  
محمد جوريجي باشا اختيار جراكسة : ص  
٣٣٧

محمد حماد القوي (الحاج) : ص ١٢٠  
محمد حمادة : ص ٥٢  
محمد الحبري الحنفي الأزهرى : ص ٣٣٥  
محمد حمزة عيش : ص ٢٠٥ ، ٣٥٨  
محمد فادة الشرايبي (الحواجا) : ص  
١١٩ ، ١١٨ ، ١١٧ ، ١٥٢  
محمد رفعت رمضان : ص ١٧٤ ، ١٩٧ ،  
٣٦٢

محمد رمزي : ص ٣١ ، ٣٦٢  
محمد بن أبي السرور البكري الصديقي :  
ص ٨٠ ، ٨١ ، ٨٢ ، ١٢٥ ، ٣٠١ ، ٣٥١ ،  
٣٥٣  
انظر أيضاً :

البكري : محمد بن أبي السرور  
محمد سيد كيلاني : ص ١١٥  
محمد (سيدنا) : ص ٣٢٩  
محمد شفيق غريال : ص ١٢ ، ٢٩ ، ٢٢١ ،  
٣٦٣ ، ٣٥٨  
انظر أيضاً :  
غريال : محمد شفيق

محمد شفي المالكى (الشيخ) : ص ١٢١  
محمد شهاب بن قنديل : ص ٣٢٣  
محمد طلعت عيسى : ص ١٦٠ ، ٣٦٣  
محمد الطور بن موسى : ص ٣٠٢  
محمد عاطف غيث : ص ٢٧ ، ١٥٩ ، ١٦٠ ،  
٢٥٢ ، ٢٧١ ، ٢٧٣ ، ٢٨٢ ، ٢٨٤ ، ٣٦٣  
انظر أيضاً :

غيث : محمد عاطف  
محمد عبد الله : ص ٣١ ، ٨٣  
محمد عبد الله تابع مستحققان : ص ٣١٨  
محمد عبد الرحمن البكري الصديقي :  
ص ١١٥ ، ١٢٤ ، ١٦٢  
انظر أيضاً :

محمد بن أبي السرور البكري  
محمد عبد المعطى الإسحاقى : ص ٣٦٣  
انظر أيضاً :

الإسحاقى : محمد عبد المعطى  
محمد علي : ص ١٢ ، ١٤١ ، ١٤٩ ، ١٥١ ،  
١٥٣ ، ١٧٢ ، ٢١١ ، ٢٣٥ ، ٣٤٨  
محمد علي جاريشان : ص ١٢٧  
محمد علي الكبير : ص ٢٢١ ، ٣٥٨ ، ٣٦٣  
محمد (عليه الصلاة والسلام) : ص ٣٠٩  
محمد غزة دروزة : ص ١٩٠ ، ١٩٢  
محمد غلاب : ص ١٥٩

محمد فؤاد شكرى : ص ١٧٢ ، ٣٦٣  
محمد فخر الدين : ص ٣٠٨  
محمد فهمى لهيطة : ص ٥٥ ، ٥٨ ، ٢١١ ،  
٢٣٣ ، ٢٣٧ ، ٢٣٨ ، ٢٣٩ ، ٣٦٣

محمد بن قانصوه : ص ١٧  
محمد كامل عرسى : ص ٩٢ ، ٩٩ ، ١٠٣ ،  
٣٦٣

محمد كتيخدا (الأمير) : ص ٣٢٩ ، ٣٣٠  
محمد بن محمد الأمير : ص ٣٦٢  
محمد بن محمد الأمير بن أحمد بن عبد  
القادر : ص ١٢١

مصطفى القنوي : ص ٥٣ ، ٢١٣ ، ٢١٥ ،

٢١٧ ، ٢٢٣ ، ٢٣٤ ، ٣٦٤

انظر أيضاً :

القنوي ؛ مصطفى

مصطفى القلعاوي : ص ١٤٦

انظر أيضاً :

مصطفى الصفوي الشافعي القلعاوي

مصطفى بن محمد أبو أحلى : ص ٣٠٢

مصطفى بن محمد أبو أحلى (الحاج) : ص

٣٠٢

المقريزي : ص ٢٩ ، ١٦٩ ، ١٨٢ ، ١٨٥ ، ١٩٠ ،

٢٦٢ ، ٢٦٨ ، ٣٥٥

انظر أيضاً :

تقي الدين أحمد بن علي المقريزي

مقصود باشا : ص ٩٨

مقصود (الحولي) : ص ٥٣

منصور أبوي سرهون القبطي : ص ٢٣٦

منصور (الشيخ) : ص ٣٠٦

أبو المواهب أفندي : ص ٢٣٠

موسى (أمير) : ص ١٨٥

موسى بن محمد أبو أحلى : ص ٣٠٢

موتريان ، رويس : ص ٣٦٤

انظر أيضاً :

رويس موتريان

(ن)

نابليون بونابرت : ص ٣٥٧

انظر أيضاً :

بونابرت

ناصرين بنت محمد أبو أحلى : ص ٣٠٢

النبي (ﷺ) : ص ٣٠٣

نصار بن سويدان : ص ٣٢٧

محمد بن محمد أبو أحلى : ص ٣٠٢

محمد مختار : ص ٣٦٣

محمد مرتضى الزبيدي : ص ١٨٢ ، ٣٦٤

محمد مسعود : ص ٧٦

محمود بيك : ص ٢٣٦

محمود جوريجي (الأمير) : ص ٣٢٣

محمود رزق سليم : ص ٦٠ ، ٣٦٤

محمود أبو رية : ص ٢٥٣ ، ٢٥٥ ، ٢٥٨ ،

٢٦٦ ، ٢٦٧ ، ٢٧٥ ، ٢٨٢ ، ٢٨٨ ، ٣٦٤

محمود الشرفاوي : ص ٦٧ ، ٣٦٤

محمود هودة : ص ١٥٩ ، ١٦٠ ، ٣٦٤

مراد بن أحمد (السلطان) : ص ٣٥٢

مراد بيك : ص ١١٨ ، ١٤٤ ، ٢٢١ ، ٣٥٣ ،

٣٣٨

انظر أيضاً :

مراد بيك (محمد)

مراد بيك (محمد) : ص ٣٣٨

انظر أيضاً :

مراد بيك

مراد كاشف : ص ٣٠٦

مرعي بن يوسف بن أبي بكر بن أحمد

الكرمي : ص ١١٥

مسعود أها دار سعادة : ص ٣٢٩

مصطفى : ص ٣٠٣

مصطفى أها باش اختيار متفرقة : ص ٣٣٦

مصطفى أفندي : ص ٦٤ ، ٢٣١ ، ٣٣٣

مصطفى الأول (السلطان) : ص ٣٥٢

مصطفى باشا : ص ٣٥٢

مصطفى بن الحاج إبراهيم : ص ٨٥

مصطفى بن الحاج إبراهيم تابع المرحوم

حسن أها عزيان دمرداش : ص

٣٥٣

مصطفى الحسيني : ص ٣٩ ، ٣٥٨

مصطفى الصفوي الشافعي القلعاوي : ص

٣٥٣ ، ٧٦

(هـ)

هارولد بون : ص ٤٣، ٤٤، ١٧٤، ٣٥٨  
هاملتون جب : ص ٤٣، ٤٤، ٩٩، ١٤٩

٣٥٨، ١٧٤

انتظر أيضًا :

جب

هجرس (الحولي) : ص ٥١

همام : ص ٢٠٠

همام (شيخ العرب) : ص ١٨٣، ١٨٦

١٩٩، ١٩٦

همام الهواري : ص ١٨٢

هنري عيروط اليسوعي : ص ١٥٩، ٢٦٨

٣٦٤، ٢٨٣، ٢٦٩

هيكال (الحولي) : ص ٥٣

هيلين آن ، ريفلين : ص ٥٧، ٥٨، ١٠١

٣٥٨، ١٧٤، ١٦٥

انتظر أيضًا :

ريفلين ؛ هيلين آن

هيلانة (القديسة) : ص ٢٦٨

(و)

واصل بن الأحديب : ص ١٩٣

ابن الوكيل ؛ يوسف الملواني : ص ٣٦

انتظر أيضًا :

يوسف الملواني ابن الوكيل

(٦)

لانكره Lancet : ص ١٠٤، ١٠٥، ١٦٥

(ي)

يحيى ؛ جلال : ص ٣٥

انتظر أيضًا :

جلال يحيى

يعقوب أوتين : ص ٩٩، ١٠٣

يوسف أبا الروجي : ص ٣٤٢

يوسف اقتدى (الأمير) : ص ٣٣٦

يوسف باش جاويش جمليان : ص ٣٣٦

يوسف باش جاويش طايقة عزيان : ص

٣٤١

يوسف بيك : ص ٢٤٨

انتظر أيضًا :

يوسف بيك (الأمير)

يوسف بيك (الأمير) : ص ٣٠٩

انتظر أيضًا :

يوسف بيك

يوسف حبيب (الحاج) : ص ٣٢٤

يوسف الحنبلي (الشيخ) : ص ١١٥

يوسف الشرييني : ص ٥٥، ٥٦، ٥٧، ٥٨

٦٩، ٧٢، ٨٣، ١٠٦، ١٣٤، ١٣٥

١٣٨، ١٤٣، ١٤٧، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٥

١٦٨، ١٦٩، ١٧١، ١٧٣، ١٧٥، ٢٢٥

٢٣٢، ٢٥٢، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٧٥

٢٧٦، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٥، ٣٦٥

انتظر أيضًا :

الشرييني ؛ يوسف

يوسف بن الشيخ حبيب : ص ٣٢٤

يوسف عبد الله : ص ٣١، ٣١٨

يوسف كنعان الشامي : ص ٢٣٦

يوسف مراد : ص ٣٢٠

يوسف الملواني : ص ٧٣، ٧٤، ٧٦، ٨٢

٨٣، ٨٤، ١٠٤، ١٣٩، ١٦٤، ١٦٨

١٧٧، ١٨٤، ١٨٦، ١٩٤-١٩٦

انتظر أيضًا :

يوسف الملواني الشهير بابن الوكيل

يوسف الملواني الشهير بابن الوكيل : ص

٣٥٤

انتظر أيضًا :

يوسف الملواني

يوسف نحاس : ص ٤٢، ١٥٩، ١٦٦، ١٦٧

١٧٤، ٣٥٧، ٣٦٥

يوسف بن البسيوني (الحولي) : ص ٥٢

## كشاف الأهم والقبائل والجماعات والعشائر

(١)

أمراء الفلاحين : ص ٨٠  
 أمراء قبليين : ص ١١٨  
 أمراء مصر : ص ١٩٦  
 أمراء الماليك : ص ٨٣ ، ٦٩ ، ١٩٦  
 انظر أيضاً :  
 للماليك  
 أهالي البلاد : ص ١٩٧  
 أهالي جيزة البلاد : ص ٣١٠  
 أهالي الريف : ص ٨٦ ، ٨٢  
 أهالي القرى : ص ٧٣  
 أهالي القرى القريبة : ص ٢٣٧  
 أهالي القرية : ص ٤٢ ، ٥٥  
 أهالي قرية شاور : ص ١٨٠  
 أهالي كفر العمرة : ص ٤٦  
 أهالي ميت الحارون : ص ٥٣  
 أهالي الناحية : ص ٦٦ ، ٧٤  
 أهل البلاد : ص ١٨٥ ، ١٩٨ ، ٢٠٥  
 انظر أيضاً :  
 أهالي البلاد  
 أهل التصوف : ص ٢٦١ ، ٢٦٣  
 أهل التوحيد والصلحين : ص ٢٤٩  
 أهل الريف : ص ١٨ ، ٨٠ ، ٨١ ، ٨٧ ، ١٢٦ ،  
 ١٤٦ ، ١٤٧ ، ١٤٨ ، ١٥٩ ، ١٧٧ ، ١٧٩ ،  
 ١٩٧ ، ٢١٤ ، ٢٢١ ، ٢٢٢ ، ٢٢٩ ، ٢٣٤ ،  
 ٢٣٥ ، ٢٥٢ ، ٢٥٣ ، ٢٥٦ ، ٢٥٩ ،  
 ٢٦٠ ، ٢٦١ ، ٢٦٣ ، ٢٦٥ ، ٢٦٦ ، ٢٦٨ ،  
 ٢٧٥ ، ٢٨٣ ، ٢٨٧ ، ٢٨٨ ، ٢٩٥ ، ٣٠٠  
 انظر أيضاً :  
 أهالي الريف  
 أهل الريف والمدينة : ص ٢٤٣  
 أهل الزوج : ص ٢٨٧

آل بني حيد مناف : ص ٣٣٤  
 آل عثمان : ص ٣٥١ ، ٣٥٢ ، ٣٥٤  
 أبناء الأقباط : ص ٢٧١  
 أبناء الريف : ص ٨٨ ، ٢٥١ ، ٢٨٢ ، ٢٨٨  
 أبناء السبيل : ص ١٩٧  
 أبناء القرية : ص ٢٦٧  
 أرباب السجاجيد : ص ١٢٥  
 أسرة الشرايين : ص ١٢٠  
 أحيان تجاه البن : ص ١٢٠  
 أشوات : ص ١٩١  
 أشوات السباهية : ص ٨٥ ، ١٩٤  
 أفراد الأوجاقات : ص ١٦٩  
 أفراد جند السباهية : ص ٨٣  
 انظر أيضاً :  
 أفراد السباهية  
 أفراد السباهية : ص ٨٠ ، ٨١ ، ٨٢ ، ٨٣ ،  
 ٨٤ ، ٨٥ ، ٨٦  
 انظر أيضاً :  
 أفراد جند السباهية  
 أقاليم الريف : ص ٨  
 أقباط : ص ٢٣١ ، ٢٨٦  
 أقباط قرية أدفا : ص ٢٣٢  
 أمراء بحريين : ص ١١٨  
 أمراء الجند : ص ١٩١  
 أمراء طبلخانات : ص ١٧٣  
 أمراء الفرناوية : ص ١٨٩  
 انظر أيضاً :  
 أمراء الفرناويس  
 أمراء الفرناويس : ص ١٨٩ ، ٣٥١  
 انظر أيضاً :  
 أمراء الفرناوية

أهل سرياقوس : ص ١٨٩  
 أهل ستيو : ص ٢٣٩  
 أهل الصعيد : ص ١٦٣ ، ٢٨٦  
 أهل الصنائع : ص ٢٢٢  
 أهل العريس : ص ٢٨٥  
 أهل الفلاحة : ص ١٧٥ ، ١٩٩  
 أهل القرى : ص ٤٠ ، ٧٤ ، ٧١ ، ١٤٥ ، ١٤٨ ، ١٦٩ ، ١٧٠ ، ١٧٦ ، ١٧٧ ، ١٩٨ ، ٢٣٨ ، ٢٥٤ ، ٢٦٨ ، ٢٤٧  
 أنظر أيضاً :  
 أمالي القرى : أهل القرية  
 أهل القرية : ص ٣٩ ، ٥٥ ، ٥٨ ، ١٦٦ ، ٢٥٤ ، ٢٦٦ ، ٢٦٧ ، ٢٧٤ ، ٢٨٨  
 أنظر أيضاً :  
 أمالي القرية : أمالي القرى : أهل القرى  
 أهل قرية آية : ص ٢٣٩  
 أهل قرية انشاص : ص ٢٣٩  
 أهل الميت : ص ٢٨٨  
 أهل المدن : ص ١٥٨  
 أهل المدينة : ص ٢٤٢  
 أهل المريس : ص ٢٥٥  
 أهل الملتزمون : ص ١٢٦  
 أوجاقات السباحية : ص ١٧٣  
 أودة باشية : ص ١٧٣  
 أولاد شيخ البلد : ص ١٧٣  
 أولاد عبد الرحمن أفندي : ص ١١٦  
 أولاد علي : ص ١٨٤  
 أولاد عمر : ص ١٨٥  
 الأتراك : ص ١٥٨ ، ١٦١ ، ١٦٢ ، ٢٤٧ ، ٢٤٩  
 الاتيان : ص ٢٥٧  
 الاجناد : ص ١٢٣ ، ١٢٥  
 الارض : ص ١٥٨  
 الاشراف : ص ٥٢ ، ٩١ ، ٩٣ ، ١١٧ ، ١٦٢  
 الاحراب : ص ٨٥  
 الاخوات : ص ١٩٤ ، ١٩٦ ، ٣٥٣

## (ب)

الباحثون : ص ١٣ ، ٧٠ ، ٢٣



الباشوات : ص ٩٥ ، ٩٨ ، ١٤٤ ، ١٥٩ ، ٣٥١ ، ٣٥٣

انظر أيضا :

الباشوات الأتراك ؛ الباشوات العثمانيون

الباشوات الأتراك : ص ٢٤٩

انظر أيضا :

الباشوات ؛ الباشوات العثمانيون

الباشوات العثمانيون : ص ١٨ ، ١٩٥

انظر أيضا :

الباشوات الأتراك ؛ الباشوات

البكوات الماليك : ص ٣٣ ، ٣٦ ، ٩٥ ، ١٧١ ، ١٨٦

بلى : ص ١٨٤ ، ١٨٩

بنى أيوب : ص ١٩١

بنو بدر : ص ١٨٤

بنو عطية : ص ١٨٤

بنو مازن : ص ١٨٤

بنى واصل : ص ١٨٣

البلاد الرومية : ص ١٩٤

البيوت المملوكية : ص ١٤٤

## (ت)

التجار : ص ٩١ ، ١١٠ ، ١١٦ ، ١١٧ ، ١١٨ ، ١٤٩ ، ١٥٢ ، ١٧٤ ، ١٩٧ ، ٢٢٨ ، ٢٣١ ، ٢٣٣ ، ٢٣٤ ، ٢٣٧ ، ٢٣٨ ، ٢٣٩ ، ٢٤٠

تجار الأقمشة : ص ١١٨ ، ١٥٢

تجار البين : ص ١١٧ ، ١١٨ ، ١٥٢

تجار دمياط : ص ٢٢٩

تجار سوق السلاح : ص ١٢٠

تجار السلاح : ص ١١٨

تجار القاهرة : ص ١١٠ ، ٢٣٠ ، ٢٣١ ، ٢٣٧

تجار المدن : ص ٢٣٣ ، ٢٣٤ ، ٢٣٥

تجار مصر : ص ١٢٠

التجريدة : ص ١٤٧

التراجمة : ص ٦٢

## (ج)

جاوشية : ص ١٧٣

جزارون : ص ٢٣٩

جماعة الأصهبانية : ص ١٩٣

جماعة الكمولية : ص ١٩٣

الجند : ص ١٨ ، ٨٠ ، ٨١ ، ٨٢ ، ٨٧ ، ١٤٨ ، ١٦٢ ، ١٨٠ ، ٢٤٢ ، ٣٥٠

جند الأسبانية : ص ١٣٩

انظر أيضا :

جند السبانية

جند السبانية : ص ١٨ ، ٨٠ ، ٨٣ ، ٨٤ ، ٣٥١

انظر أيضا :

جند السبانية

الجنندية : ص ١٧٣

جنود إيليس : ص ١٨٩

الجواري : ص ٦٨ ، ١٢١ ، ١٧٣ ، ١٩٩

الجيش المملوكي : ص ١٩١

## (ح)

الحبابية : ص ١٨٤

حرام : ص ١٨٤

انظر أيضا :

حرام (عربان)

حرام (عربان) : ص ١٧٠

انظر أيضا :

حرام

حرام (قبيلة) : ص ١٦٩

انظر أيضا :

حرام ؛ حرام (عربان)

حريم محمد بيك الألفي : ص ١٢٣

حريم محمد كاشف سكندرانى : ص ١٢٣

حياة السكان : ص ١٨٢

(خ)

نجيري : ص ١٨٤  
القفراء : ص ٥٧ ، ٥٨ ، ١٨٢ ، ١٨٥

(د)

الدجالون : ص ٢٥١ ، ٢٥٢ ، ٢٥٤ ، ٢٥٥ ، ٢٦٥ ، ٢٥٦  
الدرأوش : ص ٢٦٠  
الدماسة (رجال) : ص ٢٠٨  
دولة بني عثمان : ص ١٩٣  
الدولة العثمانية : ص ١٣٦ ، ١٩٣ ، ١٩٤ ، ٢٣٧

الديار المصرية : ص ٣٣٧

(ذ)

ذرية الملتزم : ص ١٠٨

(ز)

الروساء القبط : ص ١٧٢  
الرجال : ص ٢٣٤  
رجال الإدارة : ص ٤٢ ، ٩٦ ، ١٧٤ ، ١٧٦ ، ٣٠٠

رجال الأسبانية : ص ٩٩ ، ٣٠٠

انظر أيضاً :

الأسبانية

رجال الأوجاقات : ص ١١٧ ، ١٥١

انظر أيضاً :

الأوجاقات

رجال الأوجاقات العسكرية : ص ١٥٩

رجال الحملة الفرنسية : ص ٩٣ ، ١٣٩

انظر أيضاً :

الحملة الفرنسية

رجال الدماسة : ص ٢٠٨

رجال الدين : ص ٢٤٨

رجال السبانية : ص ٨٦

رجال الصوفية : ص ٢٦٦

رجال العسكرية : ص ٧٠ ، ٩٩

رجال الفرق العسكرية : ص ٧٧

الرحالة : ص ٢٣٣

الرحالة الإنجليز : ص ١٧٠

الرحالة الأوربيين : ص ٢٣٢

الرحية : ص ٢٥٢

الريف : ص ٢٦٨

(ز)

زناني : ص ١٨٣  
زوجات إسماعيل بيك : ص ١٢٣  
زوجات يوسف كاشف : ص ١٢٣  
الزبدية (هربان) : ص ١٩٥

(س)

السادة الأشراف : ص ١١٥ ، ١٢٥ ، ٣٢٠  
سبط آل الحصين : ص ٣٣٤  
السحارات : ص ١٨٣  
سعد (هربان) : ص ١٧٠  
سعد (قبيلة) : ص ١٦٩  
انظر أيضاً :  
سعد (هربان)  
سكان الريف : ص ١٦٢ ، ٢٢٧  
سكان المدينة : ص ٢٢٧  
سناجق : ص ٣٦ ، ٦٩ ، ٧٠ ، ٧١ ، ٧٢ ، ٢٣١ ، ٣٥٣  
انظر أيضاً :  
السناجق الفقارية  
السناجق الفقارية : ص ٣٥٣  
السويون : ص ١٥٨

السلطين : ص ٧٦ ، ١٦٢  
 سلاطين آل عثمان : ص ٣٥٢ ، ٣٥٤  
 السلطين العثمانيين : ص ١٩٣  
 السلطين المماليك : ص ٢٦٨ ، ٣٥٩

### (ش)

شباب الباحثين : ص ١٣  
 الشرطة : ص ٥٧  
 الشعب المصري : ص ١٧٤  
 الشعراء : ص ٦٧ ، ٢٧٩  
 الشيوخ : ص ٩٧  
 شيوخ العرب : ص ١١٨ ، ١٧٦

### (ص)

صبيان الحرم : ص ١٧٣  
 الصرافون : ص ٤٨ ، ٤٩ ، ٣٤٦  
 الصنائق : ص ١٩٦  
 انظر أيضاً :  
 السناقق  
 الصناع : ص ٢٣٣  
 الصوفية : ص ٢٥٩  
 الصيافة : ص ٤٢ ، ٤٧ ، ١٧١ ، ٢٤٠  
 انظر أيضاً :  
 المرافون

### (ط)

طائفة الجراكسة : ص ٨٥  
 طائفة الجند : ص ٨٠  
 طائفة الملتزم : ص ١٣٨  
 طائفة تفكيجيان : ص ٣٢٣  
 طائفة جاويشان : ص ٣٣٦  
 طائفة الجراكسة : ص ٣٠٦  
 انظر أيضاً :  
 طائفة الجراكسة

طائفة هزيان : ص ٣٤١  
 طائفة متفرقة : ص ٣٣٦  
 طائفة مستحفظان : ص ٣٣٦  
 طبقات المجتمع : ص ٢٣١  
 طوائف الحرف : ص ٢٢٧

### (ع)

عائلة العريس : ص ٢٨٥  
 عائلة الميت : ص ٢٨٨  
 العبايدة : ص ١٨٣ ، ١٨٤ ، ١٨٩  
 عبيد : ص ١٢١ ، ١٧٣  
 عبيد خوارج : ص ١٩٠  
 العثمانيون : ص ١٧ ، ١٨ ، ٦٠ ، ٩٥ ، ٩٧ ،  
 ١٣٨ ، ١٦٥ ، ١٨٦  
 المعجم : ص ٣٤٠  
 العداينة : ص ١٨٣  
 العرب : ص ١٤ ، ٤٦ ، ٥٧ ، ١٧٦ ، ١٩١ ،  
 ١٩٦ ، ١٩٧ ، ١٩٨ ، ٣٤٠  
 حرب اللبل : ص ٣٠٢  
 حرب ابن بغداد : ص ١٨٤  
 حرب بنى حرام : ص ١٨٣  
 حرب بنى عويلك : ص ١٨٣  
 حرب بنى وابل : ص ١٨٣  
 حرب الجويلي : ص ١٨٤  
 حرب الحياينة : ص ٥٧  
 حرب الحوايت : ص ١٨٤  
 حرب زينة : ص ١٨٤  
 حرب سماليو : ص ١٨٤  
 حرب ضعفا : ص ١٨٣  
 حرب الطارة : ص ١٨٤  
 حرب هاييد : ص ١٨٣  
 حرب العبايدة : ص ١٨٩  
 انظر أيضاً :  
 العباينة  
 حرب العزايزي : ص ١٨٣

هريان ابن وافي المغربي : ص ١٨٣ ، ١٩٤  
 العساكر : ص ٧٦ ، ١٩٦  
 انظر أيضاً :  
 العسكر  
 العسكر : ص ١٩٤  
 عسكر القليونية : ص ١٤٧  
 عسكر مصر : ص ٣٥٣  
 العسكر المصرية : ص ١٨٠  
 العسكريون : ص ٨٤  
 العلماء : ص ١١ ، ٩١ ، ١١٥ ، ١١٦ ، ١١٧ ،  
 ١٢٠ ، ١٢١ ، ١٢٥ ، ١٥١ ، ٢٧٦ ، ٢٧٨ ،  
 ٣١٥ ، ٣١٦ ، ٣٣٤ ، ٣٣٩ ، ٣٤٦  
 علماء الأزهر : ص ٢٤٨  
 علماء الحملة الفرنسية : ص ١١ ، ١٢ ، ٢٩ ،  
 ٣٣ ، ٦٣ ، ١١٦ ، ١٤٢ ، ١٥٧ ، ١٧١ ،  
 ٢٠٩ ، ٢٤٠ ، ٣٤٦  
 انظر أيضاً :  
 الحملة الفرنسية  
 العمال : ص ٩٦ ، ٩٧ ، ١٧٦ ، ٢٢٩ ، ٢٣١ ،  
 ٢٣٢  
 العمال الفرنسيون : ص ٢٩  
 عمال الملتزم : ص ٥٨

## (غ)

الغز : ص ١٩٣  
 انظر أيضاً :  
 الغز العربان  
 الغز العربان : ص ١٨٩  
 غزالة : ص ١٨٤

## (ف)

الفرق العسكرية : ص ٨٤  
 الفرنسيون : ص ٢٩ ، ٣٠ ، ٤٤ ، ٤٦ ، ١٢٨ ،  
 ١٧٣ ، ١٨٨ ، ١٨٩ ، ٣١١  
 انظر أيضاً :  
 الحملة الفرنسية

حرب المعطيات : ص ١٨٣  
 حرب أبو كرايم : ص ١٨٣  
 حرب المحارب : ص ١٨٣  
 العرب المدركين : ص ١٨٧  
 حرب لهما : ص ١٨٣  
 حرب هواة : ص ١٩٦  
 العربان : ص ٣٦ ، ٥٧ ، ٦٩ ، ٧١ ، ٧٤ ، ٧٥ ،  
 ٨٤ ، ١٢٥ ، ١٦٣ ، ١٦٣ ، ١٧٩ ، ١٨٠ ،  
 ١٨١ ، ١٨٢ ، ١٨٥ ، ١٨٧ ، ١٨٨ ، ١٨٩ ،  
 ١٩٠ ، ١٩١ ، ١٩٢ ، ١٩٣ ، ١٩٤ ، ١٩٥ ،  
 ١٩٦ ، ١٩٧ ، ١٩٨ ، ١٩٩ ، ٢٠٠ ، ٢١٠ ،  
 ٢٢٣ ، ٢٢٤ ، ٢٤٢ ، ٢٤٨ ، ٢٨٧ ، ٢٩٤ ،  
 ٣٢٢ ، ٣٥٠  
 العربان بالوجه القبلي : ص ١٨٥  
 هريان بنى هدي : ص ١٨٩  
 هريان الحبابية : ص ١٨٨ ، ١٩٦  
 انظر أيضاً :  
 حرب الحبابية  
 هريان حرام : ص ١٦٩  
 هريان الشرقية : ص ١٩١  
 هريان الصعيد : ص ١٩٤ ، ٢٠٠  
 هريان الضحفا : ص ١٩٥  
 انظر أيضاً :  
 حرب الضحفا  
 هريان عايد : ص ٢٠٠  
 هريان المغاربة : ص ٨٦  
 هريان النجمة : ص ١٩٤  
 انظر أيضاً :  
 حرب النجمة  
 هريان نصف حرام : ص ١٩٥  
 هريان هلة : ص ٣١ ، ٣١٨  
 هريان الهواة : ص ٣٦ ، ٨٤ ، ١٨٥ ، ١٨٦ ،  
 ١٩٤ ، ١٩٥ ، ١٩٦  
 انظر أيضاً :  
 حرب الهواة

٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٦، ٢٥٨، ٢٥٩،  
٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٩، ٢٦٦،  
٢٦٨، ٢٧٠، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦،  
٢٧٨-٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٩٣، ٢٩٤،  
٢٩٥، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٩، ٣٢٠،  
٣٢١، ٣٢٣، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٤٧، ٣٤٨

انظر أيضاً :

الفلاحون المزارعون

الفلاحون المزارعون : ص ٣٢٠

## (ق)

القبائل : ص ١٨٢، ٢٠٠

انظر أيضاً :

القبائل العربية

قبائل العربان : ص ١٥٨

القبائل العربية : ص ٣٤، ١٦١، ١٦٩، ١٧٠،

١٨١، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٦، ١٩٢،

٢٠٠، ٢٢٣، ٢٨٦

انظر أيضاً :

القبائل

القبائل في مصر : ص ١٨٣

قبيلة حرام : ص ١٦٩

قبيلة سعد : ص ١٦٩

قبيلة الهوارة : ص ١٨٣

قضاة : ص ٦٠، ١٦٩

انظر أيضاً :

قضاة الدولة العثمانية

قضاة الدولة العثمانية : ص ٣٥٢

انظر أيضاً :

قضاة

قضاة الشرع : ص ٣٤٩

انظر أيضاً :

قضاة

الفرنسيين : ص ١٩٨

الفقراء : ص ١٧٨، ٢٢١، ٢٥٤، ٢٥٦، ٢٦٠،

٢٦٦، ٢٦٢، ٢٧٣

فقراء الفلاحين : ص ٢١٤

انظر أيضاً :

الفقراء

الفقهاء : ص ١٦٩، ١٨٢، ٢٥٢، ٢٥٥، ٢٥٦،

٢٦٧، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٨١، ٢٨٨،

٣٣٧

انظر أيضاً :

فقهاء الريف

فقهاء الريف : ص ٢٥٥، ٢٦٥، ٢٦٦

الفقهاء العميان : ص ٢٧١

فقهاء القرى : ص ٤٤

الفقهاء المتصوفة : ص ٢٨١

الفوايد : ص ١٨٣

الفلاحات : ص ١٧٤، ٢٣٥

الفلاحون : ص ١٧، ١٨، ١٩، ٤٠، ٤١، ٤٢،

٤٣، ٤٤، ٤٥، ٤٦، ٤٧، ٤٨، ٤٩، ٥٠،

٥١، ٥٢، ٥٣، ٥٤، ٥٥، ٥٦، ٥٧، ٥٨،

٥٩، ٦٠، ٧١، ٧٢، ٨٠، ٨١، ٨٣، ٨٧،

٨٨، ٩٢، ٩٣، ٩٦، ٩٧، ٩٨، ٩٩،

١٠١، ١٠٢، ١٠٣، ١٠٤، ١٠٥، ١٠٦،

١١٠، ١١٢، ١٢٦، ١٣٣، ١٣٦، ١٣٧،

١٣٨، ١٣٩، ١٤٠، ١٤١، ١٤٣، ١٤٥،

١٤٧، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٠، ١٥٢، ١٥٨،

١٥٩، ١٦١، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٥،

١٦٧، ١٦٩، ١٧٠، ١٧١، ١٧٢، ١٧٣،

١٧٤، ١٧٥، ١٧٧، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٠،

١٨١، ١٨٢، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨،

١٩٠، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٧، ١٩٨، ٢٠٠،

٢٠٥، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢١٠، ٢١٤، ٢١٩،

٢٢٠، ٢٢٢، ٢٢٤، ٢٣١، ٢٣٥، ٢٣٧،

٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤٢، ٢٤٩، ٢٥٠،

(ك)

- كبار التجار : ص ٢٣٣  
كبار الملتزمين : ص ٢٠٠  
الكتاب : ص ٩٦ ، ١٨٢ ، ٣٣٦  
الكتبة : ص ١٧١  
الكشاف : ص ٣٦ ، ٦٩ ، ٧٠ ، ٧١ ، ٨١ ، ٩٦ ، ٩٧ ، ١٤٣ ، ١٤٦ ، ١٦٥ ، ١٧١ ، ٢٢٥  
٢٣١ ، ٣٠١  
انظر أيضاً :  
كشاف الاقاليم  
كشاف الاقاليم : ص ١٤٦  
انظر أيضاً :  
كشاف

(م)

- المؤرخون : ص ١٨٢  
مباشرون : ص ٩٧ ، ٩٨ ، ١٧١ ، ٢٣٦ ، ٣٤٦  
انظر أيضاً :  
المباشرون الاقباط  
لمباشرون الاقباط : ص ١٧٢  
المسيحيين : ص ١٤٩ ، ٢٣٧  
المرايين : ص ٢٩٥  
مزارعون : ص ٤٦ ، ٣٢٢  
مزارعون بركات جرجة : ص ٣١٨  
المساحون : ص ٥١ ، ١٧١  
المسلمون : ص ٥٢ ، ٨١ ، ١٥٨ ، ١٦١ ، ٢٦٩ ، ٢٧١ ، ٢٧٢ ، ٣٣٨  
مستند : ص ١٨٤  
المشايع : ص ٣٩ ، ٤١ ، ٤٦ ، ١٠٠ ، ١٤٠ ، ١٤١ ، ١٦٥ ، ١٨٢ ، ٢٠٨ ، ٣٠١ ، ٣٢١ ، ٣٢٢ ، ٣٢٣ ، ٣٢٤  
انظر أيضاً :  
مشايع الإسلام

مشايع الإسلام : ص ٣٣٤

انظر أيضاً :

للمشايع

مشايع برما : ص ٤٣

مشايع بلاد : ص ١٦٩ ، ١٧٦ ، ١٨٨ ، ٢٢٠ ، ٢٥٤

مشايع العرب : ص ٩٩ ، ١١٠ ، ١١٧ ، ١٥١ ، ١٨٢ ، ١٨٣ ، ١٨٥ ، ١٩١

انظر أيضاً :

مشايع العريان

مشايع العريان : ص ١٨٨ ، ١٨٩ ، ١٩٢ ، ١٩٩ ، ٢٧٧

انظر أيضاً :

مشايع العرب ، مشايع العريان بالصعيد

مشايع العريان بالصعيد : ص ١٩٣

مشايع القبائل : ص ١٨٥

مشايع القبائل العربية : ص ١٨٥

مشايع القرى : ص ٢٧ ، ٤٠ ، ٤١ ، ٤٣ ، ٤٤ ، ٤٩ ، ٥١ ، ٩٤ ، ٩٦ ، ١٠١ ، ١٦٤ ، ١٧٠

١٨٠ ، ١٨٥ ، ٢٠٦ ، ٢٠٨ ، ٢٧٣ ، ٣٠٠

انظر أيضاً :

مشايع القرية ، مشايع الناحية

مشايع القرية : ص ٤٧ ، ٥٣ ، ٥٥ ، ١٧٣ ، ٢٠٨ ، ٢٢٤ ، ٣٠٠

انظر أيضاً :

مشايع الناحية ، مشايع القرى

مشايع الناحية : ص ٢١٠

انظر أيضاً :

مشايع القرية ، مشايع القرى

مشايع الهوارة : ص ٢٧٧

المشعرون : ص ٢٥١ ، ٢٥٢ ، ٢٥٣ ، ٢٥٦

المصريون : ص ١٢

مطيريد : ص ١٨٤

معتوقات إبراهيم بيك الكبير : ص ١٢٣

المعلمون الاقباط : ص ١٧١

موظف دارة المحفوظات : ص ١٣

موظف الروزنامة : ص ١٣٥

(ن)

الناس : ص ١٨

النساء : ص ٩١ ، ١١٦ ، ١١٧ ، ١٢٢ ، ١٢٣ ،

٢٣٤

النساجون : ص ٢٢٨ ، ٢٣٥ ، ٢٣٦

النصارى : ص ٨٨

(هـ)

هنادى : ص ١٨٣ ، ١٨٤

الهوارة : ص ٨٥ ، ١٨٢ ، ١٨٣ ، ١٨٤ ، ١٨٥ ،

١٨٦ ، ٢١٧ ، ٢٢٩

انظر أيضا :

عربان الهوارة : عرب الهوارة

(و)

وائل : ص ١٨٤

الوزراء : ص ٣٣٧ ، ٣٤٩

(ي)

الينكجيرة : ص ٨٥

اليهود : ص ١٥٨

اليونان : ص ١٥٨

مفتشون : ص ٩٨

الملتزمون : ص ٣١ ، ٣٨ ، ٤٠ ، ٤٢ ، ٤٥ ، ٤٧ ،

٥٢ ، ٦٥ ، ٧٠ ، ٧١ ، ٧٣ ، ٧٥ ، ٧٧ ، ٧٨ ،

٧٩ ، ٩١ ، ٩٤ ، ٩٥ ، ١٠٠ ، ١٠١ ،

١٠٥ ، ١٠٦ ، ١٠٩ ، ١١١ ، ١١٢ ، ١١٣ ،

١١٤ ، ١١٥ ، ١١٦ ، ١٢٠ ، ١٢١ ، ١٢٣ ،

١٢٤ ، ١٢٥ ، ١٢٧ ، ١٢٨ ، ١٣٧ ، ١٣٩ ،

١٤٠ ، ١٤١ ، ١٤٣ ، ١٤٥ ، ١٤٦ ، ١٤٨ ،

١٤٩ ، ١٥٠ ، ١٥١ ، ١٥٢ ، ١٥٣ ، ١٦٢ ،

١٦٥ ، ١٧٤ ، ١٧٨ ، ١٨٣ ، ١٨٥ ، ١٨٦ ،

١٩٤ ، ٢١٠ ، ٢١١ ، ٢١٩ ، ٢٢٠ ، ٢٢٩ ،

٢٥٠ ، ٣٠٥ ، ٣٠٧ ، ٣٠٨ ، ٣١٨ ، ٣٣٣ ،

٣٤٠ ، ٣٤١ ، ٣٤٢ ، ٣٤٥ ، ٣٤٦ ، ٣٤٧ ،

٣٤٨

ملوك آل عثمان : ص ٣٥١

الملوك والسلاطين : ص ٣٣٧

المماليك : ص ٣٦ ، ٦٨ ، ٧٩ ، ٨٣ ، ١١٥ ،

١١٧ ، ١٢١ ، ١٢٥ ، ١٤٥ ، ١٦١ ، ١٦٢ ،

١٧٣ ، ١٧٩ ، ١٨٩ ، ١٩٠ ، ١٩١ ، ٢٤٧ ،

٢٤٨ ، ٢٤٩ ، ٢٩٩

المتجهين : ص ٢٣٠

المنجمون : ص ٢٥٣

المتصوفون : ص ٢٦٦

الموالد : ص ٢٦٨

الموظفون : ص ١٨ ، ٩٦ ، ٩٧ ، ٩٨ ، ٩٩

انظر أيضا :

موظف : موظف الروزنامة

موظف : ص ١٢٦





## كشاف الأماكن والبلاد والمدن والجبال والأثمار والسفن والنقود

أرضيف المحكمة الشرعية : ص ٣٣ ، ٣٨ ،

٤٠

أرض أثر الفلاحين : ص ١٠١

أرض أوسية : ص ٣١٩

أرض الأثر : ص ٩٢ ، ١٠١

أرض الأوسية : ص ٥٨ ، ٩٢ ، ١٠٣ ، ١٠٤ ،

١٠٥ ، ١٠٦ ، ١٠٧ ، ١٠٨ ، ١٦٨ ، ٣٠٠ ،

٣١١ ، ٣١٢ ، ٣١٤ ، ٣٢٢ ، ٣٢٦

أرض بور : ص ٣١٩

أرض الفلاحة : ص ١٠١ ، ١٠٥ ، ١٠٧ ،

١٠٨ ، ١٣٣ ، ٣١٢ ، ٣١٤ ، ٣٢٢ ، ٣٢٣

أرض المساحة : ص ٩٢

أرض سموحة : ص ٩٤

أرض متاجزة : ص ٣١٩

انظر أيضا :

أراض متاجزة

أرمنت : ص ٣٥

أسيلة : ص ٩٣ ، ٢٧٢

استانبول : ص ١٢٨ ، ٣٤٩

أسطوانة : ص ٢١٤

إسنا : ص ٣٥ ، ١٣٢ ، ١٩٤ ، ٢١٧ ، ٢٢٨

أسواق تجارية : ص ٢٣٨

أسواق أسبوعية : ص ٢٣٧

أسواق سنوية موسمية : ص ٢٣٧

أسواق الفلاحين : ص ٢٤١

أسواق القاهرة : ص ٢٣٠ ، ٢٣١ ، ٢٣٩

أسواق القرى : ص ٢٤٢

أسوان : ص ٣٥ ، ١٨٦ ، ٢١٥

إسلامبول : ص ٦٨

انظر أيضا :

استانبول

(١)

آلات الري : ص ٢١٣ ، ٢١٤ ، ٢١٥

أينوب (قرية) : ص ٢٢٨

أبرك الحمام : ص ٢٠٧

أبرم : ص ٣٥ ، ١٣١ ، ٢٣٥

أبيار : ص ٦٣ ، ٦٨ ، ٢٢٨

انظر أيضا :

أبيار جزيرة بنى نصر

أبيار جزيرة بنى نصر : ص ٢٨

أثر كاشف : ص ٣١ ، ٣١٨

أجا : ص ٢٢٨

أحواض سقى الشواب : ص ٩٣

أخميم : ص ٣٥ ، ٢١٦ ، ٢٢٨ ، ٢٢٩

أرادب : ص ٢١٧

أراضى الرزق : ص ٦٦ ، ٧٣ ، ٩٢ ، ١٦٢

أراضى طوطا : ص ٥٣

أراضى الفلاحة : ص ٩٢

أراضى مستجدة : ص ١٣١

أراضى مصر : ص ١٧١

أراضى المتاجزة : ص ٩٥

أراضى أواسيم : ص ٢٥٠

أراضى الاطلاق : ص ٩٢ ، ٩٥

أراضى الأوسية : ص ٩٢

انظر أيضا :

أرض الأوسية

أردب : ص ٢٠٨ ، ٢١٥ ، ٢١٦ ، ٢١٨ ، ٢٢١ ،

٢٣٩ ، ٣١٨

انظر أيضا :

أرادب

إمارة حكم يلاص الصعيد : ص ١٢١  
 انبابة : ص ٢٤٢  
 انشاص : ص ٢٢٨ ، ٢٣٩  
 انصاف : ص ١٨٧  
 أنوال الحياكة : ص ٢٣٥  
 أنوال النسيج الصوف : ص ١٧٢  
 أوربا : ص ١١٢  
 أولاد إسماعيل (قرية) : ص ٣١ ، ٣١٨  
 الأبار : ص ٢٠٤  
 الأعضاء : ص ٣٥  
 الأعمية : ص ٢٨  
 الإدراك : ص ٥٢  
 الأدوات المنزلية الفخارية : ص ٢٣٠  
 الأراضي البحرية : ص ٢٢١  
 الأراضي الحراجية : ص ٩٢  
 الأراضي السلطانية : ص ١٨٨  
 الأراضي القبلية : ص ٢٢١  
 الأراضي المصرية : ص ١٠٢  
 الأرياف : ص ١٧٥  
 الأزهر : ص ١١٥ ، ٢٤٨ ، ٢٧٥ ، ٢٧٦ ، ٢٧٧  
 انظر أيضاً :  
 الأزهر الشريف  
 الأزهر الشريف : ص ١٢٠  
 انظر أيضاً :  
 الأزهر  
 الأزيار : ص ٢٣٠  
 الأسبلة : ص ٤٣ ، ٢٤٩  
 الأستانة : ص ٦٠  
 الاسكندرية : ص ٢٨ ، ٣٥ ، ٦٣ ، ٨٢ ، ٢٢٤ ، ٢٣٦ ، ٣٥٧ ، ٣٦١  
 الأسواق : ص ٢٢٦ ، ٢٣٧ ، ٢٣٨  
 الأسواق المحلية : ص ٢٣٨ ، ٢٤٠  
 الأسوطية : ص ٢٨  
 الأشمونين : ص ٢٨ ، ٣٥  
 الأضرحة : ص ٩٣ ، ٢٦٥ ، ٢٦٦ ، ٢٦٧

أسوط : ص ٣٤ ، ٣٥ ، ٤٦ ، ٦٣ ، ١٣١ ، ١٣٢ ، ١٨٣ ، ٢١٦ ، ٢٢٥  
 أشمونين : ص ٣٠ ، ٦٣ ، ١١٤ ، ١٢٩ ، ١٣١  
 أضرحة الأولياء الصالحين : ص ٢٣٧  
 أطفح : ص ٣٧ ، ١١٤ ، ١٣٠ ، ١٣٢  
 انظر أيضاً :  
 الأطفحية ، أطفح بالبر الشرقي ، أطفحية  
 أطفح بالبر الشرقي : ص ٣٠  
 انظر أيضاً :  
 أطفحية ، أطفح  
 أطفحية : ص ١٣٧ ، ١٤٠ ، ١٤٢ ، ١٨٣  
 أطيان : ص ١٧٧  
 أطيان الأوسية : ص ٢١٩  
 أعمال الأطفحية : ص ١٣٩  
 أقدنة : ص ١٠٢  
 انظر أيضاً :  
 قدان  
 أقاليم الريف : ص ٨٤  
 أقاليم السبعة : ص ٢٩  
 أقاليم الصعيد : ص ١٨٩  
 إقليم البحيرة : ص ١٤٩  
 انظر أيضاً :  
 البحيرة  
 إقليم جرجا : ص ٢٢٩  
 انظر أيضاً :  
 جرجا ، دجرجا  
 إقليم الغربية : ص ٥١  
 انظر أيضاً :  
 الغربية  
 إقليم المنوفية : ص ١٩ ، ١٤٨  
 انظر أيضاً :  
 المنوفية  
 أعلام متفرقة : ص ٣٢ ، ١٢٩ ، ١٣١  
 الواح : ص ٦٤  
 الواح من داخل جرجا : ص ٣٠ ، ٣٧

الأطفيحية : ص ٢٨

الأطيان : ص ١٧١

الأوانى الخاصة بالنيلة : ص ٢٣٠

الأوسية : ص ١٠٦

الأوقاف : ص ٢٤٩

الأقران : ص ٢٣٠

الأقباط : ص ١٧١

الأقسام الإدارية المالية المصرية : ص ١٣٢

الأقصر : ص ٣٥

الإقليم المصرى : ص ٢٣٦

الأموال الأميرية : ص ٣٦، ٧١، ١٣١

الأناضول : ص ٩٩

الأنجلو المصرية : ص ٣٥٦، ٣٥٨، ٣٦٤

الأنوال : ص ٢٣٦

الآلات الزراعية : ص ٢١٥

آية : ص ٢٣٨

أيا الوقف (قرية) : ص ٢٣٨

إنتاى البارد (مركز) : ص ٤٦، ٢٠٧

### (ب)

باب التفكجية : ص ٨٥

باب الجراكسة : ص ٨٥

باب رويلة : ص ٨٢

باب مستحقطان : ص ١٩٦

بار الحمام : ص ٢٠٧

بارة : ص ٤٧، ٥٥، ٥٧، ١٠٢، ١٠٣، ١٠٧

١٢٧، ١٢٩، ١٣٠، ١٣١، ١٣٣، ١٣٦

١٣٧، ١٤٠، ١٤٢، ٢١٩، ٢٣٩، ٣١٢

٣١٨، ٣١٤

انظر أيضاً :

البارة القديمة

البارة القديمة : ص ١٣٣

انظر أيضاً :

البارة

بحر الجيزة : ص ٢٠٥

بحر القلزم : ص ١١٩

بحر مصر المتبعة : ص ٢٠٥

بحر النيل : ص ٢١٤

انظر أيضاً :

النيل : النيل المبارك

البحيرات المالية : ص ٢١٥

البحيرة : ص ٢٨، ٣٦، ٣٧، ٦٩، ٧١، ١١٤،

١٣٠، ١٣٢، ١٨٤، ١٨٩، ١٩٠، ٣١٠

بر جرجا : ص ٥٢

انظر أيضاً :

جرجا

البرام : ص ٢٣٠

بردنى (قرية) : ص ١٢٢

بردوم : ص ٤٣

انظر أيضاً :

بردوم تابع القيوم

بردوم تابع القيوم : ص ١١٥

انظر أيضاً :

بردوم

بردين : ص ١١٠

برك الحمام : ص ٢٠٧

البرلس : ص ٦٤

برما : ص ٤٣

بشيش : ص ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣

البكارية (ناحية) : ص ٣٢٣، ٣٢٤

بليس : ص ٣٥

بليس الشرقية : ص ٦٣

انظر أيضاً :

بليس

البلد : ص ١٣٨

بلطيم : ص ٢١٦

بلقاس : ص ٣١، ٢٣٨

بتجا (قرية) : ص ١٧٠

بتود (قرية) : ص ٢٣٠

بنى حرب : ص ٣١٨

بلاد المترمين : ص ١٠٦ ، ١٤٧  
 البلاص (قرية) : ص ٢٣٠  
 بيت أحد الأمراء : ص ٢٣٩  
 بيت بشار : ص ١٠٢  
 بيت السيد محمد المحروقي : ص ٢٣٦  
 بيت علي كنفخدا : ص ١٧٣  
 بيت المال : ص ٦٧  
 بيت الملتزم : ص ١٧٣  
 بيروت : ص ٣٥٨ ، ٣٦٠  
 بيسون : ص ٢٢٨  
 بن القصرين : ص ٦٨  
 البيوت المملوكية : ص ١١١  
 بيلار : ص ٢٣٢

### (ت)

التابوت : ص ٢١٤  
 تجهيز الطمي : ص ٢٣٠  
 الترايع : ص ٣٥  
 الترع : ص ٢٠٦ ، ٢٠٥  
 تركيا : ص ٦٢  
 انظر أيضاً :  
 التركية  
 التركية : ص ١٢  
 ترمنت : ص ٦٣  
 انظر أيضاً :  
 أرمنت  
 ترميم الجسور : ص ١٤٢  
 تطوير الترع : ص ٦٨  
 تقوية الجسور : ص ١٦٨  
 التكايا : ص ٩٣ ، ٧٥  
 تكية الكلشنى : ص ٢٤٩  
 تكية المولوية : ص ٢٤٩  
 تل جويل : ص ٣٢٤ ، ٣٢٥

بنى سوييف : ص ٦٣ ، ٧١ ، ١٣٢ ، ١٨٣ ،  
 ٢١٧ ، ٢٢١ ، ٢٢٨  
 بنى شبل : ص ٣٢٤ ، ٣٢٥  
 بنى عدى : ص ٢٤٨  
 بنى عمار (قرية) : ص ٣١ ، ٣١٨  
 بهتيم : ص ١٨٠  
 بهجورة : ص ٣٥ ، ٢٧٧ ، ٢٧٨  
 البهتسا : ص ٣٥ ، ٦٣ ، ١٨٣ ، ١٨٥  
 انظر أيضاً :  
 البهناوية ، البهناوية  
 البهناوية : ص ٢٨ ، ٣٠ ، ٤٣ ، ١١٤ ، ١٢٩ ،  
 ١٣١ ، ١٣٦ ، ٢٢٨  
 انظر أيضاً :  
 البهنا : البهناوية  
 البهناوية : ص ١٢٧  
 انظر أيضاً :  
 البهناوية ، البهنا  
 بهوت وكقورها : ص ٣١  
 بولاق : ص ٥٧ ، ٦٣ ، ١٨٨ ، ٣٥٧ ، ٣٥٩ ،  
 ٣٦٢ ، ٣٦٣  
 بور : ص ٣١٥  
 بلاد الأرياف : ص ٨٠ ، ٩٩ ، ١٦٨ ، ١٦٩ ،  
 ١٩٧  
 انظر أيضاً :  
 بلاد الريف  
 بلاد الريف : ص ١٤٥ ، ١٨٢ ، ٣٥١  
 انظر أيضاً :  
 بلاد الأرياف  
 بلاد السيد البدوي : ص ٢٥٩  
 بلاد الشام : ص ١٧ ، ١٧٩ ، ٢١٦ ، ٢٢١  
 بلاد الصعيد : ص ١٢١ ، ١٨٧ ، ٢٣٢ ، ٢٣٦ ،  
 ٢٤١ ، ٢٧٧  
 انظر أيضاً :  
 الصعيد

تلبانة (قرية) : ص ١٢٣

تنيس : ص ٢٢٩

أبو تيج : ص ٣٥، ٦٤، ٢٣٨

### (ث)

نغر الاسكندرية : ص ٦٣

انتظر أيضًا :

الاسكندرية

نغر دمياط : ص ٦٣

- انتظر أيضًا :

دمياط

نغر رشيد : ص ٦٣، ١٨٨، ٣٤٧

انتظر أيضًا :

رشيد

### (ج)

الجامع الأزهر : ص ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧

انتظر أيضًا :

الأزهر

جامعة استانبول : ص ٣٤٩

جامعة الأزهر : ص ٣٥٩

جامعة برنستون : ص ١٥٩

جامعة الدول العربية : ص ١٨٩، ٣٥١

الجامعة العربية : ص ٦٤، ٣٥١

جامعة عين شمس : ص ١٣، ١٤، ٢١، ٢٣

جامعة فؤاد الأول : ص ١٢، ٢٩، ٣٥٧

٣٥٨

الجامعة المصرية : ص ١٢

جامعة بيل : ص ٣٥، ٣٥٠

جدة : ص ٣٠٨

جرادات (قرية) : ص ٣١، ٣١٨

الجرافة السلطانية : ص ٢٠٨

جرجا : ص ٣٠، ٣٥، ٣٦، ٣٧، ٥٢، ٦٣

٦٩، ٨٤، ٨٦، ١١٤، ١١٦، ١٢٩،

١٣١، ١٣٢، ١٨٣، ١٨٥، ١٨٦، ٢٢٩

انتظر أيضًا :

دجرجا ، بدجرجا ، جرجه

جرجس حنين : ص ١٥٣

جرجة : ص ١٩٦، ٣١٨

جرف الجصور : ص ٢٠٩

جرف الجصور البلدية : ص ٣٠٥

جرف الجصور السلطانية : ص ٣٠٥

جزيرة الروضة : ص ٢٠٥

جزيرة الطينة : ص ٨٥

جسر البذراوى : ص ٥٢

جسر برنوى : ص ٥٢

جسر بلدى : ص ٣٣٢

جسر بنا بالقناطر : ص ٥٢

جسر البوايين : ص ٥٢

جسر الخلفاية : ص ٥١

جسر الديميرتين : ص ٥٢

جسر أبو سرور : ص ٥٢

الجسر السلطاني : ص ٥٣، ٢٠٨

جسر سليم : ص ٥٢

جسر السودا : ص ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣

جسر شوير بكماه : ص ٥٢

الجسر الصاوى : ص ٢٠٧

جسر الغاية الكمالية : ص ٥٢

جسر القطين بكماه : ص ٥٢، ٢٠٧

جسر القويسنة : ص ٥١، ٥٢

جسر محلة أبو على : ص ٥٢

انتظر أيضًا :

محلة أبو على

الجصور : ص ٥٧، ٧١، ١٨٧، ٢٠٦، ٢١٠

الجصور البلدية : ص ٧٤، ٢٠٦، ٢٠٧، ٣٠٧

الجصور السلطانية : ص ١٣١، ١٤٨، ٢٠٦

٢٠٧، ٢٣٠، ٢٣٣، ٣٤٧

انتظر أيضًا :

الجسر السلطاني

## (خ)

- خان الحمزوى : ص ١١٩  
الحاqqاء : ص ٦٣ ، ٨٢ ، ١٨٩ ، ٢٥٨  
انظر أيضاً :  
الحاqqارات  
الحاqqاوات : ص ٢٥٨  
انظر أيضاً :  
الحاqqاء  
الحاqqكة : ص ٦٣

- خانة جاویشان : ص ١٩٦  
خباطة : ص ١٠٧  
غربة النكارية : ص ٣١  
الحزاة التيمورية : ص ٣٥١  
الحصوص : ص ١٨٠  
خط الخيمية : ص ١٢٣  
خط القرمة : ص ١٣ ، ٣٤٦  
الحطط : ص ٢٣٠  
الحلج المالح : ص ٣١٠

## (د)

- دار إحياء الكتب العربية : ص ٣٥٨  
دار الاوسية : ص ٥٥  
دار العلم للملايين : ص ٣٥٨  
دار الفكر : ص ٣٥٦  
دار الكاتب العربي : ص ٣٥٥ ، ٣٦٠ ، ٣٦١  
دار الكتب : ص ٣٦٠  
انظر أيضاً :  
دار الكتب المصرية  
دار الكتب المصرية : ص ٦٤ ، ٣٤٩ ، ٣٥٠ ، ٣٥٢ ، ٣٥٣ ، ٣٥٥ ، ٣٥٦  
دار المحفوظات : ص ١٣ ، ٣٣ ، ٣٨ ، ٥٥ ، ٦٣ ، ١٧١ ، ١٧٨ ، ١٨٣  
انظر أيضاً :  
دار للمحفوظات بالقلعة : دار للمحفوظات  
العمومية

- الجسور السلطانية والبلدية : ص ٣٩ ، ٦٢  
الجماميز : ص ٣٥٧  
الجمعية الزراعية الملكية : ص ٣٥٧  
الجمعية المصرية للدراسات التاريخية : ص ١٤  
الجنائن : ص ٢٠٥  
جناح : ص ١٠٧  
جهينة : ص ٣١ ، ٣١٨  
الجيزة : ص ٢٨ ، ٣٤ ، ٣٥ ، ٦٣ ، ١٣٢ ، ١٨٤ ، ١٨٩ ، ٢٠٥ ، ٢١٧ ، ٣٠٩

## (ح)

- حاجز الجعافرة : ص ١٩٤  
حاجر دوك : ص ٣١٨  
حاجر منفلوط : ص ١٩٥  
حارات مصر : ص ١٧٧  
حاجر (قرية) : ص ٣١  
حامية عثمانية : ص ٨٣  
الحجج : ص ٥٢  
انظر أيضاً :  
الحجج الشرعية  
الحجج الشرعية : ص ٦٦  
حدود القرية : ص ٥١  
حرافقة : ص ٣١ ، ٣١٨  
حرف الجسور : ص ٣٢٦  
حريدية (قرية) : ص ٣١ ، ٣١٨  
حفر الآبار : ص ٢١٢  
أبو حماد (مركز) : ص ١٠٦  
الحصامات : ص ١١٩  
حمل تين أبيض : ص ٢٠٨  
حوض البركة : ص ٣٢٧  
حوض سقى الدواب : ص ٢٧٢  
حوض الميلة : ص ٣٢٧  
حوض مجيح : ص ١٠٦  
حوف : ص ٣٥  
الحياض : ص ٢٠٦

دار المحفوظات بالقلمة : ص ١٢

انظر أيضاً :

دار للمحفوظات العمومية ؛ دار للمحفوظات

دار المحفوظات العمومية : ص ١٤ ، ٣١

٣٢ ، ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥ ، ٣٨ ، ٣٩ ، ٣٧ ، ٤٠ ،

٤١ ، ٤٢ ، ٤٣ ، ٤٥ ، ٤٦ ، ٥٠ ، ٥٢ ، ٥٣ ،

٥٧ ، ٥٨ ، ٦٥ ، ٦٦ ، ٦٧ ، ٦٩ ، ٧٠ ، ٧١ ،

٧٤ ، ٧٥ ، ٨٠ ، ٨٤ ، ٩٣ ، ٩٤ ، ٩٥ ، ٩٩ ،

١٠٠ ، ١٠١ ، ١٠٢ ، ١٠٣ ، ١٠٥ ، ١٠٦ ،

١٠٧ ، ١١١ ، ١١٤ ، ١١٥ ، ١١٦ ، ١٢١ ،

١٢٢ ، ١٢٣ ، ١٢٤ ، ١٢٩ ، ١٣٠ ، ١٣٧ ،

١٣٨ ، ١٣٩ ، ١٤٠ ، ١٤٢ ، ١٤٤ ، ١٤٦ ،

١٥٠ ، ١٥٣ ، ١٦١ ، ١٦٢ ، ١٧١ ، ١٧٢ ،

١٧٨ ، ١٧٩ ، ١٨٣ ، ١٨٥ ، ١٨٦ ، ١٨٨ ،

٢٠٥ ، ٢٠٦ ، ٢٠٧ ، ٢٠٨ ، ٢٢٠ ، ٢٢٤ ،

٢٤٩ ، ٢٥٠ ، ٢٦٧ ، ٢٧٢ ، ٣٠٤ ، ٣٠٥ ،

٣٠٩ ، ٣١٢ ، ٣١٣ ، ٣١٤ ، ٣١٥ ، ٣١٦ ،

٣١٧ ، ٣١٨ ، ٣١٩ ، ٣٢٩ ، ٣٣٠ ، ٣٤٥

انظر أيضاً :

دار للمحفوظات ؛ دار للمحفوظات بالقلمة

دار المحفوظات العمومية بالقلمة : ص ٢٧

الدار المصرية : ص ٣٥٥

دار المعارف : ص ٣٥٥ ، ٣٥٩ ، ٣٦١ ، ٣٦٣

دار المحكمة : ص ٦٥

دار النهضة العربية : ص ٣٥٦

دار الوثائق القومية : ص ٢٣ ، ٦٠ ، ٦٢ ،

١٢٤ ، ٣٤٩

دار فوه : ص ٦٧ ، ٢٢٣

دجوة : ص ٣٣

دواهم : ص ٥٦ ، ١٣٣ ، ١٣٨ ، ١٣٩ ، ٢٣٦ ،

٢٤٢

انظر أيضاً :

درهم

درب قرمز : ص ٦٨

درعجلة (قرية) : ص ٣١ ، ٣١٨

دُونَكَة (قرية) : ص ٢٢٨

درهم : ص ٦٧ ، ٦٨ ، ١٧٨ ، ٢٨٥

انظر أيضاً :

دراهم

دروب القيموم : ص ١٩٥

انظر أيضاً :

القيوم

دسوق : ص ٢٣٨

انظر أيضاً :

دسوق (مركز)

دسوق (مركز) : ص ١٠٧

انظر أيضاً :

دسوق

الدقهلية : ص ٦٤ ، ١٩٧ ، ٢٤١

الدقهلية والمرتاحية : ص ٢٨

دليجا : ص ٦٣

الدفلى : ص ٢١١ ، ٢١٥ ، ٢١٧

الدلو : ص ٢١٤

دمشق : ص ١١ ، ٣٦

دمشهور : ص ٣٥ ، ٦٣

انظر أيضاً :

دمشهور (مركز)

دمشهور (مركز) : ص ١٢٢

دمياط : ص ٢٨ ، ٣٥ ، ٥٧ ، ٦٣ ، ٨٥ ، ١٨٨ ،

٢٢٨ ، ٢٣٦ ، ٣٤٥

انظر أيضاً :

ثغر دمياط

دور الاوسية : ص ١٠٤

دور حفظ الوثائق : ص ٢١

دولاب : ص ٢١٣

الدولة الشريفة العثمانية : ص ٨٢

الدولة العثمانية : ص ١٧ ، ٩٩ ، ٣٥٢ ، ٣٥٨

دوك (قرية) : ص ٣١

الديار المصرية : ص ٩٦ ، ٣٢٩ ، ٣٣٢ ، ٣٣٣ ،

٣٥٨

الدينار : ص ١٧٨

(د)

ذراع : ص ٣٤٠ ، ٣٤٢

(ر)

الراهب (قرية) : ص ١٧٣

الرحمانية : ص ٢١٦

رشيد : ص ٣٥ ، ٦٣ ، ١٤٧ ، ١٨٨ ، ٢١٦ ، ٢٢٨

انظر أيضا :

نفر رشيد

رطل : ص ٢١٦

الرميلة : ص ١٨٠

رواق السادة المغاربة : ص ٣٣٦

الروك الناصري : ص ٢٨ ، ١٠٧

الروملي : ص ٩٩

ريال : ص ٢٢١ ، ٢٨٧

انظر أيضا :

ريال بطاقة

ريال بطاقة : ص ٣٠٢ ، ٣٢٥

انظر أيضا :

ريال

لرهدانية : ص ١٧

الريف : ص ٦٩ ، ١٦٢ ، ١٧٢ ، ١٧٣ ، ١٧٤ ،

١٧٥ ، ١٨١ ، ١٨٤ ، ١٩٤ ، ٢٩٥ ، ٢٢٦ ،

٢٢٧ ، ٢٣٥ ، ٢٣٧ ، ٢٤١ ، ٢٤٢ ،

٢٤٧ ، ٢٥٠ ، ٢٥١ ، ٢٥٤ ، ٢٥٦ ، ٢٥٧ ،

٢٧٢ ، ٢٨١ ، ٢٩٣ ، ٢٩٥ ، ٢٩٩ ، ٣٠٠ ،

٣٤٧ ، ٣٤٩ ، ٣٥٠

انظر أيضا :

ريف الدلتا ؛ ريف مصر ؛ ريف الصعيد

الأعلى

ريف الدلتا : ص ١٦٩

انظر أيضا :

الريف ، ريف الصعيد الأعلى ، ريف مصر

ريف الصعيد الأعلى : ص ١٧٠

انظر أيضا :

ريف الدلتا ؛ ريف ؛ ريف مصر

ريف مصر : ص ٨٧ ، ١٦٩ ، ١٧٠ ، ١٨١ ،

٢٢٨ ، ٢٣٢ ، ٢٣٤ ، ٢٣٦ ،

انظر أيضا :

الريف المصري

الريف المصري : ص ١٥ ، ٢٣ ، ٣٩ ، ٨٨ ،

١٨٣ ، ١٩٢ ، ٢٠٠ ، ٢٥٦ ، ٢٦٥ ، ٢٧٠ ،

انظر أيضا :

ريف مصر

ريف الوجه البحري : ص ١٦٩

ريف الوجه القبلي : ص ١٧٠

انظر أيضا :

ريف الوجه البحري

(ز)

الزوايا : ص ٧٥ ، ٢٥٨

زاوية : ص ٢٥٨

زرقون (قرية) : ص ٦ ، ١٠٦ ، ١٢٢

زفتى : ص ٦٣

الزقازيق (مركز) : ص ٣١ ، ١٠٢ ، ١٠٦

(س)

الساقية : ص ٢١٣ ، ٢١٤

سييل : ص ٢٧٢

السيجلات : ص ٣٣

سراوة القرية : ص ٩ ، ٣٠٩ ، ٣١٠

سرياقوس : ص ١٨٩

سفينة (قرية) : ص ١٠٢

سلمون : ص ٦٤

سلمون القماش (قرية) : ص ١٢٤

سمتود : ص ٢١٦ ، ٢٢٨

ستار : ص ٢٢٣



السويس : ص ٣٥ ، ١٩٧

سيمانود : ص ٣٣٢

(ش)

شئون الزراعة : ص ١٨٦

شابور (قرية) : ص ١٨

الشادوف (الآلة) : ص ٢١٣ ، ٢١٤

أبى شادوف : ص ١٣٨

الشام : ص ٧٨ ، ٧٩ ، ٣٥٩

شبرا العنب : ص ٣٢٧

شبه جزيرة العرب : ص ٢١٧

شخصية مصر : ص ١٦٧

شوين (مركز) : ص ٣٢

الشرقية : ص ٢٨ ، ٣٦ ، ٣٧ ، ٦٩ ، ١٠٢ ،

١١٤ ، ١١٣ ، ١٣٠ ، ١٣٢ ، ١٣٦ ، ١٤٧ ،

١٨٤ ، ١٨٨ ، ١٨٩ ، ١٩٠ ، ١٩١ ، ١٩٢ ،

١٩٧ ، ٣٣١ ، ٣٣٢

انظر أيضاً :

محافظة الشرقية

شلشلمون (قرية) : ص ٦٣ ، ١٠٢

شلقام (قرية) : ص ٢٣٨

شمندل : ص ١٠٦

شنبارة : ص ١٠٦

الشهر العقارى : ص ٢٨

الشواديف : ص ٢٢٢

انظر أيضاً :

الشادوف

الشون الاميرية : ص ٢٤٠

شون القاهرة : ص ٢١٦ ، ٢١٧

الشون الميرية : ص ٥٠

انظر أيضاً :

الشون الاميرية

الشويخ : ص ٢٣

سنيو : ص ١٢١ ، ٢٣٩

سنيو الكبرى : ص ٣٢٩

انظر أيضاً :

سنيو (ناحية)

سنيو (ناحية) : ص ٣٣٠

انظر أيضاً :

سنيو الكبرى

سنيواه : ص ٦٣

السنبلاوين (مركز) : ص ٢٠٨

السنجقية : ص ٧٠

انظر أيضاً :

السنجقية

سنديون : ص ٤٣ ، ٦٣

سنورس : ص ٢٣١

سهم : ص ١٠٥

السواحل : ص ٢٤١

السواقي : ص ٢٢٢

السودان : ص ٢٢٣

سوريا : ص ٢٢٨

سوق انباية : ص ٢٤٢

سوق السلاح : ص ١٢٠

سوق السيد أحمد الفرغلى بأبى تيج : ص

٢٣٨

سوق عبد الرحيم القنائى بقنا : ص ٢٣٨

سوق القيوم : ص ٢٣٩

سوق القرية : ص ٢٢٧ ، ٢٨٦

السوق المحلية فى القرى : ص ٢٤١

سوق مولد السيد أحمد البدوى بطنطا :

ص ٢٣٨

سوق مولد سيدى إبراهيم الدسوقي

بدسوق : ص ٢٣٨

سوق مولد سيدى إبراهيم الشلقامى

الحمرائى : ص ٢٣٨

سوق مولد القديسة دميانة : ص ٢٣٨

سوهاج : ص ٣٥ ، ٨٠ ، ٢٣٢ ، ٣٥١ ، ٣٥٣

٣٥٤

شبية : ص ٣٢٤ ، ٣٢٥ ، ٣٢٦

انتظر أيضًا :

شبية (ناحية)

شبية (ناحية) : ص ٣٢٣

انتظر أيضًا :

شبية

الضواحي : ص ٦١

انتظر أيضًا :

ضواحي القاهرة

ضواحي القاهرة : ص ٢٨

انتظر أيضًا :

الضواحي

## (ص)

الصالحية : ص ١٤٠ ، ١٩٣

الصالحية (قرية) : ص ١٤٠

انتظر أيضًا :

الصالحية

الصالحية النجمية : ص ٦٦

الصحراء (براري) : ص ٢١١

سوقة (قرية) : ص ١٤٢

الصعيد : ص ٣٠ ، ٣١ ، ٣٦ ، ٤١ ، ١٠٤ ،

١٦٣ ، ١٨٥ ، ١٨٦ ، ١٨٧ ، ١٨٩ ، ١٩١ ،

١٩٣ ، ١٩٤ ، ٢١٩ ، ٢٢٨ ، ٢٢٩ ، ٢٤٠ ،

٢٨٦ ، ٢٧٨

انتظر أيضًا :

الصعيد الأعلى ؛ الصعيد الأوسط

الصعيد الأعلى : ص ١٨٥ ، ١٨٦ ، ٢٣٠

انتظر أيضًا :

الصعيد الأوسط ؛ الصعيد

الصعيد الأوسط : ص ١٨٦

صعيد مصر : ص ١٩٤

صفيلة : ص ١٠٢

صناعة التفرنج : ص ١٧٢

صوامع : ص ١٧٠

صيانة الجسور : ص ٢٠٨

## (ض)

ضرب الأرض (صناعة) : ص ٢١٦

## (ط)

طابفة جاويشاد : ص ٣٤٢

طحطا : ص ٣١ ، ٦٣

انتظر أيضًا :

طحطا (قرية) ؛ طحطا

طحطا (قرية) : ص ٣١٨

انتظر أيضًا :

طحطا ؛ طحطا

طرابلس : ص ١٩٣

طرائة : ص ١٣٠

طرح النيل : ص ٢٤٩

طليحات : ص ٣١ ، ٣١٨

طما : ص ٣٥

طمية : ص ٢٣١

طنندتا : ص ١٤٧

انتظر أيضًا :

طنطا ؛ طنطا (مركز)

طنطا : ص ٢٣٨

انتظر أيضًا :

طنندتا ؛ طنطا (مركز)

طنطا (مركز) : ص ٤٣ ، ١٠٧

انتظر أيضًا :

طنطا ؛ طنندتا

طهطا : ص ٣٥ ، ٥٣ ، ٦٣

انتظر أيضًا :

طهطا (قرية) ؛ طهطا

طهطا (قرية) : ص ٣١ ، ٣١٨  
انظر أيضاً :

طهطا (مركز) ؛ طهطا

طهطا (مركز) : ص ١٧٠ ، ٢٣٢

طوب اللبن المجفف : ص ٢٣٢

الطوب النخ : ص ١٦٣

طور الكرم : ص ١١٥

الطويلة (قرية) : ص ١٢٠

طيلسان : ص ٢٧٤

طين الأوسية : ص ٣٢٥

الطيور : ص ١٦٣

## (ع)

عابدين : ص ١٢

عالم الكتب : ص ٣٦١

عتامنة (قرية) : ص ٣١ ، ٣١٨

العراق : ص ٩٩

عروض الخلة : ص ٢٤١

العريش : ص ٣٥

العرين وتوابعها : ص ١٠٦

العسل : ص ٢٣٠

العسيرات : ص ٣٥

المشتراوية : ص ٢٨

علوفة ثوار الجرافة : ص ٢٠٨

عمارة الجسور : ص ١٨٦

عمر (قرية) : ص ٣١

العملة الجديدة : ص ١٣٣

عتيس (قرية) : ص ٣١ ، ٣١٨

أبو العيال (قرية) : ص ١٠٥

## (غ)

غباشة (قرية) : ص ١٠٥

الغربية : ص ٢٨ ، ٣١ ، ٣٦ ، ٦٩ ، ١٠٧ ، ١٣٢ ،

١٤٧ ، ١٨٩ ، ١٩١ ، ١٩٧ ، ٢٥٩ ، ٣٠٥ ،

٣٣٣ ، ٣٢٩ ، ٣٠٩

انظر أيضاً :

محافظة الغربية

الغلال : ص ٢٤١

## (ف)

فارسكور : ص ٣٤ ، ٣٧ ، ١١٤ ، ١١٦ ، ١٣٠

فاقوس (مركز) : ص ١٠٦

الفنادين : ص ٩٧

انظر أيضاً :

فدان

فدان : ص ٩٣ ، ١٠٢ ، ١٠٥ ، ١٠٧ ، ١٣٧ ،

١٤١ ، ١٨٧ ، ٢١٣ ، ٢١٤ ، ٢١٥ ، ٢١٦ ،

٢١٨ ، ٢٢٤ ، ٣١١ ، ٣٢٠ ، ٣٢٢ ، ٣٢٥ ،

٣٢٧ ، ٣٢٨ ، ٣٤٥ ، ٣٤٦

انظر أيضاً :

الفنادين

فرشوط : ص ٣١ ، ٣٥ ، ١٨٢ ، ٢١٦ ، ٢٢٩

انظر أيضاً :

فرشوط (قرية)

فرشوط (قرية) : ص ٣١

انظر أيضاً :

فرشوط

فزارة : ص ٣١٨

القشن : ص ٦٣

فلسطين : ص ١٨٩

فندقليا : ص ٦٧

قوة : ص ٢٨ ، ٦٣

القيوم : ص ٣٤ ، ٣٥ ، ٦٣ ، ١١٤ ، ١١٥ ،

١٢٩ ، ١٣١ ، ١٣٢ ، ١٧١ ، ١٨٨ ، ١٩٠ ،

١٩٥ ، ٢١٢ ، ٢١٦ ، ٢٢٨ ، ٢٣١ ، ٢٣٣ ،

٢٣٦ ، ٢٣٩ ، ٢٥٣

انظر أيضاً :

محافظة القيوم

قيوم بين الحدود البحري - القسلي : ص

٣٠

انظر أيضاً :

القيوم ؛ محافظة القيوم

الفيومية : ص ٢٨

انظر أيضاً :

الفيوم : محافظة الفيوم

## (ق)

القاهرة : ص ١٧ ، ٢٣ ، ٢٨ ، ٢٩ ، ٣٩ ، ٤٢ ،

٥٩ ، ٦١ ، ٦٢ ، ٦٥ ، ٧٠ ، ٨٢ ، ٨٤ ، ٨٥ ،

١١٠ ، ١١٥ ، ١١٧ ، ١٥٩ ، ١٧٧ ، ١٨٢ ،

١٩٥ ، ٢١٧ ، ٢٢١ ، ٢٢٥ ، ٢٢٩ ، ٢٣٠ ،

٢٣١ ، ٢٣٧ ، ٢٣٩ ، ٢٤١ ، ٢٥٣ ، ٢٧٥ ،

٣٤٩ ، ٣٥٢ ، ٣٥٤ ، ٣٥٥ ، ٣٥٦ ، ٣٥٧ ،

٣٥٨ ، ٣٦٠ ، ٣٦١ ، ٣٦٢ ، ٣٦٣ ،

٣٦٤ ، ٣٦٥

القناطر : ص ٢٠٦

القدور : ص ٢٣٠

قرش : ص ٣٢٧

قرونة : ص ٣١ ، ٣١٨

قرايط : ص ٣١ ، ١٠٦ ، ١٠٨ ، ١٢٣ ، ١٢٤ ،

١٣٨ ، ٣١٨

انظر أيضاً :

قيراط

القرى : ص ٤٤ ، ٤٧ ، ٧٧ ، ٧٩ ، ٩٥ ، ١٢٨ ،

١٣٣ ، ١٣٥ ، ١٣٧ ، ١٣٨ ، ١٤٥ ، ١٦٤ ،

١٦٨ ، ١٧٩ ، ١٩٥ ، ١٩٧ ، ١٩٩ ، ٢٢٥ ،

٢٣١ ، ٢٣٣ ، ٣٠٩

انظر أيضاً :

قرى الريف

قرى الريف : ص ١٦٢ ، ٢٣١ ، ٢٥٣ ، ٢٨٦

انظر أيضاً :

الريف : قرى

قرى الصعيد : ص ٢٨٦

قرى الفيوم : ص ١٧١ ، ٢٢٨ ، ٢٣١

قرى الكشوفية : ص ٣١٠

قرى مصر : ص ٣٠ ، ٣٣ ، ١٤٣ ، ٢٥٠ ، ٢٦٨

قرى مصر المحروسة : ص ٣٤٠

القرى المصرية : ص ٣٠ ، ٣٢ ، ٢٨٣

انظر أيضاً :

القرية المصرية

قرى متوف : ص ٢٢٨

انظر أيضاً :

قرى المنوفية

قرى المنوفية : ص ١٧٣

القرى النائية : ص ٢٣٥ ، ٢٣٦

قرى الوجه البحري : ص ١٠٦ ، ٢٢٨ ، ٢٢٩

قرية : ص ٢٩ ، ٣٠ ، ٣٧ ، ٤٤ ، ٤٥ ، ٥٨ ، ٩٥ ،

١٢٥ ، ١٢٦ ، ١٣٣ ، ١٦٢ ، ١٧٦ ، ٢٣٤ ،

٢٦٢ ، ٢٧٢ ، ٣٤٥

قرية آية : ص ٢٣٩

قرية أدفا : ص ٢٣٢

قرية أطسا فيوم : ص ١٣٧

قرية الاخصاص : ص ١٣٧

انظر أيضاً :

الاخصاص

قرية بنجا : ص ٢٣٢

قرية بنواد : ص ٢٣٠

قرية البلاص : ص ٢٣٠

قرية بيلو : ص ٢٣١

انظر أيضاً :

بيلو

قرية الدمتاوية : ص ١١٧

قرية الدودتين : ص ١٣٩ ، ١٤٢

قرية سقط أبو جرج : ص ١٣٦

قرية سفطة : ص ١٠٢

قرية شابور : ص ١٨٠

قرية شلشمون : ص ١٠٢

قرية الصالحية : ص ١٤٢

انظر أيضاً :

الصالحية

قرية صرقة : ص ١٤٠ ، ١٤٢

القليوبية : ص ٢٨ ، ١٣٢ ، ١٨٤ ، ١٨٨ ،

١٨٩ ، ١٩٧

القميخ : ص ٢٣٢

قنا : ص ٣٥ ، ٦٣ ، ١٣٢ ، ١٦٣ ، ٢٣٠ ، ٢٣٨

انظر أيضاً :

محافظة قنا : قنا (محافظة)

قنا (محافظة) : ص ٣١

القناطر الخيرية : ص ٢٣٢

القناتيات : ص ١٠٦

انظر أيضاً :

القنات ، القنات

قنطار : ص ٢١٧

قنطرة برما : ص ٢٠٧

القنطرة بكعالة : ص ٥٢

القناتيات : ص ١٠٦

انظر أيضاً :

القناتيات ، القناتيات ، القنات

القواديس : ص ٢١٣ ، ٢١٤

قوص : ص ٦٣ ، ١٦٣ ، ١٨٥ ، ٢١٨ ، ٢٢٨

انظر أيضاً :

القوصية

القوصية : ص ٢٨

انظر أيضاً :

قوص

قيراط : ص ١٠١ ، ١٠٥ ، ١١٠ ، ١٢٢ ، ١٢٣ ،

١٢٤ ، ٢٦٧ ، ٣٢٣ ، ٣٢٤

انظر أيضاً :

قرايط

القيطون (قرية) : ص ١٥٩ ، ٣٦٣

انظر أيضاً :

القرية المنيرة (القيطون)

القينيات : ص ١٠٦

انظر أيضاً :

القناتيات ، القنات

قرية طهطا : ص ٣١ ، ٣١٨

انظر أيضاً :

طهطا : طهطا

قرية الطويلة : ص ١٢٠

قرية أبو الحبال : ص ١٠٥

انظر أيضاً :

أبو الحبال (قرية)

قرية خباشة : ص ١٠٥

قرية قلشاية : ص ١٣١

قرية كلشاة : ص ١٣٩

القرية المنيرة (القيطون) : ص ١٥٩

القرية المصرية : ص ١٩ ، ٢٧ ، ٢٧٦ ، ٢٧٨ ،

٢٨٣ ، ٢٨٩ ، ٢٩٣

انظر أيضاً :

القرى المصرية

قرية المنقورة : ص ١٤٢

انظر أيضاً :

قرية المنقورة فيوم

قرية منية فيوم : ص ١٤٠

قرية منية عامر : ص ١٢٢

قرية منيا القمح : ص ١٠٥

قرية ميت سهل : ص ١٠٧

قرية ميت بشار : ص ١٠٢ ، ١٠٥

قرية الوردى : ص ١٤٠

القصبه الحاكمة : ص ٥٢

القصير : ص ٣٥

القطر (مصر) : ص ٣٣ ، ٣٤

القطن : ص ٢١٦

القلعة : ص ١٢ ، ١٤ ، ١٩١ ، ١٩٢ ، ٣٣٧

القلل : ص ٢٣٠

قلوع المراكب : ص ٢٣٣

قلين : ص ٣١٠

قليوب : ص ٣٥ ، ٣٧ ، ١١٤ ، ١٣٠ ، ١٣٢

انظر أيضاً :

القليوبية

(ك)

كاشفيات : ص ٣٣، ٣٤

انظر أيضاً :

كاشفية

كاشفية : ص ٣٣٠

الكتاب : ص ٢٧٣

الكتائب : ص ٢٤٩

كتائب تحفيظ القرآن : ص ٢٧٢

كرين : ص ٣٣١، ٣٣٢

كشوفية : ص ٣٣، ٣٤

كشوفية البحيرة : ص ٧١

كشوفية بنى سويف : ص ٧١

كشوفية البهنسا : ص ٣٤

الكفر : ص ٥٦، ١٣٣، ١٣٨

كفر الاقرق : ص ١٠٧

كفر بنى هلال : ص ٣٣، ٣٨

كفر جديد : ص ٣٣

كفر العرب : ص ٣١

كفر العمرة : ص ٤٦

كفر العوامر : ص ٤٦

كفر القصابى : ص ٣١

كفور : ص ٣٣

كفور جديدة : ص ٣٨

كفور الريف : ص ١٠٦

كلية اللغة العربية : ص ٣٥٩

كلية الآداب : ص ١٥٩، ٣٥٨

كلية الآداب - جامعة عين شمس : ص ٢١

كلشاة : ص ٣١٩

الكنيسة بالملق : ص ٣١٠

كوم أشقار : ص ٣١، ٣١٨

كوم العرب (قرية) : ص ٣١، ٣١٨

كوم القصب (قرية) : ص ٣١، ٣١٨

كوم لميح : ص ١٠٦

الكريت : ص ٢٣

كيس : ص ١١٩، ١٢٩، ١٣٠، ١٣١، ١٣٥

١٧٢، ١٤٩

(ل)

لبنان : ص ٣٥٦

لندن : ص ٢٨، ٣٥٠

(م)

المؤسسات الدينية : ص ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠

المتحف البريطاني : ص ٢٨، ٣٥٠

المجلة التاريخية : ص ٣٦٤

المحارث : ص ٥٥

محافظات ثغور : ص ٣٤

محافظلة : ص ٣٤

محافظلة البحيرة : ص ٤٦، ١٢٢

محافظلة الجيزة : ص ١٣٩

محافظلة الدقهلية : ص ١٥٩، ٢٠٨، ٣٦٣

محافظلة سوهاج : ص ١٧٠، ٢٣٢

انظر أيضاً :

سوهاج

محافظلة الشرقية : ص ١٠٢، ١٠٥، ١٠٦

١٠٧، ١٢٠

انظر أيضاً :

الشرقية

محافظلة الغربية : ص ٣٣، ٤٣، ٥٣، ١٠٧

٢٠٧

انظر أيضاً :

الغربية (محافظلة)

محافظلة قنا : ص ٣١

انظر أيضاً :

قنا

محافظلة المنيا : ص ٢٣٨، ٢٣١

انظر أيضاً :

المنيا

المحراث : ص ٢١٥

محاكم الأقاليم : ص ٢٠٧، ٢٠٨

المحاكم الشرعية : ص ٢٠، ٢٨

انظر أيضاً :

للحكمة الشرعية

محكمة الاسكندرية : ص ٥٤ ، ٦٣ ، ٦٥  
محكمة الاسكندرية الشرعية : ص ٦٥  
انظر أيضا :  
محكمة الاسكندرية  
محكمة الاسكندرية ورشيد : ص ٢٢٤  
انظر أيضا :  
محكمة الاسكندرية : محكمة الاسكندرية  
الشرعية  
محكمة باب سعادة والخرق : ص ٦١  
محكمة باب الشعرية : ص ٦١  
محكمة الباب العالي : ص ٦١ ، ٣٣٣  
محكمة البرمسية : ص ٦١  
محكمة بولاق : ص ٦١  
محكمة ثغر رشيد : ص ٦٣ ، ٣٤٧  
محكمة دمياط : ص ٦٣ ، ٣٤٧  
محكمة الزاهد : ص ٦١  
المحكمة الشرعية : ص ٤٥ ، ٤٦ ، ٤٨ ، ٥٠ ، ٥٢ ، ٥٣ ، ٥٦ ، ٥٧ ، ٦٠ ، ٦٢ ، ٦٥ ، ٦٦ ، ٦٩ ، ٧٠ ، ٧١ ، ٧٣ ، ٧٤ ، ٧٥ ، ٧٧ ، ٧٩ ، ٨٠ ، ٨٣ ، ٨٦ ، ٩١ ، ٩٣ ، ١٠٢ ، ١٠٣ ، ١٠٤ ، ١٠٧ ، ١٠٨ ، ١٠٩ ، ١١٠ ، ١١١ ، ١١٢ ، ١١٧ ، ١١٩ ، ١٢٢ ، ١٢٤ ، ١٢٥ ، ١٢٨ ، ١٣٧ ، ١٤٠ ، ١٤١ ، ١٤٤ ، ١٦١ ، ١٦٥ ، ١٧١ ، ١٧٢ ، ١٧٨ ، ١٨٣ ، ١٨٤ ، ١٨٥ ، ١٨٧ ، ١٨٨ ، ٢٠٠ ، ٢٠٦ ، ٢٠٨ ، ٢٠٩ ، ٢١٠ ، ٢١١ ، ٢١٨ ، ٢١٩ ، ٢٢٠ ، ٢٢٤ ، ٣٠٢ ، ٣٢٠ ، ٣٢٣ ، ٣٢٧ ، ٣٣٤ ، ٣٤٠ ، ٣٤٨ ، ٣٤٩  
محكمة الصالح : ص ٤١ ، ٦١  
المحكمة الصالحية النجمية : ص ٦١  
محكمة طولون : ص ٦١  
محكمة القسمة العربية : ص ٦١ ، ١٧٢  
محكمة القسمة العسكرية : ص ٦١  
محكمة قناطر السباع : ص ٦١ ، ٦٦  
محكمة قوصون : ص ٦١  
محكمة مصر القديمة : ص ٦١

محكمة المنصورة : ص ٦٠ ، ٦٣ ، ٦٦ ، ٦٧ ، ١٧٢ ، ٣٤٧  
انظر أيضا :  
محكمة المنصورة الشرعية  
محكمة المنصورة الشرعية : ص ٥٤ ، ٦٤ ، ٦٥ ، ٦٧ ، ٦٠ ، ٢٠٧ ، ٢٠٨ ، ٢٢٤  
انظر أيضا :  
محكمة المنصورة  
المحلة : ص ٣٥ ، ٦٨  
محلة أبا على القرية : ص ٦٣  
محلة حسن : ص ٣٣  
محلة القصب : ص ٣٣١ ، ٣٣٢ ، ٣٣٣  
المحلة الكبرى : ص ٣٠٩ ، ٣٣٠ ، ٣٣١ ، ٣٣٣  
انظر أيضا :  
المحلة الكبرى (مركز)  
المحلة الكبرى (مركز) : ص ٣٣ ، ٦٣  
انظر أيضا :  
المحلة الكبرى  
محلة مرحوم : ص ٦٣ ، ٢٢٨  
مخازن الغلال الاميرية : ص ٧٨  
مخزن : ص ٣١  
مخزن (١) : ص ١٢٣ ، ١٢٤ ، ١٣٧ ، ١٤٢ ، ١٥٠ ، ١٥٣ ، ٢٤٩ ، ٢٥٠ ، ٢٥٧ ، ٣١٧ ، ٣١٨  
مخزن (١) تركي : ص ٣١ ، ٣٢ ، ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥ ، ٣٧ ، ٣٨ ، ٤٢ ، ٤٣ ، ٤٥ ، ٤٦ ، ٥٠ ، ٥٣ ، ٦٥ ، ٦٦ ، ٦٧ ، ٦٩ ، ٧٠ ، ٧٣ ، ٧٤ ، ٧٥ ، ٨٠ ، ٨٤ ، ٩٤ ، ٩٥ ، ٩٩ ، ١٠٣ ، ١١٤ ، ١١٥ ، ١١٧ ، ١٢١ ، ١٢٢ ، ١٢٤ ، ١٢٩ ، ١٣٠ ، ١٤٠ ، ١٤٢ ، ١٤٤ ، ١٦٢ ، ١٨٣ ، ١٨٥ ، ١٨٦ ، ٢٦٧ ، ٢٧٢  
مخزن (١٢) : ص ٢٢٤  
مخزن (١٨) : ص ٤٠ ، ٤٢ ، ٥٥ ، ٥٧ ، ٩٣ ، ٩٤ ، ٩٥ ، ١٠٠ ، ١٠١ ، ١٠٢ ، ١٠٥ ، ١٠٦ ، ١٠٧ ، ١١١ ، ١١٦ ، ١٢٣ ، ١٣٧ ، ١٣٨ ، ١٣٩ ، ١٤٢ ، ١٧١ ، ١٧٨ ، ١٧٩

مركز السنطة : ص ٣٣، ٢٠٧  
 مركز شربين : ص ٣٢  
 مركز الصف : ص ١٢٩  
 مركز طنطا : ص ٤٣، ١٠٧  
 انظر أيضا :  
 طنطا : محافظة الغربية  
 مركز طهطا : ص ٢٣٢  
 انظر أيضا :  
 طهطا : طهطا  
 مركز فاقوس : ص ١٠٦  
 مركز المحلة الكبرى : ص ٣٣  
 انظر أيضا :  
 المحلة الكبرى : المحلة الكبرى  
 مركز مغاغة : ص ٢٣٨  
 مركز ملوى : ص ٢٣١  
 انظر أيضا :  
 ملوى  
 مركز منيا القمح : ص ١٠٧  
 انظر أيضا :  
 منيا القمح  
 مركز نجع حمادى : ص ٣١  
 انظر أيضا :  
 نجع حمادى  
 مركز ههيا : ص ١٠٦  
 المزارعتين : ص ٢٨  
 مزارعين بركات (قرية) : ص ٣١  
 المساجد : ص ٤٣، ٩٣، ٢٤٨، ٢٤٩  
 انظر أيضا :  
 مسجد  
 مساحات الالتزامات : ص ١٥١  
 المساعدة : ص ١٠٦  
 المسجد : ص ٢٥١، ٢٦٥، ٢٨٦  
 مسجد القرية : ص ٢٧٢  
 مسجد وكتاب وتكية الكلشنى : ص ٢٤٩  
 المصانع : ص ٢٣١

١٨٨، ٢٠٦، ٢٠٧، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٩  
 ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٩  
 ٣٢٩، ٣٣٠  
 انظر أيضا :  
 مخزن (١٨) تركى  
 مخزن (١٨) تركى : ص ٣١، ٣٢، ٣٨، ٤٧، ٥٢  
 انظر أيضا :  
 مخزن (١٨)  
 مخزن (٤٥) : ص ٣٩، ٤١  
 مخزن (٤٦) : ص ٤٠، ٤١، ٤٢، ٦٠، ٦٣  
 ٦٤، ٦٥، ٦٧، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨  
 مخزن مقاطعة الدماير : ص ٣١  
 المدن : ص ٣١  
 المدرس : ص ٣١٨  
 مديرة : ص ٣٤  
 المدينة : ص ٩٣، ٢٢٦، ٢٣٤، ٢٤١، ٢٤٢  
 لمراكب : ص ٢٤١  
 انظر أيضا :  
 المراكب الشراعية  
 لمراكب الشراعية : ص ٢٢٩  
 انظر أيضا :  
 المراكب  
 مركز ايتاى البارود : ص ٤٦، ٢٠٧  
 انظر أيضا :  
 ايتاى البارود  
 مركز أبو حماد : ص ١٠٦  
 مركز دسوق : ص ١٠٧  
 انظر أيضا :  
 دسوق  
 مركز رفنى : ص ٥٣  
 انظر أيضا :  
 رفنى  
 مركز الزقازيق : ص ١٠٦  
 انظر أيضا :  
 الزقازيق : محافظة الشرقية



مصانع السكر : ص ٢٢٩

مصر : ص ١١ ، ١٢ ، ١٧ ، ٢٧ ، ٢٨ ، ٢٩ ، ٣٠ ، ٣٤ ، ٤٩ ، ٥٩ ، ٦٠ ، ٦٧ ، ٦٨ ، ٧٣ ، ٧٤ ، ٧٨ ، ٧٩ ، ٨٠ ، ٨٢ ، ٨٨ ، ٩١ ، ٩٥ ، ٩٦ ، ٩٧ ، ٩٩ ، ١٠٠ ، ١١٥ ، ١١٦ ، ١١٧ ، ١٢٠ ، ١٢٠ ، ١٢٦ ، ١٢٨ ، ١٣٧ ، ١٣٨ ، ١٤٣ ، ١٤٥ ، ١٥٧ ، ١٥٨ ، ١٦٣ ، ١٦٩ ، ١٧١ ، ١٧٣ ، ١٧٧ ، ١٨١ ، ١٨٢ ، ١٨٤ ، ١٨٥ ، ١٨٩ ، ١٩٠ ، ١٩٢ ، ١٩٣ ، ٢٠٤ ، ٢٠٦ ، ٢١١ ، ٢١٣ ، ٢١٤ ، ٢١٥ ، ٢١٨ ، ٢١٩ ، ٢٢٠ ، ٢٢٢ ، ٢٣٢ ، ٢٣٦ ، ٢٣٧ ، ٢٤١ ، ٢٤٧ ، ٢٤٨ ، ٢٤٩ ، ٢٥٠ ، ٢٥٣ ، ٢٥٧ ، ٢٦٥ ، ٢٦٨ ، ٢٧٢ ، ٢٧٦ ، ٢٧٨ ، ٢٨٠ ، ٢٣٥ ، ٢٣٨ ، ٢٤١ ، ٢٤٧ ، ٢٤٨ ، ٢٥٢ ، ٢٥٣ ، ٢٥٤ ، ٢٥٧ ، ٢٥٨ ، ٢٥٩

انظر أيضا :

مصر الحديثة ؛ مصر السفلى ؛ مصر العتيقة  
مصر الحديثة ؛ ص ٣٥ ، ٧١ ، ٧٥  
انظر أيضا :  
مصر ؛ مصر السفلى ؛ مصر العتيقة  
مصر السفلى ؛ ص ١٠١ ، ١٠٤ ، ٢١٢  
انظر أيضا :  
مصر ؛ مصر الحديثة ؛ مصر العتيقة  
مصر العتيقة ؛ ص ٢٠٥  
انظر أيضا :

مصر المحروسة ؛ مصر السفلى ؛ مصر  
العثمانية  
مصر العثمانية ؛ ص ١٢ ، ١٣ ، ١٤ ، ٢٠ ، ٢٥٧ ، ٢٢٧  
مصر العليا ؛ ص ٩٤ ، ١٨٧ ، ٢١٢ ، ٢١٥ ، ٢٢٣ ، ٢١٧  
مصر القديمة ؛ ص ٦٣ ، ٣٤٠  
انظر أيضا :  
مصر للمحروسة ؛ مصر ، مصر السفلى ؛  
مصر الحديثة

مصر المحروسة : ص ٦٣ ، ١٨٩ ، ٢١١ ، ٣٠٩ ، ٣٢٣ ، ٣٢٩ ، ٣٣٢ ، ٣٣٤ ، ٣٤٠ ، ٣٤١ ، ٣٥٠

انظر أيضا :

مصر للحمية ؛ مصر ؛ مصر الحديثة ،  
مصر العليا ؛ مصر السفلى ، مصر العتيقة ؛  
مصر القديمة

مصر المحمية ؛ ص ٣٠٥ ، ٣٢٩ ، ٣٣٤ ، ٣٤٠  
انظر أيضا :

مصر الوسطى ؛ مصر المحروسة  
مصر والشام ؛ ص ٧٨ ، ٧٩

مصر الوسط ؛ ص ٢١٢ ، ٢١٤  
انظر أيضا :

مصر ؛ مصر الحديثة ؛ مصر العليا ؛ مصر  
السفلى ؛ مصر الحمية ... إلخ

المطبعة الاميرية ؛ ص ٣٦٠

مطبعة المقتطف ؛ ص ٣٥٧

معهد المخطوطات ؛ ص ١٨٩

معهد المخطوطات العربية ؛ ص ٣٥٠ ، ٣٥١

المعهد الفرنسي للدراسات العربية  
بدمشق ؛ ص ١١

معمل حرق الحجر ؛ ص ٢٣٢

معمل الفراخ ؛ ص ٢٣١

المعصرة ؛ ص ٢٣١

المعامل ؛ ص ٢٣١

معامل التزيخ ؛ ص ٢٣١ ، ٢٣٢

مفاغة (مركز) ؛ ص ٢٣٨

المغرب ؛ ص ١٢١

المقاطعات ؛ ص ٣٠ ، ٣٣ ، ٣٦ ، ١٢٦ ، ١٢٨

مقاطعة مال حماية ؛ ص ٣٢

مقاطعة الوجه البحري ؛ ص ٣١

مكتاب ؛ ص ٩٣

المكايل ؛ ص ٥٠ ، ٢٤٠

مكايل الشون الاميرية ؛ ص ٢٤٠

المكايل الصغيرة ؛ ص ٢٤٠

متوف : ص ٣٥ ، ٦٨ ، ٢٢٨ ، ٢٣١

انظر أيضاً :

المنوفية ؛ محافظة المنوفية

المنوفية : ص ٢٨ ، ٣٦ ، ٤٣ ، ٤٦ ، ٦٨ ،

٦٩ ، ١٢٥ ، ١٣٢ ، ١٤٦ ، ١٤٧ ، ١٧٣ ،

١٨٤ ، ١٨٩ ، ١٩٧ ، ٣٣٦ .

انظر أيضاً :

متوف ؛ محافظة المنوفية

المنيا : ص ١٠٤ ، ١٣٢ ، ١٨٣ ، ١٨٦ ، ١٩٠ ،

٢١٦ ، ٢٣١

انظر أيضاً :

محافظة المنيا

منيا القمح (مركز) : ص ١٠٢ ، ١٠٥ ،

١٠٧

انظر أيضاً :

منى القمح

منية بشار : ص ١٠٢

منية البندرا : ص ٢٠٧

منية جناح : ص ١٠٧

منية المحارون : ص ٥٣ ، ٣٢٩ ، ٣٣٠

منية ابن الحصب : ص ٦٣

منية ذوقون : ص ١٢٢

منية رشا : ص ٣٢٩

منية سهيل : ص ١٠٧

منية حامر (قرية) : ص ١٢٢ ، ١٢٣

منية أبو غالب : ص ٣٢

منية غراب : ص ٢٠٨

منى القمح : ص ١٠٥

منية مزاح : ص ٦٤

موالى مصر : ص ٢١٦

ميت الاقرق (قرية) : ص ١٣٩

ميت بشار (قرية) : ص ١٠٢ ، ١٠٥

انظر أيضاً :

منية بشار

المكايل الكبيرة : ص ٢٤٠

مكتبة الآداب بالجماميز : ص ٣٥٧

مكتبة رفاة الطهطاوى بسوهاج : ص ٨٠

انظر أيضاً :

مكتبة رفاة رافع الطهطاوى

مكتبة رفاة رافع الطهطاوى : ص ٣٥١ ،

٣٥٤

انظر أيضاً :

مكتبة رفاة الطهطاوى

المكتبة الوطنية بميوتخ : ص ١١٥

مكة : ص ٩٣

المكوك : ص ٢٣٥

الملق : ص ٣١٠

ملوى (مركز) : ص ١٨٣ ، ٢٣١

المملكة : ص ١٨

المناسج : ص ٢٢٨

المنزلة : ص ٦٣ ، ١١٤ ، ١٣٠

المنسوجات القبلية : ص ٢١٦

منشأة الامراء (قرية) : ص ١٢٧

منشأة خميرين : ص ٣٠٦

منشية البكرى : ص ١٥

المنشية : ص ٦٣

المنصورة : ص ٣٤ ، ٣٥ ، ٣٧ ، ٦٣ ، ٦٤ ،

١١٤ ، ١٢٤ ، ١٣٠ ، ١٣٢ ، ٢٢٤ ،

٣٤٧

انظر أيضاً :

محافظة الدقهلية

منف : ص ٣٠٥ ، ٣٠٧

منف العليا : ص ٦٣

منقلاط : ص ٣٠ ، ٣٥ ، ٦٣ ، ١٣٢ ، ١٨٣

انظر أيضاً :

المنقلاطية

المنقلاطية : ص ٢٨

انظر أيضاً :

منقلاط

المنقورة : ص ١٤٠

ميت البندرة : ص ٢٠٧

انظر أيضاً :

منية البندرة

ميت الحارون : ص ٥٣

انظر أيضاً :

منية الحارون

ميت سهيل (قرية) : ص ١٠٧

انظر أيضاً :

منية سهيل

ميت أبو غالب (قرية) : ص ٣٢ ، ١٣٩

انظر أيضاً :

منية أبو غالب

ميت فخر : ص ٦٤

ميونخ : ص ١١٥

## (ن)

نابلس : ص ١١٥

ناحية : ص ٢٨

الناطوريين أبو شادوف : ص ٢١٤

لمجع حمادى (مركز) : ص ٣١

التحارية : ص ٦٣

نزة : ص ٣١٨

نصف : ص ٤٦ ، ٦٦ ، ١٣٣ ، ٣٢١

انظر أيضاً :

نصف فضة

نصف قفصة : ص ٤٦ ، ٥٧ ، ٦٦ ، ٨١ ،

١٣٥ ، ١٤١ ، ٢٤٢ ، ٢٨٥ ، ٣٢١ ،

٣٣٣ ، ٣٣٢ ، ٣٢٥

انظر أيضاً :

نصف

الناطلات : ص ٢٢٢

النطرون : ص ١٨٤

نظام البرى : ص ٢١١

النكارية (قرية) : ص ٣١

النهضة المرصية : ص ٣٥٥ ، ٣٥٧ ، ٣٥٨ ،

٣٥٩

النوارج : ص ٥٥

انظر أيضاً :

النورج

النورج : ص ٢١٥

نويج : ص ٣٠٤

النيل : ص ٢٠٥ ، ٢٠٦ ، ٢١٣ ، ٢١٥ ، ٣٤٠ ،

انظر أيضاً :

بحر النيل ؛ النيل المبارك

النيل المبارك : ص ٣٢٣ ، ٣٤٠ ، ٣٤٢

انظر أيضاً :

بحر النيل ، النيل

## (هـ)

هويا (مركز) : ص ١٠٦

الهيئة المصرية العامة للكتاب : ص ٣٥٥

## (و)

الواحات : ص ٣٣ ، ٣٧ ، ١٣٠ ، ١٩٤ ،

الوادي : ص ١٩٥

انظر أيضاً :

وادي النيل

وادي النيل : ص ٢٢٣

ويرة : ص ٢٢٨

الوجه البحرى : ص ٢٨ ، ٢٩ ، ٣١ ، ٣٤ ،

١٠١ ، ١٠٤ ، ١٠٦ ، ١١٤ ، ١١٨ ،

١٤٦ ، ١٥٠ ، ١٨٧ ، ١٨٨ ، ١٩٣ ،

١٩٤ ، ٢١٢ ، ٢١٤ ، ٢١٥ ، ٢١٦ ،

٢١٧ ، ٢١٨ ، ٢٢٨ ، ٢٣٠ ، ٢٣١ ،

٢٣٢ ، ٢٨٦ ، ٣٤٥ ، ٣٤٦ ، ٣٤٧ ،

انظر أيضاً :

الوجه القبلى

الوجه القبلى : ص ٢٨ ، ٢٩ ، ٣٤ ، ٥٠ ، ٩٢ ،

١٠١ ، ١٠٤ ، ١١٤ ، ١١٨ ، ١٤٦ ،

١٥٠ ، ١٨٥ ، ٢١٤ ، ٢١٥ ، ٢١٦ ،

٢١٧ ، ٢١٨ ، ٢٢٠ ، ٢٢٥ ، ٢٢٨ ،

٢٢٩ ، ٢٣١ ، ٢٣٢ ، ٢٤١ ، ٣٤٥ ،

٣٤٧

انظر أيضاً :

الوجه البحرى

وحدة إدارية مالية : ص ٣٣

وردان : ص ٢٣٢

وزارة الأوقاف العمومية : ص ٦٦

وزارة التربية والتعليم : ص ٣٦٠

وسط الدلتا : ص ٢١٦

الوكايل : ص ١١٩

الولايات : ص ٣٦ ، ٧٧

ولايات الصعيد : ص ٣٠

الولايات المتحدة الأمريكية : ص ٣٥٠

ولايات مصر : ص ١٢٨

الولايات المصرية : ص ٦٩

ولايات الوجه البحرى : ص ٣٦ ، ١٠٥ ،

١١٧ ، ١٢٢ ، ١٣٠ ، ١٣٢ ،

انظر أيضاً :

الوجه البحرى

ولايات الوجه القبلى : ص ٣٦ ، ١٢٩ ،

١٣٠ ، ١٣١ ، ١٣٢ ،

انظر أيضاً :

الوجه القبلى

ولاية : ص ٣٤

ولاية أسيوط : ص ٤٦

انظر أيضاً :

أسيوط

ولاية أشمونين : ص ٣٢

انظر أيضاً :

أشمونين

ولاية أطفيج : ص ٣٢

انظر أيضاً :

أطفيج

ولاية الأشمونين : ص ٣٤

انظر أيضاً :

الأشمونين ، أشمونين

ولاية الأطفيحية : ص ٣٤

انظر أيضاً :

الأطفيحية

ولاية البحيرة : ص ٣٠ ، ٣٢ ، ٣٣ ، ٣٤ ،

٢١١ ، ٤٣٨

انظر أيضاً :

البحيرة

ولاية بهنساوية : ص ٣٢ ، ٣٤ ، ١١٦ ،

انظر أيضاً :

البهنساوية

ولاية جرجا : ص ١٣ ، ٣٢ ، ٣٤ ، ٣٦ ، ١١٦ ،

انظر أيضاً :

جرجا

ولاية الجيزة : ص ٣٠ ، ٣٣ ، ٣٤ ،

انظر أيضاً :

الجيزة

ولاية الدجرجية : ص ١٨٦

انظر أيضاً :

دجرجا ، جرجا

ولاية دجرجا : ص ٣٣٦

انظر أيضاً :

محافظة جرجا

ولاية الدقهلية : ص ٣٤

انظر أيضاً :

محافظة الدقهلية

ولاية الشرقية : ص ٣٠ ، ٣١ ، ٣٢ ، ٣٤ ،

٥١ ، ٩٣ ، ١٠٢ ، ١٠٦ ، ١١٦ ، ١٢٢ ،

٣٢٧ ، ٣٢٣

انظر أيضاً :

محافظة الشرقية

ولاية الغربية : ص ٣٠ ، ٣٢ ، ٣٤ ، ٥١ ،  
٩٣ ، ١٠٧ ، ١١٠ ، ١٢٢ ، ١٣٩ ،  
٣٠٢ ، ٣٠٩ ، ٣١٠ ، ٣٢٩ ، ٣٣٢ ،

٣٤١ ، ٣٣٣

انتظر أيضاً :

محافظة الغربية

ولاية الفيوم : ص ٣٢ ، ٣٤

انتظر أيضاً :

ولاية الفيومية ؛ الفيوم ؛ محافظة الفيوم

ولاية الفيومية : ص ٣٤

انتظر أيضاً :

الفيوم ؛ ولاية الفيومية

ولاية قليوب : ص ٣٠

انتظر أيضاً :

قليوب

ولاية القليوبية : ص ٣٢ ، ٣٤ ، ١١٦

انتظر أيضاً :

محافظة القليوبية

ولاية المنصورة : ص ٣٠ ، ٣٢

انتظر أيضاً :

المنصورة

ولاية منف : ص ٣٠٦ ، ٣٠٧

انتظر أيضاً :

منف

ولاية منفوط : ص ٣٤

انتظر أيضاً :

منفوط

ولاية المنفلوطية : ص ٣٤

انتظر أيضاً :

المنفلوطية

ولاية المنوفية : ص ٣٠ ، ٣٢ ، ٣٤ ، ٤٣ ،

٤٦ ، ٥١ ، ٩٣ ، ١٢٣ ، ٣٣٦

انتظر أيضاً :

المنوفية ؛ محافظة المنوفية

المنية : ص ٣٤

انتظر أيضاً :

المنيا ؛ محافظة المنيا

(٥)

اليمن : ص ٨٢



## كشاف الاكواب والمصطلحات والوظائف

أراضى الإطلاق (أو تلاق): ص ٩١ ، ٩٢  
 أراضى الالتزام: ص ٩٢ ، ٩٣  
 أراضى الأوسية: ص ٩٢ ، ٢٢٠  
 أراضى الرزق: ص ٩١ ، ٩٢ ، ٩٤ ، ١٦٢ ،  
 ٢٢٠ ، ٢٩٩  
 أراضى سلطانية: ص ١٦٦  
 أراضى القلاحة: ص ٩٢  
 أراضى مستجدة: ص ١٢٩  
 أراضى مصر: ص ٩١  
 أراضى النواحي: ص ١٧١  
 أراضى الوقف: ص ١٢١ ، ١٢٥ ، ٣٠٠  
 أرباب الأموال: ص ١٧٣  
 أرباب الحل والعقد: ص ١٧٣  
 أرباب السجاجة: ص ٩١ ، ١٢٥ ، ٣٣٧ ،  
 ٣٣٨  
 أرباب السجاجة والأشراف: ص ١٢٤  
 أرباب الصنائع: ص ١٤٩  
 أرباب الملوك: ص ٣٣١  
 ارتفاع: ص ٢٩٩  
 إرسال الخزينة: ص ٧٣  
 أرشيف دار المحفوظات: ص ١٧١ ، ١٨٣  
 انظر أيضاً:  
 أرشيف دار المحفوظات العمومية  
 أرشيف دار المحفوظات العمومية: ص  
 ٣٤٥ ، ١٦١  
 انظر أيضاً:  
 أرشيف دار المحفوظات  
 أرشيف دار الوثائق القومية التاريخية: ص  
 ٣٤٩  
 أرشيف المحكمة الشرعية: ص ٣٣ ، ٤١ ،  
 ٤٢ ، ٤٦ ، ٤٨ ، ٥٠ ، ٥٣ ، ٥٧ ، ٦٠ ،  
 ٦٢ ، ٦٥ ، ٦٦ ، ٧٠ ، ٧١ ، ٧٢ ، ٧٣ ،

(١)

أبيب القبطى: ص ٣٤٠  
 أئوار الأوسية: ص ١٤١  
 أجهزة الإدارة: ص ٩٦ ، ١٠١ ، ١٣٨ ،  
 ١٦٤ ، ١٧٣ ، ١٧٤ ، ١٧٥ ، ١٨٠ ،  
 ٢٥٢ ، ١٩٩ ، ١٨٨  
 أجير: ص ١٦٥  
 اختيار الدول فيمن تصرف فى مصر من  
 أرباب الدول: ص ٣٥  
 اختيار تفكيكات: ص ٣٢٣  
 اختيار طائفة جاويشان: ص ٣٣٦  
 اختيارية: ص ١٧٣  
 اختيارية الوجقات السبعة: ص ١٩٦  
 اختلال نظام النقد: ص ٢٤٠  
 أداة الآلات: ص ٢٢٣  
 إدارة الأراضى الزراعية: ص ١٨ ، ١٢٧ ،  
 ١٥٣  
 إدارة الأراضى المصرية: ص ٩٧ ، ١٥٣  
 إدارة الأرض: ص ١٦٦  
 إدارة الأراضى المصرية: ص ١٨  
 إدارة الالتزام: ص ٥٥ ، ١١٠  
 انظر أيضاً:  
 الالتزام  
 إدارة الأوقاف: ص ٦٥  
 إدارة الريف: ص ٧٨ ، ٧٩ ، ٨٦  
 إدارة الريف المصرى: ص ٨٦  
 إدارة القرية: ص ٥٤  
 إدارة القرية المصرية: ص ١٧١  
 إدارة معامل التفريغ: ص ١٧٢  
 ارادب: ص ٢٥٤  
 أراضى أوسية: ص ٩٤

اسقاط : ص ٧٥ ، ٧٧ ، ١٠٨ ، ١٠٩ ، ٢٩٩

انظر أيضا :

اسقاط القرى

اسقاط القرى : ص ٧٧ ، ٨٠ ، ١١٨

انظر أيضا :

اسقاط

اصحاب السلطان : ص ٢٥٢

اصلاح الجسور : ص ١٧٨ ، ١٧٩

اعلم العلماء الاعلام : ص ٣٢٩

اعيان قبطية : ص ٢٦٩

اغا : ص ١١٦

اغا اختيار جاويشان : ص ٣٤٢

اغا اخات مستحفظان : ص ٣٤١

اغا اخات مستحفظان مصر المحروسة : ص

٣٣٦

اغا باش اختيار طايفة متفرقة : ص ٣٣٦

اغا دار سعادة : ص ٣٢٩

اغا كتبخدا جاويشان : ص ٣٤١

اغات جمليات : ص ٣٤١

إفراق الاراضي : ص ٢٠٥

افتخار السادة الامراء : ص ١٨٦

إفراج : ص ٢٩٩

إفراج الفلاحين : ص ٢٨٣

أفتندى : ص ٤٦ ، ٦٤ ، ٩٦ ، ١٣٥ ، ٣٠٣ ،

٣٣١ ، ٣٠٥

اقتصاديات الريف : ص ٢٠٣ ، ٢٠٤ ،

٢٣٥ ، ٢٢٦ ، ٢٢١ ، ٢٠٥

اقتصاديات الريف المصرى : ص ٢٠٣ ،

٢٤٣

اقتصاد مصر : ص ١٦٣

اقسام الاجتماع : ص ١٥٩

إقصاء الهوارة : ص ١٨٦

أقلام متفرقة : ص ١١٤

إلتزام : ص ٣٢ ، ٧٢ ، ١٢٣ ، ١٢٧ ، ٣١٥ ،

إلتزام أولاد عبد الرحمن أفتندى : ص ١١٦

٧٤ ، ٧٥ ، ٧٧ ، ٨٠ ، ٨٣ ، ٨٤ ، ٩٣ ،

١٠٠ ، ١٠٢ ، ١٠٣ ، ١٠٨ ، ١٠٩ ،

١١٠ ، ١١٧ ، ١١٨ ، ١٢٠ ، ١٢٢ ،

١٢٨ ، ١٣٧ ، ١٤٠ ، ١٤١ ، ١٥٣ ،

١٧١ ، ١٧٢ ، ١٧٨ ، ١٨٥ ، ١٨٧ ،

٢٠٠ ، ٢٠٩ ، ٢١١ ، ٢١٨ ، ٢١٩ ،

٢٢٠ ، ٢٢٠ ، ٢٢٣ ، ٢٢٧ ،

٣٣٤ ، ٣٤٠ ، ٣٤٨

أرشيف وزارة الاوقاف : ص ٦٦ ، ٣٤٨

أرض اثره : ص ١١١ ، ١١٢

أرض الاثر : ص ٩٢

أرض اثره : ص ١٤٣ ، ١٦٥ ، ١٦٧

أرض أوسية : ص ١٠٥

أرض الإلتزام : ص ١٠٠ ، ١٠٣ ، ١٠٧ ،

انظر أيضا :

الإلتزام

أرض الأوسية : ص ٩١ ، ٩٢ ، ٩٣ ، ٩٥ ،

١٠٠ ، ١٠٣ ، ١٠٤ ، ١٦٨

أرض الفلاحة : ص ٩٢ ، ١٠٠ ، ١٠٢ ،

١٠٤ ، ١٠٥ ، ١١٢ ، ١٢٧ ، ١٣٣ ،

٣١١

أرض الفلاح ، والمسألة الزراعية قس

مصر: ص ١٥٩ ، ٣٥٥

أرض المساحة : ص ٩٢ ، ١٠١ ، ١٤٣

أرض مساحتها : ص ١٦٥ ، ١٦٧

أرض المصرية : ص ١٨٢

أرض الملتزم : ص ١٤٧

أرض مناجرة : ص ٣١٤

أرض الوسية : ص ٥٠ ، ٥٤

اودياد النقود المملوكى : ص ١٧٩

أستاذ : ص ٢٠ ، ٢١

أستاذ أهل الطريقة : ص ٣٣٤

أستاذ القرية : ص ٢٩٩

أستاذى : ص ٣٧ ، ٤١

أسرة الحيايية : ص ٣٣



أوجاق تفكيجيان : ص ٧٨ ، ٧٩  
 أوجاق جاويشان : ص ٧٨  
 أوجاق جراكسة : ص ٧٨ ، ٧٩  
 أوجاق جمليان : ص ٧٨ ، ٧٩  
 أوجاق حزيان : ص ٧٨  
 أوجاق متفرقة : ص ٧٨  
 أوجاق مستحققان : ص ٧٨  
 أوجاق الاسباهية : ص ٧٨  
 أوجاق السباهية : ص ٧٨ ، ٨٣ ، ١٧٣  
 أوضح الإشارات : ص ٣٦ ، ٨١ ، ١٠٤ ،  
 ١٣٩ ، ١٨٤ ، ٣٠١  
 أوضح الإشارات فيمن تولى مصر القاهرة  
 من الوزراء والباشات : ص ٣٥ ،  
 ٣٣٩  
 انظر أيضاً :  
 أوضح الإشارات  
 أوقاف : ص ٢٥٠  
 الآبار : ص ٢١٣  
 الأثر : ص ٢٥٥  
 الاحباس السلطانية : ص ٥١  
 الاحتفال بوقاء النيل : ص ٢١١  
 الاحجية : ص ٢٥٥ ، ٢٥٦ ، ٢٨٢  
 الاحكام المرحية في شأن الاراضى  
 المصرية : ص ٩٩ ، ٣٦٤  
 الاحوال الاجتماعية : ص ٢٧٨  
 الاحوال الاقتصادية : ص ٢٧٨  
 الاحوال الزراعية في القطر المصري أثناء  
 حملة نابليون بونابرت : ص ١٧٤  
 الاحوال الزراعية في مصر : ص ٤٢  
 الاختصاصات الإدارية : ص ٧٨  
 الإدارة المحلية : ص ٣٨ ، ٧٤ ، ٧٥ ، ٧٧ ،  
 ٨٦ ، ٩٩ ، ١٢٧ ، ١٤٢ ، ١٦٤ ، ٢٩٤  
 الإدارة المحلية للقرية المصرية : ص ٢٧  
 الإدارة المركزية : ص ٤٤ ، ٥٩ ، ٧٤ ، ٨٦ ،  
 ١٢٨ ، ٢٩٤

إلتزام الأراضى : ص ١٢٥  
 إلتزامات الأراضى : ص ٣١٨  
 إلتزام الأراضى الزراعية : ص ١١٦ ، ١١٧ ،  
 ١١٩ ، ١٢٤ ، ١٥٢ ، ١٨٢  
 إلتزام حريم مير اللوا محمد بيك الألفى :  
 ص ١١٦  
 إلتزامات : ص ١٦٩  
 إمارة الصعيد : ص ١٨٦  
 إمارة الهوارة : ص ١٨٦  
 أمر شريف : ص ١١٠  
 امضا : ص ٣٠٥  
 أمير : ص ١٧٣ ، ١٨٥ ، ٢٤٨  
 أمير الأمراء : ص ٩٦ ، ٩٧ ، ١٣٦ ، ١٩٣  
 أمير الحاج : ص ١٩٤  
 أمير الحاج الشريف المصري : ص ٣٣٦ ،  
 ٣٤١  
 أمير حريان هواره : ص ١٨٥ ، ١٨٦  
 أمير اللواء الشريف السلطاني : ص ١٨٦ ،  
 ٣٠٩  
 أموال أميرية : ص ٩٨ ، ١٠٠ ، ١٠٨ ،  
 ١١٢ ، ١٢٨  
 أموال الأميرية : ص ٨٧  
 أموال الأوقاف : ص ٩٦  
 أموال الخراج : ص ٨١ ، ١٤٦  
 أموال سلطانية : ص ١٦٦  
 أموال مقررة : ص ١٦٥  
 أمين : ص ٩٦  
 أمين الاحساب مصر : ص ٣٤٢  
 أمين الصندوق : ص ٦٤  
 إنتاج الزراعة : ص ٢٠٤  
 إنتاج المحصولات الزراعية : ص ٢١٩  
 انتشار الموقوفات : ص ٨٠  
 انزل يا باشة : ص ٧٦  
 أوامر الإدارة : ص ١٦٢  
 أوامر الإدارية : ص ٨١

الإلتزام : ص ١٢ ، ٢٨ ، ٤٨ ، ٥٣ ، ١٠٣ ،

١١١ ، ١١٥ ، ١٢٦ ، ١٥٢ ، ٢٣٣ ،

٢٩٩ ، ٣٠٠ ، ٣٠١ ، ٣١٦ ، ٣٤٨ ،

انظر أيضاً :

الإلتزامات

الإلتزامات : ص ٤٢ ، ٤٣ ، ٧٥ ، ٧٧ ، ٧٨ ،

١٠٠ ، ١٠٨ ، ١١٠ ، ١١٢ ، ١١٥ ،

١١٨ ، ١١٩ ، ١٢٠ ، ١٢١ ، ١٢٤ ،

١٢٥ ، ١٤٩ ، ١٨٥ ،

انظر أيضاً :

الإلتزم

الإلتزامات المحلولة : ص ١١٩

انظر أيضاً :

الإلتزام ، الإلتزامات

الأمانات : ص ١٨ ، ٩٥ ، ٩٧ ، ٩٩ ، ١٢٥ ،

الأمر الشريف : ص ٣٠٩

الأمر العالي : ص ١٧٦

الأمراء : ص ٧٣ ، ٣٠٨ ،

الأمراء الكرام : ص ٢٣٨

الامن : ص ١٦٢

الأموال الأميرية : ص ٥٠ ، ٧٨ ، ٩٦ ،

١٠٢ ، ١٠٣ ، ١٢٦ ، ١٢٧ ، ١٣٢ ،

١٣٣ ، ١٣٥ ، ١٤٠ ، ١٤٩ ، ١٧١ ،

١٩٢ ، ١٩٦ ، ٢١١ ، ٢٩٩ ، ٣٠٠ ،

٣٤٥

انظر أيضاً :

الأموال الديوانية

الأموال الديوانية : ص ٣١٠

انظر أيضاً :

الأموال الأميرية

الأموال السلطانية : ص ٩٦

الأموال القديعة : ص ١٤٩

الأموال المحببة : ص ٣٦

الأموال المقررة : ص ١٢٦ ، ١٣٢ ، ١٥١ ،

١٧٣

الإدارة الفرنسية : ص ١٠٠

الأدب الشعبي : ص ٦٨ ، ٣٥٦

الأدب المصري في ظل الحكم التركي : ص

١١٥

الأراضي الخراجية : ص ٩١ ، ٩٢ ، ٩٣ ،

الأراضي الزراعية : ص ٧٩ ، ١٢٣ ، ٢٠٤ ،

٢٢٠ ، ٢٣٣ ،

الأرز : ص ٢٠٤ ، ٢٠٥ ، ٢١٢ ، ٢١٦ ، ٢٢١ ،

الاسباحية : ص ٧٩

انظر أيضاً :

السياحية

الاستاذ : ص ٣٠ ، ٤٩ ،

انظر أيضاً :

أستاذ

الاستاذ الاعظم : ص ٣٢٠

الأشجار : ص ٢١٨

الأشراف : ص ١٢٥

الإشهاد الشرعي : ص ٥٣

الإطلاق : ص ١٠٠

الاطيان والغرائب في مصر : ص ١٥٣

الاعياد : ص ٢٦٨

الاعياد والمراسم الدينية : ص ٢٤٧

الاحيان : ص ٧٣

الافراجات : ص ٩٤

الافراح : ص ٢٧٠ ، ٢٨٢ ،

الاقتصاد الزراعي وإدارة الحزب : ص

٢١٩

الاقتصاد والإدارة في مصر في مستهل

القرن التاسع عشر : ص ٣٩

الاقسام الإدارية : ص ٣٠ ، ٣٤ ،

الاقطاع : ص ٣١٨

الاقطاعات : ص ١٨

الاقمشة : ص ٢٢٩

الاقمشة الحريرية : ص ٢٢٩

الاكتة الصوف : ص ٢٣٦

الأوقاف القديمة : ص ٦٨  
الآلات الزراعية : ص ٢٠٣  
الإيجارات : ص ٤٦  
الأيدي العاملة : ص ٢٢٩ ، ٢٣٠  
الإيرادات : ص ٤٩  
إيجار القدان : ص ٤٦

### (ب)

البائع : ص ٢٣٩  
الباب العالي : ص ٢٨ ، ٢١١ ، ٣٠٥ ،  
٣٣١ ، ٣٠٩  
باش أوده باشه : ص ٨٥  
باش جاويش : ص ٣٢٣  
باش جاويش جواكسة الممالك : ص ٣٣٧  
باش جاويش جمليان : ص ٣٣٦  
باش جاويش طابقة عزبان : ص ٣٤١  
البارلاء : ص ٢١٢ ، ٢١٧  
الباشا : ص ٣٥ ، ٣٨ ، ٤٢ ، ٤٦ ، ٦٠ ،  
٦٥ ، ٦٩ ، ٧٠ ، ٧٤ ، ٧٥ ، ٧٧ ، ٨٢ ،  
٨٥ ، ٩٥ ، ٩٨ ، ١١٠ ، ١٣٤ ، ١٣٥ ،  
١٤٥ ، ١٥٢ ، ١٩٦ ، ٢٤٩ ، ٣٠٠ ،  
٣٠٥ ، ٣٣٩ ، ٣٤٠ ، ٣٥٢  
انظر أيضاً :  
باشا مصر  
باشا مصر : ص ٥٩ ، ٧٣  
انظر أيضاً :  
باشا  
الباشات : ص ٣٤٩  
باشوات : ص ٧٤ ، ٨٦  
الباشوات الأتراك : ص ٢٤٩  
باشوات مصر : ص ٧٤  
البحوث التاريخية : ص ١٨٥ ، ١٩٠ ، ٢٢٧  
انظر أيضاً :  
بذائع الزهور في وقائع الدهور

الأمير : ص ٥٣ ، ٧١ ، ١٨٦ ، ١٩٣ ، ٢٤٨ ،  
٢٩٩ ، ٣٠٦ ، ٣٢٣ ، ٣٣٠ ، ٣٣٣ ،  
٣٣٦ ، ٣٣٨ ، ٣٤١  
الأمير الكاشف : ص ٣٠٦ ، ٣٣١ ، ٣٣٢  
انظر أيضاً :  
الأمير : الأمير المملوكي  
الأمير المملوكي : ص ٢٥٠  
الأمين : ص ٤٠ ، ١٧٧  
الأنبياء الصالحين : ص ٢٦٦  
الإنتاج الزراعي : ص ٢٠٣ ، ٢٠٩ ، ٢١٠  
الاندماج : ص ١٦١  
الأوامر السلطانية : ص ٢٠٦  
الأوامر الشريفة : ص ٢٠٦  
الأوامر والمهمات : ص ٧٨  
الأوبئة : ص ٧٥ ، ١٦٤  
الأوجاقات : ص ٧٩ ، ٨٣ ، ٨٥ ، ٨٦ ، ٨٨ ،  
١١٥ ، ١٩٥ ، ١٩٦ ، ٣٥٠  
الأوجاقات العسكرية : ص ٥٩ ، ٧٨ ، ٨٤ ،  
١٥٩  
الارده باشة : ص ٧٦  
الأوسط : ص ١٠٣  
الأوسية : ص ١٤٧ ، ٢٥٢  
الأوضاع الاجتماعية : ص ٢٥٠ ، ٢٥١ ،  
٢٥٣ ، ٢٧٠ ، ٢٧٩ ، ٢٨٧  
انظر أيضاً :  
الأوضاع الاقتصادية  
الأوضاع الاقتصادية : ص ٢٥١ ، ٢٥٣ ،  
٢٧٠ ، ٢٧٩ ، ٢٨٧  
انظر أيضاً :  
الأوضاع الاجتماعية ، الأوضاع السياسية  
الأوضاع السياسية : ص ٢٧٠  
انظر أيضاً :  
الأوضاع الاجتماعية  
الأوقاف : ص ٧٢ ، ١٤١ ، ٢٠٩ ، ٢٤٩ ،  
٢٥٨ ، ٢٦٧ ، ٣٢١  
انظر أيضاً :  
الأوقاف القديمة

بدائع الزهور فى وقائع الدهور : ص ٦٢

٣٦٢

انظر أيضاً :

بدائع الزهور

البدوى : ص ٢٨٧

البرائى (ضرائب) : ص ٧٢ ، ١٠٢ ، ١٢٦ ،

١٣٧ ، ١٣٨ ، ١٣٩ ، ١٤٠ ، ١٤٣ ،

١٤٦ ، ١٨٧ ، ٢٩٤ ، ٣١٧ ، ٣١٩

انظر أيضاً :

البرائى - العادات

البرنى = العادات : ص ١٤٢

انظر أيضاً :

البرائى (ضرائب)

البرسيم : ص ٢١٨

بذ : ص ٢٣٨

البحل : ص ١٦٣ ، ٢١٢ ، ٢١٧

البطيخ : ص ٢١٣

البعد الاجتماعى : ص ٢٩٣ ، ٢٩٥

البعد الاقتصادى : ص ٢٩٣ ، ٢٩٥

البعد السياسى الإدارى : ص ٢٩٣

البقول : ص ٢١٧

بكوات ممالك : ص ٣٣

البصص : ص ١٤٧

البلكات : ص ١٧٣

بنت القبطى : ص ٢٨٧

بواق : ص ١٥٠

البور : ص ١٧١

البلاد العربية والدولة العثمانية : ص ٤٥

انظر أيضاً :

الدولة العثمانية

بلادهم : ص ١١١

البياضى : ص ٢١٢

البيان والإعراب مع دراسات فى تاريخ

العروبية فى وادى النيل : ص ١٦٩

البيان والإعراب عما حل بأرض مصر من

الإعراب : ص ١٨٢ ، ٣٦١

بيت الصديق : ص ٤٦ ، ١١٥ ، ٣٦٢

بيت المال : ص ص ٦٦

البيت النبوى الشريف : ص ١٦٢

البيع : ص ٢٩٩

بيك : ص ٣٤ ، ٣٥ ، ٦٩ ، ٧٦ ، ٨٤ ، ٨٦ ،

١٠٥ ، ١١٨ ، ١٤٤ ، ١٤٥ ، ١٥٧ ،

١٩٤ ، ٢٣٦ ، ٢٤٨

البينة : ص ٦٦

البيوت المملوكة : ص ٧٦ ، ١١٨ ، ١٦١ ،

١٦٨ ، ١٧٩ ، ١٩٥ ، ١٩٦ ، ١٩٧ ،

٢٢١ ، ٢٣٥

البيورلى : ص ٣٠٦ ، ٣٣ ، ٣٤٧

انظر أيضاً :

البيورلى الشريف

البيورلى الشريف : ص ٣٨ ، ٤٦ ، ٣٠٥ ،

٣٠٦ ، ٣٠٧ ، ٣٠٩ ، ٣١٠ ، ٣٢٩ ،

٣٣٠ ، ٣٣١ ، ٣٣٢

## (ت)

تاج الصروس من جواهر القاموس : ص

١٨٢ ، ٣٦٤

التأجير : ص ٢١٨

التاجر : ص ١١٩ ، ٢٣٧ ، ٣٠٠

التاريخ الاجتماعى : ص ١٧

التاريخ الاقتصادى والاجتماعى فى الشرق

الأوسط : ص ١٥٩

تاريخ حركة التجديد فى النظم القانونية

فى مصر منذ عهد محمد على :

ص ٣٧

تاريخ الحركة القومية : ص ١٧١ ، ١٧٩

تاريخ حوادث وقعت بمصر ١١٢٠ هـ إلى

دخول الفرنسيين : ص ١٧٣

تاريخ الزراعة : ص ١٥١

انظر أيضاً :

تاريخ الزراعة المصرية فى عهد محمد على

الكبير

تاريخ الزراعة المصرية في عهد محمد

على الكبير : ص ٩٢، ٣٥٥

انظر أيضاً :

تاريخ الزراعة

التاريخ السياسى : ص ١٧

تاريخ الصناعة : ص ٢٢٨

انظر أيضاً :

تاريخ الصناعة في مصر في النصف الأول

من القرن ١٩

تاريخ الصناعة في مصر في النصف الأول

من القرن ١٩ : ص ٣٦١

انظر أيضاً :

تاريخ الصناعة

تاريخ مصر : ص ١٨٤، ٢٠٠

انظر أيضاً :

تاريخ مصر الاجتماعى

تاريخ مصر الاجتماعى : ص ٣٥٠

انظر أيضاً :

تاريخ مصر

تاريخ مصر الاقتصادى : ص ٢١٣، ٢١٥،

٢٣٠، ٢٣٣

تاريخ مصر الاقتصادى في العمود

الحديثة : ص ٤٧، ٣٦٣

تاريخ مصر الاقتصادى في القرن التاسع

عشر : ص ٢٢١، ٣٥٥

تاريخ مصر الحديث : ص ١٤٤

تاريخ مصر السياسى : ص ٣٥٠

تاريخ ملوك آل عثمان وتوابهم مصر إلى

ولاية على باشا لتولى عليها : ص

٣٥١

تاريخ وقائع مصر : ص ٨٥، ٣٥٣

التبادل التجارى : ص ٢٢٦، ٢٣٤، ٢٣٦،

٢٢٧، ٢٣٨، ٢٤١، ٢٤٢

تين : ص ٤٠، ٢٢٢

تبين النحاس : ص ٢٣٣

التجارة : ص ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٣

تجارة الأختام : ص ٢٣٩

تجارة البين : ص ١١٨، ١١٩

التجارة الخارجية : ص ٢٣٦، ٢٣٧

التجارة الداخلية : ص ٢٠٣، ٢٣٦

تجارة مصر الخارجية : ص ٢٣٧

تجارة المواشى : ص ٢٣٩

التجاريد : ص ١١٨، ١٣٦، ١٤١، ١٩٤، ١٩٦

التجديد في الاقتصاد المصرى الحديث :

ص ٢٠٤

التجريدة : ص ١٩١، ١٩٤

تحفة الاحباب : ص ٣٦، ٧٤، ٨٢، ١٠٤،

١٣٩، ١٤٣، ١٤٤، ١٦٨، ١٧٧، ١٨٤،

١٩٤، ١٩٥

انظر أيضاً :

تحفة الاحباب بمن ملك مصر من الملوك

والتراب

تحفة الاحباب بمن ملك مصر من الملوك

والنواب : ص ٣٥٤

انظر أيضاً :

تحفة الاحباب

التحرير : ص ١٤٦، ٢٩٤

تحفيظ القرآن : ص ٧١، ٢٧١

التداوى بالسحر : ص ٢٨٢

تذاكر : ص ٩٦

تذاكر العلوفات : ص ٨٤

تراجم العوامق في واقعة الصناجق : ص

٣٤٩

ترجمان الباب : ص ٣٤٢

ترجمان الديوان العالى : ص ٣٤١

ترجمان مصر : ص ٣٠٨

الترغ : ص ١٨٧

التركات : ص ٦٦

الترس : ص ٢١٢

التساويف : ص ١٤٧، ١٥٠

التصدير : ص ٢١٦، ٢٢٥

التصرفات المقارنة : ص ٦٥  
 التصوف : ص ٢٥٦  
 التصوف في مصر إبان العصر العثماني :  
 ص ٢٥٠  
 التطور الاقتصادي في مصر في العصر  
 الحديث : ص ٢٠٥  
 تطور مصر الاقتصادي في العصر الحديث :  
 ص ٣٦٤، ٥٣  
 التأمين : ص ١٥٠  
 التعليلات الشريفة السلطانية : ص ٣٠٩  
 تعليلهم : ص ١١١  
 التعليم : ص ٢٧١  
 تطبيق المال : ص ١٣٤  
 التفرغ : ص ٢٣١  
 التقادم : ص ١٤١، ٣٢١  
 تقادم الملتزم : ص ١٤١  
 التقايد : ص ٣٣٧  
 انظر أيضاً :  
 تفرقة  
 التقاسيط : ص ١٩١  
 تقاليد اجتماعية : ص ٢٨٣  
 تقاليد عائلية : ص ٢٨٣  
 تقويم المحصولات الزراعية : ص ٢٠٣  
 تقويم النيل : ص ٨٢، ٩٩  
 تقويم النيل وعصر محمد علي : ص ٣٥٦  
 التقسيط : ص ١٢٦، ٢٩٩  
 تقسيط الالتزام : ص ١٠٠  
 انظر أيضاً :  
 التقاسيط  
 تقسيم إداري لمصر : ص ٣٤  
 التقسيم الإداري المالي : ص ١٨٣  
 تقسيم التركات : ص ٦٥  
 التماقم : ص ٢٥٦، ٢٥٥  
 التمسك : ص ٢٩٩  
 تنظيم إنتاج المحصولات الزراعية : ص  
 ٢٠٣

تنظيم مياه الري : ص ٢١٠  
 التنقية العصور : ص ٢٣٠  
 توابنة : ص ٧٢  
 التوقيعات الإلهامية في مقارنة التواريخ  
 الهجرة بالسنين الافرنكية والقبطية :  
 ص ٣٦٣  
 التين : ص ٢١٨

### (ث)

الثار : ص ٢٨٢  
 الثروة الحيوانية : ص ٢٠٣، ٢٢٣  
 الثروة الزراعية : ص ٢٠٣، ٢٢٣، ٢٢٥  
 الثروة الصناعية : ص ٢٠٣  
 ثورة جند السباحة : ص ٣٥١  
 ثورة النظام الاقتصادي في مصر : ص ١٧٤  
 الثيران : ص ٢٢٣

### (ج)

جارية : ص ١٧٢  
 جارية للخدمة : ص ١٦٣  
 الجامكية : ص ١١٩، ١٩١  
 الجبن القريش : ص ١٦٣  
 الجرافة السلطانية : ص ٥١  
 جرايات : ص ٣٣٧  
 جرف الجسور : ص ٧٢، ١٤١، ٣٢١  
 انظر أيضاً :  
 جرف الجسور البلدية ؛ جرف الجسور  
 السلطانية  
 جرف الجسور البلدية : ص ٣٠٨  
 جرف الجسور السلطانية : ص ٣٠٨  
 انظر أيضاً :  
 جرف الجسور  
 جرف الجسور السلطانية والبلدية : ص ٥١  
 جرف المساقى السلطانية : ص ١٤١، ٣٢١

الجزائر (قطع لم تقص في الرأس) : ص

٢٨٦

الجزوية : ص ٧٢، ٢٠٩، ٣٢١

جسر بلدي : ص ٣٠٦

الجسر الطولي : ص ٢٠٥

الجسور البلدية : ص ٣٠٦، ٣٣١

جسور سلطانية : ص ٧٤، ٣٠٧، ٣٣٢

جمال قبة الإسلام : ص ٣٠٥

الجميز : ص ٢١٨

الجناب العالي : ص ٣٠٨، ٣٤٢

الجناب العظيم : ص ٣٢٣، ٣٤١

الجناب الكريم : ص ٣٣٦

الجهار الإداري : ص ١٦٢، ١٣٤

الجهار الإداري المحلي : ص ١٠٣

جهار الحكومة : ص ١٧٥

الجوامك : ص ٨٤، ١٩١، ٣٣٧

(ج)

الحاج : ص ١١٩، ١٢٠، ١٥٢، ١٩٤، ٣٣٨، ٣٤٠

الحاصلات : ص ١٧١

حاصلات الفلاحين : ص ١٧٤

حافظ الديار المصرية : ص ٣٣١

حافظ مصر المحروسة : ص ٣٢٩

حافظ مملكة مصر المحروسة : ص ٣٠٥

حاكم جلة : ص ٣٠٨

حاكم جرجا : ص ٣٥، ٨٤، ٨٦، ١٩٦

حاكم النيابة : ص ٦٠، ٦٩

حاكم الشرع : ص ٤٦، ٦٠، ٦٩

حاكم الشرع : ص ٥٢، ٦٢

انظر أيضاً :

حاكم الشرع

حاكم الغربية : ص ٣٠٩

انظر أيضاً :

محافظة الغربية

حاكم الولاية : ص ٥٩، ٦٠، ٦٥، ٦٩، ٧٠،

٧٤، ٧٥

حاكم ولاية جرجا : ص ٣٣٦

انظر أيضاً :

حاكم ولاية جرجا

حاكم ولاية الحجرجية : ص ١٨٦

انظر أيضاً :

حاكم ولاية جرجا

حاكم ولاية الغربية : ص ٣٠٩، ٣١٠، ٣٤١

انظر أيضاً :

حاكم الغربية

حاكم ولاية المتولية : ص ٣٣٦

انظر أيضاً :

ولاية المتولية

حامى حمها : ص ٧٣

حاميز رتب المسافرين والمعالى : ص ٣٣٦،

٣٣٨، ٣٤١

حتبان من فدان : ص ٤٩

الحجج : ص ٥٣، ٥٧، ٧٤، ٩٤، ٣٣٧

انظر أيضاً :

حجج إسقاط الالتزامات

حجج إسقاط الالتزامات : ص ٢٠٨

انظر أيضاً :

الحجج

حجج الإسقاطات : ص ٤٠، ١٤٣

حجج البيع والشراء : ص ٦٥

حجج شرعية : ص ٣٨، ٤١، ٦٠، ٧٥، ٨٤،

١٨٥، ١٩٦، ٢٠٦، ٣٤٦، ٣٤٧

انظر أيضاً :

حجج الوقفيات

حجج شرعية بنهاية الدقتر : ص ١٨٦

حجج الوقفيات : ص ٣٤٨

انظر أيضاً :

حجج شرعية

حجة : ص ١٢٤، ٢٩٦، ٢٩٩، ٣٠٨، ٣٢٩،

٣٣١

الحكومة الفرنسية : ص ١٧٢  
الحكومة المركزية : ص ١٠٣  
الحلية : ص ٢١٨  
الحلف الشرعي : ص ٣٠٣  
حلوان : ص ٧٥ ، ١٠٠ ، ١٠٨ ، ١٠٩ ، ١١١ ،  
١٣٧ ، ٣٠٠  
الحمص : ص ٢١٢  
حملة البنادق : ص ٧٩  
حملة بونايرت : ص ١١  
انظر أيضاً :  
الحملة الفرنسية : حملة نابليون بونايرت  
الحملة الفرنسية : ص ١١ ، ١٢ ، ٢٩ ، ٣٠ ،  
٨٦ ، ٩١ ، ٩٣ ، ١٠٠ ، ١٠٢ ، ١٠٤ ،  
١٠٧ ، ١١٣ ، ١٢٨ ، ١٣٢ ، ١٣٧ ، ١٣٩ ،  
١٤٢ ، ١٥٧ ، ١٥٨ ، ١٧١ ، ١٨٨ ، ٢٠٩ ،  
٢٢٥ ، ٢٤٠ ، ٣٠٠ ، ٣٤٦ ، ٣٥١  
انظر أيضاً :  
حملة بونايرت : حملة نابليون بونايرت  
حملة نابليون بونايرت : ص ٣٥٧  
انظر أيضاً :  
حملة بونايرت : الحملة الفرنسية  
الحلاق : ص ٢٨٦  
الحياة الاجتماعية : ص ١٩ ، ١٨١ ، ١٩٠ ،  
٣٤٨  
الحياة الاقتصادية : ص ١٩ ، ١٨١ ، ٢٩٥ ،  
٣٤٨  
الحياة الثقافية : ص ١٩ ، ٢٧٠ ، ٢٨١  
الحياة الدينية : ص ١٩ ، ٢٤٧ ، ٢٥٥  
حياة الريف : ص ١٧٦ ، ١٨٨  
حياة الريف المصري : ص ١٩٩  
الحياة السياسية : ص ٢٧٧  
الحياة العامة : ص ١٧٠ ، ١٨١  
حياة القرى : ص ٢٥٣ ، ٣٦٤  
حياة المجتمع الريفي : ص ١٩٥

حجة إسقاط : ص ٧٢  
حجة الاستتجار : ص ١٠٩ ، ٢٢٠  
حجة الإسقاط : ص ١٠٩  
حجة التفاضل والإسقاط : ص ١١٠  
حجة شرعية : ص ٣٥ ، ٣٨ ، ٣٠٥ ، ٣١٠ ،  
٣٢٩ ، ٣٣١ ، ٣٣٣  
انظر أيضاً :  
حجج شرعية  
حجة الكشف : ص ٣٠٧ ، ٣٣٠  
حجة وفاة النيل : ص ٢١١  
حداد : ص ٢٣٣  
الحدادة : ص ٢٣٣ ، ٢٣٥  
حوت : ص ٢١٩  
حرق الجير : ص ٢٣٢  
الحزير : ص ٢٢٨ ، ٢٣٥ ، ٢٣٨  
انظر أيضاً :  
الحزير الحام  
الحزير الحام : ص ٢٢٩  
انظر أيضاً :  
الحزير  
حسنة الليالي : ص ٣٠٥  
حصاد : ص ٢١٩  
حصة الالتزام : ص ٩٢ ، ١٠٨ ، ١١٠  
حصص الالتزام : ص ٩٢ ، ١٥٣  
الحصير : ص ٢٣٦  
الحطاب الرومي : ص ٢٤٢  
حطيط : ص ٩٤  
حفظ القرآن : ص ٢٧٦  
حق الطريق : ص ٨١ ، ١٤١ ، ١٤٥ ، ٢٩٤ ،  
٣٠٠ ، ٣٢٢ ، ٣٢٢  
حق الملكية : ص ١٦٧ ، ٣٦١  
حكاهم الاقاليم : ص ٢٣١  
حكاهم الولايات والكشافيات : ص ١٦٢  
الحكم العثماني : ص ١١ ، ٣٤ ، ٧٦ ، ٧٨ ،  
١٨٢ ، ١٩٢



حياة الأرض : ص ١٦٢ ، ٢٢٣  
حيوانات : ص ٢٣٨

### (خ)

الخازندار : ص ٢٣٦  
الخاتكة : ص ٨٢  
ختم : ص ٣٠٥  
الختمات : ص ٢٦٧ ، ٢٨٨  
الخدم : ص ٧٧ ، ٢٠٩  
علم العسكر : ص ١٤١ ، ٣٢١  
الخراج : ص ١٧ ، ٤٤ ، ٧٣ ، ١٠٨ ، ١٧٦ ،  
١٧٧ ، ١٩٠ ، ٢١٠ ، ٢١١ ، ٣٠٠ ، ٣٤٠  
الخراجية : ص ٣٠٦ ، ٣٤٠ ، ٣٤١  
الخراف : ص ٢٢٣  
خروبتان من فدان : ص ٤٩  
الخريطة الفرنسية الكبرى : ص ٢٩  
الخزائن : ص ٧٤  
الخزينة : ص ١٢٨ ، ١٣٤ ، ١٣٥ ، ١٧٦ ، ١٩٢  
خزينة السجلات العامة : ص ٣٣٨  
الخزينة السلطانية : ص ١٢٨  
الخزينة العامة : ص ٣٩  
الخزينة العامة : ص ٢١١ ، ٣٣٢ ، ٣٤٠  
الحسن : ص ٢١٢  
خط سرى : ص ١٣  
خط شريف : ص ١٩٤  
خطباء الريف : ص ٢٥٢  
الخطط : ص ١٠٤ ، ١٧٢ ، ١٨٦ ، ٢٢٩ ، ٢٣١ ،  
٢٣٨ ، ٢٣٩ ، ٢٦٢ ، ٢٦٨ ، ٢٧٢  
الخطط التوفيقية : ص ٦٣ ، ١٧٠  
انظر أيضاً :  
الخطط التوفيقية الجديدة لمصر والقاهرة ومنهها  
وبلادها القديمة والشهيرة

الخطط التوفيقية الجديدة لمصر والقاهرة  
ومدنها وبلادها القديمة والشهيرة :

ص ٣٦١

انظر أيضاً :

الخطط التوفيقية

الخطط المرفوعة : ص ٣٥٦

خفارة الشطين : ص ٥٧

الخفير : ص ٥٦ ، ٥٧

خجلة الاستمرار : ص ١٩٣

الخوارج : ص ١٥٢ ، ٣٠٠ ، ١٢٠

الخوارج : ص ١٨٦

الخولة : ص ١٦٩ ، ١٨٢

خولة الدلالة والقانون : ص ٥٣

الخولى : ص ٢٧ ، ٥٠ ، ٥١ ، ٥٢ ، ٥٣ ، ٥٤ ،

٢٠٦

خولى الدلالة والقانون : ص ٥٠

خلايا النحل : ص ١٧٢

الخيش : ص ٢٣٦

خيل هواة : ص ١٩٥

خيوط الفزل : ص ٢٢٨

### (د)

دار المحفوظات العمومية : ص ٧٠ ، ٢٥٧

دجال : ص ٢٥١

الدخان : ص ٢١٢ ، ٢١٨

دراسات تاريخية في النهضة العربية : ص

٢٣٥ ، ٣٥٦

دراسات في تاريخ مصر السياسي منذ

العصر المماليكى : ص ١١٣ ، ٣٦٢

دراسات في علم الاجتماع الريفى : ص

١٦٠ ، ٣٦٣

دراسات في علم الاجتماع القروى : ص

٣٦٣

١٤٣، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٦، ١٤٧، ١٥٠،

١٥٢، ١٥٣، ١٦٢، ١٨٢، ١٨٣، ٣١٧،

٣١٨، ٣٤٥، ٣٤٦

انظر أيضاً :

دفاتر التزام ؛ دفاتر الالتزام الخاصة

دفاتر الالتزام الخاصة : ص ٢٧، ١١٤، ١٨٥

انظر أيضاً :

دفاتر الالتزام ؛ دفاتر الالتزام الخاصة

بالوجهين البحري والقبلي

دفاتر الالتزام الخاصة بالوجهين البحري

والقبلي : ص ٣٢

انظر أيضاً :

دفاتر الالتزام الخاصة

دفاتر الالتزامات : ص ١٢٠، ١٢٢، ١٢٣،

١٢٥، ١٥٠

الدفاتر الأولى : ص ١٢٦

دفاتر الترابيع : ص ٣٠، ٣٢، ٤٧، ٥٢، ٥٥،

٩١، ٩٢، ٩٣، ٩٤، ٩٥، ١٠٠، ١٠١،

١٠٢، ١٠٤، ١٠٥، ١٠٦، ١٠٧، ١١١،

١١٦، ١٢٣، ١٣٧، ١٣٨، ١٣٩، ١٤٠،

١٥٣، ١٧١، ١٧٩، ١٨٧، ١٨٨، ٣٠٠،

٣١٧، ٣١٩، ٣٤٦

انظر أيضاً :

دفاتر الترابيع والجسور

دفاتر الترابيع والجسور : ص ٥١

انظر أيضاً :

دفاتر الترابيع

دفاتر الجسور : ص ٤٠، ٥٢، ٢٠٦، ٣٤٧

انظر أيضاً :

دفاتر الترابيع والجسور

دفاتر الجوامك : ص ٨٤

انظر أيضاً :

دفاتر الجوامك والمعلوقات

دفاتر الجوامك والمعلوقات : ص ٨٤، ٨٨

انظر أيضاً :

دفاتر الجوامك

الدرة المصانة : ص ٦٧، ١٣٥، ١٦٤، ١٨٤

انظر أيضاً :

الدرة المصانة في اختيار الكتانة

الدرة المصانة في اختيار الكتانة : ص ٢٨،

٣٦، ٣٥٠

درس : ص ٢١٩

الدروعش : ص ٢١٢

الدرك : ص ٥٧

الدمستور المكرم : ص ٧٣، ٣٠٥، ٣٢٩

الدف : ص ٢٨٦

دفاتر : ص ١٢، ٣١، ٨٤، ١٠٥، ١٠٦،

١٠٧، ١٢٠، ١٢٥، ١٣٤، ١٤٠، ١٤٥،

١٤٦، ١٥٢، ١٧١، ٢٦١

انظر أيضاً :

دفاتر احباسي ؛ دفاتر إسقاط القرى

دفاتر احباسي : ص ٦٦، ٦٧، ٧١، ٧٤، ٩٤،

١٦٢، ١٨٥

انظر أيضاً :

دفاتر

دفاتر إسقاط القرى : ص ١١٠

انظر أيضاً :

دفاتر احباسي ؛ دفاتر

دفاتر التزام : ص ١٢٣، ١٤٢

انظر أيضاً :

دفاتر ؛ دفاتر احباسي ؛ دفاتر إسقاط القرى

دفاتر التزام الوجه البحري : ص ٣١، ٣٧،

٣٨، ٣١٧

دفاتر التزام الوجه القبلي : ص ٣١، ١٢١،

٣١٨

دفاتر الارتفاع : ص ٥١

دفاتر الالتزام : ص ٢٧، ٣٠، ٣٢، ٣٤، ٣٦،

٣٧، ٧٢، ٧٩، ٨٠، ٩١، ٩٥، ١٠٣،

١٠٤، ١١٣، ١١٥، ١١٧، ١٢١، ١٢٢،

١٢٥، ١٢٦، ١٢٧، ١٢٨، ١٣٠، ١٣٣،

١٣٤، ١٣٥، ١٣٦، ١٣٨، ١٣٩، ١٤٠،

دفتر خاصة : ص ١٠٨

دفتر خدمة الديوان العربى : ص ٣٤٧

دفتر الرزق : ص ٢٤٩ ، ٢٥٠ ، ٢٥٧ ، ٢٦٧ ، ٢٧٢

انظر أيضاً :

دفتر الرزق الاحباسية

دفتر الرزق الاحباسية : ص ٩٤ ، ١٦٢ ، ٢٤٩ ، ٢٧٢ ، ٣٤٦

دفتر الروزنامة : ص ٧٠

دفتر شهود القرى : ص ٣٤٥

انظر أيضاً :

دفتر شهود القرى والصرافين

دفتر شهود القرى والصرافين : ص ٣٤٥

انظر أيضاً :

دفتر الصيارفة ؛ دفتر شهود القرى

دفتر الصيارفة : ص ٣٧

دفتر المال المقر : ص ١٣٢

دفتر المعلمين الاقباط : ص ٢٩ ، ٣٠ ، ٩٣ ، ١٠٢ ، ١٣٧ ، ١٧١ ، ٣٤٦

دفتر المقاطعة : ص ٣٣١

انظر أيضاً :

دفتر المقاطعة بالديوان العالى

دفتر المقاطعة بالديوان العالى : ص ١١٠

انظر أيضاً :

دفتر المقاطعة

دفاى : ص ٢٣٦

دفتر : ص ٣٦ ، ٩٧ ، ١٧١

انظر أيضاً :

الدفاتر

دفتر احباسى : ص ٤٥ ، ٤٦ ، ٥٠ ، ٥٣ ، ٦٥ ، ٦٩ ، ٧٠ ، ٧١ ، ٧٥ ، ٢٥٧ ، ٢٦٧

انظر أيضاً :

دفتر ؛ دفتر ؛ دفتر الاحباسى

دفتر الالتزام : ص ٣١ ، ٣٤ ، ٣٥ ، ٤٣ ، ٧٢ ، ١١٥ ، ١١٧ ، ١٢٢ ، ١٢٩ ، ١٣٧ ، ١٤٠ ، ١٤٤ ، ١٤٢

انظر أيضاً :

دفتر التزام الوجه البحرى

دفتر التزام الوجه البحرى : ص ١٢٤

دفتر الارقاء : ص ١٩٩

دفتر الالتزام : ص ١١٤ ، ١٢٢ ، ١٢٧

انظر أيضاً :

دفتر الالتزام ؛ دفتر ؛ دفتر

دفتر ترابيع : ص ٣٢ ، ١٢٢ ، ٣١٢ ، ٣١٣ ، ٣١٤ ، ٣١٥ ، ٣١٦

انظر أيضاً :

دفتر الترابيع

دفتر ترابيع ولاية الشرقية : ص ٣١

دفتر الجصور : ص ٣٨ ، ٤٠ ، ٤٢ ، ٥١ ، ٥٢ ، ٧٤ ، ٧٥ ، ٢٠٦ ، ٢٠٧ ، ٣٠٤ ، ٣٠٥

٣٢٩ ، ٣٣١

دفتر الجصور المغلد : ص ٣٠٥

دفتر الجصور المقاطعة : ص ٣٣١

الدفتى الخاص : ص ١٣٢

دفتر شهود البلاد : ص ٩٧

دفتر قيودات الرزق : ص ٦٥

دفتر قيودات الرزق بولاية اسيوط : ص ٤٦

دفتر مرتبات خدمة الديوان عربى : ص ٤٢ ، ٧١ ، ١٨٦

انظر أيضاً :

دفتر مرتبات الديوان العربى

دفتر مرتبات الديوان العربى : ص ٣٥

انظر أيضاً :

دفتر مرتبات خلية الديوان عربى

دفتر المحروم محمد بيك ابو الذهب : ص ٣٣٧

دفتر الوجه البحرى : ص ٣٧

دفتر دار : ص ١٩٤

دفع الخراج : ص ١٩٢

الدواجن : ص ٢٣٢

الدواوين : ص ٢٠ ، ٢٦١

دواوين بيت محمود بك الخاونددار : ص ٢٣٦

دور الأهر في مصر إبان الحكم  
العثماني: ص ٧٦

الدولة : ص ١٢٨

الدون : ص ١٠٣، ١٠٧، ١٢٧

الدلاء : ص ١٤٧

الدلالة : ص ٥٢

الديار المصرية : ص ٣٠٥

الدين المسيحي : ص ٢٧٢

الديوان : ص ٤٦، ٥٥، ٥٩، ٧٣، ٧٤، ٧٧،  
١٣٥، ١٣٥، ١٩٤، ٢٧٩، ٣٠٠، ٣٠٨،  
٣٣٩، ٣٤٢

ديوان الأمير حسن آغا : ص ٥٣

ديوان البابا : ص ٦٠

الديوان الخصوصي : ص ١٨٩، ٣٥١

الديوان المفتري : ص ٦٥

ديوان الروناتمة : ص ٩٨، ٩٩، ١٠٥، ٢٩٩،  
٣٠٠

الديوان العالي : ص ٢٨، ٧٢، ٧٧، ١٠٩،  
١١٠، ١٣٥، ٢٠٩، ٢١١، ٣٠٤، ٣٠٥

٣٠٧، ٣٢٩، ٣٤٠

ديوان الكشوفية : ص ٣٣٣

ديوان المقاطعة : ص ٩٧

ديوان مصر المحروسة : ص ٣٠٩، ٣٣١،  
٣٣٥

ديوان الوزارة : ص ٣٠٩

ديوان الولاية : ص ٤٦، ٥٣، ١٢٧، ١٢٨،  
٣٠٠

### (د)

ذكر ولاية الأناط : ص ٦٤

القرة : ص ٢٠٥، ٢١٢، ٢١٥

انظر أيضاً :

الذرة الرفيعة : الذرة الشامية

الذرة الرفيعة : ص ٢١٥

انظر أيضاً :

الذرة : الذرة الشامية

الذرة الشامية : ص ٢١٥

انظر أيضاً :

الذرة الرفيعة : الذرة

الذرة الصيفية : ص ٢١٢

انظر أيضاً :

الذرة : الذرة الشامية

ذكر ما وقع بين عسكر مصر المحروسة :

ص ٨٥، ١٩٥، ٣٦١

ذو القدر والمجد والاحتشام : ص ١٨٦

### (ر)

رأس الخليج الحاكسي : ص ٣٤٠

رأس السنة الميلادية : ص ٢٦٦

رأس السنة الهجرية : ص ٢٦٩

رأس مال : ص ١١٠، ١١٨

رأسمالية تجارية : ص ١٢٠

الرأسمالية المصرية : ص ١١٨، ١٥٢، ٢٣٢

رئيس الديوان : ص ١٢١

الريابة : ص ٢٧٨

رجال الإدارة : ص ٨٧، ١٧٧

رجال الأوجاقات : ص ١١٥

رجال الدعامة : ص ٢٠٨

رجال الملتزم : ص ١٦٦

رحالة : ص ٣٤

الرداء (طريقة) : ص ٢٥٧

الرزق : ص ٩٣، ١٠٠، ١٤١، ٢٠٩، ٢٤٩،  
٣٢١، ٣٤٦

الرزق والاملاك : ص ٩٦

روقة : ص ٢٢٠، ٣٤٦

رسالة في علم وبيان طريق القضاة

وأسمائهم بمصر المحروسة

وأقاليمها: ص ٦٤

(ج)

- الزار : ص ٢٨٢  
الزبال : ص ١٧٨  
الزراع الموسرين : ص ٢١٧  
الزراعة : ص ٢٧، ١٧٨، ١٨٧، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢١١، ٢٢٧، ٢٢٩، ٢٣١، ٢٤٣  
موسم الزراعة الاميرية او النبارية : ص ٢١٢  
الزراعة الشتوية : ص ٢١٢  
زراعة صيفية : ص ٢٠٤، ٢١٢، ٢١٣  
الزراعة على ذمة صاحب حق الانتفاع : ص ٢١٨  
الزراعة (مسننة) : ص ١٧٢، ١٨٢، ١٨٥، ٢٨٣  
الزراعة النبارية : ص ٢١٣  
الزرج : ص ٧٢، ٢٢٠، ٢٥٢  
الزعابيط : ص ٢٣٦  
زحيم قبيلة الهوارق : ص ١٨٣  
الزمام : ص ٣١٣  
زمام القوية : ص ٤٥  
زمام ناحية : ص ٤٥  
الزمامات : ص ٧٧  
الزهود : ص ٢٣١  
الزواج : ص ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٦، ٢٨٧  
انظر أيضا :  
الزوج  
الزوج : ص ٢٨٦  
انظر أيضا :  
الزوجة  
الزوجة : ص ٢٨٦  
انظر أيضا :  
الزوج  
زى الصوفية : ص ٢٥٨  
الزيت (الكتان) : ص ٢١٦

- رسوم الشيخة : ص ٩٦  
رسوم الكشوفية : ص ٩٦  
الرشوات : ص ١٧٣  
الرشوة : ص ٤٩  
الرضا والحلج والبشائر : ص ١٧٢  
رفع الستارة عن نسب الهوارة : ص ١٨٢  
رلع الظلم : ص ١٢٦  
رفع المظالم : ص ١٤٤، ١٤٦، ٢٩٤  
الرق : ص ١٩٠، ٢٤٨  
الرهن : ص ٢٩٩  
رهن الغاروق : ص ٣٢٧، ٣٢٨  
الروزنامة : ص ٣٠، ٣٧، ٥٨، ٧٥، ٧٧، ٧٨، ٩٣، ٩٤، ٩٥، ٩٩، ١٠٣، ١٠٨، ١١١، ١٢٧، ١٢٨، ١٣١، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٥، ١٣٦، ١٣٧، ١٣٩، ١٤٣، ٢٠٠، ٢٤٩، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٤٥، ٣٤٦  
انظر أيضا :  
روزنامة مقاطعة الغربية  
روزنامة مقاطعة الغربية : ص ٣٣٢  
انظر أيضا :  
الروزنامة  
الروزنامجي : ص ١٢، ٣٣، ٣٧، ٤٢، ٤٥، ٤٧، ٤٨، ٥٣، ٥٤، ٥٦، ٦٢، ٦٦، ٧٨  
١٢٦، ١٣٥، ٣٠٨  
انظر أيضا :  
الروزنامة  
الروك : ص ٣٠٠  
الروك الناصري : ص ٢٨  
انظر أيضا :  
الروك  
الري : ص ٢٠٤، ٢١٩  
ري الحياض : ص ٢٠٩، ٢١٠  
الري الصناعي : ص ٢١٢، ٢١٣  
الري ومشكلاته : ص ٢٠٣  
الريف : ص ١٦٤، ٢٣٣، ٢٥٥  
الريف المصري : ص ١٩، ١٦١، ٢٥٢، ٢٦٤، ٢٦٩، ٢٨٢

## سجلات دار المحفوظات العمومية : ص

٢٢٠

انظر أيضا :

سجلات دار المحفوظات

سجلات الديوان العالي : ص ٢٨ ، ٦٠ ،

٦٢ ، ٧٣ ، ٧٤ ، ٧٥ ، ٧٧ ، ٨٣ ، ٨٤ ،

١٠٠ ، ١٠٩ ، ١١٠ ، ١١٩ ، ١٢٨ ، ١٧٨ ،

٢١١ ، ٣٤٠ ، ٣٤٨

سجلات الروناتمة : ص ١١١

سجلات القسمة العربية : ص ١٧٢

سجلات مبايعات الباب العالي : ص ٤٢ ،

٦٦ ، ٨٣ ، ١٠٩ ، ١١٢ ، ١٨٧ ، ٢٢٠

سجلات محاكم الأقاليم : ص ٤٠

سجلات المحكمة الشرعية : ص ١٤ ، ٣٨ ،

٦٦ ، ٧٥ ، ٨٦ ، ١٠٤ ، ١٧١

سفرة : ص ١٦٨ ، ٢٧٩

سداد المال الميري : ص ٧٣

السراجين : ص ١٤٧

سردارية : ص ٧٤

سردارية السبع بلكات : ص ٣٠٦ ، ٣٣١

سفن النخيل : ص ٢٣٠

السكان الاقتصادية : ص ٢٣٦

سكان الريف : ص ١٥٩ ، ١٦٠ ، ١٧٠ ، ١٩٠ ،

سكان الريف المصري : ص ١٥٧ ، ١٥٩ ،

١٦١

سكان مصر : ص ١٥٨

سكر : ص ٢١٧

السلطات : ص ١٩٦

السلطات العثمانية : ص ١٩٣

السلطات المملوكية : ص ١٩١ ، ١٩٢ ،

السلطان : ص ١١ ، ١٧ ، ٧٣ ، ٧٦ ، ٧٨ ، ١٢٨ ،

١٣٤ ، ١٣٥ ، ١٤٥ ، ١٦٠ ، ١٩١ ، ١٩٢ ،

٢٥١ ، ٣٤١ ، ٣٥٢

السلطان العثماني : ص ٦٠ ، ٦٢ ، ٦٩ ، ٧٣ ،

١٩٣

(س)

ساير المصاريف : ص ٣٢١

ساير المصاريف الكلية والجزئية : ص ٧٢ ،

١٤١

السباهية : ص ٨٥

سجل (٢) : ص ٢١١

سجل (٣) : ص ٢٠٩

سجل (٣١٦) : ص ٤١

سجل إسقاط القرى : ص ٥٠ ، ٦٦ ، ٧٠ ،

٧٢ ، ١٨٧

سجل الباب العالي : ص ٣٣٨

سجل الذنتر : ص ١١٧

سجل الديوان العالي : ص ٥٠ ، ٥٣ ، ٧١ ،

٧٢ ، ٣٣٤

سجل الشاهد : ص ٤٥

سجل القاضي : ص ٢٩٩

سجل مبايعات الباب العالي : ص ٤١ ، ٤٦ ،

٤٨ ، ٥٧ ، ٦٥ ، ٧١ ، ٧٢ ، ٩٣ ، ١٨٥ ،

٣٢٠ ، ٣٢٧

السجل المحفوظ : ص ٣٣٩

سجلات : ص ١٢

سجلات إسقاط القرى : ص ٢٨ ، ٤٠ ، ٦٢ ،

٧٧ ، ٨٠ ، ٨٣ ، ١٠٨ ، ١٠٩ ، ١١٠ ،

١١١ ، ١١٧ ، ١١٨ ، ١١٩ ، ١٢٠ ، ١٢٢ ،

١٥٣ ، ١٧١ ، ٢٠٩ ، ٣٤٨

سجلات إسقاط الميري : ص ١١٩

سجلات الباب العالي : ص ١٠٢ ، ١٠٤ ،

١٣٧

سجلات الترايع : ص ٥٨

السجلات الخاصة : ص ٨٠

سجلات دار المحفوظات : ص ٣٨ ، ١٧٨ ،

٢٠٥

انظر أيضا :

سجلات دار المحفوظات العمومية

السلطة : ص ٤٤ ، ٨٧ ، ١٤٤

سلطة الديوان : ص ٧٧

السلطة العثمانية : ص ٧٩

السلطة القضائية : ص ٦٠

السلطة المركزية : ص ٨١

السلطنة الشريفة : ص ٣٠٥ ، ٣٠٧ ، ٣٣٢

انظر أيضا :

السلطنة الشريفة العلية

السلطنة الشريفة العلية : ص ٣١٠

السلطنة المملوكية : ص ١٨

السلوك : ص ١٩٠

المسم : ص ٢٠٥

السنجق : ص ١٩٤

السنة الزراعية : ص ٢١١

سند : ص ٢٩٩

سند الالتزام : ص ١٢٦

سنجق : ص ٣٦ ، ٦٩ ، ٧٤

السنجقية : ص ٧١

سنوات الشراقي : ص ٢٢١

السواقي : ص ١١٣

السلطان : ص ٩٣ ، ١٦٢

سلطان المالك : ص ١٧

السياسة الاقتصادية في عصر محمد علي

الكبير : ص ٢٣٦

السير : ص ٢٩٩

سيدنا : ص ٢٧٣ ، ٣٠٥ ، ٣٠٩ ، ٣٢٩ ، ٣٣٤

٣٤٠

سيدنا الشيخ : ص ٢٧٣

سيدنا ومولانا : ص ٣٤٠

سیدی : ص ١٢١

سيمتار الدراسات العليا : ص ٢١

(ش)

أبي شادوف = فلاح : ص ١٥٩ ، ٢١٤

الشادية : ص ١٤١

الشاعر : ص ٢٩٤

شاعر الرماية : ص ٢٧٩ ، ٢٨١ ، ٢٨٥ ، ٢٨٨

الشاعر الشعبي : ص ٢٨٠

شاه ياش جاريش : ص ٣٠٦

الشاهد : ص ٢٧ ، ٤٥ ، ٤٦ ، ٤٧ ، ٥٧ ، ٦٩

١٦٦

شاهد ديوان : ص ٣٤٢

شاهد القرية : ص ٢٧ ، ٤٦ ، ٤٧

شاهد الناحية : ص ٣٢٢

الشاويش : ص ١٦٦

شيكات البري : ص ٧٩

الشتوي : ص ٢١٢

شخصية مصر : ص ٢٠٤

الشلف : ص ٢١٤

شراقي : ص ٥١ ، ٧٣ ، ١٤٣ ، ١٧٧ ، ١٧٨

شرح القوانين واللوائح الزراعية : ص

١٠٠ ، ٣٦٢

شرح المجموع : ص ٣٦٢

الشرح الشريف : ص ٣٠٣ ، ٣٠٧ ، ٣٢٧

٣٣٠

الشرق العربي : ص ٣٦٢

الشعير : ص ١٦٣ ، ٢١٢ ، ٢١٥ ، ٢١٦ ، ٢٢٠

الشعب : ص ٢٤٨

الشعب المصري في أمثاله العامية : ص

٢٥٨ ، ٣٥٤

شق الترع : ص ١٤٢

الشكاوي : ص ١٥٠

الشهود : ص ٦٦ ، ٦٧ ، ٦٨ ، ٩٧

شهود الديوان العالي : ص ٣٠٦

شهود القرى : ص ٤٥

شياخة الدماير : ص ٣١

شيخ : ص ٤١ ، ٤٥ ، ٤٦ ، ٤٨ ، ٥٨ ، ٦٣ ، ٦٤

٨٥ ، ١١٥ ، ١٢١ ، ١٢٥ ، ١٦٩ ، ١٨٢

١٩٥ ، ٢٤٨ ، ٢٥٣ ، ٢٥٤ ، ٢٦١ ، ٢٧٢

صاحب المقام : ص ٢٧٩  
صاحب هز القحوف : ص ٢٧٥  
الصباغة : ص ٢٢٣  
صبيح الأعتى : ص ١٨٥  
انتظر أيضاً :  
صبيح الأعتى فى صناعة الانشا  
صبيح الأعتى فى صناعة الانشا : ص ٣٦٢  
صبيقة صفراء : ص ٢١٧  
الصراعات العسكرية : ص ١٦٨ ، ١٩٥  
الصراف : ص ٢٧ ، ٤٥ ، ٤٧ ، ٤٨ ، ٤٩ ، ٥٠  
٥١ ، ١٢٨ ، ١٣٩ ، ١٤١ ، ١٧١ ، ٣٢٦  
انتظر أيضاً :  
الصراف النصراني  
الصراف النصراني : ص ١٦٦  
انتظر أيضاً :  
الصراف  
الصرة السلطانية : ص ١٢٨  
صفوة الزمان فيمن تولى على مصر من  
أمير وسلطان : ص ٧٦ ، ١٤٦ ، ٣٥٣  
الصناعات الرفيعة : ص ٢٢٦ ، ٢٢٧ ، ٢٢٨  
٢٣٣ ، ٢٣٤ ، ٢٣٥ ، ٢٣٦ ، ٢٣٧  
الصناعة : ص ٢٤٣  
صناعة الأواني الفخارية : ص ٢٢٦ ، ٢٣٠ ، ٢٣٣  
صناعة البارود : ص ٢٣٣  
صناعة البسط : ص ٢٣٣  
صناعة تفريخ : ص ٢٢٦ ، ٢٣٢  
انتظر أيضاً :  
صناعة تفريخ الدجاج  
صناعة تفريخ الدجاج : ص ٢٣١  
انتظر أيضاً :  
صناعة التفريخ  
صناعة تقطير ماء الورد : ص ٢٢٦ ، ٢٣١  
صناعة الجير : ص ٢٣٢

٢٧٣ ، ٢٧٦ ، ٢٧٧ ، ٢٨٠ ، ٢٨٦ ، ٣٣٩ ، ٣٤٢  
انتظر أيضاً :  
شيخ الإسلام  
شيخ الإسلام : ص ٢٤٨ ، ٣٠٥ ، ٣٠٩  
٣٢٠ ، ٣٣٠ ، ٣٣٧  
شيخ البلد : ص ٢٩ ، ٥٥ ، ٥٦ ، ١١٥ ، ١٧٦ ، ١٨٣ ، ٣٠٢  
شيخ بلدة بردوم : ص ٤٣  
شيخ جهات الصعيد : ص ١٩٣  
شيخ الحصة : ص ٢٢٤ ، ٣٠٢  
شيخ الحانقاة : ص ٢٥٨  
شيخ رواق السادة المشاوية المجاورين  
بالجامع الأزهر : ص ٣٣٦  
شيخ الزاوية : ص ٢٥٨  
شيخ السادات : ص ١٢١  
شيخ السجادة الشرقية : ص ٣٣٤  
شيخ العرب : ص ١٦٦ ، ١٧٦ ، ١٨٣ ، ١٨٦ ، ١٨٩ ، ١٩٦ ، ١٩٩ ، ٢٧٧  
شيخ هريان : ص ١٩٢  
شيخ هريان الشرقية : ص ١٩٢  
شيخ هريان هايد : ص ٢٠٠  
شيخ هريان النجمة : ص ١٩٤  
شيخ القرية : ص ٣٩ ، ٤٤ ، ٤٥ ، ٥٤ ، ٥٧  
شيخ قليوب : ص ١٨٩  
شيخ المشايخ : ص ٣٩  
شيخ مشايخ الإسلام : ص ٣٠٥ ، ٣٠٧ ، ٣٤٠ ، ٣٦٩

(ص)

صانع : ص ٢٢٣  
صاحب الضريح : ص ٢٦٦ ، ٢٦٧  
صاحب العز والمجد والاحتشام : ص ٣٤١ ، ٣٣٦  
صاحب الكتاب : ص ٢٧١



ضرائب البراني : ص ١٠٢ ، ١٢٤ ، ١٤٠

انظر أيضًا :

الضرائب

الضرائب العينية : ص ٢٤٠

ضرائب غير مباشرة : ص ١٦٧

انظر أيضًا :

الضرائب

ضرائب مباشرة : ص ١٦٧

انظر أيضًا :

الضرائب

ضرائب الميرى : ص ١٠٧

انظر أيضًا :

الضرائب

الضريبة : ص ٤٤ ، ٧٢ ، ١٠٢ ، ١٤٢ ، ١٦٦ ،

٣٤٥ ، ٣٠٠

انظر أيضًا :

الضرائب

الضريبة الرسمية : ص ١٢٧

ضريبة السوق : ص ٢٣٩

انظر أيضًا :

الضرائب

ضريبة الكشوفية : ص ١٤٣

ضوابط إيقاف الحجر : ص ١٧٦

ضواحي القاهرة : ص ٨٢

ضيافة : ص ١٤١

(ط)

طبقة اجتماعية : ص ١٦٠ ، ١٦٣ ، ٣٦٢

طبقات المجتمع : ص ١٥٨

انظر أيضًا :

طبقات المجتمع الريفي

طبقات المجتمع الريفي : ص ١٦٠

طبقة الملتزمين : ص ١٦٠

الطرق الصوفية : ص ٢٤٧ ، ٢٥١ ، ٢٥٧ ،

٢٦٥ ، ٢٦٣ ، ٢٦٢ ، ٢٦١ ، ٢٥٩ ، ٢٥٨

٢٦٩

صناعة الحصر : ص ٢٢٦ ، ٢٣٠ ، ٢٣٥

صناعة السكر : ص ٢٢٦ ، ٢٢٩

صناعة الغزل والنسيج : ص ٢٢٦ ، ٢٢٨ ،

٢٣٤ ، ٢٢٩

صناعة فلل المراكب : ص ٢٣٣

صناعة المنسوجات : ص ٢٢١

صناعة المنسوجات التيلية : ص ٢٢١

صناعة مواد البناء : ص ٢٢٦ ، ٢٣٢

الصواحق في واقعة الصناجق : ص ٣٤

الصوياسي : ص ٦١

صور من دور الأزهر في مقاومة الاحتلال

الفرنسي في أواخر القرن ١٨ : ص

١٢١ ، ٣٦٠

الصوف : ص ١٦٣

صوف الأخنام : ص ٢٢٨

(ض)

ضبط مياه الفيضان : ص ٦-٢

الضرائب : ص ١٢ ، ٣٦ ، ٤١ ، ٤٢ ، ٤٨ ، ٥٧ ،

٩١ ، ٩٢ ، ٩٣ ، ٩٤ ، ٩٥ ، ٩٦ ، ٩٧ ، ٩٨ ،

٩٩ ، ١٠١ ، ١٠٣ ، ١٢٦ ، ١٣٣ ، ١٣٥ ،

١٣٧ ، ١٤٠ ، ١٤٣ ، ١٤٤ ، ١٥١ ، ١٦٠ ،

١٦٦ ، ١٧١ ، ١٨٩ ، ١٩٨ ، ٢١٥ ، ٢١٦ ،

٢١٧ ، ٢٢٠ ، ٢٣٤ ، ٢٩٤ ، ٣٠٠ ،

٣١٤ ، ٣١٥ ، ٣١٧ ، ٣٤٥ ، ٣٤٦ ، ٣٥٠

انظر أيضًا :

ضرائب أميرية

ضرائب أميرية : ص ٢٧١

انظر أيضًا :

الضرائب

ضرائب الأرض : ص ٤٧

انظر أيضًا :

الضرائب

ضرائب الاطيان : ص ٢١٩

انظر أيضًا :

الضرائب

العادات والتقاليد : ص ٢٧٠، ٢٨٢، ٢٨٣،

٢٨٨

عادة : ص ١٦٢

العائد : ص ٦٦

حال : ص ١٠٧، ١٢٧

عامل : ص ١٧٦

العناقات : ص ٢٨٨

العثمانية : ص ١٢

عجائب الآثار : ص ٣٦، ٤٣، ٤٤، ٤٦، ٤٩،

٥٦، ٥٨، ٦٨، ٧١، ٧٦، ٨٥، ٨٦، ٨٧،

٩٤، ١١١، ١١٨، ١١٩، ١٢٤، ١٤١،

١٤٥، ١٤٦، ١٤٧، ١٤٨، ١٥٠، ١٥٢،

١٦٤، ١٦٦، ١٧١، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٤،

١٧٥، ١٧٨، ١٨٠، ١٨٢، ١٨٤، ١٨٧،

١٨٨، ١٨٩، ١٩٥، ١٩٧، ١٩٨، ٢٠٥،

٢٢٠، ٢٢٢، ٢٢٥، ٢٢٧، ٢٣٤، ٢٤٠،

٢٤١، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٧،

٢٦١، ٢٦٣، ٢٧٨، ٣٠١

العلم : ص ١٦٣، ٢١٢، ٢١٧

المدول : ص ٦٧

حوادث الشكوى : ص ٦٥

الحرب تاريخ ومستقبل : ص ١٦٠

حريقت الحريان : ص ١٩٧

حروية مصر : ص ١٩٠

العروس : ص ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥

انظر أيضاً :

العروسة

العروسة : ص ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٧

انظر أيضاً :

العريس

العريس : ص ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٦

انظر أيضاً :

العروسة

العريف : ص ٢٧٣

الطريقة الاحمدية : ص ٢٥٧، ٢٥٩

الطريقة البرهانية : ص ٢٥٧

الطريقة الحسينية : ص ٢٥٧

الطريقة الخضرية : ص ٢٥٧

الطريقة الخلولية : ص ٢٥٧

الطريقة الرفاعية : ص ٢٥٧

الطريقة السعودية : ص ٢٥٧

الطريقة السهروردية : ص ٢٥٧

الطريقة الشاذلية : ص ٢٥٧

الطريقة الشطارية : ص ٢٥٧

الطريقة الطيفورية : ص ٢٥٧

الطريقة الطيلسان : ص ٢٥٧

الطريقة الحزبية : ص ٢٥٧

الطريقة الفردوسية : ص ٢٥٧

الطريقة الكشيرية : ص ٢٥٧

الطريقة المدينية : ص ٢٥٧

الطريقة المصافحة : ص ٢٥٧

الطريقة النقشبندية : ص ٢٥٧

الطريقة الهمدانية : ص ٢٥٧

الطريقة الوفاية : ص ٢٥٧

الطلب : ص ١٢٥، ١٥٠

طلب المال : ص ٥٥

الطلبية : ص ٨٠، ٨١، ٨٢، ١٣٨، ١٤٣، ٣٠٠

طوائف الحرف والتجار بالقاهرة في القرن

١٨ : ص ١١

الطواشية : ص ١٩١

(ع)

العادات : ص ١٣٨

انظر أيضاً :

العادات = البراني

العادات = البراني : ص ١٤٠، ١٤١

انظر أيضاً :

العادات

عادات البراني : ص ٣٢٢

العلاقات بين القاهرة وامثانيبول أثناء الحكم  
العثماني لمصر من القرن ١٦ حتى  
القرن ١٨ : ص ٩٩ ، ٣٦٤  
علاقة العرب والمسلم : ص ٣٤٠  
حين أحيان ذوى الوقار الفخام : ص ٣٣٦  
عيد الأضحى : ص ٢٦٩  
عيد الفطر المبارك : ص ٢٦٩  
عيد القديسة هيلانة : ص ٢٦٨  
عيد ميلاد السيد المسيح : ص ٢٦٩

### (غ)

الغاروقة : ص ١١٢  
الغرامة : ص ٢٧٩  
غزل القطن : ص ٢٢٨ ، ٢٣٥  
غزل الكتان : ص ٢٣٥  
الغزل والنسيج : ص ٢٢٩  
فقير : ص ٥٦  
غنم : ص ١٤١  
غلاق المال : ص ١٣٣  
الغلال : ص ٨٠ ، ١٩٦  
غلال الحرمين الشريفين : ص ٢١١ ، ٣٤٠ ،  
٣٤١  
غلال المنبر الشريف : ص ٢١١ ، ٣٤٠ ،  
٣٤١

### (ف)

الفااض : ص ٧٢ ، ١٢٦ ، ١٢٧ ، ١٣٦ ، ١٣٧ ،  
١٣٩ ، ١٤٠ ، ١٤٢ ، ١٤٣ ، ٢٩٤  
الفتح الحاقاني : ص ١٧٧  
الفتح العثماني : ص ١١ ، ١٩٠ ، ١٩١ ، ٢٥٧  
الفتح العربي : ص ١٨٢  
فتح مصر : ص ١٧٧  
الفتن السياسية : ص ١٩٥  
فخر الأحيان : ص ٣٢٩ ، ٣٤٢

حزق : ص ٢١٩  
العصر العثماني : ص ١٨ ، ٣٠ ، ٣٤ ، ٦٠ ،  
٩١ ، ٢٢٩ ، ٢٦٢ ، ٢٦٣ ، ٢٧٢ ، ٣٠٠  
عصر سلاطين المماليك وتناحجه العلمى  
والأدبى : ص ٦٠ ، ٣٦٤  
عصر محمد على باشا : ص ٩٩  
العصر المماليكى فى مصر والشام : ص ٩٣  
العصر المملوكى : ص ١٩٢ ، ٢٥٧  
العصر الوسيط : ص ١١  
المصفر : ص ٢٢١  
المصير : ص ٢٣٠  
حقوق الإيجارات : ص ٤٠  
علم الاجتماع الريفى : ص ١٥٩ ، ٢٥٥ ،  
٣٦١  
انظر أيضاً :  
علم الاجتماع القروى  
علم الاجتماع القروى : ص ٢٥٢  
علم الاقتصاد : ص ١٦٧  
علماء الإسلام : ص ٣٣٨  
حلوفاة الفقراء والمساكين : ص ٣٣٧  
حليق : ص ٤٠  
عمدة أولى الشأن الفخام : ص ٣٣٦  
العمدة الشيخ : ص ٣٠٦  
عمدة الكبراء الفخام : ص ١٨٦ ، ٣٤١  
العمليات العسكرية : ص ١٦١  
المعهد العثماني : ص ١٣٨ ، ٣٤٦ ، ٣٤٨  
عهدة والى جرجا : ص ٣٧  
العوائد : ص ١٤٩  
حوالد أهل القرية : ص ٥٨  
حوالد الكشوفية : ص ١٤٦  
حوابد الصراف : ص ١٤١ ، ٣٢٦  
العونة : ص ٥٦ ، ٥٧ ، ١٠٦ ، ١٤١ ، ١٤٧ ،  
١٤٨ ، ١٤٩ ، ١٦٤ ، ٢٥٢ ، ٢٧٩ ، ٢٨٠ ،  
٣٢٦ ، ٣٠٠  
العلاقات الاجتماعية : ص ٢٨٤ ، ٣٤٨

الفن : ص ٢٣٦  
فنون الأدب الشعبي : ص ٢٧٩  
فنون من الأدب العربي : ص ٣٥٦  
الفوائد الحياتية في المدايح الرضوانية : ص ٢٤٩

قول : ص ٤٠، ١٦٣، ٢١٢، ٢١٧  
الفلاح : ص ١٨، ١٩، ٤٥، ٤٩، ٥٠، ٥٦، ٥٧، ٨٠، ٨٣، ٨٧، ٩٢، ٩٧، ١٠٧، ١١١، ١١٢، ١٢٥، ١٢٨، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٧، ١٣٨، ١٤٠، ١٤٨، ١٥٩، ١٦٣، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٧، ١٦٨، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٧، ١٨٠، ٢٠٦، ٢١٩، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٧، ٢٣٢، ٢٤٢، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٧، ٢٧٢، ٢٧٥، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٨، ٢٩٣، ٢٩٤، ٣٣٤

الفلاح حالته الاقتصادية والاجتماعية : ص ١٥٩، ٣٦٥

الفلاح المصري : ص ١٢٦، ١٢٧، ١٤٤، ١٥٩، ٢١٢، ٢١٤، ٢٢٤، ٢٢٥  
الفلاحة (سنة) : ص ١٠٣، ١٦٨، ٢٣٤، ٢٨٠، ٢٩٥، ٣٠٠

الفلاحة في مصر : ص ١٢  
في أصول المسألة المصرية : ص ١١٣  
القيضان : ص ٩٢، ١٦٥، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢١١، ٢١٢

القيضان السنوي : ص ٢٠٩  
القيضانات : ص ١٠١، ٢٩٤  
القيوم : ص ١٤٠

(ق)

قائمقام : ص ٢٧، ٤٩، ٥٤، ٣٠٩  
القادرية : ص ٢٥٧  
قاروغلية : ص ١١٨  
قاسمية : ص ١١٨

فخر الاحيان العظام : ص ٣٢٣  
فخر الاحيان المعظمين : ص ٣٤١  
فخر الاغوات المقربين : ص ٣٢٩  
فخر قضاة الإسلام : ص ٣٣٠  
فخر الاكابر العظام : ص ٣٤١  
فخر الامائل والاحيان : ص ٣٤١  
فخر الامثال المكرمين : ص ٣٤٢  
القرود : ص ١٢٤، ١٢٦، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٦، ١٥٠، ١٧٩، ١٨٠، ٢٢٧، ٢٣٥، ٢٩٤

٣٢١

انظر أيضاً :

الفردة

الفردة : ص ١٤٩

لودة جديدة : ص ١٤٥

لوزي القرد : ص ١٤٧

لفرسان : ص ٧٩

لفرق العسكرية : ص ٨٤، ٢٢٢

لوقلة : ص ٢٧٣

فرمان : ص ٤٢، ٤٦، ٦٥، ٦٩، ٧٠، ٧٤، ٧٥، ٧٦، ١٧٢، ١٨٩، ٣٠٤

انظر أيضاً :

فرمانات

رمان الرضا والخلق والبشار : ص ١٧٢

رمانات : ص ١٤٥، ٢٠٦، ٣٤٦، ٣٥١

انظر أيضاً :

فرمان

رمانات باشوية : ص ٧٥

لفرمانات الخاصة : ص ٣٤٧

بقارية : ص ١١٨ -

بقهاء الرف : ص ٢٦٩

لنقى : ص ٢٧٢، ٢٧٣

لنقيه : ص ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥

نقيه القرية : ص ٢٧١، ٢٧٥، ٢٧٧

نقيه المسجد : ص ٢٥٢

لفكر والثقافة : ص ١١

قانون نامه سليمان : ص ٣٧ ، ٤١ ، ٤٨ ،  
٥٠ ، ٥١ ، ٦٠ ، ٦١ ، ٩١ ، ٩٦ ، ٩٧ ،  
١٦٥ ، ١٦٦ ، ١٧٦ ، ١٧٧ ، ١٨٨ ، ١٩٢ ،  
٢١٠ ، ٢٤٩

انظر ايضاً :

قانون نامه

القائمقام : ص ٢١٠

انظر ايضاً :

قائمقام

قائمقام البلدة : ص ٢٢٤

قائم مقام ديوان الرواقمة : ص ٣١٠

قائمقام مصر : ص ٢٢٧

قائمقام مصر المحروسة : ص ٣٣٦

القبائل العربية : ص ١٦٨ ، ١٨٢

القبائل العربية في مصر : ص ١٦٩ ، ١٨١

القبائل الحربية في مصر عند المقيزي :

ص ١٨٣ ، ٣٥٥

القبائل العربية في مصر في القرون الثلاثة

الاولى للهجرة : ص ٣٦١

القباني : ص ٢٢٣

القبلي : ص ٢٨٧

قدوة الاخوات : ص ٣٢٩

قدوة الاكابر الاحيان : ص ٣٣١

قدوة الامراء المظام : ص ٢٤١

قدوة الامراء الكرام : ص ٣٣٦

قدوة قضاة الاسلام : ص ٣٠٩

قراري : ص ١٦٦

قراهم : ص ١١١

القرمة : ص ١٣

القرطم : ص ٢١٢ ، ٢١٧

القرى : ص ١٤٣

القرى البحرية : ص ١٤٦

القرى القبلية : ص ١٤٦

قرى مصر : ص ٢٨

قرية في حكم نائب : ص ١٧

القاضي : ص ٥٩ ، ٦١ ، ٦٣ ، ٦٥ ، ٦٦ ، ٦٧ ،  
٦٨ ، ٦٩ ، ١٧٧ ، ٢٠٨ ، ٢٢٩

انظر ايضاً :

القاضي الجديد

القاضي الجديد : ص ٦٤

قاضي الديوان : ص ٣٠٥

قاضي الشرع : ص ٤٠ ، ٤١ ، ٤٢ ، ٥٣ ، ٥٩ ،

٢٠٨ ، ٢٢٤ ، ٢٩٩

انظر ايضاً :

القاضي

قاضي العسكر : ص ٦٠ ، ٦١ ، ٦٢ ، ٦٧ ، ٦٨

انظر ايضاً :

قاضي عسكر افندي

قاضي عسكر افندي : ص ٦٠ ، ٦٢ ، ٨٥ ،

٣٣٧

قاضي القضاة : ص ٦٠ ، ٦٤ ، ٦٧ ، ٣٠٧ ،

٣٣٤ ، ٣٤٠

انظر ايضاً :

القاضي

قاضي المحلة الكبرى : ص ٣٣٠ ، ٣٣١

قاضي مصر المحمية : ص ٣٢٩

قاضي المنصورة : ص ٦٤

قاضي الناحية : ص ٦٥ ، ٦٦ ، ٦٨ ، ٦٩ ، ٧٤

قاضي النقض والإيرام : ص ٣٠٥ ، ٣٢٩

قاضي الولاية : ص ٣٠٦ ، ٣٣١

قاضي ولاية منف : ص ٣٠٦

قاموس البلاغة : ص ٣٤٠

القاموس الجغرافي لسيلاد المصرية : ص

٣٦٢

قاموس العادات والتقاليد والتعابير

المصرية : ص ٤٩ ، ٣٥٥

قانون الفلاحة : ص ٢١٠ ، ٢٢٤

قانون نامه : ص ٣٧

انظر ايضاً :

قانون نامه سليمان

القرية الصغيرة : ص ١٦٠  
 القرية المستنيرة (القيطون - محافظة  
 الدقهلية) : ص ٣٦٣  
 القرية المصرية بين التاريخ وعلم الاجتماع :  
 ص ١٥٩، ١٦٠، ٣٦٤  
 قسط المال الميرى : ص ١٣٦  
 قصب السكر : ص ٢٠٤، ٢٠٥، ٢١٢، ٢١٦،  
 ٢١٧، ٢٢٩، ٢٣٠  
 قصة الأرض والفلاح والإصلاح الزراعى  
 فى الوطن العربى : ص ٣٦  
 قصبه أبى شادوف : ص ٤٨  
 القضاء : ص ٦٧، ٦٨، ١٩٣  
 القضاء فى الإسلام : ص ٦٠  
 القضاء فى العصر العثمانى : ص ٦٠  
 قضاء نواحى : ص ١٨٢  
 القضاء : ص ٦٧، ٦٨  
 قضاء الإسلام : ص ٣٠٥، ٣٠٦  
 قضاء الريف : ص ٦٩  
 القضاء العثمانيون : ص ٦٢  
 قضاء المذاهب الأربعة : ص ٦٠  
 قضاء النواحي : ص ١٦٢  
 قطاع الطرق : ص ٢٤٢  
 القطن : ص ١٦٣، ٢٠٤، ٢١٢، ٢٢١  
 القطن الخام : ص ٢٢٨  
 القطورة : ص ٢١٤  
 قلع : ص ٢٥٢  
 قلم الشرع الشريف : ص ٣٠٤  
 القماش : ص ٢٣٦  
 القمح : ص ٢١٢، ٢١٥، ٢٢٠، ٢٣٩، ٢٥٤  
 قوات السباهية : ص ٨٣  
 قواعد الشريعة الإسلامية : ص ٢١٠  
 قواعد الصوفية : ص ٢٥٨، ٣٦١  
 فواهل التجارة : ص ١٩٧  
 القوالب : ص ٢٣٠

قيطى = صيفى : ص ٢١٢  
 قيم اجتماعية : ص ٢٨٣

### (٥٩)

الكؤوس : ص ٢٨٦  
 كاتب حوالى حاروشان بالديوان العالى :  
 ص ٣٤٢  
 كاتب صغير تفكيجان : ص ٣٣٧  
 كاتب قبلى : ص ٤٧  
 كاتب كبير جمليان : ص ٣٣٦  
 كاتب نصارى : ص ٤٧  
 كاشف : ص ٣٣، ٦٩، ٧٠، ٧٤، ١٤٢، ١٤٦،  
 ١٦٦، ١٧٦، ٢٥١، ٢٥٢  
 كاشف الدقهلية : ص ٢٤١  
 كاشف منف : ص ٣٠٦  
 كاشف الولاية : ص ٣٠٧  
 كاشف ولاية الغربية : ص ٣٣٣  
 كاشفيات : ص ٣٤، ٣٥، ٣٦، ٧٠  
 كاشفية : ص ٢٣  
 كافل الديار المصرية : ص ٧٣، ٣٣٨  
 كافل المملكة الإسلامية : ص ٣٠٥  
 كبار رجال الإدارة : ص ١١٠  
 كبير تجار البن : ص ١١٧  
 كبير الكبرا الفخام : ص ٣٣٦، ٣٣٨  
 كتاب القرية : ص ٢٧١، ٢٧٤  
 كتاب وصف مصر : ص ١٣٩  
 كتابة الحسيج : ص ٧٧  
 الكتابيب : ص ٢٧١  
 كتابيب القرى : ص ٢٧٣  
 الكتان : ص ٢١٢، ٢١٦، ٢٢١، ٢٣٦  
 كتخدنا : ص ٦٤، ١٧٣  
 كتخدنا طايقة عزبان : ص ٣٤١  
 كتخدنا وزير معظم : ص ٣٠٨

(ل)

- لجان المصاحفة : ص ٤٥  
لجنة التأليف والترجمة : ص ٣٥٥  
اللحوم : ص ١٦٣  
اللقوص : ص ٢٤٢  
لطفاف أغسبار فيمن تصرف نسي مصر من  
أرياب الدول : ص ٣٦٣  
اللطائف الربانية على المنح الرحمانية في  
الدولة العثمانية : ص ٣٥٢  
لغة الإدارة : ص ٣٠١  
لغة الإدارة العامة في مصر في القرن ١٩ :  
ص ٣٦٠  
اللغة التركية : ص ٣٠٦  
ليلة النصف من شعبان : ص ٢٦٩

(م)

- الماتم : ص ٢٧٠ ، ٢٨٢ ، ٢٨٧ ، ٢٨٨  
ماء الفيضان : ص ٢١٢  
ماء النيل : ص ٢١٣ ، ٢٥٤  
موجر : ص ١٠٩  
مؤدب : ص ٢٧٣  
مؤدب الأطفال : ص ٢٧٣  
مؤرخ : ص ٢٦٣  
المؤرخ المصري : ص ١٤  
المؤرخون الأجانب : ص ١١  
المؤرخين : ص ١١  
مؤن : ص ٤٠ ، ١٨٩  
الموئل الرئيسي : ص ٤٧  
الماهر : ص ٢٢٣  
مال : ص ١٩٦  
المال الاميري : ص ١٠٣  
مال براني : ص ١٤٢ ، ٣١٩ ، ٣٢٠ ، ٣٢٦ ،  
٣٤٦  
مال الجهات : ص ١٤١ ، ١٤٦ ، ٢٩٤ ، ٣٢١

الكرودم : ص ٢١٨

الكساد : ص ٢٢٧

كساد السلع : ص ٢٤١

الكساوى : ص ٤٢

الكشاف : ص ٣٦ ، ٧٢ ، ١٦٥ ، ١٤٣

كشاف الاقاليم : ص ٨٠ ، ١٤٦

الكشاف الجايزة : ص ٣٣٧

كشف الكرية في رفع الطلبة : ص ٨٠ ،  
٨١ ، ٣٥١

الكشطة : ص ١٦٣

الكشوف الالثرية : ص ١١

الكشوفية : ص ٧٢ ، ١٢٦ ، ١٢٧ ، ١٣٧ ،  
١٤١ ، ١٤٢ ، ١٤٤ ، ٢٠٩ ، ٢٩٤

٣٢١

كشوفية جديدة : ص ١٤٢

كشوفية قديمة : ص ١٤٢

الكلف : ص ١٢٤ ، ١٢٦ ، ١٤٤ ، ١٤٥ ،  
١٤٧ ، ١٧٥ ، ١٧٩ ، ١٨٠ ، ١٨٩

٢٢٧ ، ٢٣٥ ، ٢٩٤

انظر ايضاً :

الكلف الخارجية

الكلف الخارجية : ص ١٤٧

الكلف الشاقة : ص ١٩٨

الكلفة : ص ١٤٤ ، ١٤٩

انظر ايضاً :

الكلف

الكلفة : ص ٣٢١

الكليية : ص ٣٢١

الكليينية : ص ٢٥٧

كمال ولاء الانام : ص ٣٠٥ ، ٣٠٩

الكمولية = اوجاق : ص ٧٩

الكواكب السائرة : ص ٨١ ، ٨٢

انظر ايضاً :

الكواكب السائرة في اختيار مصر القاهرة

الكواكب السائرة في اختيار مصر القاهرة :

ص ٣٥٢

الكلاف : ص ٢٧ ، ٥٨

مال حماية : ص ٩٤ ، ١٢٩ ، ٣٠٠ ، ٣١٨  
 مال الديوان : ص ١٣٣ ، ٣٢٦  
 مال السلطان : ص ١٣٣ ، ١٣٤ ، ١٣٥ ،  
 ١٤٩ ، ١٦٨ ، ٢٥١ ، ٣٠٠  
 مال الكشوفية : ص ١٤٢  
 مال مسجد : ص ٣١٨  
 المال المقرر : ص ١٣٢ ، ٣١٤  
 المال الميرى : ص ٣٦ ، ٤٠ ، ٤٢ ، ٤٥ ، ٧٣ ،  
 ٧٤ ، ٧٧ ، ٨٤ ، ٩٥ ، ١٠٢ ، ١٢٦ ،  
 ١٢٧ ، ١٢٨ ، ١٢٩ ، ١٣٠ ، ١٣١ ،  
 ١٣٢ ، ١٣٣ ، ١٣٤ ، ١٣٦ ، ١٣٧ ،  
 ١٤٠ ، ١٤٣ ، ١٩٦ ، ٢١١ ، ٢٩٤ ،  
 ٣٠٠ ، ٣٠٢ ، ٣٠٣ ، ٣١٢ ، ٣١٧ ،  
 ٣١٩ ، ٣٣٧ ، ٣٤٠ ، ٣٤١ ، ٣٤٢ ،  
 ٣٤٦  
 المال الميرى الشتوى : ص ١٣٢  
 المال الميرى الصيفى : ص ١٣١ ، ١٣٢  
 مالية مصر من عهد القراعتة إلى الآن :  
 ص ٣٦١  
 المالية المصرية : ص ٩٨  
 مباشر : ص ٤٧ ، ٥٢  
 مباشر خاصة ديوان : ص ٣٤٢  
 المباشر القبطى : ص ١٧١  
 المبايعات : ص ٦٥  
 مبايعات الباب العالى : ص ٣٣ ، ٣٨ ، ١٤١ ،  
 ٢٠٠  
 المتاجرة : ص ١١٠ ، ٢٢٥  
 المتسبين : ص ١٤٩ ، ٢٤٠  
 المتصوفة : ص ٢٦١ ، ٢٦٢ ، ٢٦٣ ، ٢٦٥  
 متفرقة باض : ص ٣٠٨  
 متولى : ص ٢٣٦  
 متولى قبض المال : ص ١٣٣  
 مجال الاجتماع : ص ١١  
 مجال الاقتصاد : ص ١١  
 مجال الالتزام : ص ١٢١

مجال الحرب : ص ١١  
 مجال السياسة : ص ١١  
 المجتمع الإسلامى والغرب : ص ٤٣  
 المجتمع الريفى : ص ١٥٧ ، ١٦١ ، ١٨١ ،  
 ١٨٥ ، ١٩٠ ، ١٩٩ ، ٢٠٠ ، ٢٦٣ ،  
 ٢٧٠ ، ٢٧٤ ، ٢٨١ ، ٢٨٢ ، ٢٨٣ ،  
 ٢٨٤ ، ٢٩٣ ، ٢٩٤ ، ٢٩٥  
 المجتمع الريفى العربى والإصلاح  
 الزراعى : ص ١٦٠  
 مجتمع الريف المصرى : ص ١٨٩  
 مجتمع الريف والإصلاح الزراعى : ص  
 ٣٦٠  
 المجتمع القروى : ص ٢٨٧  
 مجتمع القرية المصرية : ص ١٦٠  
 المجتمع المصرى : ص ١٧ ، ١٣٨ ، ١٨٤ ،  
 ١٩١ ، ١٩٥ ، ٢٦٩  
 المجتمع المصرى فى عصر سلاطين  
 المماليك : ص ١٨٧  
 المجلدوب : ص ٢٦٢  
 المجلة التاريخية : ص ٣٦١  
 مجلة الجمعية المصرية للدراسات  
 التاريخية : ص ٣٦٠  
 المجلس الشرعى الشريف : ص ٣٠٩ ، ٣٤٠  
 المجلد فى التاريخ المصرى : ص ١٣ ، ٣٥٧  
 مجرى الديوان : ص ١٤٩  
 المحاصيل شتوية : ص ٢١٧ ، ٢١٨  
 المحاصيل الصيفية : ص ٢١٦  
 محافظ : ص ١٢  
 محافظ الحجج الشرعية : ص ١٢٣ ، ١٢٤ ،  
 ٣٤٩  
 محافظ دشت : ص ١١٢ ، ١٤٠ ، ٢١٨ ،  
 ٢١٩  
 محافظ مصر المحمية : ص ٣٤٠  
 محاكم الاخطا بالقاهرة : ص ٦١  
 محاكم الاقاليم : ص ٦٤ ، ٦٦



مرتبات موظفي الإدارة المركزية : ص ٣٤٧

مرسوم : ص ١٨٦

المرشد : ص ٥٥

مرعى نخيل الباشا : ص ٩٥

المريدين : ص ٢٥٧

المزاد العلني : ص ١٠٠

المزاد العلني بالديوان : ص ١١٩

المزارع : ص ٢٢٠

المزارعة : ص ٢٢٠

المزارعة أو المشاركة : ص ٢١٨

المساح : ص ٩٧ ، ٩٨ ، ١٧٦

المتاجر : ص ١٠٩ ، ١٠٩ ، ٢٢٠

متحفان قلعة مصر : ص ٣٤١

مسجل بالدفاتر : ص ٧٤

مسجل بالدفاتر المخلدة بالورقانة : ص

٧٧

المسح : ص ٥١

مسح الأراضي : ص ٥٥

المسقط : ص ١٠٩

المسقط له : ص ١٠٩

المسلم : ص ١٧٠

سموح المشايخ : ص ٣٠٠

المسيحي : ص ١٧٠

المشاكل الاجتماعية : ص ٢٨٢

المشايخ : ص ١٦٥

مشايخ القرى : ص ٣٩

مشايخ الناحية : ص ٣٢٢

المشد : ص ٢٧ ، ٥٥ ، ٥٦ ، ٥٧ ، ١٣٣ ،

١٣٨ ، ١٣٩

المشرق العربي : ص ٧٦

مشعوز : ص ٢٥١

مشيخة الأزهر : ص ١٢٠

مشيخة السجادة البكرية : ص ٤٦

مشيخة الصعيد : ص ١٩٣

مشيخة الطرق الصوفية : ص ٢٥٨

المحاصيل : ص ٢٤٩

محور القضايا والاحكام : ص ٣٠٥ ، ٣٠٩ ،

٣٣٢

محصول شتوي : ص ٢١٦ ، ٢١٧ ، ٢١٨

محصول صيفي : ص ٢١٦ ، ٢١٧

المحصولات الزراعية : ص ٢٠٣ ، ٢١٣ ،

٢١٥ ، ٢٢٧ ، ٢٣٧

المحصولات الشتوية : ص ٢١٣ ، ٢١٥

محصولات صيفية : ص ٢٠٤

محضر باش : ص ٣٤٢

محفظة دشت : ص ٣٠٢

محكمة الحاكم : ص ٦١

محكمة الباب العالي : ص ١١٩

المحكمة الشرعية : ص ٢٨ ، ٤١ ، ٧٢ ،

١٠٠ ، ١٢٢

محكمة الصالح : ص ٤٠

المحفوظات العمومية : ص ٧٤

محلولة : ص ١٠٨

المحمل : ص ١٩٤

محمل الحاج : ص ١٩٧

المخطوط : ص ٣٥٠

مخطوطات معاصرة : ص ٢٠

مدير أمور الجمهور العالم : ص ٧٣ ، ٣٠٥ ،

٣٢٩

المدخل إلى تاريخ مصر الحديث : ص ٧١ ،

٣٥٦

المدخل إلى تاريخ مصر الحديث من الفتح

عثماني إلى الاحتلال البريطاني :

ص ٣٥

الدمس : ص ١٦٣

المرايين : ص ٢٨٧

مراقب مالي : ص ٧٦

مراقبة الثيران : ص ٢٣٠

مرتب الكاشف : ص ١٤٢

مرتبات العسكر المحليين : ص ١٤٢

مضباف جديد : ص ٧٧  
 مطرزة من الباب العالي : ص ٣٣١  
 المظالم : ص ١٨٠ ، ٢٩٥  
 مظاهر الحياة الدينية : ص ٢٥١  
 مظهر التقديس : ص ١٨٩  
 انظر أيضاً :  
 مظهر التقديس يزوال دولة الفرنسيس  
 مظهر التقديس يزوال دولة الفرنسيس :  
 ص ٤٤ ، ٣٦٠  
 معامل الدجاج : ص ٢٣٢  
 معتمد الملوك : ص ٢٢٩  
 معتمد الملوك والسلاطين : ص ٣٣١  
 المعلم : ص ٤٩ ، ١٣٦ ، ١٧٢  
 معمر مصر : ص ٨٢  
 معهد العز التثيف الخاقاني : ص ١٨٦  
 المغارم : ص ١٢٦ ، ١٤٤ ، ١٥٩ ، ١٧٩ ،  
 ١٨٠ ، ١٩٨ ، ٢٢٧ ، ٢٩٤ ، ٢٩٥  
 انظر أيضاً :  
 مغارم جديدة  
 مغارم جديدة : ص ١٥٠  
 المغاول اليدوية : ص ٢٣٤  
 مفتاح خزنة المحكمة : ص ٦٤  
 مفتش : ص ٩٦  
 مفتى السادة المالكية : ص ٣٣٥  
 المقاطعات : ص ١٨ ، ٩٧ ، ٩٨ ، ٩٩ ، ١٣٤  
 انظر أيضاً :  
 مقاطعة  
 مقاطعة : ص ٢٧  
 مقاطعجي : ص ٣٢٩  
 مقاطعجي الغربية : ص ٣٠٥ ، ٣٣١  
 المقايضة : ص ٢٤٠  
 المقاييس : ص ٤٨ ، ٢٤٠  
 مقبول السلاطين : ص ٣٢٩  
 المقدم : ص ٣٩

مشيد أركان الدولة : ص ٣٠٥  
 المشير المقنم : ص ٧٣ ، ٣٠٥ ، ٣٢٩ ، ٣٣١  
 مصادر البحث : ص ٢٠  
 مصادر معاصرة مطبوعة : ص ٢٠  
 المصادرات : ص ٢٩٥  
 المصادرات الخارجية : ص ١٤٩  
 المصارف السلطانية والبلدية : ص ٧١  
 المصاريف الكلية : ص ٢٠٩  
 مصانع السكر : ص ٢١٧  
 المصاهرة : ص ١٦١  
 مصر عند مفرق الطرق : ص ٣٥٨  
 مصر في عصر دولة المماليك البحرية :  
 ص ٢٥٦ ، ٢٦١  
 مصر في القرن التاسع عشر : ص ٧٦  
 مصر في القرن الثامن عشر : ص ٦٧ ،  
 ٣٦٤  
 المصنع : ص ٢٣٠  
 المضايقات : ص ٦٤  
 مضايقات محاكم الاقاليم : ص ٢٠٨ ، ٣٤٧  
 مضايقات محكمة الاسكندرية ورشيد : ص  
 ٢٢٤  
 مضايقات محكمة المنصورة : ص ٤٠ ، ٤١ ،  
 ٦٦ ، ١٧٢ ، ٣٤٧  
 انظر أيضاً :  
 مضايقات محكمة المنصورة الشرعية  
 مضايقات محكمة المنصورة الشرعية : ص  
 ٣٩ ، ٤١ ، ٤٢ ، ٦٧ ، ٢٠٦ ، ٢٠٧ ،  
 ٢٠٨  
 انظر أيضاً :  
 مضايقات محكمة المنصورة  
 المضاربة : ص ١١٠  
 المضاربة التجارية : ص ١١٩  
 المضايقات : ص ١٢٦ ، ١٢٧ ، ١٢٨ ، ١٢٩ ،  
 ١٣٠ ، ١٣٤ ، ١٣٥ ، ١٣٦ ، ١٤٣ ،  
 ١٤٦ ، ٣١٨

المنح الرحمانية في الدولة العثمانية : ص

٣٥٢

انتظر أيضاً :

المنح الرحمانية

المنزور : ص ٢٥٧

المنزوع : ص ١٧١

المنسوجات الحريرية : ص ٢٢٨

المنسوجات القطنية : ص ٢٢٨

المنسوجات الكتانية : ص ٢٢٨

المواد الأولية : ص ٢٣٣ ، ٢٣٥

الموازين : ص ٢٤٠

مواسم دينية : ص ٢٦٨

المواسم الزراعية : ص ٢٠٣ ، ٢١١

المواصلات : ص ٢٢٧

المواظف والاعتبار بذكر الخطط والآثار :

ص ٣٥٦

الموالد : ص ٢٣٧ ، ٢٤٧ ، ٢٦٥

موالد أصحاب الأضرحة : ص ٢٦٨

الموالدية : ص ٢٨٦

موسم الزراعة الصيفية : ص ٢١٢

موسم الزراعة الشتوية : ص ٢١٢

موسم الشتوى : ص ٢٠٤

موظف قبطى : ص ٥٠

مولانا فخر قضاة الإسلام : ص ٦٤

مولد سيدى إبراهيم : ص ٢٣٨

مولد السيد أحمد البدرى : ص ٢٣٨

المولد النبوى : ص ٢٦٨

المولوية : ص ٢٥٧

مولانا : ص ٦٤ ، ٢٧٣ ، ٣٠٣ ، ٣٠٥ ،

٣٠٦ ، ٣٠٧ ، ٣٠٩ ، ٣٢٩ ، ٣٣٣ ،

٣٣٤ ، ٣٣٦ ، ٣٣٧

مولانا أفندى : ص ٦٤ ، ٦٧ ، ٣١٠ ، ٣٢٠ ،

٣٣٩ ، ٣٢٧

مولانا الأمير : ص ٣٤١

مولانا الحاكم : ص ٣٢٤

المقدمة : ص ٢٦٢ ، ٣٦٠

المقر الكريم العالى : ص ٣٣٦ ، ٣٤١

المكوس : ص ٣٣٧

الملتزم : ص ٣٨ ، ٣٩ ، ٤٠ ، ٤١ ، ٤٢ ،

٤٣ ، ٤٥ ، ٤٦ ، ٤٧ ، ٤٩ ، ٥٠ ، ٥٤ ،

٥٥ ، ٥٧ ، ٥٨ ، ٩٢ ، ٩٣ ، ٩٥ ، ٩٩ ،

١٠٠ ، ١٠١ ، ١٠٢ ، ١٠٣ ، ١٠٤ ،

١٠٥ ، ١٠٦ ، ١٠٧ ، ١٠٨ ، ١٠٩ ،

١١٠ ، ١١٢ ، ١١٥ ، ١١٦ ، ١٢٠ ،

١٢٦ ، ١٢٧ ، ١٢٨ ، ١٣٣ ، ١٣٦ ،

١٣٨ ، ١٣٩ ، ١٤٠ ، ١٤١ ، ١٤٣ ،

١٤٧ ، ١٥٠ ، ١٥١ ، ١٦٥ ، ١٦٦ ،

١٦٧ ، ١٦٨ ، ١٧٣ ، ١٨٨ ، ٢١٩ ،

٢٩٩ ، ٣٠٠ ، ٣٠٢ ، ٣٠٣ ، ٣٠٥ ،

٣٠٦ ، ٣٢٠ ، ٣٢٣ ، ٣٢٥ ، ٣٢٧ ،

٣٢٩

ملتزم بلبس : ص ٣٣٢

ملتزم جديد : ص ١٠٨

ملتزم منف : ص ٣٠٧

ملتزم منية الحاروم : ص ٣٣٠

ملتزمات : ص ١٢٣

ملتزمة : ص ١٢٢

الملك : ص ١٢

ملك الأمراء : ص ١٩٣

ملك العلماء الأعلام : ص ٣٤٠

الملكية العقارية : ص ٩٢ ، ١٠٣

الملكية والحقوق العينية : ص ٣٦٣

الملوخية : ص ١٦٣

المتاسج : ص ١٦٣

المنتجات الريفية : ص ٢٣٧ ، ٢٣٨

منتخبات من حوادث الدهور فى مدى

الأيام والشهور : ص ١٩٠

المنح الرحمانية : ص ٨١ ، ٨٢

انتظر أيضاً :

المنح الرحمانية فى الدولة العثمانية

مولانا السلطان : ص ٢١١ ، ٣٤١  
 مولانا السلطان الأعظم : ص ٣٤٠  
 مولانا شيخ الإسلام : ص ٣٢٠ ، ٣٤١ ، ٣٤٢  
 مولانا قاضى القضاة : ص ٣٠٥  
 مولانا الملتزم : ص ١٤١ ، ٣٢١ ، ٣٢٢  
 مولانا المولى الأعظم والعلامة الأفخم : ص ٣٤٠  
 مولانا الوزير : ص ٣٠٥ ، ٣٠٦ ، ٣٠٧ ، ٣٠٨ ، ٣٣١ ، ٣٣٨ ، ٣٤٠ ، ٣٤١ ، ٣٤٢  
 مولانا الوزير المعظم : ص ٣٠٥ ، ٣٢٩ ، ٣٣١ ، ٣٣٢ ، ٣٣٨  
 مياه الرى : ص ٢٠٦ ، ٢١٠ ، ٢١١  
 مياه القيشان : ص ٢١٠ ، ٢١٥  
 مياه النيل : ص ١٧٧ ، ٢١٢ ، ٢١٥  
 ميدان التزام الاراضى الزراعية : ص ١١٩ ، ١٢٠ ، ١٢٥  
 ميدان الالتزام : ص ١١٧ ، ١٢١ ، ١٢٢ ، ١٢٣ ، ١٥٢ ، ٢٣٣  
 مير الجناب الخزينة العالى : ص ٣٤١  
 مير الحجاج الشريف المصرى : ص ٣٣٦ ، ٣٣٨  
 مير اللوا : ص ١١٦ ، ٣٠٨  
 مير اللوا بمصر : ص ٣٤١  
 مير اللوا الشريف السلطانى : ص ٣٣٦ ، ٣٣٨ ، ٣٤١  
 الميرى : ص ٧٢ ، ١٢٦ ، ١٢٧ ، ١٢٩ ، ١٣٧ ، ١٤٠ ، ١٤٢ ، ١٤٣ ، ٢٣٥ ، ٢٣٦  
 ميكروفيلم : ص ٣٥٠  
 (ن)  
 نائب السلطان العثمانى : ص ١٩٢  
 ناحية : ص ٢٨  
 ناحية اجتماعية : ص ١٩٩

النواحي السياسية : ص ١٩  
 نيابة أيبار : ص ٦٨  
 نيابة طرابلس : ص ١٩٣  
 نيابة القضاء : ص ٦٨  
 نيابة القضاء بالإقليم : ص ٦٢  
 النيل : ص ٢٢١  
 النيل : ص ٢٠٥ ، ٢١٢ ، ٢١٧

### (هـ)

حجر الفلاحين : ص ١٧٦  
 الهجرات البدوية : ص ١٦١  
 الهدية : ص ٤٩  
 هز القحوف : ص ٥٦ ، ٥٨ ، ٦٩ ، ١٠٦ ،  
 ١٣٤ ، ١٥٩ ، ١٦٣ ، ١٦٧ ، ٢١٤ ،  
 ٢٢٨ ، ٢٥٩ ، ٢٦٠ ، ٢٦٣ ، ٢٧٤ ،  
 ٢٧٥ ، ٢٨١ ، ٢٨٥ ، ٣٦٠  
 هز القحوف في شرح قصيدة أبي شادوف :  
 ص ٤٤ ، ٣٦٥  
 انظر أيضاً :  
 هز القحوف

### (و)

الوائق يريه : ص ٦٤  
 واجبات الحكومة : ص ٢٠٦  
 الواظ : ص ٢٨١  
 واقعة الصناجق بمصر : ص ٣٤٩  
 الوالى : ص ٥٩ ، ٧٣ ، ٧٤ ، ٧٥ ، ٧٦ ،  
 ٨٤ ، ٨٥ ، ٨٦ ، ٢١٠ ، ٢٤٢  
 انظر أيضاً :  
 والى جرجا  
 والى جرجا : ص ٣٧  
 انظر أيضاً :  
 الوالى  
 والى مصر : ص ٧٥ ، ٧٦ ، ٨٢ ، ٢٤٩  
 وهور الحالى : ص ٩٥

نظام إدارى : ص ٨٨  
 نظام إدارى مالى : ص ١٥١  
 نظام الاحتكار : ص ١٥٣  
 النظام الإدارى : ص ٨٦  
 النظام الإقطاعى : ص ١١٢  
 النظم الإدارية : ص ١٧٢  
 النظم الإدارية والاقتصادية : ص ١٦٤  
 النظم الإقطاعية فى الشرق الأوسط فى  
 المصور الوسطى : ص ٣٥٥  
 نظام الامانات : ص ٤٠  
 نظام الإنزام : ص ١٨ ، ٩١ ، ٩٩ ، ١٠٠ ،  
 ١٠٣ ، ١١٣ ، ١٢٥ ، ١٢٦ ، ١٢٧ ،  
 ١٣٢ ، ١٤٤ ، ١٤٨ ، ١٥١ ، ١٥٣ ،  
 ١٥٩ ، ١٦٠ ، ١٨٢ ، ٢٠٦ ، ٢٣٩  
 نظام الحياة : ص ١١١ ، ١٦٠ ، ١٦٧  
 نظام حياة الأرض : ص ١٦٢  
 نظام الرى : ص ٥٣ ، ٢٠٤ ، ٢٠٦ ، ٢٠٩  
 نظام الرى المحوسى : ص ٢٠٤  
 نظام الرى الصيفى : ص ٢١١  
 نظام المقاطعات : ص ٩٨ ، ٩٩ ، ١٢٥ ، ١٢٦  
 انظر أيضاً :  
 نظام المقاطعات أو الامانات  
 نظام المقاطعات أو الامانات : ص ٩٥  
 انظر أيضاً :  
 نظام المقاطعات  
 نقابة الاشراف : ص ٤٦  
 نقيب السادة الاشراف : ص ٤٦ ، ٣٣٥  
 انظر أيضاً :  
 نقابة الاشراف  
 النقطة : ص ٢٨٦  
 نميقة : ص ٣٠٠  
 النواحي الاجتماعية : ص ١٩  
 النواحي الاقتصادية : ص ١٩  
 النواحي الاقتصادية والاجتماعية  
 والصحية : ص ١٦٤

انظر أيضا :

الوزير

وسط : ص ١٠٧ ، ١٢٧

وصف مصر (كتاب) : ص ١١ ، ١٨٣

الوظائف الإدارية : ص ٦٩

وقاء النيل : ص ٧٣ ، ٢١١ ، ٣٤٠ ، ٣٤٢

وقيات الأحياء وأنباء انتهاء الزمان : ص

٢٥٧

وقف المرحوم على بيك : ص ٥٢

الوقود الرخيص : ص ٢٣٠

الوكالة في محكمة الباب العالي : ص ١١٩

الوكيل : ص ٢٧ ، ٤٧ ، ٥٤ ، ٥٥ ، ٦٤

وكيل دار ذوى الفاخر : ص ٣٣٦

وكيل الملتزم : ص ٤٩ ، ٥١ ، ١٧١

الولاء : ص ١٩٦

الولاية العثمانية : ص ١٩٦

ولاية مصر : ص ٧٥ ، ١٢٨

الولايات المتحدة : ص ١٥٩

الولاية الشرعية : ص ١٢٤

الويكة : ص ١٦٣

(ي)

اليسرجى : ص ٢٤٨

الينكجيرة : ص ٨٥

يوم عاشوراء : ص ٢٦٩

يوم الفطاس : ص ٢٦٩

اليبير : ص ٤٤٦

الوثائق : ص ١٣ ، ٣٧ ، ٤٥ ، ٥٩ ، ١٧٦ ،

١٧٩ ، ٢٣٠ ، ٢٤٠ ، ٣٤٥

الوثائق الخاصة : ص ١٢٤

وثائق دار المحفوظات : ص ١٤

وثائق محاكم الأقاليم : ص ٢٠٧ ، ٢٠٨

وثائق المحكمة الشرعية : ص ٣٨ ، ٤١ ،

٤٥ ، ٤٦ ، ٤٨ ، ٥٢ ، ٥٦ ، ٥٧ ، ٦٥ ،

٦٦ ، ٦٧ ، ٦٩ ، ٧٠ ، ٧١ ، ٧٣ ، ٧٩ ،

٨٣ ، ٩١ ، ١٠٢ ، ١٠٧ ، ١٠٨ ،

١١٠ ، ١١١ ، ١١٢ ، ١١٧ ، ١١٩ ،

١٢٠ ، ١٢٢ ، ١٢٤ ، ١٢٥ ، ١٣٧ ،

١٤٠ ، ١٤٤ ، ١٦١ ، ١٦٥ ، ١٧٢ ،

١٧٨ ، ١٨٣ ، ١٨٤ ، ١٨٧ ، ١٨٨ ،

٢٠٦ ، ٢٠٨ ، ٢١٠ ، ٢٢٠ ، ٢٢٤

وثائق محكمة المنتصرة : ص ٦٧

الوثيقة : ص ٣٠٣ ، ٣٣٩ ، ٣٤٢

وجاق الانكشارية : ص ٧٨

الوجاقات : ص ١٧٣

الوجبة : ص ١٤٩ ، ٢٧٩ ، ٣٠١

الوجبة الغذائية : ص ٢٨٥

وجبة الكاشف : ص ٢٥١

الوجه الشرعى : ص ٣٠٢

وحدة إدارية مالية : ص ٢٧

ورقة الغلاق : ص ٤٩

وزارة الأوقاف : ص ٣٤٨

الوزير : ص ١١٠ ، ١٩٦ ، ٣٣٨

الوزير المعظم : ص ٣٠٥ ، ٣٢٩ ، ٣٣٣ ،

٣٤٠

رقم الإيداع ٢٠٠٤/١٧١٠
I. S.B.N. 977-203-195-7

مطابع  التجارية - قليوب - مصر









Bibliotheca Alexandrina



0665551



## دار الكتاب الجامعى

سيد محمود

٨ شارع سليمان الجلبى - القاهرة

تليفون : ٥٧٧٤٨٨١ - ٣٩٥٧٨٠٧

فاكس : ٥٨٩٧٦٣٥ - محمول : ٠١٢٣٦٩٨٦٠٠